

Ibn al-Fannarī, Ḥasan Chalabī ibn Muḥammad Shāh

Ḥāshiyat al-Mutawwal

حاشية المتأول

تأليف

حسن الحلبي

منشورات الشريف الرضي - قم





## ﴿ فهرست ﴾

٢٥	مبحث الاول	٠٦	مبحث بيان معنى الالهام
٢٦	مبحث العرب امانوا ماضى يدع	٠٧	مبحث الاصل فى لفظ التخصيص
٢٦	مبحث بناء الشئ على ضده		والخصوص ان يستعمل بادخال
٢٧	مبحث حجابا مستورا		الباء على المقصور عليه
٢٧	مبحث شرطية التعريف فى	٠٨	مبحث بيان معنى الايراد والرافة
	عطف البيان وعدها	٠٩	مبحث النبی فعيل بمعنى فاعل
٢٧	مبحث الصفة المشبهة تجىء من	١٠	مبحث الغرة
	اللازم فاذا اريد البناء المتعدى	١٠	مبحث الدين وضع الهى اه
	فبالنقل	١٠	مبحث بيان معنى اليقين
٢٩	مبحث النص	١١	مبحث بعد
٢٩	مبحث الخليفة	١١	مبحث النكت جمع النكتة
٣١	مبحث قررة العين	١٢	مبحث لاسما
٣٢	مبحث الملك	١٤	مبحث بيان معنى التخصيص
٣٣	مبحث هدى ومجيئه فى القرآن	١٦	مبحث باسره
٣٤	مبحث سبحان	١٦	مبحث الاستيناف البياني لا يلزم
٣٥	مبحث يقدر فى الظرف المستقر		ان يكون جوابا عن سؤال
	كان التامة والاقتساض		عن العلة
٣٥	مبحث حلان	١٧	مبحث القيل والقال
٣٥	مبحث الاخوة والاخوان	١٨	مبحث الشأن والامر
٣٦	مبحث لعمري	١٩	مبحث التضمن
٣٧	مبحث الحسب	٢٠	مبحث الامام
٣٩	مبحث ان الحمد لله وامثاله اخبار	٢٠	مبحث دمشق
	واقعة موقع الانشاء مجازا	٢٢	مبحث تسمية الجملة جملة
٤٠	مبحث الثاء	٢٣	مبحث الفرق بين الفكر والنظر
٤١	مبحث الحمد على الصفات القديمة	٤٢	استعمال سميح بالباء وبغيره
٤٢	مبحث تركيب سؤال	٢٥	مبحث وجوب تجريد المؤكد
٤٢	مبحث الشكر		عن ضمير المؤكد



طبقات البلاغة على المذهب المنصور	٤٣	مبحث تركيب وحده	٤٣
٦٤	مبحث جواز وقوع الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء	٤٤	مبحث وضع العلم بازاء ذاته تعالى
٦٥	مبحث البرهان الانى واللى	٤٥	مبحث الاستحقاق الذاتى
٦٥	عجاز القرآن يعرف بهذا العلم باللى وبالعلم الكلامى بالانى	٤٦	مبحث تقديم الحمد
٦٦	مبحث الذوق	٤٦	مبحث الاختصاص فى الحمد لله
٦٨	مبحث ان القيد المتقدم على المعطوف عليه يتقيد به المعطوف	٤٦	كافى لله الحمد
٦٨	مبحث ان افعال التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير	٤٦	مبحث وجوب كون المخاطب بالجملة القصرية حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء فى الاضافى
٦٩	مبحث وجه تسمية الاستعارة بالكناية استعارة وكناية	٤٧	مبحث ان الاختصاص بين متلازمان
٧٠	مبحث الترشيح	٤٩	مبحث الاختصاص الثبوتى والاثباتى
٧٠	مبحث القرآن	٥٥	مبحث البيان
٧٠	مبحث النظم	٥٥	مبحث لابد
٧٢	مبحث عليك	٥٦	مبحث المعجزة
٧٣	مبحث الموصول الحرفى	٥٨	مبحث باقى الكتب المنزلة غير القرآن ليس منزلة للعجاز
٧٤	مبحث الظروف وشبها	٥٨	مبحث اضافة الصفة الى الموصوف
٧٥	مبحث تقدم الظرف	٥٩	مبحث الآل والاهل
٧٦	مبحث اتسع فى الظروف ما لم يتسع فى غيرها	٦٠	مبحث الصحابة والاصحاب
٧٧	مبحث الحكم الكلى	٦٠	مطلب خير بالتخفيف مطلقا اسم التفضيل
٧٩	مبحث الامثلة والشواهد	٦٠	مطلب مهما يكن من شئ
٨١	مبحث القيد والمقيد	٦١	مطلب لزوم الفاء لاما كلى
٨٢	مبحث يقع وخصوصا	٦٢	مطلب لما ظرف بمعنى اذ
		٦٣	مطلب اعجاز القرآن كونه فى اعلى



٨٢	مبحث اجمعين واجمعون	١٠٨	مبحث اطلاق الحال على
٨٢	مبحث التعريض والتلويح		الظرف مسامحة
٨٤	مبحث عطف الانشاء على الاخبار	١٠٩	مبحث ابن جني وابن هشام
٨٦	مبحث الدليل الاستقرائي على	١١٠	مبحث تركيب صاع بصاع
	الانحصار		وفاء الى في
٨٧	مبحث كفاية اتحاد الذات في	١١١	مبحث تركيب ليت شعري
	العهد الخارجي	١١١	مبحث تركيب قبر حرب
٨٨	مبحث المقدمة	١١٢	مبحث سينية الشرطية للجزء
٨٩	مبحث الطائفة	١١٢	مبحث الصاحب والصابي
٩٢	مبحث القصيدة	١١٣	مبحث نافر كل التنافر
٩٣	مبحث الجمل وتعريفه	١١٣	مبحث صيغ المصادر تستعمل
٩٥	مبحث لام الحقيقة كالمعهود		اما في اصل النسبة
	الذهني	١١٤	مبحث التقديم والتأخير
٩٥	مبحث تضمن البناء والحديث	١١٥	مبحث نفي الملزوم نفي اللازم
	الحصول والكون	١١٦	مبحث مقابلة الجمع بالجمع
٩٦	مبحث السلب الكلي رفع	١١٦	مبحث نون الوقاية
	الايجاب الكلي	١١٧	مبحث الخماسي
٩٦	مبحث الفرق بين الثقل والثقل	١١٧	مبحث ابن هبيرة واجبار والامام
٩٧	مبحث الحروف التجويدية		ابا حنيفة رحمه الله تعالى
٩٨	مبحث العطف على معمولي عامل	١١٨	مبحث ان المعنى والافر غير
	واحد		معتبر عندهم
٩٩	مبحث وقوع غير العربي في	١١٩	مبحث التكرار وكثرته
	العربي	١٢٤	مبحث مقولة الكيف
١٠٢	مبحث التعليق بالموصوف	١٢٥	مبحث قط
	وما في حكمه مشعر بالعلية	١٢٦	مبحث الفرق بين الشرط
١٠٣	مبحث الوحشي قسمان		والسبب
١٠٤	مبحث مخالفة القياس	١٢٦	مبحث الحسبان
١٠٧	مبحث الصوت	١٢٦	مبحث التركيب الاضافي
١٠٧	مبحث الدسر والضيزي		وتعريف اجزائه



١٢٧	مبحث الخصوصية	١٦٢	مبحث اقامة البرهان في
١٢٧	مبحث الحال والمقام		التعريفات نظرا الى دعوى
١٢٨	مبحث اجزاء الجملة		التضمني
١٢٩	مبحث الذكاء والفتانة	١٦٣	مبحث الشهادة بمعنى اليمين
١٣٢	مبحث اولاً وبالذات	١٦٣	مبحث الزعم
١٣٢	مبحث المصدر يفيد الحصر	١٦٨	مبحث ان الاوصاف قبل العلم بها
١٣٣	مبحث والابطال احد		اخبار
	الحصرين	١٦٨	مبحث احوال الاسناد الخبري
١٣٥	مبحث الاجمعي والعربي	١٦٨	مبحث ان النسبة متأخرة عن
١٤٨	مبحث الفن الاول علم المعاني		الطرفين
١٤٨	مبحث من الاتصالية	١٦٩	مبحث تركيب اكثر من ان يحص
١٤٩	مبحث الاشارة اعم		وامثاله
١٤٩	مبحث جهة الوحدة	١٧٧	مبحث ومارميت اذرميت
١٥٠	مبحث ان العلم ملكة	١٧٨	مبحث هل
١٥٢	مبحث جزئية المدرك مستلزم	١٧٩	مبحث حروف الصلة
	لجزئية الادراك	١٨٢	مبحث ان المكسورة لاتدل
١٥٢	مبحث تعليق الحكم بالوصوف		على السببية الا عند قوم
	بصفة وما في حكمه يفيد العلية	١٨٣	مبحث الدليل الاصولي
	كال تعليق بالمشتق		والمعقولي
١٥٤	مبحث جاء الدور في تعريف	١٨٦	مبحث التأكيد المعنوي لا يدفع
	البلاغة		توهم السهو
١٥٧	مبحث تركيب ابواب الثمانية	١٨٧	مبحث الكناية في آخر الكلام
١٥٧	مبحث لامحامة		على خلاف الظاهر
١٥٩	مبحث وقع الدور في تعريف	١٨٨	مبحث كناية الرحمن على
	الصدق والخبر		العرش استوى
١٦٠	مبحث تركيب لا بد وان يكون	١٨٩	مبحث حسن ضمير الشأن مع ان
١٦١	مبحث طباق النسبة للواقع	١٩٠	مبحث مثنة للتأكيد
	والخارج	١٩١	مبحث وضع المظهر موضع
١٦٢	مبحث الالهام في الجواب		المضمير



٢٣٩	مبحث كوكب الخرقاء	١٩١	مبحث مضمون الجارو المجرور
٢٤٤	مبحث ان كل آية نزل فيها يا ايها الناس مكية اه		يقع مبتدأ
٢٤٥	مبحث ان الحكم جاء بمعنى المحكوم عليه وبه	١٩٣	مبحث الفرق بين السهو والنسيان
٢٤٧	مبحث اطلاق المثني على المفرد ومجرد التعدد	١٩٩	مبحث مذهب الخليل في عيشة راضية
٢٤٨	مبحث عاد ورام	٢٠٨	مبحث ان قولهم الاسم كزيد في الحقيقة تعريف بالمشابهة بين ذلك المعروف وبين المثال
٢٤٩	مبحث ان المقدمة القائلة بان المبدل في حكم السقوط ليست بكلية	٢١٠	مبحث احوال المسند اليه
٢٤٩	مبحث لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل	٢١٢	مبحث ان حذف المعطوف وابقاء العاطف محكوم عليه بالبطلان
٢٥٠	مبحث اضافة البدل الى الغلط لأدنى التلبس	٢١٣	مبحث المرفوع بالمدح والذم
٢٥٤	مبحث الفرق بين الشك والايهام	٢١٤	مبحث كلمة المثابة
٢٥٥	مبحث الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقين	٢٢٠	مبحث بعد التثنية والتي
٢٥٦	مبحث ضمير الفصل قد يكون لمجرد التأكيـد	٢٢٢	مبحث الغلبة التحقيقية والتقديرية
٢٥٦	مبحث ضيق فم الركبة	٢٢٢	مبحث لفظة الجلالة و كلمة التوحيد
٢٥٧	مبحث ابي العلا وبيته	٢٢٢	مبحث الاستثناء المفرغ يفيد نفي المغيرة
٢٥٧	مبحث الققنس	٢٢٣	مبحث ان في تقدير الكناية طريقين
٢٦٠	مبحث الباء الزيادة يجوز تقديم ما في حيزها عليه	٢٣١	مبحث المعهود الخارجي
٢٦١	مبحث احد اذا كان همزته اصلية لا يستعمل الا في الايجاب بدون كل	٢٣٢	مبحث كلمة ثمة
		٢٣٣	مبحث تسمية العهد الذهني به
		٢٣٨	مبحث قول عمر بن عبد العزيز طول الباء واظهر السينات



٢٦٨	مبحث تركيب و اسروا	٢٩٥	مطلب القبعثرى
	النحو الذى ظلموا	٢٩٦	مبحث وضع اسم الفاعل والفعول
٢٧٠	مبحث كون الفاء جوابا لاذ	٢٩٧	مبحث اعراب من ابوك
	تشبيهها بان	٣٠٩	مطلب ام
٢٧٠	مبحث الشهر والمحاق	٣١١	مبحث اعتماد اسم الفاعل
٢٧١	مبحث تقديم المعطوف على	٣١٨	مبحث تعريف زمان الماضى
	المعطوف عليه		والاستقبال والحال
٢٧٣	مبحث ان المفعول معه هو	٣٢١	مطلب افعال الناقصة
	المقصود بالنسبة	٣٢٨	مطلب وجيع التغليب من باب
٢٧٤	مبحث ان اسم الفاعل مع فاعله		المجاز وعموم المجاز
	معرب	٣٣٦	مطلب انتفاء اللازم يوجب
٢٧٦	مبحث عطف التلقين		انتفاء الملزوم
٢٧٧	مبحث ان قد يفيد جزئية الحكم	٣٣٨	مطلب نعم العبد صهيب
٢٧٩	مبحث السفينة		ومبحث لولا
٢٧٩	مبحث ان ما يقتضى الصدارة	٣٥٧	مبحث احوال متعلقات الفعل
	دون لم لالن	٣٦٦	مبحث ان الامر بالقرأة اهم
٢٨٠	مبحث حديث ذواليدى	٣٦٦	مبحث اول ما نزل من القرآن
٢٨٣	مبحث حذف تمييز ضمير المستتر	٣٦٧	مبحث ان ادخال الباء على
	فى نعم		المفعول دلالة على التكرار
٢٨٣	مبحث ان التميز قد يحى للتأكيد	٣٦٧	مبحث ان الشارح شافعى
٢٨٤	مبحث ضمير الشأن ودخول		المذهب
	الفاء الزائدة بين المبدل والمبد منه	٣٦٨	مبحث ترتيب المفاعل
٢٨٥	مبحث الزندىق	٣٦٨	مبحث ترتيب التوابع
٢٨٨	مبحث اللذون وكتابه بلامين	٣٧٠	مبحث ان اللام الداخلة على
٢٨٩	مبحث الفرق بين التجريد		بعض المشتقات
	والالتفات	٣٧٠	مبحث الفرق بين الانتكار
٢٩٠	مبحث اتيان الضمائر بلفظ		التوبيخى والابطالى
	الجمع لا واحد	٣٧١	مبحث القصر
٢٩١	مطلب التأنيت اللفظى	٣٧٢	مبحث واجب بالذات
٢٩٢	مطلب ان فى الالتفات اربعة		
	مذاهب		



٣٧٣	مبحث الفرق بين معاني الصفة	٣٩١	مبحث في الانشاء
٣٧٤	مبحث قصر الجوامد	٤٠١	مبحث كم الخبرية والاستفهامية
٣٧٥	مبحث ان المقدر في الاستثناء		وايان
	الشرغ من جنس المستثنى	٤٠٧	مبحث رويد
٣٧٦	مبحث استعمال افضل التفضيل	٤١٢	الباب السابع الفصل والوصل
	بمن والاضافة	٤١٢	مبحث الفرق بين الكناية
٣٧٥	مبحث ان تعاريف العلوم		والمجاز عند المص
	الادبية يكنى في اطرافها	٤١٥	مبحث الفرق بين اووام اما
٣٧٨	مبحث مجيء بل للابتداء	٤٢٧	مبحث ارى يستعمل بمعنى يظن
٣٧٨	مبحث ان قوما جوزوا اعمال	٤٣٦	مبحث المغيرة العقل والنفس
	ما تقدم الخبر ظرفا كان او غير	٤٤٠	مبحث الفرق بين التذنيب والتنبه
٣٧٩	مبحث مجيء انما بالكسر وانما	٤٤٢	مبحث اطلبوا العلم ولو بالصين
	بالفتح كليهما للقصر في الآية	٤٤٧	مبحث ايات التسع
	الكريمة	٤٤٨	مبحث عوده على بدئه
٣٨٠	مبحث ان ما بالكافة حرف عند	٤٥٣	مبحث الزباء وجذيمة
	الجمهور	٤٥٣	مبحث عطف احد المترادفين
٣٨٠	مبحث ان رسم القرآن لا يجري	٤٥٦	مبحث بين ذارعيه وجبهة
	فيه القياس المقرر في الكتابة		الاسد
٣٨١	مبحث تركيب اسكن انت	٤٥٨	مبحث تسمية بغداد دار السلام
	وزوجك الجنة	٤٦١	مبحث الصلاة الوسطى
٣٨٢	مبحث لا غير وليس غير	٤٦٥	مبحث الفرق بين واو الحالية
٣٨٣	مبحث عند اجتماع الطرفين		والاعتراضية
	او اكثر الى ايهما ينسب افادة	٤٦٥	مبحث كلمة الترجان
	القصر	٤٦٧	الفن الثاني
٣٨٤	مبحث حروف العطف لا يدخل	٤٧٥	مبحث دلالة التزام
	بعضها على بعض	٤٨٠	مبحث الفرق بين اللذة العقلية
٣٨٧	مبحث ان المفعول معه لا يقع		والحسية
	بعد الا	٤٨٢	مبحث الطموم
٣٨٨	مبحث الاستثناء المفرغ	٤٨٣	مبحث الحرارة والبرودة



- |     |                                |     |                                |
|-----|--------------------------------|-----|--------------------------------|
| ٥٢٠ | مبحث التيسيم                   | ٤٨٣ | مبحث الحلم والغضب              |
| ٥٢٠ | مبحث قولك قتلت هذا الحي        | ٤٩١ | مبحث كأن للتحقيق والظن         |
|     | بمجاز باعتبار ما كان           | ٤٩٢ | مبحث الانصار                   |
| ٥٥٩ | مبحث الفن الثالث في علم البديع | ٤٩٤ | مبحث من لا يحصل من سعيه        |
| ٥٥٥ | مبحث ان المجاز المرسل لا يجري  |     | على طائل                       |
|     | في الحروف                      | ٤٩٤ | مبحث تقدم الحسيات على          |
| ٥٣٦ | مبحث ان الاستعارة تجري         |     | العقليات                       |
|     | في الفعل باعتبار النسبة        | ٥٠٠ | مبحث جواز حذف الموصول          |
| ٥٣٧ | مبحث معنى ابتداء الغاية        |     | عند الاخفش والكوفيين           |
|     | وانتهاء الغاية                 |     | وابن مالك                      |
| ٥٣٩ | مبحث تنزيل تقارب منزلة         | ٥٠٠ | مبحث ان اعلام الاجناس          |
|     | الاتحاد                        |     | اعلام تقديرية تعامل معاملة     |
| ٥٤٠ | مبحث ان المشبه قد تذكر بغير    |     | المنكرات                       |
|     | لفظه الحقيقي في المكتبة        | ٥٠٩ | مبحث ان التاء الفرعية في علامة |
| ٥٤١ | مبحث اني اراك تقدم رجلا        | ٥١٣ | مبحث ان التبادر سبب الوضع      |
|     | وتؤخر اخرى                     |     | دليل الحقيقة                   |
| ٥٤١ | مبحث ضيعت اللبن مع حكايته      | ٥١٣ | مبحث ان الكناية خارجة          |
| ٥٤٢ | مبحث المعادة والتعويد          |     | عن الحقيقة                     |
| ٥٤٣ | مبحث الصحاح بفتح الصاد         | ٥١٤ | مبحث واضع اللغات               |
| ٥٦١ | مبحث القسي جمع قوس             | ٥١٥ | مبحث الفرق بين الهام وعلم      |
| ٥٦٣ | مبحث حيل بين العير والنزوان    |     | ضروري                          |
| ٥٦٨ | مبحث بيد                       | ٥١٧ | مبحث المنقول والمرتل           |
| ٥٧٥ | مبحث النمارق جمع نمرقة         | ٥١٨ | مبحث العلاقة والعوج            |
| ٥٨٤ | مبحث الشعراء على اربع طبقات    | ٥١٩ | مبحث ان الاستعارة قد يطلق      |
|     |                                |     | على المجاز عند الاصولين        |







PJ  
6161  
.T3533  
1985  
C.1

(حاشية المطول لحسن چلبی)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الازهان \* لايضاح معاني الحكم ببدیع  
البيان \* ونور قلوب اصحاب التحقيق والتبيان \* لتزوير مباني الحكم باقوى  
البرهان \* اطيب نسيم هب على مشام قلوب العالمين نسيم توحيده \*  
واعذب تسنيم صب على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده \* فسبحانه  
من حكيم دبر امور عبادہ على طبق مقتضى الحال \* وتلاشى دون احصاء  
آلئه لسان التفصيل والاجال \* والصلوة والسلام الايمان الاكلان \*  
على السيد المستل من سلالة بنى عدنان \* المبعوث بكتاب اعجز ببلاغته  
نصاقع خطباء قبطان \* محمد سيد الاخيار قاطبة ومظهر الكل من الطاف  
الرحمن \* لولا جناب حبيب الله ما برزت فى الكون سلسلة خفت بامكان \* عليه  
سلام الله ماسح وابل ورنحت ريح شوق عذبة البان \* وعلى آله واصحابه  
رمة حدة الفصاحة والبيان \* وخاة طرق الهداية والتبيان \* الذين هم  
بدور معالم الدين وشموس عوالم الايمان \* ما خضلت حدود رياض الحزن  
بالنهان \* وبعد \* اعلوا معاشر طلاب اليقين \* سلام عليكم لانتبغى  
الجاهلين \* ان اقصى معارج كمالات نوع الانسان \* على ما طبق عليه  
ابناء كل زمان \* هو التحلى باصناف العلوم وانواع العرفان \* والاحاطة بما  
فيها من النكت بالاتقان \* فانها اشرف ما يستشرفه هم الامم \* وارفع



ما يرفعه الامم على القيم \* وان فن البلاغه من بينها محتو على اسباب  
النجاح \* ومنطو على قواعد الفلاح \* اذغايته الفوز بالسعادة العظمى \*  
من التصديق باعجاز كلام الله \* ونهايته الوصول الى الدولة  
الكبرى \* من الاذعان بنبوة رسول الله ( وقد صنف فيه كتب تروح  
بمطالعها الارواح \* ولا كالشرح المشهور لتلخيص المفتاح \* فانه كتاب  
اعترف بسمو منزلته الحاسدون \* واذعن لعلو مرتبته المعاندون \* وكيف  
لا وقد انطوى على زبدة نتايج انظار المتقدمين \* واحتوى على خلاصة  
ابكار افكار المتأخرين \* وهو كالشمس لا يخفى قدره بكل مكان \* ولذا سار به ذكره  
الركبان \* والله درمن قال وجبر المقال \* ما صنف الناس في علم وما جمعوا \*  
مثل المطول في ضبط وابعاز \* ولو ادعى قصبات السبق صاحبه \* كفى له  
آية دلت باعجاز وفضلاء الدهور بعد الفاضل المحشى وان مدوا اعناق  
الهمم اليه وسودوا وجوه الاوراق للحواشى عليه \* الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء  
لعليل اورواء لغيل \* ففهم من يمنع تارة ويراه صوابا \* ورد اخرى ويحاله  
جوابا \* وسجده اذا كشفنا عن وجهه غطاء \* كسراب بقية يحسبه  
الظمان ماء \* ومنهم من هو كأنه طبع على اللغاء \* او جبل طينه من المراء  
\* فزج الشهد بالدم واكل الشعير واذموسهم \* ومنهم من جحد الصباح  
اذا بدا \* من بعدما انتشرت له الاضواء \* مادل ان الشمس ليس بطالع  
بل ان عينا انكرت عمياء \* واما الفاضل المحشى فانه وان كان ممن لاشق  
غبار \* ولا يخفى على احد مقداره \* وكان هو والشارح المحقق كتومين  
تراضعا بلبان \* ورتعان كلاء العلوم في عشب اخصب من نعمان \* جزاهما  
الله عنا بالاحسان \* وبوأهما اعلى غرفات الجنان \* الا انه لم يبد الا القليل  
من السبيل \* ولم يعد غير العليل من الرعيل \* هذا وانى مذحني بالعروج  
الى اقصى مدارج الفضائل \* على ارتضاع اخلاف تحقيقات الاواخر  
و الاوائل \* و كنت احرك الهممة الى استقصاء فوائده \* قلق  
الرغبة في ان اوفى كيلى من فرائده \* تائقا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه  
توق الغليل الى ماء صداء مشوقا الى استكشاف كنه ودائع كنوزه \* شوق العليل  
لى العافية والشفاء متفوقا لاسـ تثبات حقايقه \* افابىق الجهود متخطيا  
فى درك دقايقه \* كل حد من الجدمعهود حائما حول حياه من قطريها  
\* الى ان فزت من ماريته بقرطها \* فوقفت على غشه وسمينه \* وعرفت

قوله الى ان فزت من  
ماريته بقرطها كأنه  
اشارة الى قول الشاعر  
فى وصف الديك \* كأن  
نوشروا ناعلاء ناهه  
\* وناطت عليه كف  
مارية القرط \* سبي حلة  
الطاووس حسن  
لباسه \* ولم يكفه حتى  
مشى المشية البطا \*  
البيت لحمد بن معن  
ابن صماح المنعوت  
بالمعصم من قصيدة  
يمدح بها ابا القاسم  
الاسعد بن بليطة ذكره  
ابن خلكان فى تاريخه  
فى ترجمة محمد المذكور \*  
فى القاسموس ومارية  
بنت ارقم وظام كان فى  
قرطها مائتا دينار او  
جوهر قوم باربعين الف  
دينار او كان فى مادتان  
كبيضتى الحمامة لم ير  
مثلهما فاهدتهما الى  
الكعبة فقيل فى المثل  
خذه ولو بقرطى مازية  
اى على كل حال انتهى



ما تلقف الملقى من يمينه \* وقد كنت قدما علقنت على بعض ابحاث  
 الفصاحة و البلاغة انموزجا مما استفدته من الافاضل \* والتقطة من  
 كلام الاوائل \* او سمح به الخاطر الفاتر \* وسخ للنظر القاصر \* فافاض  
 منصفوا اخواننا في الاستغراب \* وقالوا ان هذا لشي عجب \* ووضعوا  
 ما كتبه على الرأس والعين \* ورأوا اتمامه على فرض العين لكن لم اجد  
 نفسى لذلك حركة نشيطة \* بل حردة مستشيطة لا يعجز في شأنه \* او قصور  
 في بيانه \* كيف والبيان انا ابو عذره \* ومقتضب حلوه ومره \* بل لما ارى  
 عليه طباع ابناء الزمان من الميل الى اللدد والعناد \* وظهور البغي بينهم  
 والفساد \* فان اجلهم بل كلهم لم يتحلوا بحلى الخواص على الاصناف  
 \* فيحملوا بانوار الهدايات بل اتسموا اتسام العوام بسمة الاعتساف \* فتاهوا  
 في عميات العوايات اما الخيام فانها كخيامهم \* وارى نساء الحى غير نساها \*  
 ولان هذا العلم قد نضب ماؤه \* وانقص رواؤه \* واتخذ ظهريا \* وصار  
 طلبه شيئا فريا \* لم يبق من اوطانه الا دمنة لم يتكلم منام اوفى \* ولا يرى  
 من سكانه الا خرب ببلدح عجفى (نظم) ابن الذين عهدتهم من سادة غرروا  
 اين اولئك الاقوام \* عفت الديار وزال عنها اهلها \* فكأنها وكأنهم احلام  
 \* وكلما كررت المدافعة مرة بعد اخرى \* لاشتغالى بما هو اهم واحرى \* تواتر  
 منهم الالتماس و السؤال \* ولم يبق للطل والمدافعة متسع ومجال \* فاجبتهم  
 الى سؤالهم وتتابع الخطوب يقتضى الاجام \* واخذت في تحرير ما سئح لى  
 \* وتوزع القلب يمنع الاقدام \* ولا معنى من الاذكياء من يمد \* ولا من  
 الاصحاب من يمنع ويرد \* مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال \* موجهها  
 مقاصد الكتاب التوجيه الذى هو السحر الحلال \* فى عالم القيل والقال \* مستمدا  
 من روحانية الاسلاف الكرام \* بواهم الله وايانا دار السلام \* مقتبسا  
 من انوارهم \* مستضيئا من اشعة اقارهم (بيت) كالبحر يسقيه السحاب  
 وماله فضل عليه لانه من مائه \* وظنى ان لا يعد هذا عيبا بين الانام \* فانه  
 ليس اول قارورة كسرت فى الاسلام \* ولا اعتراض على من ملك القلم \*  
 والمداد فى تحرير ما يقصوبه الصلاح لا الفساد \* على ان خلوا الزمان  
 عن هدير شقاق المهرة الاعلام \* هو الذى جرأنى على هذا المرام  
 ( وقد شرطت على نفسى ان لا اعيد ذكر ماحققه الفاضل المحشى خوفا  
 من الاملال \* الا ان يكون محل بحث واشكال \* وان اشير الى ما وقع لسائر



اربلب الحواشي من وجوه الاختلال \* يعذر بالضرورة اليه وعيني \* وفي  
 المثل لو ذات سوار الطمتمني وانا لا انقل من كتب الاسلاف \* مثل دلائل الاعجاز  
 والكشاف \* الامارآيته فيها بعيني \* ومن انكر فالرجوع اليها بينه وبينى \*  
 وسحمد الغائص في لججه والساير في شججه \* ما ودعته من فرائد الفوائد \*  
 ومهدت فيه من موائد العوائد \* وان كان ذو عيب في ريب فليأت بمحدث  
 مثله او ليمد بغيظه في جهله \* فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو  
 الفضل العظيم (ولما اتفق تمامه وفص بالاختتام ختامه طرزت ديباجته باسم  
 من صعد سماء الاقبال \* وخضعت لدولته القاهرة اعناق الصناديد والاقبال \*  
 رافع العراة قمع الطغاة حامى حوزة الاسلام بالصارم الصمصام ما حى نقوش  
 البغي عن صفحات الايام حاوت اوراقه غياهب الضلال تفريدا صلبت حرمة  
 البراق مسير نقاع الردى على رؤس العدى بحوافر سلب عرمة النباق مرغم  
 نوف الفراعين معفق تيجان الخواقين مستفيد ارباب الالباب معد العصب  
 العرصات فرات الرقاب رافع رايات العلم والكمال بعد انتكاسها معمر رباع  
 الفضل والافضل غب اندراسها سلطان سلاطين العالم المقيد بريقة رقبة  
 ولاة الامم من طوائف العرب والعجم ملك يريك شيوع منزل قدره زهر  
 الكواكب منه صف نعاله كهف الهدى ليث المجامع ماله حان اذا دعت  
 الملوك نزال وله موقف جة يعلوبها دين الآله القادر المتعال نفس فراقم  
 اغر سميدع عم الورى بالفضل وهو الامام المستضى بجوده من فى ظلام  
 تشتت الاحوال سلطان الخافقين محمد فى جملة الاسماء والافعال لازال منشور  
 الهدى منصوره ماسح وسمى على الاطلال وما هو الاحضرة السلطان  
 الاعظم والخاقان المعظم الاكرم ناصب رايات الفضل على قبة القبلة  
 الخضراء \* وما سح آيات البذل على جهة الاكليل والجوزاء ملجأ سلاطين  
 العالم بالاستحقاق مفخر اساطين الملوك فى الآفاق الملك المنصور المؤيد  
 ابو الفتح سلطان محمد خلد الله سبحانه مقرونا بالعدل سلطانه وافاض  
 على العالمين بره واحسانه وايد لواء خلافته معقودا بالعود وربط اطناب خيام  
 سلطنته بادناد الخلود وهذادعاء فيه للخلق راحة وامن من الافات والتكبات  
 الفتنة وانا مرید بجمعه لاداء شكر البعض من آله ما فاقنى احسانه لكننى  
 استجلب الاضعاف من نعمائه فان روحه فذلك من محض الطافه الجليلة  
 وعين الرضا عن كل عيب كله والافن قلة بضاعتى وفساسة صناعتى



والمأمول من الاذكياء المتخلين بحلى الانصاف \* المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف \* اذا عثروا على شئ زلت فيه القدم او طغى به القلم ان يستحضروا ان لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة وان من صنف فقد استهدف (بيت) ومن اذا الذي يرضى سجاياه كلها \* كفى المرء نبلا ان تعد معايبه \* على انى اقول (بيت) ان الناس غمط انى تغطيت عنهم \* وان بحثوا عنى فقيهم مباحث \* والمسئول من جانب الجلال الفياض لارفع النوال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا ليوم الدين وانه ولى الحسنات ومفيض الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل (الهمنا حقايق المعانى ودقايق البيان) الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام فى هذا المقام معناه اللغوى ٦ وهو الاعلام مطلقا لا احتياجا ارادة معناه العرفى اعنى القاء الخير فى قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف ٩ وبحقايق المعانى مسائل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوى الذى نذكره واما حملها على مابه الشئ هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعدد الموضوع وسائر المبادئ جزأ منه مساححة فجمع الحقايق لا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها والبناء على جواز تبدل علم المعانى بحسب الزمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذالم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ماسواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبماسواه هو العالم بالمعانى او على تعدد حقيقته باعتبار المحل تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثانى من دق الشئ صار دقيقا اى خامضا واصل الدقة ضد الغلظة وفى الكلام اشارة الى ان العلم هو المعانى والبيان لاعلم المعانى وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ماسيأتى فى مفتتح الفن الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه (ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الآخرين) اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتماد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجى ان بعضهم يسمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا واشار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب اولان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بحقايق

٦ عدل عما ذكره البعض من ان الالهام القاء الشئ من الخير فى القلب بطريق الفيض بوجهين الاول ان قيد قوله من الخير لاخراج الوسوسة كما زعمه مما لا يحتاج اليه لان الفيض فعل فاعل يفعل دائما لا عوض ولا لغرض وهذا يشعر بالاعطاء بطريق الفيض والاحسان فيخرج الوسوسة به الثانى ان خروج الحدس منه بناء على ما زعمه من ان الحدس من جانب الطالب المستفيض بخلاف الالهام فانه من جانب المفيض غير ظاهر لان الالتقاء كما يتصور من جانب المفيض كذلك يتصور من جانب الطالب المستفيض اذ يقال القيت هذا الشئ فى قلبى اى اخطرت اللهم الا ان يدعى تبادر التغاير منه ٩ الحوج الى التكلف هو ان عامة مسائل الفنين نظرية يحصل ٢



٢ بخلق الله تعالى عادة  
 لكن بعد النظر الصحيح  
 لا بالا لهام المصطلح  
 وذلك التكلف اما  
 اعتبار تغليب الاقل او  
 تشبيه اعلام مسائلها  
 بالا لهام في احتياج  
 المتعلق الى مزيد تيقظ  
 وكان ذكاء بناء على  
 ما صرح به صدر الافاضل  
 في شرح المقامات وغيره  
 من ان الالهام القاء  
 ما يخطر في العاقل فيفهمه  
 باسرع ما يمكن ولذا  
 يقال فلان ملهم اذا كان  
 يعرف بمزيد تيقظ وكان  
 ذكاء ثم اطلق اسم المشبه به  
 وهو الالهام عليه  
 استعارة تصريحية  
 او تشبيه مسائل العليين  
 بالملهمات في احتياجها  
 الى ما ذكر استعارة  
 بالكناية واثبات الالهام  
 لها استعارة تصريحية  
 مراد به افهامها كما قيل  
 في يقضون عهد الله اذ  
 التخييل المحض لا يناسب  
 مقام الحمد كما لا يخفى  
 ولما كان هذا التكلف ٧

المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقة من حق  
 الشيء لو حقهته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق المعرب  
 عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اى ظهر ولهذا افرد  
 مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ  
 فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى  
 والهام دقايق البيان الى افاضته لطالبين فيناسب مفتتح التأليف اشد المناسبة  
 ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة الالفاظ المختلفة  
 لو ضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر  
 من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا  
 وذلك واضح ( وخصصنا بدواعي الابداء وروايع الاحسان ) الاصل في لفظ  
 التخصيص والخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على  
 المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اى المال له دون غيره  
 لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد ههنا  
 كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز  
 والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والفرق  
 بينهما ان اللفظ في التوجيه الثاني لم يرد به الا المعنى الواحد واما في صورة  
 التضمن فهو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر  
 محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته **ك**يلا يلزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت  
 اذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف  
 قيل انه يضمن اياه قلت لما كان مناسبته المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته  
 قرينة على اعتباره كانه جعل في ضمنه والبدايع جمع بدیعة بمعنى  
 غريبة والايادي جمع الايدي وهي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة  
 يستعمل في النعمة مجازا مرسل من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة  
 الفا عليه او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد  
 بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايدي يرد عليه  
 ان اصل يدي ولما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع  
 استعمال الايدي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو ابن العلاء  
 وقال الا خفش قد يعكس وفي شرح الشريف المفتاح ان الايدي حقيقة



مقبولا بحسب الصناعة  
لم يردده مطلقا بل قال  
الا قرب الى الفهم آه  
٦ من وقوع بدل الاشتمال  
في الجملة ومن انه يكفي في  
بدل الاشتمال الملازمة بغير  
الكليّة والجزئية واما  
اذا اشترط فيه كون  
المبدل منه متقاصيا  
للبدل ومشوقا اليه  
اجمالا كما ستطلع عليه  
فيما سيأتي فثله يكون بدل  
الغلط

٧ وقيل انما ترك العطف  
لان الاتقان ليس بما  
يخطر بالبال غالبا عند  
احضار الالهام  
والتخصيص قال العلامة  
في شرح المفتاح يشترط  
في حسن العطف بالواو  
فيما اذا كان له محل من  
الاهراب الخطور بالبال  
عرفا

٨ اشار الى مثله الشارح  
في حواشي الكشف  
في قوله تعالى فاتقوا  
النار التي وقودها  
الناس والحجارة اعدت  
للكافرين (وصاحب  
الكشاف في قوله تعالى  
( مثل الجنة التي وعد  
المتقون فيها انهار

عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروابع اما جمع رابعة من الروع  
بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الربع وهو الثناء والزيادة  
فكانه مبني على تأويل كل احسان بالعطية لما سئذ كر من ان الاضافة بيانية  
واما جمع رابع اجراءه مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء ان فاعلا  
صفة اذا كان في غير ذوى العقول يجمع على فواعل الا ثلثة احرف  
جاءت نواذر وهي فارس وفوارس وهالك وهالك وناكس ونواكس فانها  
للعقلاء جمعت على هذه الجمع والاضافة في الموضوعين بيانية بمعنى من كما في جرد  
قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للجمع مع وقوع المصدر  
على القليل والكثير ( اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال )  
الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ماهي عليه في نفس الامر  
والعمل على وفق الصواب والبناء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم  
به الاولو والمراد ههنا ما ينظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال  
حلوبته وفق عياله اي لها بن قدر كفايتهم لافضل فيه والحال هو الامر  
والشان او الحسا ضر من الزمان واللام فيه يغني غناء الاضافة او عوض  
عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته  
اما استيناف جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهما  
حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان  
يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهما  
بدل الاشتمال ٦ على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم  
السقوط كما سيأتي ان شاء الله تعالى فترك العطف ٧ على الاول ليكونها  
كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال  
الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة  
الى الربط لكن يחדش هذا الوجه ما سئذ كره في آخر احوال متعلقات الفعل  
من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البديل على العطف بالحرف هذا  
ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة ٤ صلة بعد الصلة وترك العطف  
لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه  
بالاستقلال ( واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال )  
الايراد الادخال يقال اوردته فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود  
الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخله والرأفة الرحمة كذا في الجمل  
وفي الصحاح الرأفة اشد الرحمة واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة



من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني بعدهما ٧ فالانساب لنظم  
القرآن مانقله الامام الرازي عن القفال من ان الرأفة مبالغة في رجة مخصوصة  
وفي دفع المكروه وازالة الضرر فذكر الرجة بعدها ليكون اعم واشمل والفرق  
جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي وقال الامام  
الزبيدي الانام الخلق قال ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث  
الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان  
واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لبن  
الماء اولامية تشبيهه بالفضائل المشتمل على الطرق (والصلوة على نبيه  
محمد) النبي ٩ فعيل بمعنى فاعل من النبأ بسكون الباء وهو الاخبار يقال  
نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبأء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبء انك مرسل  
ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبى على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبى  
ايضا نص عليه سيويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي  
ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا  
وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبية لاصفة له  
لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشف في سورة  
الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع  
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله  
بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والافتحوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا  
باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا  
بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشف بان هذا  
الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علمه ٦ ثم البدلية وان جوزوها في قوله  
تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقى الاصلى ههنا ايضاح  
الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس (خير من نبع)  
صفة لمحمد لالنبية والالقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع  
بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلاث في عين المضارع  
نبوعا اي خرج والنبوع عين الماء (والضئضي) الاصل وكذا الضوء ضوء  
والبؤبؤ وعن بعضهم ضئضي على وزن قنديل (والكرم) اثار الغير بالخير  
(والسماحة) الجود والنيوغ بالغين المعجمة الظهور (والدوحة) الشجرة العظيمة  
من اي شجر كان والجمع دوح (والاسن) بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر

٧ فيه ايماء الى قصور  
ما ذكره القاضي  
في سورة البقرة من  
ان تقديم الرؤف على  
الرحيم مع ان الاول ابلغ  
محافظة على الفواصل  
الايرى الى قوله تعالى  
في سورة النحل (ان ربكم  
لرؤف رحيم) مع ان  
الفواصل هناك نونية  
على ان رعاية جانب المعنى  
اهم من رعاية جانب اللفظ  
سنة

٩ لما ثبت مجئ نبأ لم يحتج  
الى جعل النبي بمعنى  
المنبي كما يتوهم من  
كلام المواقف وقطع  
به الامدى مع ان فعلا  
بمعنى مفعول ليس يثبت  
كما فصل في شرح  
الكشاف سنة

٦ فان قلت العلم بعلمية  
يتوقف على عدم وقوعه  
وصفا بلا تأويل وبالعكس  
فيدور قلت الدليل على  
التأويل في الآية الكريمة  
ليس علمية بل هو ان اسم  
الاشارة لا يوصف الا  
باحد الامرين فلا دور  
سنة



فهو ليس كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسان الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضى الكرم ودوحة اللسان لامية ان اريد بالمضافين آدم و ابراهيم واسماعيل عليهم السلام وبيان ان قصد المبالغة (تلا) اي لمع (والغرة) في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف (والحق) على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصل للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عليه السلام لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل واصحاب وارائهم واجاماتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام لمطية توصل راكبيها الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة والغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلاؤ (والاشراق) الاضاءة (والدين) وضع الهى سابق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الائمة لتدينهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح التلخيص الجامع (والاضمحلال) الزوال والانكشاف (والذبح) جمع دجبة وهى الظلمة (والباطل) خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه باليل (واللمعان) الاضاءة (والنور) كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذى جعل الشمس نبياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضؤ ذاتي والنور ضؤ عارضى وقد يقال ينبغي ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الآية وانت خير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الآية الكريمة المنور وقد حله اهل التفسير على ذلك (واليقين) العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به البارى تعالى وفي تفسير القاضى ان اليقين ايقان العلم بنفى الشك والشبهة عنه بالاستدلال

ذكر الشريف في حاشية المطالع ان الكرم هو السماحة فعلى هذاهما مترادفان وجوز البعض ان يراد باحدهما الملكة وبالاخر الاثار وبالاول الجلبى وبالاخر الكسبي ولا يخفى انه تعسف

س



وفيه بحث اذ يشكل بقوله تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى فتأمل واستخرج ( و بعد ) من الظرف الزمانية المقطوعة عن المضاعف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مكانها ٧ روما للاختصار مع الربط الصوري و لهذا لزم الفاء بعده والعامل حينئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق مثل اقول او اعلم ( و احق ) بمعنى اليق ( والاستيجاب ) الاستحقاق ( والتحلي ) التزين والاتصاف والمراد ( بالعلوم والمعارف ) التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري ( والتصدى ) التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدى للاحاطة ما يتبعه اعنى تحصيلها او الاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاجسام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاجسام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل في استيجاب التعظيم مع ان المراد السبق بالشرف بعيد جدا الا ان يحمل على المبالغة فان قلت كيف جاز عطف التصدى وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعنى واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعنى احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف وهو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه زيد وفي اخوه عمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتأخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه ( والصناعة ) في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة ٦ وقديقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالخرفة له يسمى صناعة له ( والنكت ) جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فآثر فيها

٧ فلا يجوز الجمع بينهما  
واما ما وقع في عبارة  
المفتاح من قوله واما بعد  
فان خلاصة الاصلين آه  
فذلك فذلك لما سبق  
و ضبطه اجمال بعد  
بيان تفصيل وما نحن فيه  
من قبيل الاقتضاب كما  
سيجي في آخر البديع  
فالفرق ظاهر

٦ فان قلت فلم يقال صناعة  
الكلام مع عدم تعلقه  
بكيفية العمل اصلا قلت  
ذلك علم التشبيه لانه لدقته  
وغوضه لا يحصل الا  
بمناظرات شاقة و  
مراجعات متطاولة ومن  
سمى كلافه تعلق بالعمل  
كالصناعة نسخه



بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا  
ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط  
(لا سيما علم البيان) لالتي جنس وسي مثل مثل وزناو معنى اسمها عند الجمهور واصله  
سوى اوسيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة  
كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهى نكرة غير موصوفة  
اي لا مثل شئ علم البيان وما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت  
ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة  
حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقدر في  
اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بأبونه وعلى الوجهين فحركة  
السي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تميز ان كان  
نكرة لان ما بتقدير التنوين وهى كافة عن الاضافة والفتحة بناءة مثلها في لارجل  
\* وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من  
الانداسى وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل علم  
البيان موجود من العلوم فان التحلى بحقيقته احق بالتقديم من التحلى  
بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض  
قيل ويلزم كون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب  
على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لارجل قائم من ان ارتفاع  
الخبر بما كان مرتفعاه بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف  
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتئ  
تذكر اى لا تفتئ ولكن ذكر الالبابى في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال  
سيما بلالا لا نظيره في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها  
وقد يقال لا سواء مقام لاسيما والواو التى تدخل عليها في بعض المواضع  
كما في قوله \* ولا سيما يوم ابداة جلجل \* اعتراضية ذكره الرضى وقيل حالية  
وقيل طائفة ثم عدها من كلمات الاستثناء ليكون ما بعدها مخرجا عما قبلها  
من حيث اولو يته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضى  
وقد يحذف ما بعد لاسيما وينقل من معناها الاصل الى معنى خصوصا  
فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما  
راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى  
واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لاسيما وهوراكب



والوالتى بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسميا وهو لابس  
السلح وهو ر اكب وعدم مجئ الواو قبله حينئذ كثير الا ان المجي اكثر  
ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية ( والمطلع ) اسم فاعل من  
الاطلاع ( ونظم القرآن ) على ماسياتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة  
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ( فانه كشف الخ ) يحتمل ان يكون  
تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل  
ان يكون تعليلا واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة  
فكانه قال زيد العالم اكبر من فلان لانه عارف ولا يخفى ركا كته واجيب بان  
المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان  
المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة  
( رايق ) معجب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد جبر على تقدير كون قوله  
فانه كشف تعليل لما قبله بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق  
علة لما قبله ( والتأويل ) في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف التعدية  
او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد ههنا صرف اللفظ الى  
مأله والتفسير مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لابرار المعقول  
والثاني لابرار الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح  
الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي عليه السلام او عن الصحابة  
وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين  
احد المحتملات بالدلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب  
قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى \* ان الله على كل  
شيء قدير \* ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات  
وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه آخر  
كلام الرازي والشارح في شرح جهما للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان  
التفسير قد يكون انزل اذالرواية غالبا بالاحاد والتأويل بالصرف الى محكم  
الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت  
الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسير لا انها طريق كسب  
المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للزوى له اما الصرف عن الظاهر فليس  
من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية  
بالتفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك اعتبار



وقيل التأويل بيان  
احد محتملات اللفظ  
والتفسير بيان مراد  
المتكلم فالاول يتعلق  
بالدراية ولهذا اضاف  
اليه الدقائق والثاني  
بالرواية نسخة

لا يكون التفسير انزل من التأويل ٩ وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ  
احتمالا لظاهره والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق  
الى التأويل على هذا الظهور واعتراض عليه وعلى الذى قبله بان اللفظ الذى  
له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين  
والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين  
تحصيل الحاصل وذلك منحصر فى القسمين ( فابق ) قال ( تبيان ) مصدرين  
على الشذوذ اذ القياس فتح الفاء ولم يحىء بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق  
بينه وبين البيان بان التبيان يحتوى على كذا الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما  
قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكأنه مبنى على ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى  
وهذا الحكم اكثرى لا كلى اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينقض  
بالصفة المشبهة التى تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر  
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن حاسن ثم هو بمعنى الفاعل اى المبين  
وكذا نظائره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة  
فى العربية وعلى تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظائره بل هو باق على  
المصدرية مبالغة كما فى رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب  
من عدم اشتراط الاشتقاق فى النعت وترك العطف بين القران لمجيئها  
على نهج التعديد والمراد ( بدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ) النكات الدقيقة  
الموجودة فى نظم القران ( والمعالم ) جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به  
على الطريق كذا فى الصحاح وقيل هو الموضع الذى ينصب فيه العلامة  
على الشئ وكونه ايضا حالا للمعالم الايجاز تبيينه النكت الكثيرة التى يشتمل  
عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم فى القصص حيوه وامثاله  
والمراد ( بآثار الفصاحة ) الاطناب والمساواة او ما يعنىها وغيرهما مما يستدل به  
على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص  
( تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ) قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح  
وفى النهاية يقال لخصت القول اذا قنصر فيه واختصر منه ما يحتاج اليه  
وهذا التفسير احب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة  
الى الموصوف اى كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه



مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارية (والمعضل) من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلى فلان اعيانى امره يتعدى ولا يتعدى (والغوص) النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع (والفراغ) جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة وفي تشبيهه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استصعب له ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك (قواعده كافية) تأكيد لما سبق او استئناف (والضوء) الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا وضوا واضاءت مثله واضائه يتعدى ولا يتعدى (والمصباح) فى الاصل السراج والمراد به ههنا قوت العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله (الى انوار التأويل) متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التأدى والافضاء او المقدر الى المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التأويل مظما محتاجا الى مصباح مضى يهتدى به اليها مناسب لضافة الدقائق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء (والموارد) جمع موزد وهو موضع الورود الى الماء (والالتهاب) التوقد (والاكناد) جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتحفيف كفتح (والى اسرار) متعلق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق (والالباب) جمع الاب وهو خلاصة كل شئ (وضفى) اى كثرت واثارها لا تظهر ان المراد بآثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعانى الوضعية فقط وهى فى الاصل بقايا من رسم الشئ وكثرتها بهذا العلم بالنظر اليها (عذب) اى طاب (العباب) بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه (واساليب التنزيل) انواعه كالحكم والمفسر والنص والظاهر والخفى والمشكل والجمل والمتشابه وغيرها (ومجار الاساليب) كلجين والماء (الصفاء) بالمدخل الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف فى الفقرتين اضافى بالقياس الى ساير العلوم (لا يدرك الوصف المطرى) البيت اعتذار عن الاختصار فى مدح الفن على هذا القدر والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح (والخصائص) جمع خصيصة وهى الفضيلة (والسبق) التقديم وما فى (ما وصف) مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعدها هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبني ما يفعله ولا تقول اعجبني ما يخرج غلظ يشهده تتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة

٧ قاله الشريف فى شرح المفتاح وفيه اشارة الى انه ليس بمختار عنده بناء على احتمال كون اللام حرف تعريف كما سنده فى توجيه قول المصنف بالفصاحة فى المفرد



بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش  
وابوبكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجوز صاحب الكشف مصدرية  
ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما ترفوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير  
المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبنى على انه ماهد  
الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته  
والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع  
والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف  
آه اي وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف  
البيانية والمحسنات البديعية من التجنيس والطباق والايهام وغيرها (ثم انه قد  
وقع) قيل هو معطوف على قوله فانه كشف وشم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية  
اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو  
اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وفيه  
نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه  
من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجملة المسبب لمذح  
الفن من قوله لاسيما آه وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم  
(والاسراء) جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسار وهو القيد  
سمى الاخذ بذلك لانهم يشدون به بالقيد يقال امرت الرجل اسرا واسارا  
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقيده  
ثم استعمل في معنى بلكه لظهور المناسبة (والتقليد) اعتقاد جازم غير ثابت  
(وطفق) بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق  
يفرق فرقا وحكى الاخفش طف-وقا وقد جاء طفق يطفق بجلس يجلس كذا  
في شرح الرصی (والتعاطي) التناول اي الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي  
جماعة وفيه تأكيدها لتهم (والتوثيق) الاحكام (والتسديد) التوفيق للسداد  
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث الوقوع في  
ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل بعد الاجال كما قيل في قوله  
تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية (يخومون) اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر  
بعد خبر لطفق او صفة لجماعة او تأكيده لما سبق او استئناف كانه قيل كيف يتعاطونه  
من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف البياني لا يكون جوابا عن سؤال مقدر  
عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون

والاسراء جمع اسير  
على الشذوذ لان فعلا  
بمعنى المفعول بابه  
ان يكسر على فعلى  
بجر حى وقتلى وقد شد  
قتلاء واسراء صرح به  
في المفضل من الاسار  
نسخه



من قوله تعالى وحفظنا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استئنافا  
 جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف  
 القول بعد صحة الاستئناف البياني بناء على ان سائلا لو سأل لم يحفظ من الشياطين  
 فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد (والتحرير) تهذيب الكلام وقد يطلق  
 على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقدير بيانه بالعبارة (ومقاصد الفن) اصوله وقواعده  
 (والقيل والقال) اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله عليه السلام عن  
 قيل وقال وعن الفراء انهما فعلا استعمال استعمال الاسماء وتركاعلى ما كان عليه  
 من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول وقيل كذا وقال فلان كذا أى كثرة الكلمات  
 ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء  
 الى تحقيق المرام (والمقام والحال) اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف  
 معناهما والفرق بينهما (والربقة) على ما فى شرح المفتاح للشريف وغيره  
 حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور فى الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب  
 اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه  
 والجمع ريق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفق ثم ربقة  
 التقليد كجبن الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد لشخص له ربقة  
 يشدها بهيمة (يسرح) أى يعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق  
 ليس كما ينبغى بل الاولى تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما  
 أى رعت وسمتها انا أى اخرجتها الى الرعى نعم قد يحى السرح متعديا  
 لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى (والرياض) جمع روضة وهى موضع فيه  
 البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض  
 التحقيق كجبن الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية (والاحداق) جمع  
 حدقة وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز  
 الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء  
 ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة فى الذم ويرد  
 عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل فى ضمائرهم آب عنه اذ  
 لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد  
 بل فى الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم  
 بالتدبر والكفر يعلمون الحقايق علم يقين كأنهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد  
 ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره ذلك القائل فتأمل (والغشاوة) بالحركات  
 الثلاث فى الغين المعجمة الغطاء وافتح العين المهملة من العشا ٧ بالقصر وهو

وعن بعضهم القال  
 الابتداء والقيل الجواب  
 واختار هذا تاج  
 الأفاضل فى حرام  
 السقط

٧ اما رواية فظاهر  
 واما دراية فلان منع  
 العشا عن الابصار  
 انما هو فى وقت  
 مخصوص فلا يناسب  
 فيما نحن فيه



داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودرابة  
(والتعصب) من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربة التقليد في  
الاضافة (والبصائر) جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس ٩  
شبهها بالمرآيا او بابصار حال بينها وبين مدر كانتا حائل فاثبت لها الغشاوة  
(والانطباع) الانتقاش (والضمير) في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق  
على محله وهو القلب (كل بضاعتهم) بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالاك  
تبعها التجارة (واللجاج) التماذي في الخصومة وقد لجج بالكسر يلجج لاجحة ولججا  
والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا مارضه (وجل الشئ) معظمه  
والصناعة الحرفة والانحراف الميل (والمنهج) الطريق الواضح (والرشاد)  
خلاف الغي (وهيات) اي اذا كان حالهم ماذكر بعد تنبههم وهو اسم فعل  
يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلاتوين يستعمل مكررا  
ومفردا جمعها قوله فهيات هيات العقيق واهله وهيات خل بالعقيق  
مواصل ومانقله صاحب الفصل عن الشيخ من عدم استعماله الامكررا  
منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم والاغرو فان الجواد قديكبو  
والصارم قدينبو قالوا المفتوحة الآخر مفردة وقاؤها للتأنيث كغرفة ولذلك  
يقلبها الواقف هاء فيقول هياه والفهام مقلوبة عن ياء لان اصلها هيمية من  
المضاعف كزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هياه فحذف اللام  
والوقوف عليها بالتاء كسمات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن  
وصفه بالدقة (والشان) الامر والحال في الاصل مصدر بمعنى طلب والقصد  
يقال شأنت شأنه اذا قصدت قصدة سمي به الامر الذي هو واحد الامور  
تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما  
يؤمر به (والتفطن) التفهم (واللمحة) الابصار بنظر خفيف من غير امعان  
والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها  
لاستلزامه اياه ثم اثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكره  
في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما وكفوراً (واني بعدما قضيت) شروع في سبب  
التصنيف في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة  
بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية لمضمونها (والوטר) الحاجة (وقضاؤه)  
استيفائه (واجلت) من الاجالة وهي الادارة (واستودعته) ودبعة اذا  
استحفظته اياها (والقداح) جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب  
عليه نصله واشارها على السهام مناسب لما سلف من فضائل الفن لاشعاره



بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهم فاضاف اليه  
 المشبه به او شبهه بنى سهم فائتتهاله ولها الاجالة كناية وتخيلا وترشحا  
 (والهمة) اسم لقصد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي  
 في الاصل من هممت الشيء اهم هما اذا قصدته (وفي الارتقاء) متعلق بها  
 (والمدارج) جمع المدرجة وهي المذهب والمسالك شبه الكمال بالجبل الشامخ  
 ولهذا اورد الارتقاء (والفرط) التجاوز عن الحد (والشعف) من شعفه الحب اى  
 احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما  
 فقل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب  
 الفعل بالسكون او الفعول بحكم الاستقرار لكن المشهور بفتح العين ثم المراد به  
 ههنا شدة الحرص (والترحل) الانتقال وكذا الرحلة والارتحال (وخوارزم)  
 في الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككات وخبوق ونحوهما  
 (والجرجانية) منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لها ركنج كانت في الاوائل مقر  
 السلطنة وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها ايضا  
 جرجان بناء يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة  
 التوضيح ورفع الاشتباه (والمحط) المنزل من الخط وهو الالتقاء (والرحال) جمع  
 الرحل وهي مسكن الرجل ما يستصعبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال  
 من صنعة شبه الاشتقاق (والمخيم) موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به  
 (والبوايق) جمع بايقة وهي الداهية (والحراسة) الحفظ (والطوارق) البوايق  
 الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر  
 النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل  
 (والحدثان) مصدر لمعنى الحادثة وليس تنبيه الحداث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم  
 ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما (فشمرت) معطوف على مقدر  
 اى نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع (والجد) الاجتهاد في الامور تقول منه  
 جد في الامور يجدو يجد بكسر العين وبضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية  
 وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل (والى اقتناء) متعلق  
 بشمرت بتضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق الجد ما نلا الى اقتناء او ملت مشمرا  
 عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائزا ايضا بتضمين الميل والاقتناء الا كتساب  
 (والذخير) جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة و اضافتها الى العلوم  
 بيانية والافتلاذ الاقتطاع (والاناسى) جمع انسان العين وهو المساء الذى



يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس ( صرفت )  
اي بذلت ( والشطر ) النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام الحايض  
تعدد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا  
في الراموز وفي ( اراجع ) اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله  
ليكونه كالبيان قيل واراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين السغناقي  
وبهاء الدين الحلواني ( والحوز ) الجمع ( والقصب ) جمع القصبة ( والسبق )  
التقدم ( والمضمار ) الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا  
قصبة في آخر الميدان فن اخذه بعد وفرسه يعد سابقا وكان له الفضل  
والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون ( والحذاق ) جمع حاذق  
وهو الماهر في صنعته ( وكثيرا ما ) نصب على الظرفية ومالتا كيد معنى  
الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره او على المصدرية  
اي يخالج حينما كثيرا او مخالجة كثيرة ( يخالج ) مفاعلة بمعنى الفعل  
كسافرت من حلبة يخلجه حلبة اذا جذبته وانترعه كان اطلاعه  
على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيره بحيث لا يقدر  
على امساك نفسه اوباق على معناه الظاهري ينازع كان ما ذكره يحركه  
وما عاناه من شدايد الزمان يثبطه في الراموز خالج قلبي امرأى نازعني منه  
فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر  
المخالجة بالتحرك والا اضطراب فيثبذ قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف  
بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المجازي او يكون احدهما  
مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا ( والمنسوب ) صفة  
الكتاب او صفة تلخيص ( والامام ) هو الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره  
في القاموس ونظيره هجاء فاعلم به هذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي  
ومن تبعهما في قوله تعالى وجعلنا للتقين اماما نمحلا لا ضرورة اليه  
وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائمة على وزن افعلة ( والعمدة ) ما يعتمد  
عليه ( والقدوة ) بضم القاف وكسره من يقتدى به ( والتبحر ) في العلم وغيره  
التعمق فيه والتوسع ( ودمشق ) بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين  
قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكري سميت بدما شاق بن  
نمرود ابن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل  
وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق

هذا حديث مشهور  
استدل به الشافعية على  
ان اكثر مدة الحيض  
خمس عشرة يوما وقد  
ذكره في مختصر ابن  
الحاجب وعامة الكتب  
الا ان النووي ذكر في  
شرح المذهب انه  
موضوع والله اعلم



فسماءه وقيل غير ذلك (والشأبيب) جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره  
(والغفران) والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس  
العذاب فكأنه تعالى غطاء حفظه عنه (والفراديس) جمع فردوس  
وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم  
والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان (والجنان) جمع الجنة وهي البستان  
ومنه الجنات والعرب يسمي النخل جنة وقيل المراد (بالاصول) الدلائل  
على ان الاصل بمعنى ما يتنى عليه الشيء (وبالقواعد) المسائل والترادف ظاهر  
(حاويا) جامعا (والعواید) جمع عايدة وهي المنفعة (محتويا) قال الجوهري حواه  
يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمن معنى الاشتمال (والانطواء)  
مطويع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم  
المنصوبات بعد قوله مختصر اما وصاف متواليه واحوال مترادفة او متداخلة  
(والمخايل) جمع مخيلة وهي ما يوضع في الخيال يعني به الامارات (والسحر)  
الاخذة وكل ما لطف ودق مأخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك  
صدر الدين يحكي صديقة مكلة الاطراف باللفظ والبر (والروض)  
جمع روضة وقد سبق بيانها (والمنى) جمع منية وهي المطلوب (والعقد)  
بالكسر القلادة (والدر) جمع درة وهي الأولو وقد يجمع على درودرات  
(وكان يعوقني) معطوف على كان يخالج والعوق المنع (وذلك) اشارة  
الى ان اشرح (والتعطيل) التفريغ (والمشاهد) جمع مشهد بمعنى المحضر  
(والمعاهد) جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف  
والمراد بهما العلماء والمدارس او الكتب (والمصادر) جمع المصدر من المصدر  
بفتحين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلومون والمتعلمون ومراسم  
الشيء محال اثاره (عفت) اندرست (والاطلال) جمع طلل وهو ما ارتفع من  
من اثار الدار (اشفت) اي اشرفت وقربت (وشموس الفضل) العلماء وقيل  
المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد  
(والاستيطان) اتخاذ الوطن (والحمول) ضد الشهرة (تلهف) على الشيء اذا  
تحسره (والاندراس) الانمحاء (والتأسف) اظهار الحزن (والاذكاء) جمع الذكي  
من الذكاء وهو حدة الفؤاد (وهكذا يذهب الزمان) يريد ان ماذ كره من انعكاس  
احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر  
بل مترق (ودروس الاثر) انحائه وانحائه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدى



ولا يتعدى وفي أكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى  
الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر  
انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصده موافقة الاثر و يؤيده  
ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي  
بها اخاه مطلعها \* ابعدت من يومك الفرارفا \* جاوزت حيث انتهى  
بك القدر \* وبعده \* لو كان ينجي من الردى احد \* نجاك مما اصابك الحذر \*  
يرحك الله من اخي ثقة \* ليس في صفو وده كدر \* فهكذا يذهب الزمان ويفنى  
العلم فيه ويدرس الاثر \* فالظاهر ان الشارح قصد التضمين ( لكن لما رأيت )  
الى آخره استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه  
مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن  
عن البيان ( والتوفر ) التام والتكثر ( والرغبة ) على الشيء الارادة المقارنة لارضاء  
من رغب في الشيء بالكسر وارتغب اراده لا من رغبته عن الشيء اذالم ترده  
وذهبت فيه وكان تعديته بعلى للملاحظة معنى الاستعلاء ( وامتداد اعناقهم ) تطاولها  
وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهارة تمثيل  
من تشبيه الهيئة بالهيئة ( والنحو ) بمعنى الجهة ( والجمال ) جمع جملة من الاجال  
الذى هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع  
المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال يحمله و تفصيله  
ليكان انسب بقوله و تحصيله ( حرماوا ) على البناء للمفعول اى منعوا ( والتوفيق  
تهيئة اسباب الخير وتحمية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب  
( والسر ) الذى يكتم و اراد ( بالرموز والاسرار المطوية ) ٧ النكات المنطوية فيه  
( اذالم يقع ) علة للحرمان ( والخرائد ) جمع خريدة وهي الحسنة من النساء وفي  
الاساس انها العذراء و لؤلؤ خريدة لم يثقب شبه بها المسائل المشككة  
فى الاستار والتركيب فى احتماله للوجهين مثل قول المصنف فيما بعد عن وجوه  
الاعجاز استارها وسيجئ من الشارح بيانه ترى استيناف و جمع الفعل  
المستند الى ضمير البعض فى المواضع ميل الى المعنى كافى قوله تعالى كل فى فلك  
يسبحون ( والمقال ) مصدر من قال ( والحال ) والحالة واحدة احوال الشيء  
وحالاته ( طرائقه ) الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا بمعنى  
المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكروا ووثنت لكان  
انسب واظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه و عبارته الموصلة الى المعانى

٧ اشارة الى ان اضافة  
المطويات للحرمان  
اليهما من قبيل اضافة  
الصفة الى الموصوف  
سك



(وسلوكمها) حلها (والدليل) المرشد (فاضلوا كثيرا وضلوا) الاظهر ان يقول  
 فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم  
 قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل (اختلست) اى استلبت  
 جواب لما (والاثناء) جمع ثنى واثناء الشئ تضاعفه وثنى الجبل والوادي  
 منعطفهما وتقول انفذت هذا ثنى كتابى اى فى طيه (والفرص) جمع فرصة  
 وهى النوبة وما فى قوله (ما تجرع) مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا  
 وكذا لتفهم وامثاله مما جاء من باب التفعّل للعمل اى ليدل على ان اصل الفعل  
 حصل مرة بعد اخرى يعتبر فى كل منها التدرج وفى المصادر التجرع فرو  
 خوردن خشم وآنجه بدان ماند (والغصص) جمع غصّة وهى الشجى اعنى  
 كل شئ يتوقف فى الخلق ولا ينحدر (والاقتحام) الدخول (والسهر) الارق  
 وهو ضد النوم (وموارد السهر) مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز  
 بالمقصود (ولجة الماء) بالضم معظمه (ولجم الافكار) كلجين الماء (والالتقاط)  
 اخذ الملقى من الارض (وفرائد الفكر) نتايج الشبهة بالدر الكبيرة (والمطارح)  
 جمع مطرح وهو المرمى (والنظر) فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة  
 ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة  
 المعقولات الواقعة فى ضمن تلك الحركة والاضافة فى مطارح الانظار لامية  
 (والبذل) الاعطاء (والجهد) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد  
 بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (والبنان) اطراف الاصابع واحدها بنانة  
 (والممارسة) المزاولة والمجادلة واللام فى (ولقد تناهيت) توطئة للقسم والتناهى  
 البلوغ الى النهاية جردها بجزء معناه اعنى البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع  
 او الكلام من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكيد كما فى قولهم ابصرته  
 بعينى واصغيت اليه باذنى وامثالهما (والتصفح) النظر فى الصفحات (والغاية)  
 مدى الشئ والجمع غاى (والطاقة) الوسع اليه (ثم جمعت) عطفت على  
 اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى  
 الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرجع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي  
 بالنظر الى تمام الجمع كما جاء فى مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه كقوله  
 تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فان  
 الاخضرار يبتدىء بعد نزول المطر لكنه يتم فى مدة فيها للنظر الى ابتداء  
 يصبح الفاء والنظر الى الانتهاء يصح ثم (يدال) اى يلين من الذل بالكسر



وهو الين ( والصعاب ) جمع صعب وهو نقيض الذلول ( والعويصات )  
 جمع عويصة وهي ما يصعب ( والآية ) فعيلة من الاء بمعنى ممتعة ولقد  
 بالغ في وصف كتاب التلخيص بالصعوبة والاضافة في زخائر كنوزه  
 بيانية والكنز المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة والمراد بزخائر كنوزه  
 معانيه كما ان المراسن طريق الوصول الفاضله ( وشئ نفيس ) اي  
 يرغب فيه ونفس نفاسا ونفسا صار مرغوبا فيه وبابه ظرف ( والتوشيح )  
 في الاصل الباس الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر  
 تجعله المرأة بين عاتقها وكشحتها يستعمل في التزين مطلقا ( سمح ) جاد  
 ( والفقر ) جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المستوية المتصلة بها  
 الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر  
 يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لهما  
 بفقرة الظهر في حسن الانتظام ( ومن عين التحقيق ) اي من نفس التحقيق  
 لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره  
 الوقاد السيال او من ذهب التحقيق ( تمسكت ) اي اعتصمت ( والعدل )  
 خلاف الظلم ( وكذا الانصاف ) وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء  
 النصف ( والتجنب ) التباعد ومفعوله مذهب ( البغي ) التعدي  
 ( والاعتساف ) المشي على غير الطريق ( والايماء ) الاشارة الخفية واصله  
 الاشارة بالشفة والحاجب ( زل ) في الطين اي زلق ( الاخذين ) اي الشارعين  
 ( والتأسي ) الاقتداء ( حظروا ) على بناء المفعول اي منعوا ( وتحقيق )  
 الواجبات ) من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل  
 اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم ( وما فرضت ) اي ما اوجبت  
 ( والسنة ) الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم  
 فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا  
 اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع  
 بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة  
 مراعات النظر مع الابهام ( وحين ) ظرف مضاف الى ما بعده عامله رمانى  
 والجملة عطفت على جمعت فان قلت اين العائد الى حين في الجملة المضاف  
 اليها قلت هي لا يحتاج الى الرابط لكونها مؤلة بالمصدر صرح به في شرح  
 الرضى واما قوله \* مضت سنة لعام ولدت فيه \* وعشر بعد ذلك وحتان \*

٤ سمح اذا استعمل  
 بالباء مثل سمح به يكون  
 مفتوح العين واذا  
 استعمل بلاصلة تكون  
 مضمومة كذا في الصحاح  
 س



فنادر وهذا الحكم خفي على أكثر النحاة فالصواب في مثل قولك اعجبني  
يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف  
منه في باب التأكيده فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء  
القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس  
وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا في معنى اللبيب (ورمانى الدهر) مجاز  
عقلى (والارزاء) بتقديم الراء المهملة جمع رزاء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة  
والظرف اعنى بالارزاء لغو متعلق برمانى وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم  
(والغشاء) الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلاث في الغين المعجمة مع سكون  
الشين (والنبال) جمع نبل وهى السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها  
من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال او لا  
رمانى وثانيا فؤادى ايماء الى الرمى بالحوادث ظاهرا هو الشخص ليكن المصاب  
حقيقة هو القلب وفي اختيار اذا في اذا اصابتني ايدان بتحقيق وقوع  
المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالبالغة  
فيه اكثر كما لا يخفى (والنصال) جمع نصل وهى حديدة السهم والسيف  
والسكين والرح وبعده البيتين المذكورين \* فهان فابالى بالرزايالانى ما انتفعت  
بان ابالى (وذلك) اى الرمى المذكور (والتوارد) التعاقب (وتفاقم الامر) عظمته  
(والعشاير) جمع عشيرة وهى القبيلة واللام بدل من مضاف اليه اى عشائرى  
واخوانى (وتلاطم امواج الفتن) ضرب بعضها بعضا (والتميمة) التعويذة  
التي تجعل في عنق الصبي لئلا يخاف (وحلها) فى تلك الديار كناية عن اقامته  
الى وقت الشباب فيها (والاول) نقيض الآخر واصله اوئل على وزن افعل  
مهموز الاوسط فقلبت الهمزة واوا على غير القياس ٦ وادغمت ويدل على هذا  
قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل اوائل من اول فقلبت همزته واوا  
وادغمت وقال قوم اصله وويل على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة وانما  
لم يجمع على اوائل لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة (اول ارض)  
معطوف على ديار وجلدى مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا بابه  
العرف على ان الظاهر ان المصر اع تضمن لما انشده ابونصر الاسدى وهو  
احب بلاد الله ما بين صادة \* الى قفوان ان تسبح سبحا بها \* بلادها ينطب على  
تمامى \* واول ارض مس جلدى ترابها ورعاية \* حركة ما قبل حرف الروى وان  
كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع فى حسنهما ولذا عدم الصنایع البديعية

٦ اذا لقياس فى مثل  
هذه الهمزة ان يلقى  
حركتها على الساكن  
قبلها ويحذف منه  
وقيل اخرت الهمزة  
الثانية فجعلت بعد  
الواو ثم ابدلت واوا  
فادغمت فوزنه الان  
اعقل منه



فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك ( فلقد جرد )  
 في موضع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه  
 ( والاهالي ) كالهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا التاء فيها على خلاف  
 القياس فكأنه اجمع هلات كذا في الموصل ( والعدوان ) الظلم ( والابادة )  
 الاهلاك ( لم يدع ) اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب  
 اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا قالني عليه السلام  
 افصح العرب وقدرى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام  
 عن ودعهم الجملات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال الشاعر  
 ليت شعري عن اميرى ما الذى \* خاله في الحب حتى ودعه \* وعن عروة ومجاهد  
 انهما قرآما ودعك بالتخفيف وفي الاساس الدمنة هي البقعة التي سودها  
 اهلها وبالت وبعت مواشهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا  
 ( وام اوفى ) اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير  
 ابن ابى سلمى وهو امن ام اوفى دمنة ( لم تكلم ) بحومانة الدراج فالتسليم اي من منازل  
 الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كأنه لم يعرف  
 تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرهما او امن اثارهما وحذف التاء من تكلم قياس  
 اما كسر الميم فلا وزن والقافية ( والحزب ) الطائفة ( بلدح ) اسم موضع  
 غير منصرف للعلية والتأنيث على تأويل البقعة اولانه منقول عن الفعل من  
 قولهم بلدح اذا اخلف في الوعد ( عجفى ) جمع عجيف كرضى جمع مريض  
 والعجف بالتحريك الهذال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس  
 لان افعال فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبنى  
 الشئ على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى  
 فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن يلدح قوم عجفى  
 واول من تكلمها يهس الملقب بنعامة لما رأى قوما في حصب واهله في شدة  
 ( كان لم يكن آه ) تضمين اذ البيت لعمر وبن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعدما نفي  
 مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله \* وكنا ولا البيت من  
 بعدنا بت \* نطوف بذلك البيت والخير ظاهر \* فاخر جنانها المليك بقدره كذلك  
 بالانسان يجرى المقادر \* بلى نحن كنا اهلها فابادنا \* صروف الليالى والجدود  
 العوائر ( والحجون ) بفتح الحاء جبل مكة في خضيتها مقبرتها ( والصفاء )  
 معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفاء ما يونس به

اما تحريك الميم فلا وزن  
 وكسرهما لان الساكن  
 اذا حرك تحرك بالكسر  
 نسخه



ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب (السمر) أي الحديث بالليل  
ولذا خص السامر بالذكر (والمجران) ضد الوصل يقال هجره هجرا  
وهجرانا من باب نصر (ونسجت) من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب  
نصرو وضرب (والعناكب) جمع العنكبوت حذفت التاء كما هو القاعدة في جمع  
الخماسي على فعال كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على رأى وقوله نسجت  
على صيغة المبني للفاعل لأن العنكبوت ناسجة أو المفعول كما قال الشارح  
في آخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف  
أي بيوت العناكب أو الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية  
عن المجهورية (حجابا مستورا) أي ذاستر كما يقال سيل مفعم أي  
ذوافعام ويجوز أن يراد مبالغة اندحجاب من دونه حجاب أو حجب وهو مستور  
بغيره أو حجاب يستر أن يبصر فكيف يبصر المحجب به (والمشتكا) الشكاية  
وتقديم إلى الله تعالى للمحصر واختار في جانب الأساءة إذ أوفى جانب  
الاحسان أن إيماء إلى أن الأولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه (ثم الجأني)  
معطوف على رماني أو على طرحت و ثم للتراخي والالقاء الاضطراب (فرط  
الملال) كثرة السأمة (والبال) القلب وضيقه كناية عن سوء الحال (واللفظ)  
الرمي (رفع) أي مكان مرفوع (إلى خفض) أي مكان منخفض مطمئن  
وفي الكلام إيماء إلى أن انتقاله من أرض إلى أرض اضطرابي ثم لا يخفى حسن  
الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض (انخت) من انخت الجمل فاستناخ  
أي ابركتها فبرك فالفعل أما محذوف أو متروك مراد به مجردا لاقامة  
(والمحروسة) المحفوظة (وهراة) بفتح الهاء مشهورة مدينة بخراسان (حماها)  
أي حفظها (والآفات) جمع آفة وهي الداهية (عينى) على لفظ المفرد  
أو المثني ومن في منها تجريدية كما في رأيت من زيد اسدا أو المراد من جهتها  
أو فيها وفي الكلام استعارة (وبلدة) عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح  
للايضاح المتبوع أن لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام  
الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين  
أو بدل منها اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف  
قول الزمخشري في الآيتين والحق أنه ليس بشرط صرح به الثقا (والطيب)  
خلاف الحديث (ومقام كريم) صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم  
وهو نقيض اللؤم ووصف المقام به مجازي أي كريم أهله كما في الكتاب الحكيم



او من كرمت الارض اذ اذكى زرعها والصفة المشبهة يحكى ابدا من اللازم  
واذا اريد اشتقاقها من المتعدى يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في  
رحن ورحيم (والمحاسن) جمع حسن على خلاف القياس كأنه جمع محسن  
(واليمز) البركة (سطعت) اى ارتفعت (حدث) النار من باب فهم ودخل  
سكن لهبها ولم يطفى جرها (والنيران) جمع نار كانوا نور ونور واصله نوران  
لان النار واوية بدليل تصغيرها على نورة (والغواية) سلوك طريق لا يوصل  
الى المطلوب ونيران الجهل كبحين الماء ووجه الشبه الاهلاك (ظل)  
اى صار (والظل) معروف (والملك) بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق  
الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل  
والظل الامتداد مكنية وتخيلة وترشحا (واللواء) الراية (والشرع) في  
اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم (وبالعز) اى بالغلة اما حال عن لواء او متعلق  
بمعقود اى مربوطا محكما (وعاد) من العود بالفتح وهو الرجوع (والعود)  
بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذى يتجر به ويقال له  
العطر والذى يضرب به والعظم فى اصل اللسان (والرواء) بالضم المنظر  
الحسن (واض) اى عاد ومنه ايضا (ونظم) على البناء للمفعول اى جمع  
(والشمل) ما تشئت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل  
من معنييه جازى الارادة لكن الثانى اظهر كما لا يخفى (والشتات) التفرق  
(ووصل) من الوصل لامن الوصول (والبتات) القطع (وارتبعوا) بالعين  
المهمل اى اخذوا ربهم اى منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا فى  
الربيع ويروى ارتبعوا بتاتين مشتاتين من فوق اى اكلوا ماشاؤا من قولهم  
رفعت الماشية اى اكلت ماشاءت قال النابغة الخملتنى ذنب امرئ وتركته  
\* كذا العريكوى غيره وهوراتع \* ويروى ان العبارة فى النسخة المقروءة  
على المصنف ارتبعوا بالغين المعجمة من اربغ فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف  
شاءت (والميامن) جمع يمن (والدولة) اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة  
لهذا ومرة لذاك (والسلطان) الوالى من السلاطة وهى القهر (ظل الله)  
قيل وجه التشبيه ان ظل الشئ ما يناسبه فى الجملة ويحكى عنه والسلطان  
كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق  
سبحانه ولان الظل يتنعم به ويلجأ اليه عند اقتدام الحر كذلك السلطان  
يتنعم به ويلجأ اليه عند اضطرام الشرر الشر (والرقاب) جمع رقبة



وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورفبات وارقب وقد  
تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه (والامم) جمع امة وهي الجماعة  
مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة (الحامى) قدم تفسيرها  
(والماسح) المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب (والقويمة) بمعنى  
المستقيمة (والباسط) من البسط وهو التمهيد والتوطئة (والمهاد) القراش  
وجعه امهدة ومهد بضمين (والاساس) اصل البناء (والجور) عدول عن  
الحق (والوالى) المالك من باب ضرب (والولاية) بالكسر اسم لما توليت به  
وبالفتح مصدره (والافاق) جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية  
(والنصب) الاقامة (والسرادق) واحد السرادقات وهي التي تمتد فوق  
صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق (وامثل امره) احتذاه وعمل  
على مثاله (ونص) القرآن والسنة مادل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام  
وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية  
(والطوية) الضمير (والكلمة) مشقة من الكلام وهو التأثير يسمى اللفظ  
بها لانها به يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان  
لم يكن قال امرئ القيس وجرح اللسان بجرح اليد بل اقوى كما قيل  
جراحات السنان لها التيام \* ولا يلتام ما جرح اللسان \* وفيه ثلث لغات  
فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد  
بالكلمة ههنا الكلام التام اعنى كلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه  
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب  
واعلاء كلمة الله تعالى تنفيذ احكامها (والرسول) هو الذي انزل عليه  
كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عليه  
السلام وامره بالتبليغ والنبي اعم وقدير اذ به القدر المشترك بينهما وهو المرسل  
من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه  
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول  
لان الانبياء تابعون لهم هم همسكون بشرا بهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء  
وتصديقا لهم (خليفة) خبر مبتدأ محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل  
كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده بخلفه بالضم  
خلافة والخلفى بتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم ٢ من كلام الصحاح

٦ انما لم يكتب بماء بل  
كما اكتفى القاضى فى  
سورة الحج باشتراط  
الشريعة المحددة فى  
الرسول لانه صرح فى  
سورة مريم ان بنى  
ابراهيم عليه السلام  
كانوا على شريعته  
عليه السلام مع ان  
اسماعيل عليه السلام  
رسول بصريح النص  
س

٣ حيث قال الخليلي  
بكسر الخاء وتشديد  
اللام الخلافة س



ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية  
او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤثاى نفس خليفة في الصحاح الخليفة السلطان  
الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها  
على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الاعلى مذكرا اذا الفعلية  
بالتاء لا يجمع على فعلاء (ملك) اى تصرف (والسطوة) المرة من سطابه  
يسطواى قهره بالبطش والجمع سطوات واشار المرة على الجمع ايدان بان  
السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق واسناد ملك الى السطوة مجاز  
عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد (بالحق) خلاف الباطل او الله تعالى  
وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداء للاهتمام او مرفوع  
مبتداً واسم كان مستتر ارجع اليه ومداه خبره (والمدى) الغاية (واية) تأنيث  
اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعنى آية طريق (سالك) اى ذهب  
كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله تعالى والالف في سلكا لشباع  
(والذرى) بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اى في كنفه  
وستره والرواية (في عالمون) كسر اللام لاقحه (كما ترى الجحيج) في موقع  
المصدر اى حوماناً مثل ماترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين  
حول ذرى الخليفة برؤية الجحيج معتركا لعدم الجامع فاوجه هذا التشبيه  
قلت قد تقر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد  
مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم  
معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتأنى منه الرؤية كما مر في قوله  
تعالى \* واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا \* (والجحيج) جمع الحاج كالحج  
بالضمة والحاج والجمع في اللغة القصد وفى العرف قصد مكة للنسك (معتركا)  
اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال من مفعوله  
الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين  
لاسناده الى ضمير الجحيج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوماء معتركا ويحتمل  
ان يكون من قبيل لابن وتامر) ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا  
من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى تعتركا اعتركا لم يحتاج  
الى ما ذكر (والنسيم) الريح الطيبة يقال منه نسيمت الريح كضرب سيماء  
ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى كلبين الماء وضمير (منه) راجع الى  
الخليفة لانه مذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة



الخيرات الى اهله (وكم) خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك (والمكافح) في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه وليس دونه ترس والمراد به المعارض (واللظى نار) والباء سببية ومتعلقة بهلك (ومن سخطه) اي عدم رضاه ظرف مستقر في موضع الصفة للظى لا ظرف لغو متعلق بها والالف في هلك كما في سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى \* ويهلك الحرث والنسل \* في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وقحها من هلك وهلك (واطار) من طار العصفور من الزرع في المصادر الاطارة پرانیدن (والصاعقة) نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشف الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لا تمر بشيء الا اهلكه والاول هو المناسب هنا (والسماك) اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازل ويسمى سماك الراح والظرف متعلق (بسمك) اي ارتفع وقد يحى بمعنى رفع كما في قوله \* ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا \* فعلى الاول سمكاً مبنى للفاعل وعلى الثاني مبنى للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع حينئذ منصوباً على المفعولية (وصادف الرشد) اي وجد الطريق المستقيم (والغى) خلاف الرشد (والانهماك) الجدو الجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمعتسف (وقرير العين) اي ذات قررة والقررة بالضم وبالهاء وبدونها البرودة يقال قررت به عيناً بالفتح والكسر قررة وقروراً فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه يقرو ويقرب بالفتح والكسر قبل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جداً فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القررة الى العين على هذا الوجه برودة جداً والظاهر انه كناية عن السرور فان دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة ولذلك يقال قررة العين وسخنها للمحسوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقرى عينا (وقيل) معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحبيه ويقيم شعائره كما ينبغي (والابتسام) كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر (واقبل) نقيض ادبر (والاقبال) الدولة والعزة والظرف متعلق بممتسكا



اي متشبتا والضمير ( في علا ) راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة في الجود والشرف  
وارجاءه الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير في المعطوف اعنى فاصبح  
الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلولانه في المكان بل من العلاء وهو  
في الشرف قال الخطئة بمدح عيينة بن حصين حيث غزى بنى عامر فادرك  
بشار ابنه مالك الذي قتلوه وباع بنيه بعضهم بنخسارة وبعث لذيخان  
العلاء بمالك اى اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثانى يعلى كانه  
من الاول يعلو لكن القياس والشايخ في الماضى على بالكسر وكان على يعلى  
من التداخل او على لغة من يقول فى بقى بقى قوله ( يدعوه الورى ) خبر  
اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل فى الصباح  
( ورثما فحقو ) ظرف لغو اى ساعة فتحهم وما مصدرية فى المغرب  
امهله ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما كقوله  
\* لا يصعب الامر الا ريث تركبه \* وفى الكلام ايها لطيف جواز ان يراد  
بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك ( والملك ) مفعول  
من الالوكة وهى الرسالة واصله مآلك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى  
المفعول قدم اللام على الهزة فصار ملاك ثم تركت الهزة لكثرة الاستعمال  
وردت فى الجمع سمى الملك به لانه واسطة بين الله وبين عباده فايراد الجوهري  
اياه فى فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي ( والحق ) ايراده فى فصل  
الالف من ذلك الباب والعجب انه اورد فيه مع زيادة الميم واورد المكان فى  
فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية واو كان تمكن تمفعول  
كتمسكن على ماتوهمه لقل تمكن وهو ظاهر ( والمجاهد ) الذى بذل الجهد  
( والدنيا ) تأنيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها  
والجمع دنى كالكبرى والكبر واصله دنو والاقرب فى تصريفه ان الواو لتحركها  
وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت الالتقاء الساكنين وذكرا الجوهري  
انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتأمل ( والغياث ) اسم من اغاثه  
اغاثته واصله غواث فى المصادر الاغاثة فرياد خواستين وفرياد رسيدين  
( وكرت ) بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم  
فى عرفهم كذا السماع من مولانا حيدر ( والاقطار ) جمع قطر وهو الناحية  
والجانب ( والمشرقة ) من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل



دخل في شروق الشمس (والاغصان) جمع غصن وكذا الغصون والغصنة  
بكسر الغين وقبح الباقي (والمورق) من الشجرة ما خرجت اوراقه (والعناية)  
القصد وفي الكلام مكنية وتخيل وترشيح (والتشديد) الاحكام من الشيد  
هو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر  
كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط (والبنيان) الحائط (اثر ما اشرف)  
عقيب ما قرب في المصادر (الانهدام) ويران شدن (والامطار) افعال من المطر  
يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحين وامطرها الله وقد يستعمل  
مطر وامطر بمعنى (والسحاب) والسحاب جمع السحابة (والاشبال)  
العطف والشفقة (والاطواق) جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق  
(والحمام) بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمة مقيمة في رقاب  
الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال  
الحزن (والحزن) بفتحين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور وقال  
القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع  
والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام  
اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان يذهبوا به والقصد حاصل  
في معنى الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة وان  
احدى فائدتي لام الابتداء تخلص المضارع للحال بان الذهاب في الآية الكريمة  
مستقبل فلو كان يحسن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه  
اثره (ووسمت) على البناء للمفعول اي صرت داسمة وهي العلامة (وعيم لطفه)  
اي لطفه العام واللفظ في العمل الرفق فيه (وقيل في قوله تعالى الله  
لطيف بعباده اي بر محسن اليهم بايصال المنافع برفق (والغبطة) ان  
يتنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد  
(محفوظا) اي ذا حظ ونصيب من الرزق (فشد ذلك) اي قوى اتصا في  
بما ذكر (والعضد) الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات  
عضد بفتح العين مع ضم دلضا وكسرهما وسكونها وعضد كففعل وعضد  
وعضد ككبد وعنق ذكرهما صاحب القاموس (وهز من عطفي) اي حرك  
بعض جانبي على ان من تبعية وهو كناية عن حصول بعض الارتباح  
فيه (وقد يقال هذا العطف كناية على ازالة الغفلة لان الغافل ينتبه  
بتحرك جانبيه والاول انسب (ثم هداني) عطف على ثم الجاني والهدى



الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هدا الله الذين يهديه هدى وهديا  
وهداية بكسرهما فهدى واهتدى وهدانى سواء الطريق لغة اهل الحجاز  
وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد وهدى فى الكتاب  
العزى على ثلثة اوجه متعد بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام  
نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق  
الذى ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما للكشاف بين المتعدى  
بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى  
المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم  
سبلنا ومعنى الثانى الدلالة وارادة الطريق فيسند الى النبي عليه السلام مثل  
انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدى للتي  
هى اقوم مع انه لايساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن  
ابراهيم عليه السلام يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك  
صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن  
فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال  
مما لا تقبل (سبحان) علم للتسبيح مصدر سبجه بمعنى نزّهه تنزيها بليغا من  
سبح اذا ذهب وبعدا لك ابعدت من سبخته عما نزّهته عنه او من السبح بمعنى  
الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتزيه الله تعالى  
لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم  
الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان  
الله عند التعجب والسرفيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزّه عنه من  
المنزه فكأنه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شىء فتارة يقصد  
التنزيه اصالة والتعجب تبعاً وتارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه  
دائما بفعل مضمون ترك اظهاره لتقديره اسبح سبحان الله به ثم نزل منزلة الفعل فسد  
مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه تعالى  
هداوة وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب  
لانها وقعت فى اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح فى اواخر الباب  
الثامن (والسواء) الوسط (والسبحان) بكسر السين وتخفيف اللام جمع السجل  
بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة (والاستنهاض)  
لشىء الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشىء (والرجل) جمع راجل وهو



خلاف الفارس (والخيل) الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم  
 جمع لا واحد له مثل حاله في استعانه لتتقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه  
 بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة  
 (وذلك) اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يا بابه السياق كما لا يخفى  
 على المصنف (والفاتر) المنكسر من فتر يفتقر فتورا (والسنوح) الظهور  
 (فجاء بحمد الله) اي اتى ما جمعت عقيب رجوعي واصافني اليه ما ذكرته  
 ملتبسا بحمد الله تعالى (كنزا) منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة (مدفونا)  
 وهو صفة كاشفة لکنز لان كنز المال المدفون ومن في (من جواهر الفرائد)  
 بناية وليس في مثل هذا المقام زائدا للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز  
 اسقاطها بخلافها في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون  
 التام لا الناقص ليتسلسل التقديرات وهو صفة لکنز (والمشحون) المملو  
 (والتحفة) ما اتحفت به الرجل من البر واللفظ والجمع تحف (وحضرة  
 الرجل) قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل (والعلية) فعيلة من العلو  
 وهو الارتفاع (والخدمة) مصدر من خدمه بخدمة بالضم والكسر وجعلها  
 على الكتاب يجوز (والسدة) باب الدار وجمعه سدود (والسنية) فعيلة من  
 السناء بالمد وهو الرفعة (والمجأ) والملاذ واحد وهو المعاذ (وحصن حصين)  
 بين الحصانة والبناء في (بالنبي) للقسم (والخلان) جمع خليل وهو  
 الصديق من الخلطة بالضم وهي الصداقة (والخلص) جمع خالص  
 (والاخوان) جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها  
 واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو  
 والنون والاخوان الخلف الذي خلاودهم عن شوب النفاق (يشيعوني) اي  
 يجعلوني مصاحبا (بصالح الدماء) من التشيع او من الاشاعة يقال اشاعكم  
 السلام اي جعله صاحبكم وتابعا فالباء في قوله بصالح الدماء زائدة  
 او على تضمين الاشاعة معنى الذكر (والشكر) الثناء على المحسن بما اعطى  
 من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى  
 الى المفعول الثاني البتة صرح به الثقة فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشى  
 في شرحهما للمفتاح في قول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي \* ايادي  
 لم تمنن وان هي جلت \* من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل  
 على المسامحة هذا والباء في (بما تانيت) على ما في بعض النسخ المقابلة اي بمقابلة ما  
 تانيت (والكد) الشدة في العمل (والعناء) بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن



فعمانيت الاناء على ماهو مآل المعنى مثل تناهيت غاية الوسع احتماله  
 للوجهين ولو قرئ عانيت من المعانة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعد  
 (وتضرع) الى الله اذا اشتكى استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض  
 وفي المصادر التضرع زارى كردن (والناكب) من نكب عن الطريق  
 اى عدل كضرب ودخل (والمبين) من الابانة وهى الظهور (وهذا)  
 اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة (لعمرى) اللام للابتداء  
 عمرى مبتدأ حذف خبره وجوبا وسد جواب القسم مسده تقديره لعمرى قسمي  
 والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح ثم قوله لعمرى يمكن  
 ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى وكذا امثاله مما اقسام فيه  
 بغير الله تعالى كقوله والشمس والقمر والليل ونظائرها اى ورب الشمس اه  
 ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمرى وامثاله ذكر صورة القسم  
 لتأكيد مضمون الكلام وترويقه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم  
 من التنا كيد بالقسم بالله تعالى اوجوب البر به وليس الغرض اليقين الشرعى  
 وتشبيهه بغير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته  
 عز وجل مكروه كما صرح به النوى فى شرح المسلم بل الظاهر من كلام  
 مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف بحب البر به وحرام ان كان بدونه  
 كما صرح به بعض الفضلاء وقال عليه السلام ان الله نهىكم ان تحلفوا  
 بأبائكم فمن كان خالفا فليحلف بالله تعالى او ليصمت وعن ابن عباس  
 لان احلف بالله تعالى فائم خير من ان احلف بغير الله فابر وعن ابن مسعود  
 مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا اشاع بين  
 العلماء كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرى انهم  
 لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم  
 على امثاله (والعز) خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضى القلة  
 غالبا (والمرام) مصدر ميمى من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول  
 والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب  
 فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة لانه  
 لو كان الحق المبين بصفة المطلوبة كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فقيه نفى  
 للمزوم بنفى لازم وقد تجمل هذا الشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل  
 والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين قليل الطالب



او غالب طالبه لان الحق يعلم ولا يعلم عليه ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقي  
 لكان اظهر اى الحق المبين قليل طلبه ( والطباع ) والطبع والطبيعة  
 السجية التي جبل عليها الانسان ( والدد ) شدة الخصومة فلا ضافة  
 في قوله تعالى وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام المخاصمة بمعنى  
 في اى شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الدل بالغة وما  
 نقله القاضي من ان الآية نزلت في الاخنس ابن شريق الشقي مردود  
 بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال  
 اسلامه بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى في حقه فحسبه جهنم  
 ( والجدال ) الخصومة ( ولئن فاتني ) الخ فان قلت المذكور في كتب النحوان اللام  
 الداخلة على اداة الشرط لا يذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها  
 لا على الشرط ومن ثم يسمى اللام المؤذنة ويسمى الموطئة ايضا لانها  
 وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا  
 للشرط بقريئة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبني على مذهب الفراء  
 قلت اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كافي قوله \* لئن كانت الدنيا على  
 كما ترى \* تباريح من ليلى فلموت اروح ( والشاء ) الذكرباخيرو المراد بالعاجل الدنيا  
 ( والحسب ) بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذارجل حسبك يوصف النكرة به لان  
 اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقة كذا في الكشف يقال احسبه الشئ اذا كفاه  
 وفي الصحاح حسبك درهم كفالك ( والثواب ) والثوبة جزاء الطاعة كذا في الصحاح  
 ورد عليه بانهم انعم مطلق الجزاء كما نقله الازهرى ويعضده قوله تعالى هل ثوب  
 الكفار ما كانوا يفعلون فعلا عبرة كافي الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر  
 استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية ( والجزيل ) العظيم ( والاجل )  
 الآخرة ( والتوكل ) الاعتماد على الغير ( والانابة ) الرجوع ( قوله افتتح  
 كتابه بعد التمين بالتسمية بحمد الله ) يحتمل ان يكون الظرف اعنى قوله  
 بحمد الله مستقرا في موضع موع الحال من فاعل افتتح لاصلة الافتتاح ومعنى  
 الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التمين ملتبسا بحمد الله فلا تفاوت  
 حينئذ بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التمين فيها  
 رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان  
 جهة التلبس هو التمين بذكره ودلالة على ترتيب علمه الله تعالى والمناسب  
 لما ذكره الشارح في شرح الكشف وحواشي التلويح ان يجعل  
 قوله ههنا بعد التمين اشارة الى ان متعلق الباء فعل التمين لكن الحق الحقيقي

قال في حواشي التلويح  
 قوله باسم الله ابتدى  
 الكتاب جعل الكتاب  
 مفعولا للابتداء لدلالة  
 على ان الباء في بسم الله  
 ليس متعلقا بابتدى  
 بل بعامل محذوف هو  
 التلبس والتبرك



بالقبول وعليه الفحول انه يقدر الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا  
وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا به - او اذا التزم حذفه  
في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع في فعل  
متبركا بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية  
من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يبطأ فيه غير ذكر الله  
تعالى اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فسلكت تلك الطريقة لفات ذلك المقصود  
ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابتدئ وتقدير الفعل الخاص لدلالاته  
على تلبس كل المشروع فيه ابتداء وانتهائه بالتسمية امس بالمقام  
واو في بتأدية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل  
بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج  
في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملتصقا بها كما في النية حيث  
اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابداء  
في حديث البشارة لالان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل  
الخاص لقوله عليه السلام في خطبته يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله  
وقوله عليه السلام باسمك ربى وضعت حبنى وباسمك ارفعه وقوله عليه السلام  
باسمك احبى وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة  
وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع  
فتأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوافنسبة الافتتاح حينئذ  
الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض  
عن ذكر الجلى وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به  
فلا تعارض بين حديثي الابداء بالتسمية والافتداء بالتحميد حقيقة  
لالان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشئ لا ينافي الاستعانة بآخر  
كما ظن اذ جعل باء البسملة على الاستعانة لا يليق لحسن التأدب لانه يفضي  
الى جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحل  
باء الحمد في الحديث عليها يقتضى خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان  
الابتداء امر عرفي يعتبر بمدام حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل  
اولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي افتداء بالكتاب والاجاع  
الواردين على تقديم التسمية واحتياط في العمل لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم  
يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحمد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين  
الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره



عليه تعالى ( قوله اداء بعد مالوخ الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب )  
الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له الافتتاح  
واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب  
فكيف يعمل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى  
والاخبار عن ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلى  
من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذى هو تلك النعماء وجلب  
المزيد الذى هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود فى ضمن  
قصد هما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقديم الحمد ايماء الى قوله تعالى ولئن شكرتم  
لازيدنكم وليس المراد ان الحمد ههنا من قبيل الشكر لاختلافه بالتنبيه على الاستحقاق  
الذاتى كما سيجى بل المراد ان الحمد على مجموع الصفات الذاتية والانعام يتضمن  
الشكر فالتعليل بملاحظة ذلك التضمن فتدبر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك  
الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذى هو التأليف واجبا فعمل الافتتاح  
بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجى ان الاطراد والانعكاس  
غير لازم فى العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير  
هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل لافتح باعتبار ما شتمل عليه من التحميد لانه  
تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه  
تعليل بحمد الله لا لافتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد وابقاؤه  
بلاعلة وجعل العلة للقيد بأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد  
لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف  
الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب  
لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك  
حق شكر كما سنده الا ان وعن الثانى بان الاخبار بثبوت جميع  
الحمد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد  
وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اى مستعمل فى معناه  
مجازا اذا لظاهر ان المتكلم به ليس فى صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب  
به هو الله وفيه وضع الظاهر موضع المضمير ومعنى الحمد لله الحمد لك يارب  
فقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه بوصفه بالجميل واجماده بهذا اللفظ والقول بانه  
مشارك بين الاخبار والانشاء كصبيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصبيغ المذكورة  
اخبارات فى اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات



النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا ( قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه ) يحتمل ان يكون من الاولى تبعية و الثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضوعين فالاولى بيان الشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد ههنا لانهما متحدان ههنا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصنف ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد يفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره ( قوله هو الثناء باللسان ) اورد عليه ان قيده باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وطوطئة للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الى آخره وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يردان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر به التعظيم مطلقا نعم ذكر في الجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثمسة من ارباب اللغات يحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز ( قوله على الجميل ) لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه

قل ويجوز ان يجعل  
الشيء كناية عن النعمة  
والحق من الشكر فا  
يجب بيان الحق

واما ما ذكره ابن القطاع  
من ان الثناء يستعمل في  
الخير والشر فردود بان  
المستعمل فيه هو الثناء  
بتقديم النون على الثاء  
والقصر واما الثناء  
فهو اذا استعمل في الشر  
يكون على ضرب من  
التأويل كالمشاكلة  
والاستعارة والتهكمية  
صرح به الامام  
البطيوسي



وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر استغناء بقوله سواء تعلق  
بالنعمة وترك ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الشاء فان قلت  
اذا اتى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس  
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه جدد ولذا يذم هذا الحامد  
لان جده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون  
جيلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة  
بعد المحمود عليه جيلا ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب  
كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر ووجهوا  
اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول  
الدين دون المدح لصحة قولهم \* مدحت الأولي على صفاتها و التعريف  
المذكور حال عن التقييده فليس بمطرد قلت اجاب الشارح ٧ في شرح الكشف  
بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون  
بالاختيار على ما صرحوا به فان قلت فيلزم ان لا يكون الشاء على الصفات القديمة  
حدا اذا استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والالزم حدوثها  
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال  
الالهية الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات  
كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها  
فاعلمها اولان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار  
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر  
مجاز عن المدح كما في قوله تعالى \* عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا \*  
واما المصير الى ما ذهب اليه الامدى من جواز استناد القديم الى المختار  
وتجوز ان يحمده على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي  
فما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف  
عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والاتسلسل او يلزم تقدم الشئ على  
نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة  
ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتأمل ( قوله سواء تعلق بالفضائل  
ام بالفواضل ) سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله  
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعنى تعلق  
الى آخره في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى

٦ هـ هذا هو المشهور  
ما ذكره المحشى من ان  
المدح ايضا مخصوص  
بالاختيارى عند  
صاحب الكشف على  
ما صرح به في تفسير  
قوله تعالى ( ولكن الله  
حبب اليكم الايمان )  
ففيه بحث لان المفهوم  
بما ذكره اختيارية  
الممدوح به لا الممدوح  
عليه ولا تلازم بين  
اختياريتهما كما لا يخفى  
فليتأمل

٧ وانما اسند الجواب  
الى الشارح لان فيه  
تعسفا اذا الجميل الذى  
يحمده عليه يتناول  
الوصف ولا يختص  
بالفعل يقال حدث  
زيدا على علمه فخصيصه  
بالفعل تكلف ظاهر  
وقيل المراد بالاختيارى  
ما يكون متعلقا بذى  
الاختيار فيخرج ما  
يتعلق بالجمادات ولا يلزم  
ان يكون المحمود عليه  
بنفسه مما يكون اختياريا  
بل يكفي اختيار صاحبه  
في غيره



\* سواء عليهم ، انذرتهم ام لم تنذرهم \* و التقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سياتى وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بلاوا او اعتراض لكن بقى ههنا شبهة وهى ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظة او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى وجه اخر لتصحيح التركيب وابقاء ام واو على معناهما بما ملخصه ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمة بعد سواء صريحاً كما فى مثالنا او الهمة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو لعلاقة ان ان والهمة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد شيئين او الاشياء والتقدير مثلاً ان يتعلق بالفضائل او الفواضل فالامر ان سواء والشبهة انما تراد اذا جعل سواء خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ ثم الضمير فى قوله يتعلق راجع الى الشاء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركافة فى المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء يتعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جداً والفضائل جمع فضيلة وهى كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهى المزية التعددية والمراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير فى تحققه وجوباً كالانعام اعنى اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم ٧ والا لم يجمع الحمد والشكر اصلاً لان الحمد عليه فعل اخبارى البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلاً ( قوله والشكر فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكراً باللسان او اعتقاداً ومحبة بالجنان ) فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور فى الكتاب قلت لانه لما كان قريباً من الحمد وقد فسر له كان مظنة ان يقع فى ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا ففسره وبين الفرق تخلصاً للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد فى هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان فى الكلام تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتى الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا جد ان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل

٧ التوهم : الاستناد  
مولانا خسر وسله الله  
س



الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ينبي عن تعظيم المنعم)  
 أي يشعر في حد ذاته بحيث كل ما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى  
 في الشكر الجنائي اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبي كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع  
 لعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر  
 باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المنبي بلا  
 واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقدير هو الاعتقاد لا غير  
 وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك  
 ان قصدا لتعظيم معتبر في الشكر فلا حسن ان يبدل قوله ينبي بقوله يقصد به  
 فليفهم (قوله بسبب الانعام) متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر  
 لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض  
 عند الاضافة أي انعام (قوله او اعتقاد او محبة بالجنان) عطفه على سابقه  
 باو وعطف لاحقه عليه بهانديل ٣ على ان مجرد ذكر الاساني والعمل الاركاني  
 شكرو ولا يدافع ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان ذكر الاساني والعمل  
 الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول  
 لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق  
 جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر  
 بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام  
 وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان  
 لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر  
 اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا  
 الى ان خير الامور اوسطها (قوله او عملا وخدمة بالاركان) انما عطف  
 الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه  
 الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا (قوله وحده) حال من اللسان على تأويله  
 بالنكرة عند سيويته أي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي  
 نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا  
 تعامل معاملتها كما سيجي فلا احتياج الى التأويل وقال ابو على الفارسي  
 انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة أي يتوحد اللسان بكونه  
 مورد الحمد توحيدها فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من  
 ضمير الفصل في قوله هو اللسان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة

٣ على ان كون المحبة  
 منبئة عن التعظيم محل  
 بحث لان التعظيم عبارة  
 عن اظهار عظمة شيء  
 وحصول هذا المعنى من  
 جهة المحبة الغير  
 الاختيارية غير ظاهر  
 الا يرى ان المحبة حاصلة  
 للمحب سواء كان في مقام  
 التعظيم ام لا نعم المحبة  
 دالة على ان للمحسوب  
 عظما عند المحب واما  
 دلالتها على تعظيم المحبوب  
 وصورته معظما له  
 بواسطتها فلا بل الحال  
 في نفس الاعتقاد ايضا  
 على هذا القياس فتدبر



لسان على رأى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وعند الكوفيين  
 نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لامع غيره ( قوله يعم النعمة )  
 أى الانعام بها اذ الفواضل هى المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره  
 ( قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ) ليست الباء صلة للوصف فيكون  
 العلم والشجاعة محمود للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى رد عليه  
 ان الوصف بهما يجوز ان يكون فى مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق  
 الشكر فى هذه الصورة بل هى للسلبية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة  
 ( فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها  
 حذوا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على آثار تلك  
 الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك وهى المرادة ههنا قال  
 الاستاذ بيان كون العلم والشجاعة من المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن  
 الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل للنفس او عن الصورة  
 المرتسمة فيها التى هى من قبيل الكيفيات واما ما كان فلا يقبل الانتقال من محل الى  
 آخر واما الشجاعة فهى ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور والملكة من قبيل  
 الكيفيات الغير القابلة للانتقال وفيه نظر لان المراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير فى  
 تحققه كالانعام اعنى اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه كيف والجمهور اطبقوا  
 على ان المحمود عليه فعل اختياري والفعل لا يقبل الانتقال اصلا ( قوله والله )  
 اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب او الكنية فان قلت وضع  
 العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله حين لم يعلم حقيقة تعالى لم يتصور ذلك قلت لانزاع  
 فى وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما  
 ظهر منها بالفيض الالهى وانما المنتفى تعقله بكنه حقيقة وذا غير لازم فى وضع  
 العلم كما فى الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا  
 او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي  
 فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقة وقديقال على هويته الخارجية وقديقال على  
 ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وقديستعمل استعمال النفس واستعمال  
 الشئ ولذا يجوز تأنيثه وتذكيره وخص بالذكور فى تعيين الذات من صفاته العلى  
 الوجوب الذاتى الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا نطوائه  
 على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق  
 جميع المحامد ان دال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه تعالى توطئة لما يذكر



من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمودة بكسر الميم  
 مصدر بمعنى الحمد (قوله وإذا لم يقل على تحقق الاستحقاقين) أي  
 لكون لفظة الله تعالى علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته  
 تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو أي من  
 غير ملاحظة خصوصية وصف واعتراض عليه بأنه لا إشعار في الكلام  
 بالاستحقاق الذاتي إذ لم يعهد من قواعدهم أن تعليق أمر باسم غير  
 صفة يدل على منشأ مدلوله على أنه أن سلم ذلك فانما هو إذا لم يصرح  
 بأن جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم  
 والجواب أن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنع لامن أن تعليق  
 أمر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودة عليه  
 بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على أن لفظة الله تعالى لمادلت  
 على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف الذات بهذه الصفات  
 في ضمن هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعلق في حكم التعليق بالمشتق الدال على  
 منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كأن سائل  
 بأن هذا الإيهام لا يضر إذا الاختصاص ثابت في نفس الأمر ولهذا تعرض  
 المصنف لصفة الانعام فقال ليس الأمر كذلك بل انما تعرض آه وههنا بحث آخر  
 وهو أن الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما أشار إليه  
 السيد في حواشي الكشف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة  
 الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بأن ذلك كالتصريح بأنه ادى الواجب لما  
 تقرر عندهم واشتهر من أن شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتأمل ويمكن  
 أن يجاب بأن الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها  
 لما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على  
 أن الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر  
 الانعام تصريحاً بالاستحقاق الوصفي وتنبيها على أن كل صفة من صفاته  
 تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي أنه  
 إذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيم ولا شك أن الله  
 تعالى يستحق التعظيم لذاته لأن استحقاق المعبودية وصف مقتضى ذاته  
 كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لا يقتضي أن لا يستحقه  
 المعبود لذاته اذ يجوز أن يكون الفاعل مستحقا لذاته أن يعظم على فعله



فتدبر ( قوله وقدم الحمد ) لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في تقديم  
المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسند اليه وتؤخره اخرى  
فتجعله فاعلا **كل** ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار  
انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون  
التقدير اجد الله جدا او مقدما بان يكون اجد جدا الله يستقيم بيان  
النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للزال عن موضعه لا للقرار  
والحمد قارفيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن  
اذا لاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال  
هو التقديم بل اراد ان هذا لمقام الذي هو مفتوح تأليفه يقتضى اهتماما  
بشان الحمد و اراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة  
المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت بالاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه  
لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن  
فيه بحث وهو انه يشك بقوله تعالى فله الحمد رب السموات وقوله تعالى وله  
الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك  
حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد ( والجواب  
منع ان المقام في الآتي المذكورة مقام جد بل مقام بيان استحقاقه تعالى  
واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشف وهذا يقتضى تقديم الظرف  
كما لا يخفى ( قوله على ان صاحب الكشف ) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان  
في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح  
صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك  
وله الحمد ليدل على الاختصاص فاذا ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض  
بقوات الحصر المطلوب فيه ٧ وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح  
صاحب الكشف بوجود الاختصاص في الحمد لله بتقديم الحمد كما في الله الحمد فلا مانع  
من التقديم مع وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فاوجه ما ذكره في سورة التغابن  
( قلت عبارته هناك ليدل بتقديمها واستصرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل  
بالقديم فلا تغفل ) فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجي من ان  
المخاطب بالجملة القصيرية يجب ان يكون حاكما حكما ماثوبا بصواب وخطاء  
والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق ( قلت الوجوب المذكور  
في القصر الاضا في دون الحقيق والقصر فيما نحن فيه حقيق ولو ادعائيا

قوله على ان صاحب  
الكشاف اختار ان  
الحاجب على ان الجار  
والمجرور في مثله خبر  
مبتدأ محذوف اي  
والتحقيق على ان قال  
ودل على ذلك ان الجملة  
الاولى وقعت على غير  
تحقيق ثم جي بما هو  
التحقيق فيها ثم انه  
اشارة الى نسخة

٧ وحاصل الدفع ان  
صاحب الكشف

صرح بوجود  
الاختصاص نسخة



ونظيره اياك نعبد ( قوله بان فيه ) اى فى الحمد لله بنقديم الحمد ايضا  
او كما فيه بتأخيرها وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب للكلام  
العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والا نعام بجلائل النعم  
ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به  
حقيق فى قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق  
منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله ( قوله وبهذا يظهر الخ ) اى بتصریح  
صاحب الكشف بان فى الحمد لله تعالى دلالة على اختصاص جنس  
الحمد بالله يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال  
كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص  
جميع الافراد فلا فرق بينهما فى انهما يناهيا بحسب الظاهر قاعدة خلق  
الاعمال وكل منهما يقبل تأويل يدفع به تلك المناقشات كما ذكره الفاضل  
المحشى فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما  
فرق من حيث ان مناقات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومناقات  
اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا  
القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر هو كما لا يخفى  
على الفطن ( فان قلت نعل كثير من الناس الذين علوا اختيار الجنس ونفى  
الاستغراق كما ذكره جملوا تعريف الجنس المذكور فى الكشف على العهد الذهنى  
الذى هو من فروعه كما هو الظاهر فى المشبه به اعنى العراك فى ارسالها العراك  
وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حل تعريف  
الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هى ( قلت لو سلم ان تعريف  
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهنى فاخصاص فرد ما  
ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى  
وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسرفيه ان المعهود الذهنى  
نكرة فى المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون فى المعنى كالنكرة  
الواقعة فى سياق النفي فيعم ( ثم الحق ان صاحب الكشف كما يمنع كون  
الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادافى المقام ) اما المنع الاول فلظاهر كلامه مع  
ان الوجه الاخير الذى هو منقول عنه كما صرح به الشارح فى شرح  
الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصر فى الفصل فائدة اللام فى التعريف  
والتعريف فى العهد والجنس واما المنع الثانى فلانه مفهوم من كلامه ضمنا  
كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس علوا بما ذكره كون



الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع  
الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف  
في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللاحق في الحمد لا طلب بيان مدلوله  
الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة  
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين  
ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورته حيث رده  
بين العهد وغيره وسيجئ تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من  
فروع التعريف الجنسي وحل كلام الكشف على ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره  
الشارح والفاضل المحشي في حاشيته مما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام  
لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذا وحل على انهم علوا بذلك كون  
مدلول اللام بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق لزمهم حل كلام الكشف  
على اثبات اللغة بالرأى وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفى كون الاستغراق  
مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذا المنافي له ارادة  
الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ معنى لا يقتضى ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام  
فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا  
في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان باقى الوجوه المذكورة ههنا ايضا  
مسوق لذلك ليتلايم سابق الكلام ولا حقه على ان الشارح رد في شرح الكشف  
على الوجهين الاولين باشعارهما يكون الاستغراق في الجملة عندنا مخشري  
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك  
وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اوردده هناك  
على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع  
الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس  
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا بنى  
الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع  
صاحب الكشف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق  
قلت قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على  
الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على اختصاص  
اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من  
حيث هي هي وصاحب الكشف جار ههنا على الاصطلاح المذكور  
بقريضة ذكر الاستغراق ههنا في مقابله والمشهور تخصيص تعريف



الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف اما اوله فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنار على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للإشارة الى احتمال الامر بالجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد بقى ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفنادي في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي في مذهب الاعتزالي بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمل الذي ذكره صاحب الكشف مستفاد من لام الله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفوا اثبات الجنس للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو زيد جاء وعمر وذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوت فلا ينافي الاستغراق سواء حل الاختصاص على الثبوت او الاثباتي لمنافاة مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التأويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وراءة التصلب فيه مناسب لا وئيل كتابه الا يرى انه صدره فمما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوده ذكره الفاضل المحشي



في شرحه والله اعلم ( قوله بل على ان الحمد الى آخره ) كلمة على متعلق بخبر مبتدأ  
 محذوف اي بل هو مبنى على كذا و الجملة عطف على جملة وبهذا  
 يظهر وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الى آخره  
 على قوله على ان افعال العباد يدل على ان هذا ايضا يظهر ما اشير اليه  
 بهذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له  
 في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذهاب  
 الى ان تعريف الحمد للجنس اما مسئلة خلق الاعمال وامانه ساد مسد  
 الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة الاولى منتفعة وان الجهة هي  
 الثانية ( قوله والعدول الى الدفع للدلالة على الدوام والثبات ) اورد عليه  
 ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة  
 الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية  
 خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزى بهم على استمرار التجردى  
 واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون  
 في حكم الفعل والجواب ان المقيد ههنا لاثبات هو الاسمية بقرينة العدول  
 والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجرد اذا لم يوجد داع الى الدوام  
 والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث  
 ونقول يكفي للعمل في الظرف رايحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت  
 ايضا وقد نص الشارح في آخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار  
 يحتمل الثبوت والتجرد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح  
 فيما ذكرته هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى  
 المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا  
 وتعلقه بالله تعالى على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب  
 النفس دون الثبوت لانها اذا اعتادت الشئ الفقه ولا شك ان افضل العبادات  
 اشقيها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب  
 البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب  
 ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات  
 فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل ( قوله والفعل  
 انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما هو ينوب منابه ) اي لا يدل  
 على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه اعني في الدلالة



فائدة مع هذا التوجيه اعتراضات ٥١ منها ما يقال مراد الشارح بخفاء القرائن الاستغراق

وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان  
وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه تقصد الى المقامات الخطابية  
بمثل قولنا فلا يعطى الى الاستغراق كما سيجي في احوال متعلقات الفعطل  
فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب  
ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول  
والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظاهر ( قوله  
وفيه نظر لان النائب مناب الفعل الى آخره ) يريد ان المصدر المنكر كاف  
في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق في العبارة  
مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه  
قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر  
بان في الاستدلال مقدمة طوية قائلة واللام وضع الاشارة الى مدلول مدخوله  
كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت  
المدعى بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وبضم مقدمة اخرى تسليم  
الاعتراض في التحقيق ( قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق ) اراد بقرينة  
الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس  
هو الشايع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق  
او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل  
المحشى انما يدعى بتحقيق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم ( واعلم ان مبنى  
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشف لان الشارح بصدد توجيه كلامه  
وقد صرح في المصنف فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد  
والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس  
عند المحققين ولا يقدر فيه ما ذكره الا صوليون من ان الحمل  
على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل  
وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره  
صاحب الانتصاف من ان اللازم ظاهر في العموم بدليل استعماله فيه  
من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليهما ( قوله او على ان اللام لا يفيد  
سوى التعريف الى آخره ) خلاصة ان الاستغراق لا يسفاد من نفس اللفظ  
وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين  
هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى بقوله والسبب في اختياره الجنس

انعدام القرائن المرجحة  
والفاضل المحشى  
معترف بانعدامها والا  
لم يصح ذكره في وجه  
اختيار الجنس فلا ورود  
لاعتراضه عليه ومنها ما  
قيل ان وجدت القرينة  
المرجحة للاستغراق  
وجب الحمل عليه ولا  
يقدر فيه لزوم  
الاستعانة بالقرينة  
كما لا يقدر في وجوب  
حمل الاسد على المعنى  
المجازي الاستعانة  
يرمى في رأيت اسدا  
يرمى وان لم يوجد  
وجب الحمل على  
الجنس لذلك لا لان  
الاستغراق يحتاج الى  
الاستعانة لقرينة اللام  
الا ان يريدانه تستعان  
بالقرائن في ثبوته ولا قرينة  
ههنا عليه وفيه انه  
صرح بتحقيق القرينة  
ههنا عليه وجعلها  
كنار على علم ومنها انه  
اذا بلغ قرينة الاستغراق  
هذا الحد من الظهور  
فكيف يسوغ اختيار

الجنس دونه وكيف يصح الاستدلال عليه



لا يقتضى تخصيص  
اللام بارادة الحقيقة  
من حيث هى لجواز  
ان يكون المسمى  
المذكور افراد الحقيقة  
كلا او بعضا لا المفهوم  
الذهنى لوجهين الاول  
انه لو كان حقيقةها  
الاشارة الى المعهود  
الذهنى لزم ان يكون فى  
العهد مجازا ولم يقل به  
احد الثانى ان طلاق  
المسمى فى عرف اللغة  
على افراد المفهوم  
اكثر كما قال الاصوليون  
العام ما انتظم جمعا  
من المسميات او جميع  
المسميات فلا يترتب  
عليه قوله فاذن  
لا يكون ثمه استغراق  
لانه اذا اريد بالمسمى  
حيث لا يخصص  
لبعض الافراد كلها  
دفعنا لتحكم فى المقام  
الخطابى افاد الم عرف  
باللام الاستغراق وانت  
خبير بعد ما تحققت  
من كلام الشارح ان  
مدلول الحمد منكرا

ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى  
الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا حاجة لاختيار احدهما وردا لآخر  
فان قلت قد ضم الفاضل المحشى الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس  
يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الى آخره وكلام الشارح خلو عن  
ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الى آخره  
الى هذا المقام فلمعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار الى سابقا على انه لا فائدة  
يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المقيد بذلك  
الاختصاص على ما صرح به نفسه فى احوال المسند هو اللام الجارة  
الاختصاصية وتلك الافادة لا تتفاوت حالا فى الجنس والا استغراق بقى  
ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله  
الشارح بقوله او على ان اللام الى آخره منقوض اجالا لتخلف الحكم عنه  
فى صورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به فى المفصل  
اذ يقال ان اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسمى وهو  
نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمه عهد خارجى لا يقال هناك  
وضع آخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده  
عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع  
بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة  
المطوية فى التعليل الثانى التى اشيرت اليها هناك البحث الثانى ان المفهوم من  
كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء  
ظاهر الحال لانهم ذكروا ان الم عرف باللام اذا لم يكن حصصا من الماهية  
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى  
ضمن الافراد حل على الحقيقة وان كان حل على الاستغراق او العهد  
الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة  
الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل  
على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا  
وجه لقصد الجنس فضلا على ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام  
ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من  
حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى  
الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد



لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد ( قوله على ما انعم ) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفى كما قيل فتدبر ( قوله فقد تعسف ) وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعنى التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بمالم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطفًا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدوث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون مالم تعلم تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فالم يتعذر لا يصر الى المجاز واما الثاني فلمعذرة جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية ( قوله امكن ) من مكن بالضم مكانه اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب وقبولا عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة ( قوله لقصور العبارة عن الاحاطة وائلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ ) مجموع الامرين علة واحدة بحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثالث ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كانه اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجال وانما اقحم في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الظاهر احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فؤدى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون شئ آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر ٧ ولا يقدح

٣ ههنا اعتبار المسمى  
نفس الفرد كلا او بعضا  
وان شاع اطلاق  
المسمى على الفرد في  
الجملة واما المعهودية  
الخارجي فالمعرف باللام  
موضوع بازائه وضعا  
آخر كما سيصرح به  
الفاضل المحشى واما  
حديث التحكم فندفع  
بامتياز الجنس  
للاستغراق ايضا  
فليتأمل

٧ ولا يقدح في تحقق  
الوهم



في حصول التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع  
 الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا  
 آخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصر ( قوله وليذهب نفس السامع كل  
 مذهب ممكن ) الظاهر ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة  
 عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عدم  
 التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس  
 السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف  
 لجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن  
 تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام  
 الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع  
 الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر ( قوله ثم انه صرح  
 ببعض النعم الخ ) شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب  
 فبين اولا على الاجال ثم نزل اجراءه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم الخ  
 وثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس  
 يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او لترخي في الرتبة فان رتبة تفصيل  
 تلك النعم متباعدة عن رتبة اجال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل  
 والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة  
 ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به ولفظي الاشارة في الموضعين  
 فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث  
 الرسول المتفنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي  
 الاصول والمراد بالاياء الى الاصول الاياء اليها من حيث انها اصول  
 او يقال الاياء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الاياء الى كل واحد منها فانه  
 اذا كان بعض تلك النعم مصرح به والبعض مومي اليه يصدق على المجموع  
 من حيث هو مجموع انه مومي اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز  
 ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكليف في كون  
 التصريح به وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تعيين الشارح  
 اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتها  
 الى الدعاء لمعاوني الرسول ثم تغير الاسلوب ٦ فيه تنبيه على ان اصالة معاونتهم  
 ليس كاصالة تلك النعم صريح في خلافه ( قوله يتعاونون ) استئناف جوابا

٦ حيث قال فقوله وعلم  
 من عطف الخاص  
 على العام رعاية لبراعة  
 الاستهلال والصلوة  
 على سيدنا الى دعاء  
 للشارع المتفنن للقوانين  
 وافضل من اوتي الحكمة  
 اشارة الى القوانين  
 وفصل الخطاب اشارة  
 الى المعجزة فلما انتهى  
 للامر والى ذكر الآل  
 غير الاسلوب وقال ثم  
 دعى لمن تعاون الرسول  
 هاية السلام بلفظ ثم  
 ولم يقل بعده اشارة الى  
 كذا ونحوه مما يفيد كون  
 معاونتهم من اصول  
 النعم فليتأمل



لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب ( قوله وفي الكتابة مشقة ) يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجهما الى ادوات يتعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه ( قووه المنطق له الفصحى المعرب ) عما في الضمير الفصحى اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالظاهر تركه ايضا اذا المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيره ( قوله ثم ان الاجتماع ) شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر في الصلوة وليتبين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد ( قوله يتفق عليه الجميع ) ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكرنا الى العدل فقط ( قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة ) انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكرنا او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء كأنهم جعلوه بمعنى المغاير ( قوله بل لا بد لها من قوانين كلية ) اي لا فراق منها من قولهم بده يده بدا اي فرقدوا التبديد اي التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض ثم الجارو المجرور اعني لها متعلق بالمتنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا باطالع جبلا بترك تنوين الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارفا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدأ محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة



الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بمادل عليه لا بد اي لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاحيث قال في قوله لا تلقى لشارته ان لشارته ليس معمولاً للتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكرنا من هذا التركيب (قوله وهي المعجزات) المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقه في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى (قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن) امانه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتح به باب الشريعة المشتعلة على السعادة في النشأتين ولانه باق على كل وجه زمان دأر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة (قوله من عطف الخاص على العام) رعاية لبراءة الاستهلال وتنبهها على جلالة نعمة البيان البراءة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراءة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا المقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه يسمى باسم المسبب تنبيهها على كماله في السببية ثم البراءة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراءة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذکر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعم البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيهاً على فضيلته ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعر لجلالته باعتبار انه يوصي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام (قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان) حيث خصه

قوله رعاية يحتمل ان يكون حالاً من ضمير الظرف اعني من عطف والمعنى كائن من العطف حال كونه رعاية ويحتمل ان يكون مفعولاً له للقول السابق اعني فقوله وعلم



بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل  
 السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما  
 نعمتان جاليتان والضمير في واليه يرجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف  
 او انه مؤل بان مع الفعل ( قوله ما لم نعلم ) مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي  
 علما ولا ضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على  
 احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا  
 ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين ٦ الثاني اذهى من دواخل  
 المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان  
 علم نزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من  
 الكل تكلف مستغن عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق  
 الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم والله  
 المنة ورسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير مانسى تجاوزا كما سبق مثله  
 وعن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلم باجتهادنا وقوانا ( قوله رعاية للجمع )  
 قيل عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر  
 والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه  
 ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول ( قوله خير من نطق ) انما  
 اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر  
 في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان  
 يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى  
 وما ينطق عن الهوى ( قوله للشارع المقتن للقوانين ) اشار بتوصيف  
 الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه السلام واسطة  
 في وصول نعمة الاسلام اليها مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان  
 الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى ( قوله على ما فسر في الكشف ) ايماء الى  
 ان ههنا معنى اخر وقدر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون  
 المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة  
 وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث  
 الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله تعالى واحكامه  
 والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه  
 كتاب المشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو

٦ لان المفعولين مقدران  
 كما في الوجه الاول  
 س



٧ فالظاهر ان مخاطب  
نسخه

٣ ظاهره انه عطف على  
بمعنى مفعول في قوله  
ويقال للكلام البين فصل  
بمعنى مفعول فيكون  
التقدير ويقال للكلام  
البين فصل بمعنى فاصل  
ولاشبهة ان اطلاق  
الفصل بمعنى الفاصل  
على الكلام المذكور  
ليس لكونه بينا وان كان  
ظاهر العبارة يوهمه بل  
لكونه مبينا ومميزا ويمكن  
ان يقال انه معطوف على  
امر متوهم من الكلام  
السابق وهو ان فصل  
الخطاب بمعنى خطاب  
مفعول وقريب منه قول  
ابن هشام ان بمقلد في قولها  
الشاعرتي نقي لم يكن غنية  
بنهكة ذي قزلي ولا بمقلد  
معطوف على شيء متوهم  
اذا المعنى ليس بمكثر غنية  
وامثال هذا متعارف بين  
المحققين المتحققين بعلم  
الاصحاب المتدربين  
في اساليب الاصحاب وان  
كان مما يستبعده الدخيل  
في الصناعة نسخة

المشهور وان رد عليه وان نوقش فيه بان عدد الرسول مزيد على عدد الكتب  
فتأمل ( قوله ولفظ اوتى الخ ) اما دلالاته على انه ليس من عند نفسه فظاهر  
واما دلالاته على انه من عند ربه فبالحظ ان اتياء الحكمة لا يصلح الا  
من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا الله تعالى  
مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه ( قوله اشارة الى المعجزة )  
اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول  
فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة  
عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدلائل لان المراد به ههنا اما  
الكتب المنزلة على الرسول عليه السلام والقول بالاعجاز في غير القرآن منها  
غير ظاهر لتصریحهم بان باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعيها  
وسنتهم القولية فالامر اظهر ( قوله ففصل الخطاب البين من الكلام ) انما يقل  
الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب الفعول رمزا الى ان اضافة الصفة الى  
الموصوف بمعنى من البيانية ( قوله يتيينه من يخاطب به ) ولا يلتبس عليه اى  
يعلمه لانه روى فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم  
ولهذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه  
بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من المتشابهات  
ما لا يتيينها من يخاطب به ويلتبس عليه ( واجيب بان المراد به ما هو المراد  
بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وسيجي تحقيقه في مباحث اخراج الكلام  
على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام  
وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يحجب بان  
الكلام مبنى على مذهب المتأخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تأويل  
المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام ٧  
فخطاب البارى يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتيينونها ولا يلتبس عليهم  
وبان الخطاب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتيينها والله اعلم ( قوله او بمعنى  
فاصل ) ٣ قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذى هو التميز والتمييز ووصف  
الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة المعاني  
على مانص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث  
لان الفصل اذا ابقى على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذى هو له  
فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر



الى ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الا يرى انك لو قلت انجاني عدل سلطان  
ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة  
حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانحاء  
اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة  
العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل  
على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا فتدبر ٢ ( قوله اصله  
اهل فابل الهاء همزة ) توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الف لان  
قلب الهاء ابتداء الفالم يحث في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها  
همزة فشايع ( قوله بدليل اهيل ) وجه استدلال البصرية ان التصغير  
يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل  
لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم  
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له الخطر او تقليله  
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة  
واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف  
ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به  
( قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر ) يريد ان فيه تخصيصين  
( الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر  
وامثالهما ) والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر ( قيل لما  
ارتكبوا في الآل التغير اللفظي بتغير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا  
للملازمة بين اللفظ والمعنى ) ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق  
تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى  
ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص ٧ ( قوله اطهار ) جمع طاهر  
كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشف بان اطهار جمع  
طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت  
كأنص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة  
واسحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كتمروا تماروا اما المثال المشهور  
اعني اجناؤها ابناؤها اي الذين جنوا على هذا الديار هم الذين بنوها  
فقد قال الجوهرى اظن ان المثل جنتها بناتها الا ان يكون هذا من  
النوادر على ما يحى في الامثال وقد يقال مراده ~~صكون~~ الاطهار جمع

٢ قوله ثم دعا لمن طاون  
الشارع غير الاسلوب  
لما نهت عليه فيما سبق من  
النسخة القديمة

٧ ولك ان تقول بناء على  
ما سبق انه لما كان في اللفظ  
تغيران ارتكب في  
المعنى تخصيصان توخيا  
لتمام الملازمة نسخة قديمة



طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له فلا مخالفة بين كلاميه ( قوله وصحابته  
 الاخير ) الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة و صحابة اطلق على  
 اصحاب خير الانام عليه السلام وليكنها خص من الاصحاب لكونها بغلبة  
 الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم بهم ولهذا نسب الصحابي اليها  
 بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى  
 الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اورأه الرسول  
 والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكره العرفي بحسب العرف  
 والظاهر ان المراد منها كل مسلم يميز صاحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما  
 الملازمة المفهومة من اصحاب الجنة و اصحاب النار فيعرف متجدد هذا  
 قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف و اربعة عشر الفا  
 كلهم اهل الرواية ( قوله جمع خير بالتشديد ) اى صورة او تقدير بان يكون جمع  
 خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو اختراز عن خير بالتخفيف  
 مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل  
 من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المنصرف  
 فيه كما تقرر في النحو ( قوله اصله مهما يكن من شئ ) مهما مبتدأ قال في  
 معنى اللبيب ومعناها لا يعقل غير الزمان مع تضمين معنى الشرط وخبره فعل  
 الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف و يكن تامة  
 بمعنى يوجد و فاعله ضمير راجع الى مهما و من شئ بيان له و فائدته زيادة  
 البيان والتعميم لا ان من زائدة و شئ فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا طاء  
 اذا التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه  
 ناقصة و شئ اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي على والاول  
 هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل امامهما  
 يكن الى آخره مبنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فنطلق معناه  
 مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل  
 ان مراد سيبويه بيان المعنى البحث و تصوير ان اما يفيد لزوم ما بعدها  
 لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فمحذوف  
 الشرط و زيدت ما و ادغم النون في الميم و قحت همزة حرف الشرط  
 والتفصيل مذکور في شرح الرضى ( قوله بعد الحمد والثناء ) ينبغى ان يريد  
 بالثناء الثناء على الرسول عليه السلام بذكر الصفات المادحة له في ضمن



الصلوة والالكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر  
 (قوله موقع اسم هو المبتدأ) يريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير  
 اليه صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى مهماتنا به من آية (وقال يجوز  
 تكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه جلا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي  
 والسهيلي وابن سعيد انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب  
 النحو (واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل  
 الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى  
 واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمه اصل اما زيد فقائم مهمايكن من شئ  
 فزيد قائم فحذف المزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ وقيم مقامه  
 ملزوم القيام وهو زيد ٧ (قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا) المشهور  
 ان لزوم الفاء لا ما كلى لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله  
 فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان  
 لزومها لان كليا وان كان للشرط اكثرها ليدل على تضمنها معنى الشرط  
 بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا الزوم الكلى في اما التحقق  
 فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها  
 لا ما ايضا اكثرى (قوله لزمها لصوق الاسم) اللازم للمبتدأ الزوم مؤل  
 بالانزام اي الزومها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزم ان لا يحذف  
 اللام من المفعول له اعني قضاء لان الزوم صفة للصوق والقضاء  
 من قضيت حقه اي ادبته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل  
 المعلن وهو من جملة الشرط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله  
 اللازم مجرور صفة لاسم ولزوم الاسم للمبتدأ العام لزوم للخاص كلزوم الحيوان  
 للانسان ويلابم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم  
 للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنا به ايضا ذلك  
 ولما لم يمكن تعيين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه  
 اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له  
 معنيان احدهما هذا الذي ذكره ثانيا لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى  
 الاول وبالضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعتراض على  
 لزوم لصوق الاسم لا ما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان  
 واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفي فالاسم لاصق لها

٧ فانه يدل على ان اما  
 لم يقع الاموقع اداة  
 الشرط ويمكن دفعه  
 ببناء كلامه على  
 المذهين بقى ههنا بحث  
 آخر هو انه يفهم من  
 كلامه ههنا ان كلمة بعد من  
 تمة الشرط ويدل عليه  
 ايضا قوله في المختصر  
 والعامل فيه اما لنيابة عن  
 الفعل والاوجه تعلقه  
 بالجزاء لان المقصود  
 الاصلى من مثل قولنا  
 اما زيد فقائم ان القيام  
 واقع البتة كما صرح به  
 هناك فالعنى ههنا ان  
 التأليف بعد الحمد لازم  
 لوقوع شئ مالا ان  
 التأليف لازم لوقوع  
 شئ ما بعد الحمد  
 اذ لا يخفى ان المقصود  
 المذكور انما يلزم تعميم  
 الشرط واطلاقه  
 لا تخصيصه وتقييده  
 فتأمل نسخة



تقدير او اما الرضى فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا ( قوله لما ظرف بمعنى اذا ) الاظهر ان يقول بمعنى اذا كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة ( قوله يليه فعل ماض ) ان قلت فابن فائدة ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا \* ونحن بوادي عبد شمس هاشم \* قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهاء بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمس ٦ ( قوله والوجه ما تقدم ) وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط. لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عاملا الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرمتك الى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الامستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته ( قوله وعلم توابعها ) لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في بد يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنيين المختصين كالعربية لمجموع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيد كره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنيين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار

قوله قال سيبويه لما  
لوقوع امر لوقوع  
غيره فيه ايماء الى انه  
اذا وقع في الاستدلال  
لا يحتاج الى استثناء  
المقدم وضعه كغيره  
من الادوات من  
النسخة القديمة



اليه السيد في مفتاح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا  
لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم يعد المصنف فنا برأسه وجعله مع الفنين اللذين  
هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم  
الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستاز عن وجوه الاعجاز بها مع انها  
لادخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان  
اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة لاسبيل الى ادراكه الا طول  
خدمة على المعانى والبيان وايضا لانسلم دخل البديع في معرفة دقائق  
اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في  
الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له  
موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم  
وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن  
الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية  
والادقية واجرى التعليان على ذلك ( قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم )  
اذ التعليل يحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا الحصر في معرفة  
دقائق العربية في هذا الفن يقتضى اجليته من العلوم العربية التي تتعلق  
بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة ( قوله بل جعل طائفة  
من العلوم اجل ما سواها ) الظاهر ان افعال التفضيل اعنى اجل ايس من قبيل  
ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه  
فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في  
النحو مع ان اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الا ظهر  
انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج  
والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم  
يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه على مذهب  
سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المنفق على  
كون الاضافة فيه مخضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي  
القسم الثانى بالاختلاف وان ابيت ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة  
المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى  
( قوله وجعله من هذه الطائفة ) وفي بعض النسخ وجعلها على تأويل  
المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة ( قوله اذ به يعرف دقائق )



العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون  
الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد بهذا الايهام تفخيما لشانه ( قوله  
واسرارها ) قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف  
فيما اذا لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه  
بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق  
كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة اما هو ادق  
واخفى فيكون تقدير الكلام اذبه يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي  
هى ادق ولما كان ادقية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه  
كان علم البلاغة و توابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا  
احتياج الى التزام طى مقدمة هى مناسط التفريع ومطيته وهى ان دقائق  
العربية ادق دقائق ( قوله وبه يكشف ) قدمرت اشارة الى رجوع الضمير  
الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف  
المذكور على المذهب المنصور ( ثم ان المصنف قدم في الف بيان اجلية  
هذه العلوم في بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر دليل  
هذه المقدمة اعنى قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة لاخرى اعنى قوله اذبه  
يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف  
مقدمة عليه في الوجود ( قوله في نظم القرآن ) حال عن وجوه الاعجاز  
او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف  
عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى وتبعوا ملة  
ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشف عند الكلام على هذه الآية  
حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف  
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا  
ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هنداً اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام  
هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال ف قيل معنى الاضافة لما فيها  
من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا  
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور  
واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف  
نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى آخره الى بطلان القول الاول  
اذا لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز

وهذا انما احتيج اليه  
لتصريح الشارح بالجار  
والجور ههنا ايضا  
واما على عبارة المص  
فلا لانه جعل مجموع  
المعرفة والكشف  
بالجملتين فيجوز ان يكون  
البعض بالبعض فقط  
تدبر



بما اذا كان المضاف جزءاً او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاثة التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث قال \* بيت \* ولا تجز حالا من المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله \* او كان جزء ماله اضعفا \* او مثل جزئه فلا تخيفا \* (قوله لان المراد بكشف الاستار) معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب واردة السبب (واعلم ان الدليل قسيمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولم ينفذ مع التصديق المذكور سبب نسبت المحمول الى الموضوع بالسبوت او السلب في نفس الامر فلا استدلال بالجمي على تعفن الاخلاط اني وعكسه لم يولاشك ان الملى اولى وافيدومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان الملى على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الانى حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى (قوله ليقتنى اثره) اى يتبع النبي عليه السلام في طريقته او ليتبع طريقة النبي عليه السلام وقوله فيفاز نصب عطفيا على ليقتنى او رفع اى فيحسب يفاز (قوله فيكون من اجل العلوم) لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعى كون معلومه الذى هو مسأله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسألة حكم فيها على القرآن بخصوصه بفرض ذاتى بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسأله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلواكتفى بحسن الغاية يحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا ماساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر

٩ تعليله هذا يشير الى جعل تفريع قوله فيكون من اجل العلوم قدرا على مجموع قوله يكشف ويعرف الا يرى الى قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار

قيل

قوله لكونه متعلقة بقوله معرفة لا بقوله معجز فلا يرد حيث قد ما قبل من ان كون القرآن معجزا لكمال بلاغته لا للصرفه ولا الاخبار عن المغيبات او غير ذلك مما ذكر في موضعه مسألة مؤكدة في علم الكلام فاشار الى ان للاعتراض المذكور لا يرد على التوجيه المذكور سواء جعل لكونه متعلقة بالمعرفة او الاعجاز



ولنبين بذلك ماهو المختار عنده من ان الكشف المذكور في كلام المصنف مجاز عن المعرفة قيل وفي هذا التقرير نوع ركازة لان الايرادين متوافقان ظاهرا فان الاعتراض الاول مبنى على ان يكون من الكشف المعنى المجازى اعنى المعرفة والثانى ان يكون المراد به المعنى المتبادر منه اعنى التعريف والاظهار للغير فكيف يوردان معا ويمكن ان يقال بناء الامر الثانى على ما ذكر ممنوع بل توجيهه ان المصنف اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم ايا اراد من الكشف والسكاكى نفاه والظاهر ان المراد من الكشف المذكور في الكتابين في المقام واحد فبين الكلامين تناف وحاصل الجواب منع وحدة المراد بل مراد المصنف منه المعرفة ومراد السكاكى التعريف والاظهار للغير فلا مخالفة ٢

والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعنى اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطرى المعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعى كون معلومه الى آخره ممنوع والحصر مستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال شرف الاشياء والثانى موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا ( قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم ) وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله فقطضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافى بالقياس الى المبادى فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما صرح حوايه على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلى وسيجى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ( قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ) يريد ان كلام المصنف يخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكى حصره بالذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدر ك الاعجاز هو الذوق ليس الا الاسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالدرك هو النفس ايس الا وتقرير الثانى ان المصنف اثبت كشف القناع من وجوه الاعجاز لهذا العلم والسكاكى نفاه عن اصله فدفع الوجه الثانى وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثانى اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكى حصر مدر ك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدر ك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه ٦ ( قوله ولو بالذوق المكتسب منه ) الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسن الخفية فان قلت صرح



٣ وقد تقرر السؤال  
 هربا عن الرككة المتوهمه  
 هكذا الكشف المذكور  
 في كلام المص اما ان  
 يجعل محمولا على المجاز  
 عن المعرفة كما ذهبتم اليه  
 فيتوجه الاشكال الاول  
 او يجعل محمولا على  
 حقيقة كما هو ظاهر  
 عبارة المص فيتوجه  
 الثاني فالموردة فيه ابدا  
 احدي المخالفين لا  
 كلتاهما معا وفيه نظر  
 اذ لا يخفى ان المراد  
 حينئذ هو الشق الاول  
 من التريد فيتم الجواب  
 بما استفاد من قوله  
 ولو بالذوق المكتسب  
 منه ويلزم استدراك  
 باقي ما ذكر في حيز  
 الجواب وبالجملة اسلوب  
 الجواب يأبى عن هذا  
 التقرير كما يشهد به  
 الذوق السليم فتدبر  
 نسخة

الشارح في تزئيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور  
 اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد  
 بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى  
 في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك  
 في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق  
 المكتسب منه بان يدرك العلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى (قوله  
 وقد اشير الى هذا) اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم  
 (قوله لا طريق اليه) الاطول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو  
 متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضال والاطول بدل  
 من محل اسم لانه مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود  
 او خبرا ومبتدا وبدل من الخبر المحذوف على رأي من جوز حذف المبدل منه  
 في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدلا منه  
 او صفة لاسم لا والاطول على ما ذكر من الوجوه (قوله لا علم  
 بعد علم الاصول) اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين  
 العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء  
 على انه لا بد منه في تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة  
 الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للفتاح  
 فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به  
 وعلى الثاني رتبة شرفية ثم ان اكشف يروي مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب  
 ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول  
 الى آخره اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا  
 لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منهما على المرء بمراد الله تعالى  
 من كلامه ولا اعون على تعاطي تأويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف  
 نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين  
 اعني في باب التفسير وبعد علم الاصل متعلقان باقراء اي اعون وانفع على معنى  
 لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلق بمعنى  
 النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقراء لا يكون قوله اكشف مقيدا  
 بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حل الشارح عبارة المفتاح على  
 الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد



من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف  
ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العليين وليس  
المدعى لزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا فان  
المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل **ك**يف  
ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العليين  
اصلا اذا انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز  
تجريد اكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح  
وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق  
نص في شرحه عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من  
حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما  
على المعطوف عليه فالتقيد الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال  
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواء والشيخ ايضا قد اثبت القول بذلك في دلائل  
الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى  
الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد  
على المفرد ولو سلم فالتقيد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم  
تقيد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعال التفضيل قد  
يقصده تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه  
بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل  
متزايدا الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في انصافه بحيث يفيد  
عدم وجود اصل الفعل في الغيرو وجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل  
كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعال في صفاته تعالى اذا لم يشاركه  
احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى  
ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي  
مما يدعونني اليه وقول علي رضي الله تعالى عنه لان اصوم يوما من شعبان  
احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم  
من ان يضبطه القلم فعنى **ا**كشف في عبارة المفتاح ان هذين  
العليين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله ( قوله نعم  
لا يمكن الى آخره ) نعم تصديق الخبر السابق وهو انه لا اكشف من العليين  
وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق فانه لما بين  
فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال

قال في معنى البيت في  
بحث بل نعم تصديق الخبر  
بنفي او ايجاب و اشار اليه  
في بحث اي ايضا



هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال  
 حقيقته لمهارته في العليين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد  
 هذا العلم ونكته واسراره مادون منها ولم يدون سواء كانت تلك الاحاطة  
 بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا  
 الفن الاتحت علم الله تعالى الشامل فالخصر في قوله الاتحت علم الله تعالى  
 الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يسقيم  
 تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقرب له وان كان الحق عدم دخوله  
 تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين  
 وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقريره  
 هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه ان يدرك وجه عجز بحقيقته لمهارته في  
 علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفى الامكان العادى مطلقا والتعليل  
 بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة  
 يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجالا ويعتبرونها بسليقتهم  
 في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفصيلها كما صرح به  
 الفاضل المحشى في شرح قول صاحب المفتاح (واعلم ان ارباب البلاغة  
 واصحاب الصناعة للمعانى مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت  
 في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا الى بلطائف هذا العلم اى  
 اللطائف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون  
 قوله فلا يدخل كنهه بلاغة القرآن الى آخره قصرا حقيقيا كما هو الحق  
 لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لحوال  
 ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر  
 الاول فقط كما ذهب اليه المحشون ٩ بقى ههنا تأمل وهو انه اذا اعتبر في الخواص  
 الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص  
 تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنهه بلاغة القرآن الاتحت علمه  
 الشامل محل نظر تأمل (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس الخ)  
 الاستعار بالكناية عند المصنف ان يشبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن اركان  
 التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة  
 التخيلية ان يثبت للمشبه شئ من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك التشبيه  
 المضمحل في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد

٩ بقى ههنا بحثان الاول  
 ان المفهوم من كلامه  
 انه لو حصل الاحاطة  
 بهذا العلم لغير علام  
 الغيوب لا يدخل كنهه  
 بلاغة القرآن تحت علمه  
 وفيه منع لان الذى  
 يعرف بهذا العلم هو  
 ان كان الفلانى يقتضى  
 الاعتبار الفلانى وبمجرد  
 ذلك لا يعرف ان القرآن  
 معجز بل لا بد مع ذلك ان  
 يعرف انما لا بد منه في  
 تحقق الاعجاز متحقق  
 في القرآن والامور التى  
 تجبر رايها مرعية فيه  
 حق الرأية وهو  
 موقوف على معرفة  
 كمية حال المخاطبين  
 وكيفيةها واشتمال  
 القرآن على اعتبارات  
 مناسبة لها على ما ينبغى  
 وهى مما لا يعرف بهذا  
 العلم الثانى انه اذا اعتبر  
 في الخواص الى آخره



البعيد كما ان لوجوده معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطريق  
 المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شئ يلايم المشبه به  
 ان كان في الكلام تشبيه او المستعار مندان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي  
 ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بطولكن  
 يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستعار على  
 الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجود على هذا التوجيه هو العضو  
 المخصوص فائباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخيلية كذلك عند  
 المصنف والحاصل ان الترشيح ههنا للتخييل كما نقل عن الشارح لا للمكنية حتى  
 يرد عليه ان الترشيح يجب ان يقترب بلفظ المشبه به فكيف يتصور بالاستعارة  
 بالكناية ولا ذكر للمشبه به فيها وما ذكرنا من الاقتران بلفظ المشبه به فالمراد فيما  
 اذا كان في الكلام تشبيه وكذا المراد بالتفسير المشهور للترشيح وهو ذكر شئ  
 يلايم المشبه به وفيه تأمل اذا الظاهر من شرح الشريف للفتاح ان الترشيح انما  
 يكون للعبارة اللغوية لا العقلية هذا (واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي  
 ههنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جربنا في هذا على  
 اصطلاح المصنف وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجي في البيان ان  
 ساعدنا التوفيق الالهي قوله واثبات الاستار لها استعارة تخيلية وذكر  
 الكشف ترشيح (قوله والقرآن فعلا بـمعنى المفعول الخ) يقال قراءت الشئ  
 قرأنا جمعه وقراءت الكتاب قراءة وقرأنا تلاوته (ثم الظاهر من كلامه  
 ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقرؤ ثم نقل  
 الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلام ويمكن ان  
 يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما  
 للكلام المنزل على النبي عليه السلام بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن  
 علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامى الكلام والنبي عليه  
 السلام لكونهم معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن  
 حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما  
 في شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث  
 الالهية (قوله ونظمه تأليف كلماته الى آخره) النظم في اللغة جمع الاول وفي  
 السالك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمال ٧ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات  
 على حسب ما يقضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعبرة دلالتها

٧ اشار الى معنى التناسق  
 والنسق ان يجيى الكلام  
 على نظام واحد في  
 الديوان نسق الكلام  
 تأليفه



على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح  
 ( وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع  
 الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ ) قوله على حسب ما يقتضيه العقل  
 في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا  
 كان مجرورا لحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافهى ساكنة وور بما  
 يسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول ( قوله فلذا اختار النظم على  
 اللفظ ) اى لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الابهجاء ايضا  
 وقد يقال انما اختاره عليه احتراز عن سوء الادب اذا لمعنى الاصل  
 للفظ هو الرمي والاسقاط وتأليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد  
 فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمنى التكلم ايضا ( قوله ولان فيه استعارة  
 لطيفة واسارة ان كلماته كالدرر ) يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه  
 الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخيلا وان يكون مصرحة  
 بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم  
 الموضوع للمشبه به على المشبه ( ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين  
 على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة  
 المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها  
 تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله لطيفة وصفا قوله واسارة الى  
 آخره بيانا لوجه اللطافة لاشارة الى فائدة زائدة كافي الوجهين الاولين  
 ويكون الوصف المذكور مقيدا كافي الاول ( قوله تغمده الله بغفرانه ) يقال  
 تغمده السيف اى جعله في غمده اى غلافه ( وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه  
 وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمدة ) قوله من الكتب المشهورة ) بيان  
 لما ( فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه فاذا كان من الكتب  
 المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعال التفضيل ههنا اعنى  
 اعظم من جملة ما ضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث ( قلت  
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه  
 قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الآلهيات وغير ذلك  
 ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعنى الحقيقى اعنى  
 الكل والمعنى المجازى اعنى البعض ( قوله تميز من اعظم ) لامن المشهورة  
 وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام



وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصافي المقصود وهو ان  
 الاعظمية باعتبار النفع بجواز ان يكون باعتبار آخر ( قوله من جهة  
 الترتيب ) فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والجهة قد يستعمل  
 بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز  
 كما سيأتي ( قوله فلكل مسألة مراتب الى آخره ) دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل  
 شيء في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعال التفضيل  
 اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع  
 ظاهر من كلامه ( ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به  
 لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع  
 ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى  
 كتب اخر ( قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ) عليك اسم فعل اذا تعدى  
 بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان  
 الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضى ثم كون كتب الشيخ مصدقا  
 لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان نشئت ان تعرف صدق هذا  
 المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الى كون  
 القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبين الشيء بضده كما  
 قيل ولضدها تبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها  
 بعقد انقطع فتناثرت لآيه ( قوله وهو تهذيب الكلام ) وقد يطلق التحرير  
 على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له هنا كثير معنى فلذا  
 لم يلتفت معنى اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعاييب  
 والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل  
 والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة ( قوله متعلق  
 بمحذوف يفسره جمعا ) الفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه  
 في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها ( قوله مؤل  
 بان مع الفعل ) فان قلت لم اشتهر المختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع  
 الفعل دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك  
 من ما اذا احفش ذاهب الى انه اسم يقتضى تأثدا اليه وغير مختص بالفعل  
 بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في  
 العمل وان كان متأصلا عليه في الاشتقاق ( قوله وهو موصل الموصول



اسمى وهو ما لا يتم الا بصلة وعائد كالذى واخواته وصلته جملة خبرية  
وحرفى وهو ما اول مع ما يليه من الجملة بالمصدر كان وما المصدرتين  
واختلف فى لزوم كون صلته جملة خبرية والا كثرون على جواز كونها  
امرا ونهيا قال الرضى والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان  
وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب  
فيه وفيه بحث لان الامر والنهى الموصولين بان المصدرية انما لا يؤلان  
بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب واذا قيل كتبت اليه بان  
قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهى عنه وانما فالت  
الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية فى الموصولة بالامر عند  
التقرير بالمصدر كفوات معنى الماضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى  
والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم كون ان مصدرية ان المخففة  
من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحوو الخامسة ان غضب  
الله عليها اذلا يفهم الدماء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو  
سقيا ورعيانم ان هذا الموصول لا يحتاج الى تائد بل يجوز ان يعود اليه  
لحرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء  
الكلام الابهى يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب  
معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه  
ولا جزؤها الا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض  
الا اذا دى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفى فلا يجوز اعجبني ان زيدا  
ضربت لان ما بعده فى تأويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر  
ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على  
الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة معمول  
فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم  
على ذلك الشئ (قوله كتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه) قيل وفيه  
تسامح لان الجزء لم يتقدم فى المعروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما يتقدم  
بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت  
خبير بانه اذا قدم فى الذكر جزء اللفظ الذى خيره بعد طائفة من اجزائه على  
باقى الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم فلزم ان يتقدم ذلك الجزء نفسه على  
ذلك اللفظ نفسه ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع



اجزائه ههنا كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه  
فتوصيف الشيء بالمرتبة الاجزاء بيان للواقع و اشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا  
التوجيه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا ( قوله اذا كان ظرفا او شبهه الى  
آخره ) المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار والمجرور لانه  
محتاج الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور  
لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثير من المجرورات  
ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم  
الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم  
( قوله قال تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ) وجه الاستدلال بالآية  
الثانية ان المقصود بالنهاى اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة  
وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة ومقدما عليها واما  
وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي  
فاما ان يكون جوابا لسؤال كأنه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الحد  
الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر  
الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي  
مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اى بلغ السعي كأنما معه وفيه ان المعنى  
لا يساعد اذا المراد انه بلغ حدان يسعى مع ابيه في اشغاله وحواله بحيث  
كان الصعبة بينهما في السعي لانه بلغ سعيا بصاحب اياه اى سعى ابيه على  
تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما اورد على هذا  
القائل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم  
قرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من  
الحالية عن فاعل بلغ اذ الفائدة يعتد بها في قوله معه حينئذ كما اعترف به المورد  
واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لا لبلغ وفيه انه يقتضى ان يكون بلوغ الولد  
والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل  
المقصود اليه بالمشى فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال  
على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم  
معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم  
جواز التقديم على ما ذكره تأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل  
في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقرب لما ذكره ٣ ( قوله والتقدير

٣ نعم لو كان عدم جواز  
التقديم بضعفه في العمل  
لكان النظر في ميمزه سه



تتكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى  
 معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور  
 مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة  
 سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز  
 ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد جمع على ما ذكره في معنى اللبيب  
 مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عنده بلا ملا حظلة المعنى المتعلق  
 في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان التغنى  
 صادر من السلطان ايضا ان اذحيث لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره  
 في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة  
 من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا  
 معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح ٧ في المصدر ان لا يتقدم  
 معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورته والتوسع  
 فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد  
 نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم اليلاعة بلاغة بتكلف  
 لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبه وجه مساغ  
 في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رأينا  
 فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا جعلناه على وجه  
 آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل  
 الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقدم سوى السجع  
 (قوله وليس كل ماؤل الخ) دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر  
 مؤل بان مع الفعل واذا كان مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها  
 عند الجمهور فكذا ما في حكمه فاجاب بان ليس كل ماؤل بشئ حكمه  
 حكم ذلك الشئ الا يرى ان المؤل به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان  
 والمصدر ليس كذلك وفيه نظراذ المناسب ان يكون المؤل بشئ حكمه  
 حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله  
 لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهة الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا  
 ومعنى كما تقرر في النحو (قوله مع ان الظرف) مما يكفيه رאיحة من الفعل ولذا  
 يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمد لول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر  
 في الناقور ٢ فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك و اراد بالظرف ههنا الظرف

٧ ار اجمع فيه يعم  
 الوجوب كما ان الاولى  
 وقديم الوجوب لان  
 عدم تقدم معمول غير  
 الظرف واجب ويدل  
 عليه قوله ويجوز  
 مرجوحا في الظرف  
 س

٢ اي في الصور فاعول  
 من النقر بمعنى التصويت  
 واصله القرع الذي  
 هو سبب الصوت س



الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقةهما وان انفك عن خصوصيهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رايحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي في شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ويشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون ) اي انت في بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر \* وما الحرب الا ما علمتم وذقمتم \* وما هو عنها بالحديث المرجح اي ما حدثني عنهما المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التأويل هو المشهور ٦ فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الى آخره اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس بشيء اذ لا تقرب حينئذ لقوله مما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رايحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رايحته مع تنزل الظرف من الشيء منزلة نفسه ( قوله ولذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ) اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمنه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها ( قوله وهو الزائد المستغنى عنه ) في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لالفائدة بحيث يكون الزائد معينا كما في قوله فاورثني تكلمه صداع الرأس والقلقا \* فان الرأس زائد اذ الصداع مفعول عنه والتطويل ان يكون من اللفظ زائدا على اصل المراد لالفائدة ولا يكون اللفظ الزائد معينا كما في قوله والقي قولا كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاخدهما لاعلى التبيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس

وفي شرح المعلقة  
التبريزي ان هو كناية  
عن العلم لانه لما قال  
الاما علمتم دل على العلم

من كرب كان شرا له  
ان كان الكرب شرا له  
٦

٦ تأكيده لقوله لان  
التأويل هو المشهور  
٦  
وذلك كقوله لهم



بمناسب ظاهرا اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به  
تمثيل المصنف للحشو المفسد بالندی في قوله \* و لا فضل فيها للشجاعة  
والندی \* كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه (قوله  
وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب) اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق  
الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعانى وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره  
ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع  
بان التطويل على ما ذكر ههنا خص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة  
على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل ان لا بد فيه  
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد في  
الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن فتأمل (قوله يتوعر)  
اى يصعب و في تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعنى  
التعقيد من المبنى للمفعول (قوله قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل مفتقرا الى  
الايضاح والتجريد قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره  
وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا  
فيكون من الاحوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظا قابلا وفي الاخيرين لفظ  
الاختصار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول و اراد  
بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم  
في الف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغير القسم الثالث  
وعكس ناظر بهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره  
وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للجمع (قوله الفت  
مختصرا) انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعار بان  
ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تأليف مختصره يتضمن  
ما فيه (قوله يتضمن ما فيه) جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على  
ان الالفاظ قوالب المعانى والتضمن باعتبارها ايضا فالمراد يتضمن ما في القسم  
الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث  
المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافى ودفع المطاعن  
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلم المعانى والبيان كما نبه عليه  
كلام السكاكى عند شروعه في هذه المباحث (قوله وهو حكم كلى ينطبق  
على جزئياته) المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى  
يدور عليه الكل وجودا و عدما عليه وبالا نطباق الاشتمال وفي قوله على

قيل انما اختار الفت على  
صفت من الى ان كلماته  
ما نوسة فقيه تعريض  
للسكاكى واحتاره على  
اختصرته الخ نسجه



جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله  
ليست تفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام  
المآل فعني انتعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعاتها  
ليست تفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات  
موضوعاتها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة يجعل القضية  
المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئيات  
وتلك الاحكام المستخرجة يسمى نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا  
والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق  
بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميرى ينطبق على جزئياته حينئذ  
استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لالمعنى القضية وان كان المراد  
بالظاهر تلك الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلايم التوجيه  
الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه  
الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلى في اندراجها تحت الاصول كاندراج  
الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد  
به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالنطبق  
الاشتمال (قوله كقولنا كل حكم القية الى المنكر يجب توكيده) قال الشارح  
في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيذ غريبة مولدة واعتراض  
عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكدهوا كده بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة  
الى آخره والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة ولد  
لائمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذ كر لغة التوكيد  
في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيذ ليس بثبت  
وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح (قوله فانه  
ينطبق على ان زيدا قائم) اي ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم  
او يصدق مفهوم موضوعه عليه (قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر) فان  
قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التأكيذ فالصغرى  
ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق صدق الكبرى تأكيذ والمؤكد  
وهو تحصيل الحاصل قلت تختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل  
المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القى الى المنكر يجب ان يجعل  
مؤكدا اي مشتملا على ان التأكيذ حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق

المعترض مولانا طوسي  
والحصارى في حواشي  
شرح المفتاح



التأكيـد الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتأمل ( قوله فهي اخص من الامثلة ) تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاختصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاختصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الفرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن لكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجهه الا ان يراد من قوله يذكر انكنا الصلوح لان يذكر له فحينئذ يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج حيث لو اراد به خارجا عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاختصية فهو ثم وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاختصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتكما الا يرى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا مدخل له في الخصوص فتدبر ( قوله ولم آل ) عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله ( قوله من الاول وهو التقصير ) يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حال من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدر اي لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالاول وبحذف الجار اي لم اقصر في جهده في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تميرا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند



الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق  
مخالفاته في التعدى كما اشار اليه السكاكى في قوله معنى طار عمرو فرحا الفرح  
عمرو او مثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجير  
لا للتفجير اذا الفعل المذكور اعنى لم يقصر انما يلاقى في الاشتقاق للتقصير الذى  
بمعنى الاول لا لنفس الاول وهو مقتضى تلك القاعدة المهمة هذا ويجوز ان يتضمن  
الاول معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء  
ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية  
بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان  
تعديته الى المفعولين بتضمنه معنى المنع في غاية الشبوح فكأنه رجع المجاز  
المشهور ( قوله وحذف ههنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب ) اى  
لا امنعك او الامر العام اى لا منع احدا مثلا ( قوله في تحقيقه ) اى المختصر  
يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتأمل ( قوله اضافة  
المصدر الى الفاعل او المفعول ) رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على  
المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر الى آخره  
او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى آخره او اراد المصنف  
ترتيب السكاكى الى آخره مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته  
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول  
اكثر واولى ( قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ) ذكر فعلين اعنى  
رتبه ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له  
للفعل الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى واحدا اذا المراد بقوله تقريبا  
لتعاطيه تسهيل احد المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلا وجه لجعلهما  
مفعولا لمجموع الفعلين على ترتيب الاف كما لا يخفى ( قوله ولو لم يأول الفعل  
المنفى الى قوله بل لا مر آخر ) قيل فى العبارة ادنى مساهلة اذ للفعل المنفى  
ابالغ وهو ليس بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به فى شرحه  
للمفتاح فالظاهر ان يقال ولو لم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على  
تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي  
بالنسبة الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول  
الى آخره خفى حتى ان الاستاد لم يطلع عليه واعترض على الشارح بان  
الزوم المستفاد من الشرطية ممنوع اذ قد ذكر الشارح نفسه فى شرح



المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي  
فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالثبت كما في لم اشتمه  
اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب  
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلن  
وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالثبت  
كتركت او نفيت او ما يؤدى مؤديهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة  
لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المقرب والانتفاء ليس  
فعلا فنتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة او لا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم  
المحذور المذكور ٦ وهذا الجواب بمنزل عن التحقيق لا يقتضيه على كون القيد  
مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف  
المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى  
النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون  
صالحا لان يقيد بشئ تضمنه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا  
بتقيده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان  
الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على  
ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جميع  
جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من  
المغنى اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبني عليه وبهذا التوجيه اندفع  
اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يجدى نفعا لاقتضائه ان يتوجه  
الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند  
اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران  
مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يؤل بالفعل المثبت تعين توجيه النفي  
الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقيد واذا اول يحمل على  
رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ثم ان لزوم الذي ذكره الشارح  
بالنظر الى المتبادر الشائع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد  
جميعا كما في قوله تعالى مالا ظالمين من حيم ولا شفيع يطاع اي لاشفاعة  
ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد  
او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا ظالمين  
يعنى ان عدم الاصرار بتحقيق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم

٦ وتبين بما ذكر ان لزوم  
توجيه النفي الى القيد  
ههنا نشأ من خصوصية  
المقام وهي كون القيد  
مفعولا له منصوبا وهذا  
الوجه جار بعينه في لم  
اشتمه اعزازا هذا كلام  
المجيب المذكور وقد  
تجمع بهذا الجواب  
ومتصلا والحق انه  
بمنزل الى آخره نسخة



وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيذا للنفي يستعمل على معان  
 ثلاثة وهذا مما ذكره الشارح في شرح الكشاف ( قوله اذا دخل على  
 كلام فيه تقييد الى آخره ) هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي  
 الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفا في كلية هذه القاعدة نعم  
 لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس ( قوله وان يقع له خصوصا )  
 يحتمل ان يكون الظرف اعنى له خبرا يقع على ان يكون من الافعال الناقصة  
 بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الرضى في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا  
 من ضمير يقع الرجوع الى حكم النفي اى يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل  
 العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصا على المصدرية باقيا على معناه  
 اى يخص حكم النفي بالقيد خصوصا ( قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون  
 كان للاجتماع ) الظاهر ان النسخ اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين  
 اذ لو كان مرفوما كما في اكثر النسخ التى رأينا لكان تأكيدها له فلا يدل  
 على الاجتماع فى زمان كما سيصرح به الشارح فى بحث تأكيدها المسند اليه ولو اريد  
 بالاجتماع الاجتماع فى اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة  
 رجوع النفي الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس القيد حيثئذ  
 والا لكان اجمعون تأسيسا لانا كيدا فلا تفاوت حيثئذ فى المؤدى سواء رجع النفي  
 الى القيد او الى القيد فتدبر ( قوله لقد افراط ) الافراط التجاوز عن الحد ويقابله  
 التفريط وفى المثل الجاهل اما مفراط او مفراط ( قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا  
 ثالثا ) ذكر الشارح فى البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان  
 يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمناج الىه جئتكم لاسم  
 عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به  
 ما يريد فذكر التلويح فى الثانى والتعريض فى الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال  
 قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هنالك  
 ( قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها ) اول القواعد والشواهد والامثلة  
 بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره ( قوله ولقد اعجب ) اى اتى  
 بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة  
 الى خصائصه وسان الزوائد ان يحذف ( قوله وسميته تلخيص المفتاح ) لانه تلخيص  
 اعظم اجزائه ( قوله اذ لا مقتضى للتخصيص ) قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم  
 للتخصيص الحقيقى بان يكون معناه انا اسأل الله تعالى لا غيرى لان ما الفت لا يصلح



ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد استحقاق مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا انا اسأل الله لامعارض ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فان استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما سلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الابتكاف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يقتقد شركة معارضيه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر (قوله ولا للتقوى) قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذن يرجوان ثمر عمله ولا يحب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الائمة الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسأل الله به الانتفاع به (قوله فكانه قصد جعل الواو المحال) الغرض من جعل الواو المحال ان يكون الجملة قيد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه (قوله فأتى بالاسمية ولو اتى بالفعل لكان العطف اظهر) وان اختلف الجملتان في المضى والمضارع لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف الغير المناسب في المعطوف عليه واعتراض بان ما ك جعل الواو المحال جعل الجملة حالية فحينئذ لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف حينئذ اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لاننا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه لمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسأل انشاء للسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولم سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف بل في بيان افعاله مثل التأليف والترتيب والتسمية والسؤال (قوله حال من ان ينفع قيل) اي من المجموع والتقدير اسأل الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما في حيزان المصدرية عليه وفيه نظر (قوله اي محسبي وكافي) يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في او اخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله محسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال

٩ تعليل لمافهم من الكلام وهو العدول الى المضارع

٣ لعدم مناسبة قصد الثبوت حتى يجعل وجهها للعدول الى الاسمية في المعطوفة فلو كان المقصود العطف لكان الظاهر ابتناؤه على الفعلية



وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة في اياك  
نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء العبادات  
ليتلايم الكلام ( قوله فعلى هذا ) كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه  
الاستيناف المؤكد بان المعمل الذي هو سؤال النفع منه تعالى ( قوله كما صرح به  
صاحب المفتاح وغيره ) اى في قسم النحو ثم المحجوج الى النقل مخالفة ما ذكره  
للمشهور من ان المخصوص امامبتداً والانشائية خبره مقدم عليه او خبر  
مبتداً محذوف ( قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله  
لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ) تقدير الكلام على ما اشار  
اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم  
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لكن لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم  
يكن في الحقيقة عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب  
كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فلا  
ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر  
مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول في  
المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء  
لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم  
عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة  
بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصریح الشارح في  
مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلطان ما ذكر بل هو  
وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشف في قوله تعالى فان لم تفعلوا  
وان تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وهما ينكرون ويقدرون معطوفا عليه  
انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المصنف بما ذكر وليس  
مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا **ك**يف وقد اشار في  
شرح الكشف عند الكلام على قوله تعالى ياليتنارد ولا نكذب بايات ربنا  
الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل  
والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص في اول احوال  
المسند على جواز ليت زيدا ثم عمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع  
الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يردده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض  
على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما ورد على الشارح من ان در هذا



التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال  
تعالى وما أويلهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشى  
عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جائز في الجملة التي لها محل  
من الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا  
الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اى قالوا حسبنا الله  
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجملة المحكية بعد القول  
اذلا شك من به مسكة في حسن قولك زيد ابو صالح وما افسقه وعمر وابوه  
بنخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل  
بقريئة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ  
اى قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين  
كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم  
الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الجملة قطعية بهذا القدر محل  
تأمل اوى يقال هذه الجملة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب  
في قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين  
المذكورين اذ يقال حينئذ لما جوزت التقديرين في الآية فليجز في كلام  
المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان  
وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما  
افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل  
على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد  
بل من عطف المفرد الذى متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال  
مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا لكفايته في توجيه  
التركيب الذى استصعبه الشارح فتأمل ورد على المحشى ايضا باحتمال  
ان يكون الواو من المحكى وما نقل عنه رحمه الله تعالى من انه لا مجال للعطف  
حينئذ الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم  
الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدم يعنى حسبنا وفيه نظر لان  
التكلف الذى لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل  
مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا  
ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم  
الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على



الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسي انشاء كقولنا الحمد لله على رأى  
 وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله تعالى وهى جملة  
 حالبة لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا  
 الخطائى وغيره مؤنتها اذ ليس فى ذكره فائدة زائدة فبالحرى ان لا نشتغل  
 بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف و تبين  
 الطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع  
 قدح فى التركيب والله اعلم (قوله على رأى) اشارة الى ما قبل ان قوله وجعل  
 الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالى الاصبح لان تقديره هو  
 فالى الاصبح (قوله او ان الشروع فى المقصود) فى الصحاح الاوان الحين والجمع  
 اء ونة كزمان واذمنة والاظهر ان المراد المقصود مقصود الكتاب ولهذا  
 ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد من  
 المختص فى قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة  
 ومن الفن فى قوله هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق  
 التغليب واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر (قوله والثانى  
 المقدمة آه) فى التقسيم لكون مفهومه عديما وقدمه فى البيان لبساطته  
 بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام (قوله عن الخطأ فى تأدية  
 المراد) لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوى اعتمادا على المقابلة  
 او على الشهرة اولان ذلك الخطأ فى كيفية التأدية لافيهما (قوله فهو ما  
 يعرف به وجوه التحسين) غير الاسلوب تنبيهها على فائدة البديع (قوله وعليه  
 منع ظاهر يدفع بالاستقراء) تقرير المنع ان قوله والافهو ما يعرف به وجوه  
 التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع اننا تتبعنا مقصود  
 الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان الشارح جوز فى بعض  
 مصنفاته كون الاستقراء فى مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي  
 وهو اثبات حكم لكلى لثبوتها فى جزئياتها ورده الشريف بان الاستقراء  
 العرفى استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلى والمقصود من التقسيم  
 تحصيل الاقسام لاتعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول  
 الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها  
 من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به نجعله دليل انحصار



المقسم في الاقسام و هو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي  
 والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا تأدى الا بعد  
 حصول الاقسام كذلك فيها ( قوله والحق ان الخاتمة انما هي من  
 الفن الثالث ) وذلك لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات  
 هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء  
 يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم  
 دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم  
 جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل  
 في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة  
 مع عدم دخوله فيما سبق و هو شيان فعقدنا فيهما فصلين ختما بهما  
 الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث  
 لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين  
 بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين  
 الكلام البليغ والالتفات الى اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى  
 العرضية وهو البديع ( قوله صار كل منها معهودا فعرفه ) لا يخفى ان اللام  
 في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والا للغي الحمل  
 في الفنون كلها بل الى ما يحرز به عن الخطاء في تأدية المراد مثلا ولما كان  
 الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعده العهد اجري الفن الاول مجراها  
 سوفا للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب  
 العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبني الكلام على كفاية الاتحاد  
 الذاتي في العهد والافال مذكور فيما سبق احد الامرين المذكور لا الفن الاول  
 مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكرى التقديرية في العهد الخارجي لما انجر كلامه  
 في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجمالا  
 بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة او ما يجري مجراها  
 ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون  
 يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم  
 الذكرى في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم  
 في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب  
 فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا



من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت  
 فالغوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت  
 ممنوعة والسند بعد العهد (قوله في بيان معنى الفصاحة) اشارة الى ان المراد  
 بمقدمة الكتاب هي الفاظ كما صرح به في شرح المفتاح (قوله وانحصار علم  
 البلاغة) اي المسمى بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة  
 وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ  
 ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع  
 البلاغة ماذا وغيرهما (قوله مأخوذة من مقدمة الجيش) اي منقولة  
 عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على ما  
 عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فهنا ثلث احتمالات وظاهر كلام  
 الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تقدم  
 الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقبل مقدمة الكتاب  
 اوقع الدال خلف وكلام المغرب مشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى  
 ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسرو وكلام الشارح محمول على احد  
 الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة  
 لا شتمالها على سبب التقديم كائنها تقدم نفسها اولافادتها البصيرة تقدم  
 من عرفها على من لم يعرفها (قوله يتوقف عليه مسائله) اي شروها كما صرح  
 به في المختصر والابطال طرده بالمبادئ (قوله كعمرفة حدم وغايته وموضوعه)  
 المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فيكون في الحد  
 اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال  
 بعض الافاضل التمثيل على رأى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير  
 المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة  
 العلم ونفي التوقف عليها واما على رأيه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه  
 ما والتصديق بفائدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو  
 الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم  
 التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا  
 مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والافلاوجه  
 لمنع كون التصور بوجه مامع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه  
 الشروع مطلقا (قوله لطائفة من كلامه الخ) قال صاحب الكشف



في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلمها  
 ثلاثة او اربعة وهي صفة غالبية كأنها الجماعة الخافة لطافة حول الشيء  
 وذكر في او اخر سورة البراءة ان الطائفة اسم الجماعة بطوف بالشيء ويحيط  
 به واقلمها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس  
 قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحدا  
 كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعى  
 المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثانى هو الانسب  
 بالارادة ههنا والمراد من الكلام القطى لا العقلى على ما عرفت واما قوله  
 في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير المضاف  
 اى دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجاوزا لكمال  
 العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط  
 لا النظر فيه ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ  
 اعني اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ما سبق من  
 اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل  
 مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اى  
 بمعانيها اذ المقاصد انما يرتبط بمعانى تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله  
 سواء توقف عليها اى على معانى تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اى  
 بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اى لمعاني  
 طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب  
 عبارة عن الالفاظ مع ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ  
 لم يجمع الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة  
 على الطائفة المذكورة لايحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف مقصده  
 من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتاب على ذلك ولا الى نقل عليه  
 من كلامهم كما لايحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من الكتاب اليهما مع  
 وجوده على نهت عليه من نقل الكتباين والله اعلم والقول بان تسمية  
 الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون  
 من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين  
 الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع  
 في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة



العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعترض بعض  
الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل  
الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للثاني ولك ان تقول بعد تسليم بطلان  
اللازم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة  
من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة (قوله ولعدم فرق البعض الى آخره)  
ان قلت فيما حصل الفرق بينهما قلت المباني الكلية لان مقدمة الكتاب  
على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فاما لم يقدمه  
وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان  
مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم  
كلا او بعضها قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف الخ ثم وجه  
اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني  
والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة  
مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز  
تأخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية  
مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية  
العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة  
مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما  
صرح به المحشى في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا  
اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف  
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا  
والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وبانقص  
منه كما اعترف به الفاضل المحشى لم يصدق على الامور المذكورة انه  
يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة  
على نوعها بحيث تحصل به في ضمن اى فرد كان او يقال المراد توقف  
حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل  
بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين  
قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرورة لحصول الموقوف عليه  
والا فلا نسلم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الظرفية فلمعله اراد به  
ما ذكره المؤذن في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه  
مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف



ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه آخر وهو  
تقدير المضاف اى وضع المقدمة في كذا فلا يلزم ظرفية الشئ في نفسه  
( قوله لافائدة في ذكرها الا لاطناب ) المراد من الاطناب معناه اللغوى اعنى  
التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يدوقون  
فيها الموت الا المودة الاولى ( قوله تبني عن الابانة والظهور ) العطف  
تفسيرى وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور  
واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من  
الصحيح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصيح العجمي بالضم فصاحة  
جاءت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصح  
الشاة اذا انقطع لباؤها وخليص لبنها وقد افصح الابن اذا ذهب اللباء  
عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل  
من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اى صرح بدل  
على ان المعنى اللغوى امر وجودى وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة  
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودى وهو انطلاق اللسان واخر  
العدمى اللازم له فايراد الفاضل المحشى هذا المعنى في موضع اثبات ان  
المعنى اللغوى الامر العدمى محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا  
تفسيرا لانطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح بان  
معناها الامر العدمى حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصيح  
الاجمى اذا خلصت لغته من الالكنة فجاءت ولم يلحن واصله من فصيح  
الابن اذا اخذت رغوته فذهبت لبائها ( قوله يوصف بها المفرد ) ذكر  
في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تأمل لان المصنف صرح  
بان البلاغة يوصف بها الا خيران فقط وعدم اتصاف المركب التقيدى  
بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشى رد التأويل في جانب المفرد بلزوم  
الاحتياج حينئذ في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخرى بخلاف بدونها  
فاختار التأويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام  
المركبة مع جواز اشتغالها على تنافر الكلمات كما مدحه امدحه اذا سمي  
به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لانسلم ان امدحه امدحه اذا  
سمى به كان كل من جزئه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل  
منهما بمنزلة حروف المعاني حينئذ عند المحققين اذ لا يقصده في هذا



الموضع معنى اصلا ( قوله وقصيدة فصحة ) في النظم القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتناء على ما عرفت في نظائره من الوجهين او من القصيدة وهو المخ السمين الذي يتقصد اى ينكسر اذا اخرج من قصبته لسمعه فسموها بها كما يستعار السمين للكلام الجزلى الفصيح والغث للردى منه والتناء للوحدة وقيل القصيدة من اقصدت الكلام اى اقتطعت ( قوله كاتب فصيح الكتابة ) يقال فى العرف لانشاء النثر والشعر للنظم ( قوله ولم تسمع كلمة بليغة ) قيل عليه الدليل لا يطابقه الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدى واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقريئة السابق مجازا فتناول المركبات التقييدية ( قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ ) توطئة لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب حينئذ ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ فى حيز الشرط قرينا بالشرط الاول ويقول فى الجواب جزم بان الفصيح كذا والبلغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هى التى بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوى الذى ذكر الشارح فان تمتم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والعرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افراد او تركيبا فلا يكون فيها مخالفة القياس ولا ضعف التأليف ( قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ ) قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصنف فى الجماعة ( قوله وقد تسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص ) نقل عنه ان وجهه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هى الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام فى الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها فى التعريفات ويجوز صدق العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لاسواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوى واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لا غراض منها تعريف المعانى بالتبع كفى المفتاح والمعتض



ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري  
ولاشك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسيري  
وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود و بالعدمي المعدم  
لما جعل السلب جزأ من مفهومه ولاشك ان المعدم لا يصح حمله على  
الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال  
مناقشة لانه ان اريد بالاسود عدم السواد فهو لا يحمل على البياض  
لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدم قطعا  
وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف  
بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما  
يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقيضة كيت وكيت وان كان الثاني لازما  
للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على  
ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشى في الموضع المذكور من  
شرحهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر  
بان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص كيف  
والمدعى انها عين الخلوص وبالحملة لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل  
هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان  
الفصيح هو الخالص يأبى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى قوله وبان  
للشارح انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات  
ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتغاييرين مفهوما متحدتين ذاتا بمعنى  
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على  
الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه ( قوله ليكون له ) تعليل للتفسير  
( قوله تسهيلات للامر ) وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثاني  
تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير  
باللازم سببه تسهيل للامر ذلك ان تقول العلة الاولى علة للمحكم بالتسامح  
والثانية النفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة  
الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة  
الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف  
واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فمحتاج الى تتبع تراكيب احاد  
الاعراب الخالص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق ( قوله ثم لما كانت



المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة ( المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما ستظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردان اللغة المذكورة في علم الصرف كما سندكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحسن ( قوله كما بينهما حقيقتان مختلفتان ) يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المختلفة متعذرة فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها ( قوله لمعان محصولها ) قيل الظاهر ان يقول لمعنى محصوله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد ان جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ونفسر بتفسير ان يكون محصول الكل ومرجعه شيئا واحدا ( قوله ولا يوجد قدر مشترك ) هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجمعية والجوهرية في العين مثلا ( قوله لان اطلاق الفصاحة الى آخره ) تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال الاستدلال على الدعوى الكلية به اذ لا احتياج الى الاستقلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتأمل ( قوله نظرا الى الظاهر ) يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر على تقدير ان يعرف الشيء على وجه يعرف تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتأمل ( قوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الخ ) قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة آه ملاحظة قوله

٩ قوله مطلق العين  
في اطلاق المطلق على  
المشترك اللفظي بالنسبة  
الى معانيه لا يخلو عن  
تسامح نسخة



لم اجده على هذا القول وهذا الاعتراض اوردته خطيب اليمنى على المصنف  
 في حال حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا  
 للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها بلغنى منها  
 ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام  
 وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف  
 اقساما هما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا  
 واذا كان التفسير المذكور مأخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان  
 مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير  
 الى جواب المصنف من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد  
 من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت  
 المصنف لا يصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف الى آخره  
 ولا ينال فيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق  
 من اعتباراتهم وان لم يفده عبارة اتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال  
 ( قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد ) اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد  
 مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح  
 المفتاح بان المعروف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس  
 وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير  
 المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لامن دلالة الظرف  
 وقد نبهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت  
 واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول  
 مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها  
 الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بهما بذلك  
 الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتهما الى المفرد  
 فلا وجه للاحظة كونهما بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى  
 واماما ذكره المحشي من تجويز تعلقه بهما باعتبار تضمنهما معنى الحصول  
 والكون كما جوز عمل النبأ في قوله تعالى وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب  
 والحديث في قوله تعالى وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين  
 اذ خلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان  
 مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والاجاز اعمال زيد  
 ورجل في الظروف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه



فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية  
 الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث ينسب  
 البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية  
 عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس  
 القصاحة الى الامثلة المذكورة فليتأمل (قوله ومخالفة القياس اللغوي) انما لم يقل  
 ومخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي  
 استقرار اللغة (قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء الى آخره) اشارة الى ان المعنى على  
 السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو اُعيد من في  
 قوله والغرابية ومخالفة القياس لكان احسن (قوله يوجب ثقلها على اللسان)  
 الثقل بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل  
 بالمصدر والاول هو المراد ههنا (قوله الهمع) هو بكسر الهاء وقح  
 الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترى  
 الهمع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي  
 الهمع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين (قوله جمع غديرة)  
 في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه  
 المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت (قوله والضمير  
 طاند الى الفرع في البيت السابق) وهو قوله وفرع يزين المثنى اسود فاحم  
 اثبت كقنو النخلة المتشكل وقديروى غذا يرها فالضمير راجع الى الحبيبة  
 ثم الفرع الشعر التام والمثنى الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو  
 الشديد السواد كالفحم والاثبت الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص  
 من اثار النبات ياث اثانة اي كثرت والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة  
 العنقود في الكرم والمتشكل بمعنى كثير العشكل بكسر العين صفة للقنو  
 والعشكل وكذا العشكل بضم العين الشراخ وهو ما عليه البسر  
 من هيدان القنو يقال تعشكل القنو اذا كثر شماريخه (قوله الى العلى) جمع العليا  
 بضم العين والقصر تأنيث الا على (قوله جمع عقصة) ويحتمل ان يكون  
 جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به في الصحاح  
 وقد يروى بدل العقاص المذارى وهو جمع مذرى وهي خشبة ذات  
 اطراف بذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط  
 وفي التعبير بالمذارى مبالغة لا يخفى (قوله وهي الخصلة المجموعة



(من الشعر) الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيقة خصلة يأخذها المرأة من شعرها فتلوها ثم يعقدها حتى يبقى النواءها ثم يرسلها ثم سكون العين وقبحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص (قوله يعني ان ذوايبه مشدودة على الرأس بخيوط) فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم في الجملة من مستشزرات خصوصاً اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيقة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذاوئب كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هي الغداير بعد ان شدت لا غير وظهر ان مراد الشاعر هو ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) ولهذا جمع العقاص مع افراد المثني والمرسل تنبيهها على ان العقاص مع كثرتها كأنها تغيب في مثني واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها (قوله وزعم بعضهم) الى قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخللخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحنك خصفه والمجهورة ٧ ماعداها ويجمعها ظل قور بض اذا غزى جند مطيع والشدائد حروف اجذك قطبت والرخوة ماعداها وماعدا حروف لم ير وعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك اترجم ونطائب ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف (قوله وهو سهولان الرائ المهمة الخ) لو كان منشاء الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلًا مع انك معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشرفات لكان ما ذكره الشارح ابطالًا لا مرزأذ هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين النكساري انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الرائ المهمة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف ٦ الدلاقة ازالته الثقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والزاء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل

٧ و ماعداها هي  
المجهورة ويجمعها قولك  
اغيط من قد ضجج زور اذل  
طبع نسخة

٦ المختار عند ابن  
الحاجب ان حروف  
رب منفل سميت حروف  
الدلاقة لسهولة جريها  
والتلفظ بها لان الدلاقة  
هي السهولة من قولهم  
لسان ذلق بكسر اللام  
من الذلق بسكون اللام  
وهو مجرى الحبل في  
وسط البكرة وقال  
صاحب الكشف  
سميت بذلك لان الاعتماد  
بها على ذلق اللسان اي  
طرفه ورد بانه لا يعتمد  
على طرف اللسان الا  
بعضها فان الميم والباء  
والفاء منها ولا مدخل  
لها في طرف اللسان



لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف حينئذ كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح المحقق (قوله ومن البعيد ما هو بخلافه) اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المسجد وفي السوق عمرو الان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله شايع وشايع الضمير في بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل ان قوله كلع مثال المتنافر لكن لا يكون هذا حينئذ دليلا على الجزء الاول من المدعى وهوان ليس المتنافر بسبب بعد المخرج بل يكون دليلا اخر على الجزء الثانى وهوان ليس ذلك بسبب قرب المخرج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر هذا لكن القول بان نحو الم اعهد وفسحه غير متنافر وقوله ملع متنافر مما لا يخلو عن اشكال قوله كلع اى اسرع فى السير قوله لا يوجب انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التى وقعت فى نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد حينئذ ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلتزم ما قل كون فصاحة الكلمة وصفا بجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله فى الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حل كلام المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس فى كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام فى انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكر من التأييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وايسر كذلك لان المؤيد ادعاه وبني عليه التأييد فتأمل (قوله لانه ممنوع) اى وقوع مفرد غير عربى فى الكلام العربى وامامنا يوتوهم من ان الاستبرق فارسى والقسطاس رومى والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات فى القرآن فمنوع



لجواز توافق اللغتين كالصوابون والتنوير ولما لم يخل هذه المنع عن ضعف لما  
صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة  
على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم و اشار الى ان عدم الخروج  
الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله انا انزلناه  
قرأنا عربيا عربى الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى  
السورة باعتبار ككونها قرأنا واطلاق القرآن على بعضه شايع ثم تنزل  
وسلم ان معنى الآية عربى المتن ٧ لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه  
محمول على التغليب او باعتبار اكثر الاجزاء فانه يجوز ان يوصف  
الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان  
هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب  
ايضا حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان  
فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته  
ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام  
بمعنى المركب التام والمركب مطلقا واما اشراطهم فصاحتها في فصاحة عدة  
من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير  
تسليم الى آخره وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة  
عن الفصاحة باشتغالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض  
الاهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته  
فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع  
الاخير واما اشراطهم الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح على سبيل التنزل  
( قوله مما يعود الى نسبة الجهل او العجز ) لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة  
ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثانى وان لم يعلم او اعلم وقدر على  
ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل فى الاول والسفاه فى الثانى وهو  
نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقريرى واعترض عليه التوفى باننا نختار  
الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالة  
على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه  
وعرضه على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة  
وتصديقا لارسل عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة  
بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل

٧ اشارة الى ان ليس  
مراد الشارح بقوله  
فباعتبار الاعم الاغلب  
انه مبنى على التغليب  
المتعارف كما زعم بعض  
مخشى هذا الكتاب اذ  
حينئذ يكون وصف  
الكل بتلك الصفة مجازا  
ولا فرق فى ذلك بين  
العربية والفصاحة اذ  
لا قادح فى وصف الكلام  
مجازا بالفصاحة باعتبار  
اكثر اجزائه وهو ظاهر  
وسباق كلامه بصير الى  
الفرق وبالجملة مدار  
الفرق جواز اتصاف  
الكلام بالعربية اذا  
اتصف به اكثر اجزائه  
دون الفصاحة وان كان  
محل تأمل



عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا  
الجواب ليس تمام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة  
الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال آه مع ان الكلام على تقدير  
تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها ( قوله غير ظاهرة  
المعنى ) تفسيره لا وحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا انت ظاهرة  
( قوله ولا مأنوسة الاستعمال ) اعاد النفي المستفاد من غير كافي قوله تعالى  
غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين  
لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال  
المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخالص من سكان البوادي لا بالنظر الى  
المولدين ( قوله هلي ذى الجنة الجنة ) الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة  
الجن ايضا كافي قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة  
ههنا وفي بعض الروايات ذى حية قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح  
تصحيا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية ( قوله هاجت به  
مرة ) في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجاي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى  
فالظرف على الاول اما لغو والباء للتعدي او بمعنى في او مستقر حال  
من فاعل هاجت وهى على الثانى زائدة فى المفعول ثم ان المراد بهيجان  
المرّة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب ( قوله فوثب عليه ) الوثوب  
الطغرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع ( قوله فافلت ) من الافلات  
وهو الخروج ( قوله ومقلة وحاجبا من حجبا ) عطف على واضحا فى البيت  
السابق وهو ازمان ابدت واضحا مقلجا اغر براقا وطرفا ابرجا وقيل ازمان  
اسم امرأة والفالج تباعد ما بين الثايبا والرابعيات والاغر البيض والبريق  
اللعسان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين  
وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل فى الحديقة  
( قوله مدققا مطولا ) اشارة الى تفسير من حجبا وهذا التفسير موافق لما فى  
الصحاح واعتبر فى الاساس فى تفسير الزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد  
ذلك بما قال حسان بن ثابت فى مدح رسول الله عليه افضل الصلوات واكمل  
التسليمات بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب  
فان التشبيه بالنون المشوقة اى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس  
وانت خبير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيد



لازج ولاصفة المحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن  
 باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة  
 الى اعتباره في الازج كما لا يخفى وقال ابن الانباري الازج طول امتداد الحاجبين  
 مع فور شعرهما ( قوله اي كالسيف السريحي او كالسراج ) بيان لحاصل المعنى  
 وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قديحي للنسبة الشئ  
 الى اصله نحو تمته اي نسبته الى تميم فمسرّج بمعنى منسوب الى السريج  
 او السراج اي بالمشابهة فوجه التخرّيج هذا ووجه البعد ان مجرد  
 النسبة لا يدل على التشبيه فاخذ منها بعيد وقد يخرج على ان فعل  
 قديحي بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة  
 فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله اذ اصله  
 كورق الشجر اي صار ذا ورق فمسرّج على الوجه الاول بمعنى الصائر  
 مثل السريحي او السراج والثاني الصائر احدهما على معنى التشبيه اي  
 مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا سراج فهو مختص بالتخرّيج الثاني ويرد  
 على الوجوه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة في مسرجا على صيغة  
 اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازمة لا يشتق منه اسم المفعول  
 ( قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه آه ) الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله  
 كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر ( قوله وانما لم يجعل اسم مفعول  
 منه الى آخره ) حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج  
 الله تعالى وجهه لثلا يكون مما احتاج الى تخرّيج وجه بعيدله حتى يكون  
 غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا على استعمال سرج بمعنى يهيج  
 في الاصل لكونه مولدا متحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون  
 اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعتبروا وقوله وان يكون هذ  
 مولدا وجه ٦ واحداً الثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض  
 النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعده  
 ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني مما يحتاج الى تخرّيج  
 الوجه البعيد بان يكون معناه جملة كالسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما  
 احتاج الى تخرّيج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب  
 الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام ( قوله لا يقال الغرابة الى آخره ) حاصل الاعتراض  
 ان الوحشية اخص من الغرابة ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب

٦ وانما لم يجعل قوله  
 لاحتمال الى آخره وجهها  
 مستقلا لثلا يرد عليه ان  
 الحكم بالغرابة بعد  
 الاطلاع على حقيقة  
 الحال فلا يحسن



تفسير الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاختصاص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انت عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم دون قوم فهو على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريب او لا يكون بالنظر الى قوم آخر وكذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم (قوله بل الوحشية) قيد زيد لفصاحة المفرد تأكيده لما سبق من عدم حسن ٩ التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلها فلا يحسن ٧ تفسيرها به غاية انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيدها آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبنى على الاعراض عن الخصوص وادعاء المبانية او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان جواب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكره الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجهه بقي ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آيدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت محذرة بالفصاحة وقوله وان اريد آه يدل على خلاف ذلك فليتأمل (قوله لانا نقول) حاصل الجواب اختار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال الادعاء عدم كونه محذرا بالفصاحة والقفا رجع قفرو وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء (قوله قد استعيرت للاغاظ التي لم يونس استعمالها) التعليق بالوصف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم في استفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الوحشية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان الاستفادة مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم

٩ الا ان سبب عدم  
الحسن المذكور فيما  
سبق كون المفسر  
اخص من المفسر وفي  
هذا الوجه كون  
الوحشة زائدا على  
الغرابة بالمعنى الذي  
ذكرته  
٧ لان الانسب لتعريف  
المفاهيم الاصطلاحية  
حية الحد الاسمي تاما  
او ناقصا



في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشي تعريف  
 رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس  
 مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره  
 لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره  
 المعترض قوله والوحشي قسمان الى آخره هذا ايضا يدل على ان الوحشة يطلق  
 على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان  
 المراد به ما يشتمل على تركيب يتفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على  
 ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان  
 يعاب استعماله ايضا على الغريب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب  
 الاستعمال الى آخره اما على حذف المضاف اي ذوان يكون او قوله ان يكون  
 مؤثرا بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كذا كما صرحوا به في قوله  
 تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة  
 في اواخر المعنى فليكن على ذكر منك (واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي  
 قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مأنوس  
 الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلام هذين  
 المعنيين محل الفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب  
 الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم  
 ان مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر  
 المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخالص  
 او بالنظر الى غير الخالص وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه  
 محل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال  
 بالنظر الى الاعراب الخالص لان المعبر حال الكلمة قيا بينهم والدليل على  
 عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه  
 ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير محل بالفصاحة على اطلاقه  
 بل المحل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من  
 القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس  
 المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر (قوله مثل شربث) الشربث  
 الغليظ اليدى والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم  
 الشين قال سيديويه النون والالف يتعاوران الاسم في معنى نحو شربث



وشرا بـث واشمخز ارتفع واقطر يومنا اشتد قال ابو عبيد المقطر المجتمع  
واقطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها ( قوله وهى فى النظم  
احسن منها فى النثر ) قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لالى مطلق  
الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن  
والحديث احسن فى الشعر اطلعهم الليل اى اظلم جفخت اى فخرت وتكبرت  
( قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ) تفسير للوحشية شروع  
فى المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية الى آخره وما ذكره سابقا كان توطئة  
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فافائدة توسطها فى البين  
قلت فائدتها التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية ( قوله ظاهر الفساد )  
لان الفصاحة انما هى باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران  
لا يجتمع عدم الانس فى الاستعمال ( قوله او ما هو فى حكمها ) اى فى حكم  
المفردات وهذا القيد لا دراج نحو مسلى بفك الادغام فى تفسير المخالفة اذ لو  
لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلوى فصيحاً اذ ليس على خلاف القانون  
المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحته ( قوله  
كوجوب الاعلال فى نحو قام ) تمثيل للقانون على حذف المضاف اى كقانون  
وجوب الاعلال فى نحو قام رهوان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت  
الفا فى غير نحو عور من العور بفتحين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ  
الظفر والاقتدار وفى الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد  
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصواب واستصوب وامثالهما  
وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد  
الجمودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر فى قوله تعالى  
سرر مرفوعة وشرر فى قوله تعالى ترمى بشرر كالقصر ففك الادغام  
فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لغلة  
كرفع اللبس كما فى فك الادغام فى طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة  
وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كما يأتى فكذلك والافهى مخلة كما  
فى اجلل ومثله ( قوله وآل وماء ) يعنى ان اصلهما اهل وماء بدليل اهيل ومياه  
قلبت الهاء الفاعلى خلاف القياس ( قوله وما شبه ذلك من الشواذ ) قيل  
كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس  
السابق فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر



( قوله بل المخالفة ما لا يكون ) ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة وانما  
اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة  
( قوله الحمد لله العلى الاجل ) البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول  
وقد يروى غير ذلك ( قوله والقياس الاجل ) اورد عليه ان عدم الادغام لم  
لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو  
لاينا في انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة  
الدور على السنة العرب العرباء لان عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى  
ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه محل بالفصاحة فكذا استعمال الاجل  
جائز في الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب الآن الاعراب الخالص يتحاشون  
من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكا كاتم وافر نقعوا ( قوله قيل  
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع ) فيه اشكال وهو  
انه كلام ذكره المصنف بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف  
فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره من  
كثرة التكرار كما سيجي فقيهه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام  
بما ذكره وجده في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض  
خطيب الين وتعين جواب المصنف فان المراد بالناس المعهودون فان اجيب  
بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد  
مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى  
وقد نقاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد  
تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقهم  
واعتبار انهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين انهم ما اخذه  
وهو قول الفصاحة ه عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر في ما سبق  
فاوردوا عليه انه ينبغي ان يزداد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن  
الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم  
فنقل ابراهيم في كتابه ورده تيمم الفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح  
عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب الين كما  
يشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا ( قوله لموافقة اسمه  
اسم امير المؤمنين ) الاظهر في العبارة ان يقال لموافقة لان الموضع موضع  
الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد بهائم كون الاسم

ه واما القول مابه  
حق هذا ايضا من  
اطلاقهم متعدد  
لا يساعد العبارة عليه  
نقد



مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية  
 ما صدر باب وام مثلا والاسم اعم ( قوله لانها داخله تحت الغرابة المفسرة  
 بالوحشية ) لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية  
 ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكرية في السمع لان البلغاء  
 يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مأنوس الا استعماله فيخرج  
 عن تعريف فصاحة بقاء الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتناظر  
 داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه  
 داخلا في مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة  
 في السمع وقد يقال ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره  
 في التعريف اذا كان حادا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض  
 الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين  
 حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم  
 فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فانغض عنه وانت  
 خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل  
 جدا ( قوله لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكا كما تم الخ ) يريد ان الذوق  
 السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو الذي يدعى اشماله على الكراهة في  
 السمع من احد القبيلتين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس  
 الا استعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لان  
 الجرشي خصه بوضه كذلك ثم المقصود من التريده هنا توكيد الدخول  
 وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكون الجرشي مثلا من قبيل الثاني  
 وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكرية في السمع تحت الغريب وتسليم  
 دخول الجرشي في القسم الاول لا يلايمه ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتي  
 بكونه من قبيل الثاني غير المتردد ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشي والمردد  
 فيه مطلقا الكراهة في السمع بقرينة السوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان  
 الكراهة في السمع محالة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلتين والحال  
 ان مقابلة تكا كما تم للجيش يدل على ان تكا كما تم ليس من قبيل الوحشية  
 الغليظة وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ  
 قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله



وان ليس المراد حصر الوحشى في القسمين (قوله الاول انها ان ادت الى  
الثقل) قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر  
بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ (قوله و ضعف  
هذين الوجهين ظاهر) اما الاول فلان عدم التأدى الى الثقل لا يوجب عدم  
الاختلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احتزوا  
عن الالفاظ الثقيلة على اللسان اختزوا عن الالفاظ الكريهة على  
السمع وهذا معنى مناسب للاختلال واما الثانى فلانه قد اورد النظر في  
المتن فينبغى ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات  
ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور  
بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفى (قوله راجعة الى النغم) النغم بفتحين  
جمع نغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت  
في القراءة كذا في الصحاح (قوله فكم من لفظ فصيح آه) فيلزم من اعتبار القيد  
المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحاً  
(قوله كلفظ ضيرى) من ضاز به يضيره ضيرا اى ظله واصـل ضيرى  
كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يأت  
وصفاً (قوله و دسر) هى خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هى المسامير  
واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منا فذ  
السفينة (قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض آه) وايضا هذا القائل بصدد  
الفرار عن اشتغال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن  
غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا  
وقد يقال يستفاد من البحث الذى اوردته الشارح اعتراض على المصنف ايضا  
يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعاً لان ما لا يكون خالصاً عن الغرابة مثلاً  
لكن عرض له ما يمنع اخلاصه بغيره بغيره مع عدم صدق تعريف  
الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التى  
تكون سبباً لقبحه وعلى هذا سائر القيود فينبغى دفع الاعتراض هذا  
وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سبباً للتنافر  
لوقوعه في القرآن وفيما سيأتى ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء فى امدحه وكذا  
كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما في القرآن مثل  
فسبحه ومثل ونفس وماسويها فالحمها فجورها وتقويها ونحو مثل دأب



قوم نوح فينتجه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب  
 الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى ( قوله كما سيجي في الخاتمة ) من  
 ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ومصادقه ما ذكره ابن الحاجب في امالي  
 الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقوله  
 تعالى اولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يعيده فان الفصح بدأ يبدأ بل  
 لا يكاد يسمع ابداء كما قال تعالى كما بداءكم تعودون لكن فصيح يبدى ههنا  
 لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده ( قوله حال من الضمير في خلوصه ) فيكون  
 مبينا لهيئة الفاعل وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لانفي للتقييد فان  
 قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص  
 لان العامل في الحال وذبيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان  
 اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف  
 مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة  
 معه ( قوله واحترز به عن زيدا جمل الى آخره ) اعترض عليه بانه يصدق على  
 مثل القسمة ضميرى وهذه دسر فكيف يبدى الله الخلق انه خالص عن الامور  
 الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان  
 حال فصاحة كلماته كما اذا عرضها ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم  
 يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة  
 في الحالتين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو  
 في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له  
 مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيهه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما  
 اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا  
 ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف  
 فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفى الامور الثلاثة المذكورة عنه والحال  
 ان فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا  
 لا يصدق على قولك كيف يبدى الله الخلق قطعاً اذ ليس فيه مقارنة  
 فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقيق القيد الثاني فيه دون الاول  
 وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو  
 مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح في شرح المفتاح بان التعويل  
 في ذلك على القرائن ( قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ ) الاظهر



٦ واورد على الشارح  
ان المتبادر من تعاطف  
القيود المذكورة  
في التعريف بالواو نفي  
المجموع من حيث مجموع  
مع ان المقصود نفي كل  
واحد منه كما سبق اليه  
الاشارة في تعريف  
فصاحة المفرد فاذا جاز  
حل الكلام بقرينة المقام  
على السلب الكلي فليحز  
جعل الظرف حالا من  
الكلمات بان يراد بمعونة  
المقام بانتفاء التنافر المقيد  
بالفصاحة انتفاء ذات  
المقيد اعني التنافر مع  
وجود قيده وهو  
الفصاحة فالحق ان ما  
اختاره الشارح من  
التوجيه مثل توجيه ذلك  
القائل جوازا وفسادا  
وانت خبير بان قضية  
التعاطف بالواو باقية  
في كل من التوجيهين  
وان حل الكلام على  
السلب الكلي ليس في  
التكلف مثل تعيين رادة  
احد المحتملات الثلاث في  
نفي المقيد مع ان الغالب ٧

في الرد ان يقال المقيد حينئذ اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه  
العامل في ذى الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام  
فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم ابالغ تقريبا ويكون  
المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء  
التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلى للمقصود ولئن تنزل عن لزوم ذلك  
فلاقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة  
الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير  
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحة مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل  
فيما توجه النفي الى القيد اكثرى كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ وما ذكره  
في المختصر مبني على الاكثر هكذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر  
مع فصاحة الكلمات محل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة  
بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فردود بما  
ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها  
ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرطه فقط شرط ولو سلم  
فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا ٦ هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها  
صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور  
الثلاثة خلوصا كما نافع فصاحصة كلماته وهو قريب من الاول فتأمل (قوله المشترك  
بين معظم اصحابه) الاشتهار يحى لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان  
فضلة اشتهر بالناس فالشهر على وزن الفاعل والمفعول (قوله لفظا  
ومعنى) اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول الاضمار قبل  
الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال  
في المختصر لفظا ومعنى وحكما (قوله اعني ما اتصل بالفاعل) المراد  
بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني  
بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه  
ان جني معرب كنى وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني  
في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش  
المسائل المشككة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل وههنا ذهب بعضهم  
الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا  
الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقة (قوله



٧ في رجوع النفي الى  
القيد ثبوت اصل الفعل  
وان تقليل التكلف ما  
امكن هو الصواب هذا  
وقد يجعل الخ نسخة

جزى ربه عني الى آخره) عن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا  
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا كذا في معنى اللبيب والعاويات جمع عاوم  
عوى الكلب يعوى عواء اي صاع وقد يروى العاديات وهي جمع العادي  
وهو العدو (قوله وقد فعل) اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتني قيل المقصود  
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهى رغبته في حصول امر يكثر تصور رايه  
وربما يخيل اليه حاصلا (قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع) قيل الضمير في ادى  
راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في  
ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم  
كما حقه في شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعلوة نسقيكم مما  
في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشايبته لفظا افعال  
للفرد ولهذا يجئ في كثير من المواضع وصف المفرد به نحو برمة اشرار وثوب  
اسمال ونظفة امشاج ولعل التكثير نحو انا عيم والتصغير نحو انعام هذا وقوله  
صاع بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاع بصاع ثم طرح مقابلا  
واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع  
لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كنهه  
فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاء كيل الصاع بالصاع اي كان احسانه بمثله  
واسائه بمثلها (قوله اي رب الجزاء) ليس الرد مبني على تقدير المصدر في نظم  
الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن  
الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريق الالتفات  
عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليالك بالاثمد (قوله عن كبر) عن  
ههنا يفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك  
ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق اي  
جزى بنوه ابوالغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابى الغيلان لعدم رعايتهم  
حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء  
كما يقال ابن الوقت ابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله  
كما يجزي مصدرية وسنمار رجل رومي بنو الخورنق التي بظهر الكوفة لنعمان  
ابن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره  
وفي مجمع الامثال هو الذي بنى اطم احيمة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيمة  
لقد احكمته فقال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فراء



فدفعه احيحة من الاطم فخرميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يحزى  
انه من قبيل المجاز (قوله الا ليت شعري) البيت خبر ليت محذوف وجوبا  
لوجود الشرط الحذف وهو قيام (قوله الجملة الاستفهامية التي سدت مسد  
مفعولي شعري مقامه) كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل الجواب  
هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقول انه منصوب بنزع  
الخافض اي شككت فيه اي في جواب هذا السؤال (قوله علي ماجر بالجميم  
والراء المهملة) قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر  
وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحزو وهو القطع (قوله فشاذا لا يقاس  
عليه) وانما لم يحزه هنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم والى  
الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشارع لوم قوم زهير فان الذوق  
السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه  
(قوله وليس قرب قبر حرب) ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوما يقال له  
الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن امية فقات فقال ذلك الجن  
هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم  
اننا لقرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية  
فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف خبر ليس اي ليس  
قبر كاشا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي  
في قوله يكون مزاجها غسل وماء وعلى التقدير لا يلزم ما اتفق على عدم  
وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لضافته الى المضاف  
الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني هم نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه  
تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قبر  
مع ان الاظهر ان يقول قرب لزيادة التمكن (قوله اي قول ابى تمام) من قصيدة  
يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد  
اتهمه جماعة بانه قد هجا ابا المغيث فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة  
متعذر او متبرأ مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور عيذك بالرحمن ان تطرد  
البرى بعينك عن طرف امرئ صادق الوداء ليس هجر القول من لو هجوته  
اذن لهجان عند معروفه عندي (قوله والواو للحال) الظاهر ان الاولى ان  
يجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله  
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حاله قوله وحدي وان اقتضى



في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعاً كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعاً بدل معنى فان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح الشاعر بمدوحه سبباً لمدح الوري اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من القصور في شأن المدح ما لا يخفى قلت المراد بالتسبب في باب الشرطية عند النجاة الافضاً في الجملة ومدح الشاعر قد يكون سبباً مفضياً الى مدح الوري بان شرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العد خضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفاءه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سيأتى في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فافائدة معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزءاً على حياله قلت يعتبر العطف او لا ثم التعليق بالشرط (قوله وفي استعمال اذا الى آخره) رد على الذوزنى حيث رجع ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلى واختيار اذا المفيدة للاتصال الجزئى في جانب اللوام لطافة لا يخفى (قوله مما حابه الصاحب) هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابى في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعاً حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم واذا لمته لا يشاركنى احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى على ان في ايراد اللوم احتراماً عن وهمة التكرار لذكر الهجاء فيما قبله كما سبق (قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر) اى بين خصوصية هذين الحرفين والمنفى فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج



حتى يثنا في كلامه كيف وقد صرح به هناك بان ماعده الذوق الصحيح ثقيل  
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك  
وصرح بان الهمج من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور  
فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر مطلقا بل ان قرب  
المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على  
هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما  
فانه انما يفيد عدم كونه علة مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم (قوله ولم يرد  
ان مجرد امدحه غير فصيح) فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرأ  
هنا ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم  
الفصاحة هو الجمع بين الخاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع  
بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير محل بالفصاحة فان قلت لا يلزم  
من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره  
لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح  
اللزوم المذكور بل الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق  
(قوله نا فر كل التنافر) اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر  
على ما سبق فكيف يقال انه نا فر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة  
فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل كل  
الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة  
لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك  
فيه الفاعلان يجرى كاملا (قوله وفي الثاني) حرف منها الا انه لم يحصل  
التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعمد في تنافر الحروف ثم المراد من  
الحروف مجموع الحائين الهائين وفي عدا الهاء من الحروف مع كونه اسما  
تغليب (قوله اي كون الكلام معقدا) دفع لما يورد على المصنف من ان  
التعريف المذكور تعريف للتعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول  
بان الاطلاق اصطلاح لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى  
والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور  
المراد كما قيل في تعريف الدلالة ليفهم الشيء من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة  
الى العلم بالوضع (قوله على ان المصدر من المبني للمفعول) ههنا بحث  
شريف ذكره الجدل المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهي ان صيغ  
المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة



الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركة الحاصلة  
من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في الالزام  
كالمتحركة والقائمة في الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي  
كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتساح اهل العربية في قولهم المصدر  
المتعدي قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما  
اليتين اللتين هما معنا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعددا مشتركا  
ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في  
لازم معناه (قوله تقديم او تأخير) المراد تقديم اللفظ عن محله الاصل الذي  
يقترضه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس  
احدهما معنيا عن الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم (قوله  
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الى آخره) ولكون اجتماع هذه الامور سببا  
للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله  
هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله خلل خارجا عن التعريف  
بيانا للسبب الغالب توجيهها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجي من  
قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه  
ردا اعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه الى آخر  
اذ جوزه الخويون بخلاف منهم ووجه الرد ظاهر (قوله ويجوز ان يكون  
التعقيد آه) معطوف على ما قبله بحسب المعنى كما انه قيل فان التعقيد يجوز  
ان يكون حاصل من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصل ببعض منها  
(قوله فذكر ضعف التأليف الخ) دفع لاعتراض الخلل الى بان ذكر احد الامرين  
من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يعني عن الآخر وما سبق كان توطئة  
لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف  
التأليف لوضوحه وضوحا اغنى التعرض له فان قولك جاءني احد بالتبوين  
مشمئ على الثاني دون الاول وقد سبق من الشارح في اواخر الديباجة  
انه اغرض عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وانه ما فرض  
على نفسه سنتهم في تطويل الواضحات فاطباق المحشى على الطعن في  
الشارح لا يلتفت اليه (قوله والا فاختار البديل) لما ذكر ابن الحاجب في  
الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف  
ما وجعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لنالا للعرب ونحن نقرأ



كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه  
اذا نابكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه  
بخلاف الاستثناء فانه فضلة ( قوله يوجب قلقا في المعنى ) اي اضطرابا نقل  
عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي  
ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه  
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على  
عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى  
المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشئ ما يكون قريبا منه  
لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه  
ويجيب بان الاستثناء لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون المماثل ممثلا ومقارنا  
غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للدوح ونفي المماثل  
عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا  
بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحى  
المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فقيه نفي للزوم بنفي لازم وهو ابلغ  
كما اشير في قوله تعالى ليس كله شئ فكيف بعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر  
( قوله فقيه فصل بين البدل والمبدل منه ) يعنى ان فيه سببا آخر للتعقيد غير  
ما ذكر ( قوله خلل في انتقال الذهن ) الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله  
خلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم الى آخره مع ان الامر  
بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز  
ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا  
بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما واولك ان تحمل قوله في  
انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال الذهن السامع واعتراض  
على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبني على خلل في  
ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تأليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة  
على التأليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاعراض تتعلق بذلك كمتحان الافهام  
والالغاز في الكلام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية  
والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء  
ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصر وافي تعريف البيان على  
ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح

وقيل قوله يكون لا يراد  
اللازم تفسير للخلل  
لا تعليل له والمعنى ان  
ذلك الخلل يكون  
بالايراد المذكور



فتأمل (قوله لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط ٩ الكثيرة) يجوز ان يكون  
الجمع المعروف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة  
الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط  
في كل مادة ووصف الوسائط بالكثيرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على  
معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فان جواز ان لا يكون  
ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل  
باع القوم دوابهم يكون المراد منهم ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة  
سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة  
اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز في ذلك لانه حينئذ  
يكون اخذا بالاقول كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم  
من البيان المذكور وجود التعقيد في اراد لازم واحد مفتقر الى واسطة  
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في اراد اكثر من ذلك مع خفائها  
اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى  
على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى الواسطة مع خفاء العلاقة  
بينه وبين المزموم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له  
لندرة مثله بقى في قوله وذلك لا يراد ٦ اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلزم  
مذهب المصنف فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من المزموم  
الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي  
في الاول دون الثانية فالانطباق لمذهبه ان يقول لا يراد المزمومات البعيدة  
فليتأمل (قوله ساطل بعد الدار عنكم لتقربوا) اختار العبارة الدالة  
على الاستقبال وضعما اعنى السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة  
الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد  
في نفسه حليق بان يسوق طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار  
والقرب الى ذات المخاطب (قوله وهو الرواية الصحيح) اثبوتته بالنقل الصحيح  
عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع  
(قوله من الكأبة والحزن) الكأبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب  
الرجل يكائب كعلم يعلم كأبة يعلم كأبة وكأبة مثل رأفة ورأفة (قوله ابكاني الدهر  
ويا ربما الى آخره) معنى البيت ابكاني الدهر بما يسه خطني ويا قوم قلنا سرني  
بما يرض والياء في قوله يرضى من نفس الكلمة لاياء المتكلم بان يكون قبلها

٩  
وما يقال من انه بصد  
بيان الخلل وكثرة  
الوسائط بحسب الحال  
لا توجب الخلل في  
الانتقال بل الموجب له  
هو كثرة في محل واحد  
فجوابه ان خفاء القرينة  
يوجب  
٦ والحق ان قوله لا يراد  
اللوازم تعليل للخلل  
لا يراد سبب من الاسباب  
الموجبة له لاحصر  
سبب الخلل في الاراد  
المذكور



نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو اترلني الدهر على حكمه من شاخ مال  
الى خفض ( قوله لكنه اخطأ في الكناية الى آخره ) تحقيقه ان كل حقيقة  
جرت مادة البلاء في التجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها  
بالدموع وان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة  
كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس بمقبول لانه  
غير مقبول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين  
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الازدهان عن الالتفات لفت هذا الانتقال  
فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم  
فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول  
البدائع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطيطه الشاعر وان جعله من استعمال  
المقيد في المطلق لا يفيد ٣ ( قوله قال الحماسي ) البيت الحماسي منسوب  
الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور  
المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء  
الذين يشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب  
فاذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت  
المذكور لابي عطاء السندي يرثوا بن هيرة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة  
رحمه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذه كتاب ولا يخرج شي من بيت المال  
الاباذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال دعوني حتى اشاور اخواني  
فامر بتخليته في كب مطيته وهرب الى مكة ( قوله يجاري دمعها ) اي بدمعها  
الجاري وازدادة اليوم الى واسط وهو بلد لا نوضح وباق المعنى ظاهر ( قوله من  
باب استعمال المقيد في المطلق ) قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت اراد الالزام  
البعيد وازدادة المزموم لان مرتبته الاولى اراد المزموم وهو المقيد وازدادة الالزام  
وهو المطلق وقد يجاب بحمل الوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال  
لمطلق الخلل في الانتقال لاخلل في الانتقال من الالزام الى المزموم ( قوله  
ثم كنى به عن المسرة ) اورده عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة  
مصدر متعد البتة سره مسرة واما السرور فقد يحكى لازما ايضا كما يشهد بهما  
تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا مصدر من نحو سر مبيضا للفعول  
كما ذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء لمن قام به  
هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور ( قوله

٣ قوله حال ارادة البكاء  
هذا القيد مفهوم من  
عبارة البخل والمذكور  
في الصحاح ان العين  
الجمود ما لا دمع لها  
مطلقا نسخة



لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي  
 عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد  
 وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود  
 السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض  
 بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والالزام خروج اكثر  
 الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار  
 لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلانم اعتبارها  
 عندهم كيف وقد صرحوا بان المعنى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما  
 على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمصنف (قوله حتى يخيل الى السامع)  
 انه فهمه من حاق اللفظ اى يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثانى  
 من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه  
 واعتراض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر  
 ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة يسمى مبتدلة ويشترطون  
 في قبولها ان يكون بجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب  
 بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافى وضوح طريق الانتقال بان  
 لا يكون مانع لغوى او عرفى (قوله واما الكلام الذى ليس له الى آخره)  
 جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام معنى ثان واما اذا  
 لم يكن فلا (قوله فبعد هذا اطلب البعد الى آخره) اورد عليه ان البعد  
 والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا  
 حاصلين فالوصول حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب  
 الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب  
 استمراره ليستمر الوصول على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال  
 كما يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب الى آخره وزمان الاستقبال مبهم  
 لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير وسيلة الى النجاح  
 عنده (قوله وان رفعته) كما هو الصواب يدل على ان رواية النص خطأ وقد  
 بينا وجهه بان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب في الاستقبال  
 ويكون المعنى انى لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى  
 ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعائر العاشق المهجور غير منفك عنه  
 في حال من الاحوال فلا يليق بحلاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في النظر



البلغاء وانت خير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال لازوم تحصيل الحاصل  
بناء على وجوده فيه ( قوله لكنه اكب عليه ) اى اقبل عليه غاية الاقبال  
من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب  
مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام ( قوله ولا يخفى  
مافيه من التكلف والتعسف ) قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض لماطلوب  
في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرءانه مطلوبه ورد بان من نظرات  
الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مراد هم خلافه بناء على ذلك  
الامر التخيلى فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن البياخرزى  
وكنتم تمنيت الفراق مغالطا \* واحتلت في استثمار غرس ودادى \* وطمعت  
منها في الوصال لانها \* تبني الامور على خلاف مرادى \* وقيل لان السنين  
الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه  
وارادة الاستقبال من لتجهدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان  
ارادة الحال من تسكب على التقدير الرفع كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز  
ان يعطف على مجموع ساطلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من  
لتجهدا فبلا حيلة فضاء سكب الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى  
البيت ليس بابعدهما ذكره الشارح وان انكشف حلية الحال يتوقف على انكشف  
حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشى وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد  
نفسه لمراد محبوه لان مراد الحب الوصال وما يلزمه و مراد المحبوب  
المجازى الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجرى \* شعرا ترك  
ما اريد لما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترجم له الحبيب فيتسبب بذلك  
الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا ( قوله ذكر الشئ مرة بعد  
اخرى ) وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار  
مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشئ ثلث مرات فضلا عن ان يكثر  
فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر  
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته  
بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشئ ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد  
بالكثرة معناها العرف في بناء على ان ذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر  
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار  
من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة ذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار



و كثرته على كلا الوجهين من تثليث الذ كر قطعاً (قوله تسعدني آم) الاسعاد الامانة  
وتأنيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعى كما دى اليه الشارح  
بقوله يستوى فيه اى فى السبوح المذكور والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني  
اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها فى بعض الحروب لكنه عدل  
الى المضارع استحضاراً لصورة الاسعاد والا قرب ان يراد الاستمرار التجددى  
بقريئة المقام (قوله والمراد الشدة) من قبيل ذكر المزموم و ارادة اللازم  
(قوله وهو شدة عدو الفرس) قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى  
المراد لانسلم بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح فى اصل اللغة من السباحة  
فى الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به فى الاساس بقوله  
ومن المجاز فرس ساجح وسبوح و اشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله  
كانها تجري فى الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح فى  
هذا المقام حسن الجرى لاشدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو  
عن تكلف ولو اكتفى بقوله و اراد بها الى آخره ولم يتعرض للشدة كما فى  
المختصر لكان اولى (قوله و اراد بها فرسا حسنة الجرى) وفى بعض النسخ  
حسن الجرى حلاً على المعنى (قوله و عليها متعلق بها) اى بشواهد لكن  
بتضمنها معنى الدلالة فلا يردان الشهادة المعدة بعلى لم يرد الا فى الضرر (قوله  
فاعل الظرف) ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبراً مقدماً عليه (قوله حمامة  
جرعى) بنصب حمامة لانها منادى مضاف (قوله وهى ارض ذات رمل) كذا  
فى الاساس واما فى الصحاح فقد قال الجرءاء نفس الرمل المستوية التى لا تثبت  
شيئاً (قوله قصرها للضرورة) اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرءاء  
بالماء كجرءاء وبيضاء (قوله وهى ارض ذات حجارة الجندل) بسكون النون  
وقتح الدال نفس الحجارة كما صرح به فى الصحاح وانما الارض ذات الحجارة  
الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرءاء على نفس الارض ناسب  
ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر  
الى المراد (قوله هدير الحمام) هدير الحمام هدير اى صوت (قوله كذا فى الصحاح)  
اشارة الى الرد على الزوزنى قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين  
كلامها وقد صرح فى المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل  
انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه  
واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسبح اظهار النشاط كالبلابل تترنم



عند مشاهدة الايراد فالمعنى حينئذ ما ذكره الزوزنى وما ذكره الشارح انما  
يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة  
لحديث الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوى  
وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكينائى لان جعل  
فلان كائنا بمحل رؤية فلان كناية عن كونه رائيا له ( قوله لان كلاما  
كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة ) اعترض عليه بانه قد استضعف  
قول من وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص  
عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له  
واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما  
يحتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يحتنبون عن استعمال ما يكره  
في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان  
عدم اخلاها بالفصاحة بخلاف تنابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث  
هما لا جهة لاخلالهما بهما و انما اخلاهما لا فضاتهما الى الثقل بشهادة  
الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى  
يجب الاحتراز عن الاول صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار  
من حيث انه تكرار يخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى  
يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد  
منه كما يشهد به امثله بل المراد منه صورة التكرار و بما يلزمه الفصيح لنكتة  
ولا يخل فصحته بخلاف الكرية في السمع بقى فيه بحث وهو انه يجوز  
ان يكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لالى الثقل على اللسان  
فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح  
فليتأمل ( قوله ان المكرم بن الكريم الحديث ) قال صاحب النهاية الكريم  
هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل و وصف يوسف عليه السلام به  
لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والفقہ وكرم الاخلاق والعدل ورياسة  
الدين والدنيا ( قوله قال الشيخ ) الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية  
لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورد المصنف في الايضاح ( قوله  
يا على بن حزة ) البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القاء  
وليس بعربى اصيل ثم الاظهر المعنى على القلب اى انت خيار في ثلجة  
والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بالطبع بارد فاذا وضع في وسط الثلج



يضاعف البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخبارة حتى لا يحمل  
على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في معنى مع وفي بعض النسخ خبارة بالخاء  
المججمة المفتوحة والباء الموحدة و هي ارض رخوة فالقصد حينئذ  
وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال  
( قوله ثم قال لاشك ) اي قال الشيخ لا صاحب صرح به في الايضاح  
( قوله كقوله فظلت الى آخره ) البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها \* ذهبنا الى  
الحمار والنجم غائر \* غلالة ليل طرزت بصباح غائر \* اي ضارب والغلالة ثوب  
رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل  
وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الحمار والحال ان النجوم  
بصد الغروب وكان ذهبنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت  
فيها تباشر الصبح كالطراز ظلت تامه اي دامة وهو مع تدبير تنازما في ابدى  
جأذر والجأذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة والعناق جمع  
عنيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واطراف الوجوه من قبيل اضافة  
المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفاء والمعان وملاح جمع ملبح  
صفة بعد صفة للجأذر لا العناق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما  
صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض ( قوله ومنه الاطراد ) وهو  
ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آباءه واجداده على ترتيب وجودهم ٩ وولادتهم  
والبيت له بيعة بن ابي ذواب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثلث  
عروشهم اي هدم في الصحاح ثل الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم  
وثلث على صيغة الحكاية او الخطاب ( قوله وما اورد المصنف في الايضاح  
الى آخره ) ما ذكره الشارح ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي  
اورده المصنف في الايضاح والضمير في بانه جعل ونظائره للمصنف ووجه  
الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهاده لمداه وقد جعل قوله  
يا علي بن حزة بن عمار من تابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن  
الاول صفة لعل والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تابع  
الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهاده فلما علم بايراده ذلك  
التناول علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات  
مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حزة البيت  
وقوله فظلت تدبر الكاس من قبيل تابع الاضافات مع انها فيهما مشاة

٩ من غير تكلف في  
السبك حتى يكون  
الاسماء في تحدد ها  
كلما الجاري في اطراده  
وسهولة اسجانه اي  
سيلانه نحو الجانب  
المنخفض كذا في الايضاح  
نسخه



هذا وقد يقال لا ضرورة تلجئ الى حل كلام المصنف على انه اراد بتتابع  
 الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة  
 الاضافة كما في البيت اولاً كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق  
 بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافاً اليه له في الهيئة  
 والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الآن نعم الاشعار الثالث  
 مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حزمة بن عمار من تتابع الاضافات  
 اذ الاضافة الصورية فيه مثلية كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنانير الوجوه  
 ملاح منه فان صورة الاضافة ايضاً فيه مشاة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح  
 لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف  
 الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل (قوله لا يقال ان من اشترط  
 ذلك الخ) القائل هو الخلل الى وذلك اشارة الى الخلو ص عن كثرة التكرار وتتابع  
 الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات بما يلزمه من توالي الاسماء المجرورة  
 مثلاً وهو حاصل في الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال  
 بالفصاحة تحكم (قوله وبشاعة شئ بشع) اي كرية الطعم (قوله والافلاجة  
 لا خللها بالفصاحة) كيف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاهد  
 صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلل بالفصاحة لاجل  
 ما يؤدان اليه من الثقل لاجل شئ آخر فاذا لم يجد الثقل فلا وجه  
 لا اعتبار كونهما علة تامة للاخلال والاما وقع في التنزيل وفيه نظر ٧ (قوله  
 ورسم القدماء كيف بانها هيئة) انما قال رسم لان الغاية في اجناس  
 العالية بالرسم الناقص فانها لبساطتها على قول بامتناع تركيبها من امور  
 متساوية لا تجد اصلاً ولا ترسم رسماتاً ما ثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها  
 الى وكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشارة  
 والصورة وكذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة الذي  
 الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض (قوله قارة  
 فيه نظر لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف  
 (قوله الا ان العرض الى آخره) الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله  
 الا ان لان لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقارباً بالمفهوم متحداً بالمفهوم  
 حتى يظهر وجه الاستثناء (قوله والفعل والانفعال) لان الفعل عبارة عن  
 تأثير الشئ مادام مؤثراً والانفعال عن تأثير الشئ مادام متوثراً وهما البسا

٨ اذ لا دليل في كلام  
 القائل على جعله اياهما  
 علة تامة للاخلال ولو  
 لم يحمل على العلة التامة  
 لم يكن وقوعهما من  
 التنزيل قادحاً في عليتهما  
 في الجملة لجواز ان يعرض  
 هناك ما يمنع الاخلال كما  
 سبق نظيره مثلاً



بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية ( قوله باقى الاعراض ) اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلية فيها فلان كلامها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه ٣ ( قوله والاحسن ما ذكره المتأخرون ) نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما فى لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضى نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضى نسبة لانه نوع من الكم تم كلامه والاحسن والظاهر منه ان مجرد افعال التفضيل اعنى احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجربته انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلاثة ( قوله عرض لا يتوقف تصوره ) يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض توجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا ٦ يخرج تلك الكيفيات بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يأتى عن مثله ٩ قيل عليه فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما فى الباب ان تلك الكيفيات المنقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حل الاقتضاء على الاستلزام فتأمل ( قوله واللاقسة ) احتراز عن الوحدة والنقطة على رأى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع قائلا ان لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتكما ( قوله اقتضاء اولياء ) هذا القيد متعلق فى التحقيق باقتضاء اللاقسة ايندرج الكيفيات التى اقتضت اللاقسة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته فى اقتضاء القسة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها فى الكميات لا اولا وبالذات وهو مرفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد ( قوله ان اختص بذوات الانفس ) قبل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافى اى بالنظر الى الجهاد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم

٣ قوله ليدخل فيه  
الكيفيات المقتضية  
للقسمة قيل فيه نظر اذ لا  
اقتضاء هناك اصلا غاية  
ما فى الباب ان تلك  
الكيفيات منقسمة  
بواسطة محالها وجوابه  
ظاهر اذا حل الاقتضاء  
على الاستلزام مطلقا  
فتأمل نسخه

٦ وايضا يخرج  
الكيفيات المكتسبة  
بالحد والرسم نسخه

٩ ويمكن ان يجاب عن  
الاخير بان توقف  
النظرى على النظر  
ليس فى حد ذاته والا  
لما جاز انفكاكه مع انه  
ليس كذلك الا يرى انه  
قد لا يكون نظريا  
بالنسبة الى شخص  
آخر نسخه



والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب  
 والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل  
 المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية  
 الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتمية  
 ( قوله ان كانت راسخة ) اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر  
 زوالها ( قوله اشعار بان الفصاحة الخ ) يعنى لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ  
 اشعار ٢ بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصود  
 على تقدير تسليمه ٣ ( قوله حالى النطق وعدمه ) هذه عبارة الايضاح ولما كان  
 مظنة ان يتوهم في ظاهرها انه لو قال يعتبر لزم عدم تسميته المتكلم فصيحاً حالة  
 السكوت مع ظهور فساد فسرهما بقوله اى سواء الى آخره دفعا لذلك الوهم  
 ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فملكته انما تحصل بكثرة  
 الملازمة واعلم ان في قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط  
 انما يستعمل في الماضى واشتقاقه من قططته اى قطعة ومعنى ما فعلته  
 قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن  
 هشام في معنى اليبس وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمة للنفي ليس امرا  
 مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما يستعمل دونه لفظا ومعنى  
 يريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمة للماضى فلم اطلع على  
 خلاف فيه ( قوله وذلك لان اللام في المقصود الاستغراق ) قيل واما  
 الاستغراق الحقيقى بان يعتبر او لا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اى  
 بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضى بالنسبة الى حال التعبير  
 واما الاستغراق العرفى اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق  
 الحقيقى اذا لم يعتبر التقييد المذكور تأمل فان قلت اى حاجة الى حمل اللام  
 على الاستغراق مع ان لفظة الملكة بغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار  
 على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز  
 ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح والذم او غيرهما  
 ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير  
 عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحاً  
 ( قوله بكلام الفصيح الى آخر ) الانسب للسباق ان يقول بمركب فصيح

٢ اشعار باعتبار الرسوخ  
 في تعريفها مع انه مقصود  
 فلا يقدح فيه ان يستفاد  
 الى آخره نسخته  
 ٣ اشارة الى منع  
 الاستفادة لاحتمال  
 ان يعتبر شخص عن كل  
 مقصوده بتأمل دقيق  
 بلارسوخ على ان الدلالة  
 الالتزامية محجورة في  
 التعريفات



وكذا الانسب له ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح ( قوله ان تلقى على الحساب اجناسا مختلفة الى آخره ) فانه لا يمكن التعبير بالمفرد ولو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المصنف ثم الحسابان في قوله ليدفع حسابانهما مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبا وحسابانا وحسابا اي عدده وارتفع اما على صيغة الخطاب اي ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعه هو ما يرفعه من قضية ويبلغها او على صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا ( قوله سهو ظاهر ) وجهه رحمه الله فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقيد دفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فائدة الشمول ( قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الى آخره ) الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار بمنوع لخروجه بقيد الملكية اذ لا شيء من المذكورات ملكة وان اراد به تعريف الملكية على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا ( قوله قلنا لان سلم ان هذه اسباب بل شروط ) السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر ( قوله مطابقتها لمقتضى الحال ) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة ( قوله الحال هو الامر الداعي الى آخره ) معرفة المركب الاضافي محتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف



مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان باعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا قرن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية والتاء للبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة اولى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في اخرى والتاء للبالغة فافهم ( قوله وهو مقتضى الحال ) ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتأكيد مقتضاها اولى نفس الاعتبار مبالغة ( قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الى آخره ) الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعنى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام التأكيد اى محل رواجه او على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه اولانه كان من مادتهم القيسام. في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه في محل قيامهم ( قوله وايضا المقام يعتبر ) اضافته الى المقتضى حكم اكثرى والافقد يضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سيأتى فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى لامية وضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية ( قوله فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام الى آخره ) قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التذكير وقد يقال التذكير ان مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن

٤ قوله مع فصاحته  
قيل لو قال الا اذا اقتضى  
الحال خلاف ذلك  
لكان احسن لان الحال  
قد يقتضى ما ينافى  
الفصاحة كالتعقيد  
في المعينات فيثبذ  
رعاية الطباق اولى  
من رعاية الفصاحة  
اذا ارتفع شأن الكلام  
بالطباق المطابقة لكن  
بنى الكلام على الكثير  
الشائع ولم يعتد بالنادر  
القليل والجواب منع  
بلاغة الكلام المذكور



ان يعرف ومعنى الثانى عند المراد بالاعتبار فى قوله ضرورة ان الاعتبار الخ  
 المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور  
 فتأمل على ان قوله ضرورة الى اخره فى الحقيقة تفصيل لما قبله لا تعليل ٢ (قوله  
 ثم شرع) معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع ومثله سابغ شابع (قوله  
 اما الى نفس الاسناد) الى اخره قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا  
 صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة  
 الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة فى اصطلاحهم من اقسام اللفظ  
 فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه  
 ومن اللفظ لفظيا اللهم الا ان يقال عددهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار  
 اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع (قوله تأكيذا واحدا) تفصيل لقوله  
 وجوبا (قوله ككونه محذوفا) او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست  
 مختصة باجزاء الجملة بل تجرى فى غيرها وان لوحظ فى الحكم بالاختصاص  
 المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى المسند كما  
 ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى كمثل ما ذكر بل هذا المعنى  
 يستفاد من نفس الكاف فليتأمل (قوله وغير مخصوص) كالمبتدأ فى قولك  
 فى الدار رجل وكالفاعل فى نحو جاءنى رجل وما ذكره ابن الحاجب من ان  
 الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فردود بان المحكوم عليه اذا اختص  
 بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ  
 حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو  
 المشهور قلت الفرق ان فى تنكير المبتدأ اخلا لا بالغرض من الكلام وهو  
 الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتفر السامع عن استماع  
 حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن  
 ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم (قوله على المسند اليه)  
 اى الذى اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى ضمير المستتر الراجع الى  
 الموصول لالى الظرف الذى بعده حتى يلزم قصر الشئ وهو المسند اليه  
 على نفسه (قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره قيل) اى كونه مفردا  
 موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد فى المسند اليه قطعا ولذا جعل  
 زائدا على اعتباراته فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه وقد  
 اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلامعنى جملة زيادة على اعتباراته على ان الكون

٣ قوله باجزاء الجملة  
 فيه بحث لان الاجزاء  
 ان اريد بها الاجزاء  
 المصطلح عليها وهى  
 التى تعتبر فى انعقاد  
 اصل الجملة خرج منها  
 المفعول ونحوه وان اريد  
 اعم منها لم تنحصر  
 فى الاسناد والمسند اليه  
 والمسند كما ذكره

نسخه



مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام  
ولذا لم يتعرض له في الفن فلاشكال اصلا فتأمل ( قوله مقيدا بمتعلق )  
المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن بمتعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات  
على الاظهر والاقيس كما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان  
يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيد في الدار بالسوط ضربا  
شديدا عمر ولان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو  
مسند لا مسند اليه قال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فاذا ذكره بناء على الاعم  
الاغلب ( قوله على الوجوه المذكورة في باب ) الظاهر انه قيد للايجاز والاطناب  
للمساواة ايضا اذ لا اقسام لها ( قوله فقام كل الى آخره ) هذا اشارة  
الى القسم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم  
الثاني وهو المختص بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم  
الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشئ مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح  
ثم شرع الى آخره ان الفاء في قوله فقام للتفصيل ويجوز ان يجعل  
للتعليل ( قوله اي خلاف كل منها ) ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه  
راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مبينا لمقام  
خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه  
تسامح في العبارة فغير عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير  
راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية  
واعتمد فيه على ظهور المراد ( قوله وقد اشار في المفتاح الى آخره ) الغرض من  
نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده لانه قد خفي على بعض شراحه والضمير  
في قوله لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى المعنى كما  
في قوله تعالى كل في فلك يسبحون ( قوله وكذا خطاب الزكي ) فصله عما قبله  
لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من  
الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب  
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فلاضافة لادنى التلبس اي الخطاب  
الذي له تعلق بالغبي يشبه المذكورة في ان مقام الاول يباين مقام الثاني ( قوله  
وكان الانسب الى آخره ) انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح  
اخص من الفطنة مجازا ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام  
بقربة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذي البليد لان الفطنة انسب



بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره  
 الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء  
 في القطانة يقال رجل زكي وفلان من الازكياء يريدون المبالغة في فطنته  
 مع ان فيما اختاره المصنف رواية حسن السجع ثم هذا ليس من مبدعاته  
 بل تبع فيه صاحب المفتاح ( قوله ولكل كلمة مع صاحبها ) مع متعلق بمضاف  
 محذوف اي اوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة  
 لها ( قوله اي مع كلمة اخرى ) الاظهر ان يقول او ما في حكمها وانما ترك  
 اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر ( قوله صوحت معها ) اورد  
 عليه ان حق العبارة صوحت معها او صوحت بدون معها لان صوحت  
 ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون  
 الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك هند مرور بها وان جعل من صاحب  
 زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحت معنى الجعل والتصيير  
 اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحت مسند الى مصدره  
 بالتأويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان  
 المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التأليف لا المصاحبة  
 الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره ( قوله ليس لها مع ما  
 يشارك الى آخره ) تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك  
 فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له ( قوله اقترانه بالشرط ) اي بادائه  
 وقد يقال المراد بالفعل هو الجزء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق  
 يؤيد الاول ( قوله اذا المراد بالمصاحبة ) الى آخره دفع لما يتوهم من ان التمثيل  
 بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبها والظاهر ان  
 المصاحبة ايضا هي الكلمة ( قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام )  
 اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها  
 الى آخره اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام مقتضى لهذا المسند  
 مع المسند اليه المعروف ببيان المقام مقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا  
 ولما كان افادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة  
 الى مباحث البدع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس  
 وغيرها انما تأتي بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا  
 خطاب الذكي الى آخره اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان لمتعلق



المسند وتعريفه وتنكيره  
وكونه جملة اسمية  
او فعلية وغير ذلك  
ومنه ما يقتضى  
مصاحبه كلمة مع كلمة  
لمصاحبه ان مع  
الماضى والمضارع  
والماضى مع اذا وان  
او غير ذلك ولا يخفى ان  
ما يقتضى الا حوال  
الاول لا دخل له في  
كونها مع كلمة اخرى  
وان لزمه ذلك فان كلا  
من افراد المسند  
او تعريفه او تنكيره  
او غير ذلك لا يكون  
الامع المسند اليه ثم  
المصنف اشار الى  
بعض تفصيل الاول  
فيما سبق وقوله واكل  
كلمة مع صاحبها  
اشارة الى الثانى فلا  
تكرار لكن الشارح  
لما نظر الى لزوم  
الا حوال الثانية  
للاحوال الاول عم  
قوله ولكل كلمة والتعميم  
بعد التخصيص لا  
يتكرر وان اشتهل على  
التكرار بالنظر الى  
اصل القضية

باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب  
ولا يخفى ان قوله مقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الزكى الى آخره ايماء  
الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا يقال هذا  
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البدعية داخلا في  
البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعانى لا نقول  
ليست البلاغة الامطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى  
المحسنات البدعية او غيرها فيها حيث تلك المحسنات من حيث ايجابها بالحسن  
العرضى الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها بالحسن  
الذاتى باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعانى نعم لما كان  
اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر متهم القول بايجابها بالحسن  
الذاتى اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذلك في المعانى  
من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالاتفات والاعتراض والتجاهل  
على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول  
مالا ينظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لهامع  
الماضى وللعمل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما  
لا يخص فيه تعميم ولا يسمى في عرفهم اداة على ان جملة اشارة الى  
مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات  
مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتأمل  
(قوله وارتفاع شان الكلام آه) اعتراض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة  
لا اعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتى وقبول المخاطب لا لارتفاع  
شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء  
المطابقة سبب لانتفاء الحسن رأسا لا لا انحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت  
اصله ولهذا قال السكاكى واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق  
تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن  
الذاتى عند المصنف يحصل بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة  
وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقبياس  
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط  
وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار  
الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اى بحسب مطابقتها فكلمة ازداد



المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في الاول  
مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس  
اذ يأتي الاضافة للمعاني التي يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون علة الاخطاط  
جنس عدم المطابقة لاعداد جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق بتحقيق فرد منه  
بان يترك مطابقة واحدة فليتأمل (قوله اولاً وبالذات) اولاً منصوب على الظرفية  
بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعال  
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلي والافاضل وهذا بمعنى ما قال  
في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً اولاً واذا لم يجعله  
صفة صرفية تقول لقيته عاماً ولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني  
قبل هذا العام والباء في الذات بمعنى في وهو معطوف على اولاً اي في ذات  
المعنى بلا واسطة (قوله لكونه اشارة الى ماسبق) المراد بما سبق هو الكلام  
المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل  
على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ماذكر هناك مطلقاً انه  
لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان  
قوله وانخطاطه بعد ما يمنع اذلا معنى لان يقال انخطاطه شان الكلام  
البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر (قوله الحسن الذاتي الداخلة في البلاغة) اراد  
بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية  
البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازاً بمعنى ان منشأه لا يخرج  
عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعنى المطابقة داخل  
فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة (قوله وبه يصرح لفظ  
المفتاح) اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلاً لا الكلام المؤكد  
والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني (قوله لان اضافة  
المصدر تقييد الحصر) لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل  
ولم يقر قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس  
اخذاً من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاعات حاصل  
بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز  
ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصل بتلك المطابقة فلم  
يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم  
ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي

٦ بان يكون هذا العام  
مثلاً عام ثلث وخسين  
وثمان مائة والعام الاول  
عام اثنين واماً في المثال  
الثاني فيصدق الاول  
على عام خمسين  
او اربعين او غيرهما  
من الاعداد المتقدمة  
على عام وثلاث  
وخسين



والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم جملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى  
الحل هو الاعتبار المناسب محذورا ( قوله فيجب ان يكون المراد باعتبار  
المناسب ) ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي  
ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة  
فحينئذ يكون قول المصنف يقتضي الحال ما هو الاعتبار المناسب من قبيل  
هو البطل المحامي و سيجي تفصيله و ضمير الفصل في قوله هو الاعتبار  
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة وتوكيد الحكم دون الحصر  
و يحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة ( قوله والا  
لبطل احد الحصرين او كلاهما ) لانه لما استحتم اجتماع الحصرين صدقا  
فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على  
تقدير التباين بين الاعتبار المناسب و مقتضى الحال او العموم من وجه  
و بطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص  
وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور  
في جميع افراد وانتفائه عن غيرها ولذا اورد عليه النظر فلاشك ان بين  
الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين  
ليس اولى من الاخر في الصدق والالام يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين  
ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلاثة في كون الالام بطلان احد الحصرين  
او كليهما ٩ ولا مدفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة  
العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل ( قوله وفيه نظر )  
وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان  
الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تساؤل جميع افراد حتى يلزم  
على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما  
ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض  
في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر  
على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا  
هو سبب الارتفاع و مطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما  
او الاتحاد كما لا يخفى و على التقدير الثاني بان معناه سببية مطابقة  
الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة مقتضى من حيث هي  
مطابقة مقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان يساعد الخصم

٩ ويمكن ان يجاب بانه  
لاشك ان بطلان الحصر  
في الاعم باعتبار جزئه  
الايجابي و بطلانه في  
الخاص باعتبار جزئه  
السلبى فحينئذ نقول اذا  
بطل الجزء الايجابي من  
الحصر في الاعم لم يمكن  
ان يبطل الحصر في  
الخاص بواسطة لان  
بطلان الحصر ههنا  
بواسطة ثبوت الحكم في  
غيره وحينئذ لم يتحقق  
ذلك واذا بطل الجزء  
السلبى في الخاص لم يمكن  
ان يبطل الجزء الايجابي  
من الحصر في الاعم  
بواسطة بخلاف العموم  
من وجه فان بطلان كل  
من الحصرين فيه باعتبار  
الجزء السلبى و بطلانه  
بهذا اعتبار لا يمنع ان يبطل  
الجزء السلبى للحصر  
الاخر بواسطة خفية  
جزئه الايجابي والله اعلم  
نسخه



على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين ( قوله هو الذي يسميه الشيخ  
 عبد القاهر حيث يقول الى آخره ) حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى  
 النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل  
 بموجب قوانينه و هو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم  
 المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضاً ان قلت  
 التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام  
 المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع  
 الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها  
 الكلام كانه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات الى آخره ويدل عليه ايضاً  
 تصريحه بذلك في التفسير الآخر وايضاً لما كان تمام علم النحو بعلم المعاني  
 والبيان كما ذكره الشريف في مفتاح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ  
 علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم  
 النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكره اراء تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية  
 النظم وهذا ظاهر ( قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون ) الظاهر  
 ان بين طرف لغوي متعلق بترجح بمعنى يتردد و لو مجازاً كما نقل من  
 الشارح وجعله ظرفاً مستقراً اي دأراً بين كما قيل يحتاج الى تقدير  
 لا في يترجح والا فلا يستقيم اذا استعمال ان في المشكوك لا في الراجح وفي  
 بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ الدور  
 بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما ( قوله و باذا فيما علم )  
 عد اذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره  
 وهما منهم ان اذا استعمال في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك  
 خصاصة فتجمل يكون حرفاً لا اسماً لكنه اذا استعمال فيما علم فهو اسم  
 باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين  
 ( قوله في الجمل التي تسرد ) اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال  
 فلان يسرد الحديث سرداً اذا كان جيد السياق له و اصله من سرد  
 الدرع نسجها ( قوله بل وهذه اللفظية الى آخره ) معطوف على قوله وهو في  
 لفظ آخر في غاية القبح انما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال  
 الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جملة ( قوله والى هذا ) اشار المصنف اي  
 الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل



تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاح لها الكلام (قوله بالتركيب  
ذهب السكاكي الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب  
تأكيدا لمعنى الافادة (قوله وذلك الامر اه) بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة  
الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثانى على تعريفها السابق (قوله او غير  
مطابق) اراد به عدم المطابقة عما من شأنه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من  
الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لازم ارتفاع  
النقيضين اعنى المطابقة وسلبها (قوله على ما ذكر في الكشف) مرتبط بكون ما  
لتأكيد معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بانتصاب على الظرفية فان صاحب  
الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اى شكرا قليلا  
ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى  
الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شايح لا يحتاج تذكيرا لوصف اعنى  
كثيرا حيث لم يقل تسميته كثيرة الى تأويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سيأتى  
من قول المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على  
ان انتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا  
اشار الى وجه آخر من الاعراب (قوله وفي هذا اشارة الى آخره) اى فى قوله  
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله وبسمى  
ذلك فصاحة ايضا (قوله الاعجمى والعربى) الاعجمى منسوب الى العجم  
وهو الذى لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربى خلافه وفي شرح  
الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية  
والموافق لىكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب  
منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابى لانه لا واحد له فلو اسقط  
الواو العاطفة ليكون تفصيلا للعرب والقروى لكان احسن كما لا يخفى  
(قوله وحينئذ لاتناقض) لتغاير محلى النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف  
على ما ذكره فى الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه  
لالمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها المعانى عند التركيب  
لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ  
بها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من  
غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ  
واثباته وبين نفي كونها من الصفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم



التناقض من وجهين والشارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقديقال  
في وجهه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على  
البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى  
السابق المشهور ٧ واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى  
البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فيضلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى  
ان المعاني مطروحة ان يأتى عن حل الفصاحة على المعنى المشهور تأمل  
( قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ ) فان قلت لما كان  
محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها  
اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى  
كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه  
لا يقال فليحمل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا  
للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام  
الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة ( قوله والشيخ ينكر على كلا  
الفريقين ) اى ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل ( قوله على معناه  
اللغوى ) قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتلة على  
المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا  
واجيب بان مبنى التقييد باللغوى على ان هذا القسم اكثر فلا ينافى وقوع  
المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول ( قوله دلالة  
ثانية ) اى واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول  
لا ان المعنى الاول دالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطة  
قالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول  
فوصف هذه الدلالة بالثانوية بالثانية حيث نذ ظاهرة ثم دلالة المعنى الاول  
على الثانى عقلية قطعاً كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في  
دلائل الايجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون  
عقلية كما نبهت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكأنه اراد  
بالوضعية ما لاوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود  
هو الذى يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوى في قصده البليغ وغيره  
كاثبات الشجاعة مثلا ( قوله بل على ترتيبها ) ثم ترتيب الالفاظ في النطق  
على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التى هى المناسبة للمحال

٧ وهو خلوص الكلام  
عن ضعف التأليف  
وتنافر الكلمات والتعقيد  
مع فصاحتها كما مر  
نقد



والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الثاني ارشاد الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي للقصد والاعتبار دون التلفظ والانتحار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينسب في ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلام حيث دل على كونه من عوارض اللفظ ( قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ) ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الى اخر فافهم ( قوله من الاوصاف الراجعة اليها ) قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولافضلية لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومنشأ البراعة بلا شك ( قوله لافي الالفاظ المنطوقة ) التي هي الاصوات والحروف مبنى على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمخار ان ككيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم بمنعون كون الحروف امورا موجودة ( قوله فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني الى آخره ) ولا وجه لحمل تلفيق المصنف على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى آخره على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار ( قوله المعاني



الثواني) التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبلوغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البلوغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البلوغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلاربيب (قوله والسبب انهم اوجعلوها) يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم اوجعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك او صافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان مراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دارا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ٢ ويمكن ان يقال مراده انهم اوجعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ماذا جعلوها صفات اللفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح (قوله فجعلوها كالواضحة الى قوله والخاصية) التي تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء في قوله فجعلوها اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الصورة الاول الخصوصية والصور ونظائرهما مبالغة تنبيهها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها

٢ على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ثم واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا ايضا



على ما في تلك المعاني في الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس  
 الخصوصيات ولهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد  
 ههنا بالصورة والخاصية نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وتجددت  
 فيه مانع من الحمل على ذلك والظاهر في الجواب المصير الى حذف المضاف  
 اى محل الصورة والخاصية (قوله وقولنا صورة الى آخره) دفع لما يتوهم  
 من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التي  
 حدثت في المعنى (قوله وهذا نبذ مما ذكره الشيخ) اى قليل واعلم ان الكلام  
 الذى نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه  
 مذكور في اوائله وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح  
 اختلافا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله (قوله مذاقة الحروف وسلاستها)  
 مذاقتها ملائمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها (قوله والفصاحة  
 عبارة عن كون اللفظ الى آخره) هذا هو الاعتبار الذى حدث من المعنى  
 الثانى للفصاحة فهو من عداده والافان جعل معنى ثالثا للفصاحة بطل  
 الحصر الذى يتبادر من كلام الشيخ فتأمل (قوله كما يمنع ان يوصف بانها  
 دال) قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كادل عليه السباق  
 او اراد بالدلالة ما للدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذى اثبت للفظ الفصيح  
 اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله  
 ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود (قوله اليه ينتهى البلاغة  
 كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المصنف  
 من كون قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز كما سيأتى (قوله وهو  
 ان يرتقى الكلام في بلاغته الى آخره) يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى  
 بارتقائه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأى الصحيح  
 لا باخباره عن المغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة  
 وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والتصدي للمعارضة  
 والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس  
 والملك (قوله فان قيل ليست البلاغة الى آخره) فان قلت ان حل السؤال  
 على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الى آخره يكون  
 الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لاسيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا  
 وان حل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى



يعارض قلت اشتهار دليل تحققه فيه اعنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعنى على المعانى والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبى لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السالم كما سيجى ان شاء الله تعالى (قوله وكثير من مهرة الى آخره) الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذى هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاول تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في تعلقه بالجواب الثانى (قوله فشى لا يفهم من اللفظ) فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع (قوله واما الثانى) فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التى بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسطى كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك اتمامه في الاحكام التى لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمر وبكر الى آخره افراد الانسان نوع والسكون ظرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة مأخوذ في مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يجاوز عنه فرد آخر واما ثانيان فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فجميعها لا يعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الى آخره وجه آخر لا بطلان الجواب الثانى كما هو المتبادر لبيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الى آخره (قوله ويؤيده قول صاحب الكشف الخ) وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف اليه لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب محل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان الممارسة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشف دليلا على المدعى بل مؤيد له هذا واعترض الشارح في شرح الكشف



على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه (قوله وكان بعضه بالغوا واقعا حدا لعجازه وبعضه قاصرا عنه) فيه بحث اما اول فلان الاختلاف يكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية او آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغ احد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدى واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبنى على التنزل وارضاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا بصدقك بعض الذي يعد كم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا قل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اى يكون بعضه الذي من الله بالغ احد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه (قوله وبما اهتم الى آخره) لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبة ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اى وما يقرب منه كذلك اى هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة عن الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المصيدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ماذا غير الى آخره لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لاتفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يتم فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات



القرآنية في البلاغة كما اشار اليه من قال \* در بيان و در فصاحت كي بود يكسان سخن \* كرهه وينده بود چون \* جاحظ و چون اصمعي \* در كلام ايزد بچون كه وحى نزلست \* كي بودتبت يدا ماننديا ارض اباي \* قلت التفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها او فر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان كون كل منها في الطرف الاعلى اى في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتغال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بمحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية او آيتين فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود ( قوله ولا يخفى ان بعض الآيات ) تأيد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة فى مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التى حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون مقدرا اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نهت عليه فيما سبق ( قوله اى طرف للبلاغة ) نقل عن الشارح انه قال صرح بذلك اى بالطرف تنبيهها على ان الطرف ايضا من البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الایجاز من الطرف الاسفل ايس من البلاغة فى شئ هذه عبارته لا يقال طرف الشئ بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخل فيه لاننا نقول الطرف الاعلى داخل فى البلاغة قطعاً فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف اذا غير الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح فى الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع فى الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى مادونه كل مرتبة كانت من المراتب التى دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر فى تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة ( قوله باصوات الحيوانات ) عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع فى عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا يجعل التنكير للتحقير



او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين  
 وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل  
 في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لاننا نقول العامل  
 فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور  
 وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذالحال وما يقال في  
 امثاله من ان الجار والمجرور في محل نصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما  
 تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما بحسب ما يتفق اما  
 مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلاعلة مقتضية لها  
 قاصدة اياها او موصولة اى بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها  
 ( قوله سوى المطابقة والفصاحة ) هو غير متعرف بالاضافة ولذا اوقع  
 صفة لوجوده اشارة الى ان اخرية تلك الوجود بالنظر الى المطابقة والفصاحة  
 والمراد تتبعها وجوده تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء  
 اعتبر اولا الحكم على الوجود بالتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجود بالمغايرة  
 للامرين او بالعكس ( قوله وفيه اشارة الى آخره ) صرح في المختصر بان  
 الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا يشعربان الاشارة  
 الى بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجود باخر لما لا يلتفت اليه فليتأمل  
 ( قوله عرض خارج لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة ) نقل عنه رحمه  
 الله ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجود بصفة ولا يسمى  
 بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح  
 ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع  
 صحيح وقديقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجود لو جعلت المتكلم  
 موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه  
 الوجود اوصاف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغة الكلام لا لبلاغة المتكلم  
 سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن  
 جعلها تابعة لبلاغة المتكلم فتأمل ( قوله ملكة يقتدر بها على تأليف  
 كلام بليغ ) اى في اى نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى  
 ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود  
 ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من  
 المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من



المعاني كالمذبح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكية هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تم في الاثبات بقرينة المقام او في التأليف على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تأليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين ( قوله انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان ) اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن الانحصار المذكور معنى فلي تأمل ( قوله وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة ) لان البلاغة لما علم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة ( قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح الى آخره ) وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجع قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال منوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الآثار المخصصة به ورعاية الفصاحة ليست كالا منوطا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحیوان للانسان ( قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما ) هذا من تعميم المشترك بتأويل اي كل مسمى ببليغ ( قوله اي ليس كل فصيح بليغا ) يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذا لموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية ( قوله وهو ما يجب ان يحصل آه ) هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء ( قوله الى طباق الحكم ) لا واقع ولا طباقه قبل هما عين



الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعاً له بالمعنى المذكور اجيب بان  
الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له  
او عدمها يصلح مرجعاً لهما ( قوله عن الخطأ في تأدية المعنى ) المراد اللام  
في الخطأ للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقريضة قوله  
وما يحتز به عن الاول يعنى الخطأ في التأدية علم المعاني اذ لا يحتز به عن التعقيد  
المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس في التأدية بل في  
كفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر  
( قوله والا لربما ادى المعنى الى آخره ) اعتراض عليه بان الظاهر ان المراد  
بالاعتراض عن الخطأ عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك عدم اعنى وجود الخطأ  
بتعين تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه ليراد  
كلمة ربما ههنا سواء حلت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل  
والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاختراز عن  
الخطأ المذكور فلا قل من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى  
الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التأدية على تقدير  
ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا فان كان الثانى فالامر ظاهر وان كان الاول  
فلنحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط  
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاختراز  
ان الاختراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو نفي الازوم اى ان لم يكن  
الاختراز لازماً لربما كان معدوماً وكان الخطأ متحققاً وقد يجاب بان المراد بالاختراز  
عن الخطأ المذكور محافظة ٩ النفس عند المجامعة لانتفاء اذلا مبرة بمجرد  
عدم الخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتأدية بكلام غير مطابق ليس  
لازماً لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن في محزه  
ويكون للتكثير ( قوله والى تمييز الى آخره ) الانسب اقوله الى الاختراز عن  
الخطأ ان يجعل المرجع ههنا الاختراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة  
( قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصيح الخ ) قيل لم قدر موصوف الفصيح  
الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلاً اجيب  
بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على  
تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا  
قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقةتان

٩ فان قيل هذا يوجب  
ان يوجد قيد المحافظة  
في تعريف البلاغة وهو  
مطلق قلت قيد المحافظة  
يفهم من لفظ الحال فانه  
على ما فسر هذا الامر  
الداعى الى ان يعتبر مع  
الكلام خصوصية ما  
والاعتبار هو المحافظة  
والرماية



مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصحى كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره ( قوله على ما صرح به ) اى فى الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك الامرين فـاوجد تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الائمة الى مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء فى تأدية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية فى حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء بلاغته اعنى الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافى الاجتهاد فلا احتراز عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافى وجود الخطأ المذكور اياها بل انما ينافى بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد فى ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلاشبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدايره مستشزرات البيت ( قوله وفساده واضح ) اذا لغرض من الشئ ما تأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تمييز الفصحى عن غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه فى تفسير المرجع ولو سلم تأخره وترتب عليه لم يستقم الفرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتمييز الفصحى عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا واتصافه بالحسن الذاتى وارتفاع شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن ( قوله لان غاية ما علم مما تقدم الى آخره ) يعنى ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتميز نفس الفعلين او توقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضا منهما فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم ( قوله على الاتصاف بهذين الوصفين ) ام رده الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذا لاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهى لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم ( قوله فهو انه مركب ) الضمير الاول راجع الى التحقيق والثانى الى التمييز والجملة اعنى اجزاؤه تمييز السالم صفة المركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصحى عن غيره كلى لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل

ه فان بلاغة الكلام لما توقف على الاحتراز والتميز المذكورين كان التمكن من الموقوف موقوفا على التمكن من الموقوف عليه ولا يقدح فيما ذكر ان تفسيرهما بالتمكن لم يعلم مما تقدم فليتأمل



صحة حله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس  
 كلاما معتددا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لتمييز ذاته من  
 حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على  
 الشبه ( قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم ) اي وبخلاف لفظ كالسراج  
 وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى تكا كما تم ( قوله منه ما بين الى  
 آخره ) ظاهر العبارة ان بعضا واحدا يتبين في احد هذه الاشياء مع ان  
 المتبين في كل واحد منها بعض آخر فقيل هو من قبيل اللف والنشر بكلمة  
 او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع  
 التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل لكل منها بعض من تلك التميزات  
 واعترض عليه بان التبين الاعلام فلا معنى لعلام التمييز الذي فسر بالمعرفة  
 اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني  
 وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس  
 فينبغي ان يراد يحصل بالحسن على سبيل التجوز ( قوله لان من تتبع الكتب  
 المتداولة الى آخره ) رد لما ورد عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة ان  
 من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال  
 ان تمييز السالم من غيره يتبين في علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب  
 بهذا التقدير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى  
 وايضا لفظ الثاني عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يبين في علم كذا كثير  
 معنى على انه لو قال ما يستفاد ولم يحتاج الى زيادة يدرك بل كان قديكفي ان  
 يقال او من الحسن ( قوله قديطلق على جميع اقسام العربية ) اي فلو قال  
 في علم اللغة ٦ تناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد ( قوله او في علم  
 التصريف الى آخره ) اعترض عليه بان المخل بالصفحة هو مخالفة ما ثبت من  
 الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ  
 الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف  
 ما ثبت من الواضع ( قوله والتعقيد اللفظي ) رد عليه بان التعقيد اللفظي  
 قديكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما  
 سبق واذا لم يجب ان يكون بمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو  
 وغاية ما يقال لان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل  
 هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف

٦ اللغة في اللغة التللفظ  
 بما لا يعني يقال لغايلغو  
 لغة اذا تكلم بما لم يفد  
 وفي الحديث من قال  
 يوم الجمعة لصاحبه  
 انصت والامام يخطب  
 فقد لغا وفي الاصطلاح  
 عبارة عن لفظ وضع  
 لمعنى مفردا كان او  
 مركبا كذا في شرح  
 البديع للاصمعي



التأليف كما لا يخفى ( قوله والغرض من هذا الكلام تعيين ما بين الى آخره ) اى  
 من قوله والثانى منه ما بين الى آخره وقوله ويحترز عطف على ما بين والضمير  
 فى بهار اجمع الى ما المقدرا انث لكونه عبارة عن المعلوم والحسن ولا بد من اعتبار امر  
 وهو معلومية كمية الامور التى يجب ان يحترز عنها ليقرب على ما ذكره قوله  
 ليعلم الى آخره اذ بمجرد تعيين ما ذكره من غير اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان  
 الباقي اى شئ ( قوله لمكان مزيد اختصاص ) اما مصدر ميمى بمعنى الثبوت  
 او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم نفيت عنهم مقام  
 الذنب ( قوله يعنى الخطأ فى التأدية ) الاقرب فى توجيهه عبارة المتن  
 المصير الى حذف المضاف اى ما يحترز به عن متعلق الاول ( قوله ولا يخفى  
 وجوه المناسبة ) اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب  
 خواصها التى هى معان مخصوصة فى التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما  
 تسمية الثانى بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق  
 مختلفة فى الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بدعية واشياء  
 غريبة كالترصيع والتجنييس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه  
 بالبيان اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وبه يتبين وجه تسمية  
 الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة  
 ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله تعالى اعلم ( قوله الفن الاول  
 علم المعاني ) ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول  
 الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتيج الى تقدير  
 المضاف اما فى الاول او فى الثانى اى معانى الفن الاول علم المعاني او الفن الاول  
 الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للدلول  
 باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق فى مباحث المقدمة  
 فلا حاجة الى الاعداد ( قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ) كلمة من فى  
 الموضعين ابتداءية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعانى  
 حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب  
 ومتصلا به وملخصه ان اتصال معانى بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد  
 بالمركب ونسبته اليه ( قوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ) زيادة هذا  
 القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لان علم  
 البيان متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد



بطرق مختلفة يكون طالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال  
 غاية ان لا يكون بليغا ( قوله طبعاً ) الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير  
 ياء النسبة اي تقدما طبيعيا ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف  
 ( قوله وقبل الشروع الى آخره ) لم يقل وقبل الشروع فيهما اي في مقاصد  
 العلم والتنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه  
 الاتي من تمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالتصريح  
 كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف  
 وضبط الابواب موضح بهما فكيف قال اشار ( قوله فهي مسائل كثيرة ) ان حل  
 على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه  
 على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين  
 فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره ( قوله فعليه  
 ان يعرفها بتلك الجهة الى آخره ) اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها  
 بخصوصها بها وبالوجوب المر في الذي مآله اعتبار الاولى والاخلق  
 اذا ما منع عقلا من ان يتصورها بما يعيها وغيرها ويندفع الى طلبها من  
 حيث انها جزئي لذلك المفهوم العام او توجه الى تصور كل واحد  
 من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة  
 المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو  
 ظاهر البطلان اذ يمنع طلبها حينئذ ولذا لم تعرض له واما بانتفاء معرفتها  
 بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل  
 وعلى التقديرين لا يأتى فوات ما يعينه وتضييع وقته فيما لا يعينه اما على  
 التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع فظاهر واما على التقدير الثاني  
 فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة بصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب  
 اعنى تصور المطلوب ولا يتفرع منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ويضيع  
 الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه بصرف كثيرا من الاوقات  
 الى تحصيل شرط الطلب فرما لا يسع باقى الوقت تحصيل المطلوب او يمل  
 عن تحصيل الشرط فيتعاد عن الطلب ويلزم الامر ان لا يقال الطالب  
 اذا تصور الكثرة بما يعيها وغيرها وان دفع الى طلبها من حيث انها جزئي  
 لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعنى تلك



الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذ تصورهما الطالب بخصوصهما  
والمفروض تصورهما بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم  
العام مرأة للاحظنه لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما بعصم ذهنه  
عن الخطأ فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر وحينئذ هو المنطق وان اعتقد  
ان هذه العصمة تحصل باى علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار  
انهم اعلم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المآل وهو العصمة المذكورة  
قد فات وهو ظاهر (قوله اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية) حل العلم  
ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويختصر في ثمانية  
ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات  
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك  
ولو تسامحا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطلق الاصول وهذا  
هو المناسب لقوله الاتى بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها  
واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول  
فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة  
منها صح ان الملكة ه يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق  
العلم على الملكة يقتضى ان من علم مسائل المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به  
مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعنى بمعنى حصول مسائله له لا ينافى  
نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة واعتراض على تعريف علم المعانى بانه صادق  
على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحقيقة اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال  
فحينئذ يخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحقيقة بل هى ملكة من حيث  
يقتدر بها على تألف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعانى  
بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات ومختلفين بالحقيقة (قوله بيان  
ذلك ان واضع الى آخره) المفهوم من كلام الشارح حيث حل الملكة  
على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعانى  
بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وسيرورتها مخزونة لديه والظاهر  
انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من  
المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التام في الفقاهاة هذا  
فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما يلزم ان  
واضع بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستنباطها يتجشم

ه وقد يجاب بان المراد  
بالادراكات في تعريف  
الملكة هى للادراكات  
المتعلقة بالمسائل المستنبط  
هى منها والبلاغة ليست  
كذلك فاذا كانت منشأ  
لتلك الادراكات يصدق  
التعريف عليها قيل  
ولا محيص سوى التزام  
الاتحاد الذاتى  
والاختلاف بالحقيقة  
لما



كسب جديد وقيل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به هذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر و اى محذور في ذلك (قوله كونهما جهتي ادراك) اذا حل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحياة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالخسر المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذا لمعنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتأمل (قوله فلان يعلم النحو) يعنى ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل (قوله ان له حالة بسيطة اجمالية) يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل سببها من العلم الاجمالى لا التثليل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشى (قوله والعلم للكلى او المركب) سواء كان باعتبار تصور ماهياتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام في المعرفة (قوله دون علمته منقوض) بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول عليه السلام او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص الله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم (قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا) قيل المراد ذهول يفضى الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فالخاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الاجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الوجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان الالتفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرفى والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم علمته (قوله والمصنف) قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكيانات والمعرفة بالجزئيات والفاء فى فقال يعرف الى آخره للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها فى الجزئى لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر فى ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى نكتة والجريان على



ذلك الاستعمال يصح نكتته (قوله ادراكات جزئية) هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكل لان الادراك الكلي كلي لادراك ولهذا تعرض لجزئيته الادراك وأشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والافتقار الى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئياً لانفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التأكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل ٦ وصف الشيء بنفسه قصداً الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما سيجي ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة المقام (قوله بمعنى اي فرد الى آخره) اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل (قوله او البعض الغير المعين) اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والرابع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهة له فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسألة منه كما لا يخفى (قوله لكل من عرف) مسألة منه قيل المراد منه مسألة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسألة واحدة مطلقاً (قوله وكذا المحسنات البديعة) هذا مبني على المشهور واما على ما تحققه فيما سبق من ان المحسنات البديعة قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف حينئذ بالحشية المراد كعلم البيان بعينه (قوله وهو قرينة خفية) يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموسوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال ليكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحشية واما الخلفاً فواضح (قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال) هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال واولا لزم ان يكون معرفة هذه الاحوال غير علم المعاني لم ينتج الى ذلك (قوله وهذا واضح لزوماً وفساداً) قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس

٦ لا من قبيل حذف  
العاطف دون المعطوف  
على ما قال ابو علي في  
قوله تعالى ولا على  
الذين اذا ما اتوك  
لتحملهم قلت لا اجد ما  
احملكم عليه اي وقلت  
وحكى ابو زيد اكلت  
سمكا لبنا اي ولبنا اذ  
لا يحسن ههنا ان يقال  
كل فرد وفرد



عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة  
 فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتأمل (قوله وليس مقتضى الحال  
 الا تلك الاحوال بعينها) حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق  
 به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيـد  
 المخصوص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيـد  
 الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة  
 للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به  
 فما لم يذهب اليه احد (قوله قلت قد تسامحوا الى اخره) حاصل الجواب ان  
 لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة  
 لانفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق  
 بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق  
 للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم  
 تطابق الاصطلاحين فال المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي  
 عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال (قوله والاقتضى  
 الحال عند التحقيق كلام مؤكد) استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في  
 تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان  
 المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التأخير و عرض بان  
 قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضى تأكيـد الكلام وجوبا  
 واستحسانا ونجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية  
 للذكر للحذف للتعريف للتشكيك الى غير ذلك محكم في ان مقتضى نفس  
 تلك الاحوال والمحتمل يحتمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء  
 الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما  
 ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات  
 كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حل الذكر على التغليب  
 رطابة لما صرح به في الاجال والتفصيل والقول بان مقتضى نفس  
 التأكيـد والتعريف لادائهما مدفوع بان مرجع اقتضاء ثبتهما اقتضاء  
 ادائهما وبانه كما جعل الالتفات مسموما لتعلقه بالمسموع جعل ايضا  
 ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا  
 الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتجج الى التأويل على التقديرين

٢ قيل لو جعل مقتضى  
 الحال معنى الكلام  
 المكيف بالكيفيات  
 المعنوية التي هي معنى  
 الكيفيات اللفظية لكان  
 معنى المطابقة في غاية  
 الظهور لان كل لفظ  
 موافق للمعنى المقصود  
 منه بمعنى انه لا يزيد عليه  
 ولا ينقص منه شيء



كان اختيار التأويل الموافق للتصريح في معظم المواضع أولى وان وجد  
التفاوت بين التأويلين بان في احدهما اعطاء الكل حكم الجزئي الذي هو  
عينه في التحقيق وفي الآخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره  
ويرد على الاول بعد تسليم ان مقتضى اداتهما انه ينبغي ان يكون المذهب  
مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة ونحوهما وليس بظاهر ههنا ولا ظهر حله على  
تقدير المضاف او التجوز في النسبة الابقاعية او جعل الذكر مجازا عن  
الايراد من قبيل ذكر المقيّد واردة المطلق بقرينة ما ذكره في الاجمال  
والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه  
متعلق بالذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا  
متعلق باللفظ وهو من شأنه ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده (قوله  
انه كلام مؤكد) قيل انما يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة  
الى ان الحال انما يقتضى خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي  
يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل  
المقتضى المؤكد لانفس التأكيّد لا امر دعاه اليه على ما سبق (قوله واحوال  
الاسناد ايضا الى آخره) جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة  
فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليه ارجع الى  
احوال اللفظ (قوله تتبع خواص تراكيب الى آخره) تحقيق معنى التعريف وفوائده  
قيوده يستدعى نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف (قوله لوجهين)  
لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب  
صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلال بل نوربه الوجهين  
السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده فكا انه لم يعتد به وقد  
حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان (قوله والثاني انه  
فسر التراكيب الى آخره) حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه  
تراكيب البلغاء ومعرفة ما يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها  
التراكيب وان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت  
مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرفة واذا جهلت البلاغة  
جهلت تراكيب البلغاء المأخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على  
معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا  
التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة



لا يكون سبباً للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الى اخره يشير الى ان لزوم المحذور الترامي مبنى على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سبباً للعدول المصنف عن تعريف المعاني بما ذكره لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير يعتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه ( قوله كما صرح به في كتابه ) حيث قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة المعاني الخ ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكية او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيئاً منها والغرض ان المعاني ملكة مقيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتبع الملكية المينة عليه لكان اظهر ( قوله تنبيهها على انه معرفة حاصلة الى اخره ) مبنى على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلاً اذا قيل رعيث الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات ( قوله حتى ان معرفة العرب الى اخره ) وكذا علم الله تعالى وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذا جعل جزءاً منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم ( قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي ) اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءاً من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب ( قوله واقول لا يفهم من قوله توفية خواص الى اخره ) حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم ولولم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضاً بهذه المثابة اذ لو قيل مثلاً البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداله اختصاص



يحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل التأدية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدده دفع اعتراض المصنف فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقله لا يفهم الى آخره محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المخلصين ( قوله ان يكون نفي شك ) الاظهر في العبارة ان يقول نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك ( قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال ) ارادانه معنى تطبيق كلامه له والافقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤافه وتطبيقه ان يهرده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتأمل ( قوله تراكيب ذلك المتكلم ) قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشئ اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يحجب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجي في احوال المسند من هذا الكتاب ( قوله وليس المعنى على انه يورد وتشبيهات البلغا ) قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون و اراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشبه المراد منها على احده مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعنى اذا المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتركيب حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها و بابراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلوم في علم البيان على وجهها ( قوله كيفية تطبيق ) اي كيف يؤاफ الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال ( قوله وينحصر المقصود الى آخره ) لا يخفى ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المصنف في الايضاح



٩ قبل في قوله ثمانية ابواب  
مضاف محذوف اي في  
مدلول ثمانية ابواب ولو  
اريد بالابواب للانواع  
لاما هو جزء الكتاب لم  
يحتاج الى هذا التقدير

الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويختصر المقصود ٩ الخ اورد الشارح لفظ  
المقصود تأسيابه وتنبهها على ان المختصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا  
اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني  
تغليباً لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق  
وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط  
قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني  
بما قبله واندفع ما يقال ان المختصر هو المقصود في علم المعاني وصدقه  
على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء  
الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلاً خارج عنه  
فلا احتياج الى اتمام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر  
الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكلي اعني علم المعاني منحصراً  
في الاجزاء الثمانية ولو حلت من على التبعض والمقصود على جمعه  
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول  
واو بحسب التغليب والتسامح له واغیره من الاشياء الثلاثة والمبادئ والموضوعات  
لاستقام الكلام ايضاً (قوله وظاهر هذا الكلام) وجه الظهور ان المذكورات  
في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى امكان حل  
العلم على الملكية والخصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتأمل  
(قوله لا محالة) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه  
وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها  
مفيدة تأكيد لحكم (قوله قائمة بنفس المتكلم) لاشك ان تلك النسبة في الخبري  
ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلاً هو طلب الضرب فعني قيامها  
بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة فيها وجوداً متأسلاً كسائر صفات  
النفس الا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج  
في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال  
اضرب طلب الضرب وايحابه لا مجرد تصويره كذا نقل من الشارح ففي قوله  
هو تعلق احد جزء الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة  
باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار  
الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها او لا المانع او انها من شأنها  
القيام بها والقربة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنائم والساهي



كلام اذ من البين اذ لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء ههنا منها (قوله  
لانه لا يشمل النسبة الانشائية) ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى  
يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة به المشتمل هو عليه  
لغى ذكر الانتزاع لغوا ففسدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي  
في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال  
ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتأمل (قوله سواء كان ايجابا او سلبا) المضاف  
محذوف اى تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب  
ولا سلب كما لا يخفى (قوله في احد الازمنة الثلاثة) فيدفع لما يتوهم من ان الاخبار  
الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجة لها  
في الحال تطابقها (قوله تطابقه او لا تطابقه) تكثير للفائدة وتعميد للمباحث  
المذكورة في التنبيه الاتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى (قوله  
فالكلام خبر) اى من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية و مسألة  
ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث التضمن على الحكم ومسؤول عنه  
وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه (قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك)  
المقصود ارجاع النفي الى القيد ٢ الاول بقرينة ما شتهر ان لا خارج للانشاء  
(قوله اذا كان فعلا او في معناه) اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يعم  
المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه و اسماء  
الاشارة ونظائر ها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته (قوله ولا وجه  
لتخصيصه بالخبر) اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار  
واوفر في الاشتغال على الاطائف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد  
(قوله ولا حاجة اليه بعد تفصيل الكلام بالبلغ) اجيب بان الغرض التنبيه على  
ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطتاب واولم يقيد الزيادة بكونه الفائدة لم يفهم  
اعتبارها في مفهومه و ان كان كذلك في نفس الامر (قوله فالذى يهمه  
الى آخره) قيل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح ولا على المصنف الا  
الاشارة الى المسائل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب (قوله ومن رام)  
الى قوله ففساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلق والاشارة الى ان كلام المصنف  
ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه (قوله فجعل بابا سادسا)  
هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف فالباب السادس هو  
الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن

٢ اعنى خارج لا الثانى  
اعنى كذلك الذى اشير به  
الى ما يطابقه او لا  
يطابقه



ولا يخلو الكلام عن الإشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكر لا ماذ كره المصنف ( قوله ولذا لم يقل احوال القصر ) اى ليكون القصر والفصل والوصل احولا في انفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطر فيه وظهوره لم يتعرض له ( قوله وسم هذا البحث بالتنبيه ) اى اعلم من وسمه وسماء سمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو فى قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان فى حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وماتعلق به علم سابق فى حكمه ( قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح ) حيث ابطال تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشئ على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح فى شرح المفتاح ٧ بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لافساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ماذ كره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالتزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق فى تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه فى تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ فى تفسيره فاخذه فى تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بمن لا الايمان بالجملة الخبر به حتى يعود الدور وبالشئ على ما اختاره فى شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالأخبار والكشف منها على ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ( قوله وايضا الصدق والكذب ) ظاهر هذا الكلام يوهى ان اعتبار الصديقين كاف فى الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصور والالزم تعريف الشئ بمباليغ فالمراد ان اختلافهما كاف للاعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف احد ههنا اختلاف الآخر ظاهرا ( قوله تعريف لما هو صفة المتكلم ) اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض فى هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصديقين وقد اجاب الفاضل المحشى بان الصدق والكذب

٧ ويمكن ان يقال ان ظاهر كلام المفتاح ان هذا المذكور فى تعريف الخبر لا يصلح تعريفه فى نفس الامر لان سوق الكلام انما هو لبيان فساد التعريفات المذكورة للخبر فى الواقع و عدم صلاحها للتعويل ويؤيد ذلك انه ابطال بعضها بانه ليس بمطرد وبعضها بكونه غير معكس وحينئذ لا ينبغي الكلام الا لزامى فليست مل



وان اتحدنا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره  
 فلا دور وفيه بحث اما اولاً فلا و وحدة الصدق في التعريفين يستلزم  
 وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفاً لما هو  
 صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح  
 التعريف بحسبه لاننا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافية واما ثانياً  
 فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني  
 وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعاً  
 للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الامتراض فان قلت ان القول بان  
 المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتعلاً  
 بما لا يتهم وترك ما يهيم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءاً  
 من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم ( قلت  
 هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد من عرف صدق المتكلم اذا ثبت  
 ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتأمل ( قوله اي  
 مطابقة حكمه ) قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في  
 تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور  
 قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف  
 في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايمان الى ان  
 المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بهما  
 ( قوله وهو الخارج الذي الى اخره ) اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف  
 الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد ( قوله بيان ذلك الى اخره )  
 المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر  
 ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وار تباط الخبر بالاسم باعتبار ان لفظ شيئين  
 اللذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالقاء في قوله فمع قطع  
 النظر داخلة عليه حكماً لكن لما قدم عليه معموله هو الطرف المذكور  
 ووقع موقعه ادخل عليه القاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب  
 الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة  
 وقوماً اما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لا بد وان يكون فهي اما داخلة  
 بين اسم لا وخبر هالتاً كيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام  
 ( قوله فطابقة هذه النسبة الى آخره ) الظاهر انها هي النسبة التي يدل

٩ اللهم الا ان يجعل  
 للاخبار صفة الكلام  
 ولو مجازاً او يدعى ان  
 الاخبار وان كان صفة  
 للكلام لكنه لا يتوقف  
 تصوره عليه فليتأمل  
 س



عليها الخبر وكلامه في كـتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها  
والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس  
الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع  
الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما  
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما  
من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع  
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز  
ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرخون  
بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم  
بمعنى الوقوع او الا وقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك  
ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل ( قوله للفرق الظاهر  
الى اخره ) قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني  
ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة  
خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السباق لا  
ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا  
لو قطعنا الى اخره بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان  
الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو  
الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عندد لالة القرينة غير غريب فيما  
بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق  
الصدق مثلا فيما حكم بالا مور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من  
طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في  
الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق  
قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف  
بالامكان سواء وجد في الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى حل الخارج في  
عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا  
ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات  
البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تأمل  
( قوله وقيل مطابقتها لاعتقاد المخبر ) قيل على النظام قولنا صدق الخبر  
مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول يثبت المطلوب



وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر لانه مطابق  
 لاعتقادنا وقد كذبه جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية  
 المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا  
 بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه  
 بمطابقة الواقع فتأمل ( قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة ) باستعمال  
 هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف  
 ههنا انه خلاف المتبادر وانديهم بحريان الكذب في الانشائيات وهو مخالف  
 للاجماع فليتأمل ( قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه ) وهو كلام لنسبته  
 خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاشفة في اعتقاد القائل به ( قوله وتمسك  
 النظام الى آخره ) التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولذا لا يجري  
 فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك  
 الشيء اورسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى  
 الضمنية فلا اشكال ( قوله فلو كان الصدق عبارة الى آخره ) فيه ايماء الى ان  
 الآية وان اثبتت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم  
 مطابقة الاعتقاد اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم  
 لا يثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا لان في مذهب الخصم ولا يثبت  
 مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع  
 جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء  
 مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقتها لاستقام في الجملة ( قوله وهو ان  
 شهادة تناهذه عن صميم القلب ) يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب  
 كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب  
 الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم  
 فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة  
 الاسمية اشارة الى ما سيأتي من انه قديو كد الخبر بالنظر الى لازم فائدة اذا  
 كان المخاطب منكراله مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التواكيد انما تؤكد  
 الحكم الذي دخلت هي عليه كذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد  
 بل في انك لرسول الله فالوجود ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به  
 التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره  
 في شرح المفتاح ويحجب بان التواكيد وان دخلت في المشهود بدلكها تشعر



بان الشهادة به من صميم القلب ولا منافاة بينهما ( قوله ليس بشئ ) لظهور  
 انه ليس بخبر بل انشأ لما صرح فيما سيأتي بان حاصل الجواب منع كون  
 التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشئ على  
 ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز  
 ان يكون شهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه  
 للفتاح لا انشاء لها ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار  
 تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما يجوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالى  
 ولهم عذاب الميم بما كانوا يكذبون ( قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون  
 غلطاً الى آخره ) اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة  
 يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان  
 والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة  
 نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطأة ولذا قال  
 في الفوائد الغيائية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل  
 بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من دأب  
 المحققين فاندفع النظر وقديقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى  
 الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذاردا  
 آخر بل يرجع الى الوجه الاول ( قوله فظاهر بما ذكرنا فساد ما قيل الى آخره )  
 اذ لا معنى لان يقال لانسلم رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز  
 ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق  
 للواقع فهو ككاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف  
 على رجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر  
 الى الواقع فحاصل الجواب اننا لانسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب  
 نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن  
 بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور  
 لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف  
 وبهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على  
 الصلاح ( قوله واعلم ان ههنا وجهين آخر ) لم يذكره القوم هذا الوجه  
 مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والخلق  
 بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلاث في الفاء



يجب بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني أكثر وقد يجب بمعنى الظن فيتعدي إلى مفعولين والمراد رجوع الكذب إلى قولهم أنهم لم يقولوا ذلك والانقضاء التفرق وسلول اسم أم عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث وقوله ما ردت إلى أن كذبك أي شيء أردت حتى انتهى إلى تكذيب رسول الله أيك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة أن المنافقين قوم مادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد أن صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فإن الكذب قد يصدق (قوله الجاحظ أنكر بيان لحاصل المعنى) وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أي قال الجاحظ لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله فهذه أقسام ستة إلى آخره) لا يقال المفهوم من كلام الأيضاح أن الأقسام أربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم أمام مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر أو عدمه وأما غير مطابيع مع الاعتقاد أو عدمه فالأول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لأننا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لأن عدم اعتقاد المطابقة إما بانتفاء نفس الاعتقاد أو بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد الامتطابقة فالأقسام المذكورة ٢ في الأيضاح ستة أيضا (قوله مطابقتها للواقع مع اعتقاد أنه مطابق) أشار إلى أن ضمير مطابقتها للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لأن ضمير مطابقتها في تقرير المذهبين راجع إلى الخبر باعتبار حكمه ثم إن قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الأيضاح الصدق مطابقة الخبر أي حكمه للواقع مقرونا بذلك الخبر مع اعتقاد مطابقتها له ثم الضمير في مع راجع إلى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقتها معلوم بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع والرجوع إليه (قوله ويلزم في الأول) إلى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ جواب سؤال مقدر تقديره أن الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا بما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الأول وعدم مطابقتها في الثاني وتقرير الجواب أنه يلزم في الأول أي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة

٢ قيل التحقيق أن  
الأقسام ثمانية لأن  
أقسام الواسطة ستة  
إذا اعتبر في كل من  
الصدق والكذب أمران  
فانتفاء كل منهما  
يتصور بوجوه ثلاثة  
انتفاء المجموع وانتفاء  
كل من الأمرين وانت  
خبير بأنه لم يعتبر  
التداخل فلماذا جعلها  
ستة فليتأمل



المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا  
 ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقتها للاعتقاد المعهود بقريضة المقام وكذا  
 القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل الزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد  
 المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد  
 مطابقة السماء تحتنا للواقع ونما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم  
 من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت  
 رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتأمل  
 ( قوله فكثيرا ما يقع الخطب في هذا المقام ) اشارة الى رد ما ذكره بعضهم  
 في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر انطابق الواقع واعتقد المخبر تلك  
 المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه  
 واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخطب  
 تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا  
 وعدمها مع عدمه ( قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الحلخالي ) حيث  
 زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخطب باعتبار توهم ان  
 المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة  
 فليس خطبا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل ( قوله  
 وقد وقع في شرح المفتاح الى آخره ) عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق  
 والكذب هكذا وعند بعض الى طابق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى  
 لا طابقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على  
 ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض  
 فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو  
 المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لا طابقه راجع الى الحكم  
 الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ  
 او صوابا لا يلازم اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع  
 مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكاه  
 مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجع اليه وقوله يقتضي منه العجب اي يبلغ  
 الى نهايته او يؤدي منه العجب او يحكم به ( قوله واستدل الجاحظ بدليل  
 قوله تعالى افترى الآية ) هذا حاصل المعنى والافلا قرب ان قول المصنف  
 بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى



افتري بفتح الهمزة اصله افتري حذف الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس ( قوله بالحشر والنشر ) عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عليه السلام للرسالة الى آخره لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لنى خلق جديد افتري الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتريد احدهما بين الامرين يستدعى تريد الآخر فافهم ( قوله على سبيل منع الخلو ) اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان التريد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتأمل ( قوله لكان اظهر ) اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجويزهم اياه حتى ينافى التريد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شق التريد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفأ ( قوله وايضا لادلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق ) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتأمل ( قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر ) قيل الاولى الواو مكان اولان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى التريد واما اذا كان المراد معنى حصر اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه السلام عندهم الا باحدهما على ان او يحى بمعنى الواو ( قوله وفيه بحث ) قال الفاضل المحشى وذلك لان الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل او ان الانحصار فيهما باطل عنده



بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول  
فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمُسند اليه  
كما يدل عليه قواهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك  
ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر  
فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان  
لنسبته المدولة خارج فخير والافانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح  
فلا يسمع ( قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ) لا يذهب عليك ان مقصود  
هذا البعض نفى الفرق بين النسبة الخبرية والتقيدية في احتمال الصدق  
والكذب لانفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة  
ما يتوهم كونها مورد الاثبات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية  
من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها  
بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا  
( قوله وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الى آخره ) توجيه النظر ان الظاهر  
من عبارة ذلك البعض حيث اورد لالتى لنفى الجنس والاستثناء المقتضى  
لعوم المستثنى منه نفى الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والمفهوم  
من قرينة المقابلة بالمشهور نفى فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه و اشار  
الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الى آخره والى رد الثاني بقوله  
ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما بوجده في بعض النسخ من قوله  
فظاهر ان المعلومة من حيث هي معلومة لا يتحمل الصدق والكذب  
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال  
من حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث  
هو فقل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب  
التقيدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون  
تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار  
البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت بتلك المعلومية مستفاد  
من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية  
النسب التقيدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالهما  
ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية  
فالنسبة التقيدية من حيث هي اي من حيث مفوماتها وماهياتها



الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها لخروج المانع المذكور اعني المعلوماتية عن ماهياتها بحسب الوضع فتأمل (قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار) فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني اتعلم بضرب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضرب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود محائل الجهل الثاني ان صاحب الكشف اشار في قوله تعالى هدى للتيقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا ككاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا يناقض معرفة الاجمال فليتأمل (قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف) فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انها اخبار البتة لا اوصاف (قوله الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الى اخره) ٢ الضم مصدر من المبني للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة اللفظ بلامزيد المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمال الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدرى لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما بالمفهوم في قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم في اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت

٢ فان قلت هذا التعريف لاتناول الاسناد الذي في ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتأديب لان شيئاً منها ليس بمضروب قلت بل يتناوله لان يوم الجمعة مضروب فيه وكذا الدار والتأديب مضروب له فتأمل



في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر  
 ان التعريف مبنى على ما سيذكر الشارح من ان الجملة الشرطية عند النجاة  
 جملة خبرية هي الجزء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها  
 للصدق والكذب فان الخبر عندهم منحصر في الجمل ( قوله للقطع بان  
 المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ ) هذا القطع بحسب متعارف النجاة  
 وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلى والمقصود الاولى  
 وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني  
 وتتبعيتها في الالفاظ فلا سند هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه  
 من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري في كلامه عليه واما اعتبارات  
 المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجهها  
 للاولوية المذكورة في الشرح كما لا يخفى ( قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل  
 من تصور الشيء ) اي صار ذا صور ( قوله اظهارا للتخصر ) استعمال الكلام  
 المذكور في اظهار التحزن والتخصر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة  
 التركيبية في مثله موضوع للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له  
 فان كان العلاقة المشابهة فاستعارة والا فجاز مرسل والآية المذكورة من  
 قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما ترجوه يلزمه  
 اظهار التحزن والتخصر فهو من قبيل ذكر المألوم واردة اللازم والى هذا  
 اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهارا لتعليل لمقدر اي  
 قالت ذلك اظهارا ( قوله وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين )  
 عدم كون هذه الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والتأنيف الاستنكاف  
 والبناء في نفسه للتعمدية اي يرجع نفسه ( قوله ومثله هل يستوى الذين  
 يعلمون ) اشار بالتنصيص على التمثيلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي  
 في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور ( قوله وامثال هذا اكثر  
 من ان يحصى ) رد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس  
 مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من  
 متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده  
 الفاضل المحشى بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل  
 بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض



بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوح في العبارة اعتمادا على ظهور  
 المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة  
 كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تأمل ( قوله قومي هم  
 قتلوا الخ ) المصراع لحارث بن دعدة الدهيل الى آخره فاذا رميت بصيبي  
 سهمي \* وبعد هذا البيت فلتن عفوت لاعفون جللا واثن سطوت لاوهن  
 عظمي \* قوله امية اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل  
 اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا امية واخي مفعول قتلوا ورميت  
 مع بصيبي تنازما في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت  
 الثاني موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلية على جواب القسم والجلل من  
 الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت والسطو  
 الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظاهر ( قوله اما الحكم او كونه طالما به )  
 اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر طالما به لازم ولا يصدق  
 الانفصال بينهما لاحقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلولا لانهم  
 صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض  
 اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلية  
 على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم ٩ او قصدا افادة  
 لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عن يكون بصدد  
 الاخبار لكن العبارة لا تساعد اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور  
 في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار  
 في النهج ٧ الثالث من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة الغير الحقيقية اقسام  
 غير مائعة الجمع ومائعة الخلو كقوله رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما  
 ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن مانحن فيه من هذا القبيل ( قوله لا متناع  
 ان يقال انه لم يقع النسبة ) فيه بحث لانه ان اريد بايقاع النسبة ضم احدي  
 الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ايس في افادة ماهو من اوصاف  
 اللفظ وان اراد ماهو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست  
 بواقعة فلانسلم امتناع القول بعدم فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك  
 الايقاع دلالة وضعية لاعقلية فجازان يتخلف مدلولها عندنا والجواب  
 حل الادراك على المعنى الاعم فتأمل ( قوله فان قلت قد اتفق القوم على  
 ان مدلول الخبر الى آخره ) لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما

٩ في التقرير المذكور  
 اشارة الى رد جواب  
 الاستناد بان اصل  
 التركيب هكذا قصد  
 المخبر خبره اما افادة  
 الحكم او افادة لازمه  
 ووجه الرد ظاهر

٧ وبان القضية حالية  
 شبيهة بالمنفصلة  
 لا منفصلة يعتبر التنافي  
 بين جزئيهما بحسب  
 الصدق لا بحسب  
 الوجود فينبغي  
 ان يكون احد الامرين  
 صادقا على مقصود  
 المخبر على سبيل منع  
 الخلو فتأمل



يدل عليه لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له في ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولاً وضعياً للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل يكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم (قوله والا لما وقع) ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتمحض للشرط وما يتضمن معناه على جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها بلوشايع في عبارات المصنفين (قوله عن معناه الذي وضع له) الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقاً كما في المجاز (قوله وحينئذ لا يتحقق الكذب الظاهر) انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضاً مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلاً مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحينئذ لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلاً بانتفاءه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور (قوله وللزوم التناقض في الواقع) الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدلل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لانفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفاً على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الى آخره لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يحز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سبباً للعدول لا يقال لاتناقض بين النفي والاثبات الا يرى انها يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لاخفاء في وجود التناقض بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التناقض ايضاً بناء على حل النفي والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتأمل ثم في قوله لازم



التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والظاهر ان يقال لازم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة المجتمعة في الواقع لكن العبارة لاتساعده كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اى وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعنى التناقض بمعنى الفاعل اى التناقض لكان تعسفا (قوله قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ آخره) تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخفى عن نوع قصور لان من جملة ما بهم الجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفاءه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشئ ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشئ الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالظاهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك بجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشئ او انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت الشئ يستلزم ثبوته فقيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على انك ان تصير الى حذف المضاف اعنى لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشئ اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتأمل (قوله وكا نهم ارادوا الى آخره) هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلول الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لامن تصريحهم به فلما وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر فتدبر (قوله فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم الى آخره) هذا مبنى على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الابقاع او الانتزاع يتحقق النسبة التي



يشعر بها أحدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين ( قوله بل  
 المراد انه يحتمل من حيث هو الى آخره ) والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى  
 الصدق ايضا غاية ان لا تساوى ولما بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما  
 يحتمل الصدق والكذب ( قوله ويسمى الاول فائدة الخبر الى آخره ) اشار بلفظ  
 التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء  
 ما يترتب عليه والحكم الخارجى ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم  
 المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اى يعلم منه وهو الحكم الخارجى  
 ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه ( قوله وهى بدون الاولى  
 لا تمتنع الى آخره ) ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادى اذ لم يذكر فى المثل  
 اعميته اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما  
 وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادى  
 فى كلام المفتاح لانها لم يذكر فى صورة التعليل ( قوله اى اللازم الاعم بحسب  
 الواقع او الاعتقاد ) اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية  
 المساواة لازمة للزوم الاعم اذ لا مساواة الى آخره فيه فلا علم بها وانما  
 حله على ذلك لان اللازم الذى نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم  
 عمومى ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم  
 الواقعى المتبادر من تلك العبارة مع انه يعنى الاعتقادى ولان الكناية ابلغ من  
 التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع  
 وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر متناولا  
 لقسميه اعنى المساوى والاعم وفى هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه  
 باعتبار العلم لا باعتبار التحقق فى نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعنى  
 الحكم فى نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالما بقى ان يقال حكم اللازم  
 المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون  
 العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى  
 وجودهما ولو قيل الفائدة هى الحكم من حيث وجوده فى ذهن المخاطب  
 ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى اللزوم بلا  
 كلفة ( قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع الى آخره ) اعترض عليه الاستاد  
 بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه  
 فان تحقق معنى العموم انما يظهر فى صورة الوجوب والجواب ان وجوب



الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد  
 بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع عليه (قوله و زعم العلامة الى آخره) لما كان  
 اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم في  
 الحقيقة نفس العلمين فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين  
 يعني العلمين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في  
 ان الاستفادة نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا لعلم به  
 ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح  
 المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء  
 انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة و حكم فيما بعد  
 بان ما ذكره العلامة موافق لما اوردته المصنف هكذا ينبغي ان يفهم  
 المقام اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اوردته المصنف بالنظر الى  
 الظاهر الكافي في المقامات الخطائية فان الظاهر من المصنف انه حل  
 امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حل الاولى والثانية  
 على العلمين الا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين  
 تنبيههما على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس العلمين  
 فافهم (قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه الى آخره) قيده لان علم الحكم  
 بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر  
 طالما به (قوله لان العلم بكون الخبر) اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه  
 فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبر بالشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون  
 الخبر طالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما  
 وان عمرا اذا خاطبنا بكلام لا يفهم علما بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسر  
 لنا بفهمها حصل لنا العلم بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به  
 حاصل قبل ذلك ووجه عدم الورود انما يمنع في صورتين علمنا بان  
 المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة  
 الثانية لا يخلو عن سماحة لانا اذا لم نعلم كلام عمرو فن ابن فهمنا ان ما تكلم  
 به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع فيها (قوله ولا يخطر ببالنا فلا يصح)  
 قولكم ان سماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع  
 عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول (قوله وفيه نظر) وجهه منع  
 كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لابد من التفات النفس وتوجه العقل



الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اى اعتقاده قطعى او ظنى فانه يسمى علما في العرف كان ذلك لسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه (قوله وان يقال الى آخره) الظاهر مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة علما وتحقيق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذى ذكره الفاضل المحشى في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه قووات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك قووات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولاشئ منهما في هذا واما مخالفة تفسير المصنف فمشارك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفتين تونس بالآخرى كما لا يخفى فليتأمل (قوله مستحضرا للخبر الى آخره) اى لمضمونه على حذف المضاف (قوله منزلة الجاهل) ذكر الفاضل المحشى رحمه الله ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساماً ثلاثة الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالى الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالى في عبارة المفتاح بمعنى الخالى عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح لما ذكره ولا تصريح لغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومته ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر بالمنكر بما يشمل العالم لا بالعكس كيلا يكون كنزع الخلف قبيل الوصول الى الماء كما هو دأبهم في مثله والله اعلم (قوله وان كان عالما بالفائدة) نقل عنه ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بهما لا يقتضى عدم الفائدة الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر (قوله ومثله هي عصاى) غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا لا يخلو عن سوء الادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصا بصفاتها ليظهر المبينة البعيدة



بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل  
 بصدد جوابه ( قوله ولقد علموا الى آخره ) اللام في لقد علموا جواب قسم  
 محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء كافي علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره  
 ماله في الاخرة من خلاق والخلق النصيب واللام في لبئس جواب قسم  
 محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا  
 ويحتمل ان يكون لو في الآية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون  
 الآية ففيه ايضا نفى للعلم بطريق آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك  
 او من كلام رب العزة اي مقولا في حقك او مقولا في حقه واما حال من ضمير  
 تجد وهو استئناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الآية والله لقد علم  
 اليهود ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختياره على  
 كتاب الله تعالى ماله في الاخرة نصيب من الثواب اصلا والله لبئس ما  
 باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشراء اي ثمرته وما يترتب  
 عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام  
 لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بتعلق به علموا وان معنى الآية هلي ما  
 اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله في الاخرة نصيب اصلا لا انه  
 ليس له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومة فيتحد  
 متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت  
 عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة لبئس الموضوع  
 للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات ( قوله  
 يعني ان شئت ان تعرف الى آخره ) لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر  
 منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشئ منزلة الجهل به مع قطع النظر  
 عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشئ منزلة عدمه مع قطع  
 النظر عن خصوصية العلم اورد آيتين لا ثبات هذا الامر العزيز والمراد  
 بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم  
 في الآية الثانية فتأمل ( قوله لاعتبارات خطابية ) اي اقناعية تفيد ظنا بكونه  
 غير عالم ( قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال الى آخره ) تعليل للنفي  
 كما ان قوله بناء تعليل للنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى  
 الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداءة الشراء ينافي  
 اثباته في صدر الآية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء



منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذ العلم من مقابله اعنى جهلهم  
بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمنى اليهم تعسف ( قوله  
لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام الى آخره ) قد عرفت جريان هذا  
التعليل فى الاول ايضا ( قوله لا يوافق ما فى المفتاح الى آخره ) لانه صريح  
فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق بخلاف  
الوجهين وان الاشتهاد معنوى ( قوله ومارميت اذرميت ) روى انه عليه  
السلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء فى وجوه المشركين  
وقال شأهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهمزوا فتزل ومارميت  
اذرميت ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه عليه السلام منزلة عدمه ان اثر ذلك  
الرمى لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمى الصادر عنه عليه  
السلام صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة  
والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اى ومارميت حقيقة اذرميت  
صورة يعنى ان القيد للنفي والاثبات لا المنفى والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد  
النفي والاثبات على شئ واحد واما من قال فى معناه ومارميت تأثيرا اذرميت  
كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد لا اختيارية  
وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة  
لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما توارد  
عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد فى الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه  
لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذى  
يبتش بفعله ولو كسبا اولوا الاحلام بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص  
ولا يرد جريانه فى جميع الافعال فتأمل ( قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر ينبغي  
الى آخره ) اشارة الى ان الفاء فى ينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة  
الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد  
الامر ينبنى له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص  
منه حذرا عن الاخلال ولا يزيد منه حذرا عن اللغو وانما لم يذكر علة المنع عن  
النقصان وان كان المراد بالاعتصار على قدر الحاجة ان يكون على قدر  
اقتضاء المقام لا يزيد ولا ينقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاعتصار على  
قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا  
والمفهوم من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصورة كلها



حيث قال فانه اذا لم يكن مفيد اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه انما ذكره من الاقتصار حكم بمحمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الى آخره ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الى آخره فان قلت اذا كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد ينزل العالم بهما الى آخره فواجهه توسط هذا القول قلت وجهه ان هذا كالجواب عن اعتراض يرد على قوله ولا شك ان قصد المخبر الى آخره بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل اولاد دفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا لتأكيده بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر (قوله هل هي واقعة ام لا الى آخره) قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المصنف في اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عليه السلام هل تزوجت بكر ٦ ام ثيبا وان اجيب عنه يجوز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم او لا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قيل اطلاقات المصنفين و مسامحاتهم في تراكيهم كاستعماله قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة التكلم وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها اما تستعمل في الماضي المنفي (قوله ليس بشيء الى آخره) لا يخفى ان توجيه الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على

٧ واما توسط قوله وقد ينزل العالم الى آخره بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بها فقرر الاصل اولاد دفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع نسخة

٦ قيل الدليل على كون ام في حديث متصلة وقوع المفرد بعدها وسيصرح الشارح في باب الانشاء بان المفرد بعدام دليل كونها متصلة



سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق و مراد البواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثانى وليستغن عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شئ ورائها كان في حكم خالى الذهن وما ذكره ذلك البواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح (قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتأويل المشهور) اى حصل الاستغناء وقدمر منا في اوائل الكتاب اشارة الى مثله مع تفصيل ما فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبنى على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعده حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم والمخاطب والافالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جائز ايضا سواء ارجع الضمير في فينبغى الى المتكلم او المخاطب (قوله واسمية الجملة الى آخره) اى صيرورتها اسمية وهى في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافى عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية وقديقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامى الثبوت واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقائوها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة اداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة) اى الحروف الواصلة معانى الافعال الى معمولاتها من وصلت الشئ وصللا وصلة كذا قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تأكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعنى التأكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا تزيد شيئا الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل بانه يلزم ان يعبروا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت او لازوا (قوله مترددا فيه طالبا الى آخره) فيه استخدام لان المراد بضمير فيه

ه واما ما ذكره الفاضل  
المحشى من ان المراد  
بالخالى من يخلو ذهنه  
عن التصديق بالنسبة  
الحكمية فيما بين طرفي  
الجملة الخبرية وعن  
تصور تلك النسبة  
فالمراد تصورها حال  
التردد في وقوعها وهذا  
بملازمة فيه



الحكم بمعنى الوقوع اوللا وقوع وبضميره الراجع اليه الايقاع او الانتزاع  
وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيدا وانكرت  
فقلت تصورت قيام زيدا وقيام زيد متصورى لم يتصور من السامع بعده  
ترددا وانكارا في ذلك فإى حاجة الى التأكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا  
ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال السامع فتأمل  
( قوله ظن على خلاف ما انت الى آخره ) قيل اراد بالظن ان له ميلا الى الجانب  
الآخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر  
ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما في التأكيد ودليل المسئلة الاستقراء  
فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعده حسن التأكيد في الجملة الملقاة الى السائل  
التردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق  
في معاملة بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت  
بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد ( قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا  
فيها الى آخره ) اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا ليراد ان بطريق  
الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدى الى آخره فاندفع ما اورده بعض اصحاب  
الحواشي من ان يكون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضى عدم استقامة  
الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل في المبتدأ  
التعريف معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد  
بدون المبتدأ ووجه الاندفاع ظاهر ٧ ( قوله مؤكدا بان واسمية الجملة ) ان قلت  
قدر التأكيد بكون تعدد الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا  
فما وجه التأكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم  
مع الرسولين الاولين وبتأديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى  
مرتبة الانكار قوى في نفسه فاكذوا بتأكيدين واما ما ذكره بعض اصحاب  
الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا لانهم حيث قالوا ما اتمم البشر  
مثلنا عدلوا في نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية وهى ابلغ واقوى  
فيناسب ان يؤكّد بتأكيدين ففيه نظر لان قولهم ما اتمم البشر بعد اللقاء  
الرسول اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صرح نظم القرآن حيث قال عز  
من قائل واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذارسنا  
اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما اتمم  
البشر مثلنا واما انزل الرحمن من شئ ان اتمم الاتكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم

٧ واعلم ان قول الشيخ  
ان لا يستقيم يشير الى ان  
المستحسن في حكم  
الواجب عند البلغاء  
وتركه يوجب عدم  
الاستقامة فتأمل  
نسخه



٧ فيجوز ون ان يكون  
نسخه

لمرسلون (قوله مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة الى آخره) لم يعد المصنف في الايضاح القسم في الآية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة (قوله فالبشرية في اعتقادهم انما ينافي في الرسالة الى آخره) لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوز ٧ ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي في الرسالة من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسل من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس (قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول لحكاية اى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا في المقابلة الاولى واما اذا تعلق يقال كادل عليه كلام الايضاح او لحكاية فلاذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي في ارادة هذا (قوله لاتحاد المرسل والمرسل به) قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او المرسل او لا اذلا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالافكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل فاذا ابلغ الخبر احد عن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحده المرسل فتأمل (قوله فكل مقتضى الظاهر الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببلغ مع صدق التعريف عليه ٧ ويمكن ان يقال بعد تسليم الا تنقاض على ذلك التقدير لاشك

٧ اللهم الا ان يقال  
لا شك ان المتبادر  
نسخه



ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد من التعريف (قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الى آخره) قيل عليه اذا اريد جعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التأكيد كما ان ملاحظة الانكار يقتضى التأكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتأكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره (قوله فيجعل غير السائل الى آخره) اى يجعل الخالى كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اى جعل السائل كالخالى فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشى في الضابطة التى ذكرها وان ترك التأكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيه منزلة الخالى فتأمل (قوله له اى الخبر) فعلى هذا يكون اللام زائدة كما فى ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية فى المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه (قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته) الظاهر ان هذا التقي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صورته فلا ينافى كون الاشارة فى بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذا الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شأنه ان يجعل المخاطب مترددا فى خصوصية الاغراق قيل ولقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني فى الذين ظلموا بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان تكون على سبيل التهديد قلت ذلك مذموم فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعد دعاء نوح بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البتة فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتأمل (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغنى غناء الفاء) فعلم ان ما ذكره الشريف فى او اخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لادلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين



يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بان المفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتأمل (قوله من عرض العود على الاناء) وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا برحه ووجه التأكيد انه وان عرض الرمح متهيشا للحرب الا ان معه رمحا واحدا فكأنه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة والفضل للتقدم كما لا يخفى (قوله اشارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم) اعترض عليه بان دلالة على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون اشارة خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله ووافق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثرا للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا لانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيه منزله المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تغييره فلماذا حمل البيت عليهما وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون ولحمل الآية على تنزيل غير المنكر منزله ووجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكك فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الآية من المدكات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه (قوله ويجعل المنكر كغير المنكر الى آخره) لاشك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التأكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيهه من السائل فان التأكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام جاريا على مقتضى الظاهر الذي هو التأكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتأمل (قوله ان يكون معلوماله او محسوسا عنده) اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فظهر وجه توقف الار تداع على التأمل وتجوز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تأملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التأمل انما يتحقق بعد

٩ والحق ان المراد في بعض المواضع لا يستفاد من نفس اللفظ بل من القرائن الخارجية الا يرى انه اذا التقي الكلام المؤكد بتأكيد واحد لم يعلم ان المخاطب متردد او منكر ادنى انكار وامتحسان التأكيد في الاول وجوبه في الثاني لا يفيد انفهام الفرق من نفس اللفظ



كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية او تعسر تحقق وجود  
الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعنى ان تأمله ارتدع عن انكاره  
اذلا يقتضى تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة  
فا اعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى (قوله مما لا يصح ان يحكم به) لا يخفى  
ان مافى هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل  
كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثرة المرتابين (قوله فيكون  
نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه) اللام فى التنزيل ليس صالحة للنظير حتى يرد  
ان الآية حينئذ مثال لذلك التنزيل لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان المراد  
بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبوعه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير المانحن  
بصدده لانه نزل وجود الشئ منزلة عدمه فتأمل (قوله احدهما ما ذكر فى السؤال  
الى آخره) ذكر هذا الوجه ههنا استطرادى قصد به بيان  
وجه الحكم فى الآية ولم يقصده دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا  
بعدم كون الآية تمثيلا وهو مراد المعارض سيما اذا حمل على المنع والسند  
(قولا وحينئذ لا يكون مثالا لمانحن فيه قيل) اى لجرد الاعتبار المذكور وهو  
تنزيل وجود الريب منزلة العدم ٧ لوجود ما يزيله وقيل لاريب فيه بلاتأكيد  
مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لا نكارهم وجود المزيل يكون مثالا  
لمانحن فيه وردبانه اذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما راسا بحسب  
الا اعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الا نكار وقدير بان  
المخاطب بقوله لاريب فيه هو النبى عليه السلام واصحابه رضى الله عنه  
ولاريب انهم لا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبنى على انكار كون الريب  
بمنزلة العدم المبني على انكار وجود المزيل وهذا مبنى على وجوب كون  
المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب كما يدل عليه الوجه المعقول من الكشف  
اذا المنكرون هم الا شقياء والمخاطب هو النبى عليه السلام كما يشهد به سياق  
الآية فلا وجه فتدبر (قوله وهو انه مانفى الريب بمعنى ان احدا الى آخره)  
عبارة الكشف هكذا قلت مانفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفى كونه  
متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم الارتياب  
والمقصود نفى الارتيام اشارة الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر عائدا الى الريب  
والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير مانفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه

٧ واما اذا ضم اليه  
اعتبار اخر مثل ان يقال  
جعل وجوب الريب  
منزلة عدمه  
نسخه



فيؤل المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة و المعنى  
 مانفى الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورده الفاضل المحشى رحمه الله تعالى فى  
 حاشية الكشف على الوجهين بان عبارة الكشف آية عنه وذلك لان النفى  
 حينئذ متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابله قوله واما المنفى كونه الى آخره  
 بل الواجب ان يقال وانما نفى لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذى  
 اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفى الى آخره وحكم بان المقابلة لتصح حينئذ  
 الا ان الكلام فى الاستعمال النفى بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفى فى قوله  
 وانما المنفى الى آخره ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا و التكلف  
 فى تصحيح الاولين اقل من التكلف فى هذا فتأمل ( قوله لكن ينكره كثير من  
 الاشقياء ) قيل الظاهر ان الآية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب  
 الفن صريحة فى ان الاعتبار المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع  
 مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لاريب فيه هو النبي عليه  
 السلام بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما  
 انزل اليك وما نزل من قبلك على انه لوجعل الخطاب الاول لكل من يتلقى  
 الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين ( قوله لكن  
 ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير المنكر ) لا يقال ان لا التى لنفى الجنس واسمية  
 الجملة تفيدان التأكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانقول ان  
 لا المذكورة تفيد تأكيده استغراق النفى واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى  
 ان لا يخرج شئ من افراده ولا يدخله فى تأكيد الحكيم واما اسمية الجملة  
 فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة فى مقام العدول ولا جزم بذلك فى الآية  
 فحكم باليقن وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على  
 سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات  
 والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التأكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان  
 ينبغى ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافى جعل  
 الانكار كلا انكار فتأمل ( قوله وهو انه كلام معجز ) قيل الضمير ليس براجع الى ما  
 معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق حل الدليل على  
 مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حله على مصطلح اهل النظر بل راجع  
 الى مصدر تأملوها اى تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق ( قوله انه  
 بمنزلة التأكيد المعنوى ) يعنى بالتمثيل صحيح لان التأكيد المعنوى لا يؤكد



الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقدرده بما نقله من الشيخ  
واشار الى انه يدفع الانكار كالتأكيـد اللفظي بعينه مما ذكره بعض اصحاب  
الحواشي من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التأكيـد المعنوي كاللفظي  
في الامرين فلا شكل باق بحاله ليس امرا و راء ما ذكره الشارح فتأمل ( قوله  
دفع التوهم السهو او التجوز ) قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التأكيـد المعنوي  
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلة من حيث  
هو كذلك والجواب انا لانسلم تصریح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما  
صرح في بحث تأكيـد المسند اليه بان التأكيـد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع  
التوهم المخصوص وهو الجائي زيدا وانما ذكر عمر ا على سبيل السهو وقد  
اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا  
التوهم بالتأكيـد المعنوي ولا شك ان التأكيـد بنفسه وكذا باكتع و ابصع لا يدفع  
التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك  
بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما يدفع توهم ان يكون الجائي واحدا  
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل  
بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع  
تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه  
ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب  
اذا كان من يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب المتكلم ويتوهم ان  
مثل هذا الفعل ان صدر من ملابس زيد لانفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد  
بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم  
بمعونة المقام فتأمل ( قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الى آخره ) قال  
الاستاد الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل  
لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما في الفصل والوصل  
مبنى على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب عن هذا الجواب  
حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب  
ان يقول ٧ نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه  
لا شك في تغاير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما  
يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعداء  
للتشيت والقوم انما عدوا من المؤكـدات الاعداء الصريحة فلا شكل  
فتأمل ( قوله قلت لعل وجهه ان اراد الكلام الى آخره ) يمكن ان يقول

٨ لان الكلام في اخراج  
الكلام لاعلى مقتضى  
الظاهر ونفس لا ريب  
فيه ليس بكلام على  
ذلك التقدير لكونه  
واقعا موقع المفرد  
وان كان جملة



هذا توجيه الكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر الالزام  
 وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على  
 الالزام مراد به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة  
 عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام  
 انكار المخاطب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف  
 البلغاء هو انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصده هذا المعنى بل  
 ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا  
 ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب  
 فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير  
 كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى  
 الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام  
 المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر  
 اللفظ الدال على الالزام ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال  
 من نفس الالزام اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان  
 الانسب ان يدل الكناية على ما هو القصد الاصلى للتكلم وكان مصب الغرض  
 من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا تنبيه على ان تأمله يزيل  
 انكاره لان التكلم نزهة منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا  
 ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه الفاضل  
 المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه الاوجه  
 ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم  
 انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر اريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء  
 فقد اطلق ما يدل على الالزام اعني عدم الانكار واريده ما يستلزمه اذا تأمل  
 وعلى هذا القياس نظائره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه  
 اباحت الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد  
 لان نفسه والالكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول  
 العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا  
 المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل  
 بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق  
 ما يدل على نفس المعنى العرفي واريده ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد  
 الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكره من قبيل مستبعات التراكيب



لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً مطابقاً  
 الثانى انه يجب فى الكناية عند السكاكى ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع  
 وغاية اللوازم المكنى بها على تقديره متبوعات للزوماتها الا يرى ان الملزوم  
 المكنى عنه فى صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه  
 والمكنى به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول تابع والثانى متبوع لان عدم العمل يتبع  
 عدم العلم وان الملزوم فى القاء المؤكد الى العالم ملابسة لامارات الانكار  
 الظاهر واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثانى متبوع كما لا يخفى ويمكن  
 ان يدفع بما فصل فى شرح المفتاح من ان اللازم فى الكناية يعتبر كونه مساوياً  
 للزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعاً بهذا  
 الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتأتى فى القاء المجرد الى العالم مردابه عدم  
 العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلو ذهن اخص من عدم العلم  
 فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى  
 الحقيقى شرط فى الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة  
 المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلاً قرينة لنا  
 على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون الكناية اصطلاحية  
 والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافى الخلو بحسب التنزيل  
 والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقى الذى هو شرط  
 فى الكناية وايضاً العالم الذى يلحق اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالى الذهن  
 فى الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم  
 على ان المعتبر عند السكاكى جواز ارادة المعنى الحقيقى فى الجملة ولو فى محل  
 آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته فى المحل الذى استعملت فيه  
 كما فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع  
 معناه الحقيقى وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة  
 لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة  
 وجوابه المنع لان المحل الاخر الصلوة واجبة بدون ايها العالم (قوله فى المهد)  
 ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا رأيت نموه ايقنت بداراً منه فى المعان  
 الجدد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة  
 الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعاً  
 اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدأ خبره ساطع البرهان (قوله المشرئب)



في الصحاح اشرب الى الشئ اشرباً بامد عنقه لينظر اليه ( قوله دفعا لتوهم التخصيص ) فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك صح استثناءه هو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزماً بلا شبهة قلت دفع التوهم جزماً بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لانص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا وقوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي ( قوله وكذا المجرد عن التأكيد ) اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكرو لا متردد ( قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون ) الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او تقدير ذوا ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى الظنون وهي مع اسمها وخبرها خبر ان والاخران تامتان وقد يجعل الاولى ايضاً تامة وقد يجعل زائدة فقوله انه لا يكون خبر ان ( قوله بل لا يصح بدونها ) معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشأن بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى ٢ في دلائل الانحياز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على رأى من جعله ضمير الشأن كما توهم ( قوله لان يصلح مبتدأ ) كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص و ارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدأ اصطلاحى والبيت لسائب بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شياً والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكر ا كان او انشى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كخمر وبزل ككحل والبوازل والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة آيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو ضروب ثارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقبل وكما يصفى يكدر ( قوله ان دهرا يلف الى آخره ) الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بلف اي بسبب وصالها او يشمل بسبب

٢ قال الشيخ في دلائل  
الانحياز فان قلت او ليس  
قد جاء ضمير الامر مبتدأ  
معرى عن العوامل في  
قوله تعالى قل هو الله احد  
قلت وان جاء ههنا الا انه  
لا يكاد يوجد مع الجملة من  
الشرط والجزاء بل تراه  
لا يحى الابان



فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اى يجمع في هذا الموضع التفرقة  
الكائنة او يجمع التفرقة الكائنة فيه ( قوله و منها حذف الخبر الى آخره )  
سيجى في اوائل الباب الثالث ان شاء الله تعالى ( قوله وقد يترك تأكيد الحكم  
الى آخره ) لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة  
السابقة فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من  
مزيل الانكار زعم المتكلم كأنهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان  
يشك فيه لثبوته بالأدلة الظاهرة فلا حاجة الى التأكيد وقولهم مع شياطينهم  
انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار  
وهو ترك مجالستهم و التزام احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم  
تصديق شياطينهم اياهم ( قوله ليس جديرا باقوى الكلامين و او كدهما )  
عبارة الكشف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية  
وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين وفيه نظر  
لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين  
واو كدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى خاطبوا به المؤمنين  
مع انه لا تأكيد فيه قطعا و تجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما  
يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل ههنا بالاضافة  
اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التأكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوى  
ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوة ووكادة فى الجملة  
( قوله او حديون جمع او حدى ) بالحق ياء النسبة للتأكيد كاجرى كانه  
منسوب الى الواحد تنبيها على عرافته فى معنى الوحدة واستحقاقه ان يعتبر  
عنه بالواحد و ينسب اليه ( قوله اما لان انفسهم الى آخره ) اما تعليل  
لمقدر اى فتركوا التأكيد اما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا فى ادعاء  
الى آخره والاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الظاهر من لفظ الكشف  
حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم  
او حديون ( قوله مثنة للتأكيد ) اى موضعه الذى يتحقق ثبوته فيه مفعلة من  
معنى ان التأكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد  
انه لمثنة من ذلك اى مخلقة ومجدرة وفى الاساس فلان مثنة للخير ومعساة  
اى موضع لان يقال فيه انه خير وعسى ان فعل خيرا ( قوله لانه لدفع الابهام )  
اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث



وهو ان هذا الابهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر  
بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق  
الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين  
بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون  
فائدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في المؤكدات المذكورة في الآية والجواب  
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث  
غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمره  
يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم عرفا وقوله  
والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف  
قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى لمرسلون من رسوله  
والفرق ظاهر فلا تغفل (قوله ولذا ذكره بالاسم الى آخره) يريد ان وضع  
الظاهر موضع المضمحل يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة  
غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه حيث  
قال التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك  
بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسمه  
المظهر و بان ما يقال المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاول ليس على  
اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان يكون  
عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ماسبق ثم ان الاصل  
الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من  
المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمحل لا يقال قول المصنف  
فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا  
هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم  
الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد  
احتيج اليها ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول  
غفولا عما استمر عليه دأب المصنف في مثله فليفهم (قوله فكأنه قال بعضه  
حقيقة وبعضه مجاز) اشارة الى ما اختاره في شرح الكشف عند الكلام على  
قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور  
في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال  
محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة



العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يمجذ الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى ( قوله كما جعله عبدالقاهر ) حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل ( قوله وفيه نظر لان علم المعاني الى آخره ) حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والالكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وبهذا بطل ما ذكره الاقسرائي في شرح الايضاح دخولهما في تعريف المعاني من ان البحث فيهما بحث عن الاحوال التي يقتضيهما الحال قال الاستاد في وجه النظر ولانا لانسلم انه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر احوال الاسناد مثل التأكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا ٨ قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المصنف واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل ( قوله او معناه ) قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه العقل بصيغة قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون لعامل في مثله عامل الظرف والمأل واحد ( قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد ) سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا اعتقاد خارج عنه وانت خير بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده ٣ واما اعتبار التقييد بالحال بالنظر الى الزمان الثاني

٨ واما قوله فيما سبق وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد فعلى سبيل المسامحة والمراد كونه حقيقة ومجازا

٣ وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى نسخة



بان يكون المعنى وجد التعريف في زمانين خارجا عنه في الزمان الثاني  
 ما لا يطابق الى آخره فعلى تقرير تسليم صحة بعيد لا يصر اليه مع ظهور  
 اعتبار التغليب فتأمل (قوله و ذلك بان لا ينصب قرينة الى آخره) كأنه  
 اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد يتناول مثل قرائن الاحوال  
 فافهم (قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغير الى آخره) الظاهر انه مبنى  
 على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عند  
 الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره وامثال كون المسند  
 مصدرا اعجبني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد (قوله كقول المؤمن  
 انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل) ينبغي ان يعتبر في هذين  
 المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمل  
 (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون  
 الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق  
 الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة  
 سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن  
 لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقى ههنا تأمل وهو  
 ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله و جاهل بها  
 يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة و مجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع  
 استحالة بالنظر الى شخصين (قوله والاول لا يكون اسنادا الى آخره) فيه  
 نظر لان المفهوم من كلام ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا و ليس كذلك  
 لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة  
 اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون  
 حقيقة (قوله بل ينسب قائله الى ما يكره) اي الحماسة والجنون (قوله بناء على  
 سهو و نسيان) الفرق بينهما ان السهو مما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال  
 الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة  
 معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتي من كلام العلامة في  
 توجيه قول السكاكي غير مشوب بتجاوز و سهو و نسيان ان السهو يطلق  
 على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي و بهذا قد يجاب عن مناقشة  
 الفاضل المحشي بالنسبة لا السهو وكأن قول المحشي في المشهور اشارة اليه  
 فتأمل و قد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي



وبهذا قد يحاب عن مناقشة الفاضل المحشي فتأمل ( قوله والمصنف  
 للاسناد ) فيه تقرير اي صفة للاسناد فلا يلزم العطف على معمول عاملين  
 مختلفين مع عدم تقدير المجرور على انه انما يلزم لو كانت العبارة  
 والمصنف الاسناد تأمل ( قوله اعتمادا على انه يفهم ) مما ذكر في تعريف  
 المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأول فيه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما  
 واذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه  
 ان ما ذكره على وفق اعتقاده ( قوله على نحو قولها ) فانما هي اقبال  
 وادبار \* المصراع للحناء من قصيدة تراثي بها اخاها صخرًا حيث نقول \*  
 فمأجول على تطيف به لها خياني اصغار واكبار \* لانسام الدهر منه كلما  
 ذكرت \* فانما هي اقبال وادبار \* يوما باحزن مني حين فارقتي \*  
 صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخر التائم الهداة به \* كانه علم في رأسه نار  
 العجول الناقة الوالهة التي فقدت ولدها والبو جلد فصل يحشي تبنا لتدر  
 الناقة عليها تسليا منها به \* وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به  
 اي الم به وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو  
 والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول  
 بيان للجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء  
 قال بعض اصحاب قوله تطيف صفة بو وضمير به للعجول والتذكير  
 باعتبار اللفظ من قولهم خلاف الخيال يطيف طيفا و مطافا وهو  
 من قبيل المجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو لحياله والمضاف  
 محذوف لا من قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد  
 يطيف هذا كلام ولا يخفى ان فيه سهوتين في نظر ارباب الصناعة  
 اذ لا يصر الى المجاز ما لم يتعذر الحقيقة وههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف  
 من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج المصادر الاطافة كرد خيري  
 داره وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو فلا ضرورة الى  
 الحمل على المجاز وتأويل تذكير الضمير المجرور على ان طيف الخيال مجيئه  
 في اليوم صرح في الصحاح ودل عليه موارد الاستعمال قال فقيمت للطيف  
 مرتاما وارقني فقلت اهي سرت ام عاذني الحكم ( قوله وقال نعم سري  
 طيف من اهوى فازقني والحب يعترض الذات بالالم ) وليس المراد في البيت  
 مجيئ خيال البواح العجول في اليوم كما دلت عليه الابيات هذا و يروى بدل



( قوله لا يسأم الدهر الى آخره ) ترفع مارتعت حتى اذا او كسرت مارتعت اي مادام رتعت و الاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول بيان للجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والا يتم الاقتداء ( قوله الى شيء مفعول ) اي خال عن المزاي والخصوصيات كالشي المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والنسابة العالم بالانساب والتناء للمبالغة ( قول وجوابه ان لفظة ما في التعريف ) عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلبس الفاعل والمفعول به الى آخره فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الى آخره ( قوله والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ) فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انها زمان ومكان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي لا اقبال فيدخل قولها هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المصنف عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه لمخالفته فكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض بتصریح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدأ ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثاني بان قواء الشيخ لا يكون حجة على المصنف وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح ( قوله فتمت وما ليل المطى بنائم ) صدره لقد لمتني يام غيلان في السرى السرى هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر ( قوله وجوابه ان معناه الى آخره ) يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار



بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ماهوله قطعاً مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه ان يقال نختار الشق الثاني من السؤال ( قوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الى آخره ) ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد الى ماهوله فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد نفى الصوم عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضرر واما النهار كصائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في انهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار حقيقة كما في قولك انهارك صائم امانت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود ( قوله ويسمى مجازاً حكماً الى آخره ) اما تسميته مجازاً حكماً وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهراً او مقداراً اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازاً في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضاً فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازاً على ما نقل عنه واما تسميته اسناداً مجازياً فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده ( قوله اي غير الملابس الذي آه ) تقييده ماهوله بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ماهوله وهو مساو لملابس غير ملابس هوله وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لابد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى ( قوله بتأول لا ينبغي ان قيد التأول ) يغني عن قيد غير ماهوله اذ لا تأول فيما هوله وكأنه انما لم يكتف به لان دلالة على المعنى المذكور التزامية مجبورة في التعاريف ( قوله تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل ) يريد ان التأول طلب المأل والمأل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي الرجوع بمعنى المرجع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كأنها من جهة العقل محضاً وان لم يكن له تحقق في نفس ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ماهو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ماهو عليه



في العقل ان لم تكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي فان قيل لو اقتصر  
 على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان  
 طلب الحقيقة لا يستلزمه وجودها لجواز ان يطلب ولا يظفر بها فالحاجة  
 الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المأل قد يكون  
 عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لر بما غفل السامع  
 عنه ( قوله وحاصله ان ينصب قرينة الى آخره ) اشار الى ان تطلب القرينة  
 ليس معنى التأول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها  
 لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ماهوله ليس الانصب قرينة مانعة  
 عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات  
 الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ماهوله بتأول على ما حققه  
 لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة  
 وان كان كلاما كاذبا واماثانيا فلانه اذا حل التأول على نصب القرينة لم يكن  
 لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول  
 ملاحظة ملاسة ما اسند اليه بماهوله في الحقيقة ومناسبتة اياه كما يشعر به  
 قوله فيما بعد نحو قول معتزلي خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى  
 انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل وعلى هذا لا  
 يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واماثالثا فلان نصب  
 القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه  
 والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين  
 فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق  
 من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود  
 في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة  
 الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة  
 جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان  
 الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على  
 الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم  
 المخاطب ( قوله اي للفعل ) ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به  
 معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء  
 عليه لكونه اصلا ولكون المراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل



يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم  
التفصيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان  
يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملاسة الفعل ومعنا لامور المذكورة ملاسة  
كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد  
وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كان  
مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم (قوله لان الفعل لا يسند اليهما)  
وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد  
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً واما المفعول به فليس الاما وقع عليه فعل  
الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلاً وانما يتغير نصبه وهو  
ليس بما خوذ في مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فيه فالتغير بعد الاسناد ههنا ليس  
بالنصب واما في المفعول معه فمع تفسير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير  
شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقى وهذا القدر يكفي جهة  
تحويل الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله اسناده الى الفاعل) اذا كان  
مبنياله حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يردان  
قوله الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه (قوله  
وغير المفعول في المبني للمفعول الى آخره) فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة  
في الدار للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به  
فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى  
المفعول به بواسطة (قوله واسنادهما الى غيرهما للملاسة) مجاز يرد عليه  
ان قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه  
ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان  
والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان  
والجار والمجرور التي السند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد للملاسة بالمعنى  
الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة  
وانت خير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن  
الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل الى آخره على التمثيل  
وبناؤه على الظاهر الاعم الاغلب (قوله يعني لاجل ان ذلك الغير شابه) انما فسر  
الملاسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملاسة الفعل لغير ما  
هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المصنف اقتفى اثر صاحب الكشف



في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى  
 الى غيرهما لمضاهاته لما هوله في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة  
 ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة  
 المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هوله الى غيره  
 وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة ( قوله وانما الغرض تشبيهه الى آخره )  
 لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة  
 المشابهة والاسناد ليس بلفظ ( قوله كقولهم عيشة راضية ) مذهب الخليل  
 انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو بطريق  
 لابن وتامر وهو يشك كل بدخول التاء لان هذا البناء يستوى فيه المذكر  
 والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للبالغ لالتأنيث كعلامة ( قوله فهو  
 بمعنى المفعول ) اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز  
 ان يكون بمعنى التأليف ولهذا لم يقل والصواب ان تمثل الى آخره ( قوله  
 وداهية دهياء ) الداهية الامر العظيم وداهى الدهر ما يصيب الانسبان  
 من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهيئة داهية دهياء ودهواء وهو توكلها  
 ( قوله احدهما وصف الفاعل الى آخره ) السؤال الاول مع جوابه قد  
 اشير اليهما فيما سبق وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلى فيما سبق كان بيان  
 عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف  
 المجاز وكم بينهما ( قوله والاليم هو المعذب ) فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل  
 الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول  
 واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل  
 بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي  
 المتوجع مثل السميع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة  
 الفاعل لكن صاحب الكشف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات  
 الآية الى ان الفاعل بمعنى المفعول ليس بثبت ( قوله واسند الى المفعول بواسطة )  
 فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملابسات شاملا  
 للمفعول ٧ بواسطة لاندراج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول  
 بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء  
 بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك  
 من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره ( قوله والمعتبر عند

٧ ويمكن ان يقال  
 المفعول وان عم لما  
 بواسطة لكن المراد به  
 المفعول به ولا نسلم  
 اندراج الامور الثلاثة  
 فيه فان المفعول به ما وقع  
 عليه الفعل وشئ من  
 الثلاثة ليس كذلك  
 فتأمل



صاحب الكشف الى آخره) يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي  
 بالفاعل الحقيقي مطلقا مذكروه في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما  
 نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل  
 المحشي هو الثاني كما لا يخفى (قوله يا سارق الليلة اهل الدار) الظاهر ان انتصاب  
 اهل الدار بمقدراى خذر اهل لدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال  
 سرقه مالا (قوله او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الى آخره)  
 حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي و ان كان يوجد في النسب الاضافية  
 والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناولها ايضا باعتبار تعميم الاسناد  
 المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له  
 وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا  
 التوجيه يضمحل ما اورده عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي  
 كون التعريف للمطلق لانه حينئذ يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة  
 نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الى آخره راجعا الى المجاز  
 العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد  
 مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذا الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه  
 المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم مساو للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد  
 الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الحرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح  
 قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية  
 فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب  
 للحرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة  
 الامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان يخبر عن المضاف بانه  
 للمضاف اليه وبهذا اضمحل ما توهمه الاسناد من ان الجواب الثاني فاسد  
 لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لادنى ملاسة كما في كوكب الحرقاء  
 (قوله وقد يكون كناية الى آخره) لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل  
 لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله  
 باعتبار ان جعل الامر مطاما وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني  
 مكنى اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الاجاز واحد وهو المكنى الاسنادي  
 لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة (قوله



على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد واما ان فهمه من ظاهر كلام المصنف فظاهر واما ان فهمه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المقاد به الى آخره والظاهر حل الكلام على المصطلح دون اللغوي) قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع) انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذاكر المصدر اعني الافادة ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف بما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع (قوله ولقائل ان يقول الى آخره) اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج حيثئذ فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور و يندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفي عقله انبت الله تعالى البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا احكم بطلان العكس و تصوير الكلام في صورة تصور السامع مجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله تكلف لا يلتف اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدةان معا يعنى عدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الآخر (قوله وعلى هذا كان الانسب الى آخره) فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقال ليخرج قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى (قوله ما ذكرت من تقرير الى آخره) قال الاستاد وجه الاشعار ان المصنف لما اسند خروج نحو قوله بتأول اعترض بدخوله في قوله

٧ قوله ما ذكرت من  
تقرير قول المصنف  
مشعر الى آخره عبارة  
الشارح صريحة في ان  
المشعر بما ذكر ما ذكره  
الشارح من تقرير كلام  
المصنف لا كلام المصنف  
نفسه فالمشعر قول  
الشارح في اثناء تقرير  
كلامه بل يخرج قول  
الجاهل ايضا فلا يبطل  
طرد تعريفنا بنحو قول  
الجاهل فتأمل نسخته



غير ماهوله فلا بد وان يكون معناه غير ماهوله في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ماهوله عند المتكلم يخرج به ذلك فلا يصح اسناد خروجه الى قوله بتأول فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار انتهى وفيه بحث لان هذا يفيد اشعار كلام المصنف نفسه بما ذكره لا اشعار ما ذكره الشارح من تقرير كلامه على ماهو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الشارح في اثناء تقرير كلام المصنف بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل (قوله وان اراد عنه المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة) يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ماهوله في تعريف الحقيقة فتقيد ماهوله في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقيد غير ماهوله في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم (قوله فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد) فيه بحث لان قول الفيلسوف لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه اسناد الى ملابس غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولي وبهذا القدر لا يتأتى الحكم بضيايع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به (قوله قلت اراد بالاسناد الى آخره) قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ماهوله اذا اطلق يتبادر منه ماهوله في نفس الامر كما اشرنا اليه لاما هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف وقال الاسناد الحق انه غير وارد لان غير ماهوله غير ماهوله لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضرب بني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فنصرة الشارح بان غير ماهوله سلب ماهوله ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ماهوله يتبادر منه غير ماهوله في نفس الامر لان غير



ماهوله هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع  
 او عند المتكلمين في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر مماهوله ماهوله  
 في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ماهوله الغير في نفس الامر ( قوله وحينئذ  
 يدخل نحو قول الجاهل ) اراد به ماهو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع  
 البقل ( قوله ما لم يعلم او لم يظن ) لم يعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى  
 ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن  
 وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ( ولا تطع آثما وكفورا ) ولو اعاد  
 لربما يتوهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد  
 النفيين وعادها الشارح اشارة ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم  
 لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما  
 في قولك لا لزمنك او تعطيني حق او الا كما في قولهم لا تقتلك او تسلم فالمعنى ان  
 الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل  
 يوجد حينئذ ايضا ( قوله يعني لم يعلم ولم يستدل ) فيه بحث لان قوله بعد  
 عدة آيات المتر لقمان اوصى بنيه \* واوصيت عمرا ونعم الوصي \* يدل على  
 ان الصلتان العبدى موحده لم يقصد بالاسناد الاشابة والافناء الى كراهة الغداة  
 ومر العشي ظاهرة بل دلالة اظهر من دلالة قول ابي النجم \* افناء قيل الله  
 على ان ابا النجم \* لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن  
 اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب الليالي وان كان  
 مندفعاً بما سنده الا ان ( قوله وانه المبدئ والمعيد الى آخره ) وجه الدلالة  
 ان من قال بامر الله وارا دته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله تعالى  
 وتقدس يكون مسلماً والمسلم قائل بان الابتداء والاعادة والانشاء والافناء  
 من الله تعالى فان قلت لم لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت جلا  
 لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح واجب ما امكن ( قوله  
 وضعيتان ) قيده لان امثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل والافيجوز  
 ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليتين نحو  
 اجري النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجري النهر اطاعة فلان  
 واجري الماء اطاعة امره قال الاستاذ وانت خبير بان الشارح اذا اعترف  
 فان قولنا احبي الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوي فقد اعترف بفساد  
 الجواب الذي ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز



العقلي وبصحة الجواب الذي اخترناه يعنى كون امثاله من قبيل المجاز اللغوى وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول يكون احيى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوى بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلى بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا ( قوله وكذا المراد بشباب الزمان الزيادة قواها النامية ) قيل شباب الزمان ما يقوم به وازدياد القوا انما يقوم بهالا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اى وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى فانه قد يحى متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقى فى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية فى الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية بتهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهييج والاولى ان يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور ( قوله وانحصار الاقسام فى اربعة ) ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى واحدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت فى عدد الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف او مجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فيئذ لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل فى غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكى ايضا فأمل ( قوله واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال ) وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند فى المجاز العقلى جملة كما فى زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هى جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحل الكلمة على مطلق اللفظ ينبوعه مقام التعريف اذ يحمل على التبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة



والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهارة واسناد اسم الفاعل الى ضميره لاسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم (قوله نصب على انه مفعول به) لتقون او لكفرتم على تأويله بحجرتهم او على الظرفية اي كيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا ولم يذكرهما الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالآية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان شيبا بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله (قوله فهو فعل الله حقيقة) قال بعض اصحاب الحواشي اي فعل الملك المأمور بامر الله والافعل الله غير مفتقر الى المكان وليس بشيء اذ المكان في نفس الامر للمخرج فسواء رجع الضمير الى المخرج المدلول عليه بالاخراج او الى الاخراج على سبيل المجاز العقلي<sup>١</sup> في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى المكان قطعا (قوله ومنه اجرى النهر) فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهى على غير ما حقه ان يوقعا عليه لاسنادهما كما في السوابق وفي الآخريين انشاء مغاير للامر والنهى (قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة) اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام قد سبق منا في تحقيق قوله ولم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لان نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول



والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر  
الكلام محالا فقلوه عقلا او عادة تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل  
المحذوف اي عد عقله او عادته تأمل (قوله لان العقل اذا خلى ونفسه)  
وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلى وطبعه وهو سهو من فلم الناسخ لان  
الشيء الذي اذا خلى العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث تدعيه جماعة  
فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطقيا على الدعوى الا بتحمل  
(قوله وصدور عن الموحد) المراد صور الكلام عن علم انه لا يعتقد ظاهره  
وانما ذكر الموحد لان من لا يعتقد ظاهر الكلام المذكور بطريق التمثيل هو  
الموحد وهذا ظاهر (قوله ليست مما يستحيله العقل) اي بالبديهة على ما هو  
معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله  
العقل بالنظر الصحيح (قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا) قيل عليه يلزم خلو  
الوضع عن الفائدة ويكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة  
في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذا لعبت مردابه  
ما لا يقصده فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال (قوله فعرفة فاعله  
او مفعوله) انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي ٨ لان معرفة  
الحقيقة اعني الاسناد الى ماهوله امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور  
والخفاء وقيل لانه يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر  
كذلك في الوضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء  
لا يتوقف على وجوده (قوله اي قول ابن المعزل) اشارة الى ان ما في الايضاح  
من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل اه نواس كنية لابن المعزل فلا  
مخالفة (قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه) قيل الزيادة مجاز عن الاظهار  
اذلا معنى لا يقع زيادة الله على الحسن الكائن في وجهه المحبوب وقيل المضاف  
مقدراي يزيدك الله علم حسنه (قوله سوى الحق) قيل الشارح المحقق رحمه  
الله بخطه بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح  
استثناء الحق منه وانت خير بان الحمل على الانقطاع بماله مساغ (قوله  
فلا اعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام  
على حقيقة) قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل مسند في الكلام  
كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى  
المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعماله اللفظ فيه حتى

٨ اشارة الى ان ليس  
المراد معرفة نفس  
الحقيقة اعني الاسناد  
الى ماهوله لان معناه  
امر ظاهر فلا يناسب  
وصفها الخ نسخ



يلزم المجاز في اللفظ لمخضه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن  
 لالانه مناط النفي والاثبات بل لينقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصل  
 فحينئذ لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون  
 المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في  
 كونهما حقيقيين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التفسير سقط ما يقال  
 ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمنى جعله قادما فلا نسلم انه موجود على  
 الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الى آخره سلمنا  
 وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى  
 الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشاوش واذا كان معنى اللفظ موجودا  
 على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه  
 الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلن  
 الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازا  
 حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام  
 المسند الى الحق مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والا وضح ان يقال المراد  
 بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعنى اقدمنى وهو القدوم بقرينة  
 ما سبق فليتأمل (قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء) قيل  
 لان سلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس  
 واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع  
 عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى  
 لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا  
 الى آخره اى لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما  
 لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور (قوله ولو مثل بقوله فنام وتجلي ليلي همى)  
 كان ارفع للشغب اوله يارب قد فرجت عني همى والشغب بتسكين الغين  
 المعجمة تهيج الشر وهو شغب الجند ولا يقال بفتح الغين المعجمة (قوله  
 كالاستخدام) اى كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظه  
 معنيان احدهما ضمير الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ضمير بالآخر  
 الاخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النها الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا  
 غير النهار جعله شبيها باستخدام لانه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه

سواء كان المعنيان حقيقيين  
 او مجازيين او احدهما  
 حقيقيا والاخر مجازيا



بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه وهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة الى بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر في المواقف فلا قرب في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيتها يستلزم صحة العكس فلا محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والداال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور او لا تابعا وخا دما للمعنى المراد وجوزان يكون بالذال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور (قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء اليها مان) كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجازي ياها مان مرلي بالبناء وكذا الكلام في قوله ياها مان او قدلى على الطين فاجعل لي صرحا اي ياها مان مرلي بالايقا دفصح النداء له والخطاب معه (قوله وجوابه ان مبنى الى آخره) كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يدفع اعتراضات المصنف نعم يرد على السكاكي ان الايات الحقيقى يمنع قيامه بالقادر الادعائى حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلى بالآخرة ويصير سعيه في نفى المجاز العقلى بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعا (قوله اعتراض قوى) هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الى المصراحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان النية في قول الهذلي واذا النية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ النية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر الا النية جعلت فردا من السبع لانها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المصنف على وجه ينبى عن الاعتراض القوى المذكور في علم البيال بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور



في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يرد المشبه بل المشبه به واذا اريد  
 المشبه به صح ما ذكره المصنف ههنا فلم ان مبني النظر المذكور في هذا  
 المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان ( قوله اولاً نحو لجين  
 الماء ) وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعاً  
 فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من  
 ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال  
 على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به  
 والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم ( قوله  
 قد زار از راره على القمر ) اوله لا تعجبوا من بلي غلاته البلي بكسر الباء  
 والقصر مصدر بلي الثوب بلي بلي اي صار خلقاً فاذا فتحت ياء المصدر  
 مددت قال العجاج والمرأ يبلية بلاء السربال كسر الليالي واختلاف الاحوال  
 والغلاة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً وزر بمعنى شد من زررت  
 القميص از ره بالضم زرا اذا شدت از راره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب  
 جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف ( قوله مع  
 اشتماله على ذكر الطرفين ) اما اذا رجع ضمير از راره الى الممدوح فظاهر واما  
 اذا رجع الى الغلاة بتاويل القميص كما قيل ذكره الاق سراي في شرح الايضاح  
 فلان ضمير غلاته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتبار  
 ( قوله انما هي في ضمير راضية فيه ) بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها  
 لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ  
 التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور ( قوله فمن  
 اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ) ورد على الاول بان المضاف اليه  
 ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمنع ان يسند  
 الى اللفظ ( قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين الى آخره ) منع الملازمة  
 لجواز ان يقولوا بمحتمه لاحتماله وجهاً آخر غيره كالمجاز العقلي والجواب  
 انه قد اشترط في انواع المجازات السماع وبمجرد الاحتمال لا يقوم حجة السماع  
 على نوع الاسناد المجازي واجيب ايضاً بان مبني الكلام على انكار السكاكي  
 المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي  
 ليس فيه التجوز في الاسناد بل في السند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره  
 المجاز العقلي ان احداً لم يدع ان ما وقع في تراكب البلغاء من مثله من قبيل



المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حل  
 البعض كلامهم على المجاز العقلي فراد المانع انه يجوز ان يكون عدم  
 توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوفيق على السمع لادعاء كونه  
 من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تأمل ( قوله  
 اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه ) اراد بالامور العارضة الاحوال  
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة  
 والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور  
 العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب  
 اصلا ( قوله لذاته ) اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق  
 وقوله لا بواسطة الى آخره توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن  
 الامور العارضة بالواسطة المذكورة وما ذكره بعض اصحاب الحواشي من  
 ان مرادهم بالعارض ما ينفك عن المعرض و الرفع ليس بهذه المثابة فليس  
 بشئ اذ المسند اليه في باب ان وعلمت ليس بمرفوع ولا حاجة الى اعتبار  
 الرفع المحلى ( قوله لا بواسطة الحكم ) والمسند في موضع التفسير لقوله لذاته  
 ومنبه على ان المراد به لذات المسند اليه من حيث انه كذلك ( قوله معرف او منكر )  
 قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لابد ان يكون المسند  
 اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لذاته بل باعتبار كونه  
 مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب  
 ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد  
 المصنف بالا حوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها  
 واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك ( قوله وهو متقدم  
 على الاتيان لتأخر وجود الحارث عن عدمه ) اراد به عدم السابق وانما  
 لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته  
 لعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو عدم السابق  
 اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا الا انه اتى به ثم اسقطنم في لفظ الحذف  
 اشعار بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن  
 الاعظم كما انه اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى  
 تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفردا على الذكر  
 في اعتبارهم ( قوله وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن ) الظاهر هو راجع الى



قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا  
 وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف  
 الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف  
 لتذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ماسوى الفاعل  
 فى المبنى للمفعول لما سيدكرانه لا يحتاج الى القرينة بل الغرض الداعى فقط  
 وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية ما فى الباب ان القرينة  
 الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعدما فى اطلاق القرينة  
 بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركائز كنهى ان تلك القرينة لا تكفى  
 بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على حصول المحذوف  
 فلا وجه للسكوت عنها (قوله مع اشارة ضمنية الى الاول) اذ قوله للاحتراز  
 عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر  
 بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحتراز عن العبث ولهذا زاد فى الايضاح  
 عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث  
 وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان  
 عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه  
 تحققها فى اول النكت فقط فتأمل ولو ثبت هذا يحمل كلامه ههنا على  
 حذف المضاف المذكور فتأمل (قوله والافهوه فى الحقيقة الركن الاعظم  
 فكيف يكون ذكره عبثا) فيه بحث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من كلام  
 وكون ذكره عبثا لتحقيق القرينة المعينة اياه وانما المناقاة بينه وبين عدم  
 الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للتأمل (قوله وقيل معناه انه عبث نظرا  
 الى ظاهر القرينة) اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين  
 ان نفي العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على  
 جواز تعلق الغرض به وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا  
 الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جواز انتفاء نظرا الى جواز تعلق الغرض به  
 (قوله واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الى اخره) فيه بحث لان  
 الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام  
 مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب  
 عليه فائدة (قوله من حيث الظاهر) انما قال من حيث الظاهر لان التعويل  
 بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لالفاظ ليست  
 الا امارات نصبها الواضع تخلف باختلاف الاوضاع لاشهادة لها



في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرحه للفتاح وانما لم يذكر هذا القيد  
اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى  
كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل ( قوله لاستقلاله بالدلالة ) اي في الجملة كما في  
العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلاينا فيه قوله فيما سيأتي ولا عند  
الحذف على العقل ( قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول  
عليه بالقراين ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال  
عند الحذف مجرد العقل فلاينا في هذا الحصر ما اشار اليه سابقا بقوله من  
حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح  
في نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن  
الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء على ما  
استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان  
المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقراين انما تدل بحسب العادة على لفظ  
المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم ( قوله بالاخرة على وزن الثمرة ) بمعنى  
الاخير يقال ما عرفت الا باخرة اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى  
وهو الاخر بضمين ( قوله قال الى كيف انت قلت غليل ) آخره سهر دائم  
ومحزن طويل اي حالي سهر دائم ( قوله للاحتراز والتخييل المذكورين )  
اول ضرورة الشعر اول للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصائب الهواء جعله  
بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض ( قوله هل يتنبه ام لا ) ليس  
فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لان نفسه  
وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق النجاة على ان ام حرف الجواب بحذف  
الجل بعد ها كثيرا ويقوم هي في اللفظ مقام تلك الجل فكان الجمل ههنا  
مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل  
لام المتصلة فقد سبق الكلام فلا نعيده ( قوله واو ايها صونه عن لسانك )  
قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف  
في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال  
اراد بقوله لا يهيم ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا  
بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي  
ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه

اي سبق الكلام عليه  
في اوائل احوال  
الاسناد الخبري  
م



عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايها صونه عن سمع المخاطب او عكسه  
 (قوله او تعينه) فان قلت اذ اتعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن الغيب  
 فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز  
 عن الغيب فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد معا وقس  
 على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها ٧ (قوله رمية من غير رام) في مستقصى  
 الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عدي غوت وكان من ارعى الناس وذلك انه  
 نذر ليدبحن مهاة على الغيب اسم جبل فرام صيدها ايا ما فلم يمكنه وكان يرجع  
 مختفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم  
 مهاتين فاخلاهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها قال الحكم  
 ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله (قوله شنشنة اعرفها من  
 احزم) المصراع لابي احزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو احزم جد حاتم  
 الطائي او جد جده وكان له ابن يقال احزم مات وترك بنين فوثبوا يوما  
 على جدهم ابي احزم وارموه فقال ابن بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها  
 من احزم يشير الى ان احزم كان عاقا ايضا والتزيل التليف بالثياب (قوله  
 او على ترك نظائره) الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه  
 واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك  
 الكلام او لا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت ٦  
 من العرب كلامين حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في مرامك  
 على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واذا سمعت منهم كلاما  
 حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به بعينه في غرض من اغراضك  
 فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه ايضا واما الثاني فيخص بالقياس  
 (قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ) وجهه ما اشار اليه الشريف  
 في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى  
 خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام  
 بالمدكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع  
 وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه  
 وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة  
 متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة

٧ وهذا الجواب اولي  
 من الجوابين اللذين ذكر  
 هما الشارح في المختص  
 كما لا يخفى

٧ قوله من غير السامع  
 من الحاضرين لانخفاء  
 ان الظاهر ان يقول من  
 غير المخاطب نسخته

٦ فانك اذا سمعت من  
 العرب كلامين حذف  
 المسند اليه في احدهما  
 قياسا وفي الآخر غير  
 قياس وتمثلت بهما  
 في مرامك على هيئتهما  
 فقد راعيت الاستعمال  
 الوارد على تركه واما  
 الثاني فيخص بالقياس  
 نسخته



على ما ذكر في الاهتمام (قوله أي الملة التي إلى آخره) اعترض عليه بان الموصول  
لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار  
المذكور انما هو من ايهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين  
احدهما حذف مالا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف  
الفاعل فيما بنى للمفعول مثلاً وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره  
مع بيان النكت **ك**ثير في الموارد (قوله ولا مقتضى للعدول عنه)  
قد سبق منافي اوائل الكتاب ان الظرف في امثاله ليس متعلقا باسم لا والا كان  
مشابها للمضاف فيجب النصب فيه ولا يجوز بناؤه على الفتح بل متعلق  
بمقدر والخبر محذوف فارجع الى ما ذكر فيها وقس عليه فان قلت سيأتي  
ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى  
للعدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد  
ولا يخفى انه غير لازم (قوله ومنه واولئك هم المفلحون) اي من ذكر المسند اليه  
لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف  
فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاءعلاهم المفلحون خبرا عن اسم  
اشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا  
سواء كان لمسند عند حذفه مسندا اليه آخرام لا (قوله كما ثبت لهم الاثر)  
قال الشارح في شرح الكشف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء  
في فهي زائدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقديم والاستبداد اسم من استأثر  
بالشيء استبد به وقوله في تمييزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول  
اعني بالثابتة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة  
بعد اخرى ويقال للنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امرهم ثم يتوبون اليه  
ومعنى على حبالها على انفرادها واستقلالها واصله حواله يعني حول الشيء  
وقعدت حباله وبحباله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقليل  
هو المبتدأ اعني فهي لرجوعه الى الاثر التي تصلح ان يكون عاملا ولك  
ان تقول الاقرب حينئذ ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار  
رجوعه الى الاثر ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي  
الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا بمقدر قبل الخبر كما قيل  
وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة



فيكون كل منهما مميزا لهم عن عدالهم ولولم يكرر لربما فهم اختصاصهم  
بالمجموع فيكون هو المميز لكل واحد ( قوله حيث الاصفاء مطلوب )  
لو بدل الاصفاء بالسماع لكان احسن اذ الاصفاء لا يستعمل في حق الباري  
تعالى فلا يلايم التمثيل بقوله هي عصاى على المتبادر ( قوله هذا كله مع قيام  
القرينة ) اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا  
لا تفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكر مثله الآن ( قوله ان يكون  
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه الى آخره ) المراد بعموم نسبة الخبر الى كل  
مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد  
اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن ٧ واما ما ذكره رحمه الله في شرح  
المفتاح من ان المراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه في تلك الحالة اشارة  
واحدة مما يصح اتصافه به في نفسه فقيه ان عموم النسبة لبعض ما يصح له  
مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة  
الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر  
فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له من المتعدد و ارادة التخصيص  
لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها ( قوله نحو خالق كل شئ )  
قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته  
في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثله ههنا لما لا يكون عام النسبة  
بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان  
الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص  
في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة  
في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه  
في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصحيح ما ذكره الشارح من ذكر الجواب  
وان دفع ايراد الفاضل المحشي ( قوله والجواب ان مقتضى الى آخره ) او رد عليه  
ان ذكر المسند اليه حينئذ يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه  
وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل  
المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث ( قوله و حقيقة التعريف ) جعل الذات  
مشارا به الى خارج قد يفيد ان خارج بقوله مختص و يجعل فائده الاحتراز  
عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشئ قبله نحو ارجل قائم ابوه واطبي كان  
امك ام حار ونحور به رجلا ونعم رجلا ويا لها قصه ورب رجل واخيه فان هذه

٧ واما حله على ظاهره  
فقيه ان عموم النسبة  
للمتعدد مع ارادة التخصيص  
الى آخره نسخ



الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سواد وسخلتها لم يحزلان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضى على ما نقله الفاضل المحشى وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحث اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظى الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يفتقر فى الثواني ما لا يفتقر فى الاوائل ٧ فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها ولاى جارها اذ لا يضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام فى القاعدة الثامنة فى الباب السادس من كتاب المغنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انالانم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتأخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابنا طاهر وحروف واما الثانى فلما يشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال (قوله اشارة وضعية) قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو جاءنى رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه او هو اخوك والكلام فى الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل فى تلك الاشارة (قوله فتعريفه لافادة المخاطب) جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فقول تعريف المسند اليه الى آخره وكما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعد انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا فى العبارة قيل لا يصح ٦ دعوى هذه القضية الكلية الاستفادة من لفظة

٧ سره انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضوع حقه فيما يقتضيه فجاز التوسيع فى ثانى الامر بخلاف ما اساء بالتوسيع فى اول الامر فاناح لانعطى الموضوع شيئا مما يستحقه

٦ واعلم ان القتيبة اسكبة الاستفادة من لفظ كلما انما هى باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم النسبية الى آخره نسخته



كلما لجواز ان يكون المسند في اللواز البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم  
 كقولنا الاثنان هو الزوج الاول وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدما  
 يشمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك  
 المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند  
 والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد  
 احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد  
 حافظ للتورث بعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود  
 والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني ( قوله لانه وضعي بخلاف  
 تخصيص النكرة ) يريدان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها  
 موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا  
 في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها ( قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين  
 الى غيره ) اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل  
 اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حقق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح  
 ان يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان  
 يجعل الطرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن  
 بمعنى ما من شأنه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي نمالا  
 وجه الى غيره ( قوله على سبيل البدل ) اما اذا كان ضمير الخطاب واحدا  
 او مثني فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد  
 غير المعين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن  
 ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بضيعة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير  
 الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على  
 ما هو المختار او موضوع للمعنى كلى لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة  
 فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ( قوله تناهت  
 حالهم الفظيعة في الظهور الى آخره ) الفظيعة الشنيعة الشديدة من قطع  
 الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع شديد جاوز المقدار و مراد المصنف  
 من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحت شأنهم ووصف  
 الشارح اياها بالفضاعة البناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز  
 العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه  
 ما يتبعون به تأكيذا او تنبيها على تنهيه كشر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر



حذف المضاف اوحيثية اى فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة  
من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية  
لا يقتضى صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعنى لرأيت  
امرا فظيعا ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية  
ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال  
ظهور الشناعة حالهم لدلالاتها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد  
دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة ( قوله لفساد المعنى ) اذا العموم فى المعدول  
عنه اعنى ان اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج فى صورة الخطاب ينافى  
العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بفساد  
يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف  
الظاهر فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الطرفين بالاخراج فى صورة  
الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقى  
فكأنه قيل اكتفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم  
يعنى انا عرينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقى ليتأتى لنا قصد العموم اذ لو كان  
الخطاب على معناه الحقيقى لما يأتى لنا هذا ( قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح )  
حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه قصدا الى  
ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول  
المصنف ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد ( قوله ما وضع لشيء مع  
جميع مشخصاته ) وذلك بانهم لاحظوا الشخصات بما يمنع به تصور الشخص  
عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصات التى  
جعل هذا المفهوم الكلى مرآة لملاحظتها فلا يضر تفاوت الشخصات  
زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع  
ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشى ( قوله لاحضاره اى  
المسند اليه ) وقد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك  
ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف  
المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للاتفات اليه فى  
الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ ملتفت الى المعنى وان كان حاضرا  
فيها كما صرح به فى حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور  
المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه فى قولك جاء  
زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا



لا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل الاحضار للاخبار عنه بعينه باسم مختص به  
 لكان اظهر ( قوله بعينه حال من مفعول المصدر ) اى ملتبسا بعينه ولشخصه  
 ( قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها الى اخره ) قيل  
 الم عرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما  
 المعهود الخارجى يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر  
 فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار  
 ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور  
 في الجملة ( قوله هذا القيد مغن عن الاولين ) فيه بحث لانه اذا ترك القيدان  
 الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع  
 باسم مختص به اى بالمسند اليه فلانسلم ان قوله باسم مختص به يغنى عن قوله  
 بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءنى له درهم باسم مختص  
 لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه  
 وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين  
 وحينئذ يكون مجازا ومبغضا في الحقيقة وكذا الم عرف بلام الجنس في قولك  
 الرجل خير من المرأة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع  
 واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به  
 الشريف في حواشى شرح المفتاح عن الثانى من ان الم عرف بلام الجنس  
 قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص  
 ايضا كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان الم عرف بلام الجنس حين ما  
 يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد  
 انما يفهم من القرائن الخارجية على ماسياتى تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند  
 ترك القيد الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم  
 مختص بالمعين اى الشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث  
 لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان فيه قيد من قيود التعريف على  
 الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد  
 على وجه سقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشارح  
 ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث  
 هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق  
 فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم



المختص بشئ معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق ان يقول  
لان الاسم المختص بالسند اليه ( قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الى آخره )  
توجيه الجواب انا لانسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص  
الاختصاص في الجملة والرجح مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال  
وان كان في الاصل موضوع الذات له الرجحة الكاملة مطلقا مع انه ليس يعلم  
لوقوعه صفة فمثل الرجح لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى  
ان مفهومه كلى في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب  
الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس الا العلم بناء على  
ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصل من  
ذكر القيد السابق تحقيق مقام الغلبة غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرنا  
لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض  
ما يخرج بالقيد الاخير وقد نهت فيما سبق على انه ليس بمحذور وبما اشرنا  
اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيد الاولين  
اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك  
قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى الا انه يلازم اذا اريد بالابتداء اول زمان الذكر  
فتأمل ( قوله لانا نقول هذا موقوف الى آخره ) اي خروج الامور المذكورة  
بقيد الابتداء موقوف الى آخره وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه  
البعد اما اول فلانه لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقدوا اما  
ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن  
تقييد ذلك باسم مختص به لظهور ركائته واما ثالثا فلما اشار اليه بقوله ولو  
اريد بذلك الى آخره لكن هذا الاخير موقوف على ان المراد بالاختصاص  
الاختصاص بحسب الوضع والا فلا حضار بالرجح احضار باسم مختص  
وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال  
ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر  
باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار السابق ( قوله وبعد  
التي والتي ) التي تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم  
اول المصغر وهذا ابقى على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله  
بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذا وذا وذاك والمعنى  
بعد المحط الصغيرة والكبيرة التي في فطاعة شأنهما كيت وكيت حذف



الصلة ايها لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه  
 وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى ( قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء  
 بعينه ) فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل  
 في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما  
 وضع الى آخره يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد  
 من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له  
 كلياً او جزئياً ومما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل  
 الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح  
 والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل  
 المفهوم الكلي مرآة بملاحظتها عند الوضع فليفهم ( قوله ولا يخفى  
 على النصف ) ان الوجه ماذكرنا اولاً وذلك لان قيد الابتداء على ماذكره  
 هذا القائل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى تحقيق  
 المقام واما على ماذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجاً لها لكن  
 يكون لكل من القيد السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه  
 لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد  
 تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغض عن ذلك فالاحضار  
 اول زمان الذكر متحقق في ضمير التكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا  
 المتعين فليتأمل ( قوله نحو قل هو الله احد ) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله  
 خبره واحداً خبراً ثانياً او بدلاً من الله ببناء على حسن ابدال النكرة الغير  
 الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره  
 الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره ويعتبر الاحدية بحسب  
 الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما  
 او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلاً وعلى الوجهين يظهر فائدة حل  
 الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد ( قوله فالله اصله الآله حذفت  
 الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ) قيل عليه لما كان الاصل هو الآله  
 معرفاً باللام لم يكن حرف التعريف عوضاً عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها  
 معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض  
 عنه ان حرف التعريف في الآله من قوله اصله الآله من الحكاية لا من المحكي  
 ومراده ان الله اصله آله منكر كما ذكره في تفسير القاضى وانما ادخل حرف



التعريف في خبر المبتدأ افادة للمحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشف من ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله رجع جانب اشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الاعلى سبيل الشذوذ والاول هو الا ظهور في هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يؤثر به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور (قوله ثم جعل علما) اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقليل الآله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعين فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا ٣ فيكون الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة ٩ تقديرية (قوله لما افاد التوحيد) اي بحسب دلالة اللفظ (قوله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق) اي بقرينة المقام فان المرء والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بمحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشف من ان آله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والآله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع (قوله في الوجود او موجود) اشارة الى ان خبر لا محذوف والا لله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله وهو الذي يفيد استثناء الفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر ٢ الخبر في الامكان او ممكن مع ان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود واما الوجه الذي اورده الشارح في التلويح توجيه النفي تقدير في الامكان وهو ان هذا رديا لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود ففيه

٢ الثريا تصغير ثروني تأنيث ثروان صفة مشبهة بمعنى كثير العدد من الثروة بمعنى كثرة العدد والاصل ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى سميت الكواكب المخصوصة بذلك لانها ذات الثروة

٩ الغلبة قسمان حقيقية وتقديرية فالتحقيقة عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا في معنى ثم نقلت الى آخره والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل فمن الاول الصعق وهو صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل ومن الثاني الثريا ولفظة الله على القول بانها صفة في الاصل لانه الآله محذوف الهمزة والتعويض فقتضى القياس صحة اطلاقه على كل معبود وبحق ٦



بحث لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود بنفي الامكان ابلغ لما فيه من اثبات الشئ بسببية ما هو الطريقة البرهانية فتأمل ( قوله كما في الالقاب الصالحة لمذح او ذم ) توصيف القاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعاً واما الكنية فهو علم صدر باب اوام وما سواهما من الاعلام يسمى اسماء والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كما في الفضل وابي الجهل لا يضر ( قوله وفي التنزيل ثبت يدا ابي لهب ) غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي للتحويل كأنه قيل اي جهنمي ( قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الى آخره ) لكن المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده وسيجيء في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس ( قوله انما هو بحسب الوضع الاول ) اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تعالى ثبت يدي ابي لهب لم يطلق الاسم الاعلى على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى ملازم الالهة لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي ليتلايم كلامه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهاار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة الالهة الحقيقي وما اذا جاوز الاشتهاار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر خاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي ( قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب ) انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما تحققته مما ذكره في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الى آخره واعتراض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود وهو المعنى الكينائي والمعنى الاصلى وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود

الواجب تعالى وتقدس فهو من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال ومن الاعلام الغالبة بالنظر الى الاستدلال كذا في شرح الكشاف للشارح المحقق

٢ وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن آله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلائل اخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود نسجه



الاصلى و مناط النفي والا ثبات بعيد جدا و اجيب بان توهم البعد انما انشاء  
 من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم  
 الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستبغات التراكيب و اطلاق  
 الكنية عليه على سبيل التشبيه او استعمال معنى الكنية في مجرد  
 معنى الخفاء فتأمل ببق ههنا بحث و هو ان قوله و يجب ان يعلم الى  
 آخره مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوائد القيود المذكورة  
 في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكنية حقيقة غير صحيح لان الكنية  
 لم يستعمل في الموضوع له و الجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في  
 مفتاح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكنية طريقين احدهما  
 انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له و ثانيهما  
 انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينقل منه الى غير  
 الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبنى على المذهب  
 الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكنية  
 من هذا الكتاب وما ذكره في قوله و مما يجب الى آخره مبنى على المذهب الثاني  
 ( قوله او ايهام استلذاذه ) ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك  
 الايهام الى الاعلام و نحوه و عليه اطبق شراحه وفيه بحث اذ في لفظ  
 الايهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام و هي الايما الى ان التبرك  
 والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية  
 له بحيث يكفي في اقتضاء الذكرايهاهما حتى يتعين الحكم في الاعلام و نحوه  
 بطريق الاولى و لو بدل لفظ الايهام بالاعلام لقات هذا الايهام ( قوله و غير  
 ذلك ) بما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده  
 المسند اليه الا باسمه الذي يخصه ( قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب  
 والعين ) اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء  
 المعرفة ما يعرفه مخاطبك ( قوله ثم الموصول و ذو اللام سواء ) خلافا لابن  
 كيسان و ابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيون  
 فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام ( قوله ولذا صح جعل الذي يوسوس  
 الى آخره ) هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء  
 على ما تقر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا  
 لها و لا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان و ابن السراج وكأنة



بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذى اللام من الوصول ظاهر ولذا لم يقل  
 بها غيرهما بخلاف العكس فلا استدلال بالآية ناظر اليه ( قوله وتعريف  
 المضاف كتعريف المضاف اليه ) خلافا للبرد فان تعريف المضاف انقص من  
 تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضم  
 ولا يوصف المضم ( قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك ) اشارة الى انه  
 لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشبوع  
 ( قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه ) اى لما يعتبر في اصل وضعه  
 التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة  
 ( قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة ) الكلام على تقدير  
 اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف  
 كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة  
 صفة للنكرة فلا يتعين الوصول ثم الرجحان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه  
 ان ما ذكره لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجرى  
 عليه الوصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الوصول لما كان  
 لازما فلا اقتصار عليه مع افادته المقصود ارجح على ان اجزاء الوصول لا محالة انما  
 يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الوصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام  
 خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر ( قوله الذى  
 كان معنا امس رجل عالم ) ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم  
 فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان مقتضى اما  
 موجب او مرجح ولا يكتفى بمجرد الملازمة والمناسبة ( قوله نحو الذين في ديار الشرق  
 لا اعرفهم او لا نعرفهم ) هذا المثال ظاهر في عدم علمهما معا وان جاز  
 ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبغي عنه الخبر  
 والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم  
 ( قوله لقلة جدوى الكلام الى آخره ) وانما لم يعلل عدم التعرض لما لا يكون  
 للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغيرها لا يتأتى  
 منه الحكم على الوصول بشئ والا كان الشئ معلوم الثبوت عنده  
 للوصول فيكون له علم بحال الوصول غير الصلة لان المراد بالاحوال  
 التى تسلب علم المتكلم هو الاحوال التى يصح اعتبارها في جانب المسند اليه  
 عند افادة الحكم للمخاطب لتعيين المسند اليه فعلم ثبوت المسند اليه لا يصير

بانه اذا لم يكن للمتكلم علم  
 بغير الصلة لا يتأتى منه  
 الحكم على الوصول بشئ  
 والا كان الشئ معلوم  
 الثبوت له لان المراد  
 بالاحوال التى فرض  
 انتفاء علم المتكلم بها  
 هى التى يصح اعتبار  
 فى جانب المسند اليه  
 لتعيينه عند افادة الحكم  
 للمخاطب و مفهوم  
 الخبر لا يصح ان يجعل  
 عنوانا للموضوع والا  
 لغى الحمد فتأمل نسخته



في الخبر اذ لا يصح جعل مفهوم الخبر وصفا اعنوانيا للموضوع والا لالغى  
الحكم فتأمل ( قوله او استهجان التصريح بالاسم ) فيه اشارة الى ان المراد  
بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها  
وفائدة يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد  
استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق  
آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام الشيء الى الاستهجان ليرجح اختيار  
الموصولية على ما سواها من طرق نعم قد ذكر رحمه الله تعالى في شرح  
المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا تراحم في مقتضى  
والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى  
رجحان في الجملة كما ينبغي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضى اعم من  
الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتب بالرجحان بالاضافة فكما كان المضاف  
اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر ( قوله اي تقرير الغرض الى آخره )  
وجه تقديمه على القولين الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض  
المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير  
على تقريره اولى ( قوله واورد حكاية شريح ) وهي ان رجلا اقر عند شريح  
بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت حالتك آثر شريح  
التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار  
ادخلا للعنق في ربة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح  
فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام  
رصيا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل  
اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الآية  
مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمرادة والاختيار  
في طلب الموافقة ( قوله ولقد نهزت مع الغواة نهزت بالدلو ) اي ضربت  
بها الماء في البئر وحركتها ليتلى والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى  
المرعى والسرح المال السائم واللمحظ بمعنى النظر والاضافة من اضافة الصفة الى  
الموصوف وقيل شرح اللمحظ بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد  
عليه من قولهم امر سريع كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحة  
وسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من



عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا  
 في الديوان في الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواية وسعيت  
 في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه ففاجأت  
 ووقفت ان حاصل ما سعيت كان اثما وضللا وذنبا ووبالا (قوله ان الذين ترونهم)  
 البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة التي تعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الر  
 واية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون الرؤية بمعنى الاعتقاد  
 والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة  
 الالتقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقى او عبارة عن  
 هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى  
 الاول بقوله اى تهلكوا والى الثانى بقوله او تصابوا (قوله وجوابه ان العرف  
 والذوق الى اخره) وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطأ الذى ذكره هو  
 اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطأ او يفهم في العرف خطأ المخاطب  
 في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفا في لزوم تحقق  
 الايماء فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع  
 الكلام فيرد عليه ان الكلام في معانى الموصولية ومقتضياتها لا في معانى  
 الكلام الذى فيه الموصول (قوله ٧ الى وجه بناء الخبر ان جرى) على ظاهره مبناه  
 على ان للبناء طرفا واجناسا باعتبار اضافة الى ماله طرف واجناس اعنى الخبر  
 او على ان المراد الوجه الذى ينبنى اساس الخبر عليه فالمضاف في قوله فان  
 فيه ايماء الى ان الخبر المنبى عليه او من جنس العقاب محذوف اى الى  
 ان بناء الخبر ايماء الموصول اذا كان مسند اليه الى الخبر من حيث اراد  
 المتكلم وبنائوه اياه على المسند اليه كما قيل مثله في تعريف العلم بمحصول  
 صورة الشئ وتعريف النقطة يتعقل عدم الانقسام فلا حاجة الى  
 اعتبار حذف المضاف فى الثانى (قوله كالارصاد فى علم البديع) وهو  
 ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى نحو قوله  
 تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله الى التعريض بالتعظيم  
 الى آخره) اعترض عليه الفاضل المحشى بان حصول هذه المعانى

٧ قوله الى وجه بناء  
 الخبر ظاهر قوله فيما  
 سيأتى فان فيه ايماء  
 الى ان الخبر المنبى عليه  
 امر من جنس العقاب  
 ونظائر يدل على  
 ان المراد ههنا الى  
 وجه الخبر المنبى وانما  
 قدم البناء اشارة الى  
 ان ايماء الموصول  
 الى الخبر من حيث اراد  
 المتكلم وبنائوه اياه  
 عليه كما قيل مثله في  
 تعريف العلم بمحصول  
 صورة الشئ نسخة



التي جعل الايمان ذريعة اليها يحصل بلا ايمان بالمعنى المذكور كما اذا اخبر  
الموصول وبذل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب  
بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع  
صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الايمان واما الثاني فهو موقوف على  
اعتبار الايمان قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل  
من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى  
اعتبار الايمان ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من  
جنس الخيبة والخسران فيتوصل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولولم يعتبر  
هذا الايمان لم يكن لك ان يصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك  
ان الكلام في معاني الموصولة لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جلته  
فاندفع الاعتراض (قوله فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء الى آخره)  
فاجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ  
بناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اول فلانه ان اريد  
بالايمان الى علة بناء الخبر الايمان الى ذات العلة فقيه انها مصرحة بها فلا  
يحسن الايمان وان اريد الايمان الى عليتها من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق  
وما في حكمه يفيد علية المأخذ فقيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية  
المأخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يقوت حينئذ جعل الايمان ذريعة  
الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه  
سواء اوصى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر  
على القاء الخبر في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون) الآية بيان سوء عاقبة  
المستكبرين وفي قول الشاعر (ان الذي سمك السماء) البيت بيان رفعة شان  
الشاعر وهكذا في الباقي لانه لما لاحظ التكلم استكبار الكفار بعث مجرد  
ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا حظ سمك السماء محل مجرد ذلك  
على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف  
فتأمل (قوله ومن الناس من ائقني اثره الى آخره) اراد به العلامة الترمذي  
وقد بنهناك في اوائل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق  
يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده خبره اي بعض  
الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يردانه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة  
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب



واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه  
ينافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس  
لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف  
التوجيه الذي ذكره الشارح ( قوله وسوق الكلام ينادى على فساد هذا  
الرأى ) اذا ثار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد  
الاشارة البعيدة في قوله او ان يرمى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا  
يكاد يصرح بالاشارة الى الائمة ( قوله الى محسوس غير مشاهد ) فيه اشارة  
الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس  
حيث قال الى مشاهد محسوس وقديقال به بتقديم المشاهد على انه يكفي  
وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا لتوهم ان يراد بالمشاهد  
المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجاز ( قوله واما الغرض الموجبه له  
او المرجح فقد اشار الى تفصيله الى آخره ) فيه نظر لان كل ما اشار اليه المصنف  
غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث  
قال او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب  
الاهم الا ان يقال قصدا بكل التمييز غرض موجب فتأمل ( قوله من نسل  
شيبان ) شيبان بن ثعلبة وبن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي  
في الصحاح وشيبان حى من دينار بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان  
ابن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنى في التنبيه على مشكل الخماسة ان يكون  
وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب  
فحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وهيت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر  
ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفراد  
اي ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للمدوح الفردية  
في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى  
الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن  
فتبصر ( قوله وهما شجرتان بالبادية ) يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان  
الضال بتحفيف اللام والسلم نوعان من الشجر فالاول شجر الصدر البرى  
والثانى شجر الفضاء وهو شجر له شوكة عظيم والمفرد الضالة والسلمة ائمة  
الى ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما  
فردان من ذينك النوعين يعنى انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما نقول



رأيت رجلا اذا رأيت زيدا ( قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم الى آخره ) هذا يشعر بان زائد على اصل المراد المبحوث عنه في المعاني لا يلزم ان يكون زائدا على ما يضره الوضع واللغة فهو منع لما اشعر به فما تعليله في تقرير السؤال عدم انتفاء تعين نظر علم معاني بما تقرره الوضع واللغة بانه بحث عن الزائد على المراد من لزومه والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وذكرا توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كما ذكره في الجواب السلي وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني ( قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون ) قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة هذه الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعتبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لفتح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه باوئك على هدى وان يجعل جارياً عليه كما ذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحد في الواقع ذاتا فليتأمل ( قوله او لنحو ذلك ) عطف على قوله لانه وذلك مثل ان يقصده تحجيل المخاطب والاستهزاء به كقولك مخاطبا لاعمى هذا تشير الى ان المخاطب يدركه بالحس حق تحجيل هو مستهزى به بسبب عدم قدرته على ذلك ومثل ان يقصده شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يتخير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تتخير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والايات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغيروانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض

وقوله عطف الى قوله  
على ذلك لم يوجد في  
بعض ( النسخ )

حتى يتوهم احتمال  
( نسخة )



فان مبنى تلك الاقتضآت وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع يقع ( قوله واحدا كان او اثنين ) الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذا الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من الشخص لانفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فحيث لا تسامح في قوله واحدا كان الى آخره ( قوله او كناية ) قال بعض اصحاب الخواشي اراد بالكناية معناها اللغوي اي مقابل الصريح لامعناها الاصطلاحية اعني ذكر اللازم واردة الملازم او عكسه وفيه نظر بل هو من احد قسمي الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للمذكر يعني لما كان التحرير مختصا بالذكر علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور ضروري محال بل ذكر ملازم له وهو التحرير ( قوله اول الاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ٧ او بانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والافقيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الآلة ( قوله يعني يطلق المعرف باللام الى آخره ) دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد بتأني لواحد الى آخره من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام واردة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه ( المتحدة ) اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالخاء والبدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتحاد بالمعجمتين ومعناه واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدلولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى

قوله قال بعض اصحاب  
خواشي الى قوله بل هو  
من احد قسمي الكناية لم  
يوجد في بعض ( نسخة )

٧ ولا يقدح في الاضافة  
البانية كون المسمى اعم  
من المفهوم لان المفهوم  
نفس ما وضع اللفظ بأزائه  
دون الافراد والمسمى  
يعمهما كما لا يقدح فيها  
الفضة اعم من الخاتم  
في حاتم فضة منه

فاي حاجة الى ما ذكره من  
القرينة فتأمل ( نسخة )



اعبار القرينة الى الحقيقة باعتبار الوجود فتأمل ( قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود ) انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المشخص ( قوله واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة ) اي الى كون المجرد وذي اللام بالنظر الى القرينة سواء ( قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا ) حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرفة دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفته من الجمل ( قوله كما يشعربه ظاهر لفظ الايضاح ) حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهد يتسه في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة ( قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا ) واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعي وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرفة اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرفة اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور ( قوله ولقد امر على التميم يسبني آخره ) فضيت ثمة قلت لا يعني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التانيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناء اي قصده واراده ولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناء في الامر اي اهمني وفائدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل متباعد ما بين الحادثين في الوقت ( قوله لا توقيت فيه ) اي لا تعين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهاار النعم عليه بمغايرته للفضوب عليهم فيتعرف حيثنذ كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموضوع سواء كان فيه توقيت ام لا ( قوله قلت بل حقيقة ) حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو المجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية



المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شيء وهي تحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهديه بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيها هذا (قوله ٦) وسيوضح هذا في بحث الاستعارة (ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ الانسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا الكلام يدل على ان العلم اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه يكون مجازا (قوله بدليل صحة الاستثناء) قال بعض اصحاب الحواشي صرح الشارح في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كون اللام للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا والله اعلم (قوله ومثله كل مضافا الى نكرة) مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اى يمثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر وقاعدة التقيد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله وجوابه انا لانسلم الى آخره) كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوعة وكيف الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا للتعين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن التردد اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبنوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكأنه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظاهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوى فتأمل (قوله وهذا المعنى غير معتبر الى آخره) اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال

٦ هذه الحاشية والحاشية  
الآية لم توجد في أكثر  
النسخ



مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في  
المعرف بلام الحقيقة لم يحز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافين  
فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا لعدمه وانما المناقاة  
بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير (قوله واستغراق المفرد اشمل) قد  
سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان  
مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهمة كما  
توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشعر بحزنية  
الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن  
لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال (قوله بدليل صحة لارجال في الدار الى  
آخره) اقتصر في البيان على ذكر الجمع لان تفهام حال المثني منه ولم يعكس لان الجمع  
قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما بخلاف العكس (قوله يا اهل  
ذا المعنى وقيمتم شرا الى آخره) ولا لقيمتم ما بقيتم ضرا المعنى المنزل وقيمتم على صفة  
المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وقد  
يقال غموم الشر بناء على تأويل وقيمتم بالنفي اى لا اصابكم والقرينة المشعرة  
بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيمتم (قوله او مقدرة نحو لارجال في الدار) اشارة الى  
ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لاهذه اذا كان مفردا من انه متضمن  
للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في الاستغراق  
كما نقله في الكشف وان تقييد لا بالتى لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان الى  
آخره للاحتراز عنها (قوله ولقائل ان يقول لو سلم الى آخره) قد تحققت  
ان القضية السابقة ظاهرة في السكينة وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله  
لو سلم اشارة الى منع كفاانا الفاضل المحشى مؤنة تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه  
بوجه آخر وهو ان يقال ان ريد رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد  
والالكان لارجل ولا رجلا لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان  
فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد  
اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان  
في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه  
بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي والمراد بقوله فلان سلم ذلك في المعرف باللام نص  
في صورة الاثبات وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ظهور ان التعريف للاستغراق

وبعد البيت المذكور  
قد وقع الليل الذي كغهر  
الى ذراكم شعنا مغبرا  
منه  
الا كغهرار العبوسى  
وشدة الظلام



في صورة النفي مستدرك ضايع لاستفادة الاستغراق من التنكير في سياق  
 النفي ( قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم ) الى قوله مع امتناع  
 قولك جاءني كل جماعة الى آخره فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا  
 قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الارأسه من الاستثناء  
 المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى  
 من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد  
 عن الجمع المعروف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر  
 ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين  
 اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى  
 منه في شيء منهما ونغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء  
 المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون  
 المستثنى جزء وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر  
 الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني  
 كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على ان الاستثناء المتصل  
 لان جزئي الجماعة جماعة فليتأمل ( قوله قلنا الوسم الى آخره ) اشارة الى منع  
 ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال  
 جاءني كل جمع ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى  
 يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج  
 فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا  
 في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق  
 فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الاثمة يفسرون  
 الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع  
 هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو  
 كل حزب بما لديهم فرحون وكما التقي فيها فوج وكما دخلت امة لعنت اختها  
 الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار  
 في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى  
 انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع  
 ولو سلم فقد يكون الملا حظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم  
 في بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الجنسية يحملها كل جماعة



من ثلثة الى غير النهاية وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اريد ان لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط حينئذ عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح ان يقال جاءني الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلت ٩ لو سلم تأني حل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة العبارة يندفع بان يقال جماعة المراد جمع لاجتماع خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر ٨ واعلم ان الفاضل المحشي ذكر في حواش الكشف بعد ان بين استعمال المجموع المعروف باللام مرادا بها كل واحد واحد ولما استفيد منها انتساب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفردات المستغرقة نفسها حكم بعض الاصوليين بان الجمع المعروف بلام الجنس بطل عنه الجمعية وصار للجنس وفيه بحث هو لان ائمة الاصول انما قالوا بطلان الجمعية وكون الجمع المعروف مجازا عن الجنس حيث لا يصح الاستغراق بل نفس المساهية لاما استفيد منه انتساب الاحكام الى كل واحد ٤ (قوله حتى يصح جاني جمع من الرجال الى آخره) بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فهو مرتب بقوله كل فرد في قوله دون كل فرد (قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الى آخره) قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز في الاسناد او في المسند او في الهيئة التركيبية كما سيحقه الفاضل المحشي في بحث التأكيد على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شائع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي (قوله غير مناسب للمقام) لان السامع هو الله

٩ اشار الى المنع فانه الظاهر في الصورة المذكورة ان يكون اللام للعهد الخارج اذ دخل التقدير كما في قال السوق اذا انحصر السوق في واحد منه

على انه قد يكون الملا حظات المذكورة مقصودة بالنسبة الى الحكم في بعض الصور كما اذا قصدت افادة ان هذه الحشبة يحملها كل جماعة من ثلثة الى غير النهاية منه

٨ قوله واعلم ان الفاضل المحشي الى آخره من المنهات لمحرره

٤ اللهم الا ان يقال الحكم المذكور متحقق حيث يصح الاستغراق الا فرادى ايضا بناء على انه مجاز متعارف وغالب كما صرح حواشه

في الاسناد او المسند او في الهيئة التركيبية كما سيحقه الفاضل المحشي في بحث التأكيد (منه)



بان عالما يطلق على كل موجود سوى الله تعالى وعالمون لا يطلق الا على العقلاء والمفهوم من الصحاح انه جمعه وانه لا يختص بالعقلاء

٨ وللأصوليين في جانب العلة ايضا مناقشة حيث يقولون انه يبطل الجمعية و يبقى الجنس و يتعلق الحكم به حتى اذا خلف لا يتزوج النساء حنث بتزوج واحدة الا ان ينوى العموم فح لا يحنث قطو يصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه واليمين انعقد لان التزوج جميع النساء متصور وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه لا يثبت حقيقة الا بالنسبة فصار كأنه نوى المجازو على ارادة البعض المطلق الى الواحد وقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعداى واحدة منهن فهذا يورد نقضا على ما ذكره الشارح والجواب ان الكلام فيما لم ينسلخ عن معنى الجمعية

تعالى (قوله انه جمع ليتناول كل محسن) اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لانه هذا تناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم (قوله لاحد من خلقه) اى من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لان العالم اطلق ٧ على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من آحاده (قوله و بالجملة فالقول بان الجمع الى آخره) قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد مفرداتها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب اننا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضى الاستيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين (قوله نعم فرق بين المفرد الى آخره) لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق ٨ والفرق الذى ابداه في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكأن التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتأمل (قوله ولم يقصد انه مذهبه) ابتداء قول ابن عباس رضى الله عنهما على مذهب غير مذهب الجمهور ومخالفة صاحب الكشاف اياه ليس بابعده من عدم كون بعض القراءة السبع المتواترة على مذهب جمهور النحاة بل على مذهب الاقلين كما لا يخفى (قوله مجردا عن الدلالة الى آخره) اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضرورى بالنسبة الى العالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالة على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها (قوله للمحافظة على التشاكل اللفظي) المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم



والرھط بالجمع الصیفي (قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) ای لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى (وكل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتأمل) (قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر) الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنائرو كذا الديباج اصله الدباج ولذا يجمع على دباجيج وقد اشار اليه في الصحاح و من قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكتابه وقد حكاه صاحب الكشف طول الباء و اظهر السينات ودور الميم جمع سنه السين بناء على القاعدة الممهدة وللملم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق (قوله فلان الثوب مؤلف الى آخره) الاشتمال جمع شمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلاً مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها صفر (قوله لانها اخصر طريق) ٧ اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هو ای اخصر من عبد الله ونحوه مثلاً (قوله نحو قول جعفر بن عتبة الخارثي الى آخره) هو من شعراء الحجاسة قيل قال الايات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وبعد البيت المذكور \* عجبت لمسراها واني تخلصت الى وباب السجن دوني مغلق \* الميت محيت ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت النفس تزهق \* فلا تحسبي اني خشعت بعدكم لشيء \* ولا اني من الموت افرق \* ولا ان نفسي يزدهيها وعيدهم \* ولا انني بالمشي في القيد احرق \* ولكن عرتني من هواك صباه

وقد اشار القاضي البيضاوي في آخر سورة الحديد الى مثل هذا التوجيه

٧ وذلك موضع لا يكون موضع الضمير ولا التعريف باللام ولا الاشارة ولا يكون نسجه ٩ اي لانهما لا يجتمعان وقال سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد ذكره العيني في شرح الشواهد

وبعد البيت المذكور في الشرح وهو هو ای مع الراكب اليماني مصعد \* جنيب و جثمانى بمكة موثق \* عجبت لمسراها واني تخلصت الى وباب السجن دوني مغلق \* الميت محيت ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت النفس تزهق \* فلا تحسبي اني خشعت بعدكم لشيء \* ولا اني من الموت افرق \* ولا ان نفسي يزدهيها وعيدهم \* ولا انني بالمشي في القيد احرق \* ولكن عرتني من هواك صباه \* كما كنت التي منك اذا نامطلق



التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان  
عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه  
وانما اقتصر المص في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر  
بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيد بشئ منها تأمل  
(قوله ومنه قوله تعالى لا تضار والدته بولدها الخ) فصله عما قبله لان المضاف  
ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى  
تضر والباء من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا في تعدد هما  
ويقصرا فيما ينبغي له فوجه قوله فانه لما نهيت المرأة الى آخره ظاهرا وان كان  
البناء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها  
بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك  
ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها  
وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول فوجه ان  
اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد (قوله  
نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون) الاستهزاء يحصل من الاضافة  
لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالة وجلة الموصول مع صلته مؤكدة له  
كما لا يخفى (قوله نحو كوكب الحرقاء) تلميح الى قول الشاعر اذ كوكب الحرقاء  
لاح بسحرة سهيل اذا عت غزلها في القرائب الحرقاء المرأة التي في عقلها  
خفة وبها حاقة وكانت هذه الحرقاء امرأة تضيع وقتها طول الصيف  
فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد  
تنهت بمجئ الشتاء و فرقت قطنها الذي يصير عزلا فيما يؤل اليه في قرابتها  
استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف  
بيان واذا عت بمعنى فرقت (قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة)  
قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء ولا  
نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن  
فاندفع اعتراض المؤذني في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي ههنا  
وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز  
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح (قوله  
وليس له عن طالب العرف حاجب) يمكن ابقاء عن على معناها الظاهر  
فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات

يصح المعنى نسخه  
قوله الذي يصير عزلا  
اشارة الى ان في قول  
الشاعر غزلها مجازا  
باعتبار ما يؤول اليه



الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اى في شان طالب العرف ٧ ثم وجه حل  
التنكير في الثانى على التحقير سلوك طريقة البرهان في اداء بعض المقصود مع  
حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة  
الشارح من ان الوجه حله على ظاهره حتى يكون منطوقه المصرح  
انتفاء الحاجب مطلقا عظيميا كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي  
(قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر) قيل الاولى ان التنكير في رضوان  
للتعظيم وهو مبتداء واكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم رضوان الى آخره  
والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الى آخره وذلك لان  
فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان  
المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجح شئ  
من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل  
من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من  
الوصف فهو بطريق التبعية (قوله ويحيى للتحقير والتقليل) اى التنكير  
مقطعا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه (قوله  
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف) عدم علم المخاطب بجهة  
من جهات التعريف لعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص  
المتكلم ليس له كثير فائدة (قوله احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين  
المدوح) فلي تأمل هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من  
طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التى نسب اليها السأمة من المهنداى  
السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام المعرف  
بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف  
وما ذكره انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة (قوله من بناء  
المرءة ونفس الكلمة) اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام  
الآخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرءة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف  
الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت  
على التحقير حلت الوحدة المستفادة من بناء المرءة عليه ايضا على ان مجرد  
الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل (قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرءة  
الى آخره) اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والالم يكن حله  
على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له و اذا

٧ كما في قوله واسى سراً  
القوم حيث لقيتهم\* و  
لأنك عن حل الرابعة  
وانيا\* بدليل قوله تعالى  
ولا تنافي ذكرى على  
ما قيل صح

قوله على ما قيل اشارة  
الى انه يمكن منعه فان  
الظاهر ان معنى وفى عن  
كذا جاوزه ولم يدخل  
فيه ومعنى فى فى كذا دخل  
فيه والرابعة نحووم الجمالة  
وهى ما تكفل به من مال  
الدية والنجوم تفريق  
ما يؤدى منهما واسى امر  
من المواسات وهى  
الانصاف وسراة القوم  
ساداتهم وروى سراة  
الحى ايضا منه



او في المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او سببها معا انتفى الشرط فينتفي  
المشروط وجوابه ان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاء حقه انما  
يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح  
وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتأمل ( قوله اي كل فرد من افراد الدواب  
الى آخره ) قيل آدم وحواء وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والفأرة  
والعقرب والعقنس على ما صرح جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء  
لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي  
الآية الى آخر راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل  
مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل ( قوله اذا التقدير كل اداة خلقها  
الله من ماء ) فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتكوين وقصد  
الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه  
المسند اليه لافيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف  
والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف ( قوله بل قصد صاحب المفتاح الى  
آخره ) مبنى على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكي واتباع له  
والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصية لا يلايم التقسيم  
بقوله فمنهم من يمشي على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية  
ومما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو  
الملازمة بينهما والافيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب  
الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص  
بنوع ذلك الفرد ( قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الى آخره ) فيه  
ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه احتمال المحقق فضلا عن التوهم  
ولذا استدل فيما سبق على ارادة الاستغراق من اللام في قوله تعالى \* ان  
الانسان لفي خسر \* بصحة الاستثناء فافهم ( قوله وللتقليل قوله فيوما يخيّل  
الى آخره ) لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التقليل مدحاله بالشجاعة  
وهو امدح للملوك من المدح ببسط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حله على  
التنكير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على  
التقليل فهو امدح من حله على التعظيم بلاشائبة خفاء على ارباب الذوق السليم  
( قوله ومثله قوله او يرتبط بعض الفوس جامها ) هذا عجزيت للبيد  
صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي اني تراك امكنة وقوله تراك خبر ثالث

قوله ولذا استدلاله  
بظن من المنهات لانه  
لم يوجد في اكثر النسخ



قيل البيت المذكور \* اولم تكن تدري نوادر بانني \* وصال عقد صبايل  
 جدا فها وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعدم  
 ( قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الى آخره ) كون ضمير  
 الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور  
 واجاز القراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية للمسند اليه المنكر والمسئلة  
 مبسوطة في معنى اليبس وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون  
 الوصف للذم والذم والترحم على ما اعتبره المصنف والتأكيد بكل واجع فان  
 المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا  
 ( قوله لكثرة وقوعه واعتباراته الى آخره ) قيل عليه العطف بالحرف اكثر  
 واعتباراته او فرد فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره  
 ( قوله لا يناسب قوله واما بيانه ) فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري  
 واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير ( قوله كقولك  
 الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ) قال الشارح في شرح  
 المفتاح المراد بالطول ازيدا لامتدادين او الامتداد المفروض او لا وبالعرض  
 انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريف  
 الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما  
 فتأمل قال الفاضل المحشي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف  
 خد للجسم اى تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج  
 الى فراغ مكان خال يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان  
 وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او يراد بالطويل وما بعده الجوهر  
 لان الوصف المذكور يعرّف الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان  
 الموضوع هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمى عند من يثبت به هذا  
 ظهران كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب  
 الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتمشتيها غير ظاهر ايضا لانهم  
 قائلون بالجواهر الفرد وتميز وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه  
 لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة  
 الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم ( قوله الا المعنى الذى  
 يظن بك الظن كان قدر أى وقد سمعنا ) قيل مفعول لا الظن محذوف فان اى  
 يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع

٧ ليو افق نسخة



الظن وكان قدر رأى وقد سمعنا حال من فاعل يظن أى يظن مشبها بالرأى  
والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أى من الظن مشبها بالمرئى  
والسموع كالأينفى ( قوله اودى فلا ينفع الاشاحة الى آخره ) اودى أى  
هلك والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة والبدع جمع بدعة وهى الامر  
الغريب والمعنى لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة  
( قوله فانشد البيت ولم يزد عليه ) واراد جعل الموصول مع صلة خبر اللامعى  
ليفيد المخاطب وان كان فى البيت وضاحا له كذا ذكره الفاضل الكاشى ( قوله  
وعند النحاة ) جمع ناح من نحى ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه ( قوله  
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف ) قال الفاضل المحشى  
منشأ احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلى  
هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق  
فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف قائما  
نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك فى الاعلام الجنسية  
والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعارف عند قصد الجنس انما نشأ عن  
المعنى كما صور فى النكرات واعلم ان الفاضل المحشى حقق فى اثناء البحث  
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفا فى شئ  
من الاقسام التى ذكرها الا فى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله واذا تصور  
الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما  
فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ففما  
اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا لم يتعدد الموضوع له  
بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا فى لفظ  
وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل  
المحشى امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر فى الوضع اذا كان  
عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة للملاحظة شئ  
آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم ( قوله لئلا يصير  
الوصف مخصصا ) قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على  
المدح والذم ونحوهما اذا الظاهر ان لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل اراد  
انه اذا لم يكن الوصف مخصصا تضح ان المراد المعانى المذكورة ( قوله لبيان  
ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد ) ولم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه

قوله قوله فانشد البيت  
لم يوجد فى اكثر النسخ



ماتوهمه الاستاد من ان الفرد ليس بمحمتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث  
 الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد  
 الذي يقارن الاستغراق العرفي والدليل عليه ماسيد كره الشارح في بحث  
 عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس  
 دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت  
 كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد  
 ينفيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق  
 متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى ( وما الله يريد ظلما للعالمين ) والمراد  
 بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينفيه  
 القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز  
 خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها ففي الآية وان اريد نفس  
 الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى  
 ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف  
 القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشف ناطق بان عموم الارض  
 والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة  
 التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف  
 الشامل للجنس والعموم الناشئ من الجنسية سارية في عموم الارض والجو وبه  
 ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل  
 عبارة الكشف على الجنس تعسف تأمل ( قوله يجب صحة وقوع المفرد  
 مقامها ) نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فان لها محلا من  
 الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع  
 بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل ( قوله قلنا مراده ان الصلة  
 الى آخره ) ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان  
 منكم لمن يقال في حقه والله ليطئن ( قوله كما ان الشرطية خبرية ) اراد بها جملة  
 الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق  
 الشرطية على مجموع الشرط والجزاء ( قوله لان الآية في سورة التحريم نزلت  
 او لا بمكة ) اعترض عليه القطب في شرح الكشف بانه ينافي ما سبق ان  
 سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها يا ايها الناس مكي  
 ويا ايها الذين آمنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الآية في سورة



٩ لكن قد يحجب عنه بان مراد صاحب ٢٤٥ الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة.

مع انها نكرت في الآية  
الاخرى كانه قال انما لم ينكر  
ههنا مثل ما نكرت في  
التحريم لقصد الاشارة الى  
المعهود واما وجه التنكير  
في التحريم فلك ان تقول  
لقصد التهويل والحاصل  
ان مراد صاحب  
الكشاف انما هو بيان  
وجه التعريف في  
احدى الآيتين واما  
بيان وجه التنكير  
الاخرى فلا يدخل  
تحت القصد وحينئذ  
لا يتوجه اعتراض  
الفاضل المحشي على  
الشارح وانت خبير  
بان ظاهر عبارة  
الكشاف لا يساعده كما  
يشهد به الذرق السليم  
فتدبر نسخة  
٧ لان الآية الواضحة  
مصدرة بيا ايها الذين  
آمنوا مع ان حكمها ليس  
مختصا بالمؤمنين الكائنين  
بالمدينة وان كانت الآية  
مدينة بالاتفاق ولو لم يعتبر  
الاختصاص لم يبق فرق  
بالوجه المذكور  
٣ والحاصل ان ادراكهم

التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن  
الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور  
على ان سورة البقرة مدنية وقد يحجب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل  
في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال  
محض و عن الثاني بان المراد ان كل حكم و خطاب نزل فيه يا ايها الناس  
فهو مكي اى متعلق بمشركى مكة وكل حكم و خطاب نزل فيه يا ايها الذين  
آمنوا فهو مدني اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة  
او بالمدينة وفيه ما فيه ٧ ( قوله قلنا يمكن ان يقال الى آخره ) اعترض  
عليه الفاضل المحشي بانه حينئذ يفوت غرض العلامة وقد فصله و اوضحه بما لا  
مزيد عليه لكن قد يحجب عنه ٩ بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار  
تعريف العهد الخارجى في احدى الآيتين وعدمه فى الاخرى ولا شك ان هذا  
التعريف يقتضى تعين المقصود و سبق الذكر تحقيقا او تقديرا فمقصود  
صاحب الكشاف بيان سبق الذكر فى آية البقرة وعدمه فى آية التحريم حتى  
يظهر وجه التعريف فى الاولى والتنكير فى الثانية اذ لا قرينة فيها معينة  
للمقصود بحسب سياق الآية وسباقه ولا بحسب الحال وهو ظاهر فمن ادعى  
فعليه البيان واما سماعهم من النبي عليه السلام فلا يكفي فى تعريف العهد  
الخارجى لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يكفي فى الاشارة بتعريف  
العهد بل لابد ان يعلم ان المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن ولذا لا يقال  
لك اذا عرفت زيدا بشخصه و ضرب به المتكلم ضربت الرجل الا اذا عهد  
بينك وبين مخاطبك فقد استبان ان لا يفوت على توجيه الشارح غرض  
صاحب الكشاف اصلا ( قوله والمشركون لما سمعوا الآية الى آخره ) ان قلت  
الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الآية من عند الله تعالى ولذا بقوا على  
الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية قلت ليس المراد  
بانهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا  
انتساب تلك الصفة الموصوف المذكور و موصوفيته بها سواء طابق  
الواقع ام لا ٣ ( قوله ولم يبين ان اى موضع الى آخره ) قد يحجب بان مراد العلامة  
من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شائع  
لا يحتاج الى نقل و سماع فى احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال  
السكاكى نفسه فى اول الفن الثانى البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى

الحاصل بالسماع كان فى ذلك ولا حاجة الى ان الخبر صوابه



ما بناضل عليه فليفهم ( قوله وهو خلاف ما صرحوا به ) قبل كلام صاحب  
الكشاف في الفصل به على ان التأكيد بعد تقرير الحكم حيث قال وجدوى  
التأكيد انك اذا كررت فقد قررت المذكور وما على به في نفس السامع ومكنية  
في قلبه فان ضمير به راجع الى المؤكد في صورة تأكيد المسند اليه مثلا تقرير  
الحكم المعلق به وانت خير بانه خلاف قول الجمهور فلك ان يرجع ضمير به الى  
ما هو عبارة عن نفس المؤكد وان يجعل المعلق مسندا الى الجار والمجرور  
فلا يدل على ما ذكر تأمل ( قوله بل في آخر بحث تأخير المسند المتبادر منه ) ان  
تحقيق تقوى الحكم مذکور في آخر بحث الحالة المقتضية لتأخير المسند  
وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذکور في او آخر  
الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تأخير المسند المعنى اللغوي اى البحث  
المتعلق بتأخير الفعل في نحو قولهم اناس عيت في حاجتك ( قوله والاظهر ان قول  
السكاكى الى آخره ) وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان  
القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان  
اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضى تأكيد  
المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سمعت  
انا في حاجتك يقصده دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان ( قوله وبهذا  
يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ) اى كلام المصنف كما يدل عليه  
كلامه في المختصر لا كلام السكاكى ( قوله او دفع توهم التجوز الى آخره )  
فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير  
في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول  
قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق  
للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فالتقرير فلقصد الى مجرد التقرير كما  
سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال ( قوله لثلاثي توهم ان اسناد القطع الى  
آخره ) فالحكم ههنا اعنى نفس القطع ثابت مقرر وانما المقصود تقرير المسند  
اليه فليس فيه اعتراف بان التأكيد قد يكون لتقرير الحكم كما ظنه بعض  
اصحاب الحواشى ( قوله ولا يدفع هذا التوهم الى آخره ) اشارة الى التوهم  
المخصوص السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف  
مثل الاثنية في الرجلان والعينية في زيد يدفع به كما اشير اليه في الشرح ( قوله  
وههنا بحث الى آخره ) اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم

وجه ظهور كونه غلطا  
هو ان تقرير الحكم في انا  
عرفته ليس من التأكيد  
بل من التقديم ولو سلم  
فسياق كلام المصنف في  
التأكيد الاصلحى ولو  
سلم فلا فرق بين انا عرفت  
وانا سمعت حتى يجعل  
الاول لتقرير الحكم  
والثاني لتقرير المحكوم  
عليه والمراد من الوجه  
الصحيح هو حمل التأكيد  
على المصطلح والتقرير  
على تقرير المحكوم عليه



يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشيء لأن الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح وأما ما أشار إليه الشريف من حل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد أيضا لأن التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ٧ ثم إن الحصر المستفاد من قوله لأن كلهم إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع إلى آخره ممنوع لجواز أن يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بأن المثني نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القول وغيره لكن هذا الفرق إنما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا تعيين دفع المجاز في كلاهما وقد أشار الفاضل المحشي إلى المنع المذكور بقوله ويمكن أن يقال فعلى هذا إلى آخره فلا تغفل (قوله لأن المثني نص في مدلوله) لا يطلق على الواحد أصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر \*  
 \* ٩ فجعلن مدفع عاقلين أماننا \* وجعلن امعزرا متين شمالا \* حيث أطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى (ولمن خاف مقام ربه جنتان) من هذا القبيل وبقوله عليه السلام إذا سافرتما واذتما فليؤمكما أكبركما فان ضمير يؤمكما للواحد لأن أحد الشخصين إذا كان أما ما فالأوموم واحد وقد يستأنس له بقوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) إذ لا يخرج إلا من البحر المالح وقوله تعالى (القي في جهنم كل كفار عنيد) إذ ليس الخطاب للثنين كما ذكر في التفاسير وسيجيئ منا تحقيقهما إن شاء الله تعالى وقديراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وإن كان فوق الاثنين كما صرح جوابه في قوله تعالى فارجع البصر كرتين (قوله فأنما يدفع ذلك بتأكيد المسند) فيه بحث إذا التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما أشار إليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فأنما يدفع ممنوع (قوله وقائده وإن كان البيان حاصلًا بدونه إلى آخره) قال الفاضل المحشي وذلك لأن عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك إيهام محقق حتى يحتاج في دفعه إلى عطف البيان فان قلت عبارة الكشف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن أرم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايدان

٧ والحاصل انه اذا كان المراد من التجوز التجوز العقلي فاندفع بالتأكيد الثاني التجوز اللغوي فاندفع بعض منه كما اذا اردت من جاني القوم مثلثات الحكم للبعض ولم يندفع لبعض آخر كالمجاز في الهيئة التركيبية والمفرد كما حققه قدس سره  
 ٩ اي فجعلن تلك الذنوة المذكورات سابقا والمدفع واحد المدافع وهي الاماكن التي تجري فيها الماء دفعة دفعة والامعز المكان الصلب الكثير الحصى والارض معزات أثبت الامعز منه



بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان قيل قول صاحب الكشف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلًا بدونه ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فواجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدون قلت الفائدة فيه ان تسموا بهذه الدعوة وسماء ويجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عاد الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حل قوله وان البيان حاصلًا بدونه على ان البيان يحصل في السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه و لهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد و الجواب الاول على التزل فليأمل بقي في كلام الكشف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود كما سبق نقله وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان الاستفادة مما ذكره في سورة الفجر ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى والجواب ٧ انه محمول على اختلاف الرواية ( قوله ومما يدل على ان عطف البيان الى آخره ) ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالتبوع ٩ وهو ظاهر الاندفاع اذ لو سلم ان مراده الاختصاص على الاطلاق يكون بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه ( قوله والمؤمن العائذات الطير يسميها مجزءه ركبنا مكة بين الفيل والسند ) والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى مأخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او يدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضافا اليها له والفيل والسند موضعان ( قوله قلت ليس في كلام السكاكي ) كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيان له لكونه اعرف ولا شك في ان

٧ اللهم الا ان يحمل  
على اختلاف الرواية  
نسخه

٩ عطف البيان بالتبوع  
فجوابه بعد تسليم كون  
مراده الاختصاص  
على الاطلاق انه بناء على  
الاعم الاغلب نسخه



لم يوجد في أكثر النسخ

هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين ( قوله وكذا لفظه حامل  
لمعنى الجنسية والوحدة ) اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التثنية لا افراد  
الشخص بقرينة المقام فالوحدة المذكورة ههنا غير الفردية المطلقة المعتبرة  
في اسماء الاجناس وضعا واستعمالا فتأمل ( قوله على الجنسية والعدد  
المخصوص ) ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يساويه فالامر ظاهر وان  
فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب اذا لاسم الحاصل بمعنى  
الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور ( قوله مثال للوصف المؤكد ) جعله  
مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحية له في المقام الصالح لانه متعين  
لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في اله واحد ( قوله  
لانه لا يقوم مقام المبدل منه ) لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي  
عن اتخاذ الاثنين عن آله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان  
والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد  
لاخلت بذلك الغرض كما لا يخفى ( قوله وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره )  
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست  
بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضى ولا كلام في ان المبدل منه ليس في  
حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاستئصال  
وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تين بطلان ما  
ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله  
من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا  
منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كلية  
المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال  
في المفصل قولهم البديل في حكم تحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه  
ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول  
واطرحة واجب الاتراك نقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت  
تهدر الاول لم يسد كلامك ( قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الى آخره ) هذا بناء  
على انه لا يجب صحة قيام البديل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه  
حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره  
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البديل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض  
مولا نا يوسف الا وبهي رحمه الله تعالى بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من



الآله لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الآله و ان  
 قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له  
 معنى فليتا مل (قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل) الاحسن ان يسمى  
 هذا النوع من البديل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل  
 الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر  
 فان المتبادر من الكل التبعض والتجزى وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق  
 بحسن التأديب وان حل الكل على معنى اخر حسن (قوله وسكت عن بدل  
 الغلط) لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان  
 الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما يسمى بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك  
 الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط  
 وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو بمعنى انه  
 وقع الغلط في ذكر زيد وانما جاءني عمرو ونعم لا يقع في كلام الله تعالى لانه  
 يستلزم ٧ عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه (قوله  
 قلت قد اخذ هذا الى آخره) يمكن ان يحجب عنه ايضا بان في البديل تقرير  
 المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم التكرار العامل  
 واما في التأكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البديل زيادة تقرير  
 ليس في التأكيد (قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع  
 في المفتاح) قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع  
 على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء  
 في التمثيل ببدل الاشتمال و اردفه ببدل البعض واخر عنهما ببدل الكل  
 بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل  
 البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه  
 والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف رحمه الله لما اقتصر على التقرير  
 ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب  
 اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم  
 لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذلاتر جيج  
 للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات  
 المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض  
 الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم (قوله للجمع المطلق)

٧ اللهم الا ان يراد  
 بالفصاحة البلاغة فان  
 الغلط ينافي البلاغة  
 ظاهر باعتبار انتفاء  
 المطابقة المقتضى الحال  
 الا في بدل البدأ لما نقل  
 الفاضل المحشي



الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده  
 بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق  
 فلا يرد ما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو  
 الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد  
 (قوله اي ثبوت الحكم للتابع والمتبوع الى آخره) هذا التفسير انما يظهر  
 في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو  
 فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال رحمه الله  
 في شرحه للمفتاح قد تقرر في علم النحوان الواو والفاء وثم وحتى تشترك  
 في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاءني زيد وعمرو  
 او في الوجود مثل جاءني زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني  
 قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف  
 الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمرة فان قيل  
 العلة جعله من قبيل اشتراك في الذات من جهة المعنى قلنا فيئتسذيلزم  
 ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لافي الوجود وهو  
 خلاف ما صرح به المحققون (قوله من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية) فيه  
 اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل  
 المحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد  
 والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل  
 على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر  
 المعية ليس على سبيل الاستطراد اذ الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف  
 هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى  
 الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على  
 المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانها لو وجدت لم يكن المفهوم  
 منها من التفصيل المعتبر في شيء ويؤيده قول الشريف في تحقيق  
 ان الواو لا تفيد تفصيل المسند واما ان المجيء القائم باحدهما غير المجيء  
 القائم بالآخر فانما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب فان المفهوم منه انه لو  
 استفيدت هذه الغيرية في التركيب لكان فيه تفصيل المسند نعم قول الشريف المعتبر  
 في باب العطف الى آخره منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر  
 فيها اصلا على ما حقه الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان

قوله ويؤيده الى قوله  
 نعم من المنهات لمصحه



الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موادها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فليتأمل (قوله واحترز بقوله مع اختصاره الى آخره) قال النشارح في شرح المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشارح من ان المناسبة هي المعتبر في هذا الباب وليس بلام ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى اعتراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكرنا وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى (قوله واحترزه عن نحو جاءني زيد وعمر وبعده بيوم او سنة) يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلوم يقيد بقوله مع اختصار توهم ورود ان يقال قولكم و العطف على المسند اليه ليكون منشأ لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقيق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لخصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما ل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترزه عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم وسنة كما في المختصر لكان اظهر (قوله ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذا المعتبر في حتى كما صرح به ٧ في معنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضها من جميع ما قبلها كقدم الجحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كما جزء نحو اعجبنى الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل ابلى حتى آدم بان المراد

٧ قال الدماميني في شرحه  
اراد اما جزئيا من كل  
بقريئة مقابلة في الجزء  
من الكل فلو اريد بالبعض  
ما هو اعم لزم التداخل  
بين الاقسام المتقابلة  
وليس المراد بالخارج  
المجموع من حيث هو  
مجموع والا كان المشاة  
جزأ لا جزئيا



آبائي حتى آدم ( قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك القيد ) المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار والملاحظة لانه وجه القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتیه في مثل قولك جاني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني ( قوله من غير تفصيل للسند ) لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر المستتره العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل السند لاننا نقول معنى تفصيل المسندان يشير الى تعدد السند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ماصدقات افراد السند ( قوله لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف السند اليه ( قوله ولو سلم فلادلالة فيما ذكره الى آخره ) قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية لشهادة القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد الاختصاص الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على السند اليه اذا لم يكن لتفصيل السند يجب ان يكون لتفصيل السند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على السند اليه وانه ليس لتفصيل السند وجب التزام انه لتفصيل السند اليه مع ان السند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالترام ان العطف ههنا لتفصيل السند اليه بناء على تنزيل التغير بالوصف منزلة التغير بالذات على ما تقرر في مثله فتأمل ( قوله او انهما جاءك جميعا ) فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى ثم انه جواز استعمال لافي قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط ( قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا ) لم يرد بالاعتقاد ما يكون جاز ما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد ( قوله لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح ) فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد مثلا ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت

ومما ينبغي ان يعلم انه يندفع بهذه القاعدة استدلال الشافعية على وجوب العمرة بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله حلا للامر على الوجوب كما ذكره في تفسير الفاضل اذ نقول بعد التسليم ان الامر للوجوب يجوز ان يصرف الاثبات اعني الايجاب الى التقيد اعني الله فان الاتمام لوجه الله تعالى واجب في كل عبادة اذا خلاص لا بد منه في جميع العبادات فرضا او نفلا ولا يلزم من ذلك وجوب الاداء فتدبر منه



التبادر منه صرف الحكم  
بمعنى المحكوم به صرفه  
مكتيفا بكيفية من الاثبات  
والنفي لا صرفه مجرد  
عنهما ولهذا اعترف  
بكونه تكلفا وقد اندفع  
بالتكلف الذي ذكره  
ما اورده في نحو جاءني  
احد الازيد بان الازيد  
لا يصلح ان يكون بدلا  
من البديل هو المقصود  
بالنسبة والنسبة ههنا  
في الكلام السابق نفي  
والغرض من ذكر لا ثبات  
المجئ لزيد فتأمل ويمكن  
ايضا بان زيدا وان كان  
بدلا منه احد المذكور  
الا انه في الحقيقة بدل  
من واحد موجب وذلك  
لان العامل في البديل هو  
العامل في المبدل منه  
فيكون العامل في زيد  
هو جاءني الا انه انتقض  
معنى ما بالافتقار للكلام  
ما جاءني احد زيد فزيد  
كان مقصودا بدلا عنه  
احد موجب في الحقيقة  
فيكون مقصودا بما  
نسب الى المتبوع فتدبر

منه

لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين بحيث يتوهم  
من انتفاء المجئ عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاما ان يعتقد مجيئهما  
او عدم مجيئهما فلا يتشبه التصوير المذكور كما لا يخفى ( قوله فلم يقل به  
احد الى آخره ) اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال  
ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن  
لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض بقولنا جاءني  
زيد لا عمرو في قصر الافراد مرفوع بان الفرق بين المسادين بين فانه يصح  
الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا  
عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءني  
عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق في تأدية المعنى المراد لاستلزام استدراك  
جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم انما لم يحتز تلك  
الطريق لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبار المناسبة  
فان قلت المخاطب لما اعتقد الملازمة بين المتعاطفين ونفي التكلم المجئ  
عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فلا يجاب الذي بعد لكن دفع ذلك  
التوهم وظهر له فائدة معتديها قلت غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد  
نظرا الى الاعتقاد الاول حتي يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب  
الملازمة بين المتعاطفين ام لا ( قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في  
حكم المسكوت عنه ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف  
بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف  
بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة  
وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي ( قوله وفي كلام ابن الحاجب الى  
آخره ) قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم ( قوله  
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال ) وذلك لان الحكم المذكور في الكلام  
هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم  
ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففي المنفي على مذهب الجمهور  
صرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه ( قوله  
اولا لابهام نحو وانا واياكم لعل هدى او في ضلال مبين ) المراد من الابهام ترك  
التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين  
لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم



وهو ظاهر ثم المذكور في معنى اليبابان الشاهد في أو الأولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعرفوا أنهم هم الكاثون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الإبهام لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما أراد النبي عليه السلام انبجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم إلى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق ( قوله والفرق بينهما أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط ) فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآتي الكفارة والفدية مع إمكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة والتحرير الآتي كل ٧ منهن كفارة بل يقع واحد منهن كفارة والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية ( قوله عطف بيان ) لما قبلها وقيل بدل ( قوله لأنه يقترب به أولا ) قديقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو قائم يدل على أنه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيد للخبر لانه قائم مقامه ( قوله مختصا بالذكر ) لفظ مختصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء على المقصور والأولى تبديله بمنفردا ( قوله بان يثبت له المسند ) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال كأنه قيل واما الفصل فهو التمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج لتصحيمه إلى تكلف ٩ بعيدو الصواب ثبوت المسند له فتأمل ( قوله بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل إلى آخره ) ههنا بحث وهو ان الفصل في هذا المقام وان لم يحجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يحجز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو لازيد فقلت زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هم المفكحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي وغيره

٨ وقد تكلف له بانه لا بد في جعل اول الإبهام من قصد المتكلم اليه وقد اعتبر ذلك في أو الأولى فلا حاجة إلى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في واحد هما يغني عن عن اعتباره في الأخرى فان قيل هل لا اعتبار في الثانية دون الأولى اجيب بانه اعتبر في الأولى لتقدمها ولان الغرض إبهام محل الهداية والضلال والأولى هي الواقعة بين محليها فليفهم منه ٧ منها نسخة

٩ وهو جعل الهمزة في أثبت للصيرورة ووجه البعدانه سماعي منه



ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتأمل ( قوله وقديكون لمجرد التأكيد ) اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتأكيد ٢ تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خير بانه لا مانع من كونه للتأكيد وان لم يجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قديكون لمجرد التأكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلًا بدونه او يحتمل التأكيد على تأكيد التخصيص وفيه بعد ( قوله او قصر المسند اليه على المسند ) سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك فاجيب بان مبنى ٤ الانكار فيما سبق تعليقه لكلام الكشاف لا افادة اصله الا ان في حله قول المصنف فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يحى للعكس بعض نبوة عنه و بالجملة حل الفصل في مثل قوله الكرم هو التقوى على التأكيد ليس بمتعين لجواز حله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك ( قوله اي تقديم المسند اليه ) يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركبة اي جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم ضيق ( قوله و مراد صاحب الكشاف ثمه ) اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للزال لا للقرار ٦ ( قوله ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شيء ان يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبات ( قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم ) ان حل قوله ولا بد على معناه الظاهر اعني الوجوب فالحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها والمضافان محذوفان في قوله قبل ذكر الحكم عليه اي قبل ذكر مأخذ معروض الحكم وهو المحكوم به لان الحكم يعرض للنسبة الحكمية المستفادة من المسند كما لا يخفى او يقال اسناد الذكر الى الحكم مجاز باعتبار مأخذ معروضه وحاصل المعنى ان الراجع تقديم المسند اليه على المسند لانه لما وجب تقديمه على الحكم يترجح تقديمه على المسند الذي بينه وبين الحكم علاقة قوية

٢ المراد بالتأكيد الذي جعله صاحب الكشاف فائدة الفصل تؤكد الحكم لدلالته على ربط المسند بالمسند اليه وقيل تؤكد المحكوم عليه لانه راجع اليه فيكون تكريرا له منه

٤ فعلى هذا تخصيص قول المصنف فلتخصيصه بالمسند بحمله على قصر المسند على المسند اليه بناء على غالب الاستعمال منه

٦ قال هذا في تفسير سورة المائدة عند الكلام على قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا الآية كما انه اطلق التقديم على الضرب الثاني في اول سورة الانعام حيث صرح بوجه تقديم اجل مسمى على عنده منه



لكون معروضة مستفادا منه ولا يخفى عليك ما فيه من التكلف واقترب منه  
ان يقال المراد بقوله لابد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقريظة  
ان الغرض اثبات الاصلية التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعربه العبارة  
لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوباً لاجله فالاولى  
ان يلاحظه قبله فالحكم في الموضوعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده  
الفاضل المحشي رحمه الله تعالى فتأمل (قوله ولا مقتضى للعدول) قد سبق  
متاني اوائل احوال المسند اليه الاشارة الى وجه التركيب فلا تغفل عنه  
(قوله يرثي بها فقيها حنفيا توطئة لما سيذكره) من ان المراد من قوله حيوان  
مستحدث هو المعاد الجسماني (قوله يعني تحيرت البرية الى آخره) اعترض  
عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكركه وكل من الفريقين جازم في  
مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما يدل عليه  
قوله وفي ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر  
من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما  
في مذهبه فليتأمل (قوله من الرفات) الرفات على وزن الفرات الحطام وهو  
ما تكسر من اليبس (قوله كذا في ضرام السقط) السقط في الاصل ما يسقط  
من الزند عند الاقداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل  
اشتعال النار ودقاق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به  
شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل (قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد  
وبعضهم لا يقول به) لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع  
ان الظاهر هو الف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي  
الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان  
ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومى اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم  
وهو قوله \* يد بحمس مأتين عسجد وديت \* ما بالها قطعت في ربع دينار  
ولله در من رد عليه بقوله \* عن الامانة اغلاها وارخصها \* ذل الخيانة  
فافهم حكمة الباري \* ٧ (قوله ولا الققنس هو على ما قيل) طائر في بلاد الهند  
يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف  
سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الخطب حوايه فيضرب بجناحيه  
على الخطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الخطب فيتحرق هو ويخلق الله من  
رماده بعد مدة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله (قوله لانه لا يناسب السياق) بالياء المثناة

كما دل نسجه

٧ ورد عليه ايضا من  
قال في جوابه وقيمة اليد  
نصف الالف من ذهب  
وتعدت فيما تسوى  
بدينار هناك مظلومه غالت  
بقيمتها وههنا ظلت  
هانت على الباري منه



من تحت وقديقال السابق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالمشاة اعم وهو  
 العبارة ههنا (قوله واما تعجيل المسرة والمساءة للتفاؤل والتطير) يحتمل ان يكون  
 قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان عن  
 التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل  
 والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من  
 التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل  
 سببهما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة لتعجيل نفسه وايا ما كان  
 ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم  
 المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتسره او تسؤه وتوجيه القصور  
 على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده  
 قول المعري \* سألن فقلت مقصدنا سعيد \* فكان اسم الامير لهن فالأ  
 حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا للشوق مع تأخره فكذا المسرة المسيبة عنه  
 فالملتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب  
 ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا  
 وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقديكون بمضمون الكلام كما يقال  
 وسعد في دارك فانه قديتفاؤل بكون سعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل  
 سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشتبه  
 عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينفك عن  
 التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالملتضي التقديم تعجيل  
 المسرة الحاصلة من التفاؤل لانفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها  
 بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق  
 فتأمل (قوله والسفاح في دار صديقك) السفاح في الاصل بمعنى السفال ثم  
 هو لقب اول خليفة من آل عباس رضي الله عنه (قوله مثل اظهار تعظيمه)  
 بناء على ان التقديم في ذكر اللسان يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية  
 ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لنبى  
 تقديمه بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه  
 ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم  
 من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة (قوله او تحقيره نحو رجل جاهل  
 في الدار) فيه بحث لانا لانسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم

(قوله واما لتعجيل  
 المسرة) او المساءة  
 للتفاؤل او التطير بحسب  
 نفس الامر واما تعجيلهما  
 فلا تعلق له باصل  
 التفاؤل او تعجيل المساءة  
 كالصلة من التطير ولما كان  
 تعجيلهما متضمنا لتعجيل  
 سببهما لم يتعرض له  
 المصنف ويحتمل ان يكون  
 علة لتعجيل نفسه وايا ما  
 كان ففي اقحام لفظ التعجيل  
 ايماء الى قصور عبارة  
 المفتاح حيث قال واما  
 لان اسم المسند اليه يصلح  
 للتفاؤل حاصل سواء قدم  
 المسند اليه او اخر  
 ويؤيده قول المعري  
 سألن فقلت مقصدنا سعيد  
 فكان اسم الامير لهن  
 فالأ حيث جعل اسم  
 السعيد تفاؤلا للشوق مع  
 تأخره فكذا المفسرة  
 المسيبة عنه فالملتضي  
 التقديم المسند اليه تعجيل  
 المسرة تعجيل التفاؤل  
 والجواب ان التفاؤل قد  
 يكون باللفظ المسموع  
 في مستهل الكلام كلفظ  
 سعيد مثلا وهذا  
 هو الذي



٤ يقتضى تقديم المسند  
اليه وقد يكون بمضمون  
الكلام كما يقال سعد  
في دارك فانه قد يتفأل  
بكون سعد في داره  
ونفس هذا التفأل  
حاصل سواء قدم المسند  
اليه او اخر فلا يقتضى  
تقديمه على المسند  
والمصنف اشبه عليه  
الفرق بين التفألين على  
الاحتمال الثانى ان المسرة  
مثلا ينفك عن التفأل  
اذ قد يحصل بذكر الاسم  
في اثناء الكلام فالمقتضى  
للتقديم تعجيل المسرة  
الحاصلة من التفأل  
لانفسه واجواب بعد  
تسليم حصول اصلها  
يذكر الاسم في اثناء  
الكلام ان مراده المسرة  
الكاملة المفهومة من  
الاطلاق فتأمل نسجه  
٧ قوله لم يرد جواب لقوله  
واما اذا كان مراده الخ  
(منه)  
قوله لا يقال قول الى  
آخره لم يوجد في اكثر  
النسخ

بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف  
الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من  
الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير  
فتدبر (قوله هذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا الى آخره)  
يعنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به (قوله نعم  
لوقيل على المفتاح الى آخره) هذا انما يرد ان كان مراد السكاكى ما ذكر واما  
اذا كان مراده اولان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون  
وصفية الخبر له وهما اعتبار ان متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان  
الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد  
الثانى كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب  
الزاهد لم يرد ٧ لا يقال قول السكاكى لانفس الخبر يأتى عن هذا التوجيه اذا المناسب  
ان يقول لا وصفية الخبر لاننا نقول معنى قوله لانفس الخبر لانفس الاخبار  
فلا اباء فتأمل (قوله منى تهزبنى قطن الى آخره) الهز التحريك والبعث  
وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان  
جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اى وقور  
والامام النزول وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث  
لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار فى المجلس وبالاسراع بانفسهم فى خدمة  
الاضياف وقراهم (قوله اى محل الاستشهاد هو قوله فهم خفوف) لا قوله جلوس  
لا احتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف لان ضيف فاعل  
فعل يفسره ما بعده ولا قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه  
كذلك (قوله لان خفوا جمع خاف) فى بعض شروح الايضاح اوجع خفيف  
كظروف جمع ظريف (قوله واجيب بمنع الاشتراط) قيل عليه هذا المنع  
خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة منع سند المنع وذلك  
لان حاصل الاعتراض انا لانسلم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص وانما  
يكون كذلك لو كان فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ائمة التفسير  
دون التعرض للمنع (قوله وما انت علينا بعزير) صرح فى المفتاح بوجود  
الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا  
لانت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى ان قول شعيب عليه السلام  
ارھطى اعز عليكم من الله اى من نبي الله ليس جوابا لقولهم ولولا رهطك



٣ وبهذا يدفع خل البيت على قصر القلب بناء على انه لما وصفهم ٢٦٠ او لا بقوله جلوس في مجالسهم

لرجحناك اذ الاستفادة منه بمعونة المقام ان مقام ان امتناعهم عن رجه كان لعزة رهطه عليهم لان خوفهم منهم ولا استفاد منه اشتراك العزة بينه وبين رهطه فلا يلزمه ارهطى اعز عليهم لاقتضائه ثبوت العزة له عليه السلام بل هو جواب لقولهم ومانت علينا بعزير على ان التنوين للتعظيم فلولم يقصد به تخصيص العزة الكاملة برهطه ويلزمه تخصيص عدمها به لما طابق الجواب فافهم خلاصة ما في شرح المفتاح وفيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكى ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنوى وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصص في زيد عرف كما سيأتى والظاهر ان انت على تقدير تأخيريه بان يقال ما عزير انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعنى ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزير لان الجار اعنى الباء زائدة فيجوز تقديم ما في حيزه عليه وان ابيت فبمقدور يفسر بعزير ( قوله ومانت عليهم بوكيل ) اى بكفيل بحفظ اعمالهم ( قوله غير مناسب للمقام ) بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف اعترض عليه بانا لانسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلونه الى خدمتهم كما هو الدأب فى اكرام الضيف وتعظيمه ٣ اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لان يسرع خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تأبى عنه لا كما يخفى على المصنف على انه يفوت حينئذ حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما قصدا الى الحصر وتنبهها على كمال رفقهم فمع انه ركبك لا يستقيم فى رزان كما لا يخفى ( قوله بل التخصيص بالذكر ) فيه انه حينئذ لا تعرض فى كلام المفتاح للتخصيص الحصرى كما فى مثل اناسعت كما ذكره فى مقتضيات تقديم المسند وانت خير بان حل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور فى المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هى مردودة بتصريح ائمة التفسير ( قوله تخصيصه بالخبر الفعلى ) اى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلى ٩

رزان بغاية الوقار كان مقتضى ذلك ان يتوهم السامع انهم لغاية وقارهم لا يخفون حين المام الضعيف بل يأمرؤن الخدم بخدمته فجرى على ذلك التوهم وقصر الخدمة للضيف عليهم قصر قلب اى هم انفسهم يخدمون لا خدمهم منه ٩ وقد يقال المراد بالخبر الفعلى فى ما انا قلت عند اهل المعانى نفى الفعل وان كان عند النحاة مجرد قلت وسر تغاير الاصطلاح حتى ان من القضايا المسئلة ان النفى انما توجه الى النسب والصفات دون الاعيان والذوات فلما لم يظهر حكم النفى السابق الا فى الفعل اللاحق وكان المعنى مطمح نظر اهل المعانى اعتبروا الخبر ذلك الفعل المنفى وكان قصارى نظر النحاة تصحيح الالفاظ اعتبروا الخبر مجرد قلت وانت خير بان اثبات امر جديد لاهل المعانى بمجرد قوله تخصيصه

بالخبر الفعلى عنه مندوحة كما ذكرته من حذف المضاف الشايع فتأمل ( منه ) ( الخبر )



الخبر الذي اوله فعل وقاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزير ليست خبرا فعليا ( قوله وصاحب المفتاح الى آخره ) قال الفاضل المحشى. وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الى آخره وانت خير بان ما ذكره يقتضى جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكى لا يقول به على ما سيجى ( قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى آخره ) القصر المستفاد من قوله انما هو اضافى كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى قائل كما فى قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سياتى فى مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما نبهت عليه فى بحث العطف على المسند اليه ( قوله ولا ما انا رأيت احدا ) اى لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفي على الاستغراق العرفى ولذا ذكره فى المفتاح بلفظ الاستهجان ( قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم ) لفظة على متعلقة بنفى لا بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفي منه من العموم والخصوص ( قوله وفيه نظر لانا لنسلم الى آخره ) اجيب بان كلام المصنف بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملا حظته فيكون من قبيل عموم النفي لاننى العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفى هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل ( قوله اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو ) بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد فى قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد ولذا استعمل فى الايجاب بدونه وقديقال ما همزته اصلية لا يستعمل فى الايجاب اصلا كلفظة اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة ( قوله ردا على من زعم انك رأيت كل احد ) واذا كان ردا عليه ينبغى ان يقدر فى المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظرا ما اولا فلانك تحققت ان مراد المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلى والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغى ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد



ان غيرك وحده مارأى احدا ما وشاركتك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطأ ان المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما ناقلت هذا وانا ماقلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص ٧ لا يكون الا معد فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يعد واما ثانيا فلاننا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانسلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما فقال لك ما انا رأيت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري فتأمل ( قوله لان هذا الامتناع جار الى آخره ) هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني ولبعض اصحاب الحواشي ههنا ذلل بين حيث توهم ان قوله لان هذا الامتناع تزيف للوجه الثاني من وجهي المعتذر وقوله وايضا تزيف للوجه الاول ثم اشتغل ببيان وجه تقديم تزيف الوجه الثاني على تزيف الاول مع ان مقتضى التركيب عكسه والشجرة منبى بقى ههنا مناقشة وهى ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهها لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددًا مختلفًا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المصنف ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رأيت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفى عاما كما سيجي فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المصنف فليتأمل ( قوله لا على جميع الناس ) وان بنى الامر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح اذ يكفي ان يقال ابتداء ان احدا نكرة في سياق النفي فيعم ويكون المنفى الرؤية الواقعة على جميع الناس ( قوله بل يكفي ان يكون رأى احدا ) هذا الكلام مردود عند الشارح بما يستحقه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هى الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم ( قوله وهى

٧ معنى الاختصاص  
يكون توجيهها لما ذكره  
المصنف كما لا يخفى نسخه

قوله ولبعض اصحاب  
الحواشي الى قوله بقى  
ههنا لم يوجد في اكثر  
النسخ



٩ اعترض عليه الفاضل  
 المحشى في شرح المفتاح  
 بعدما قدح في رجوع الا  
 ستثناء الى الاثبات وقد  
 تبين ما فيه ثم اجاب بان  
 هناك وجهها وجهها وهو  
 ان يجعل الاستثناء راجعا  
 الى النفي بان يعتبر ان  
 اصل الكلام ما ضربت  
 انا الازيد افيكون معناه  
 مشتملا على ضرب المتكلم  
 لزيد ونفي ضربه عن  
 سواه ثم تقدم الضمير  
 قصدا الى التخصيص في  
 جرئ المعنى اعنى في كل  
 واحد من الاثبات والنفي  
 فكأنه قال انا ضربت  
 زيدا لا غير وما انا ضربت  
 من سوى زيداى ضربه  
 غيرى فيكون هناك من  
 ضرب كل احد سوى  
 زيد فيبطل انتهى منه

متقاربة مانقله عن بعض المحققين معترضاً على الفاضل العلامة وما ذكره  
 فيما سبق بعد قوله فالخاصل حيث قال قولنا ما انا رأيت احدا اور جلا  
 يفيد عموم النفي الى آخره متحدان في المأل وهو انه لا وجه لفساد المثال  
 المذكور مختلفان في التقرير متقاربان فيه كما لا يخفى ( قوله فزعم انه غيرك  
 او انت بمشاركة الغير ) المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام  
 اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سيأتى في كلام المصنف ايضا  
 ووجهه ما نهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشا  
 ركة اعم من شركة المعية والبديلة فيكون اشارة الى انواع القصر  
 لكنه تكلف كما لا يخفى ( قوله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة  
 الغير ) يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص  
 من التقديم تنبيه من الفحوى ذوى طبع مستقيم ويؤنس ان تقديم المسند اليه  
 يرمى الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطاء في هذا القيد فكان  
 اهم عند المتكلم فقده وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من  
 قولك ما اناسعت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع  
 الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية  
 الداخلة عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو ( قوله فلا بد ان يقول ) الواو  
 داخلة في خبر المبتدأ بعدد خول النوا سخ للاشعار بمزيد الاشتباك والايقال  
 عند الجمهور وللعطف على الخبر المقدر عند البعض فالمعنى فلا بد ان يدفع  
 خطائه وان يقول ( قوله وفي هذا اشارة الى الرد الى آخره ) اى في قول المصنف  
 ولهذا لم يصح ما انا ضربت الازيد ا فان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعنى  
 ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا  
 المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على  
 انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم ( قوله وجوابه  
 انه قد سبق ان مثل الى آخره ) رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه  
 باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمستكوت  
 عنه لانه الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات ٩  
 كما عرف في النحو فيكون غيره واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان  
 زيد ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما او لا فلان  
 قول الشارح ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد



لما ليس عنده تدبر (منه)  
٧ ذكر ابن الحاجب ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلا لاعادة والثاني ان لا يحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ قرأت القرآن الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ في جميع الايام الا في ذلك اليوم (منه)

٨ فيه ايماء الى دفع اعتراض الفاضل المحشي في شرح المفتاح حيث قال بعده ما نقل ذكره الشارح ههنا من ان الاستثناء من الاثبات لا من النفي واما ثانيا فلا ان الاثبات فيما ان ضربت الا زيدا ليس بقار لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان ينتشئ منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه لا يستعمل في الاثبات الامع وهو مردود عند هذا الزاعم يعني الشارح ووجه الدفع ان تقدير كل احد لكون الاستثناء مفرغا على نمط ضربه الا زيد لالا توهم من ان لفظ

وقوع الضرب على من عدا زيدا ليس مثبتا على اعتبار الاستثناء من الاثبات وذلك اذا قلت ما انارأت احدا فالفعل المذكور هو الرؤية لكن اعتباره مثبتا انما هو على وجه وكيفية هي عليها في صورة النفي وان استفيدت تلك الكيفية من النفي ولذا قيل المثبت فيه هو الرؤية العامة فعلى قياس ذلك الفعل المذكور ههنا هو الضرب وهو متكيف بعمومه لمن عدا زيد ابا اعتبار ايقاع الاستثناء من النفي فيجب ان يثبت ذلك الفعل على تلك الكيفية واما ثانيا فلان الانما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به كتب في النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثالثا فلان الا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدمة فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشيخ الزاما عليه (قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله) هذا هو مبنى التناقض فان تم الدست ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وحدة الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلماتهم يدل على ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكورينا فيه (قوله وعندى ان قولهم ان نقض النفي بالاوه) ليس المراد ان هذا ٩ اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فنحنها موجه ظاهرا بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال ردية ولو سلم فبنى تصلفه فيما سبق اطلاقه على مراد الشيخ وعدم اطلاق غيره لعدم تصفهم كتبه لا تحقيقه كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل (قوله فلا استثناء انما هو من الاثبات) ٧ الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجبر فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي رجوعه الى الفاعلية لا الفعل لمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على نمط ضربه الا زيد فان قلت الاثبات ٨ في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر احد فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الامع وقد عرفت انه مردود



عند الشارح قلت بل المقدر كل احد لما ذكرته بل لان الاستثناء مفرغ  
على نمط قولنا ضربه الازيد فافهم ( قوله وكذا اذا كان الفعل منقيا ) معطوف  
على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منقيا ( قوله  
وليس اذا قلت سعي الى آخره ) اسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية  
او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون  
وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع  
في موقع الخبر صفة سعي والواو في وقد وقع على ما في بعض النسخ من  
تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح فتقصد بالنصب معطوف على  
ان يكون ثم ان السكاكي انما في الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم  
لا تحقق الجواز ( قوله غير مشوب حال من السعي ) قيل فيه سماجة لان انتفاء  
الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح  
المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي مفيدا وجود سعي  
منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه يتجاوز الى آخره فيدخل عدم الشوب  
تحت الافادة ( قوله والشارح العلامة قد اورد الى آخره ) نقل عن الشارح انه قال  
لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو  
والنسيان باعتبار مشاكته سوق الكلام ( قوله انما يستعمل لرد الخطاء في  
الفاعل ) هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا الافادة وجود السعي فلا توجه  
عليه ان هذا التركيب كما يأتي للتخصيص يأتي للتقوى فلا وجه للتخصيص  
كما زعم بعض اصحاب الحواشي وجعله من وجه التعجب والتحقيق في كلام  
العلامة ( قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه ) قد يقال الضمير في انه راجع  
الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انما سعي قصر  
السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطأ في الفاعل لان معناه رد  
الخطأ ابتداء وهذا ظاهر فاللزم انما هو بين وجود السعي وبين قصر  
السعي على المتكلم لا بين رد الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما  
لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ٧ ظهر ان قول الفاضل  
المحشي الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر  
وعكسه كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد  
والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطأ واما عكسه  
فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشرعيين

٧ هو ان يقال افادة  
وجود السعي من  
الفاعل المخصوص لازم  
لرد الخطأ في الفاعل  
وان كان افادة وجود  
اصل الشيء لا يجامعه  
منه

٩ واما في قصر الحكم  
يستلزمه رد الخطأ  
ان كان الخطأ موجودا  
فعلم ان عدم الظهور  
انما هو في الثاني واما  
في الاول فباطل



في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر وانت خير بان قول الشارح  
العلامة انما يستعمل ٣ لرد الخطأ في الفاعل لافادة وجود السعي الى آخره  
يدل على ان لزوم احد الامور الثلاثة من المتكلم اعني التجوز والسهو والنسيان  
على تقدير استعمال اناسعيت لرد الخطأ في الفاعل واذا لم يجعل رد الخطأ معناه  
بحسب عرف البلغاء واستعمل التركيب له كان لزومه بحاله اذ لا فرق من بين رد  
الخطأ في الفاعل وافادة وجود السعي في عدم كونهما معنى اناسعيت فالفرق  
تحكم اللهم الا ان يقال رد الخطأ في الفاعل من مستتبعات التركيب لا يستعمل  
فيه اللفظ وانما هو غرض محض فلا لزوم لاحد الامور الثلاثة ولا كذلك وجود  
السعي فتأمل واعلم ان الشارح العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد  
علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انالما لم يجب ان يكون في صورة  
علم السامع كاستعمال الثالث يعني اناسعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله  
فيجوز ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه ويكون حكمهما حكم  
الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مثوبا بتجوز او سهوا ونسيان هذا  
كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت الى  
آخره محل بحث لانا لانسلم انه لم يتعرض الحال المثالين لافي الابتداء بل قد  
تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الى آخره وجوابه ان المسكوت عنه  
لزوم احد الامور الثلاثة المذكورة من المتكلم اذا استعمل المثالين المذكورين  
لا في الابتداء والذي تعرض له العلامة ولزم من جعل حكمهما لافي الابتداء  
حكم الثالث ثبوت احد الامور الثلاثة للمخاطب فلا غبار على كلام الفاضل المحشي  
( قوله فيكون مجازا ) قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو  
المعنى الموضوع له لاعما هو المعنى عند ارباب المعاني اذا لم يوضع اللفظ بازائه  
بل انما يفيد بحسب المقام كما صرح جوابه والجواب ما ذكره الشريف في توجيه  
كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية من  
ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض  
الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال  
( قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الى آخره ) الظاهر ان السهو هو  
ان يعرف معنى اللفظ لكن استعماله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري  
على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناه ( قوله فان كان قد نسبته الى الغير  
لمساهلة كان تجوزا ) يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير

قوله وانت خير بان الى  
قوله فتأمل من المنهوات

٣ ويمكن ان يقال قول  
الشارح العلامة انما  
يستعمل لرد الخطأ الى  
قوله ولا كذلك وجود  
السعي فتأمل

قوله وجوابه الى آخره  
من المنهوات



باعتبار مجازي فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لأن  
 المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن مخطأ اذ لا خطأ في  
 المجاز وقد ذكر الاول ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل  
 وهل هذا الاتهامت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان  
 المخاطب اخطأ في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا ( قوله  
 والا كان سهوا او نسيانا ) اذ لو لم يعرف عدم انتساب الفعل اليه بل كان  
 اعتقاد المذكور اصليا كان سهوا وان عرف او لا عدم الانتساب المذكور  
 فطرا اعتقاد الانتساب كان نسيانا على ما سبق ( قوله اذا بنى الفعل على  
 معرف ) اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بنى على منكر ولما سبق  
 امثلة البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة  
 على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء اشارة الى تقديم المسند اليه  
 لان البناء يقتضي تقدم المبنى عليه الذي هو كالاساس ( قوله تخصيص الجنس )  
 المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلى الطبيعي سواء كان جنسا  
 باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلى آخر  
 تخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو  
 لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له  
 دون تخصيص الجنس فقط والواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله  
 فيماسياتي وقدياتي للتقوى لكن يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في  
 التخصيص بقدر في هذه الارادة فليتأمل ( قوله رجل جاءني ) المجوز لوقوع  
 النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الارجل كما بين في كتب  
 النحو ( قوله بهذا الكلام ) الجار ٧ على معناه والظاهر انه متعلق بالمخاطب اي  
 الذي خوطب بهذا الكلام وجعله بمعنى في متعلقا بمحذوف حالا عن  
 الاعتقاد المدلول عليه بلفظ اعتقدوهم كما توهمه بعض اصحاب الحواشي ( قوله  
 او اعتقد انه امرأة ) ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في  
 الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء كان فقط  
 او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاث  
 وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم تأتي قصر الافراد لا يظهر في صورة  
 وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجمع اعتقاد انه  
 رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن

٧ فيه رد على الشيخ  
 رحمه الله حيث توهم  
 ان الباء بمعنى في وهي  
 متعلقة بمحذوف حالا  
 عن الاعتقاد المدلول  
 عليه بلفظ اعتقاد فتأمل



اعتقاد المخاطب به فتأمل ( قوله ولعلنا نورد كلامه ) لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد ( قوله فلا يكون للتخصيص البتة ) ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكروها جار في المظهر المتقدم ايضا فذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالمقبول عند اولى العقول ( قوله بين الصور الثلاث ) يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء وحق الثاني الحمل على التقوى والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد حينئذ الا التقوى وان يكون في الاصل مؤخر ا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد حينئذ التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الا ابتداء لفوات شرط المبتدأ اعني التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخر ابد لا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالخصر فيه عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير تأمل ( قوله واستثنى المنكر ) اي من عدم جواز تقدير كونه مؤخر ا كما في زيد قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه فلذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه ( قوله اي على القول بالابدال ) وقيل ٧ الذين ظلموا ٩ مبتدأ قدم عليه خبره وقيل نصب على

٧ اسروا النجوى الذين فيه ستة اوجه احدها ان موضعه رفع على البدل من واوا اسروا والثاني ان موضعه رفع باضمار الفعل تقديره يقول الذين آه والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هم الذين آه والرابع ان يكون محله رفعاً باسروا على لغة من قال اكلوني البر اغيث وهذا اربعة اوجه في الرفع والخامس ان يكون في موضع النصب باضمار اعني والسادس ان يكون في موضع الجر بدلا للناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم وذهب بعضهم الى انه نعت للناس منه



الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في  
اكلوني البراغيث ( قوله على ان رجل ) بدل من الضمير فان قيل القول بان  
رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وأنه يستلزم ان  
يقال رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب  
قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف  
مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدر  
بعرفا رجلان فهو دائم في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد  
نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد  
ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه ( قوله اذ لا سبب له  
اي للتخصيص سواء ) اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان صاحب  
المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد  
عرف لارجلان ولارجل واحد والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم  
والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح  
فيما بعد ( قوله اهر ذاناب ) هريز الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما  
يؤذيه وقال في الصحاح هو صوته دون ثباجه من قلة صبره على البرد  
( قوله لان المهر لا يكون الا سرا ) ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار  
مختص في نفسه بالسر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار  
في مباحث القصر الى انه يجوز بجامعة لامع التقديم الدال على القصر مع كون  
الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص  
لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص  
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبني على مجرد الاختصاص  
في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام  
الفاضل المحشي بل على ان ذلك الاختصاص ملحوظ مأخوذ في مفهوم  
اليراد كادل عليه كلام الصحاح اذ لا يخفى انه اذا كان ملحوظا في مفهومه  
لا يستقيم اعتبار اعتقاد المخاطب ان المهر خير حتى يرفع خطأ بالحصر ( قوله  
ولا يفزعه ) من الافزاع او من التفزيع وهو من الاضداد بمعنى الاضافة بمعنى  
الاثابة يقال فزعت اليه فافزعني اي جاءت اليه فاناثني وفزعه الاضافة  
وفزعه اي كشف عنه الحذف وفي التنزيل حتى اذا فزع عن قلوبهم اي كشف  
عنها الفزع ( قوله واذا قد صرح متعلق بمحذوف ) اي لزم طلب وجهه



والفاء في الوجه تفرع عليه وربما يجوز كون الفاء جواباً لاذ تشبيهه بان  
في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة ( قوله  
بل امتناع تقديم التابع اولى ) ٣ لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم  
تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو  
الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة ( قوله تحكم ) اي  
قول بالحكومة والتسلط من غير برهان يقوم به ( قوله واقم مقامه ضمير ) اي  
مقارن لا اعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ لتابع  
والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه  
الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام ٩ ( قوله بينت بها قيل  
المحاق بليلة ) قيل البيت للشعالي من قصيدة يهجو بها عجوزاً تزوجها لمارآها  
محللة ثم انكشفت سؤتها بعد التزوج واول القصيدة \* يهجو بها عجوزاً تزوجها لمارآها  
قتية \* وقديس الجنبان واحدودب الظهر \* تروح الى العطار تبغى شبابها  
\* وهل يصلح العطار ما افسد الدهر \* وما غرنى الا خضاب بكفها \* وكحل  
بعينها واثوا بها الصفر \* بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال  
عجوزة والعامية يقولها وجمعها عجز \* بضمين والاحديداب اعوجاج الظهر  
والضمير في بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء العامة  
تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب  
عليه قبة ليلة ٨ دخوله بها فليل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه  
هذا فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والقول بانه ضمن بنى معنى  
الالتباس والمعنى بنيت عليها ملتبساً بها ففيه تنبيه على ان الدخول مقرون  
بالدخول مستغن عنه والمحاق ثلاثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو  
وجهه المواجهة لنا عن النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه في كل  
الارض والشهر واحد الشهور وهو مأخوذ من الشهرة سمي به لشهرة  
امره لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله  
فكان محاقاً كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة ( قوله عليك ورحمة الله  
السلام ) اوله \* الا يا نخله من ذات عرق \* ذات عرق اسم موضع وقوله على  
وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفاً على المستكن في عليك  
قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد  
ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من مغنى اللبيب ان عدم

٩ تمامه فكان محاقاً كله  
ذلك الشهر ( منه )

٨ ويمكن ان يقال انه  
ضمن قوله بنيت معنى  
دخلت فلذلك عداه  
بالباء ( منه )

٣ قيل التساوى م  
فضلاً عن الاولوية  
والسند هو ان الفاعل  
المعنوي لا يتغير عن كونه  
فاعلاً في اللفظ معنويًا بالتقديم  
بخلاف الفاعل اللفظي  
فانه يتغير عن كونه فاعلاً  
في اللفظ الى كونه مبتدأ  
فان قلت المؤكد اللفظي  
يتغير عن كونه مؤكداً  
في اللفظ الى كونه مبتدأ  
اجيب بان المؤكد لما لم  
يكن مقوماً لاصل الكلام  
لكونه فضلة جوز تغيره  
لا فائدة التخصيص بخلاف  
الفاعل اللفظي فانه  
مقوم له فافتراقاً لتمامه



الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النشر  
 كررت برجل سواء والقوم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه وامام ذكره الا يقاني  
 من انا لانسلم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة  
 من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون  
 قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام  
 الثاني مفسر له وان يكون اشارة الى كون ورجة الله جملة معترضة على  
 حذف الخبر اي عليك ورجة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه  
 هو الذي ذكره في شرحه للفتاح (قوله لو كان يشكى الى الاموات ٩) اسم  
 كان ضمير الشأن وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق يشكى يقال شكوت  
 الى فلان وفي التنزيل (انما اشكو بشي وحزني الى الله) وما في مالم في مؤصوله  
 قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم كذا في الصحاح  
 ثم اشكيت عطف على كان ولا شكاني جواب لو والهمزة للسلب اي ازال  
 شكايي وسنجم وفهدا اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف  
 على قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر وقد يقال انه فاعل فعل محذوف  
 يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني ساكنه او يكون  
 وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبر وانت خير بان في الاول التزام تعسف  
 العطف قبل تمام المعطوف عليه على نمط جاءني وجاءني عمرو زيد وفي الثاني  
 مخالفة رواية الثقات بل هو تأكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية (قوله  
 وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحى) فالسكاكى خالف اجاع النحاة في تجويز  
 تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد  
 على هذا القائل ان السكاكى صرح بان الارتكاب الوجه البعيد في رجل  
 جاءني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا  
 الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان  
 كلام السكاكى في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورجة الله  
 السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الانية التقديم والتأخير  
 يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة  
 المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك لتعين الظرف  
 في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا  
 رجل (قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص) معطوف على ما قبله بحسب المعنى

باخوته ريب الزمان  
 فامسى بيضه البلد والبثين  
 المذكورين في الشرح  
 هو قوله لو كان يشكى الى  
 الاموات مالم الى احياء  
 بعدهم من شدة الكمد  
 شكيت لاشكاني وساكنه  
 قبر بسنجم او قبر على  
 فهد منه  
 اصله مالم الى احياء الا ان  
 آل من نصف البيت  
 الاول واحياء من النصف  
 الثاني فلذلك فصلت منها  
 في الكتابة اشارة الى  
 نصف البيت منه  
 وبيضه البلد قيل هي  
 الكفاءة البيضاء تنشق  
 عنها الارض فطاؤا  
 الدواب يضرب بها  
 المثل في الذل منه  
 اي انت ايها العدو  
 غضت ماء هذا الحوض  
 بعد موت اخي جار ولو  
 كان حيا ما قدرت على  
 الشرب منه ابدا و جار  
 اسم اخي الشاعر وكان  
 قدماء وكان الشاعر  
 يتغزبه في حياته والمراد  
 باخر الابد الابد الذي هو  
 آخر الاوقات فيكون  
 كناية عن المبالغة في التأيد منه قوله انت خير الى آخره لم يوجد في اكثر النسخ



قوله يعني الى آخره لم  
يوجد في اكثر النسخ

كانه قيل وفيه نظر اذ لانسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم انتفاء  
الى آخره (قوله لا يقاله التنكير الى آخره) جواب عن منع المصنف اعني قوله  
ثم لانسلم قيل انه كلام على المسند فلنا هو مساو للمنع في زعمه يعني ان التنكير  
لا يدل على التخصيص بمعنى الحصر بل انما يدل على النوعية والحصر انما  
يستفاد تقديره التقديم فصح قول السكاكي لاسبب للتخصيص اي الحصر  
سوى اعتبار التأخير والتقديم (قوله لانا نقول قد ذكرنا الى آخره) يعني ان  
من تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحقيق الحصر انما يجوز  
عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه  
مبتدأ كالمظهر المعروف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض  
بانه يقتضى ان يمنع تقدير التأخير في اناقلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف  
وهم محض (قوله والافلاك توجيهه لكلامه) اي وان لم يجب ان يكون  
الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقول  
السكاكي ذلك الوجه البعيد لا يتركب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة  
حينئذ في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف  
(قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الى آخره) قد سبق ان قصد  
التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل (قوله ثم لانسلم  
امتناع ان يراد المهر شر لاخير) قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل  
الى آخره لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر  
بناء على ما قرره انما هو اذا جرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق  
التنزيل لاعتبارات خطابة فلا خفا في امكان اعتبار الحصر وحسنه  
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يحزم عند سماعه بان سببه الشر  
فالقاء ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة  
وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي على انه فسر الهرير في  
الاساس بصوت الكلب مطلقا (قوله ثم قال ويقرب الى آخره) قد بينا  
في اوائل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجملة يحى للترتيب في الاخبار وهو المراد  
ههنا والمعنى بعد ما خبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص  
بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الى آخره فلا يرد ان حديث  
القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم  
(قوله لما لم يتفاوت في الخطاب الى آخره) لعل السر في عدم التفاوت ان المتن



قوله وجه التعسف  
الى قوله وهو ان المفعول  
معه لم يوجد في اكثر  
النسخ

على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) وجه التعسف على ما نقل من الشارح ان لا يطابق كلام المفتاح في الاداء وان طابقه بحسب المعنى اذا لسكاكى جعل مجرد تضمنه الضمير علة للقرب ثم اورد شبهه بالخالي بجملة مستأنفة وهى قوله وانما قلت يقرب دون ان اقول ونظيره وههنا وجه اخر للتعسف وهو ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيوييه وهو الجائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا للاخفش وابى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق جلا على الاصل ففى جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة فى جلته قال الشيخ فى شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدىن احدهما كذا وكذا والثانى ان المفعول معه فى خطته مقصود بالنسبة و المفعول الاول الذى يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلاً اذا قلت مجئت انا وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا فى المجئ اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواءهما فى المجئ قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل فى العلول فيما نحن فيه وهو القرب فى التقوى ثبوت التقوى وعدم الكمال تتمه له والاصل فى العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تتمه له كما صرح بذلك الفاضل المحشى فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل فى العلية هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشى (قوله لكونه فيها فعلاً) عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل حينئذ صلة ولاعراب للصلة بل لها مع الموصول فواجه الاعراب الجارى عليه قلت لما كان الصلة فى صورة الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب (قوله ولا عومل معاملةً فى البناء حيث اعراب فى نحو رجل قائم) اورد عليه انه ان اراد بالذى لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملةً فى البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب فى مثل رجل قائم ورجلاً قائماً ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذى هو اسم للمركب الذى هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح فى نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصفية



هو قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب باننا علم قطما ان الخبر في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجارية على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر ( قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة ) رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتداء عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرج منه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما شتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما شتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم المفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع في مثل اقام الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلة مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه ( قوله واتبعه في حكم الافراد ) نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى ( واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ) فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذا المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى ( قوله ولعله سهو ) اذا الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان



صحيحاً في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه  
كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التسمية ( قوله لفظ مثل وغير ) واما  
لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا  
لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان لم  
يتعرفا بها لتوغلها في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل  
المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث  
وايضاً لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون  
للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلاً اذا  
ادعى معتزلي معين انه غير قدرى هر با من الاندراج تحت قوله عليه السلام  
\* القدرى مجوس هذه الامة \* كما يزعمونه فقلت له غير القدرى لا يقول  
بتعدد الخالق مرید بالغير مطلقة حصل التعريض بذلك المدعى بنفي الغيرية  
وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى  
انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر رضى الله تعالى عنه فقلت له غير السني  
يبغض ابا بكر رضى الله تعالى عنه حصل التعريض له باثبات الغيرية  
والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي <sup>لتصحيح</sup>  
اصل ٧ كلام الزاعم فتدبر ( قوله لزوم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق  
الاولى ) فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان  
كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي قلت  
المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان  
كانت فحين اضيف اليه المثل اقوى فحينئذ معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت  
الفعل مثلاً لمن شاركه في اصل الصفة قسوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى  
بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل  
لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول  
وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم  
الكنايات ( قوله من غير قصد الى ان انساناً الى آخره ) هذا القيد معتبر في جميع  
صور الكنايات بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجوز سلب الاتصاف بالجوهر  
عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيراً آخر  
( قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب بمائل له او غير مماثل ) يعني  
يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام

٧ ولا يخلو قول الشارح  
بل عن اضيف اليه لفظ  
مثل عن نوع اشارة الى  
ذلك



نوع خفاً واما اذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد به المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاً واما في الغير ٧ فغير ظاهر ( قوله اي لم ينشأ من ارادة التعريض ) حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضرب بنى من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس بمنشأه قطعا فلما جعل غير ارادة التعريض منشأه تعين ان ارادته ليس منشأه وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضرب بنى من غير ذنب ( قوله لانهما من الكناية ) المطلوب بها نفس الحكم سمي ان الكناية على ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بهانسة اي اثبات امر لا امر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غير لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولان نسبة كما في قولك حي مستوى القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان ( قوله معناه ان مقتضى القياس الى آخره ) فليس معنى قوله كاللازم انه قد يقوم وقد لا يقوم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم كما نص الشيخ في دلائل الاعجاز ( قوله قيل وقد يقدم المسند اليه الى آخره ) ان قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطتهما من الابحاث فهو من تمة المعطوف عليه فالقول بانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى على ما ذكره بعض اصحاب الحواشي غير واقع موقعه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبدالقاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى ( قال اني جاعلك للناس امما قال ومن ذريتي ) ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشيخ ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظة قد

٧ لان غير المخاطب اذا  
لم يريد به معنى معلوم  
لاخفاء فيه



قوله قوله ولا فرق بينهما لم يوجد في أكثر النسخ ٩ وبهذا يظهر أن ما ذكره القطب في المحاكمات معترض على الإمام حيث قال احتراز الشيخ بلفظ ٢٧٧ قد الدالة على جزئية الحكم في قوله الجزء الطبيعي قد

يعرض له الانفصال و  
الانفكاك من الافلاك من  
ان قد انما يدل على تبعض  
الافلاك لا على تبعض  
الاحكام فليس مدلول  
الكلام الا ان الجسم  
يعرض له الانفصال  
فمح بعض الافلاك لان  
الانفصال لبعض  
الاجسام مردود في نفسه  
ومناف لما ذكره في شرح  
المطالع حيث قال احتراز  
بلفظ قد المفيدة لجزئية  
الحكم في قوله لان نقبض  
الخاص قد يكون اعم  
غير العام من وجه  
عن الامور الشاملة  
فان نقبض الاخص منها  
لا يكون اعم منها والتحقيق  
ان لفظ قد لا يدل ظاهرا  
على تبعض الافراد  
لكنها ليست مخصوصة  
بتبعض الافلاك بل قد  
يكون لتبعض التقادير  
ايضا وربما يلزم منه  
جزئية الحكم كما في قولك  
الحيوان قد يكون انسانا  
فافهم

٨ بمعنى رفع الايجاب  
الكلي كما يشير اليه تقرير

٩ لما افادت حينئذ جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور  
بكل صرح به الشارح بيان لما في الواقع (قوله فالتقديم يفيد عموم السلب) لم يذكر  
ههنا افادة الحصر كما ذكر في مفاد التأخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم  
بمخلاف العكس (قوله ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع) واما عند عدمه  
فيصدق السالبة المحضة دون الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابي حكم بثبوت  
شيء وهذا الثبوت فرع ثبوت المثبت له قال علاء بن القوشجى في شرح التجريد ردا  
على هاتين المقدمتين انها لو تمشال دلنا على وجود الممتنع في الخارج ولا ينفي  
الحكماء اثبات الوجود الذهني اصلا لانا نعلم قطعاً ان شريك الباري ممتنع  
 واجتماع النقيضين محال ولولم يوجد ذهن ولا قوة مدركة فقيه حكم بثبوت  
شيء لشيء على تقدير فيلزم ثبوت الممتنع في الخارج حال اعتبار الحكم اقول  
فيه بحث اذ لو ادرج في فرض عدم وجود قوة مدركة عدم الواجب تعالى  
عن ذلك علوا كبيرا فلانسلم اتصاف شريكه بالامتناع على ذلك التقدير  
وهو ظاهر بل اتصاف اجتماع النقيضين بالاستحالة ايضا بناء على ان المحال  
جاز ان يستلزم المحال كما هو المشهور وان لم يندرج فلانسلم لزوم ثبوت الشريك  
الباري في الخارج لجواز ان يكون ثبوته في ذات الباري تعالى بوجود كلي  
وقد صرحوا بان المراد بالوجود الذهني وجود لا يترتب عليه الآثار سواء  
كان في قولنا المدركة او في موضع آخر ولا شك في ثبوت على الله تعالى بجميع  
المهمولات وان علمه حصوله عند البعض على ان المعلوم قطعاً هو ان  
اتصاف شريك الباري بالامتناع ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض واما  
اتصافه به على تقدير عدم قوة مدركة فلعل الخصم المدعى فان ثبوت شيء  
فرع ثبوت المثبت له لا يسلمه ودعوى الضرورة في محل النزاع سيما في حكم  
اطبق جم غفير من العقلاء على خلافه مما لا يلتفت اليه يكون معناه ثبوت انتفاء  
القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى  
اللازم (قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد) ظاهر العبارة ان يقول يكون  
معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفي الحكم  
عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم (قوله قد حكم في الجملة بنفي القيام) اي بانتفائه  
على ان يكون مصدرا من المبنى للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق  
فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به (قوله  
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) ٨ لا يقال قولنا ليس بعض الانسان بقادر على

الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض لعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب



تحريك هذا الجبل مثلا سالبة جزئية يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد  
 لظهور ان الجملة يقدر على ذلك لانا نقول اذا صدق ليس بعض الانسان  
 بقادر على تحريك هذا الجبل صدق ليس كل انسان بقادر على ما هو معنى  
 رفع الايجاب الكلى فهذا هو المعنى بنفي الحكم عن الجملة (قوله انما يفيد نفي  
 العموم لا عموم النفي) هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والافقدي توجه  
 القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر (والله لا يحب كل محتال  
 فخور) ونظائره (قوله فالخاصل ان التقديم قبل كل الى آخره) فيه بحث وهو  
 ان قولك انسان لم يقيم نفي لعموم القيام بطريق ٧ الاحتمال فلو حمل  
 على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح  
 التأكيد على ٥ التأسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا يتجه به الحمل  
 على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقيم انسان نفي عام  
 فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس  
 فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق  
 الاحتمال ويمكن ان يحجب ان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما  
 جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول  
 الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا  
 دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما اتفقا احدهما تعين الآخر  
 فليتأمل (قوله قد واهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع) قيد لما قبله واشارة  
 الى ان الحكم في المهمة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم  
 يبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة  
 كقولك الانسان نوع (قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الى آخره)  
 قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لولم يصلح للجزئية  
 وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لارجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم  
 العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول  
 على الاغلب اجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت  
 تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل  
 المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر  
 عدم افادة ذلك في صورة اخرى (قوله كما انه في الموجبة سور الجزئية)  
 هذا بالنظر الى الاغلب والافقد سبق ان النكرة المنونة قد تم في الاثبات كقو  
 لهم ثمرة خير من جرادة وقوله تعالى \* علمت نفس ما قدمت واخرت (قوله على

٧ اى احتمال ان يكون  
 منقيا عن الكل وان يكون  
 منقيا عن البعض ثابتا  
 للبعض  
 ٥ اى بان منقيا عن البعض  
 ثابتا للبعض



من نقل كلام عبد  
القاهر هو الاشارة الى  
ان الاعتراض السابق  
لضعف الدليل لا بطلان  
المدعى منه  
وقال في معنى اللبيب في  
بحث اذا اجع البصريون  
على ان لما صدر الكلام  
واختلفوا في لا قيل لها  
صدر مطلقا وقيل ليس  
لها الصدر مطلقا وقيل  
ان وقعت في صدر جواب  
القسم فلها الصدر  
لحلولها محل ادوات  
الصدر والا فلا وهذا هو  
الصحيح عليه اعتمد  
سيبويه اذ جعل انتصاب  
حب العراق في قوله  
آليت حب العراق الدهر  
اطعمه على التوسع  
واسقاط الحافض وهو  
على ولم يجعله من باب  
زياد ضربه لان التقدير  
لا اطعمه ولا هذه لها صدر  
الكلام فلا يعمل ما بعدى  
فيما قبلها وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا في هذا  
الباب اى باب التفسير  
اى باب الاشتغال

ما قال في الاشارات الى آخره ) اى عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون  
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم  
يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه  
وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس  
الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم  
مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على  
تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا  
مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية  
بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى ( قوله ٢ ان كانت كلمة كل ) اشار باقحام لفظة  
كلمة الى ان التأنيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تأويل كل بالكلمة  
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه  
وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو ( قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر  
وكل نفس ذائقة الموت ) وامثالهما ( قوله ما كل ما يتمنى المرأ يدركه ) صدر بيت  
عجزه تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن \* والروى رفع كل وجوز ابن جنى نصبها  
باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة  
معروفة والسفان صاحبها ( قوله كما اذا قدمت على الفعل المنفى ) هذا مبنى على  
ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منقيا  
فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل  
المنفى لاعلى الثانى فقط ( قوله فالاقرب ان يجعل الى آخره ) فيه  
نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفى مع انه  
داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفى هو الذى يدخل  
عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك ( قوله وقدم التأكيد لان  
كلا اصل فيه ) الظاهر ان الاصل في التأكيدية تستلزم كثرة الاستعمال  
فيها وقد منعه في اوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل  
في التأكيد اكثر فالجمل عليه ارجح قلنا ممنوع الى آخره ( قوله وجعل  
الفعل منقيا بلم ) اى لم يجعله منقيا بما في الصورة المذكورة اعنى فيما تقدم  
المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله  
لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء  
مالنافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها



على الاسم والفعل كهي، بعينه بخلاف لم وإن فانهما لاختصاصهما بالفعل صار كالجزم منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما بجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه وأما لالانها وإن كانت في الدخول على القبيلتين كما لالانها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليكم أن لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم أن الوجه الذي ذكره الشارح إنما ينتهض وجهها لعدم إيراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الأمثلة لعدم إيراد مثل ما كل الدراهم أخذت كما نبهناك عليه وذلك لأن المقرر في النحو امتناع الأول لا الثاني ثم الظاهر أن المثال المذكور من القسم الثاني لا الأول لأن حرف النفي داخله حكما على الفعل العامل في كل فتأمل (قوله وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح إلى آخره) النظر مبني على أن قوله لا يصلح إلا حيث يراد يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى اللبيب من أن دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي إنما يعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصورة المذكورة إذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال أي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى أن الله لا يحب مطلق الكفار الأثيم أي الجاحد بتحريم الزنا وينهى عن اطاعة مطلق الخلاف المهيئ أي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة أو الحقارة فراد الشيخ إذا تأملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الأمر على ما ذكرناه هذا المعنى يفيد لفظه إذا دلالة على بعض التقادير المفيدة الجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد فتأمل (قوله بأن قدمت على النفي لفظا) إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظه والامتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي يفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون إلى آخره قد يكون بانتفاءه في الكلام أصلا فلا يصح قوله عم النفي على إطلاقه (قوله لما قال له ذواليدن هو عمرو بن عبدود) وسمى بذلك لأنه كان يعمل بكلا يديه وقيل لطول يديه روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى إحدى العشاين في الحضر وسلم في الركعتين فقام ذواليدن وقال أقصرت الصلوة أم نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذواليدن

٦ ذكره النوى في شرح  
للهندب أن اسمه خرباق  
بن عمرو بنجاء معجمة  
مكسورة بموحدة وقاف  
وكان الخلاف مبني على أن  
ذا اليدن هل هو  
ذو الشمالين الذي  
استشهد يوم بدر كما زعم  
الزهري وتابعه الحنفية  
أو غيره كما هو المختار  
عند الأكثرين ويدل  
عليه كون الراوى  
أبا هريرة لأنه إنما سلم  
عام خير بعد بدر بخمس  
سنين بالاجماع والله  
اعلم



٤ كذا ذكره الشيخ اكل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيدنا وهو ان جواب ذو الدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل ٢٨١ واضمح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه

اهل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام فلو كان مراده عليه السلام المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال له انه قصد لكلامه المعنى المجازي ايضا لاننا نقول يدفعه سؤاله عليه السلام عن صحابة رضى الله تعالى عنهم بقوله انما قال ذو الدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح ٧ المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذو الدين انكم وانكنتم ما شعرتم بشئ منهما لكن بعض ذلك قد كان ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف (صح)

٧ اي في اواخر الباب الرابع في النهي فليراجع

٣ وان كان هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة

بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عليه السلام على القوم رضى الله عنهم اجمعين وفيهم ابوبكر وعمر رضى الله عنهما فقال احق ما يقول ذو الدين فقال نعم فقام النبي عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدة للسهو واشتشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشئ منهما لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ٤ وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العميد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا ٣ (قوله على من الذنوب) اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعى على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي (قوله قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم) فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبت فتأمل (قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الى اخره) لفظ الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهية العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور (قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد) اشارة الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفى الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم تكن داخلية فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعقول الشاعر لا فادة القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شئ من جزئي المدعى لان الاعتبار فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى (قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع) اجيب ان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلى لا بدليل قول على كرم الله

كان بمكة وحدث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بن نافع اخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة (صح)



وجهه فلما بينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال  
 ان يكون كان شايبة والجملة هي الخبر بل بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو  
 بأهل كما صرح به في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه  
 معمولا لعامل لفظي ايضا فلولم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول  
 النفي كإدال عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خير بانه لو تم لدل على الجزء  
 الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول  
 النفي والعدول الى الرفع لغاية تدرية وقوعه معمولا لعامل لفظي ( قوله واعترض  
 عليه ابن الحاجب الى آخره ) اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة  
 الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس  
 بشئ لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة  
 المطلقة ههنا ( قوله الا تأكيدها اي لمعرفة عند البصريين ) ولهذا جعل  
 سيبويه كاهن في البيت المذكور مبتدأ لتأكيدها وجوز الاخفش والكوفيون  
 كونها تأكيدها لنكرة محدودة ( قوله في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير )  
 حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هوله لما تقرر  
 في النحو من عدم لزوم ابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم  
 في الصفات مطلقا ( قوله كان الجملة ) اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا  
 يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به  
 في كتب النحو ( قوله او في حكم المقدم ) كما اذا حذف المؤكد وبقى التأكيد على  
 ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوزه في ضرورة  
 الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر لو  
 ذكرت متأخرة لكن في حكم المتقدم ( قوله عما هي عليه ) وهو كونها غير معمولة  
 لعامل لفظي ظاهر ( قوله هذا الذي ذكر ) تنبيه على ان لفظ هذا اشارة  
 الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر ( قوله كانه مقتضى الظاهر ) مبني على  
 التغليب والافتراء الخطاب المعين الى غيره الذي ذكره في مباحث الاضمار  
 من خلاف مقتضى الظاهر ( قوله كقولهم ) اي قول العرب ابتداء من غير  
 جرى ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمير موضع المظهر بناء على  
 وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعها مثل الوضع  
 في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف  
 بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها ( قوله ليحصل به الابهام ثم التفسير ) المناسب



لوضع هذا الباب الى آخره جاء بتم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام  
هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العاملين في هذا  
الباب هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل او لا يتشوق  
النفس اليه وترغب في طلبه ( قوله والتزم تفسيره بنكرة الى آخره ) فان قلت  
في صحيح مسلم من حديث جابر رضى الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء  
ثم يبعث سرياه وساق الحديث الى ان قال ثم يحيى احدهم فيقول ماترتك  
حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فإين ذلك التميز  
المستلزم و اين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون  
فاعل نعم ضميرا مستترا فيها ممزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نعم  
فأنتا ونعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التميز قوله  
من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة  
لكن ذكر في معنى اللبيب ان حذف التميز شاذ في باب نعم ( قوله نعم رجلا  
السلطان ) فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا لبس السلطان بالفاعل  
لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذى يكون الكلام المفيد للمدح والذم  
العامين معه مصوغا في الظاهر على وجه لا تنكر من اول الامر لان مدح  
شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان قلت هلا التباس  
في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح  
قلت لا لان سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه  
السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا جوابه ( قوله خبر مبتدأ محذوف ) لانه  
لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه  
وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف  
اى زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب  
للتفسير هو الاول لاهذا اذا الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال  
عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر  
لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس  
من معنى اللبيب ( قوله لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص ) انما ذكر  
الاحتمال لان الضمير حيثئذ ايضا عائدا الى متعلق معهود عند اكثر النحاة  
كما صرح به في شرحه للفتاح فيكون مما نحن فيه ( قوله ذراعها سبعون ذراعا )  
اى ذراعها اذا المصدر لا يحبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيويه كون التميز



للتأكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى  
المفعول اى مذروعهها يعنى طولها سبعون ذراعا ( قوله وقولهم هو او  
هى زيد عالم ) فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد فى الجملة  
الواقعة خبر اقلت لان هذه الجملة فى حكم المفرد اى الشأن هذا الحكم اولان  
فائدة العائد ان يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة  
فالم يوجد فيها رابط لم يرتبط بالمبتدأ وضمير الشأن المبتدأ عين مضمون  
الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة تكون  
عبارة عن المبتدأ نحو قولى زيد منطلق وقوله عليه السلام افضل ما قلت  
انا والنيون من قبلى لا اله الا الله ( قوله مكان الشأن او القصة ) يشير الى ان  
التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة ( قوله ويختار تأنيث هذا الضمير  
الى آخره ) فقول صاحب الكشف ان الضمير المقدر فى قوله تعالى ان تلکم  
الجنة ضمير الشأن والتقدير انه تلکم الجنة ليس كما ينبغي ( قوله ولم يسمع  
هى زيد عالم ) تعريض للمصنف حيث قال او هى زيد عالم وقد يجاب عن هذا  
بان التذكير والتأنيث امر قياسى سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة  
على رفعه فتأمل ( قوله فقضيهن سبع سموات فى يومين ) اى فخلقهن خلقا ابداعيا  
واتقن امرهن او حصن و الضمير فى فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل  
الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع  
سماء والوجه الاول هو العربى الفصح ( قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع  
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن فى قولك الشأن زيد  
عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر  
مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن  
المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير  
بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشأن وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل  
فيه فضلة تمكن لا يحصل من الشأن ( قوله ابو موسى فجذك البيت ) ابو موسى هو  
المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجذك بدل منه والفاء زائدة والاقرب  
ان ابا موسى مبتدأ فجذك خبره والفاء زائدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش  
مطلقا وحكى اخوك فوجدا ما جواز زيادتها فى البدل فلم اظفر له على شاهد  
والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اى نعم جدا هو  
وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد فى موقع الفاء ( قوله انما



يصح في ضمير الشأن) قيل لا يصح ايضا في ضمير الشأن سيما اذا لم يكن في  
 مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الشأن يفهم الرجوع الى ما تقدم  
 تحقيقا او تقدير او لا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انما يريد اذا جعل  
 التعليل اعني ليمكن تعليل لو وضع المضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو  
 الظاهر لان حرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليل  
 لقوله وقولهم هو اوهى زيد عالم فلا ورده وهذا ظاهر (قوله اذا السامع ما لم  
 يسمع المفسر الى آخره) قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض  
 فيما علم ان فيه ضمير او لم يعلم انه لا شيء هو (قوله لاشتهاره) ووضوح امره  
 حقيقة او ادعاء و٧ انت خبير بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع  
 المفسر في غاية الخفاء بل لا يظهر الا ان يقول المتكلم للسامع ابتداء لا اورد  
 الفاعل في كلامي ثم يتكلم بالجملة فتأمل (قوله كقوله في المطلع زارت ه) صدر بيت  
 عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق \* وبعده \* والطوق من لبس الحمام عهدته  
 \* وطلباء وجرة مالها طواق \* ومن \* العجائب ان حليك مثقل \* وعليك من سرق  
 الحرير لغاق \* ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمير  
 موضع المظهر والرواق ستر يمددون السقف وهو مبتدأ عليها خبره كقولك  
 في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلائد  
 جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها ه حجرة ولا نيفق ولا ساقان  
 تأتذر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل  
 ينجر كنه على الارض وقدير اذ بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاضرة وهي انسب  
 بالترضيع لكن الشقة البقية بالمرأة شبه ما في قلاذتها ونطاقها من اللآلى بالنجوم  
 والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصولها والحال ان عليها ٧ رواقها كائنا من  
 الظلام اى كانت مستترة بالظلام من الايام وقلائد ونطاق من النجوم والسرقة  
 شقة من الحرير واللغاق ثوب يلغق من ثوبين (قوله كم عاقل ٢) كم الخبرية  
 المضافة الى مميزها المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره  
 (قوله زنديقا) قيل معنى الزنديق الزندي والزند اسم كتاب مزدك الذي ظهر في  
 زمن قبادو اباح الفروج فقتله انوشروان (قوله كافرا نافيا للصانع)  
 او قائلا بالهين خالق الشر وخالق الخير والقدر فينسب مثل هذه الامور الى خالق  
 الشر ولعل مراد الفاسق بالعلم النحرير نفسه الخبيثة والافن يكون عالما  
 عارفا بان الدنيا لو كانت تزن عند الله تعالى جناح بعوضة لما سقى الكافر قطرة

٧ قوله وانت خبيراه لم  
 يوجد في اكثر النسخ

٢ كم عاقل عاقل اعيت  
 مذاهبه وجاهل جاهل  
 تلقاه مرزوقا هذا الذي  
 ترك الا وهام حائرة وضير  
 العالم النحرير زنديقا  
 ٩ حجرة الا زار معقده  
 وحجرة السراويل هي  
 التي فيها التكة والنيفق  
 الموضع المتسع من  
 السراويل والعامية تقول  
 نيفق بكسر النون  
 ٥ زارت عليها الظلام  
 رواق  
 ٧ رواقا نسجه  
 بالرضيع نسجه

قوله لعل مراد الى قوله  
 ولقد رد على ابن راوندلم  
 يوجد في اكثر النسخ



٣ تمامه كي اشجى وما بك علة  
 تريدن قتلى قد ظفرت  
 بذلك وقبل هذا البيت قفى  
 قبل وشك البين يا بنت  
 مالك ولا تحرمينى نظرة  
 من جالك فان ساءنى  
 ذكراك لى بمساءة فقد  
 سرنى انى قد خطرت  
 ببالك

٤ يقال نكد عشيم بالكسر  
 نكد نكد اى ضاق عليهم  
 ونكد رؤساء حالهم و  
 نكدت الركبة اى قل  
 ماؤها  
 اى البر وجعها ركابة

ماء وان زاد فى الدنيا ينقص فى الآخرة كيف يتزندق بل كيف يتضجر قال  
 الله تعالى ( من كان يريد حرث الآخرة نزدله فى حرثه و من كان يريد حرث الدنيا  
 نوءته منها وما له فى الآخرة من نصيب ) ولقد رد على ابن راوندى من قال وخير  
 المقال ٤ نكد الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكيم كامل ( قوله  
 ولا يخفى ما فيه من التعسف ) لان المفهوم من اختصاص شىء بشىء هو المغايرة  
 بين الشئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع  
 هو المخترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشىء اخترعته لا على مثال والله  
 بديع السموات والارض اى مخترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل  
 مرزوقا كثير الجزئيات والنظائر فى كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر  
 الغريب سواء كان ضدما ينبغى ام لا ( قوله عطف على كمال العناية ) كان  
 الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون ككل من التهكم  
 والا اختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به فى المفتاح حيث قال وذلك  
 اذا اكملت العناية بتميزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشأن واما لانه قصد  
 التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى  
 كمال العناية بالتميز بل يقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتميز ام لا  
 جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور  
 ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيدا كمال تميز ولا شك ان التهكم  
 يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التهكم اعنى بالتميز فقصد اكل التميز واورد  
 اسم الاشارة فسقط بهذا ما ذكره بعض اصحاب الحواشى من ان هذا ليس  
 بل هو معطوف على اختصاصه ( قوله تعالت كي اشجى ٣ ) البيت وما قيل هذا  
 البيت قوله \* قفى قبل وشك البين يا بنت مالك \* ولا تحرمينى نظرة من جالك \*  
 \* وما بعده فان ساءنى ذكراك لى بمساءة \* فقد سرنى انى خطرت ببالك \* قوله  
 قفى امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى وما بك علة حالية  
 وتريدن قتلى فى موقع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استيناف جواب  
 هل ظفرت بهذا المراد ( قوله قل هو الله احد الله الصمد ) لم يورد العاطفة بين  
 الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتممة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير  
 احد لعلمهم بصمدية بخلاف احديته ( قوله اى ما نزلنا القرآن الا بالحكمة  
 المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة ) فيه اشارة الى ان تقديم المجرور فى الموضعين  
 اعنى بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة



اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا  
واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا  
من الحقيين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للفتاح قيل الحق انه  
لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناه كما كان القياس الاثنيان  
بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خير بانه مردود لان الاستخدام  
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه (قوله فمن  
يرحم هو بالجزم) مع ان من استفسامية اجراء للوصول مجرى الوقف كذا في  
شرحه للفتاح (قوله انا العاصي ايتيك) اورد عليه ان حق العبارة ان يقول  
انا العاصي انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا  
للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن  
المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى (قوله على ان يكون العاصي بدلا)  
هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم  
والمخاطب مستدلين بلزوم انقصية البديل من المبدل منه كما حققه الفاضل  
المحشي لكن دليلهم منقوض باجاءهم على جواز ابدال المعرف باللام من  
ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر (قوله وفيه ايضا  
تمكين من وصفه) قد يناقش في هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي  
لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايضا تمكين من الوصف المقصود ثم لا يظهر  
ان يقول وفيه تمكين من وصفه ايضا (قوله كائنا من كان انا او غيري) كائنا  
حال من الرسول ومن موصوفة في محل نصب خبر الكائنا والعائد محذوف  
اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب  
اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل  
كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ذكره وانا خبر مبتدأ محذوف اي  
هو انا او غيري او بديل من كان على ان يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع  
للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كائنت والنصفة اسم من الانصاف (قوله  
هذا اعني نقل الكلام الخ) هذا التفاسير مصرح به في كلام السكاكي ولولا لا يمكن  
جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح (قوله وفي العبارة ادنى تسامح لان)  
معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن  
الحكاية الى الغيبة وفساده بين (قوله من يمينه الى شماله) وقيل مأخوذ من التفات ٩  
الانسان يمة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر (قوله وبهذا يشعر كلام

٦ وكذا الفاضل المحشي  
في تقرير جواب الاخفش  
انه لو اتحد مدلولهما  
لكان الثاني تأكيد الاول  
والحق ان يقول لكان  
الثاني عطف بيان لان  
التأكيد اللفظي بتكرير  
اللفظ الاول والمعنوي  
بالفاظ مخصوصه وان  
حل التأكيد على مجرد  
التقرير لم يكن منافيا  
للبدلية كما مر من وجود  
التقرير في البديل اللهم  
الا ان يقال مراده انه  
ج تقرير حرف الابدال  
حرف النسبة عن الاول  
اليه فتأمل ٨  
٩ ويسمى هذا الالتفات  
بالشجاعة العربية ٩



الايضاح) اى بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال فى جواب سؤال  
اورده لانا يمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف ٧ مقتضى الظاهر فالتقييد  
بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد ( قوله نظرية  
لنشاطه) التطرئة بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا اورد وبالياء  
التجديد من طرئت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كأنه جديد والنشاط  
بالفتح حركة السرور ( قوله منها انازيد وانت عمرو ونحن رجال ) قيل فيه  
نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه اخبار لشيء عن شيء  
لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتأمل ( قوله نحن اللذون صبحوا  
الصباحا آخره) يوم النخيل غارة ملحاحا\* البيت للعقيل قال ابن مالك فى شرح  
التسهيل اعراب الذين فى لغة طى مشهور يقولون نصر الذين آمنوا  
على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر فى ان اللذون  
على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من الزمه التاء فى جميع الحالات  
قلت قيل السر فيه هو انه حالة بناءة شبيه بالحروف واللام للتعريف على قول  
ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فآثروا عدم  
ظهورها خطأ فى حالة البناء كـ لا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو  
شبيه بالحروف واطهروها فى حالة الاعراب لان شبه الحرف الغى فتأمل  
ثم الظاهر ان الصباحا تصریح بجزء معنى صبحوا تأكيداً من صبحه اذا اتاه  
صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين  
على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قيل  
انبت نباتا وتبتل تبتلا ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب  
على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن  
الذون اغاروا صباحا فى ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة  
من الملحاح كالمكثار حال على الترادف او التداخل ( قوله بعد التعبير عنه  
بطريق آخر ) اى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق ( قوله  
وما سبق الى بعض الاوهام الى آخره ) قد سبق ان الاسم المظهر طريق  
الغيبة فلا تغير فى التعبير حتى يتحقق الالتفات فى الآية ولعل المتوهم بنى كلامه  
على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تأمل ( قوله انا الذى  
سمتنى امى حيدر ) البيت لعلى كرم الله وجهه والحيدر الاسد وكانت فاطمة  
بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب

٧ فان مقتضى الظاهر  
يكون بمنزلة ما يواجه  
الانسان وخلافه اى  
خلاف مقتضى الظاهر  
يكون بمنزلة الالتفات  
يمينا ويسارا



﴿مبحث الفرق بين التجريد والالتفات﴾ ٦٠ فيه دفع لما يقال الالتفات انما يستحسن اذا او في الكلام حقه وههنا لم توف بخلو الصلة عن الضمير الرابط لها بالوصول ٢٨٩ ﴿٢٨٩﴾ وخلاصة الدفع انه يكفي في الربط يكون ضمير المتكلم عبارة

في المعنى عن الوصول وقريب منه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا فانهم قالوا استغنى عن الضمير الضمير الرابط للجملة الثانية بالمبتدأ العموم من اى في قوله تعالى انا لانضيع اجر من احسن عملا فتأمل منه

٩ المشهور ان الايات لامرى القيس بن حجر الشاعر المشهور وقال ابن دريد هي لامرى القيس بن عانس وقد ادرك الاسلام والاثم بفتح الهمزة وضم الميم وبكسرهما ايضا اسم موضع على ما نقله صاحب الكشف ولا ينافيه كونه على الثانى اى على كسر الهمزة والميم اسم الجحر يكتحل به بوضع آخر منه

٧ اى المغيرة الذاتية لكنه ادعاء لا تحقيقا فلا يرد ما توهم من ان مبني التجريد على المغيرة الاعتبارية

كره هذا الاسم فسماه عليا و بعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير ( قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني الى آخره ) وفيه بحث ٦ لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجي في قوله تعالى ﴿ وانتم تجهلون ﴾ على انه يورد عليهم بل اتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو على اعلى طبقات البلاغة ( قوله ٣ تطاول ليلك ) الايات ٩ لامرء القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات والبناء الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لامناقات بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشف ورد بان مبني التجريد على مغيرة ٧ المنتزع للمنتزع منه ليرتب عليه ما قصد به في المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما يريد به من اراءة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره و يؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليميني من ان ابا علي وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حل على التفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشى في حواشى الكشف وفي التأييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأييد بمنوع كما لا يخفى على المنصف ( قوله او يكون الثانى في ذلك ) اى في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشف توزيع الالتفات على الايات ( قوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام ) اى يأخذ الكلام من المتكلم كذا في الاقناع فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى ﴿ فذلكم الذى لم تنتى فيه ﴾ ان يقال فذلك الذى قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال او يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكرته ( قوله حيث لم يقل من بعد ذلكم ) لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والالقال ذلكم ففيه بحث اذ يلزم منه خطاب الاثنين في كلام واحد

على الالتفات ومبني الاتحاد الذاتى ( ١٩ ) فلا منافات ٤ فلا يرد ما ذكر نسخته



من غير تشية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب بطلانه على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره ٣ في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى \* ثم عفونا عنكم من بعد ذلك \* تم كلامه ( قوله قلت ثم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد ٢ المخاطبون ) لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء تعالى فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد ومالككم لاتعبدون لكن ابراز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم و يداريهم والفسادة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون ( قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بناء جاءني ) يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاءني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حيث اهتم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغيير الاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق ( قوله وقد قطع المصنف بانه وارد ) الضمير ارجع الى قوله من بناء جاءني ( قوله فصل لربك مكان لنا ) فائدة الالتفات في الآية ان في لفظة الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله تعالى \* انا اعطيناك الكوثر \* ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان ( قوله ولم يحى ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم ) قيل اي في الضمير والافالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى \* فسادته الملائكة \* مع ان المنادى كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معني الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده ( قوله وانما هو استعمال المولدين ) فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد

٣ والايات المذكورة هي هذه ونام الخلى ولم تر قدوبات وباتت له ليلة كلية ذي العاير الارمدى وذلك من بناء جافى وخبرته عن ابي الاسود منه ٣ فان قلت مراده بما ذكر في التلويح انه يجوز افراد كان الخطاب في كلام خوطب به جماعة ويكون المراد بهذه الكاف خطاب من يتلقى الكلام لاهذه الجماعة المخاطبة في الكلام قلت يلزم ان يخاطب بكلام واحد اثنان كما قررناه وذا في مثله لا يجوز

٢ في قوله ومالي لا اعبد التفات من الخطاب في قوله يا قوم اتبعوا المرسلين الى الحكاية اي المتكلم

بحث اتيان الضمائر بلفظ الجمع للواحد لا تعظيم



حيث قال عز من قائل \* يا ايها النبي اذا طلقت النساء \* فكيف يستقيم هذا الحصر وحله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم اولان الكلام معه والحكم بعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشف والقاضي جوازا في قوله تعالى \* فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا \* ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهاده الزمخشري بقول الشاعر \* فان شئت حرمت النساء سواكم \* وذكر القاضي في قوله تعالى \* ان والقلم وما يسطرون \* ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحله على اسلوب المولدين لا يلزمه العاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يحن الى آخره تأمل (قوله طحاك) البيت ٧ يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شئ والباء للتعدية والطرب خفة تعثرى الانسان لشدة سرورا وحزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد الشباب و اشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب طروب واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحاك للحبيبة اعني ليلي اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكافني ليلي التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحاك مفتوحة لانه وان كان خطا باء لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتأنيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر \* تذكرت والذكرى تهيجك ذنبيا \* بان التاء مفتوحة خطا بالنفس فقول القاضي في تفسير قوله تعالى \* فلما رأى الشمس بازغة قال هذاربي \* ان تذكر المبتدأ يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن

٧ تمامه قلب في الحشا  
طروب وبعده بعيد  
الشباب عصر حان  
مشيب يكلفني ليلي  
وقد شط وليها وعادت  
عواد بيننا وخطوب  
سـ

(بحث التأنيث اللفظي)

٤ فنزل ذاته بمنزلة انسان  
آخر فخاطبه ويسمى عندهم  
التجريد سـ

هذا الاعتراض لمولانا  
خسر وواورده فيما  
جمعه على تفسير سورة  
الا نعام للقاصي  
والزمخشري وغيرهما  
منه



اطلاق لفظ المؤنث عليه يلا حظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا  
 الاعتبار يعتبر التأنيت في الإشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى  
 في الآية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشف الى توجيه ذكر  
 اسم الإشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه إشارة الى ذات السورة بانه  
 باعتبار الكتاب (قوله او على انه خطاب للقلب) قيل اعتبار الالتفات في تكلفني  
 بالنظر الى طحاك لا يجمع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات  
 صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني  
 لم يمكن بناء الكلام على اسلوب طحاك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك  
 على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممسح واجيب  
 بان الشرط هو اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير  
 رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم (قوله وقد شط وليها)  
 نجلة حالية والمعنى يكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها  
 على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر (قوله حتى اذا  
 كنتم في الفلك الآية) فائدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كأن الله  
 تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها ولطلب الانكار عليهم (قوله الله  
 الذي ارسل الرياح الآية) فائدة الالتفات في فسقناه التعظيم لانه فعل  
 عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة  
 الجمع في الغائب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير التفات بان يقول  
 فسقوه (قوله ان يكون المخاطب بالكلام) اي من يلقي اليه الكلام ومن يتلقاه  
 من المتكلم سوا كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم ان تلخيص ما ذكره  
 الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما  
 ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخرا لا الثاني مذهب الزمخشري  
 والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبير ان في كلام  
 واحد او لان الاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون  
 المخاطب في التعبيرين واحدا لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب  
 الجمهور (قوله ومن عند الخليفة بالنجاح) الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر  
 بما بعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما نهت عليه في قوله تعالى وما انت

٤ والى ما ذكرنا اشار  
 الشريف في شرح  
 الكشف فاندفع اليزاد  
 المذكور على القاضى  
 وظهر انه يجوز التأنيت  
 في طحاك فتأمل

ملخص نسخة

مبحثان في الالتفات  
 اربعة مذاهب

٥ اول البيت ثنى بالله ليس  
 له شرك ومن عند  
 الخليفة بالنجاح اغثنى  
 يافداك ابى وامى بسبب  
 منك انك ذو ارتياح  
 سله



علينا بغزير \* اى ثقي بالفوز بالبغية من عند الخليفة والمنادى فى قولك يافداك  
محذوف اى يا خليفة والسبب الاعطاء والارتياح السرور كانه اراد انك  
ذو نشاط فى العطاء ( قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور ) لانه اعتبر فيه مع  
ما اعتبره الجمهور قيد آخر اعنى وحدة المخاطب والفائدة العامة التى ذكرها  
الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا  
للمخاطب الثانى المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك  
الفائدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه  
المخاطب نظرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب ( هل يزجر نكم  
البيت ) اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلك هل يزجر نكم  
الى اخره ٨ الكنانة هى التى توضع فيها النبال ويشدها الانسان على  
وسطه والنبل الاول السهام والثانى جمع من النبل او النبالة بمعنى  
النصل وقد يقال نبل بالضم فهو نبل والجمع نبل والهلك مصدر هلك  
كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة ( قوله وزهق  
الباطل ) اى ذهب يقال ذهقت نفسه اى ذهب وخرجت ( قوله صرف  
الله قلوبهم الآية ) واردة فى حق المناقين وقد كانوا صرف الله  
قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تنبيه  
على الصرف ومثله شائع فلا يحصل الحاصل ( قوله قصم الفقر ) القصم  
بالقاف كسر الشئ حتى يبين والقصم بالفاء كسره من غير ان يبين ( قوله متى  
كان الخيام البيت ٧ ) المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصفيل  
اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض  
قاله ابونصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال  
بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس ( قوله والثانى ان تذكر الى آخره )  
الفرق بين المعنيين ان كون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط فى الثانى  
بخلاف الاول وان ازالة توهم نشأ من كلام سابق شرط فى الثانى دون الاول  
( قوله فلا صرمه يبدو البيت ٩ ) صرمت الشئ صرما اذا قطعته وصرمت  
الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم ( قوله اى تجديدا  
واحداثا ) قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث  
واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين ( قوله  
للاصغاء اليه ) متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتخصيص

٨ هل يزجر نكم رسالة  
مرسل ام ليس ينفع فى  
اولاك الوك

٧ متى كان الخيام بذى  
طلوح سقيت الغيث ايها  
الخيام اتنى يوم تصقل  
عارضها بفرع بشامه  
سقى البشام البشام شجر  
طيب الدائمة يشاك به

٩ فلا صرمه يبدو وفى  
الياس راحة ولا وصلة  
يصفولنا فتكارمه



ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم  
 هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكى  
 او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون. السامع فيها حضرة البارى جل وعلا  
 لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه تعالى  
 ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى انما وقع صالح لان  
 يقصده هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية  
 فليفهم ( قوله وقد يختص مواقعه على زنة المجهول ) لانه متعدد وقد للتحقيق  
 والباء فى بلطائف داخلة على المقصور ( قوله على طريق الاتساع ) وهو  
 ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله \* ويوما شهدناه سليما وعامرا \*  
 ٥ وفى شرح الكشف للقطب ليست شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقية  
 بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك  
 ٦ الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان  
 وهذا ظاهر ( قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم ) قيل عليه لو قيل  
 مالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال  
 حمل الامر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت  
 الاختصار المطلوب ( قوله ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ الى  
 آخره ) ملخص الفرق بين فائدة الالتفات على التوجيهات الثالث ان الفائدة  
 المفتاحية هى التنبيه على ان من اخذ فى قراءة الفاتحة يجب ان يكون قراءته  
 على وجه يخدم نفسه ذلك المحرك والفائدة الكشفية هى الاشعار بان  
 المحفوظ فى تخصيصه تعالى بالعبادة هو الاتصاف والتميز بالصفات المذكورة  
 يجب ان يكون حاضرا فى القلب وان العبادة التى هى مظنة القبول هى التى  
 فى مقام الاحسان وحاصله ان تعبد الله كأنك تراه وتشاهد ( قوله بانواع  
 النعم الدنيوية والاخرية ) الظاهر انه جل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية  
 والرحيم على المنعم بالنعم الاخرية ووجه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما  
 فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلية باعتبار الكمية كما قيل يارحم  
 الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ويارحم الآخرة لانه يختص المؤمن وقد  
 يلاحظ الابلية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخرية

٥ فائدة قرئ فى القراءة  
 الشاذة اياك يعبد على  
 صيغة الغيبة مبني للمفعول  
 ووجهه ما ذكره صاحب  
 القاموس ان ضمير  
 النصب وضع موضع  
 ضمير الرفع اى انت واتى  
 بالياء الثانى التحية  
 التفاتا فوق وقع فيه الالتفات  
 فى جملة وهو غريب  
 ٦ ذكر فى تفسير الكواشى  
 ان اليوم هو المرة من  
 طلوع الشمس الى غروبها  
 عرفا ومن طلوع الفجر  
 الثانى الى غروبها شرعا  
 وهو الوقت لفة ليل كان  
 او نهارا طويلا كان او  
 قصيرا والمراد بالآية  
 الوقت لعدم الشمس فى  
 ذلك اليوم  
 قوله قوله ويمكن ان يقال  
 اهل يوجد فى اكثر النسخ



لأنها كلها جسام واما النعم الدنيوية فقيرة بالنسبة اليها ( قوله ان يتلقى المتكلم المخاطب ) اشارة الى ان المصدر اى التلقى مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ولم يعكس رجعا لضمير يترقب الى المذكور ( قوله اى ذلك الغير ) الظاهر ان يقال اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير مراده ( قوله كقول القبعثرى ) اصل القصة في ان القبعثر الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الاذكياء وكان الآوان او آن الحصرم فذكر الحاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحاج لاجلنك على الادهم فاجاب القبعثرى بمثل الامير حل على الادهم والاشهب حل كلامه على خلاف مراده ثم قال الحاج له ثانيا انه حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده فانظر الى ذكوة القبعثرى فقد سخر الحاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جرمه واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحاج ان يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعديدية امر وضعي يقال حل على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالركب على طريق الاستعارة ( قوله من الاصفاد ) وهو من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء ( قوله من صفده ) اى قيده من الصفد بالكسر وهو ما يوثق به ( قوله الاولى بحاله ) اما العدم اهليته لجواب ما يسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه ( قوله سألوا عن السبب في اختلاف القمر ) فان قلت قد روى ان معاذ بن جبل وثعلب بن عويم الانصارى هما اللذان قالوا يا رسول الله ما بال الهلال الى آخره كذا في الكشف وغيره فكان الاظهر ان يقول سئلا فواجه الجمع قلت ان كان الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع كما قال به جماعة منهم الزمخشري فالامر ظاهر والا فيحصل من قبيل بنو فلان قتلوا زيدا ( قوله حيث قالوا ما بال الهلال الى آخره ) دلالة هذا القول على انه دسؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشف ( قوله فاجيبوا ببيان الغرض ) اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا ( قوله والصواب ففرع ) واما الآية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر

﴿ مطلب القبعثرى ﴾  
ذكر الامام في التفسير الكبير عند الكلام على قوله تعالى انبثوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ان هذه القصة وقعت بين ابي مسلم صاحب الدولة ونبي سليمان بن كثير ويحتمل التكرار والله اعلم

٩ لان الغرض ما لاجله يقدم الفاعل على الفعل فهو علة لعلة العلة الفاعلية فاذا علل افعاله تعالى بالاغراض يلزم كون علية سبحانه وتعالى معلولة للغرض فيلزم نقصانه في الفا عليه واستكماله بالغير تعالى عن ذلك علوا كبيرا



فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصعق وقديقال مراده مجرد  
 التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى ( قوله كقوله تعالى  
 وان الدين لواقع ) اى الجزاء الحاصل ( قوله وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ) قيل  
 هذا غير مستقيم لان اللام تحض المضارع للحال والمفروض هناك كونه  
 للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور هو مذهب البصرية  
 ما ذكر في كتب النحويين ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله  
 تعالى \* وان ربك ليحكم بينهم ( قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة  
 على تمكن الوصف الى آخره ) كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا  
 ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما  
 بمعنى الاستقبال بقوله نعم فجرد التفتات بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن  
 الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر  
 كما لا يخفى بدلهما بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الى آخره واعتراض او لا على  
 النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا  
 لزمان الحال فيلزم بطلان تعريف الفعل واسم طردا وعكسا واجيب تارة  
 بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن التبادر  
 بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا او اخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية  
 للموضوع له لا الجزئية فلا يخفى ما فيه من التكلف وقديقال اعتبار زمان  
 الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة  
 الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد  
 مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص حينئذ  
 الا بارتكاب اعتباره بالقيدية على ما فيه من التكلف ولذا ان تفرق بين  
 مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون  
 الاخبار لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح  
 قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجازا والمجاز قسم للكناية اجيب بعد تسليم  
 حصره فيها بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له فصوره  
 فيما اريد هو بهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك



المعنى المجازى والكنائى فى كونهما غير موضوع لهما بقى ههنا تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا فى المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر (قوله وكذا الماضى عند الاكثرين) اى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجازا فى الماضى ايضا عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وابوهاشم وقيل مجاز واليه ذهب ابو الخفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والافجاز (قوله القلب) من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا (قوله ماهو فى موقع المبتدأ نكرة) سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع فى الجملة الخبرية فى كلام العرب واما فى الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيويه حيث زعم ان من فى من ابوك وكم فى كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح فى شرحه المفتاح من انهم اتفقوا على ان من فى من ابوك مبتدأ و ابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك فى الخبر ايضا نحو \* قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة \* ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيويه ذهب على ان افضل مبتدأ ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقى ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ نكرة فى الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح فى شرح المفتاح وفى بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتى لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب فى قوله اظهى كان امك لكونه جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع فى الجملة الاستفهامية وهو فى جملة يكون المبتدأ نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا فى كل جملة استفهامية فتدبر (قوله قفى قبل ٧ التفرق) البيت للقطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفير بن حارث الكلابي وقد كان اسيراله فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف فى ضبا ما للاطلاق وهو مرحم ضياعة ٨ اسم بنت صغيرة للمدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اى موقع الوداع فى الصحاح التوديع عند الرجل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع و فراق

٧ قفى قبل التفرق يا ضبا ما  
ولايك موقف منك  
الوداعا  
٨ قال الشريف فى  
حواشى شرح المفتاح قيد  
٢ بهما لئلا يتوهم ان الشاعر  
يتشبه بها وفيه نظر لان  
ما بعد هذا البيت يدل على  
التشبيب وهو قوله قفى  
دارى اسيرك ان قومي  
وقومك لاراي لهما  
اجتماعا اللهم الا ان يصار  
الى حذف المضاف اى  
السيرايك وفيه بعد  
لا يخفى على الذوق السامع  
وتأمل  
١٢ اى لكونها بنت المدوح  
وكونها صغيرة منه



( قوله لان المعروض عليه ههنا ) انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا بمعناه الحقيقى واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ( قوله فانك لا تبالي بعد حول ٢ البيت ) الحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضرك بعد عام وقيل الحول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف او وضع لان هذا هو الذى كان مع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فادع ماشئت وفي حواشى الفصل للزمخشري الظبي مثل فى الضعف والحمار مثل فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو \* لقد لحق الاسفل بالاعالى \* وماج اللؤم واختلط النجار \* وعاد العبد مثل ابي قيس \* وسبق مع المعلمجة العشار \* ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر يروج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار واباقيس قيل اراد به ابا قابوسى وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير الترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله تعالى يؤيده رواية القند بكسر الفاء وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولاً كذا فى القاموس والمعلمجة تأنيث المعلمج وهو المهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرزون هجين اى غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشار بضم العين والمد وهى الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر ( قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة ) قيل عليه الضمير العائد الى النكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغى ان يكون فوقه فى الا بهام فكيف يكون معرفة اجيب بان فيه من التعيين والاشارة ولو الى مبهم الا يرى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شئ ما فى قولك اعطنى شيئاً ما قلت ذلك الشئ لا شيئاً ولهذا تجرى عليه احكام المعارف ( قوله والخبر معرفة ) فان قلت الخبر هى الجملة لا امك والجملة لا تكون

٢ فانك لا تبالي بعد حول  
اظبي كان امك ام حجار  
منه

٦ التعتيق الكريم والخيار  
من كل شئ وفرسى عتيق  
اى رابع اى فيه زيادة  
كرم ونجاسة على غيره  
منه



على هذا التفسير نسخه

معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه  
مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف  
يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فان خبر ليس الا امك وهي معرفة ٦ (قوله  
والمعنى اظيها كان امك) حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند  
الى مؤنث حقيقي من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذکور فجعله  
كالضمير الواقع بين المذکور والمؤنث لذات واحدة فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار  
ما وافق نظم البيت (قوله وفي التنزيل) كقوله تعالى \* وكم من قرية اهلكناها  
فجاءها بأسنا \* اذا المعنى جاءها بأسنا فاهلكناها لان البأس يكو سببا للاهلاك  
فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم  
هلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم (قوله غير نفس القلب) عد  
نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول  
الا بسكتة باعتبار ما يلزم من الملاحة انما وقع (قوله يصف ناقته) وقيل  
يصف جفنة مملوءة بالثريد المدهن كذا في شرح الايضاح لا قسراى وهو  
غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح  
السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال  
فلما ان مضت ثنيتان عنها \* وصارت حقة تعلو الجذاعا \* عرفنا ما يرى البضراء  
فيها \* فآلينا عليها ان تبا \* وقلنا مهلو ٧ ثنيها \* لكن تزداد لسفره الطلعا \* فلما ان  
جرى سمن عليها \* كما طينت بالفدن السياجا \* البيت (قوله كما طينت) وفي الصحاح  
بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان  
القصر بطانه السياج لا بلعكس (قوله اي الطين المحلوط بالطين) كذا  
في الصحاح وفي الاساس السياج بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل  
ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياج بالكسر ما يطين به والطين ايضا  
(قوله ولقائل ان يقول انه متضمن الى آخره) هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف  
لهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطين التكثير فانه بالتكثير  
يكون مستقبحا بل التلميس ورفع الحشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة  
وان البيت محمول على تضمين التطين معنى الالتصاق والمعنى كما الصقت  
السياج بالفدن على طريق التطين فلا قلب اصلا (قوله على انه حال من  
الضمير في انصرفت) لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتعرف المضاف بها  
(قوله اقدام غرورأى) اي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب

٤ الجذاعا جمع جذع  
وهو من الابن مادحل  
في السنة الخامسة منه

٧ الثني من النوق التي  
وضعت بطين وثنيها  
ولدها وقوله ثنيها اي  
لوقت ثنيها وذلك يكون  
في الابل في السنة  
السادسة منه

٥ طلوع الشئ مملوء منه  
٥ اضطلاما ٣ نسخه

٣ من اضطلع اذا قوى  
والمعنى لكي تزداد قوة  
للسفر منه



٢ قطري بفتح القاف  
والطاء المهملة وكسر الراء  
بعدها ياء مشاة تحية  
مشددة خرج زمن  
معصب بن الزبير لما ولي  
العراق نيابة عن اخيه  
عبدالله بن الزبير وكانت  
ولاية مصعب سنة ستة  
وستين فبقى قطري  
عشرين سنة يقابل وسلم  
عليه بالخلافة وكان  
الحجاج يسير اليه جيشا  
بعد جيش وهو يظهر  
عليهم ولم يزل الحال  
بينهم كذلك حتى توجه  
اليه سفيان بن ازو الكلبي  
فظهر عليه وقتله سنة

والمجرب مثل المحرس والمضرس الذي قد جربته لامور واحكمته فان كسرت  
الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح (وقوله لان ما قبله من  
الايات يدل) البيت ٢ لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركن احد الى الاجام  
\* فتخوفا يوم الوغى لحمام \* ولقد اراني للرماح درية \* من عن يميني مرة  
وامامي \* حتى خفيت بما تحدد من دمي \* اكتفاف سرجي او عنان لجامي \*  
ثم انصرفت البيت الركون الميل والاجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس  
التأخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت وارانى صيغة المتكلم  
من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي  
هي مهموزة كذا في الصحاح عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها  
ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولا بداء الغاية عند  
غيره قالوا فاذا قيل قعدت من عن يمينه فالمعنى من جانب يمينه وذلك محتمل  
للملاصقة وخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وهي  
في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض  
لليسار والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو  
(قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح) فيه نظر اذ لا يتعين كون  
قداصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى  
الغيت على ما صرح به في الجواب المرضى المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى  
وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا فحذف المفعول قصدا  
الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل  
الاسناد المجازى فليفهم (قوله والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقي  
الخ) فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه في اثناء  
البحث غير مرضى مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السرف في ذلك  
قلت السرف فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب  
او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه  
مجروحا او حين القائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد القاء  
بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود فاذا جعل



٢ لان صدر الكلام في موضع ٣٠١ الجزء فيجب ان يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب كذا

في شرح الكشاف  
للشارح

٩ اول البيت دعاك  
الهوب والشوق لما  
ترنمت هتوف الضحى  
بيني الغصون طروب  
تطاوبها ورق الحمام  
لصوتها فكل لكل مسعد  
ومجيب الهتوف جمع  
الهاتف من الهتف وهو  
الصوت وخص الضحى  
بالذكر لانه وقت شغل  
كل احد بنفسه والعمل  
بمقتضى ما في قلبه  
وطروب صفة الهتوف  
لان اضافته لفظية وانما  
لم يقل طروبة لاستواء  
المذكروا المؤنث في فعول  
او بدل منه وان كان نكرة  
لافادته مالم يفده المبدل  
منه والورق جمع  
الاورق وهو الذي في  
لونه بياض يضرب الى  
السواد واللام في  
لصوتها للوقت اي وقت  
صوتها كما في قوله ليس  
لوقعتها كاذبة والمعنى  
دعاك الشوق الى عزم  
الارتحال الى الوطن  
لما ترنمت الهتوف في

حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا  
اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته  
التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحدائث وهذا ظاهر والا حسن  
في الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدام غرور أي مجرب بالاضافة  
في كليهما ان يقال وصف اقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له  
حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحدائث اشارة الى ان رأيته وبصيرته امر  
حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها  
(قوله اي قول ضابي بن حارث البرجي) قال الفاضل المحشي يقال  
ضبأت في الارض ضبأ وضبؤا اذا اختبأت فيها وقدير امثال  
هذا التركيب بان المناسب اما تقول بدل يقال او اي اختبأت بدل اذا اختبأت  
ووجه ما ذكره ٢ ظاهر لكن انما يتجه لو لم يقرأ ضبأت مثلاً على صيغة الخطاب بل  
على صيغة التكلم فتأمل (قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله ٤) البيت من شرطية  
حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليس فاني لا امسى لاني  
غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين  
الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة  
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من  
والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظة رحله وبالمدينة متعلق بامسى ٩  
(قوله لا متناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر) هذا عند البصرية  
لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل  
مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع  
المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو  
الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور  
المذكور (قوله احدهما العطف على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند  
بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها  
استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها  
كلادخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل  
الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوعا المحل لكان مبتدأ  
وليس بمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع  
محذور لان ان باعتباره كالعدم كذا في شرح اليبس (قوله ولا يلزم

الضحى منه ٤ تمامه فاني وقيار بها الغريب قيار اسم جل للشاعر وقيل اسم فرسه وقيل اسم غلامه منه



ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ) فيه بحث لان الخبر المقدرا عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتقعا بهما والمفروض انه خبر للبتدأ اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذوف باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالا اعتبار كالضم في فلك مفرد او مجموعا فيكون المعطوف خبرا للبتدأ لا خبرا لان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والمحذوف خبره) لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في معنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الجليس لجوز شهرته اعني تقدير البدأ ويقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون في المعنى داخلة على البدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله وهذه الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف) اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع قياس هو الذي قطع به وفي الآية هـ وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قياس وهو ان يكون الخبر المذكور للصابثون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابثون وانما حذف لدلالة خبر الصابثون عليه وربما رجع هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمر وقيام ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان في تغيير الموضع نكتة شريفة فيرجح اختياره جانب البلاغة (قوله مع كونهم ايين المذكورين ضلالا) الصابثون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وغبدوا الملائكة فيهم مشركون ولذلك كانوا ايين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الآية من صح منهم الايمان فلا يردان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون (وقيل) المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابثون كذلك

مختص نسخة

دو في الآية وجه آخر قال به المبرد والكسائي وهو ان يكون الصابثون معطوفا على الضمير المتصل في آمن فان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد غير قبيح عندهم ونظم الآية هكذا ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله من آمن مبتدأ خبره فلا خوف عليهم والجملة خبر ان فتأخير الصابثون عن النصارى مع رفعه سهو من قلم الناسخ

سلا



والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم الصابون التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة  
(قوله وخبر الاول محذوف) مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر  
والافيجور كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر  
بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله  
وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض  
خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر ٩ المطابقة نحو وانا  
لنحن نحى ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت  
ننمن عامره \* لناوز مزرم والاركان والستر \* فمحمول على الحذف والاصل  
عامر وه الحذف الواو اجزاء عنها بالضم كقوله اذا ماشاء ضرروا من سواهم  
ولايألولهم احد ضررا (قوله ٧ وكذا قوله رمانى بامر البيت) اوله \*  
دعاني لصا من لصوص ومادعا \* بها والذي فيما مضى رجلا \* رمانى بامرأة  
الى آخره والبيت لابن احر و قيل لارزق بن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري  
٦ في طوى عند الحاكم فقال القشيري هولص بن لص ليغزى عليه  
الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رمانى ويروى  
ومن جال الطوى رمانى والجال والجل ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها  
وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رمانى بامر رجوع عليه مكروهه فكانه  
رمانى من قعر البئر فرجعه رميته عليه وهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى  
ما طوى في القلب من الحقد (قوله وخبر كنت محذوف) اعترض عليه ابن  
الحاجب في ايضاح الفصل بان فعلا وفعولا صالحان للتعدد فلا حاجة  
الى اعتبار الحذف وجواب ابى سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجل  
كريم لا يفيد هنا ٦ لان التزام المشاكاة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم  
التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح ٤ قول ابن الحاجب بما صرح به  
ابن هشام في الباب الخامس من معنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب  
عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحله عليها وان جاز ذلك في الجمع  
فيقال هو لاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤل بالمفرد  
فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا يؤل المثني بالمفرد حتى  
يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التأويل بالمثني فتأمل (قوله فهو عنده)  
اي الكلام عند من جعل بر يا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا (قوله فيا قبر معنى)  
البيت واريت اي سرت والمترع اللهمتل من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعاى

٩ نعم تمثيله لوجوب  
المطابقة بالآية ليس بجيد  
لان نحن هناك للجماعة لا  
للمعظم نفسه اذا المراد في  
الموضعين الملائكة فليس  
هذا مما الكلام فيه  
فالصواب التمثيل بقوله  
وانا نحن نحى ونميت  
ونحن الوارثون  
٧ رمانى بامر كنت  
ووالدى برياء من اجل  
الطوى رمانى الطوى  
البئر المطوية اي المبنية  
بالحجارة

٧ اي وكذا قوله رمانى  
البيت مثل ما تقدم  
في ان المذكور خبر عن  
الثاني وخبر الاول  
محذوف لاني صراجه  
هذا فتأمل

٦ اي وجواب ابى سعيد  
المذكور لا يفيد هنا  
لان التزام المشاكاة الخ  
س

٤ اي يرجح قول ابن  
الحاجب على القول بان  
خبر كان محذوف منه



٩ حكى الخطيب عن ابي عبيد قال وقد وقف الشاعر بباب معن سنة لا يصل اليه وكان شديد الحجاب فكتب اليه وهو يقول اذا كان الجواد له حجاب فما فضل الجواد على البخيل ٣٠٤ وفي رواية اذا كان الكريم له حجاب

امتلا و اترعت انا ومعن بن زائدة الشيباني ٩ كان من اجواد العرب ممدوحا لشعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في نابيع الحكم ان شاعر احضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فاخذ خشبة فكتب عليها يا جود معن تاج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع والقاها في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء ( قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا ) قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شر المفتاح في عطف مفردى جملة على مفردى جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتأمل يريدان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسند اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو بمجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا بمجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل مأخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل عطف ههنا على تقدير العامل دون الاستحباب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقى في تمثيله بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعده النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض الا ان يحمل على التنظير والتثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين ( قوله وقولك زيد منطلق (وعمر) وجوز الشارح في شرحه للمفتاح بعد تقرير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاقى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز ( قوله الفاء في

فما فضل الكريم على اللئيم فكتب اليه معن اذا كان الكريم قليل ما ولم يغدر تعلل بالحجاب فقال الشاعر آيسني من معروفه ثم ارتحل منصرفا واخبر معن بانصرافه فارسل اليه بعشرة آلاف درهم والبيت المذكور للحسين بن مطر من قصيدة مطلعها الماعلى معن وقولا لقبره سقتك الفوادي مربعاتم مربعافيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريث جوده وان كان منه البر والبحر مثرما بلى قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا فتى عيش في معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه رتعا ولما مضى معن مضى الجود وانقضى فاصبح عرين المكارم اجدا قوله التايحوز ان يكون خطابا لاثين وهذا ظ ويجوز ان يكون خطابا

لواحدو ذلك على وجهين احدهما قول المبرد وهو ان يراد تكرير الفعل كانه الم الم للتأكيده وقد ( فاذا ) وجه الجاد پردي في شرح الكشف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل الاول على صورة ضمير ٣



٣ الاثنان متصلان بالفعل الاول و ثانيهما ان العرب اقل ما يرافق الرجل منهم اثنين فكثير على الستهم ان يقولوا خليلي وصاحبي وقفوا اسعدا ٣٠٥ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين فليكن هذه الفائدة

ذكر منك والغواضي  
جمع غادية وهي سحابة  
تنشأ صباحا فهي فاعل  
سقتك والقول بانه جمع  
الغدوة ظرف لسقي  
كما ذكره بعض المحشين  
وهم والمربع بمعنى الربيع  
سمى به الوسمي وهو المطر  
الاول على ما حكاه  
الخليل فهو مفعول به  
لسقتك وخطت بمعنى  
عينت من الخط بالكسر  
وهي ارض يخطها  
الرجل لنفسه بان يعلم عليها  
علامة ليعلم انه قد اختارها  
وليبنى عليها بناء وتصدعا  
اصله تتصدعا بتائين  
خذفت احديهما تخفيفا  
ومعناه تاشقق من  
الصدع وهو الشق في  
الشيء الصلب والمرتفع  
اسم مكان من رعت  
الماشية اي اكلت ماشاءت  
والعرينين بكسر العين  
ما ارتفع من الانف والا  
جدع بالدال المهملة من  
الجدع وهو قطع الانف  
منه

ذهب الاحفش الى ان اذا  
ههنا هذه حرف ورجع

فاذا قيل للسبية وعن الزيادة انها جواب شرط محذوف وعن المازني  
انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم  
الزوائد صرح به ابن هشام في معنى السبب ( قوله فمح يكون مفعولا به لا ظرفا )  
هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذاعلى انه هو  
الظ من حيث المعنى بالنسبة الى الظرفية واما على ما عليه الجمهور من ان اذا  
الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به ( قوله  
فمح لا يكون مضافا الى الجملة ) كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف  
( قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب ) هذا الكلام مشعر  
بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور  
واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب  
بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره  
متقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون  
بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البديل  
والمبدل منه بالابتداء غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلافا لظ هذا  
وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد  
مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى  
هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا  
حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ( قوله وان في السفر  
اذ مضوا مهلا ) روى مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقى ويرى  
ان في كتاب سيبويه في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيههم وقوله  
اذا مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيههم وقيل منصوب  
بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيههم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم  
مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف مقدم بمهلا  
ان جواز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف  
لمقدر يفسره المذكور يعنى ان في السافرين بعدا في زمان مضيههم وطولا ولك  
ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخر ان ذكرهما الشريف ( قوله اي بعدا  
وقيل المهل الكثرة ( قوله لا رجوع لهم ) عدم الرجوع مستفاد من المهل  
بقريئة المقام ( قوله لم يحسن او لم يحز ) قيل عدم الحسن على تقدير وجود  
القرينة وعدا لجواز على تقدير انتفاء وفيه نظر ٧ والظ ان كلمة او للتخيير في التعبير

مذهبه بصحة المثال المذكور لان ان ( ٢٠ ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واجاب الشكويين عن ذلك بانه يمكن ان يكون  
العامل في الظرف مع كسر ان الكلام الذي فيه ان وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر انطلق وهذا  
المحذوف مستداه انه ما بعدها ففسر ما بعده بالعلية



لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجوز عندهم ( قوله لانها الحاضنة ) اي الحافظة من حزن الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه ( قوله تقديره لو تملكون تملكون ) قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقدير لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد ثم حذف الاول اقتصاراً ورد بان قوله اذا المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر يأبى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنياً على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضى عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو المختار عنده الثاني

مفسراً فتأمل ( قوله وفيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشئ متبالغ ) فيه بحث وهو ان بروز قوله وانتم تملكون في صورة المبتدأ والخبر على قياس انما عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشئ المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لا مسكتكم خشية الانفاق فلا يفيد البروز المذكور قطعاً كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط في تملكون فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشئ وغاية ما يقال ان الباء في الشئ داخلة على المقصور عليه لا المقصور وقوله ان الناس الى آخره ليس تفسيراً لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الجزاين مخصوصاً بكم لا مسكتكم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين في الشئ مقصورين عليه لا يعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشئ المتبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتأمل ( قوله ورجح حذف المسند اليه الى آخره ) فيه بحث وهو ان الوجود المذكور لدرجة لدرجة جميع حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتأتى بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لي لم يتأت الا الوجه الاول والسادس وقدير جمع ٩ حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه فحذف ما هو كالزائد اولي وارجح ويعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف ٥ ( قوله وحاله على حذف المبتدأ ووافق له ) اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به ( قوله والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه ) قيل هذا معارض بانه كثيراً ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته مكروه وما

لانه يشعر بانه يجوز حذف الخبر مع وجود ان عند عدم القرينة مع ان تحققها من شرائط الحذف وجعل نفس ان قرينة لخصوصية المحذوف لا يحلو عن بعد

٩ ومن جملة جهات ترجيح حذف المسند هو ان جعل الصبر في هذا المقام مسنداً اليه كثير حيث يقال الصبر خير ففي حله على حذف المسند اتباع الاستعمال الشائع ٥ على ان قوة الاقتضاء تقتضي قوة القرينة المحذوف فتأمل



امرك في هذا اي امرى صبر جميل واذا احتمل الامر ان فلا يصح احدهما قرينة  
 ( قوله على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى ) قيل هذا معارض بان الاصل في  
 الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون  
 المقدر فصبر جميل اجل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض ( قوله  
 وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجزع وبث الشكوى ) فيه بحث  
 اما ولا فلانه اذا فهم من الكلام كون صبر الجميل اجل من الصبر الغير الجميل  
 فهم كونه اجل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى  
 فسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم  
 في تقديم المبتدأ لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في الاثبات  
 او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امرى صبر جميل ان امره  
 ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث  
 الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق  
 فيكون معنى قول صبر جميل اجل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق  
 اجل ولا شك ان المفهوم منه انه اجل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين  
 الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجل من الجزع  
 وبث الشكوى محل نظر بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة  
 لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجل من الجزع وجود الجمال في  
 الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان تحمل  
 الجمالة على ما فيه من ثلج الصدر ( قوله لنا او في الوجود آلهة ثلثة ) فان قلت  
 المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون  
 المنهى هو القول بتثليث الآلهة لا القول بالآلهية مطلقا فينافي التوحيد قلت  
 ما بعد الآية اعنى قوله تعالى انتهوا خير لكم انما الله آله واحد قرينة واضحة على  
 ان المراد نفي المقيد والقيد معا ( قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو ) وقال  
 الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا  
 المثال معطوفا على زيد عطفا مفردا على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام  
 زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب  
 الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو  
 كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعارض من المثال  
 فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز



٣ ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او حاصلان في الدار وعمرو  
 فيلزم ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير متعين  
 يجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره  
 في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظ لان عمرو اذا جعل معطوفا على زيد  
 في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور  
 ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث  
 هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو  
 ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد  
 الشئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل  
 زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا  
 اذا قدم في الدار واما مع توسطه فلا امتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني  
 اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو ولهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته  
 لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ  
 وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست مقرا للرجال  
 ظلامه الى ذلك عني الاكرمان وخاليا انتهى (قوله جلستان مشتركان) قيل ليس  
 قوله مشتركان قيدا احترازا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد  
 ام قعد عمرو ٦ وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع متأخري النحاة الا ابن  
 الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك  
 لان المثال السابق كذلك ثم ظ كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو  
 انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احدا الجزئين وقدره المتكلم  
 على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين  
 الجملتين بتقديم الخبر في احديهما وتأخير في الاخرى مع امكان الاتفاق  
 كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح  
 ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف  
 صار الانقطاع مجزوما به فتأمل (قوله فام منقطعة) المتصلة لا متصلة للسؤال عن  
 تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احدا المستويين في علم  
 المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة اي  
 للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق  
 وقد يكون ام للاضراب النخص سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو  
 ام هل يستوى الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك علينا حق

٣ ومن جوز ذلك ليس  
 في مثل زيد في الدار  
 وعمرو ان يكون في الدار  
 خبرا عنهما فقداه نسخة  
 ٦ وليس لك ان تقول القيد  
 المذكور احترازا بناء  
 على مذهب جمهور  
 المتأخرين لان قوله قام  
 منقطعة معناه ان الاولى  
 ذلك على ما اشار اليه  
 الفاضل المحشي واستفيد  
 من دليله اعني قوله لاناك  
 تقدر الخ فالولية  
 الانقطاع عندهم اذ  
 الحق الاشتراك في احد  
 الجزئين اذ لو لم يتحقق  
 تعين الانقطاع وجوبا  
 لان هذا مبني على ان  
 الاولوية التي حل عليها  
 قوله فام منقطعة مقابلة  
 للوجوب مع انه لا يستقيم  
 ح عدم في صورة  
 اختلاف الاسمين بتقديم  
 الخبر في احدهما مما فيه  
 اولوية الانقطاع اذ  
 لا خلاف في كونها منقطعة  
 كما صرح به الفاضل  
 المحشي فتأمل



مطلب — ام

ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويتين وهذا نص صاحب الكشف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير \* متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراً فقوله ام انا خير مأول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تقدر الى آخره فتدبر (قوله لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرضاه) لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الآية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال وتحقق منه الابان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سؤالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق ٨ فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقيق السؤال تحقق السؤالية ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه السلام فتقدير الكلام لو سألتهم قائلا كذا يقولون كذا فالحذف في الآية التي وردت بطريق الحكاية المحذف في المحكي لا لكونه جوابا لسؤال فكونه جوابا لسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزء فليتأمل (قوله ولان القرينة فعلية) لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه مشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقديقال حذف مسند المبتدأ اكثر من حذف مسند الفاعل فالجمل عليه اولى (قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى) قيل بل يؤديه ايضا قولنا الله خالقها ولا يتأتى الجواب عنه بانه الجمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على

٨ وهو اقرب لما يقابله  
اعني كون السؤال مقدرا  
غير مذكور في الكلام  
س

٥ ونظير ما ذكرته ههنا  
ما ذكره السيد في مباحث  
الفصل والوصل في  
قوله وقال رأيدهم ارسوا  
نزاو لها فليطلب التفصيل  
منه الا انه انسب بما ذكره  
المحشي هناك لا بما ذكره  
الشارح ولذا اورده  
تمة للبحث ولم يجعله  
وجها مستقلا س



ان القرينة يفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدأ ( قوله لظهور ان السؤال ) تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يد على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال اه ( قوله ومن ثم قيل الى قوله ليطابق السؤال ) قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذا اصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاقتصار ٢ وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء ان المسؤل عنه بالهمزة ٣ ما يليها فلو كان التقدير اقام زيدا لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتأتى في ماذا صنعت اذا جعل اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس فيما ذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عفاه المجاب عنه بقوله عفاه كذا محل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عفاه حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتأمل ( قوله والجواب ان حل الكلام ) الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا عن النظر اذ هو اثبات لدعى جهور النحاة بدليل آخر لا تصحح للدليل السابق المنظور فيه وهو ( قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية ) عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشف ومن تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص ٩ في امثال الصورة المذكورة كما تقدم ( قوله في مرثية زيدا )

٢ هذا البحث ليس من نتائج خاطر الفاضل المحشي بل نقله الاقصر اى في شرح الايضاح عن شرح الهار ي

٣ اللهم الا ان يقال وجوب ايلاء المسؤل عنه الهمزة مختلف فيه كما نقله الدماميني في شرح المغنى اللبيب في بحث خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي والمسئلة المذكورة ايضا في شرح الرضى فينبى كلام الشريف عليه وقد يقال الوجوب بالنظر الى البلاغة والجواز بالنظر الى التجوز

٩ لان القصر ههنا متصور لاحتمال ان يعتقدوا الانجاء بركة الاصنام وليس متصورا في قوله تعالى قل يحياها الذي انشاءها لانهم منكرون لاصل الاحياء فلا يسندونه الى الاصنام وكذا خلق السموات والارض مما لا خلاف للمتركين فيه ولا تردد فليفهم



٧ قالوا اسم الفاعل مثلا انما يعمل <sup>٣١١</sup> عمل فعله اذا اعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ

المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ ثم المذكور  
في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشل وفي شرح  
الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتأخرين يحتمل  
ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي لييك  
يازيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء  
لييك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج  
مع فتح الياء من لييك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى  
والا فالمعروف مع بناء لييك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون مرجحا  
لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى (قوله اي يبيكه ضارع)  
وقيل اي ليبيكه وهذا اليبق بالمتن وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر  
(قوله وان لم يعتمد ٧ على شيء لان الجار والمجرور) فان قلت بل قد اعتمد على  
الموصوف المقدر اي شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق  
الجارية لا محذور ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر  
لا يتصور ٦ الالغاء لعدم الاعتماد لتصریح الشارح في شرح الكشف بان ذكر  
الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعينا للذات التي قامت بها  
المعنى وهو مخالف لتصریحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر  
انما يكفي لعمله اذ قوى مقتضى تقديره كما في ياطالعا جبلا ويارا كبا فرسا  
لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار  
مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر (قوله ليس بقوى من جهة المعنى)  
لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المغلوبة فافهم (قوله اي  
يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد) فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من  
الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك  
الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ٣ ان المراد بالمنايا اسباب الموت  
اطلاق اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها (قوله وفضله الى آخره) ايماء الى  
المقتضى المحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة (قوله فعلم ان هناك باكيا) كذا  
في اكثر النسخ وانت خير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك

والموصوف والموصول  
وذو الحال والاستفهام  
والنفي لان طلبه للمعمول  
على خلاف وضعه لان  
الواضع انما وضعه للذات  
المتصفة بالمصدر وهي  
من حيث هي لا تقتضى  
فاعلا ولا مفعولا وانما  
اقتضاهما لتضمنه لمعنى  
المصدر فاشتراط في عمله  
ان يكون واقعا عند العمل  
موقعا هو بالفعل اولى  
وذلك اما بكونه مسندا  
كما اذا اعتمد على احد  
الاربعة الاول فانه ح  
لا يجوز ان يكون مخبرا  
عنه فصار كالفعل او  
لوقوعه بعدما هو بالفعل  
اولى كما اذا اعتمد على  
الاستفهام او النفي <sup>٧</sup>  
ولا يعمل ايضا الا اذا كان  
بمعنى الحال او الاستقبال  
ليتم مشابهته للفعل معنى  
ولفظا لانه اذا كان بمعنى  
الماضى فقد شابهه معنى  
لا لفظا وشابه المضارع  
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته  
لشيء منهما <sup>٦</sup>  
وان تصور فاعله

اقتترانه بالحال او الاستقبال <sup>٣</sup> اي بعد تسليم سبق ما ذكره <sup>٦</sup>



اذا كان جملة اسمية والجمهور ٤ منعوا وقوعها في جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجال فلم ان هناك با كيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى مفصل فان قلت قوله ليك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجملة المستقلة والتكلم المستندة على ما لا يخفى (قوله واشتماله على ٥ ايها الجمع بين المناقضين) فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود حصول الاهتمام به في الجملة الثانية لايهدم الغرض المذكور يقرب منه ما يقال في بناء المفعول ايها تعميم الامر لكل من يصح البكاء منه حذرا عن الترجيح وهذا معنى مناسب للمقام بل فيه ايها الجمع بين المناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارع على خصوصه فافهم (قوله نحو قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات الآية) قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات الآية واحد فالذكر في احدهما للضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سبق البلغاء في تفهيم (قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم) وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيماذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السر ههنا ايها ان الفعل المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوب تقديم المسند (قوله وحصول التعجب بدون الذكر مم) اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص ٢ في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى ذكره وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كقائمة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه

٤ وفي شرح المواقف  
للشريف في الفصل الذي  
عقد لتصحيح النظر الى  
الصحيح والفسد ان  
جواب لما بالفاء قليل وهو  
شعر بالجواز

٥ وايها الجمع بين المناقضين  
من الصنائع البديعية

٢ الغرض من هذا التقرير  
دفع المناقضة بين هذا  
الكلام وبين ما وقع من  
الفاضل المحشى في تقريره  
فان كلام ذلك الفاضل  
يدل على عدم جوازه  
ووجه الدفع ظاهر  
فليتأمل



وكان هنالك قرينة دالة على المسند فان لم يندكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذ ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حل عليه وقدي دفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا اذا قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرين فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقديقال ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارجو عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغاوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شئ منها من القرين وكذا الكلام في غيره ( قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ) اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صورة تحقق هذا المعنى وفيه تأمل ٣ ( قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا ) لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجي من انه ليس بمعدود من المسند السببي وان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة ( قوله بالطريق المخصوص ) وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل ( قوله ليشمل صورة التخصيص ) اي ليشمل الاحتراز والاخراج بتلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس بعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فعنه اه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لانه فيه نفى القصد الى التقوى ونفى افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفى التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيضه الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق

٤ هذا الجواب ذكره  
 جال الدين الاقصر  
 في شرح الايضاح وفيه  
 تأمل لان الضابطة  
 ضابطة جلية المسند  
 وافراده على الاصطلاح  
 فلا يفيد كون الجملة  
 المذكورة مفردا معنى  
 منه  
 ٣ لان الضابطة تقتضي  
 الكلية منه



هـ لو قيل مراد السكاكي  
بالثبوت للمسند اليه في  
تعريف المسند الفعلي  
الثبوت اما صريحا كما  
في قام زيد او كناية اي  
بطريق الضمير كما في زيد  
قام لم يرد اعتراض المص  
الهم الا ان يقال لا قرينة  
على خصوصية هذا  
المراد

فيه بحث لان الفاصل  
المحشى صرح في اوائل  
البيان بان قيام الاب ليس  
صفة لزيد مثلا بل يدل  
على ما هو صفة له وهو  
كونه بحيث يكون ابوه  
قائما فلما كان المآل التسامح  
لم يحتج الى العدول عن  
الظاهر وتأويل انطلق  
ابوه بمنطلق الاب لا مكان  
التسامح ايضا اللهم الا ان  
يقال كون منطلق الاب  
صفة لزيد اظهر من كون  
انطلق ابوه كذلك لان في  
منطلق ضميرا راجعا  
الى زيد ولهذا يتبع ما قبله  
في التذكير والتأنيث  
فيقال هند حاملة  
الوشاح وهذا القدر  
يكفي في تأويل المذكور  
فتأمل

ومع ظهور هذه التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشى بكونه سهوا من طغيان  
القلم ( قوله واجيب لصاحب المفتاح ) هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه  
ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام  
ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول  
على حذف المضاف اي لم يكن المقصود من نوع نفس المركب فلا محذور اصلا  
( قوله محكما به بالثبوت ) قال الفاضل المحشى هذا اعني قوله بالثبوت  
بدل اشتمال بتكرير العامل والظ ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح  
بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكما به  
كما يقال النائم محمول بطريق الثبوت ( قوله وظ انه لم يحكم ) بثبوت منطلق  
وانطلق لزيد ) فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت كيف يكون مسندا سببيا وقد فسر  
الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور  
في تعريف الاسناد اعم من الثبوت الحقيقي والتعليق والمعتبر في تعريف الفعلي  
المحكوم بانتفاءه ههنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا  
محذور ( قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الى آخره ) قيد بالفعل  
لأطائل تحته فليفهم ( قوله واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل الى آخره )  
اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق  
والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي  
هو الانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع تقييده به نظر الى زيد ولهذا يؤل  
زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب ولنا جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات  
التي لا يلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند  
وجليلته فهو قائل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة  
فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف  
الفعلي مع جلته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار  
بجانب المعنى مع قطع النظر عن اللفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل  
العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية بجانب  
اللفظ مع ان فيه رعاية بجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث  
يبحث فيه عن خواص اللفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لانزاع  
في ان الجملة مسند بناء على الظ والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة  
ولما كان غرض المجيب اصطلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده



مسند حقيقى يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على  
ظ المتوسع (قوله ثم استدل على ان المسند الى آخره) هذا امر عجيب اذ بعد القول  
بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند  
مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بالمعنى المعتبر في الفعل بل لايه (قوله وهذا خبط  
ظ لان اللازم مما ذكره الى آخره) اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو  
انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا  
الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله  
على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعل  
بل مندرج في الثانى وليس بشئ لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله  
انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضى  
ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما يكون ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة  
اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف (قوله والظ ان مراد السكاكى ان  
المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل) لا يقال لعل السكاكى ادرجه في تعريف  
الفعل بان اراد منه ما يكون مفهومه من غير انتساب الى غيره انتسابا حليا  
محكما بالثبوت للمسند اليه او انتفائه عنه لانا نقول تكلف لا يفهم من  
العبارة يشعر بعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل واما ما ذكره  
الاستاد من ان هذا التفسير تقتضى ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند  
السكاكى من قبيل المسند الفعلى وقد جعله من المسند السببي فليس بشئ لان  
المراد بالانتساب الجملى الانتساب الذى فى الجملة لا الانتساب الذى للجملة  
حتى يرد ما توهمه وهو ظ (قوله فى الجملة عبارة المص او صح) لدخول  
زيد منطلق ابوه فى ضابطة الافراد فى عبارة المص دون ٧ عبارة المفتاح (قوله  
وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل) رد عليه بان المسند فعلى سواء قدر  
الظرف بالفعل او باسم الفاعل فاما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا  
ان الخبر اذا كان فعلا للبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول  
ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر فى  
المسند الفعلى هو الثبوت الحقيقى او انتفاؤه لم يكن ذلك ظاهرا فى الدار زيد  
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار  
عنده وعن الثانى بان سبب عدم الجواز الانتساب بالفاعل ولا التباس ههنا  
لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار (قوله كان المسند فى المثالين ٤

٧ اذ يحتاج فيها الى ما اشار  
اليه الفاضل المحشى من  
انه يراد بالفعل ما يكون  
مفهومه من غير انتساب  
الى غيره انتسابا حليا  
محكما به بالثبوت للمسند  
اليه وانتفائه عنه وهذا  
بعيد ففهمه من عبارته فى  
تفسير الفعلى واما ما يقال  
من ان هذا التوجيه يقتضى  
ان يكون انطلق فى زيد  
انطلق ابوه عند السكاكى  
من قبيل المسند الفعلى  
وقد جعله من قبيل المسند  
السببي فليس بشئ لان  
المراد بالانتساب الجملى  
الانتساب الذى فى الجملة  
اعنى الانتساب الذى  
يجعل المنتسبين جملة لا  
الانتساب الذى للجملة  
فليتأمل

٤ اى واذا كان المسند  
جملة وحصل التقوى  
فلا يصلح مثالا لافراد  
المسند مع ان الكلام فيه



جمله ويحصل التقوى) ان قلت مامر في عدم افادة زيد قائم للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذا التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الاقادة ( قوله لم يصح التركيب) لان مستقرا ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفية الذي بنى الكلام عليه ( قوله وجيع ذلك خبط) لان بناءه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند ( قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه) اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقيدي دال على ماهية المعرف والافقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق ( قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقته الى آخره) رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف او لا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببا مع ان جعل السببية احدي ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف او لا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم يؤدي بالمسند جملة والافيؤتي به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية لا ببناء المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضى بجملية المسند كون المسند جملة عقلت على ما هو مال المعنى لا يخ عن سماجة ( قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه) ان رجوع الضمير الى كون المسند سببيا فظ وان رجوع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذوان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مرت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله لسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب عنه بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة على ما سيجي وانت تعلم ان كون المسند

هو الحاصل ان كون  
المسند سببيا ليس احدي  
ضابطتي معرفة كون  
المسند جملة حتى يلزم  
المحذور



الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان  
ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل  
المحشى في شرح المفتاح (قوله يكون المسند فعلا يستدعى الى آخره) قيل اما  
بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ٦ ليتناول زيد طاب ابا اذا المآل زيد طاب  
ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسندين يجعل احدهما سببيا دون الآخر  
تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا  
من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند  
السببي مع انه في زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذى اسند اليه الفعل في كل  
من المثالين نفس زيد في المآل اجيب بان الضمير لا حضار الشئ السابق فالاسناد  
الى ذلك الحاضر واما النفس فليست في تلك المثابة فتأمل قال الفاضل المحشى  
وانما عرف كل قسم على حدة واعترض عليه بانه لو يدل البناء بالاسناد وقيد  
بكونه بجلتان على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يحتج الى ذلك التفصيل والجواب  
انه كان يرد عليه ما اورده المحشى على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو يدل البناء  
بالاسناد بالاضالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلى للخبر والفعل  
واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيد المسند بكونه  
فعلا الى انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان المقتضى لا حصره  
في المذكور ولذا تراهم في الكتب يريدون في المقتضيات وينقصون (قوله متعلقا  
بما قبله بسبب ما) اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير كقولك زيد منطلق ابوه  
وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب  
غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد اخوه معا (قوله  
فالاول نحو زيد ابوه منطلق) اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو  
ويشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ لتعليق اثبات اجيب بانه  
ياول يسمى بعمره فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق  
ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمره او مسمى اخوه بعمره (قوله ولا يخفى انه سهو  
والالكان المناسب اه) قال الفاضل المحشى وايضا لا يحتاج في ضابطة افراد المسند  
الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققت  
وليس المقصد من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر  
ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد  
المسند بقوله فعليا فاي حاجة لا اخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب

٦ وهذا القول يستدعى  
ان يكون معنى تعريف  
الشارح بشرط ان  
لا يكون ذلك الفاعل  
مسندا اليه اما بحسب  
الظاهر او بحسب المال  
سنة

٤ نعم لو ثبت ان نحو ابوه  
منطلق من المسند السببي  
عند السكاكي لكان  
لما ذكره وجه لكن اول  
المسئلة فانه لم يصرح  
بذلك وانما يصار الى ذلك  
بجعله السببية ضابطة  
الجملة فتأمل سنة



ان السبب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحققت فيفيد ثبوت الاصل  
اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققت  
واما على زعم التوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء  
على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعل الذي يقابله مما ليس كذلك وهذا  
السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة  
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرج به ( قوله ويمكن ان يقال ان في قوله هو  
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان ) هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة في  
مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على ما ذهب من يجعل المصدر  
بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكوران في كتب النحو هذا وقد يقدّر  
لفظة ما في في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان ( قوله والمعنى  
ان المسند السببي يكون اذا كانا ) لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده  
قدرله عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على  
ان الشائع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير  
الى المسند وقوله او وقت كون المسنداء على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند  
سببيا واعلم ان منشاء استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور  
في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا المقدرا المحذوف عدل من يكون الى كان  
فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل في حل قول السكاكي  
واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الى آخره كما توهمه ٧  
( قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك ) كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل  
بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت  
زمان آخر لازمان وهذا انما يتم لو لم يكن ه قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل  
الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد ٨ من الظروف الغير المتصرفه ثم انه يعود  
المهروب عنه في قوله وجوده بعد ٨ هذا الزمان سواء حل يترقب على الاستقبال  
او على الحال اذ لا وجه ههنا للتوجيه الذي ذكر في قبل والالكان المناسب  
ان يطرح وترقب وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حل  
يرقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم  
حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي  
حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان  
الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على التأمل ثم ان  
ما ذكرته من التقدير وهو اراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا

مبحث تعريف زمان الماضي  
والاستقبال والحال  
٧ اي توهم مولا نا خسرو

ن

٧ حيث قال كلمة اذا ههنا  
ظرف مجرد اي هذه  
الحالة ثابتة في وقت كون  
السامع مستحضرا الخ  
ويعلم منه ان خصوصية  
الحالة هي مضمون ما  
اضيف الظرف فليفهم منه  
ه واما الاعتراض بان تلك  
القبليّة لا تجتمع مع  
البعديّة وهو التقدم  
الزمانى فهو اعتراض  
آخر لا يتوقف على كون  
قبل ظرف زمان يجاب  
عنه في كتب الكلام منه

٨ الظروف اللازمة الظرفية  
والظروف الغير المتصرفه  
بمعنى واحد وهو مالم  
يستعمل الامتنعوبا  
بتقدير في او مجرور بفي  
قال الفاضل الرضى  
ومن الداخلة على  
الظروف الغير المتصرفه  
اكثرها بمعنى في نحو  
جئت من قبلك ومن  
بعدك ومن بيننا وبينك  
جواب الخ منه



الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترقب دال  
على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد  
المحدورين اذ يرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه  
حتى يلزم احد المحدورين قال الشارح في شرح المفتاح وهذا تدقيق فلسفي  
لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال  
الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض  
وقد يقال التغير الاعتباري <sup>صح</sup> للظرفية في الجملة ( قوله والحال هو اجزاء  
من او اخر الماضى واول المستقبل ) تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب  
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويشرب ويمشي ويحج ويكتب  
القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور  
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان هو محض لا وجود له واما  
عند الحكماء والقائلين بان الزمان موجود متصل والحال عندهم وهو الآن  
عرض حال في الزمان لاجزاء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود  
وحال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء  
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء  
المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال ( قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم )  
فيه انه مخالف لما سلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظ من ان اسم الفاعل  
والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال ولعلك اذا تأملت في ما سلفه  
هناك تطلع على التوفيق ( قوله مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان  
الى آخره ) المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول  
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه  
فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح  
للشريف ( قوله يقتضي تجدد الكل وحدثه ) رد عليه الفاضل المحشي بان  
هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقى تجدد  
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود  
لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه نظر  
انه ان لم يرد بالمسند في قوله فليتيقيد المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على  
ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محزه لان احدا لا زمنة جزء الفعل  
لا قيده دلي ان جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المال بمعزل

٩١ لا يلزم من كون  
الزمان المستقبل ظرفا  
لترقب ان يكون ظرفا  
للمترقب فيجوز ان يترقب  
في الزمان المستقبل نفس  
وجود الزمان لا في زمان  
فلا يلزم شيء من  
المحدورين فتأمل منه



٣ اي الاندراج في التقييد

سـ

٤ انما قال ظاهر الاستثناء الخ

جواز ان يحمل الاستثناء

على عدم الدخول كافي

الاستثناء المنقطع سـ

٦ فالضمير في انه مستثنى

راجع الى التقييد في باب

كان سـ

٢ وهو قوله مستثنى من

هذا الحكم سـ

٧ قال الفاضل الرضى

تسمية مرفوع الافعال

الناقصة اسمائها اولى من

تسميته فاعلا لها اذا فاعل

في الحقيقة مصدر الخبر

مضافا الى الاسم ولهذا

لا تحذف اخبارها غالبا

حذف خبر المبتدأ لكون

الفاعل مضمونها

مضافا الى الاسم فكما

لا يسمى منصوبا المشبه

بالمفعول مفعولا فالقياس

ان لا يسمى مرفوعها

المشبه بالفاعل فاعلا

لكنهم سموه فاعلا على

القلة ولم يسموا المنصوب

عن التحقيق كيف وقول الشارح اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوهم شيئا فشيئا ويصدر منه لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتأمل ( قوله ) وكما وردت عكاظ ( الهمة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضروا ) وللانكار ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا ( قوله شيئا فشيئا ) يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن التقضى فلا غبار ( قوله انلى على كل قبيلة جنانية ) وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل ذى مجد منيف ( قوله فلا فادة عدمهما ) الاظهر ان يقول فلا فادة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان الاسمية لا تقيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتأمل ( قوله لا يالف درهم الى آخره ) من ايلت الحماسة قائلة حوبة بن نصر اوله انا اذا اجعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله لكن يمر ه تكميل حسن اذ قوله لا يالف الى آخره ربما يوهم بانه لا يحصل له جنس الدراهم فزاله ( قوله يزجيه ) التزجية دفع الشئ بالرفق كما تزجى البقرة ولدها ( قوله اشار الى انه ٦ مستثنى من هذا الحكم فان قلت ٤ ظ الاستثناء يقتضى ٣ الاندراج وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهرى والتحقيقى فاذا كره الشارح ٢ جواب تسليى والملايم لكلام المص ان يقال لانسلم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت الظ ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملايمة على هذا ظاهرة فليتأمل ( قوله لتقرير الفاعل ٧ على صفة ) اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه ( قوله غير مصدر ذلك الفعل ) قال الفاضل المحشى زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذا الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة

مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فليفهم سـ ( وهذا )



٧ ويدل عليه قول السيد عبد الله في شرح اللب بعد تمام التعريف المراد بالصفة غير صفة مصدره <sup>٣</sup> دلالة كان على الاستمرار مذهب البعض ورده <sup>٣٢١</sup> الفاضل الرضى بانك اذا قلت كان زيد ضار بالم نقد

الاستمرار الا ترى انه يجوز  
كان زيد نائما نصف ساعة  
فاستيقظ واما الاستمرار في  
قوله تعالى وكان الله سميعا  
بصيرا فانما استفيد من  
وجوب كون الله سميعا  
بصيرا لا من لفظ كان فعلى  
هذا حال كان على خلاف  
حال الافعال التامة فانها اذا  
استعملت في الامور المستمرة  
كقوله تعالى كان الله كانت مجازا  
من هذه الحثية كما صرح به  
الفاضل المحشى فيما سبق  
ودل عليه قولهم بدالاتها على  
التجدد والحدوث وبالجملة  
لا شك في عدم دلالة كان  
على الحدوث سواء قيل  
بدالاتها على الاستمرار  
او على الكون المطابق  
فهو مستثنى من قولهم ان  
الافعال تدل على الحدوث  
ولا ضير في ذلك فان  
الدليل على تلك الدلالة  
فهم اهل اللغة منها ذلك  
وتفسيرهم اياها به وهذا  
الدليل لا يجري في كان  
وبهذا التقرير ظهر بطلان  
ما ذكره بعض النحاة من  
ان الافعال الناقصة سلبت  
عنها الدلالة على الحدث  
ولذا سميت ناقصة ولذلك  
لان الانتقال الدالة عليه  
صار حدث بلا خلاف

وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها  
وفيه نظر اما ولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور  
بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه ٧ في الواقع  
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه  
ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج  
الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لاصلة  
للموضوع كما زعم المحشى يدل عليه قول الشارح على انها اعني تلك الصفة متصفة  
بمعان تلك الافعال فان الصفة مشار اليها انما يتصف بالكون ٢ وهو غير  
التقرير وايضا قد اعترف المحشى صريحا ان لكان دلالة ٣ على الاستمرار  
ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار  
فكيف يكون مجرد معنى افعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك  
المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذا الزمان  
داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح  
من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثاقيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه  
اعني الزمان على ما في وجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه  
وجيها للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى ( قوله وهذا معنى قولهم الى آخره )  
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بانية  
واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الى آخره فلا لانه اعتبر فيما سبق  
اتصاف خبرها بمعناها لا يحكم بمعناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف  
وهو الحكم ( قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع ) المراد بالسامع ههنا  
المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتأمل ( قوله اكرمك ان تكرمني  
اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق  
ان دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه  
لما سنبين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور  
السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط  
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط  
فهذا المثال مبني عليه ( قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية ) قيل عليه  
ان الجزاء في قولك ان ضربتك يضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف  
الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر

وكذا الاستمرار الدال عليه ما ذال واخواته ( ٢١ ) والانتفاء الدال عليه ليس والكون المطلق الدال عليه كان عند  
البعض والله تعالى اعلم <sup>٢</sup> بالكون لا بدلا في نفسه وكذلك الحصول والوجود المذكوران في عبارة الشرح <sup>٣</sup>



٤ وقد ظن ان التعسف في تغيير الجملة الشرطية باجزاء وليس بشئ فان ذلك التغيير ضروري وملزم عند التارح لان المقيد بقيد مخصوص وهو الشرط نفس الجملة ٣٢٢ الجزائية لا المجموع المركب ٣٢٤

( قوله في نفسها للصدق والكذب ) اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا ( قوله بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ) ولا يجوز ان يكون بملاحظة التأويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فأكرمه ان جاءك زيد فانت مأثور باكرامه لان ذلك التأويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذلا ضرورة داعية اليه ( قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء ) محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الى حكم الانشاء وهو تغيير الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء ( قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه ) لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحداث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبه الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه ( قوله ٤ فتعسف منه ) بحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح وتخليطه آه في موقع البيان لوجه التعسف ( قوله في انها قول جازم موضوع للصدق وللكذب ) اي يحتمل الصدق والكذب ( قوله ان عدم الجزم بوقوع الشرط ) واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم بالوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسّن دخول ان عليها ( قوله او على ضرب من التأويل ) مثلا سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما لتفصيل الجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما سيحكي تفصيله ( قوله واصل اذا الجزم الى آخره ) قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما تستعمل اذا فيها باعتبار خطابي ( قوله ٦ فليتأمل ) ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم ٥ بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه ( قوله فنبه في المثال ) حيث قال ام لا ( قوله لنكتة ) وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جزمه على موجب علمه من مراعات حقه ( قوله انما هو بوقوع الشرط ) لا يستقيم الا بان يحتمل على حذف المضاف اي بوقوع ٨ نقيض الشرط بقرينة المقام ( قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الآية ) اورداية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا الملقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشئ في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز

٦ قال مولانا حيدر تأملنا فظهر لنا ان العذر مقبول لانه لو قال اصل اذا الجزم بوقوع الشرط واصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه اي التزديد لبيان وجه الافتراق فان الجزم والتزديد متنافيان فلا معنى للاقتصار على احد شرطي معنى ان وانت خبير بان المقام خطابي يكتفي فيه بما يقنع وما ذكره الشارح يكون وجهها للاقتصار على ان فيه ايماء الى اشتراك عدم الجزم باللا وقوع ولوقال ذلك لغات هذا الائمة ٣٢٤

٥ وقال ايضا وانت خبير بان ما ذكره لا يصلح عذرا بل كل ما اورد على المص فهو وارد على صاحب المفتاح فكان عليه ان يتعرض بجانب اللا وقوع كجانبه عليه في المثال وانت خبير بان دفاعه على ما حررناه في الحاشية السابقة ٣٢٤

٨ وقد يقال الاضافة

في وقوع الشرط لادنى ملابسة اي هو عالم بوقوع ملتبس بالشرط في الجملة ويكفي في التلبس كونه عالما ( عليه ) بوقت نقيض الشرط ولا يخفى بعده على ان ما ذكر انما يفيد تلبس العالم بالشرط لا تلبس الوقوع به فتأمل ٣٢٤



عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع  
او اللا وقوع ( قوله وان تصيبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله ) المراد  
بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرحاء بان الآية نزلت في اليهود حين تشأموا  
برسول الله عم فقالوا هذا دخل المدينة نقصت ثمارها وعلت اشعارها فرد  
الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية الفتح والغنية يدل على  
ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله  
اعنى يا ايها الذين امنوا احذوا حذرکم فانفروا ثبات وانفروا جميعا وان منكم  
من ليبطن الآية وانما استعمل الماضى في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع  
اللام الموطئة يلزمه الماضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال  
على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا والله تعالى  
ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق النوع الذى يراد بقوله فضل من الله  
واما التنكير فالتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث  
الشارح وانه ليس مما يحتاج ح في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الى آخره  
( قوله اذ لم تقدم ذكر الحسنة لتحقيقا ولا تقديرا ) ليس بشئ لان ما قبل الآية  
وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا  
تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشى فيما سيأتى وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود  
مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل  
السوق اذا لم يكن في البلد الاسوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة  
اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرحاء وفيه ان هذا التعاهد هو بالنسبة  
الى قوم موسى عم لا المخاطبين بالآية وهو المعتبر في العهد الخارجى ( قوله  
كثرة وقوع واتساع ) الظ المناسب لقوله فيما سبق لكثرة واتساعه ان يكون ٤  
كثرة وقوع مفعولا لاه اى قطع لحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل  
ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز ذلك  
بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل  
الرضى لم يشترط ذلك ( قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل ) اى بما ذكر من بطلان  
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذى فان قوله حقها  
ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حل العهد على مذهب الجمهور ( قوله مع  
جعل السيئة القليلة غير قطيعة الحصول ) لا يخفى ٧ ان قلة السيئة مستفاد من تنكيرها  
وان القلة المستفاد من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها

٤ وقد يجعل منصوبا على  
التمييز او على المصدر اى  
يكثر كثرة وقوع  
ويتسعون اتساعا  
٧ وفيه اشارة الى دفع  
ما ذكره البعض من ان قلة  
السيئة تؤكد كونها  
قطيعة الحصول وتقتضى  
كونها بهذه المثابة فلا  
يظهر ح دلالة على فضل  
الله وعنايته فضلا عن  
كونه اولى الا ان يجعل  
القليلة منصوبة على انها  
مفعول الجعل المذكور  
وقوله غير قطيعة  
الحصول مفعولا بعد  
مفعول لكن الظاهر انها  
مجرورة لانها صنفه



فان العلة بالمعنى الاول قديحجامع مع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان العلة بالمعنى المذكور يؤكده الوقوع اذ الظاهر انه لا يخفى احد عن سيئة ما في ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله تعالى بلا شبهة ( قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة الى آخره ) الظ من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل ( قوله وبهذا يطل ما ذكره الشارح العلامة ) اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيها واحد لان كلام العلامة طويل الزيل فلو قدمه على الشق الثاني من التريد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفي احتيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت مشار اليه وانه انما يقتضي التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه مجتثا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على انك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشيثيين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا ظ لمن تأمل في كلامهما ادنى تأمل ( قوله هذه العظام من الحسنات ) الجمع باعتبار جزئيات الخصب ( قوله فيكون اسوء ) مدار الاسوئية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط ( قوله واما من حيث فمتنع يرد ) عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع قطع النظر على الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد ( قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة ) اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة

قوله فلو قدمه اشارة الى توجيه الكلام ودفع لما قيل انه لو كان القصد الى هذا المعنى لكان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثاني من شق التريد ~~له~~ قوله والدليل الخ فيه اشارة الى رد ما قيل ليس في شئ من كلامي الشارحين ما يقتضي اختصاص العهد بالعهد الجمهوري فليتأمل ~~له~~ ه لان قول العلامة في تفسير الحسنة وهو الخصب والرخاء صريح في الحمل على العهد على مذهب الجمهور وقول الترمذي حقها ان يشك فيها جار مجرى الصريح في ذلك فتدبر ~~له~~

فيه رد لما قيل مدار الاسوئية وترك الشك لما كان على العهد وعلى اعتباره فجعل اللام للعهد ابتداء واعتبار الشك عليه بلا واسطة اقضى لحق البلاغة ~~له~~



كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حل كلامه على ذلك واجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء مجازا ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المعهود الخاص كما هو مذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة صريح في حل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكورة مطلقا حتى يصح حل الم عرف على العهد الجمهوري وقد تكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حل تعريف الحسنة على الجنس بحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام ولا محذور فليتأمل ( قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ) ان اراد تعليل السيئة باعتبار نفيها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه ح قوله ولهذا نكرت في محزه لان ندرة الوقوع لا يكون باعثا لتنكيرها المفيدة لتقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق ( قوله في قوله فاذا مس الناس ضرر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضرر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثاني ( قوله فلنظر الى لفظ المس ) قيل هذا مناف ٣ لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه لانه لادلالة لفظ المس على التقليل بدليل قوله لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفى فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لانفس الانبياء عن القلة الاظهر هو الجواب الاول از الانبياء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتأمل ( قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر ) اي للانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر بنسبه مقطوع به لان منهم العاصي الى الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا يسأم الانسان من دعاء الخيرو ان مسه

٤ يؤيده ما سيذكره في جواب السؤال الذي ذكره بقوله والى تنكير ضرر المفيد للتقليل ٣ واما التقليل في قوله والى تنكير ضرر المفيد للتقليل فالمراد منه التقليل بحسب الذات لا بحسب الوقوع ٣



الشرف فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع الضمير هناك راجع الى مطلق  
الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان  
ايضا لم يظهر في العدول نكتة الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية  
لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى  
( قوله وناي بجانبه ) يقال ناي بجانبه اي لنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد  
نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظيما ( قوله كقولك لمن يكذبك )  
ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت  
وكذبتك اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان  
كاذبا حتى يرد على المص ايضا ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع  
الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قديقال يجوز ان يكون التكذيب  
كناية عن عدم التصديق لانه لازم التكذيب وقديقال لما كان المتكلم جازما  
بالوقوع والمخاطب باللا وقوع تعارض الرجحان فتساقط فبقى التساوى  
ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتأمل ( قوله كقولك  
لمن يؤذي اياه ) لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله  
من ايداء ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم  
كما هو الاصل في ان ( قوله اي انهم لكم فنضرب عنكم القران ) واعلم ان هذه  
الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو او لم يسروا فنضرب  
عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة  
المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصلاتها في التصدير واخواتها تأخر  
عن العاطف كما هو القياس نحو فاني تذهبون فاني تؤفكون فهل يهلك الا  
القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة  
في الصورة المذكورة في موضعها الاصل والجملة معطوفة على جملة مقدرة  
بينها وبين العاطف فنقول الشارح ان انهم لكم فنضرب عنكم القران اشارة  
الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري  
ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يقدمها ما يكون معطوفا عليه  
ولم يحى ذلك في الاستعمال بل لا بد وان يكون مبتنيا على كلام متقدم ثم ان  
الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل  
القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا  
الاولون فيمن قراء بفتح الواو ان اباؤنا ٣ عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى

٤ اعترض عليه ابو حيان  
وتبعه السقناني بان  
الهمزة انما تدخل على الجملة  
لا على المفرد ولو دخلت  
على المفرد المعطوف لكان  
العامل في المعطوف  
عليه عاملا فيما بعدها  
بواسطة همزة الاستفهام  
لا يعمل ما قبلها فيما بعدها  
فتعين ان يكون اباؤنا  
مبتدأ خبره مخذوف اي  
مبعوثون لدلالة ما قبله  
عليه ويمكن ان يدفع بانه  
يفتقر في التابع ما لا يفتقر  
في المتبوع كما تقرر عندهم  
فليتأمل

٣ فيه انه اذا اعتبر الهمزة  
في الجملة المعطوفة لزمت  
عطف الانشاء على  
الاخبار ( منه )



بالفصل بينهما بهمة الاستفهام ( قوله فمين قراء بالكسر ) واما فمين قراء بافتح  
على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا شرط فاین جزاؤه قلت الجملة  
الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن ذكر الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل  
ما قبلها دليل الجزاء ( قوله او للاعراض ) اشارة الى تجويز كون صفحا  
مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض  
فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى  
والله اعلم اعتبار اعراضكم فينطبق على المشهور ( قوله ان المحال في هذا  
المقام الى آخره ) يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومح بحسب النظر  
الى الآيات القاطعة فروعى حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات القاطعة  
فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف ( قوله ومنه قوله تعالى قل ان كان  
للرحمن ولد الاية ) اى ان صحح وثبت به برهان يقينى وحجة واضحة ان يكون له  
ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل  
ولد الملك لتعظيم ابيه ( قوله اى يحتمل ان يكون للتوبيخ ) الظاهر ان المخاطب  
بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا  
تغليب المرتاب على غيره ( قوله لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله الى آخره )  
كما ان هذا الدليل ٢ لا يجرى في غير كان لدلالة صار على الانتقال الذى لا استفاد  
من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضى لكن ربما يدعى بانه  
لا يجرى في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان  
وهو غير مستفاد من خبره قطعاً فتأمل ( قوله ولا محيص عن هذا الاشكال )  
اى لا مخلص عن هذا الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع  
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه الآخر ( قوله ويكون  
معنى الكلام ) يعنى يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور  
بتكافؤ وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث  
لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظ تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على  
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه ٣ بل الاولى تغليب المشكوكين على المستيقنين  
المعاندین ثم تغليب الكل على المنكرين ( قوله وكانت من القاتنين ) الظ ان المراد  
من القاتنين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب احد  
الجنسين على الآخر ونكتة التغليب الذى ذكرها الفاضل المحشى لا يختص  
بمریم عليه السلام بل يعم جميع القاتنات وان اريد الذكور فقط فالامرط وفي الآية

٢ فيه اشارة الى ان قول  
الفاضل المحشى هذا  
التعليل لا يجرى الخ ليس  
باعتراض على الشارح  
فتأمل

٣ انما قال بل الاولى لان  
سياق الكلام في استعمال  
ان في المقام الجزم بوقوع  
الشرط لنكتة وهذا  
يمكن ان يجعل وجهها  
للاقتصار على بيان  
تغليب المشكوكين على  
المنكرين وايضاله وجه  
آخر وهو تغليب  
المشكوكين على المعاندین  
والمنكرين ابتداء الا ان  
ما ذكر في الحاشية اولى  
لظهور الكثرة في جانب  
المغلب المعبرة في مثل  
هذا التغليب ( منه )



وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر  
اللفظ كالجمع والفوج ( قوله بل الابتداء الغاية ) فلا يتعين التغليب ح اذا دل  
على ارادة امهاتها ( قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت ) يعني ان الغرض  
مدحها بالحسب لا بالنسب ( قوله كالعميرين ) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن  
عبد العزيز فلا تغليب ويردده انه قيل لعثمان عليه الرضوان نسألك سيرة العميرين نعم  
قال قتادة اعتق العمران فن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد  
به عمرو وعمر ( قوله والقمرين للشمس والقمر ) وعليه قول المتنبي واستقبلت  
قمر السماء بوجهها فارتنى القمرين في وقت معا اراد الشمس ٤ وهو وجهها  
وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه  
لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق برؤية وجهها الشمس  
والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قرا وقرا لانه لا يجتمع قران  
في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران  
في العرف للشمس والقمر ( وقوله فانه تغليب على المؤنث ) اي وان كان اثقل  
ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه ( قوله ولا يخفى عليك ان ابوين  
وقرين من قوله ومنه ابوان ) وفي بعض النسخ ابوان وقران فالاول محمول  
على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج ( قوله ولو سلم فليكن  
مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يؤل الاسم بمعنى  
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبارهما فيكون معنى الابوين  
المسمين بالاب كما في العلم وقدرد بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل بخلاف  
تثنيته وجعه فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة  
فيها يكفي في تثنيها وجعه مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس  
( قوله وجميع باب التغليب من باب المجاز ) قال في شرح المفتاح واما بيان  
مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فمالم اراد حام حوله وههنا  
اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا  
بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذا اللفظ لم يوضع له لانا نقول  
فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار  
اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان  
كل واحد منهما مردا باللفظ وههنا اريد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي  
والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان

٥ عمر بن الخطاب وعمر بن  
عبد العزيز رضي الله  
تعالى عنهما  
٤ وما ذكره الشمني في  
شرح المغني من ان المعنى  
المذكور جعل وجهها  
قرا اذ ليس ذلك الا  
لاضائه واشراقه و  
الاجرام المضيئة المشرقة  
لا تنطبع فيها الصور فهو  
مردود بان ما ذكره  
ادعائي ومبالغته فلا  
يقدر فيه ما ذكره  
وهذا ظاهر  
مبحث عموم المجاز



ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط  
 يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ  
 ( قوله اولتعودن في ملتنا ) يمكن ان يقال عاد يحى بمعنى صار فلا يكون  
 في الآية تغليب ولا ياباه قوله بعد ان نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي  
 سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح ٧ وقد يقال يجوز  
 ان يكون معتقدا للكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته عنهم عن ابا طيهم  
 قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبنى على ان اعتبار  
 الخواص والمزايا في مثله في المحكى والظ اعتباره في الحكاية فتأمل ( قوله  
 انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ) اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز  
 كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا متكلم مع الغير  
 كما هو وضعه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ  
 الغائب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق  
 المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مراد به  
 التكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا  
 ( قوله فمن قرأ بآء الخطاب ) واما قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره اذا لم يعهد  
 في كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على  
 المتكلم ( قوله من المكافين وغيرهم ) الظ بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان  
 احاطة علمه تعالى بكل شئ ان يعم لفظ غيرهم الغير المميز من العجم اما بان يحمل من قوله  
 من سواك على الاستعمال النادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشى على اربع واما بحمله  
 على التغليب ( قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا والعلكم تتقون ) اى لا وجه لتعلق  
 قوله تعالى لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح  
 الكشف ردا على تجويز القاضى كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا  
 ربكم راجين ان يتحرطوا في سلك المتقين الفايزين بالهدى من ان قوله الذى  
 جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفته او مدحا منصوبا او مرفوعا  
 فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسط  
 الحال من فاعل اعبدوا بين وصفى المفعول كالتوسط بين العصى ولحائها  
 مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضى  
 والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعنى الثواب لا ما يشق عليهم  
 وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع

٧ واما ما ذكره صاحب  
 الفرائد من ان عاد لو كان  
 بمعنى صار لقل لتعودن  
 الى ملتنا لان عاد يتعدى  
 بالى لا بنى فجوابه ان عاد  
 ان كان بمعنى صار لم يكن  
 من صلة العود بل يكون  
 خبر العاد نسجه



المأمورات والانتها عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون  
 باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره  
 الاق سراي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة الارادة اعني  
 مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف  
 المراد عن الارادة ( قوله ففي لفظكم تغليباً ) قيل عليه يلزم اجتماع مجازين  
 في كلمة واحدة وهو متمنع اتفاقاً والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز  
 في لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور وهو الثاني دون الاول ( قوله  
 فالخطاب مختص بهم ) استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبت والتكثير عاما  
 للانعام ايضاً لزم مشاركتها الانسان في نعمة البت والتكثير فلا يناسب  
 الامتناع على الانسان كما لا يخفى فيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان  
 في نعمة البت والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل  
 الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان  
 كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم  
 المقيد بقيد متقدم عليه اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف  
 عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب  
 وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان على الانسان بجعله محلاً للخطاب  
 حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محمية حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل  
 ( قوله لكم فيها دفء ) في الصحاح الدفأ نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها والمراد  
 ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق ( قوله  
 انسب بنظم الكلام مما قدره ) لانه يجي بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم  
 فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله تعالى ومن الانعام معطوفاً على من انفسكم  
 ويكون الخطاب في يدرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم  
 من الانعام ازواجاً فلا يكون الآية ح من قبيل التغليب ( قوله متعلق بغيره )  
 على ان يكون ظرفاً لغوالة لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير  
 الراجع الى ما يصلح للعمل عاملاً في الظرف ويحتمل الحالية عنه والوصفية له  
 لتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكأنه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل  
 بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضاً اذا اعتبر الحصول الاستقبال في المعلق  
 دون المعلق عليه يلزم تعلق الاتي بالحال وهو مح عقلاً ( قوله ولا يجوز ان يتعلق به )  
 قيل التعليق انما يتم بامرين مبدأ ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقاً بغيره

قوله ثم لما كان الح  
 شروع في الكل بعد  
 البعض



فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعني الجمل لانه في الحال  
 لكن لا مانع لتعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق ( قوله لانه مفروض الحصول  
 في الاستقبال الى آخره ) فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا على الثبوت  
 وهي التي خبرها فعملية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب  
 فالتعليل قاصر عن المراد ( قوله لانه مفروض الصدق الى آخره ) لان فرض الصدق  
 اى التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولتقابل ان يقول فمح يلزم وقوع  
 الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما  
 وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك باعتبار الاصل  
 وما كان عليه كذا قال الحصادي ( قوله ان جعلت كلتا هما الى آخره ) ظاهره  
 يقتضى جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به  
 في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبينا على ما ذكره الانخفش ووافقه ابن مالك  
 في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن  
 ان يكون المراد باحديهما اسمية هو الجزء بخصوصه ( قوله فاعتد باكرامى  
 اياك امس ) هو بصيغة الامر على ما جوزته الشارح من جواز كون الجزء  
 طلبيا بلا تأويل واما على ما اختاره الفاضل المحشى فهو بصيغة المضارع المتكلم  
 واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد  
 باكرام المتكلم متعلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية  
 الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فبنى على ما ذهب اليه السكاكى من كون  
 الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيده ( وقوله فيكون طلب الى آخره ) بيان  
 ماهو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظ والافلا تعليق حقيقة على اصل  
 السكاكى فلا مخالفة بين كلامى الشريف كما ظن ( قوله وتأويل الجزء الى آخره )  
 وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله  
 ويجب ان يتنبه الى آخره انه لما ذكره هنا جواز مخالفة الظلنكتة اشار الى رد من جعل  
 وقوع الطلبى جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف  
 لما ذكره في شرح الكشف في سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات  
 من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين  
 الامر والاستفهام ( قوله كما في قول ابى العلاء فيا وطنى الى آخر البيت ) من قصيدة  
 ٧ مطلعها مغاني اللوى في شخصك اليوم اطلال في النوم مغنى من خيالك محلال  
 وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر آيتك زائرا و هيهات

٧ وتمام المطلع وفي النوم  
 مغنى من خيالك محلال  
 وتمام البيت المذكور  
 في الشرح ان فاتنى منك  
 سابق من الدهر فليفهم  
 لسانك البال وبعد هذا  
 فان استطع في الحشر آيتك  
 زائرا و هيهات الى يوم  
 القيامة اشغال  
 مغاني جمع مغنى وهو  
 المنزل و اللوى منقطع  
 الرمل و اطلال جمع طلل  
 وهو ما شخص من اثار  
 الدار و محلال صيغة  
 مبالغة من الحلول يقال  
 مكان محلال اى يحل به  
 الناس كثيرا



في يوم القيامة اشغال قوله فلينع دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم كعلم اي صار لنا والبال القلب ( قوله اي على اظهار الرغبة ) ورد قوله تعالى اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز عن لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم ( قوله الاول لانما ) عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة مثل قولك ان ضربت ضربت هو الرابط في جانبي الوجود والعدم ( قوله او لان الآية ) واصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قديقر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد مما يقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعي يعتبر بخصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل ( قوله او للتعريض ) قيل ٦ في سلوك طريقة التعريض فائدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله اعني النبي عم اذا كان الاشتراك محيطا لعمله فاحال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب ٢ واعتراض على الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد عم فلا يتضح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة غير محمد عم من الذين من قبله ( قوله بان ينسب الفعل الى احده ) لابد وان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريد ابنه ليس من التعريض في شيء ( قوله فالخطاب لمحمد عم ) قيل عليه سوق الآية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظان ان يكون الخطاب له وللاذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم ( قوله ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الى آخره ) رد لما زعمه الخلق من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشرار في الماضي وغيره وذات يحصل بصيغة

٦ قائل هذا القيل جال الدين الاق سراى

٢ المعارض حضرة شاه



المضارع اعني لئن يشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحقوا التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته ( قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض ) لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط بما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع من اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان يدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققه من ان التعريض ممن صدر منهم الاشراك فتأمل ( قوله من الخفاء والضعف ) اي عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف فاما لما يوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره المؤذني من ان اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط دليلا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكره واما رارا من انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قديقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض ( قوله على وجه تعين ) قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعين على وجه لان الوجه الاول بين يترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبة اليهم فقط فتأمل ( قوله ويسمى ايضا الاستدراج ) يقال استدراج الى كذا اي قربه منه على تدريج ( قوله اي تمنوا ان تردوا عن دينكم ) اشارة الى ان لو ههنا مصدرية اي يجعل ما بعدها في تأويل المصدر منزلة ان الا انها لا ينصب واكثر وقوعها بعدود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى يود لو ان بيننا وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره يود لو ثبت ان بيننا وبينه ( قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ) يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شر المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما في الكشف ويمكن ان يقال الحكم



بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى  
 ما في الكشف ان النكتة هي الدلالة على ان وادادتهم كفر المؤمنين سابق على  
 ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرها سبقا زمانيا ومؤدى  
 ما في المفتاح ان لزوم وادادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واغوى  
 فغير عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين  
 ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشف القبلية الرتبة يعني ان لزوم الودادة  
 المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها كانا متحدتين  
 هذا لكن الاظهر هو التغاير ( قوله لانها واضحة الزوم بالنسبة اليهما )  
 فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل  
 احتيار الماضي على تحقق الزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل  
 على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له  
 ( قوله فانه يجوز انتفائها وهما لدفع المصادفة الى آخره ) اعترض عليه بانه لا يجوز  
 انتفاء شيء منهما قطعا والالزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر  
 مطلقا بل في الخبر الله تعالى فاللازم ثمان واضحا الزوم والجواب ان الكلام  
 في ترجيح احدا الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العباد فلا محذور ( قوله  
 اذا ملكت فاصحح ) الاسحاج بالجيم والحاء المهملة حسن العفو واما انتفاء  
 وادادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا الزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء  
 الردادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي  
 ( قوله ليكون مجموع الجمل الثالث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح )  
 لا بئنا على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له  
 بواسطة الاولين او كان في لزوميهما شبهة لم يكن الثالث واضح الزوم بالنسبة  
 اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل ٩ الثالث فبالنظر الى ان الجزائين  
 الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل  
 الى لازم واحد ولا يكون واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام  
 المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني  
 الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به  
 كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العادة بلا واسطة لزوما ضعيفا  
 ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي  
 عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن فيه لزوما

٩ وبهذا يندفع كلام  
 الفاضل المحشي



قويا بمعنى انه قطعى عند تحقق الظفر العداوة والبسط فليتأمل ( قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر الى آخره ) اشار الفاضل المحشى رح الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثانى ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانهم حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة للمصارفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيؤدون ح ايرتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطايات ( قوله لا يقال الآية نزلت الى آخره ) حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظ بل المراد نفس العداوة والودادة ( قوله فرضا فى الماضى ) مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اى حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله فى الماضى ظرف للمعنى المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضى فيفهم منه كون الموقوف مفيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثانى المعلق به كالمجئى فى المثال المذكور لا التعليق كما فى الاول ولهذا اتى بالظ ( قوله فيلزم انتفاء الجزاء ) فيه بحث وهو انه اشار فى الاول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرر هو اقياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تأييد له فامعنى تفريع الانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام القوم والا قرب ان يقال الرابطة وجودا وعدمه معتبر فى معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر فى مطلق الشرط فالمراد ههنا بالتعلق التعليق المخصوص اعنى التعليق بطريق التوقف ( قوله مع وضوح فساد كل منهما ) اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزاء فى مثل لو جئتني لا كرمك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام على تقدير المجئى وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا يجوز جعل ما مصدرية فى الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور



و منهم السكاكى ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبهها  
بالاسم وقدر جمع اليها فيما نحن فيه وبينت بقولك من مجي مخاطبك ( قوله  
لان تعليق الحكم آه ) المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هنا التعليق المذكور  
في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع ( قوله وهذا  
معنى تعليق امتناعه ) لانا اذا قلنا اكرم العالم حقيقة رجوع الاكرام الى علم  
العالم وان جعل المكرم بحسب الظ ذاته لسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة  
فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الذات الممتنع بسبب امتناعه  
( قوله فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي ٣ ) قيل لم يرد به كون الامتناعين  
طرفي الشرطية ولا ان المعبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق  
اي للربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع  
الجزء لا امتناع الشرط لتعليق الشرط الذي هو مفهوم لو صريحاً فاندفع اعتراض  
الفاضل المحشي وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحاً الا  
ان بعض الشرهاء من بعض وانت خبير بان قول المحشي رح فالاولى اشارة  
الى احتمال التوجيه ( قوله والمآل واحد ) فان قلت كلام السكاكى على توجيه  
الشارح يقتضى صحة قولنا ان وجدا الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود  
البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت  
مع القطع بالانتفاء فتكيف يصح وحدة المآل قلت التعليق في عبارة السكاكى  
بمعنى الربط وجودا وعدمه على ما تحققه فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعاً فتمل  
( قوله والسبب قد يكون اعم من السبب ) هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ هذا  
ان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالمفهوم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ  
الرضي نقلا عن ابن الحاجب رح والسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب  
فتأمل ( قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سبباً ) والجواب عنه  
انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط  
في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سبباً للجزء واعم والسبب الاعم  
لا يترتب على انتفائه انتفاء السبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور  
بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظ  
العبارة ليس من دأب المحققين ( قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم  
من غير عكس الى آخر ) اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النجاة في الشرط انما هو  
بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء

٣ ويؤيده حكمه فيما بعد  
بوحد المآل



الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمك فقد دلت على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره وارادة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة ( قوله هي انتفاء مضمون الشرط ) النقيض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس فيه انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة وارادة على قاعدة ارباب المعقول ( قوله ولودامت كانت الدولات كانوا كغيرهم البيت ) من قصيدة مطلعها ولقد آن ان يثني الجموح لجام وان يملك الصعب الابى زمام وبعده ابوعدنا بالروم ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والا قرب ان معناه لودامت دولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما يقدر دوامها عصوه فاستأصلهم ( قوله لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق ) وههنا قد اتيج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية فلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني ( قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ) سوق الكلام يقضي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق ( قوله لكن قد يستعمل

وكذا الكلام في كل  
موضع يكون الجزاء  
فيه عاما

تمامه رعايا ولكن ليس  
لها دوام



على قاعدتهم ( لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في حمل الآية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن و قد يقال تخصيص الثاني بآداب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لالنفى كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الآية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا ( قوله وكم من عايب قولاً صحيحاً ) صدر بيت عجزه وافته من الفهم السقيم الظان كم خبرية ويحمل الاستفهامية وقولاً مفعول عايب لا اعتماد ما على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليذكر ( قوله في نحو قوله عم ) وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث و ظاهر انه عن النبي عم قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً ولا عن النبي عم ولا عن عمر رض مع شدة التفحص وقال الدماميني سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر في انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعاً من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالماً شديداً الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه ( قوله لان الغرض مدح صهيب رض ) لان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه ( قوله ما نفدت كلمات الله تعالى ) اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري ( قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ) وقد يستعمل لولتقريب الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولوردوا العادوا المانها واعنه فهذا وامثاله يعرف بثبوته بعملة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصله لكنه ليس بمقصود ( قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك الى آخره ) فان قلت ظ ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا على لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس معناها اذ الامتناع المشقة والموجود الامر فامعناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني

مطلب نعم العبد صهيب

مبحث لولا



لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك  
ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها  
ممتنعاً فيقتضى ان ينتفى الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى  
ولولا فضل الله عليك ٢ ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة  
الحال (قوله وليس كل ماله دخل في لزوم شيء الى آخره) يعني ان الارتباط بالشرط  
وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظاً للعقل وقيد  
للجزاء حال الحكم بلزوم الشرط (قوله هو نفس الاكرام) وفيه بحث لان  
المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لودخلت  
الدار لادعوك ممن دعاه في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد  
الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام لا ينحصر في شخص مخصوص  
مرتبط بالجمي ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذي  
يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطه لان التعبير  
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فليتأمل (قوله وزعم ابن  
الحاجب الى آخره) التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم  
اعتبار النفي الضمني والا فالثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمناً فتأمل (قوله  
بخلاف النفي فانه يفيد العموم) فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لا نفي كل  
فلا يفيد العموم فتدبر (قوله فيناقض) اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم  
العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتاً على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه  
غير ثابت فيتناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي يفهم من ظ جواب لو  
(قوله وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه) قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم  
اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر  
لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر المخصوص في المثلث فليعتبر في المنفي وقديقال  
مراد ابن الحاجب ان الارتباط بالحاصل قرينة على ان المطلق في المثلث انما يتحقق  
في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتهى فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنفي  
فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص  
في محل مخصوص في زمان مخصوص لا يعمد افراده وهذا كلام حق لا يرد عليه  
اعتراض الشارح رح وانت خير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتأمل  
(قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة) اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما  
قوله والاحمال جاز ان يستلزم المح فبالنظر الى استحالة في نفسه فلا تدافع بينهما

٢ حاصله ان الجواب  
مدلول عليه بالمدكور  
لا المذكور بعينه

قوله اي يقع التناقض  
اشارة الى ان الفعل  
مسند الى مصدره  
بالتأويل المشهور



( قوله وهذا غلط الى آخره ) يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليب السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده ( قوله واردة على قاعدة اللغة ) ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشاد الى انه خير فيهم بل هم اشرار ( قوله كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه ) اعترض بان المراد من الاستماع ان كان مطلقه ففيه يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع ايجابة لا يتصور التولى على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولى في الجماعة المذكورة اعني بنى عبدالدار بن قصى غنادا ومكابرة ( قوله واقول يجوز ان يكون التولى ) رد بان انتفاء التولى لا انتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد كون استماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لا انتفاؤه لا انتفاؤها وحل كلام الحكيم على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر بكونه مطمع النظر في لو دخل اسم كان فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا بلغ الانكار على ما سبق الكلام للانكار عليهم لا يلتزمه من له دربة في صناعة البلاغة وهذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشى ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولى عدم الاستماع له مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم تواليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولى وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فتأمل ( قوله يعنى لو جعلنا الرسول ولكان في صورة رجل ) والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطبق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجود الحكمة ان النبوة فضل من الله فيختص بها من يشاء سواء يشرا او ملكا وفيه بحث ظ اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما شتم على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا بشرا الآن ولا يخفى انه تسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعات



البشر وربما لا يعذرونها في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظ لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم ههنا تبدل صورته بصورة البشر لاحقيقته بحقيقته فتأمل ( قوله ويحتمل ان يكون ) لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى فتأمل ( قوله نحو اطلبوا العلم ولو بالصين الى آخره ) لا يخفى ان الظ من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضى في جعلتها لزومهما في استعمالهما على قاعدة اللغة وهي انتفاء جعلتها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة على استعمال اخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستقبالات السابقة في الماضي ( قوله فيما مضى وقتا فوقتا ) اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الطاعة يوجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددى لا يثبت ( قوله بدليل قوله في كثير من الامر ) هذا كلام الكشف وفيه بحث اذا المفهوم من هذا القول ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى في امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الطاعة مقابلا للطاعة في قليل من الامر ويحمل قوله عن لهم الى آخره على المبالغة ( قوله وتجده وقتا بعد وقت ) قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء الفتة ولا تحت مفارقتها ( قوله هذا مخالف لما في المفتاح ) قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا خير في مخالفته وذلك لان امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي عم على ما يستصوبون كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتأمل ( قوله على ابلغ وجه واوكده الى آخره ) لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا ففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه ( قوله وجواب

٣ اي الوقوع في العنت

سـ

٤ اي الاستمرار على

الطاعة سـ



لو محذوف) اى لرأيت امرا فظيما لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزء مستقلا مستقبلا مناسبا للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكور ان (قوله لا: كلام من لا خلاف في اخباره الى آخره) يعنى ان فى العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وايضا مما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فاقى بلو وصيغة المضارع (قوله وان جعل الخطاب للنبي عم ولولتني فلا استشهاد) غرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل للتني ولا مدخل فى ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما فى الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جمل ولولتني لان التني ههنا للمخاطب قطعاً لاستحالة من المتكلم كانه قال ليتك ترى ولتني للرسول عم كما كان الترجى له فى اعلمهم يهتدون لانه تجرع منهم القصص فجعل الله تعالى له عم تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشتت بهم ثم الحق ان الآية تمثيل لاستشهاد فان احتمال كون ولولتني يرفع الاستشهاد (قوله بعد رب المكفوفة) بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاحفش الى انها اسم فعل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل (قوله فى احد قولى البصريين) والقول الآخر لهم ما ذكره ابو على فى غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل مانكرة (قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف وبتر النظم) اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى (قوله ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير) فله الودادة المستفادة من رب فى التوجيه المذكور او لا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة فى هذا التوجيه كثيرة الودادة فى نفسها فلكل وجه ولا تنافى بينهما هذا وفى ابقاء رب على التعليل بالتوجيه الذى ذكره الشارح نكتة وهى الايماء الى ان مقضى الفعل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكأنه ادعى انه يكفى فى مقام الروع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون فى القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامر تعالى منتهين عن نواهيه عز وجل حين ماينوا فوايد الاسلام من النعم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول فى دركات الجحيم (قوله كما قال الله تعالى فتشير سبحانه) يحتمل والله اعلم ان يكون



التعبير بالمضارع ليكون اشارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال  
الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشى رح ٢  
في بحث الفصل والوصل ( قوله الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى  
ولوانهم آمنوا الآية ) مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي  
اما لفظا فلا طباق محقق النحاة على انه لا يكون الافعلية ماضوية معنى فقط  
نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خبرية المثوبة  
لا يتقيد بآيمانهم واتقائهم ولا ينتفى بانتفائهما فالحق اذالم يجعل لو للتمنى ان الجواب  
محذوف وهو لا يثبتوا ثم ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر  
( قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها ) فيه بحث لان الاسمية انما يدل  
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر  
انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الآية الكريمة لا ثابهم الله  
مثوبة فالجواب ماضوية تقدير ا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات  
المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله  
خير تحسير الهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى  
فاندفع الاعتراضات الثلاث لانه ظ ( قوله لانه ظ ) علة لعدم التعرض  
لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله  
لعدم وجد ان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء بانتهاء نكتة مما ذكره  
في جانب الشرط ( قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الافعلية ) واما قول المبتنى  
ولو قلم القيت في شق رأسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فليل لحن لانه  
لا يمكن ان يقال ولو القى قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه  
المعنى اى ولو حصل قلم او لولا بس قلم وقدير وى قلم بالنصب فالامرظ اذالتقدير  
ح ولو لا بست فلما هذا وقال الرضى ان شرط لوجاء اسمية في الضرورة قال  
لو يعبر الماء خلقى لا شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولوانهم  
امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما ماذكرة الشارح رح من  
ان الجملة الاولى لا يقع الافعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها  
وخبرها في تأويل المفرد ( قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد ) فيه بحث  
اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد  
في قولك هو ابطال المحامى مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأيت بكاءك الحسن  
الجميلا على ماسياتي فالاولى ان يزاد قيد يخرج امثاله ( قوله نحو ما زيد شيئا

٢ اى اشار الى مثله في  
توجيه وجوب قد في  
الماضى الواقع حالا  
٧ وهذا التحقيق للشارح  
في حواشى الكشف  
وقد اخذه من القاضى  
البيضاوى  
٧ وقد يجاب بان اثبات  
الصفة اعنى الخبرية  
تقتضى ثبات الموصوف  
وفيه ما فيه فتأمل



اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم ( قوله يكون مزاجها غسل وماء ) المصراع لحسان بن ثابت رض من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجوا اباسفيان صدره كان سبية من بيت رأس و يروى كان سلافة وبيت رأس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمر يقال انها مولد الشافعي والسبيطة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح وفي القاموس ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهز والسلافة والسلاف ماسال من عصر العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا و يروى البيت برفع المزاج ونصب الغسل على الاصل فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء و يروى برفعهن على اضممار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطا اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعوا الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيا لهما او طعم غص من التفاح حصره اجتناء شبه ربقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسره احتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته ( قوله لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام ) قد سبق منافي او آخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليترك ( قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ) ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظ ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته وجهان بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة ازالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدماه على زعمه ثم الدليل المذكور على ازالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر ( قوله الثاني ان العلم بحكم من احكام الشي الى آخره ) قيل الظ انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اي يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود بقي ههنا ابحات الاول انه لو صح الدليل الثاني لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم



٣ بقى ههنا بحث ابحات  
 الاول انه لو صح الدليل  
 الثاني لا يستلزم وجوب  
 كون الفاعل معرفة ايضا  
 الثاني انه يستلزم وجوب  
 تعريف المسند نفسه لان  
 الحكم يستدعى العلم  
 بالطرفين على السواء  
 ولا يتأتى الا عند المذكور  
 ههنا كما لا يخفى الثالث  
 انه يستلزم وجوب  
 تعريف المسند اليه وان  
 كان المسند نكرة الرابع  
 انه لو صح لكفى ان يقال  
 الخبر عالم بالخبر عنه  
 لا متناع الخبر عن المجهول  
 المطلق فلا حاجة الى  
 توسط الاحتياج لمعلومية  
 الخبر به الخامس انه اذا  
 حل الجواز على عدم  
 الامتناع مطلقا لا من  
 الذات ولا من الغير يندفع  
 قوله على ان قوله جواز  
 الحكم الخ فليتأمل هـ  
 ٤ الجواب لمونا حيدر  
 وتبعه بعض محشى هذا  
 الكتاب هـ  
 ٥ رخال بالراء الهملة  
 وبالحاء المعجمة جمع رخل  
 وهو الانثى من ولد  
 الضان هـ

يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى  
 الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه  
 لو صح لكفى ان يقال الخبر عالم بالخبر عنه لا متناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة  
 الى توسط الاحتياج بمعلومية الخبر به الخامس انه اذا حل الجواز على عدم  
 الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم  
 الى آخره ( قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد الى آخره )  
 ٤ اجيب قوله بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد  
 من جاءني وهو اسم لا جاءني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة  
 النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون  
 الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد  
 للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار  
 جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق  
 بينهما من هذا الوجه فالفهم ( قوله فقوله بآخر اشارة الى آخره ) لا يخفى  
 ان مجرد التغير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان والناطق  
 حيوان بل لابد من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية  
 جزء او كلالزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغير في المفهوم  
 شرطا لافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات  
 فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقص بقولك الحجر شجر لان الافادة  
 بعد الصحة ( قوله انا ابو النجم وشعر شعري ) تمامه لله دري ما احسن صدرى  
 تمام عيني وفوادي يسرى مع العفاريت بارض قفر نقل عن الشارح ان  
 انا باشباع قحمة النون ليكون مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريت  
 جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة قوله  
 قول ابي فراس فان يكونوا براء الى آخره ابو فراس كنية الفرزدق والبراء  
 بكسر الباء على انه جمع برىء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في  
 الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال هـ  
 ورياب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه  
 يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزء  
 في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جنابة في  
 زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجاني هو الجاني ( قوله والمذكور في بعض



الكتب الى آخره ) اقول فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضى معلومية المسند بطريق من طرقه وان اراد بالمعهودية في الحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية ( قوله لكن قوله بامر معلوم الى آخره ) هذا ينقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكلام الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب ( قوله فلفظ الكتاب ناظر الى آخره ) اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلا فائدة السامع اما حكمها على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا هو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا صلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليهما في الاستعمال لكن يرد عليه ان ذكر الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يوزن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الى آخره مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذى اللام والموصول سواسيه في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة لبست من الموضوعات الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشى في وجه التلقيق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا صلا لما ذكره ( قوله صفتان من صفات التعريف ) الاضافة لادنى ملازمة

وقد يقال قوله كما اذا كان للسامع تمثيل لقوله حكما على امر معلوم لا غير ولا يخفى انه تكلف فتأمل

سواسيه جمع سواء على غير القياس



٢ هذا اشارة الى طريق اسم الا ٣٤٧ اشارة الى طريق العلم ٤ هذا اشارة

الى طريق الاضافة ٥  
و اذا كان كذلك ففيه  
فان كان بيان موجب  
التأخير وبيان موجب  
التقديم لان تأخير احدهما  
موجب تقديم الآخر  
بالعكس

٦ و مما ينبغي ان يعلم ان  
مقتضى ظاهر السوق  
ان يقول بدل قوله و اذا  
عرف اخاه ولا يعرفه على  
التعيين و اذا عرف اخاه  
ولا يعرفه باسم لان الكلام  
فيما اذا كان لشيء معين  
وصفان يعرف السامع  
احدهما و يجهل الآخر

٧ و مثله قول ابي تمام بين  
ابي اسحق طالت يد العلي  
وقامت قناة الدين واشتد  
كاهله هو البحر من اى  
النواحي اتيت فلجته  
المعروف والبر ساحله  
فكان الظاهر ان يقول  
وساحله البر لان السامع  
يعرف ان البحر ساحله  
وانما يطلب تعيينه والبر  
بكسر الباء الموحدة  
هو الاحسان

٨ بهذا التقرير يدفع ما  
قيل من ان جواب السيد

اى صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد ٣  
٤ و كونه اخا لعمرو و ٢ كونه مشارا اليه و امثاله ( قوله و ايهما كان بحيث  
يجهل اه ) اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما و الا فبيان سبب  
٥ تقديم احدهما المستفاد من قوله ف ايهما كان بحيث يعرف السامع اه ان يتضمن  
بيان سبب تأخير الآخر ( قوله و اذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين ٦  
الى قوله ولا يصح زيد اخوك ) عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد  
ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال  
عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له  
اخا الى آخره كما نقله الفاضل المحشى بل ان مراد المتكلم في هذا التصوير  
تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضى موضوعية ذلك و محولية ما به التعيين  
كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضى  
حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم  
اخوك و تأخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من  
قول المص في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة  
معرفة السامع انه له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة و اردت  
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الاتناقض ( قوله و لهذا قيل في بيت  
السقط يخوض بحرا الى آخره ) ٧ قيل امثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ  
قدم عليه الخبر المعروف اعتمادا على قرينة المقام ( قوله محل نظر ) لان قوله اولا  
اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد  
من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التابت زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة  
٨ المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزم محشري ان في تقييده الانسان  
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم  
باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسنود اليه في المثال المذكور  
اعنى زيد التائب في الملومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر  
الا العلم بالانتساب فلك ان يسأل ان اى شخص من تلك الاشخاص ثبت وله  
هذه التوبة المعهودة وان تسأل ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو  
ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعنى من هو مبتدأ والضمير الى التائب  
اعنى هو خبره على ما هو المشهور وهو مذهب سيويه وجعل الجواب زيد  
التائب ليلايم المقصود الذى هو ايراد النظم لقوله تعالى واولئك هم المفلحون

بالنظر الى قوله من هو وكأنه غفل عن قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه يدل على انه عرف  
ان شخصا تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه فيقال التائب زيد على قاسم ، مذكوره في قولنا اخوك زيد



( قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل ) قيل حق العبارة ان يقول كل الرجل اذا قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماء كؤل والمراد ههنا الافراد اى كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب اننا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علمت كلمة كل الطعام كان حالا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق ٦ واقع الاطلاق المعتدة ثم اذا دخلت كل على مافيه الالف واللام وارىد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تأكيدها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون ٣ تأسيسا كلا الامرين فمحمّل بقى ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثانى انما ذكر فى بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر فى كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثانى قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعه للماهيات من حيث هى ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغى ان يفيد حلقها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان يجعل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول فى صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ماصدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن محل حقيقته ليس بظ لان تغاير وصفى الموضوع والمحمول كان فى الحقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتأمل ٤ ( قوله واما محاضا واما عشار ) المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشاء وهى الناقة التى اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها ح اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد ما يضع ايضا ( قوله ليس معناه انك الكامل فى المحبوبة الى آخره ) الفرق بين المعنيين المنفيين ان فى الاول ادعاء قصر جنس صفة المحبوبة على المخاطب قصرا حقيقيا او ادعائيا وفى الثانى قصر صفة المحبوبة على فرد كل كامل منها وهو محبة المتكلم قصرا حقيقيا او ادعائيا ايضا لا يقال ليس فى المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل فى المحبوبة وليس قصر المحبوبة المطلقة لانا نقول هذا الذى صرح به مال المعنى فى قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا

٦ نقل الدمامينى الحديث  
هكذا اى باللام وفى  
كتب الفقه كل طلاق  
واقع اى بغير اللام  
فلي نظر

٣ اى حتى يكون كل  
تأسيسا

٤ ولذا كان زيد منطلق  
باعتبار العهد قضية  
وخبرا عندهم



ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل ووالدك العبد يعني ان اتصافك  
 بالمحبوبة امر ظ لا يشك فيه ( قوله كما في قولنا انت المظلوم ) لا يخفى جواز  
 كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشائع في الاستعمال والمعتبر  
 عندهم هو ما ذكره الشيخ ( قوله اذا قبح البكاء على قتيل البيت هـ ) اوله الا يا صخر  
 ان ابكيت عيني فقد اضحككتني دهر اطويلا بكيتك في نساء معولات وكنت  
 احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا  
 اذا قبح البكاء البيت ( قوله لان القصر وعدمه التقابل المخووظ تقابل العدم  
 والملكة ) اي وعدم القصر عما من شأنه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع  
 النقيضين واعتراض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان  
 قطعاً ويمكن ان يجاب بانه فيه تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شأنه  
 ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز  
 ان يكون كلياً كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من  
 مطلق الحيوان وهو المدرك للكميات نعم فيه شايبة الجنسية لكن لانه لام  
 العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود ( قوله ورد بان  
 المعنى الشخص الذي الى آخره ) قيل اطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالاته  
 على الذات والشخص وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالاته على معنى  
 قائم بغيره فالابتداء هو الاسم او ما في تأويله وهذا مراد القائل ٢ المذكور لامتناع  
 كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبراً مطلقاً فالتحقيق  
 ان النزاع لفظي ( قوله وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد )  
 فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التأويل  
 ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم عنده المنطلق المعهود بان سمع ان شخصاً  
 ما من ٧ اهل بلدة انطلق فاشتبه عليه انه اي من الاعيان فليتامل ( قوله لان الجزئي  
 الحقيقي لا يكون محمولاً بالته ) فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امراً  
 عدمياً مفسر باتحاد المتغايرين ذهنياً بحسب الوجود الخارجي فحيث يصدق  
 هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان المتغاير والاتحاد من الجانبين  
 فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكرته  
 خاصة اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد  
 بالناطق ذاته لكونه موضوعاً فيكون حل زيد عليه بلا تأويل حل الشيء  
 على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفي المتغاير باعتبار الوصف العنوانى على

ه تمامه رأيت بكاءك

الحسن الجميلا

٢ القائل هو الامام الرازي

قال في نهاية الایجاز

٧ قال بعض النحاة لا بد من

تأويل زيد في قولك هذا

زيد بمسمى به لتحقيق

الافادة (منه)



ان عدم الصحة غير عدم الافادة ( قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ) فيه بحث اما اول فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتداء لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتأمل ( قوله لا ما يحتمل الصدق والكذب ) للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة ( قوله انما هو في الخبر والقضية ) اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة ( قوله الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك هذا ومتى القتال ) هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدر لاعلى الخبر وحده ( قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لامر حبابكم ) حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في الانشاء الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظان قوله تعالى بل انتم لامر حبابكم انشاء للدعاء على مخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم للمدح وقد سبق منافي بحث وهو حسي ونعم الوكيل بحث آخر فليذكر ( قوله زيد كانه الاسد ) ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته بل تقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليفهم ( قوله بحال ما هو هذا الباء ) اما زائدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى ( قوله فان اجاء بعده ) انما قال بعده لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى ( قوله بضمير المقيد به ) يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يؤدي معناه مؤداه ( قوله فعلى هذا يختص التقوى الى آخره ) سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير في التعليل بما يستند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف

اي المثال الذي حكم  
الشارح بخروجه عن  
افادة التقوى وهو زيد  
ضربته (منه)



الى نفسه ما بعده وهو الوقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب  
على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك  
نظائره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه  
الفعل او لا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى في مثل زيد  
ابوه منطلق ويرد عليه انه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوى فافهم  
( قوله كما سبقت اليه الاشارة ) يعني في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد  
ابوه منطلق ( قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى الى آخره ) لا يخفى ان الحكم  
بعد التوطئة والتقدمة يعنى مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيد قائما  
وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بحصر في المجرد عن العوامل اللفظية  
لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل ( قوله قلت هو داخل  
في التقوى اه ) فيه بحث اما او لافلان اللام في قوله للغرض يرشدك كما يرشدك  
اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة  
التخصيص اللهم ان يقال بالقصد التبعي وهو خلاف مقال به فيما سبق واما ثانيا  
فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في مباحث  
تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل كلام الشيخ  
لانه مذهب المص نفسه ( قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى آخره )  
التأكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف  
الى المتكلم او غيره ( قوله لما مر ) اي لقصد الدوام والثبوت في الاسمية والتجدد  
والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط  
في الشرطية ( قوله لان الاصل في التعليق هو الفعل ) وذلك لان العامل  
انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا  
ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق  
وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل  
بنحو قوله تعالى اذا هم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها  
الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من  
بين المقربين و اجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا ( قوله ولانه  
قد ثبت تعلقهما ) الضمير في تعلقهما راجع الى الظرف المعلومة بقريئة ذكر الظرفية  
وينساق الذهن اليه من افظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على الدليل المذكور  
ان الظرف الواقع صلة وائتع موقعا لا يغنى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول



بالجملة و الظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة و اذا وقعت فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر ( قوله وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل ) لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظرف الدال عليها لفظ الظرفية لمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة ٢ بطريقة الاستخدام ( قوله لافيهما غول ) في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدرك وقوله تعالى لافيهما غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداغ لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يقتال عقولهم ( قوله اي بخلاف جور الدنيا ) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردا على ما زعم ان تقديم الخبر على المبتداء في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لافيهما غول معدولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة فيه مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصيح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليك وثبت ان في الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعوبه على ما في اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنوين والا فلا نعم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنوين فيندفع النظر الذي اوردته في بحث المساواة ( قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس ) لان الحمل على العكس يستدعي

٢ والمراد بالظرفية المذكورة المعنى المصدري وبمراجعة الضمير على ما تحققت الجملة الظرفية ٢ اشارة الى ان الضمير ان راجع الى الظرفية المذكورة يلزم الحمل على الاستخدام لانها على المعنى المصدري وليس المقدر بالفعل ذلك فتدبر

٤



جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على  
المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا  
يوسف المعين بناء على ان التقديم قديفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به  
الا اذا ثبت نقل من الثقة ( قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول )  
قديين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه ذكر  
الباعث الى الحمل القصر على غير الحقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا  
الباعث فيه ايضا تذكر ماسبق ( قوله من الاختصاص ) ههنا ليس على معنى  
ان دينكم اه مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز  
دين رسول الله ص الى غيره من المؤمنين ودين مخاطبين الى غيرهم من الكفرة  
وقد اشار الش الى دفعه بان القصر اضافي ( قوله بل على معنى ان المختص اه )  
الظان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل  
معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قايم زيد معناه قصر زيد  
على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص  
بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو  
الاختصاص الناعت فراده ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود  
فعلى هذا يدفع عن العلامة الخط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتأمل  
( قوله لتوهم انه نعت له لا خبر ) اي توهمها قويا لتعاضد الامرين في ذلك  
استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحيه الظرف له فلا يرد جواز  
زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل  
رفع الالتباس فلا يرد وجود جواز ما ذكره لتحقيق التباس المبتداء بالخبر  
على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهم لا يقدح  
فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفي لما ذكره ولتقديم الظرف  
في البيت احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم ( قوله لجواز  
ان يكون قايم مبتدأ ورجل بدلا منه ) اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار  
ونحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلاله لان الاعتماد شرط لعمل الرفع  
والنصب عند محقق النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدأ او مسند نعت  
رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شروحه لا يقال قايم  
لا يصلح الابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول  
بعد التنزل عما ذكره ابن برهان يتقدير الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قايم



رجل او يحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شراهر  
 ذاناب على انه قد يجوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة  
 او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عا بدقرملة اي رجل ضعيف  
 فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتأمل ( قوله ولا نهم  
 اتسعوا ) معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين ( قوله فلا يجب التقديم )  
 كقوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على  
 النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولى عبد كيس وذلك لانه لو اخر  
 لاحتمل ان يكون وصفا اخر فانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل  
 مسمى عنده تفخيما لسان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام معنى الشرط  
 المقتضى للصدارة ( قوله ضرورة ان التخصيص لا تحصل الا بعد حصول  
 الحكم ) قد تكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص لسبب تقديم الحكم  
 اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر  
 دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان المتكلم  
 حكم او لا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه يخصص المحكوم عليه فتدبر  
 ( قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في  
 الكشف ) وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في ضرورة التضمين  
 مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه  
 بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فتارة يجعل المذكور  
 اصلا والمحذوف حالا وتارة بعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولاً عليه  
 بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان  
 مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه  
 ( قوله وهو سهوا ) اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضافة  
 الدنيا بسبب هذه الثلاثة ان فيه المبالغة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى  
 كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق يحى متعديا بنفسه كما ذكر صاحب  
 الكشف في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى هذا تقدير صحة المعنى  
 لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم ذوا اشراق والدنيا  
 مشرقة بهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه  
 انهم منقلبون على اشراقها فانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح  
 وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدأ وخبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة بكذا

٢ من المتأخرين من قال  
 يجوز ان يكون ثلاثة  
 مبتدأ وشمس الضمى  
 بدلا منه وخبره تشرق  
 والمخصوص هو الافادة  
 او التعيين على مذهب  
 الجرجاني فلا يكون  
 مما نحن فيه ورد بان البدل  
 اذا كان هين المبدل منه  
 لا يجوز توسط الخبر بينهما  
 لانه كالحكم على الشيء  
 قبل تمامه وههنا احتمال  
 آخر بحسب بادي الراي  
 وهو ان يكون ثلاثة  
 موصوفا بقوله تشرق  
 وشمس الضمى خبره  
 وهو فاسد اذ لا يجوز  
 كون الخبر معرفة والخبر  
 وان كان مخصصا كما سبق



٢ هذا التوجيه منقول  
من مولانا خضر بك  
جلبي  
٣ لان البتة انما يستعمل  
في تقرير الاشياء المقررة  
ولا يستعمل في المقيدات

فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا مما نحن فيه ولا يبعد ان يبق ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصل مدح الشاعر فقيه كما لا يخفى (قوله لانه كلام يفتر عن خبط واشكال وذلك لانه قال اه) افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بعن لتضمنه معنى الكشف هذا وقديقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشانما يتحقق وجهها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لالعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاطهر ان ترك المص ذلك لظهوره فافهم (قوله خارجة بقوله في الدرجة) قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه وارادة نقضا على ما ذكره من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر هو ان القاعدة ليست كما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقديقي في توجيه ٢ كلام الشريف كلام السكاكي ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما اسند اليه ٣ في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام الشريف وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيها حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترزه مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتأمل (قوله ولا طيف خيال) بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعارض لم يره مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته



الحاكية له ( قوله فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم ) القول بما ذكر  
وان لم يكن مصرحا في شرح الش الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني  
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية  
لزم منه ان كل اسمية يفيد ( قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة فعلية )  
يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره  
اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي يفيد التجدد الا ان ينضم  
قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم ( قوله مما لا يخفى بطلانه ) لان  
المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شئ واحد لا يكون  
بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان  
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه  
مما يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احدا لاسنادين وافراده في الاخر  
تحكم مع انه مخالفة لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القصر في المثالين ( قوله  
كالجور في قولنا دخلت على زيد فقام ) فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا  
لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه ( قوله ليس الا بين المسند  
والخبر ) وبين الفاعل ومامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد  
عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المتصل  
المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين ( قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما )  
يعني ان الش لم يتعرض لذلك الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظ  
كلامه غير واف بالمقص ( قوله لا يخ عن اعتراف بذلك ) حيث قال انما يدل على  
اولية اسناد الفعل الى الضمير اه ( قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى  
عن زيد عرف ) حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال  
ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه  
نحو زيد عرف فانه مفيد التجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم على  
ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة  
التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه  
في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف  
( قوله لان كل فعل مسند دائما ) واما الافعال المكفوفة بما مثل فلما يكون  
فله لم يلتفت اليها لانها فلما تكون ( قوله واما ما بقا ) يعني ان المص لو قال  
جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالباين لزم ان يكون



مبحث احوال متعلقات  
الفعل

جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتميز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال فالتميز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الش (قوله الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل) المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول يتعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان المتعلق هو التشبث والتشبهت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي (قوله قد سبقت اشارة اجمالية) يعني في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه (قوله واراد بالاحوال بعضها) بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظان الظرف معمول لمضاف مقدم اى ذكر الفعل مع المفعول كذا ذكره مع الفاعل فادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعنى المفعول والفاعل الذين كل منهما قيد للفعل مریدا بها مجرد المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشى المفتاح وان كان التابع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هى مضافة اليه وحق مضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشائع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثانى فيه رعاية امر لفظى مقتضى لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شئ واحد وكذا الثانى ووجه الوجهة التى احوالها على التأمل ما فصله الفاضل المحشى غير ان القائل ان يقول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اى اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولجيب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره هذا القائل مخالفة الاستعمال



التابع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الش والمحشى مخالفته في موضع واحد لنكتة خطابية مقتضية كانهناك عليه ( قوله )  
اي تلبس الفعل بكل منهما ) في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقص واضح ( قوله ومن هذا يعلم آه ) اي بما ذكره نقلاً عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلاً عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الجهة في صحة حمل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول ( قوله مطلقاً اي من غير اعتبار عموم في الفعل اه ) هذا الكلام ما ذكره المص في الايضاح وفيه حذرة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا يدخله في ترتب اجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل ( قوله ويكون كلاماً مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير ) كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفاً واستعمالاً يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على تغير عما عداه بخلاف لكنه تعسف مستغنى عنه في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقليل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغاير الاعطاء معين متعلقة بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتأمل ( قوله لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء ) يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفي الاعطاء ان قلت فيكون ملق الى المنكر فإين التأكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت لا يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول ( قوله اما ان يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه متعلقاً بمفعول مخصوص ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق الزوم ولو بحسب ادعاء كاف فيها كما سيجي تفصيله انشاء الله تعالى ( قوله المؤمن غر كريم ) الغر بالكسر الذي يتخذ بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الفاء وكسر ها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خبيت يارجل تخب خباً لكن الرواية بالفتح لثلاثيته بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير ( قوله لعله ايها ان القصد اه ) اقحام الايهام



ايماء الى جواز وجود مرجح الحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل  
 في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه ( قوله افاد اى المقام الخطابي او الفعل  
 المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله اه ) فيه بحث من وجهين الاول  
 ان الظاهر كون المقادير نفس الثبوت لا كون العرض ذلك الثانى ان اثر المقام  
 الخطابي افادة مجرة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول  
 وكل من الامرين هين اذا المقصد افادة التركيب بواسطة المقام الخطابي وما ذكره  
 من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها  
 وبهذا تين سقط الثانى ايضا فافهم ( قوله فصدر هذا الفعل معرف  
 بلام الحقيقة ) لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر  
 ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكر كرجعى وذكرى  
 يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة  
 وقديق ان الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق  
 بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف ( قوله لا يبق ان افادة  
 التعميم اه ) قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة  
 التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها  
 الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراد  
 الذى اعتبرنا تنفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن  
 الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان  
 الثانى ابلغ ( قوله معبرا في الغرض اه ) والمقصود من نفس الكلام وان كان  
 داخلا في المقتضى من الكلام والمقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى  
 وانت خبير بان طى ما يدور عليه وقع الا لام من الكلام مما لا يرتضيه ولو الاحلام  
 ( قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الش ) انه قال  
 اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطى على ما زعم  
 الش العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب  
 المفتاح ايضا واما الحصر الثانى فلا وجه له اصلا بناء على التقديم فلا يصلح  
 شرحا لكلامه على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر  
 الثانى بناء على التقديم اه ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان  
 المقدم مضمرا او مظهر منكر كما سبق و فلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه  
 علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند



السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذى اراده الش بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه في وجه يصح عند صاحب المفتاح ( قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء ) والاخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفرد من انه يوجد كل اعطاء ( قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تسعه هذه العبارة ) اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تدل قران المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فاذا ظهر خطأ من منصف في مسألة دقيقة وقلت هو رجل نحوى ويفهم ان لا يعلم غير النحو مما له دخل في تحقيق الدقائق او سألت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقايق الافعال وقلت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصود على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتأمل ( قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلقى فانه سلك مسلك الش العلامة ( قوله ان يرى مبصر ويسمع واع ) هذا بحسب الحقيقة سبب للحزن والغضب الكامل لكن جعل خبرا عنهما تنبيهها على كماله في السببية فكأنه خرج عن السببية وصار غير المسبب ( قوله بل لا يبصر الرأى الا آثاره اه ) وجه الترقى ان الرأى لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحقيقها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى وفيه تأمل ( قوله فالفرق بين تعميم اه ) جواب عما توهمه الخلقى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلامعنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول ( قوله وهما وان فرض اه ) يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للبتداء والواو زائدة بينهما لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما يرد في قوله وان فرض لازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين تعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار ( قوله فلا بد من ذكر المفعول اه ) مبنى على المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ



في دلائل الإعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا غير مستحسن  
 ( قوله على ما سبق الى الوهم اه ) على هذا الوهم ينبغي ان يعمل في تفكر  
 اول الفعلين المتنازعين اعني ابكى لاثانيهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق  
 المشية ببكاء التفكير ومنشأها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر  
 مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو المنشأ الغرابة مما ذكر صريحا  
 ( قوله بكاء مطلق ) يحتمل ان يبق المراد ان ابكى دمعاف حذف المفعول للاختصار  
 فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية بكاء مطلقا ( قوله وهو مجاز  
 عن تمكينهم واقدارهم ) بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر  
 قيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل  
 ان لا يكون له مفعول منوى كقولهم امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة  
 في تفسير القاضى وغيره ( قوله متعلق بقوله توهم ) انما يجعله متعلقا بالدفع  
 لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قيل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم  
 ولان التعلق بالدفع توهم ان يكون الدفع لافى الانتهاء غير حاصل كما ان التعلق  
 بالتوهم يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق  
 مع ان نكتة هى الدفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر  
 بالابتدائية لان الظان ما لا يكون فى ثانى الحال هو الدفع وان جاز استعمال  
 احدهما فى مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع  
 فى الجملة بقوله ويصور فى نفسه من الاول الامر ( قوله وكم زدت قد يروى  
 بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقديروى بصيغة التكلم فتح يصف نفسه بالتثبت على  
 المحن والوزايا ويقتخر بحسن صبره على الواقع والبلايا ( قوله خززن ) انما قال بلفظ  
 الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة ( قوله فحذف  
 المفعول اعني اللحم اذ لو اه ) فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد  
 قوله الى العظم فلا ملجاء الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقدم  
 على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته  
 على انه لا يلزم الاطراد والانعكاس فى المقتضيات هذا وقديق البيت من تبيل  
 التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السككين العظم  
 ( قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه ) سواء كان الفعل المق  
 ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا  
 او غيره كما فى قول البخترى فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف



مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمحل ثانياً يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول او لا قلت الحذف اهون لكثرة في المفعول الذي هو فضلة ( قوله وعكس ذوالرمة ) الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمم وبها لقب الشاعر واسمه عيلان والبيت من قصيدة في بلال بن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الخوض والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائى فلا اخزى اذا ما قيل قالا ( قوله ان يكون اصاب مالا ) اى وقت ان يكون او لان يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها ( قوله لكن التأمل الذوق يشهداه ) يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينته اعنى ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فان التبادر الى الذوق ان المقتضى تعميم الدعوة لكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهوراً تاماً بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى ( قوله وههنا بحثاه ) يندفع هذا البحث بما سبق في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد وقع صريحاً في شرحه للفتاح بما فصله الفاضل المحشى فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الآخر الذى ذكره ذلك الفاضل المحشى عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشى ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة فتأمل ( قوله ولا حاجة اليه ) فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم ح من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف فيكون الحذف لجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصاً صريحاً لا يقدح ( قوله وقد عرضت هذا البحث ) اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخر عن قوله واما لجرد الاختصار مع امثله لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سبق الكلام ( قوله اذ لو كان الدماء بمعنى النداء المتعدى الى مفعولاه ) المفهوم من الكشف ان الدماء المتعدى الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقله في سبب نزول الآية وهو ان



اهل الكتاب قالوا لرسول الله ص انك تقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله  
 في التوراة هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله  
 الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايانعم  
 لوجعل الدعاء بمعنى النداء لكان كما ذكره على انه قد يجعل لفظة او للتخييرين  
 ان يدعوا بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل  
 الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين مناسب ما روى عن ابن عباس  
 في سبب نزول الآية هو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله ص يقول يا الله  
 يا رحمن فقال انه نهانا ان نعبد آلهين وهو يدعوا الهها آخر فانه حل الاسمين على  
 المسمين فردبان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول  
 مناسب مامر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشف ( قوله  
 وان صحح بالواو باعتبار الصفات اه ) ان قلت لمجاز تعاطف الصفات بالواو  
 ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير  
 بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد  
 بشئ منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف  
 الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والمهام كثير  
 الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال ( قوله  
 ولما ورد ماء مدين الآية ) ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب  
 عم والامراتان بنتاه عم والذود الطرد ( قوله حتى لو كانتا ذودان غير غنهما اه )  
 للشيخين ان لا يقولوا بالترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذودين  
 المرأتين لاجل انفسهما بلامدخل للملاحظة خصوصية المسقى وتنزيل الفعل  
 منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار  
 المفعول بواسطة فلا فساد في المعنى على رائيهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير  
 هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقراء باسم ربك الاعلى على ما سمعني واجاب  
 جمال الدين الاسفرايني في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي  
 ومجرد عدم اشتغالهم بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ايها كاف في اجاب  
 الترحم وفيه ما فيه ( قوله فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان  
 يقول اه ) حكم الش اولاً بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على  
 وجه الترقى مدعي احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها  
 على قصر التعيين ايضاً وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولاً عن دعوى



وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تأنيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية (قوله لا يخ عن تكلف) وهو ان يبق ان الانشاءات مستلزمة نسباً خبرية فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلاً ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لا كرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم رداً لخطأ المخاطب (قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تأكيداً على تأكيد) سيجي تفصيله في مباحث القصر ٢ في تحقيق المناسبة التي ابدأها على بن عيسى الربيعي بين انما والقصر (قوله فيتقوى بازدياد التأكيد) اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون مجرد التفسير للمحذوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمنى يفيد تأكيداً ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحاً (قوله انه من باب زيدا رهبة) يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر ما ملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصلح ناصباً للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوباً بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثله وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخله في اسم اي مهما يكن من شيء فربك كبر ٣ وانما خلفت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيد افاضرب كذا في شرح الكشاف للشويعي يمكن ان يبق اما مقدرة الفاء فاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهى وان لا ما خاصية جواز تقديم ما بعدها فائها فليفهم (قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون او كذا في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقاً بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتضى للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضى قوة الاختصاص اخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين ٤ في الاختصاص المذكور (قوله لان المعنى ارضى واسعة

٢ وتوضيحه ان اصل الفعل لما كان مسلماً عند المخاطب فاثباته لمن اريد اثباته له تأكيداً لنفس الحكم اثبات اصله عند المخاطب ثم اذا نفى عن غيره ويتقوى التأكيد ضرورة ان الفعل المسلم الثبوت اذا لم يثبت لغيره ثبت له البتة

٣ قال في شرح الباب قوله تعالى وربك فكبر محمول على ومهما يكن من شيء فكبر ربك فيكون الشرط مقدراً فالواو داخله على الشرط والفاء الجزائية الرابطة للجزء بالشرط ولا يكون الفاء للعاطف

مبحث ان اما يقع مقام الشرط واداته على مذهب ومقام اداته فقط على آخر

٤ بل يعتبر الاختصاص المذكور في المعنى بم المفسر والمفسر



مبحث ان اما يقع مقام الشرط  
 مبحث لا يقع بين حرفي  
 اجزاء جزءان فاصلان  
 ٢ وذلك لانهم التزموا  
 حذف الشرط لزم دخول  
 اداته على الفاء الجواب  
 وذلك مستكره وقد  
 عرفت الضرورة للفصل  
 بينهما مما بعد الفاء  
 والفاصل الواحد كاف  
 في دفع ذلك الامر المستكره  
 فوجب الاقتصار ~~بـ~~  
 انما قال اللهم لانه يشكل  
 حل تقديم اياك على نعبد  
 مثلا على القصر الاضافي  
 اذا مخاطب ليس بما يجوز  
 عليه الخطأ وهو شرط  
 في الاضافي ~~بـ~~

فان لم يتخلصوا العبادة اه ) فيه بحث لم يذكره الش وهو انه يلزم فيه عطف  
 الانشاء على الاخبار وقد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط والجزاء ان كان  
 انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضى واسعة جملة اخبارية ونقل  
 في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة  
 في معنى الانشاء وهو هاجروا فتستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق  
 ان الش يجوز ( قوله واقم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ) ان قلت هذا  
 مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهمما يكن من شيء  
 اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لا يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره  
 في صدر الكتاب انهما واقعة موقعهما جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل  
 ابن الحاجب في الايضاح ( قوله ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء  
 المفعول والظرف اه ) هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل  
 بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل آخر ايضا  
 فلا ٢ فامتنع اما زيد طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به  
 الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف  
 والقاضى وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه  
 فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرم من من ان الظرف متعلق بقول  
 محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب  
 والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان  
 اذا ما ابتليه ربه فيكون الظرف ح من تمة الجزاء الواحد المنصوب المفعول به  
 ولا يعد امرانا كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن ( قوله ويظهر لك  
 هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اه ) اى ليس الغرض الاصل  
 في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا  
 الكلام رد قول المص واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص  
 ( قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة ) فيه بحث لان هذا مبني  
 على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به  
 كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال  
 السامع انما هو في الاضافي كما صرح حوايه فمح لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق  
 اللهم الا ان يدعى انه لا يحى تقديم معمولات الفعل عليه الا للقصر الاضافي  
 كما ينبغي عنه ظ قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء



وان احتمل بناؤه على الأكثر ( قوله بل مجرد الاهتمام ) اراد بهذا الاهتمام كون  
المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما بقى  
ذكر الله اهم لاسيما وقد قبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما اما الاهتمام  
الذى لم يترتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي  
فانما هو بالمعنى الاعم ( قوله وان عليكم لحافطين ) ان جعل عليكم صلة لحافطين  
والتثيل ظ الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا  
فلا ظهر ان يحتمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات  
الفعل وان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقا قديفيد التخصيص ( قوله بما  
لا يحس فيه اعتبار التخصيص ) نفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حل  
صاحب الكشف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص  
اى لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حل الآية اولى ايضا على التخصيص ادعاء مبالغة  
لتزليل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم ( قوله مراعاة حسن  
النظم السجعى الصواب تبديل لفظ السجعى بالفاصلة رعاية الادب ) قوله  
استشهد بما ذكره ائمة التفسير اه ( الظ من عبارة المص ان ما ذكره تفريع  
لاستشهادوا الا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ ( قوله  
اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا  
المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم  
يقدمون اه على المدعى ( قوله وفيه نظر ) وجهه على ما نقل عنه واشار اليه  
فيما سبق ان الانم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ ٧ ( قوله ليفيد  
مع الاختصاص الاهتمام ) ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض  
اذل حذف ينبي عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبي عنه فالجمع بينهما  
كالجمع بين الضب والنون ( قوله لانها اول سورة نزلت ) قال الزهرى اول  
ما نزلت اقراء الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة  
واهل الحديث ٩ وفقوا بان اقراء اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد  
بداية الوحى من الآيات والفاتحة اول ما نزل من السور ( قوله فكان الامر  
بالقراءة اهم دون تخصيصها ) المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به  
النبي كما هو الظ ولا يتصور تجويزه القراءة بغير اسم الله تعالى حتى يقصد بالتقديم  
احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله  
حالا اى متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عدم التبرك بغير اسم الله تعالى واما اذا جعل  
مفعولا كما توهمه الش من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصوره منه عم ان يكون

مبحث ان الامر بالقراءة  
اهم من الامر بتخصيصها  
دون الامر بتخصيصها  
وفيه اشارة الى ان الاهمية  
بالنسبة الى الامر  
بالتخصيص فلا يرد منه  
اهميتها من الامر  
بالتخصيص لزومه كون  
غير اسم الله تعالى اهم من  
ولا يحتاج الى دفعه بانه  
لافساد في رجحان غير  
الاشم بحسب المقام  
وتوجه القصد الى بيان  
وكونه اهم منه وان كان  
اهم في نفسه كما سبق  
من الش في بحث الحمد

٧ على ما ذكره فيما سبق منه  
الامثلة به

٩ قيل يمكن وجه التطبيق  
بين الروايتين ان اول  
ما بدى به من الامر  
بالاشياء وهو اقراء ومن  
الامر بالانداز هو يا ايها  
المدثر قم فانذر  
مبحث اول ما نزل من  
القرآن



مقروء اسم الله وغيره على ان فيه بحث الا انك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الا الاضافي ( قوله وهو مبني على ان تعلق باسم ربك اه ) لاشك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح على ظاهرها في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهرها صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الآية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعهوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر ( قوله والباء للاستعانة او الملازمة ) رجع الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله بمنزلة الآلة التي لا يكون مقصودة بالذات فيه ترك التأديب ( قوله اي اقراء القرآن ) قديق السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخيرتين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تأخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز تأخيرها من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز التكليف بالاحمال فلا غبار في التقدير المذكور فتأمل ( قوله فلا يبعد على المذهب الصحيح اه ) اراد به مذهب الشافعي فان الشافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والافان حل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهوم بما هو ناب عن المقام فقيما ذكره الشافعي تضعيف الفساد فضلا عن عدم الاستبعاد ( قوله كالفاعل نحو ضرب زيد عمرا ) احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل ( قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه ) اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فاعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا ( قوله فليل الاصل تقديم المفعول المطلق ) لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه

مبحث ان ادخال الباء على  
المفعول دلالة على التكرير  
والدوام امر نادر  
مبحث ان الشارح شافعي  
المذهب



اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا ٨ قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لاعلة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فكأنه نظر الى قلة الفائدة في المفعول واعلم ان ما ذكره الش ههنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول فيه مع ان السيراني اثبت كباين في كتب النحو ( قوله الاصل تقديم النعت ) لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ارسخ في التابعية من البديل اذ هو مقص بالنسبة دون مشبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البديل ليس بموضع للعطف لفقدان شرط العطف وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الش والشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة يعنى البديل والوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقيد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باى على رائه وبيل نحو اعجبني زيد اى حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكى من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه قايم في العطف ببل واى فالظان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب تأدية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح فى اى دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقيد بالواو بناء على انه المقص بالبحث هذا وانما دخل اوفى قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البديل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل ببق العطف بالحرف المتأخر عن الكل نعم ٣ يرد ما ذكرته فى قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر المفعول معه فافهم ( قوله فراد المص بالاحسن ههنا ) فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله اولان فى التأخير اخلا لا بيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف يأبى تلك الارادة الا ان يبين فائدة يعتد بها فى الافراد بالذكر ( قوله لتوهم انه من صلة يكتم ) يمكن ان يبق تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم ( قوله وجعل السكاكى التقديم للعناية ٤ مطلقا ) عبارة السكاكى هكذا وللعناية التامة بتقديم

مبحث ترتيب المفاعيل  
٨ اشارة الى ان قوله  
بخلاف العلة محل تأمل  
اذ لا يتصور فعل بدون  
العلة وجوابه ان المراد  
بالعلة الغائية وتعقل الغير  
الاختيارية بكونه خال  
عنه

مبحث ترتيب التوابع  
٣ لا يبق اعتبار تقديم  
المفعول معه بالنسبة  
الى التوابع لانا نقول  
قوله واما ترتيب المفاعيل  
بأبى عنه

٤ ثم انه ليس فى عبارته  
قيدا لاطلاق كما توهم من الش  
عبارة الش الى انه يفهم  
من سياق كلامه



ما قدم والاهتمام بشأنه نوعان أحدهما ان يكون اه) فالقسم الى قسمين في عبارته  
نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا  
قال الش وجعل السكاكى التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل  
الكلام اه مسامحة لان ما ذكر سبب العناية والتقديم لا قسم منهما فقد يقدر  
اللام اى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا  
لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذى الحال بالمعرف باللام قلت  
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم  
ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين  
لوجد المقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك  
في الدار رجل وجاءنى راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان  
التخصيص يجعلها في حكم المعرفة ( قوله نصب عينك بضم النون وقمها )  
اى منصوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث  
لا يغيب عنها كافي انظر اليه دائما ( قوله لمن قال لك ما الذى تمنى ) الاولى  
ان لا يذكر ٧ الموصول ويقال ماتمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السؤال  
جملة فعلية مطابقة الجواب بالفعل على ما صرح به سيويه في ماذا صنعت  
اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدأ لان معمول الصلة لا يتقدم  
على الموصول كما مر منا في الاصول جمعا ( قوله وتقديم المفعول الثانى على  
الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الآية ) مبنى على ان الله مفعول بواسطة  
قدم على الذى لا بواسطة اعنى شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه  
السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا مختار ٩ السكاكى والقول المنصور  
على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشف الى ان  
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى والله ظرف لغو متعلق بشركاء  
فيجوز التمثيل بالآية على رأى هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء  
قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه  
على المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر يستحق التأخير قلت جوزه  
الشريف وكذا الش في شرح المفتاح وجعله من قبيل في الدار رجل لكن  
لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر  
يخصصه على ان اعتبار المبتدأ والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قديقع  
النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشارة الش الى ذلك في قوله ان شواء ونشوة

٧ كما لم يذكر في عبارة  
الايضاح فان عبارته  
ماتمنى

٩ ويؤيد ان السكاكى  
اشار الى قولك علمت  
منطلقا زيدا لا يفيد  
الاختصاص بل الاهتمام  
وقد اشار اليه الشريف  
في حواشى المفتاح



البيت ( قوله بتقديم الحال ) اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل الثبوت لا للحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف ٣ لاسم موصول لكيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مررت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لاننا نقول ثم اذله حظ من التعريف فكما ان يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظ الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة ( قوله مسوق للانكار التوبيخي ) الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله مألوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاض فيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا ذكر في معنى اللبيب ( قوله فيمنع ان يكون تعلق جعلوا اه ) قديقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فتأمل قولك اعطيت دينارا سايلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق ( قوله والجواب انه ليس في كلامه ) رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه و

مبحث ان اللام الداخلة على بعض المشتقات موصول عند البصريين وعند غيرهم حرف تعريف مطلقا

٣ هذا توجيه الكلام على مذهب البصريين والا فليل اللام حرف تعريف مطلقا لاسم موصول كما صرح به في معنى اللبيب

✽

مبحث الفرق بين الانكار التوبيخي والابطالي



السكاكى قد صرح بهذا القيد اعنى بنفسه والمعتز غفل عنه او عن فايدته  
فان قلت الاهتمام الناشى عن كون احد المفعولين نصب العين فى نفسه لا يقتضى  
التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضى له الاهتمام  
الناشى باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر فى التصرفات  
العقلية الذوقية فليعتبر فى تأخير المفعول الثانى عن العامل تقدم مرتبة العامل  
واينظر فى تقديمه على المفعول الاول كونه فى نفسه نصب العين فلا محذور اصلا  
( قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور اه ) فيه مناقشة وهى ان الاحتراز  
المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم  
ان يقدم ما اخر اعنى الدنيا فى الآية الاولى وموسى فى الآية الثانية لا يقال  
الاحتراز يوجب كون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر نصب العين  
لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما  
وكذا تأخير الآخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم  
هو كون الشئ نصب العين من جهة التقديم فتأمل ( قوله وان كان مناقشة  
فى المثال لكنه حق ) قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه  
انفها ما صححنا بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع هذا التوهم صحيح  
وانت خير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال لا محتمل  
ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر فى القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل  
الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى  
استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه  
ليس صلة الدنيا اقوى من كثير من القران الحالة المصححة للاستعمالات المجازية  
( قوله وقد يجاب بانه تنبيه ) اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبنى على ان يكون  
الكلام فى تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة  
لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن وجه الحب اعنى دون سائر  
الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر وذى الحال على الحال ونظايرهما \* الباب  
الخامس فى مباحث القصر \* يقال قصرت اللقحة اللقحة بكسر اللام  
والقوحة بفتحها هى الناقة الحلوب ( قوله وفى الاصطلاح تخصيص شئ  
بشئ بطريق معهود ) اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به  
الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معينى القصر حقيقة اصطلاحية ( قوله  
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامراه ) الحقيقى ههنا مقابل الاضافى



كما صرح به فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي وقد فسر به بوجه آخر  
 ظاهرا وكأنه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول واضحا لقليل  
 لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال  
 قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول  
 التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر  
 الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي  
 مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب  
 الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحل تقسيم ارباب  
 الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبولة مع ان التعارف اطلاق الاضافي  
 على قسمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر  
 او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية  
 المقيدة للخاصة في مقابلة المطابقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة  
 الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظا لقصر لا لفظ  
 التخصيص وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يأتى هذه  
 التفرقة قوله انما سمي قصر او تخصيصا ( قوله لعله جدواه ) اي لعله جدوى  
 التصريح فانه ساق الكلام على وجه ودخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم  
 قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف  
 المقصود وازالة الغفلة الا يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح  
 بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان  
 الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع  
 في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح  
 بالتقسيم لعله جدوى احد القسمين يعنى الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم  
 وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا  
 الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير  
 في الكلام والقسم الثاني منه موجود وان كان قليلا تحقيقا نحو لا واجب  
 بالذات الا الله ( قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره ) يرد عليه  
 ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف  
 عند السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده  
 شاعرا ومنجما او كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين



من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده مشاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان القصر الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا ترده اصلا ( قوله مثل زيد شاعر لا غير ) اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف و يجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليك استعمال لا غير في كلا القصرين و على هذا فالظكون القصر حقيقيا و ادما ثيا و ان جاز ان يعتبر قصر اضافيا و كذا ما بعده من الامثلة ( قوله التي هي معنى قايم بالغير ) ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظلم يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المبانية ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من المسامحات الشائعة ( قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ) المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه و الا يخرج عن التعريف النعت في قولك اعجبني هذا السواد الشديد و بالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا و انه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين ٧ و قيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة و على الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس خروج الوصف في جاني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو معتبر في باب التأكيده و هو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع و الاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق و هذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج و المبرد كونه مدلول التأكيده الثاني في قوله تعالى لسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الش رده في بحث التأكيده ( قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية اه ) قال الفاضل المحشي و اما الفرق بين معني المعنوية فالظ هو المبانية الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم و المعنى الثاني هو ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه كالعلم هذا كلامه و لك ان تقول ان حل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما

٣ كيف و لو لم يعتبر هذا القيام في مفهومه لم يدل على الذات من حيث هو ذات على التفسير المذكور و لذا ذكر الفاضل المحشي ان حسنه يدل على معنى في ذات ولا يدل على ذات

بحث الفرق بين معاني الصفة

٧ و لك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع بقرينة المعنى فلا شبهة ان التعريف للنعت الذي يجب حمله و صدقه على المتبوع

بحث واجب بالذات



كانت المبينة ظ لا لما ذكره الفاضل المحشي الاول يكون نفس المعنى والمعنى  
 الثانى نفس اللفظ وان جل اول معني المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسيع  
 كانت لان المعنى النسبتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يصر الى الحذف في  
 الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر  
 القايم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات مامع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه  
 بحث وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه  
 المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا  
 المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فواجه الحكم بالمبينة ولا يخفى  
 ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنى المعنوية تعسف لا يصر اليه بلا ضرورة  
 فتأمل ( قوله والاول انسب ) لان اعتبار المعنى الثانى في مثل ما زيد الا يقوم  
 اوقام وغير ذلك من صيغ الافعال فيحتاج الى ان يقال تقديره الاقايم وان  
 المقصود عليه مفهوم القايم لانفس القايم ولا يخفى انه تكلف ( قوله فمن قصر  
 الموصوف على الصفة ) مبنى على ان التأويل في جانب المقصور عليه ههنا  
 هو الظ لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التأويل في جانب المقصور على معنى  
 قصر الهوية على زيد والكون زيدا على اخيك والباية على التاج فمح يكون  
 من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخ عن تكلف ( قوله يتعذر احاطة  
 المتكلم بها لكثرته ) حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجالية وكفايتها  
 في القصر كما في ليس في الدار الازيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا  
 النفسية فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة منها ونفى ماسواها  
 مطلقا واما في ليس في الدار الازيد فالجس حاكم ( قوله الا ان يراد الصفات  
 الوجودية ) فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدها  
 عين الاخرى كحركة جسم وسكون فيلزم ذلك المحال قطعاً فليتأمل ( قوله نحو ما  
 في الدار الازيد ) فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما يكون  
 بالنسبة الى باقى افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيؤول الى القصر  
 الغير الحقيقي فالظ في التمثيل ان يقال واجب بالذات الا الله فان قيل التقرير في المثال  
 المذكور ما في الدار انسان الازيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى  
 منه ويكفي كون في هذا القصر حقيقة انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى  
 زيد من افراد الانسان قلنا فمح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة  
 في مثل قولنا هذا الثوب الاسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الاسود فيكفي في  
 كون القصر حقيقة انتفاء ساير انواع الالوان عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه

بحث قصر الجوامد

بحث ان المقدر في  
 الاستثناء المفرغ من  
 جنس المستثنى



قد ادعى سابقا قضاء هذا النوع من القصر الى المحال ( قوله اي بالثاني ) ارجاع  
الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر او ضح  
واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال  
لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا ( قوله متجاوزا صفة اخرى )  
اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما  
الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملقوظ واما مكانها  
فقليل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح الشريف انه  
منصوب على الظرفية اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت  
او اكثر ( قوله او في مكان من الشيء ) الجار متعلق بأدنى باعتبار اصل المعنى  
كما يقال ادنى منه واقرب منه لا باعتبار المعنى التفصيلي فلا يلزم استعمال افع  
التفصيل بالاضافة ومن ( قوله ولقائل ان يقول ان قوله اه ) يمكن ان يحجب  
بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون  
على الوجه المعبر في الحقيقي اعتماد اعلى ما ذكره قبله كما يراد به اعم من الواحد  
والاثني والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المص  
بصدد التعريف كما سيذكره الش الآن لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام  
عن الظ ( قوله فان قلت تخصيص امر بصفة اه ) حاصل هذا الجواب  
كما حقق الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لا بشأه  
على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار  
الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك  
الجنس فيه اللهم الا ان يقال ٧ تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين  
هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه  
وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة ٩ اخرى يدل على اعتقاد  
المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الش في السطر الآتي  
في الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد  
المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لالعدم وجود التخصيص فيه مطلقا  
بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع  
قول الش قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يحجب ولا يرد على هذا بحث  
الفاضل المحشي ايضا بقى ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال  
المخاطب فيه قد يعتبر فيه كما يشير اليه ( قوله قلت هذا الاقتضاء مختص اه )

٩ لان كون امر مكان آخر  
اما بحسب اعتقاد المتكلم  
وهو ظا وبسبب اعتقاد  
السامع وهو المظ  
٧ فالتعاريف المذكورة  
في العلوم الادبية يكفي في  
اطرادها عدم صدقها  
على امر محقق غير المعروف  
ولا يقدح صدقها على  
امر معروض مستحيل

مبحث ان تعاريف العلوم  
الادبية يكفي اه



ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلاً او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره فنقول ما انت الاشاعر بناء على ظنه خطأ او صواباً ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له ( قوله وبهذا التقسيم لا يجري اه ) لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذا العاقل لا يعتقده اه لا يدل عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة ( قوله بين ذلك ) اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة ( قوله والمخاطب بالاول ) اي كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب ( قوله ولفظ الايضاح صريح حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده ( قوله ويسمى قصر تعيين ) فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفاً آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب لقد اجتمع فيه تعيين احدهما المتساويين وقطع الشركة ايضاً فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ فيه نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين ( قوله وهذا ظاهر لا مدفع له ) وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احدا الامرين لا تجويز الامرين معاً كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحدا الامرين وهو ما يستعمل فيه المكان فيما لا يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما يستعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتأمل ( قوله وغاية ما يمكن اه ) قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه



آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا التعمل في عبارته ايضا فتأمل قديقال ايضا لما كان اعتبار المكانية في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتل على المكانية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح ( قوله و شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط ) علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف ه افرادا عدم تنافي الانصافين اذ لو كان الوصف ممالا يصح قيامه بمحلين لم يناف اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرض له ( قوله و قلبا تحقق تنافيهما ) هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاختفش ٤ يجزئه مطلقا ( قوله وايضا يخرج اه ) قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثرى لا كلى وقوله ليكون اثباتها اه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقرار الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما شرط التنافي ليتمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واؤكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه على رد خطاء للمخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى ( قوله بل ياباه لفظ الايضاح ) حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضوعين وساق الكلام على ويترد واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف ظ ( قوله ان لا يجتمع فيه الوصفان ) اي في نفس الامر لا بان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم اه ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي ( قوله وتعريف المسند ) انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الش فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق ( قوله فكانهم

٥ لان افرادا ان جعل حالا  
من القصر ٣ ميلا الى المعنى  
فالعامل فيه لفظي وهو  
شرط لانه بمعنى ما يتوقف  
والعامل في عدم تنافي  
معنوي وهو الابتدائية  
وان جعل صفة لمصدر  
محذوف اي قصر افرادا  
فاختلاف العامل اظهر  
ش

٣ انما قال ميلا الى المعنى  
لان الحال من المضاف  
اليه لا يجوز الا بشروط  
مخصوصة مفقودة ههنا  
كما سبق تحقيقه ش  
٤ اي الاختفش يجوز العطف  
المذكور تقدم المجرور  
ام لا وسيبويه لا يجوز  
مطلقا وكثير من المتأخرين  
جوزوه ان تقدم كما  
فصل في معنى اليب



جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه ) هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور  
اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر  
الاصطلاحي وهو عبارة من تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير  
واما لانها طرق عامة له (قوله لكنهما يعلمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة  
ههنا) وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب مسند اليه والمسند  
ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو  
لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له  
غير مذكورة فيما سبق ثم الظ في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا  
(قوله منها العطف) قدمه على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات  
فيه اصرح بخلاف غيره فان المنفي هناك ضمنى ثم النفي والاستثناء اصرح  
من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصر ذوقية لا وضعية  
وههنا بحث وهو انه قال في معنى اللبيب قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا  
نحو ما زيد قائما لكن اوبل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال في الموجب  
وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب  
الرفع على اضممار مبتدأ قبل بل قبل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء  
فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه  
لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنازل عن اعتبار عطف الجملة  
بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض  
بصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في  
اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في معنى اللبيب (قوله وقلبا زيدا قائما  
لاقاعد) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر  
التعيين لكن المفهوم من دلائل الامحاز جريانه فيه فالأقتصار لما سيصرح به الش  
(قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى) فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق  
لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على  
ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفى او تجويزه وبالقرينة يتعين حاله (قوله وقد اجمع  
النحاة) كانه يريد اجماع اكثرهم والا فان عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان  
ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان  
او غيره (قوله اما لان اصل العمل) واما ليوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع  
تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو

مبحث مجي بل للابتداء  
مبحث ان قوما جوزوا اعمال  
ما اذا تقدم الخبر ظرفا  
كان او غيره



امتنع التقديم اذا لم تعمل ايضا اما عند المجازين فلان اصلها العمل وان جاز  
 ان لا تعمل لما منع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها في جميع موارد  
 على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت  
 غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة  
 (قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما) قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي  
 اشتراط الشرطين في قصر السفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة  
 (قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الاشاعر) اعلم ان الشيخ صرح في موضع  
 من دلائل الاجاز ان قولك ما زيد الاقيم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا  
 توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عند بقصر القلب وليس  
 الامر كما توهمه بل صرح الشيخ قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين  
 امانته لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره  
 ان للنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والالتكاء ونحوهما  
 لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم  
 تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا  
 كما لا يخفى على الناظر فيه (قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما) بالكسر قايم  
 في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمينها معنى ما والا قال بذلك في  
 انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التأكيد قال به  
 في انما ايضا كذلك ومن ههنا ههنا صحح الزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر  
 كما انما بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم آله واحد  
 فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان  
 هذا شيء انفرديه الزمخشري مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر ههنا  
 باطلة لاقتضاها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا فانه حصر اضافي  
 اذ خطاب النبي ص للمشركين فالمعنى ما وحي الى في امر الربوبية الا التوحيد  
 لا الاشرادون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالة عنده على قصر  
 الافراد لان نفي دلالة على قصر التعيين (قوله وذلك لان ان لا تدخل الاعلى  
 الاسم) ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح  
 قلت هي زائدة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال  
 الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل  
 الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز

مبحث مجي انما بالكسر  
 وانما بالفتح كليهما للقصر  
 في الآية الكريمة



انما زيد قائما على لغة غير بنى تميم وفي بعض النسخ على لغة بنى تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشى بقوله ويندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الافتأمل ( قوله وحرمة مبنيا ) للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير كون مضاف الى حرمة ليكون هذا خبره ( قوله اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر اه ) واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعنى او على بدليلة من اسم ان اي ان الذى حرمة الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح ( قوله لان ما فيها موصولة اه ) واما جعله من قبيل انما تسمى انا بان يجعل جملة حرمة خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدأ المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح ( قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ) ذكر المثال الثانى استطرادى والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذى انطلق زيد واحد فى المآل ( قوله لكننا نقول جعلها موصولة اه ) اتبع فى هذا القول ابا على لكن رسم كتابة ماء الموصولة الانفصال ولهذا اختار الش فى شرح الكشف كون ما فى الآية كافة فانت خبير بان رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضى فى تفسيره واخرآل عمران ثم ان وجه الموصولية قوية فالحمل عليه اولى ( قوله ولقول النحاة انما الاثبات اه ) لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التى سينقلها الش عن على بن عيسى الربعى وانما هى مناسبة افادة القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فمما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثانى وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتأمل ( قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح اه ) هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدمامينى فى شرح معنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والايان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تغير الضرورة

مبحث ان ما الكافة حرف  
عند الجمهور

مبحث ان رسم القرآن  
لا يجرى على القياس  
المقرر فى الكتابة



مبحث تركيب اسكن انت  
وزوجك الجنة

عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنه مندوحة ام لا  
( قوله على ان انا تأكيد ) فان قلت كيف يجوز عطف او مثلى على المستتر في  
ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير  
المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك  
و خلاصته ان يعتبر في التواني ما لا يتغير في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني  
هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان حذف الفعل وجعل العطف في مثله  
من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلى مساغا ( قوله لان قوله انا الذي ابداه )  
يعنى انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة  
كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن ( قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما )  
قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قوما يدافع انا كما اشار اليه  
صاحب الكشف في مآت سورة الكافرين وغيرها ( قوله قلنا لانم ان  
الفعل غائب ) لما كان في الجواب المنفى نوع بعداهمله في شرحه للفتاح وقد يجاب  
ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء  
الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا ان يتضمن معنى لا غيرى  
فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا  
( قوله باعمال الصفة الواقعة بعده ) اذ لا احتمال اعتماد على شئ سوى النفي  
( قوله عن على بن عيسى الربيعي ) وهو من اكابر نحاة بغداد منسوبة الى قبيلة  
ربيعة كحنفي وحنيفة ( قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمر واه ) فان قلت  
ما ذكر من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر في صورة العطف دون قولك  
ما شاعر الازيد وتسمى انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ( قوله  
اى تقديم ما حقه التأخير ) سواء بقى بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا  
كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للفتاح وهذا قانون السكاكى حيث يعتبر  
في التخصيص كون انا في الاصل تأكيدا كما سبق بحقيقة الا انه غير ظ على رأى المص  
وان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقيد التقديم  
بكون ما حقه التأخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب ( قوله  
يجب ان يكون حاكما حكما مشوبااه ) قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب  
بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافى قال الش في شرح  
الفتاح هذا الزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الغرض والتقدير بمعنى  
ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لا بطريق التحقق لا متناعه



في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل انقصر  
الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن  
عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي ( قوله والخطأ  
تجوز كل منهما على التساوي ) قال الفاضل المحشي ان كان التجوز عبارة  
عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب والخطأ بل  
الشك ينافي بالحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث  
لان مبني ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطأ لا يختصان بالحكم  
في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك الخطأ  
والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة  
ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث  
هل بان الانشاء يتصف بالخطأ مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا  
فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد  
الطرفين فعل لا يوصف بالخطأ بل لا يبعد ان يقال الخطأ ح عدم التردد ( قوله  
زيد يعلم النحو لا غير ) حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل  
اذا كان غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجمود لم يجوز الحذف  
ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في معنى اللبيب  
بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه  
على ذلك شارحوا كلامه وفي الفصل حكاية لا غير وليس وانشد الامام  
جمال الدين بن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه  
جوابا به بنحو اعتمد فور بنا لعن عمل اسفلت لا غير يسال وهو لغة لا يستشهد  
الابشاعر عربي فتأمل ( قوله والمسطور في كلام بعض النحاة اه ) ايراد  
على المص حيث عدها من طرق العطف والمراد بعض النحاة هو الفاضل الرضي  
( قوله واجيب بان ترك النص اه ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف  
وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهيته  
الاطناب ترك النص على مثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف  
موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد  
فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى تعميم  
الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهية  
الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير

مبعت لا غير وليس غير



بقريئة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب  
 عند البرد على انه خبر ليس واسمه مضمّر لا يظهر وتقديره ليس معلومه  
 غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير  
 ليس غير النحو معلومه ( قوله وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط ) يعني  
 ان الاصل فيهما والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهية الاطناب  
 كما سبق بترك هذا ايضا في مثل ما زيد ضربت وما اناقلت اذا المقصود به قصر  
 الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون  
 النص بما ينفي لا بما يثبت ( قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه بشاعة )  
 لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة  
 ( قوله لانهما موضوعا لان ينفي بها ما اوجبه للتبوع ) فان قلت هذا الموضوع له  
 لا يتأتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود  
 فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا  
 الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع  
 والمثبت في المثال المذكور للتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو النفي  
 عن قاعد ( قوله وكان لاحسن ان يصرح اه ) اذا قلت ليس في الدار غير زيد  
 يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المص بغيرها يتبادر منه سائر كلمات  
 النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف  
 ( قوله فقلوه بغيرها اه ) يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة مطلقا  
 حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيها قبلها بلا العاطفة الاخرى بل  
 الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك نفيت بها شيئا ومعلوم انه  
 لا يمكن نفي الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها ( قوله على ان يكون الثاني  
 تأكيدا ) فيه نظر لانه اذا كان تأكيدا لم يكن الكلام فيه الالهم الا ان يقال انه  
 تأكيد للثاني وعطف على الاول ( قوله احسن ) بين الفاضل المحشي وجه  
 الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الش في هذا المقام من شرح المفتاح  
 من ان قوله هو يأتني لاعمر وفيه احتمال التخصيص والتقوى على السواء  
 ( قوله فيقال انما تسمى لا قبسي ) فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثر الى ايها  
 ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لاعمر  
 الى انما والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لاعمر  
 الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تسمى انما الى التقديم حتى يكون زيدا

مبحث عند اجتماع  
 الطرفين او اكثر الى  
 ايها ينسب افادة القصر



هو المقصور و تسمى لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف  
 بان القصر في انما تسمى انما استفاد من انما ووافق الش في الباقي وان شئت فارجع  
 الى شرح المفتاح ( قوله غير مصرح ) فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد  
 ولا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر  
 من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض  
 ( قوله ويمتنع انما من اله الا الله ) وانما احد هو بقول ذلك قد وجد في اكثر  
 النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة  
 المصححة من نسخة الش وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي  
 والاثبات مستفاد من انما فلا مستدرك قطعاً الا ان يقال جئ بها على سبيل  
 التأكيد ان كان الاستعمال لا يباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع  
 الا مصرحاً بها لم لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من و وقوع  
 احد كما جعل النفي في حكم المصرح به في قولنا ابي زيد الالقيام لا القعود  
 حتى امتنع كما سيأتي الان ( قوله ثم ظ كلامهم يقتضي جوازاه ) انما قال ظاهر  
 الكلام بجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقاً او تأويلاً ( قوله لعدم الفائدة  
 في ذلك عند الاختصاص ) منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به  
 فيجوز ان يكون المخاطب جاهلاً او منكراً ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال  
 لاشك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة فيه فيكفي ان يقال  
 اذا كان الوصف مختصاً بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص  
 بلفظ قوى في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فالفائدة في تصريح  
 النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظ فتأمل  
 ( قوله الا بمن يسمع ويعقل ) فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون  
 مقروناً بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوماً لكل احد فما  
 الفائدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوباً بالخطأ وبالجملة  
 الاشكال الذي سيورده الش على ما نقله المص من دلائل الاعجاز و ارد ههنا  
 قلت اما القصر لتحقيقي لا يقتضي ما ذكر واما نفس الالتقاء فلعله بطريق  
 التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارد على التنزيل بعيد كل  
 البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر ( قوله فكان دلالة على القصر  
 اضعف من انما ) اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة  
 التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا

بحث الحروف العطف  
 لا يدخل بعضها على بعض



انما زيدا ضربت هو التقديم على مانقلنا آتفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل  
 منهما ضعفا من وجه وقوة من وجه آخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالة  
 على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر  
 يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التأويل  
 بخلاف انما وانت خير بان كلامها اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره  
 ما ادعاه اعني تعيين استناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة  
 التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجهها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم  
 ما ذكره هنا من قوله ولم يذكر هذا الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق  
 السليم سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا آخر لا يخفى عن تعسف فتأمل  
 ( قوله انما انت عليهم بمسيطر ) في الصحاح المسيطر والمسيطر المسلط على الشيء  
 ليشرف على الشيء ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر ( قوله  
 وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة اه ) قد يجاب عنه بان الشيخ  
 خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه  
 النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلاء العاطفة كما يدل  
 عليه النظر في دلائل الاعجاز ( قوله مما يحمله المخاطب وينكره ) ان قلت جهل  
 المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق  
 الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز  
 كما يظهر من تحققه كلام الشيخ ( قوله فكان مراد الشيخ انه يجيء اه ) من نظر  
 في دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق  
 كلامه على ما ذكره الش لا يكاد يصح ( قوله او قلنا نحن وانتم الابرار مثلنا )  
 يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل  
 التردد الا ان الاول اظهر ( قوله ولا منكرين لذلك ) ينبغي ان يزاد قيد اخر وهو  
 والمتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح  
 بعد علمهم بذلك ( قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام  
 الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما  
 اثبتنا ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية  
 مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة  
 الرسل على البشرية بالنظر الى الملائكة وحاصل كلامهم انكم مقصورون  
 على البشرية لا يتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة

٤ لان الرسل يدعون  
 الجمع بين الرسالة  
 والبشرية والكفار  
 يقصرونهم على البشرية  
 فيكون قصر افرادهم



وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم و الرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمين على من يشاء من عباده فتأمل ( قوله والاول اوفق بجواب المتن ) حيث قال للتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب التقرير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك ( قوله ان انتم الا بشر مثلنا ) لفظ ان ههنا وفي قوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الآية في سورة يس ما انتم لا ان انتم ( قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين ) قيل يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي انما متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمضى كلام الش ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشى من لزوم ركافة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعنى كما هو ظاهره تكلف فليتأمل ( قوله فالاولى بناء على ما ذكرنا ) المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه بعلمه ويقربه بادنى تنبيه ( قوله مشاركة رباعيه ) كما مر هي وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بالصواب والخطاء ( قوله كاشتراك الآخرين ) في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها ( قوله انه يعقل منها الحكمان معا ) لاختفاء ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه ثبت بما ذكر مزيتهما لثبت مزيتهما على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينهما وبين العطف ( قوله واحسن موافقها ) قيل وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظ كلام الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه ( قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقربت اه ) مفعول استقربت محذوف اى اذا استقربت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما فى الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعليقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثانى الظر والمعنى على الاول وجدت



انما متصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثانى وجدت اقوى اكوانها حاصلًا اذا اريد به التعريض ( قوله سوى المفعول معه ) انما استثناء لان المفعول معه لا يجىء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيذا قال الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالاموزن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف التسقي فلا يقال ما قام زيد الا وعمر و كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها فى نحو ما جاءنى زيد الا و غلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول فى الفرق بين قولنا ما جاءنى زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءنى زيد الا عمرو حيث جاز الاول دون الثانى ان الواو فى المفعول معه ليس الا آله للملاحظة اشتراك الشئيين فى الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم ( قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهى اه ) اى من قبيل تقديمهما بحالهما لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهى لا على انه مفعول كارها لان الادفاع الحاجب يدفعه فافهم ( قوله كان لم يمت حتى سواك ) البيت للاشجع السلى من قصيدة اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح \* وبعده وما كنت ادرى ما فواضل كفه \* على الناس حتى غيبته الصفائح \* فاصبح فى لحد من الارض ميتا \* وكانت به حيا تصيق الصحاح سايبك ما فاضت دموعى فان تغض \* فحسبك منى ما نحن الجوانح وما انا من رزؤ وان جل جازع \* ولا بسرور بعد موتك فارح \* كان لم يمت حتى سواك ولم تقم على احد الا عليك النوايح \* لئن حسنت فيك المواتى وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفائح \* الاجار العراض التى سقن بها قبر والصحاح جمع صحصح وهو المكان المستوى وكذا الصحاح والصححان والجوانح الاضلاع التى تحت التراب وهى ما يلى الصدر كالضلع مما يلى الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة ( قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها ) الا قرب ان يحمل على حذف مضاف اى ايهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره ( قوله واعلم ان تقديمها مما منعه بعض النحاة هم الا كثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم

مبحث ان المفعول معه  
لا يقع بعد الا



ماضرب الاعمروا زيدولا ماضرب الازيدعمروا لانه ان يجوز تعدد الاستثناء  
المفرغ حتى يكون التقدير ماضرب احدا احدا الاعمروا زيدوماضرب احدا  
احدا الازيد عمروا كان القصر فيهما والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما  
فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الاعمروا زيد بقاء الفعل بلافاعل لان زيدا  
مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان الايتمتع ان يعمل  
ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب  
الازيد عمروا ان يكون عمروا منصوبا بمضمر لما تحقققت ويصير الكلام جلتين  
ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الش في شرح المفتاح  
عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال  
الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم  
فلا يصير الكلام جلتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها  
الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ ( قوله  
الظرف في قوله اه ) المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الآية معمول  
اتباع فيكون من جملة والصفة المقصورة على الارذال هي الاتباع المتعلق  
ببإدى الرأي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور  
الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر ( قوله اي لاشتهى  
باب الامير ) لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهى  
بدون لاوكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لاشتهى ايضا وجه ظاهر  
للتأمل ( قوله والنوايح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله )  
اي قامت النوايح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلافاعل واعتبار  
المضمر لا يخفى عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وآخر المنصوب  
ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ماضرب الازيدعمروا منصوب بمضمر كانه قيل  
( قوله ففرغ الفعل ) فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية  
الاستثناء به مجاز الاولى ان يقول ففرغ العامل ليكون اشمل ( قوله ولئلا يلزم  
التخصيص من غير مخصص ) هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى عاما  
محصوله ان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص  
على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص فلهذا  
اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه  
وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع

مبحث الاستثناء المفرغ



بتقدير خاص له يحتاج الى تقدير العام ( قوله ولذلك ترانا ) اى ولاستلزام  
 الا العموم فى المستثنى منه المقدر كذا فى شروح المفتاح وهو المستفاد منه  
 والتحقيق ان منشأ الحكم بان تأنيث الضمير بالنظر الى الظ مجموع الاحكام  
 الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخفى عن تعسف ههنا بحث وهو ان تأنيث  
 الفعل فى الآيتين وفى البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظ لجواز ان يقدر  
 المستثنى منه فى الكل مؤثنا بان يقدر فى الآية الاولى فعلة وفى الثانية اشياء  
 وفى البيت اعضاء فليتأمل ( قوله وفى بيت ذى الرمة وما بقيت اه ) صدر  
 بيت ذى الرمة على ما فى شرح المفتاح طوى النحر والاجر ازمافى غروضها  
 يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اى اضمر والنحر بالنون والحاء  
 المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراذ بالجميم  
 والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول فى الارض الجرذ وهى الارض التى  
 لا يناف فيها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهى السنة الحدية  
 والغرض بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس للرجل كالحرام للسيرح  
 والضلوح الجواشع الاضلاع العظيمة القوية والحرشع من الابل هو العظيم  
 القوى ( قوله وفى اشكال ) اجيب بانه يسمى علامات التأنيث ضمائر  
 على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين على الآخر اعتمادا على فهم السامع  
 ( قوله فكيف يستند الفعل المنفى اه ) هذا الكلام وارد فى البدل فان زعم  
 وجه الجواز انتقاض المنفى بالاففى الفاعل كذلك ( قوله فعلى مذهبه يكون اه )  
 رد الشريف هذا التوجيه فى شرح المفتاح بان قول السكاكى للنظر الى ظاهر  
 اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل فى الظ مسندا الى المؤنث  
 المذكور بعده فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم فى دفعه بان معنى  
 الكلام انه انت الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور  
 بعده كانه المسند اليه ظاهرا لان الابدال غير مبنى على الظاهر قال فقوله  
 بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر مقولا مناف واعلم ان هذا البدل فى باب  
 الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير  
 العايد الى المبدل منه مع وجوبه فى بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل  
 يفيد ان المستثنى خـزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير  
 والثانى مخالفه للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق فى غير  
 باب الاستثناء ( قوله كائنا على حال من الاخوال ) ظاهره يدل على ان المثال



من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل لانه يؤدي الى المحال واجيب بانه  
من باب التأكيد والمبالغة يجعل ماسوى الركوب في حكم العدم ( قوله بل  
المراد احصر من ذلك ) اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على  
المستثنى والحاصل انه لا يدفع ذلك مناسبة مخصوصة يقتضى المقام رعايتها  
فلا يقدر فى ما جاءنى الا زيد شئ ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفى  
ما كسوته الاجبة يقدر كسوة وملبس وفى ماصليت الا فى المسجد يقدر  
فى مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش فى هذا بناء على ان التقدير  
الضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير  
القريب فان فيه زيادة على قدر الحاجة ولك ان تقول هذا انما يراد اذا كان  
فى تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد  
صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتأمل ( قوله وفى الحديث  
ما انس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء ) فى الحديث اشكال مشهور  
من جهة دلالة على انه لا يأس الا فى حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس  
وهو انه لا يأس البتة فى تلك الحالة فاورد الش الحديث و اشار الى جواب  
الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوى ان يأس الشيطان  
لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعنى ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد  
حتى لا يقنط كلياً قبل ان يأتى الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال  
من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط الكلى وعلى هذا  
لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء ( قوله  
وذلك لانه قصد لزوم تعقيب اه ) اشار الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا  
مجردا عن قد والواو حاصله ان النفي والاستثناء لمادل على لزوم الثانى  
للاول كالشرط استعمال فيه واريد كلما آيس من جميع جهات اتيانهم اتاهم  
من قبل النساء ( قوله الاعلى تأويل العزم ) قيل عليه هذا التأويل انما يحتاج  
اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر  
مقارنة حدوثه او بقاءه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء  
وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالايأس فى الحديث  
الشريف قربه كما يريد بالموتى فى قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت  
فالمعنى ما قرب يأس الشيطان من بنى آدم الاحال اتيانه اياهم من قبل النساء  
فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انتفع



مبحث في الانشاء

بشيء منها وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فانه لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية  
وحصل تمام اليأس منهم (الباب السادس) قوله الانشاء كالاخبار فانه ايضا  
قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل  
المتكلم هو الفظ (قوله والمراد ههنا الثاني) لقابل ان يقول قد يقدم في بيان  
حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب الثامن من تلك الابواب  
وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا  
نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يرجع ضميره في قوله  
واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرى على طريق الاستخدام (قوله واراد بها  
معانيه المصدرية) يعنى القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل  
على الاستفهام وهكذا (قوله لظهور ان ليت موضوع اه) لا يخفى ان التعليل  
ليس للنفي فقط اعنى قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكفي ان يقال لظهور  
ان ليت ليس موضوعا للكلام الذى فيه التمني بل هو للثبوت والنفي جميعا اعنى  
قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال  
ان قول المص و اللفظ الموضوع له اه لا يصح اذا حل الانشاء على الكلام  
اصلا ويصح اذا حل على الالقاء الذى هو من جزئيات الافادة الملزوم له  
ولا تحصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك  
وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام (قوله فالانشاء ان كان طلبا)  
قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظان الالقاء ليس نفس  
الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال  
الطلب الظاهرى لازم الالقاء المذكور فلذا جعل قسمائه في العبارة مسامحة  
لاتشبهه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام  
المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب وهى ما ذكره المص خمسة ومنهم  
من يجعل التزجى قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب  
بناء على ان العاقل لا يطب ما يعلم استحالة فالتمني ليس طلبا ولا يلزمه وان طلب  
الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه  
(قوله والاول ان كان المطبه حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى  
ان المراد ان كان طلبا يكون المطبه اه) على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب  
فلا ينتقض بمجموع علمي وفهمي وان لم يعتبر قيد الحيثية اذا طلب نفس علم وفهم  
لا بمجموع علمي وفهمي ولا بمجرد علم وفهم اذا لمط بهما حصول امر في الذهن مطلقا



لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقيد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيدي فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب وامام ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام اه وفيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعاً ح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المط بعلمني على هذا الجواب حصول امر في ذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر آخر فله ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق كلامه ح بان يقال بدل قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والاى وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل ( قوله وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج ) اى في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المط بهما وان كان حصول امر في ذهن لكنه خارج عن ذهن الطالب بقى فيه بحث وهو ان المط في النهى وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجى لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى يعمه والحصول لغيره لان الحصول الغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعنى لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المط في النهى مثلا حصول انتفاء الفعل عن المط منه اعنى المخاطب في الخارج ولا شك انه موجود فليتأمل ( قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى ) هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا وامام على مذهب من لا يجعل كذلك فالمط بالنهى عنده امر وجودى وهو كلف النفس ( قوله والا فهو امر ) فيه بحث لان النداء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انها ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيحى وان كان امرا عند النحاة ( قوله منها التمنى ) قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته له في الاحكام ( قوله وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجردة ) اى عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى في اندفاع البعض بها ( قوله واللفظ الموضوع له ليت



قد تحققت ان اللام للغاية لاصلة للوضع فانما وضعه ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا او بالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذاهية مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شئ لعدم التخلف فتدبر ( قوله وطماعية ) هو تخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها ( قوله والالصار ترجيا ) يستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه بتوقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طماعية يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولهذا آخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا ( قوله لو تأتيني فتحدثني ) بالنصب والتقدير ليت آتيا منك فحدثاني ولا يحتاج له ح الى الجزاء لخروجه معنى التعليق ولورفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان تقدير الجزاء لبقاء لو على معناها ( قوله وكان فرض بلو ) هذا بيان للنسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني ( قوله بعد فعل فيه التمني ) وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرء القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراسا لويسرون مقتلى ( قوله وكثيرا ما يستغنى اه ) اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اي اود لو كان ( قوله بقلب الهاء همزة ) فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس ( قوله مركبتين مع ما ولا المزيدين ) اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لافي حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا مأخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ولا المزيدين ( قوله لتضمنها معنى التمني ) فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني الازوم هو المقصود



بالتركيب والافاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل  
 ولو اذا كانتا مفردتين مفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبنا  
 مع ما ولا الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي  
 والتخفيض في المستقبل ( قوله على ما كان يجب ان يفعله المخاطب ) اي من  
 حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب اه ليكون بيانا للون لكان اظهر  
 ( قوله ان يكون كل منها ) في بعض النسخ كل منهما بثنائية الضمير باعتبار  
 النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة ( قوله وقد تمنى بلعل انما قال قد تمنى  
 نظرا الى ما يتولد والا فاللقيام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعده المرجو  
 عن الحصول ( قوله والاشفاق ارتقاب المكروه ) اذا عدى الاشفاق بمن يكون  
 بمعنى الخوف واذا عدى بعلى يكون بمعنى العطف ( قوله وبهذا يظهر ان الترجي  
 ليس بطلب ) اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل  
 لا يطلب ما يكرهه ( قوله لم يقبح از يد قام كما قبح هل زيد قام ) قيد بعض شراح  
 الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قديما في ذلك عند الشيخ  
 عبد القاهر والمص وانما قيده دفعا لما يشير اليه الش من انه لا يجوز ان يكون  
 تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون متمنا  
 لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه ( قوله وهذا ظ في اعروا عرفت واما  
 في از يد قام فلا اه ) فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيى للتخصيص  
 والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظ دون  
 تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظ دون تقديم  
 المرفوع قلت سيمنع الش كون غلبة الاختصاص علة لقبح مثل هل عمر وا  
 عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب  
 بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل  
 على الاضمار والتفسير كما سيجيى ( قوله لا يخ عن تعسف ) وجه التعسف  
 ان معنى كون السؤال مما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره  
 كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلقا بالفاعل على معنى ان الضرب  
 المتعلق بزید هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق  
 ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزید لان المعنى هل يتعلق  
 بالضرب بزید او هل صار زید متعلقا بالضرب ( قوله ومما يؤيد ذلك )  
 اي كون السؤال عنه بالهمزة ما يليها ( قوله وهل لطلب التصديق )



اى لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق  
 كما حققه الفاضل المحشى والحاصل انهم اطلقوا التصور على مايم نوعا من  
 التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب  
 نوع من غير النوع المخصوص فتأمل ( قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو ) قد سبق  
 منا في اوائل ابحاث الاسناد الخبرى ان ابن مالك استشهد بقوله عم هل  
 تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل واشرنا  
 هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوى منقطعة والمعنى هل  
 تزوجت ثيبا ( قوله لان التقديم يستدعى اه ) فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء  
 كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل  
 قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقله  
 فيلزم قبح وجه الحبيب اتمنى على مازعمه فيما سياتى ولا قابل به فليفهم ( قوله  
 وفيه نظر لانه لا وجه ح لتقبيحه اه ) اى لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد  
 جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ماسيجى والجواب عن النظر  
 ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القابل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على  
 اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق  
 بنفس الفعل على ما هو الغالب من التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم  
 من هذا تقبيح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح  
 المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم  
 اتحاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا  
 النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا  
 محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا  
 للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح  
 ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعى حصول  
 التصديق بنفس الفعل انه يستدعى ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه  
 احتمال كون التقديم لجرد الاهتمام كيف ولولم يوجد احتمال غير التخصيص  
 لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا ( قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل  
 فعل محذوف ) لكنه لبعده مستقبح ( قوله وههنا نظر الى تلك العلة ) كونها  
 بمعنى قد في الاصل كما سيجى الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح  
 منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظ عبارته تفيد الانحصار حيث قال



ولا اختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله  
لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر ( قوله اهل عرفت الديار  
بالغريين ) الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء هما قرا مالک  
وعقيل نديمي جذيمة الابرش ( قوله وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف  
بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن  
يحن حنيننا ) قوله انضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة  
والتأخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية خلا مؤكدة فلم يجز  
دخول الواو عليها كما يقرر في النحو ( قوله قال الخماسي ساغسل البيت ) القضاء  
اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء  
يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ما كان جالبا  
ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقرير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال  
السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشئ الذي يجلبه واذا نصبته  
يكون مفعولا جالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم  
والقدر المقدور والمعنى جالبا للموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل  
عن داري واجعل هدمها \* لعرصى من باقى المذمة حاجبا \* ويصغر في عيني  
تلادى اذا اثنت \* يميني بادراك الذى كنت طالبا \* يريد انى اترك داري  
واجعل خرابها وقاية لغرضي ويخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار  
ويقل في عيني يلاذى اى مالى القديم عند انصراف يميني جائزة للمط ( قوله  
لما سذكركه في بحث الحال ) من ان الحال الذى نحن فيه و الحال الذى ينافى  
الاستقبال وان ينافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة  
الحالية للتنافى بحسب الظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ ( قوله وهو ينادى  
على خطابه ) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل  
المقيد بالحال ( قوله كان لها مزيد اختصاص ) انما قال مزيد اختصاص لان  
الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو ( قوله ما و صولة )  
ويجوز ان يكون موصوفة فالجملة صفة ( قوله اذا المضارع لا يكون الافعلا )  
فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه بالاستقبال  
ولا يلزم منه مزيد اختصاص بها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر  
من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد يضرب  
الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها



على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى الغرض مزيد خصوصية بالفعل و الكلام بعد محل تأمل فتأمل ( قوله و النفي والاثبات ) انما توجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال يتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انساب الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وصفا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية والمشتقة على تلك النسب تأمل ( قوله ادل على طلب الشكر ) اي حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب ( قوله وفي هل انتم تشكرون ) لانها داخلة على الفعل تقدير آه ) لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسندان بروز قوله تعالى لو انتم تملكون حزاين رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افادة الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية فلم لا يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابرار ما يستجد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المطمما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقى ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما لبروزه في صورة المبتدأ والخبر او لكونه اياهما في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى لدلالته على استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المبتدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه العدول الى ما يفيد العموم في الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم ( قوله كقولك هل الحركة موجودة ) لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة



الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فهنا ايضا ثلاثة اشياء  
 لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى اللفظ عد قولنا الحركة  
 موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة ( قوله وجود شيء لشيء )  
 اراد بالشيء الاول غير الوجوده بقرينة المقابلة والافالط بهل البسيطة ايضا  
 وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشى  
 ان لا يسأل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض المهمة من حيث هي موجودة  
 كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة ( قوله فان المط  
 وجود الدوام الحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى  
 يكون بيانا للحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله  
 او لا دائمة ( قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم ) هكذا وقعت العبارة في النسخ  
 التي رأينا والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حل  
 ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في التكلم  
 الا انه ينبوعه المقام ( قوله اي حقيقته التي هو بها هو ) اشارة الى ان المراد  
 بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو وباعتبار التحقق لا المعنى المشهور  
 الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب هل البسيطة عليه  
 ( قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب او لا يشرح للاسم ثم وجود  
 المفهوم في نفسه ) فيه بحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح  
 تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق  
 بالوجود غير متوقف على تصويره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به  
 الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بل من ان يكون المقصود به نوع خصوص  
 لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك  
 المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود ام لا ثم بعد العلم  
 بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بناء  
 الشارحة للاسم على اي معنى حل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده  
 لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل  
 المحشى بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى  
 واجب في نظم البلغاء وقد جعله مقابلا للاولى فتأمل ( قوله لا أهمية له  
 ولا حقيقة ) كان اللاحق عطف تفسيري لسابقة ( قوله والمعدوم لا هويته له )  
 اي ولا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود



الخارجي وخلاصة الكلام بان الماهية المرادة ههنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف  
اعنى الوجود وهو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد ههنا  
( قوله صار تلك الحدود ) بعينها حدودا بحسب الذات و الحقيقة اما  
اذا تصورنا لواضع حقيقة الشئ وعين الاسم بأزائها فظ واما اذا تصورنا  
بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بأزائها فالتعريف انما يكون  
حدا اسميا بالنظر الى تلك الاشارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا  
بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشئ فرسم اسمى قبل العلم  
بالوجود ورسم حقيقى بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشى  
هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد  
المعرف مطلقا فالامر اظهر ( قوله ومن العارض الشخص لذى العلم )  
لم يقل لذى العقل ليتناول البارى عن اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل بمن  
ونحوه مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو  
بمعنى هذا السؤال كان مطلوبة اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق  
بثبوت شئ ولذلك المخصوص تابعاله ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب  
التصور فقط واما الحكم بان الهمزة فى مثل ازيد فى الدار ام عمرو لطلب  
التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شئ لشئ بعينه فامر لوسعى  
وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشى وامر فيه بالتأمل و بهذا اندفع  
اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب  
التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة  
بطلب التصور ( قوله اى اى اجناس الاشياء عندك ) نوقش فى العبارة بانه  
لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اى و ح يحس الجنس جوابا فى السؤال  
عن الفصل وهو ظ البطلان وقد يجاب بان السؤال باى اجناس الاشياء عندك  
لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس  
ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس  
فلهذا صح ان يذكر الثانى يعنى اللازم لبيان الاول يعنى الزوم فلا محذور  
( قوله فقد سبق المفردون اه ) اما من الافراد اول تفريد على الروايتين ومعناه  
الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطامات والاشتغال بذكر  
الله تعالى او الجاعلون الله تعالى فردا فى الذكر بان لا يذكر معه غيره  
وانما لم يقولوا فى السؤال ومن المفردون على ما هو الظ لان مرادهم السؤال



عن صفة المفردين وهي ليست من ذوى العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عم  
بقوله الذاكرون من باب الاسلوب الحكيم يعنى دعوا سؤالكم هذا لان  
معنى الافراد ظ واستلوا عن اوصاف المفردين ( قوله وفيه نظر اذ لانم اه )  
خلاصة النظر منع ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل  
على وروده فيها لذلك بيت الكتاب \* قوله اتوا نارى فقلت منون انتم \*  
فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما \* فان الجواب دليل على ان المسؤل عنه الجنس  
وفيه بحث اذ الظان الشاعر ظنهم اناسى فسألهم عن شخصهم فردوا عليه  
بانامن الجن لان الانس الذى ظننتنا منهم ( قوله ففساده يظهر من جواب  
موسى عم بقوله اه ) فيه بحث لاحتمال انه يكون جواب موسى عم لبيان  
انه لا يجانسه له تعالى مع غيره لانه خالق كل شىء وهاديه وليس كمثل شىء  
وبالجملة يجوز ان يكون من باب الاسلوب الحكيم لانه دع السؤال عن الجنس  
فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللايق بجانبه  
ان يسأل عن صفاته الكاملة ( قوله احد المتشاركين ) وهو على صيغة التثنية  
اخذا بالاقل والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعنهما  
زيادة توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس الا كذلك ( قوله كقولنا ايهم  
يفعل كذا ان قلت لو قال ) اى هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه  
فيما ذكر من المثال ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة  
بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر  
لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التى من شأنها ان يشار اليها اشارة  
حسية تأمل ( قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية ) الظ صحة الجواب  
بالمعرف بلام العهد وما فى حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية  
بعيد ( قوله واذا اضيف الى كلنى بجوابه كلنى ) يرد عليه بانه منقوض بقولنا  
اى رجل ضربك فيجاب بهذا او يزيد فالحق ان ما اضيف اليه اى يكون كلنا  
دائما لعل الاشتراك فى امر عام للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون  
جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخصى وقد يكون كلنا اذا لم يقصد ذلك  
( قوله والغرض من ذلك السؤال التقرير ) لاحقيقة استفهام الرسول عم  
عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت فيه كم على اصله نحو كم  
درهمالك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة  
فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا ( قوله كما مر فى الخبرية ) الفرق بينكم



الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند  
 المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم  
 واما المعدود فهو مجهول في كليهما فهذا احتيج الى المميز المميز للمعدود ولا يحذف  
 الا لدليل وان الكلام ٧ مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر مع  
 الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه والمتكلم  
 بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب  
 وغيره (قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بيينة) رد على ذلك البعض  
 وهو الفاضل الرضى وقوله بيينة اما رفوع على الخبرية مبتدأ ما قبله من النظم  
 بتأويل هذه الآية واما مجرور على انه من تمة الآية واقول بمعنى اقرأ وكان  
 الآية لو ضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذه الرد بعد  
 تسليم ان الرضى يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزنجشري ان مراده  
 هدم العثور على جره من اذالم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقدر عليه سياق  
 كلامه حيث قال او لا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب  
 الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى (كم تركوا من  
 جنات وكم اهلكنا من قرية) وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال  
 كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل  
 بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل وفي مميزها ما في الخبرية فكثير نحوكم من ملك في  
 السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الى آخره وانت خبير بان  
 عبارة ذلك الفاضل اعنى قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل  
 لا يلايم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وخبر مميزها على  
 ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهر والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية  
 المجرور ومميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا  
 لم يفصل فتأمل (قوله وبايان ٩ عن الزمان المستقبل) قبل اصل ايان اي او ان  
 فحذفت احدى اليائين من اي والهمزة من او ان فصار ايو ان فقلبت الواو ياء  
 وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى  
 ان يكون اصله ذلك لانه ثقل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض  
 عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابى التصرف المذكور فان  
 قلت اذا سمي بايان هل هو منصرف قلت ان جعل فعلا من اين فهو منصرف  
 وان جعل فعلا من اي كما قيل هو ايضا فغير منصرف للالف والنون الزيدتين  
 مع العلية (قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة) المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة

٧ وان الكلام مع الخبرية  
 يحتمل الصدق والكذب  
 بخلافه مع الاستفهامية  
 وان المتكلم مع الخبرية  
 لا يستدعي من مخاطبه  
 جوابا لانه مخبر والمتكلم  
 بالاستفهامية يستدعيه  
 لانه مستخبر وغير ذلك  
 الى آخره نسخته

٩ فان قلت اذا سمي بايان  
 هل هو منصرف قلت ان  
 جعل فعلا من اين فهو  
 منصرف وان جعل فعلا من  
 لا من اي كما قيل هو ايضا  
 فغير منصرف للالف  
 والنون الزيدتين مع  
 العلية



فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث ( قوله بعد ان يكون الماتى موضع الحدث ) وهو القبل دون الدبر فى الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد احول ( قوله وبعضها يختص بطلب التصور ) كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فواجه ذلك قلت مراد الشارح تفضيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخاى ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها سكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام نظرا لما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها لما قبلها فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف كما فى ازيد قائم او عمرو واما المنفصلة فلا نسلم ان الاستفهام خبر معناها ولا احد معنيها بل المفيدة الهمزة المقدرة ( قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة ) اى لعراقة الهمزة فى الاستفهام لم يجوز وقوعها بدلا للزوم الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الاستاذ اذا لزوم الصورى جار فى الكل كما لا يخفى على المصنف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به فى معنى البيت ولهذا اذا وقعت فى جملة معطوفة بالواو وبالفاء وبثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه ( قوله ثم كيف ينفع ما يعطى العلوق به ) آخره ربحان انفا اذا ماض بالابن \* هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى فرفع ربحان فرد عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال الكسائى اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجرف سكنت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب يعطى والحفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجرى انكار الاصمعى قال لان ربحانها السبب بانفسهما هو عطيتها اياها لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت لان رفعه اخلاء يعطى من مفعول لفظا وتقدير او فيما ذكره ابن الشجرى نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائى الباء فى به زائدة فى المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او يضمن يعطى معنى يجوز فحينئذ يكون العطية نفس الرثمان كما فى صورة النصب او يقال نزل يعطى منزلة اللازم كما فى نخرج فى عراقيها نصلى واعلم ان الرثمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم من كونه فى حكم السقوط حينئذ بقاء الصلة بلا عائد لكونه جوده حسا وقدهم الزمخشري فلم يجوز فى قوله تعالى ( ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله )



ان يكون اعبدوا الله بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقوا هم المبدل منه في حكم السقوط هو الايدان باستقلال البدل بنفسه لا هدار الاول واطراحه والثمان بكسر الراء واسكان الهمزة نص عليه الدمامني في شرح المغني (قوله وام ههنا بمعنى بل) وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشف (قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها) قد يجاب بان الثانية تأكيد الاولى اشار اليه ابن هشام في المغني (قوله مما لم يحكم احد حوله) قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين الزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق الزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية في الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق الزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان الاظهر في بيان الزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاذ من ان الاستفهام سبب لامر الغريب هو التعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك سببه الراجع للتعجب كما ظهر من تقريرنا الهمم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما في ١٣٢ كان من ذات المسبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعيانا الغيث جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر وسجي تحقيقه في علم البيان ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله الامر وفيم ينقلنا ركاب الى آخره) مطلع القصيدة مغان من اجتنامغان بحسب الصالان به اقيان قوله مغان الاول اسم موضع معنى والمغان الثاني المنزل والمعنى ان المنزل الذي يقال له مغان هو منزل اجتنا ينزلون بها ولهم خيول تصهل الحسان وقيان تغني وبعد البيت المذكور في الشرح فقهرها على الحسنى واهل لما ظننت خلائتك الحسان يقول الى متى وفي ما ذات سير بنا هذه المطايا وتوجدان يكون لفاوقت



تحريرا على احسانها بنا و قوله خلا ثقتك مبتدا خبر ما هل و لما ظننت متعلق به اى  
 خلا ثقتك خليك بتحقيق رجائها فيك واعلم ان من في قوله الامر استفهامية  
 فانه يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت و ابقاء الفتحة دليلا عليها فقاين  
 الاستفهام و الخبر و ر بما تبعت الفتحة الالف في الحذف و تسكن الميم و ذلك مخصوص  
 بالشعر و قد صرح صاحب الكشف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله  
 تعالى \* قال فيما اغويتني لا قعدن لهم صراطك المستقيم \* ان اثبات الالف اذا دخل  
 عليها حرف الجر قليل شاذ و ر بذلك حل ما في الآية المذكورة على الاستفهام  
 يقتضيه سياق كلامه و هذا القول الحق اذ لا يجوز حل القراءة المتواترة على  
 الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله  
 تعالى \* بما غفر لي ربي \* ان يكون ما استفهامية و قال الا قولك بم غفر لي بطرح  
 الالف اجود و ان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف  
 والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم (قوله و التعجب نحو ما لا اري الهدى)  
 انما حل على التعجب و قد تقرر ان الحمل على المجاز فيما تعذر فيه الحمل على الحقيقة  
 بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه (قوله و هو الذي قصده  
 المصنف) يدل على ذلك لفظة به اذ لو حل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر  
 (قوله و اجيب عنه بانه يدل عليه الى آخره) قال الا قسرا في شرح الايضاح ردا  
 للجواب و اقول لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعاً و يقينا كيف و قوله تعالى  
 حكاية عنهم من فعل هذا بالهتاف صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا  
 فتذكرهم و السؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم فبطل ما ذكر هذا كلامه  
 و انت خير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم  
 وقت قولهم انت فعلت الى آخره لان هذا القول بعد ما قاله بعضهم سمعنا فتذكرهم  
 يقال له ابراهيم و الظاهر تحقق الظن بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه  
 من الخلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى (فاقبلوا اليه يزقون) اى  
 يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره  
 الشارح (قوله و الانكار) بالجر عطفاً على التقرير و قوله كذلك حال من الانكار  
 اى حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء (قوله و اما غيرها و ان صح  
 مجيئه الى آخره) رد عليه بعض اصحاب الحواشي بانه ترك فاء جواب اما مع انه  
 في سعة الكلام و يمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب و التقدير و اما غيرها  
 فليس كالهزمة لانه و ان الى آخره و قد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا  
 التركيب و في بعض النسخ و اما غيرها و ان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا



التفصيل فلا اشكال ( قوله ومن اين تدري ما العرار من الرند ) مصراع بيت صدره وتصبو الى رند الحمى وعراره \* وقبله جليلي ان الحب مانع فانه \* فلا تنكر ان الحنين من الوجد \* احن و لا انضاء بالغور حنة \* اذا ذكرت او طائها بر بما يجد يحتمل ان يكون ما في تعريفه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو المهزول والغور هو وضع باليامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والوجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبو اي تميل ( قوله في قوله ايقتلني والمشرقي مضاجعي ) المصراع صدر بيت لامرء القيس آخره ومسئونة زرق كانياب اغوال المشرقي سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرقي منسوب الى مشرف وهو قين كأن يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن من السيف اذا حدده وصفها بالذرة لدلالته على صفاتها وكونها مجلوة ( قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة ) فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى ( اغير الله اتخذوا ليا ) واسارة الى دفع اعتراض توهم وهون المنكر اتخاذ الاصنام ٦ لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما اتخذوا الهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذوا ليا توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقام ما هو غير المنكر وحينئذ يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما اتخذ الهة ولا الهة اتخذ اصناما تأمل ( قوله كانه يعتقد قدرته على ذلك ) هذا بني على ان قوله تعالى ( افانت تنكره ) افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على الاكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لان انكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقرب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة ( قوله مراد منه تقوية حكم الانكار ) لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي داخل على كلام مفيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لوحيث جوز حل قوله تعالى ( لو يطيعكم في كثير من الامر ) على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار ( قوله فكأنه بني ) هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الآية مانع اسوي ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرفة حله على وجد تقوى الحكم

ولا يكون محلا لانكار  
كما اذا قيل اتخذ وليا  
فعلم ان مصب الانكار  
خصوصية احد  
المفعولين فيجب تقديمه  
بخلاف الآية الاخرى  
فان اي المفعولين اسقط  
وابقى الآخر كان محلا  
للانكار كما اذا قيل اتخذ  
اصناما واتخذ الهة فعلم  
ان كل واحد مصب  
الانكار فلا يجب تقديم  
احدهما على الفعل



وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار  
 التخصيص مرجوحا كما يشير اليه فيما سبق (قوله قل الذكركين حرام الاثنيين)  
 الهمة للانكار والمراد بالذكركين الذكرك من الضأن والذكرك من العزو وبالاثنيين  
 الاثنيان منهما وكانوا يحرمون ذكورا لانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة  
 كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمهم الله فانكر ذلك  
 عليهم والى معنى لو وجدوا التحريم لكان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء  
 منهما فلا حرمة اصلا (قوله افوق البدر موضع لي مهاب) مصراع لابي العلاء  
 المعري تمامه من الجوزاء تحت يدي وسادا لاستفهام للتقرير وام منقطعة قرر  
 اولادها واقبحار ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جمل  
 الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثاني والبدر في الفلك الاول  
 (قوله وقول الشاعر وهل يدخل الفراغ البيت لابي العلاء) من قصيدة  
 مطلعها «يرومك والجوزاء دون مرأته» عدو يغيب البدر عند تمامه \* يقول  
 يطلبك العدو بالمضادة والمعادة او الحال ان الجوزاء قبيل مرأته لا يصل اليك الا بعد  
 الوصول اليه لانك قد جرت مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل  
 اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه (قوله والافكل مصلحة  
 فيه اي اولم يكن) المراد التوابع بل كان الاستفهام على حقيقة لم يصح لانه سؤال  
 عن خصوصية الوبال بقريضة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه (قوله من  
 فرعون بفتح الميم) فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس  
 على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل  
 المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون  
 اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم يكون المعذب به  
 مثله (قوله اني لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) اول الآية  
 فار تقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا  
 العذاب انا موقنون اني لهم الذكري) الآية روى ان حذيفة قال رياسول الله  
 ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن  
 فيصيبه كهية الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره  
 ومعنى الآية والله تعالى اعلم كيف يدكرون ويتعظون ويوفون بما وعده ومن  
 الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب  
 الاذكار من كشف الدخان وهو مظهر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يدكروا واعرضوا عنه (قوله



ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف (بل قد يتولد اظهره معاندة المخاطب كقوله تعالى (وما منعك ان لا تسجد اذا امرتك) واظهر تفخيم الشأن كقوله تعالى (عم يتساءلون وغيره) قوله على جهة الاستعلاء) واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع قنزل نفسه منزلة الادنى (قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كفف عن القتل) اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كفف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو كفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كفف عن المشتق منه من حيث انه مشتق او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره (قوله رويد بكرة) حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأوربه لانه تصغير الترخيم من اروادوه مصدر ارود ومعنى رويد عمر الرود عمر الى امهله ورويد قد يكون صفة نحو سار وسيرارويد او قد يكون حالا نحو سار القوم رويد او قد يكون مصدرا نحو رويد عمر وبلاضافة كقوله عز وجل (فضرب الرقاب) واذا اتصل به الكاف نحو رويد عمر فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير (قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب) هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف (قوله وفيه نظر لانا لانسلم ان الامر الى اخره) عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على التأمل وما ذكره الشارح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملاسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا (قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع) قد يقال الاصل والشايع في هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى تسميتها واما ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذا المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون الاضافة اللام بيانية مستبعد جدا (قوله وقد يستعمل لغيره كالا باحة الى آخره) عدم عدم المصنف النذب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للنذب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والنذب وان كان مخالفا لرأى الجمهور من حيث كونها موضوعة

مبحث رويد



للوجوب فقد عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على الشارح حيث اعتبر  
 القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب  
 ودلالة كلام المفتاح على نفى اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء  
 المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فتأمل (قوله لانه ابلاغ مع  
 تحوير) قيل الاظهر ان يقال مع ابلاغ (قوله فأتوا بسورة من مثله) صدر الآية  
 (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) المراد من الامر التعجيز  
 لا طلب الا تيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من مثله متعلق بقوله تعالى  
 (فأتوا) والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا لانه يفضى الى ثبوت مثل  
 هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا تعجيز انما يكون عن المأثي  
 به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة او صفة لسورة  
 والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقديرين لان  
 المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء  
 المأثي منه فاحتمال عقل لا سبق الى الفهم ولا مساعلة في استعمال البلغاء فلا اعتداد  
 به (قوله خاسئين) في السحاح خسأت الكلب خساء طردته وخساء الكلب بنفسه  
 يتعدى ولا يتعدى (قوله والتمنى نحو قول امرأ القيس) عد التمنى من القسم  
 الاول المعبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفى  
 في القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض  
 طلب الانحلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان  
 يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره  
 الفاضل المحشى في الجواب من اعتبار امكان المطلوب (قوله من تبارح الجوى  
 ولواعج الاشتياق) تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقه وشدة لوجه عن  
 عشق وخزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اى المدوا حرق جلده ويقال  
 هو لاعج لحرقه الفؤاد من الحب (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب  
 تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز تأخير عنه  
 لا وجوبه حتى لو اتى فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا (قوله  
 مع تراخي احدهما) يعنى القيام لان الامر بالاضطجاع مفيد بالاستمرار الى المساء  
 ولو لم يكن مفيد الاحتمال هو التراخي ايضا كالقيام (قوله والتكرار) الفرق بين  
 الامر والنهى في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور  
 وماهية الفعل يتحقق بمرّة واحدة والمقصود بالنهى انتفاء ماهية الفعل والمتبادر  
 من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات (قوله وان كان راجعا الى اتصال الواقع)



فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك  
 مادامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام  
 انهما اذا افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكافي  
 في شرحه تأمل ( قوله اللهم لا تشمت بي الاعداء ) الشماتة الفرح ببلية العدو  
 ويقال شمت به بالكسر شمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اى بليلة تشمت  
 الشوامت ( قوله لطلب الدوام والثبات ) لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل  
 الصادر مرة وبلا استمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى فيبينهما فرق ولهذا  
 لم ينضم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في  
 الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة  
 الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد  
 كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقة ( قوله مفهوم ما من ذكر  
 الطلب ) لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه  
 مسببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما من نفسه بل من مقدمة  
 اجنبية وهى قوله لان العلة الغائية الى اخره لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة  
 فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر المسبب  
 هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصح راجع الى المسبب وضمير عليه  
 راجع الى الطلب ( قوله واما قوله تعالى قل لعبادى الذين الآية ) جواب  
 سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون  
 متخلفة عنه فالذكر بعد الامر اعنى يقيموا لا يصح جزاءه فكيف الجزم  
 وذهب الفراء فى الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين  
 آمنوا قولى ليقموا الصلاة ورد بان اضمار الجازم فى الافعال به كاضمار الجار  
 فى الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع فى الاشعار نحو \*  
 محمد تفقد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا \* وقد يحجب ايضا بان  
 الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل فى قوله تعالى ( كن فيكون ) بالنصب ( قوله  
 عرض النزول ) وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكى حيث  
 قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب  
 بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا و توجه بمعونة  
 قرينة الحال اى نحو الاتحب النزول مع محبتنا اياه ( قوله فلا يحسن الا بالواو  
 الحالية ) نقضه بعض اصحاب الحواشى بانه قد وقع بالفاء فى قول ابى تمام  
 احاولت ارشادى فبقلى مرشدى \* ام استمت تأديبى فدهرى مؤدبى \* وجوابه



ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا تضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون  
 الفأ تعليلا للنفي ضمنى والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف  
 في شرح المفتاح ولا نقض لذلك في قول ابى تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا  
 للمقدر اى لا حاجة الى ارشادك لان عقلى مرشدى كما ذكرنا مثله في قوله تعالى  
 ( افمن زين له سوء عمله فرأه حسنا فان الله يضل من يشاء ) حيث قالوا التقدير  
 لا جدوى للحشر وقوله تعالى فان الله الى آخره تعليلا للمقدر هذا وقد وجه  
 الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دن  
 الله اولياء فانه هو الولي تعليلا للنفي ضمنى بان قوله فانه هو الولي ليس بمعنى  
 الماضى فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل  
 استفادة الدوام من الجملة الاسمية المذكورة التى خبرها صفة مشبهة بمعونة  
 المقام لشموله الماضى على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفي اتخاذ غير الله وليا  
 من غير تقييد بالزمان فتأمل ( قوله واى والهمزة للقريب ) ونقل ابن الجباز  
 عن شيخه انه للمتوسط وانما الذى للقريب يا وهذا حرف لاجماع النحاة وهل يعتبر  
 اجماعهم فى الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء ( قوله اسكان نعمان الاراك  
 البيت ) نعمان الاراك بفتح النون واد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات  
 والاراك جمع اراكه وهى شجرة طيبة الراححة يتخذ منه السواك والربع المنزل  
 ( قوله واما يافقيل الى آخره ) القول الاول قول ابن الحاجب والثانى قول  
 الزمخشري والال اقرب لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء ودعوى  
 المجاز فى اخدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء  
 المتوسط ولذا اكثر النحاة مكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه  
 معنى ظاهر يحسن الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد  
 خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحو  
 كخصوص الروايح والطعوم التى اكتفى فى التعبير عنها بالاضافة وكرائحة  
 المسك ( قوله اما لا استقصار الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله )  
 هذا كلام الكشف وفيه بحث لان الداعى ربما يقول فى دعائه يا قريبا غير بعيد  
 وربما قال يا من هو اقرب اليامن حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور  
 فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه ( قوله لكن مجموعه فى محل  
 النصب على الحال ) رد على ابى سعيد السيرا فى حيث قال يا ايها الرجل مبتدأ  
 خبره محذوف اى مراد او بالعكس اى المراد الرجل ( قوله اقرى الناس )  
 اى اكثرهم قرى وهو الضيافة ( قوله نحو انا معاشر الانبياء ) اشارة الى قوله



عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام و البكاء على وزن القرب او الى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ( قوله يكشف الضباب ) الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كال دخان تقول منه اضبت يوم ( قوله قال ابن الحاجب المعروف ليس منقول لا الى اخره ) قال الفاضل الرضى الاولى ان يقال الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص على مجرى واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام ( قوله في قوله انا بنى نهشل ) البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها \* انا محبوك يا سلمى فحيننا \* وان سقيت كرام الناس فاسقيننا \* وان دعوت الى جلى ومكرمة \* يوما سراة كرام الناس فادعيننا \* انا بنى نهشل لاندعى لاب عنه \* ولا هو بالابناء يشرينا \* يقول انا مسلمون عليك ايها المرأة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرنا مجراهم فانامنهم وجلى تأنيث الاجل وسراة كل شئ ظهره ووسطه الجمع سرورات او سراة الناس خيارهم وادعى فلان عن بن فلان اي عدل نسبه عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يحى بمعنى البيع وبمعنى الشراء وهو من الاضداد والمراد ههنا البيع ( قوله ومما يستعمل فيه النداء للاستغاثة نحويا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحويا للماء الى اخره ) وقد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث والتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص بمعناها باعتبار ان المستغاث والتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار لتعديده ادعو المقدر عند سيئويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد حقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث والمستغاث له وبين التعجب والتعجب له اذ قد يلى حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى نحويا للظلم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحفيضا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم ( قوله ياناى جدى ) البيت لابي العلاء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرائنى عند كونه ببغداد مطلعها \* لا وضع للرحل الابدع ايصاعى \* فكيف شاهدت احفائى وازماعى الايضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته تشكو من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الحفى مقصورا يقال للذى رقت قدمه وحافره من كثرة المشى وهو حفى بين الحفى وحفاه غيره والازماع على الشئ العزم عليه



وجدى امر من الجدو والاناة على وزن القناة التأني والاخلاس جمع جلس  
وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما نسج  
عريضا للتصدير اى الحزام فى صدر البعير (قوله كقوله فيا قبر مع البيت) قد سبق  
فى اوائل احوال المسند شرح هذا البيت مع عدة من ابيات القصيدة فلاحاجة  
الى الاعداد (قوله وكقوله يا عين بكى عند كل صباح) تمامه جودى باربعة على  
الجراح \* وبعده قد كنت لى جبلا الود بظله \* فتركتنى اصحى باجر دضاح \*  
قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء او قوعها موقع ما يحذف فى النداء وهو  
التنوين ولان الكسرة تدل عليه باب النداء وباب الحذف والايجاز كذا ذكره  
المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى اكرثى البكاء واما بمعنى كرريه فان تضعيف العين  
اذ لم يكن للتعدية يحى لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجعلنى  
مبتدأ نهارك لذلك اوان هذا الوقت كان وقت نكاته بالاعداء وشن الغارات  
على المتأبدى وقوله جودى باربعة اى باربعة قبائل الرأس وجوانبه والدمع  
يخرج من الشؤن وهى مواصل قبائل الرأس وملتقها جمع شان اى جودى  
بدمعك كله وقوله قد كنت انتقل من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم  
فى خطاب المولى والاجرد الاملس والضاحى البارز (قوله اى ينسب اليه  
الكذب) اشارة الى ان يكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول من باب  
التفعل (قوله فأنخر فى هذه الصور مجاز علاقة) الاول اليه فانك فى قولك  
وفقك الله مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما يحصل فى  
المستقبل كما فى قوله (تعالى انى ارانى اعصر خرا) (قوله ويحتمل ان يكون كناية  
فى البعض) كما فى المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى فى المستقبل  
لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريقة الكناية (قوله ونحو ذلك  
من الاعتبارات) كأن يقصد فى قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم  
وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره عدم اتصافه بالتقوى  
بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد مقام  
ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى الاعتبارات (قوله الانشاء  
كانخبر فى كثير مما ذكر) قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كانخبر فى بعض  
احواله فان مسندا الانشاء مثلا لا يكون الامفردا بخلاف مسندا الخبر اذ قد يكون  
جمله وهذا انما يتم فى مسند الامر والنهى واما المسند فى التمنى مثلا فقد  
يكون جملة (الباب السابع الفصل والوصل) (قوله لانه الاصل والوصل



طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين ( اعنى الاتحاد والمباينة ومدار  
 الوصل على جهة واحدة وهى التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على  
 سبيل الندرة كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والوصل للاحتياط مع  
 التوسط ( قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى ) قيل ظاهره مخالف لما  
 ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد  
 بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام  
 بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف  
 كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل ويسمى الجملة  
 وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للمشابهة  
 فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه  
 بتقدير ان مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر  
 والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل فى شرح البيت  
 للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا  
 لمشابهتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معنهما بالحال والاستقبال لىتم  
 مشابهنهما وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتهما  
 اسم الفاعل الجارى على الفعل ( قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها  
 ليست كلاما ) مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات  
 ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلى من عدم اشتمالها عليه فلا يرد  
 اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل ( قوله فانه اذا قصد  
 تشريكه الى آخره ) واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت  
 الشركة فى نفس الامر كما فى الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما  
 ( قوله الا وهى واقعة موقع المفرد ) اى واقعة موقعا يكون الاصل وقوع  
 المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتأويل المفرد فلا يرد النقص بالجملة الواقعة  
 خبرا عن ضم الشأن ولا بالجملة الحالية الحالية عن ضمير كقولك اتيتك والجيش  
 قادم اذ قد تقرر ان الاصل فى كل من الخبر والحال الافراد ( قوله مقبولا بالواو  
 ونحوه ) اى نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كاو الفاصل التى بمعنى  
 الواو الواصلة وشم الداخلة على الجملة كما نقلنا فى اول الكتاب عن الامام الرزوى  
 وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعمل فى مجرد التشريك  
 مجازا فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فاسد ( قوله لما بين الكتابة



والشعر من التناصب) باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف كما ذكرنا  
 في اوائل الكتاب ( قوله لان لكل من الفاء و ثم وحتى مشعر ) بوقوع حتى  
 في عطف الجمل ٣ كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى  
 من التدريج كما ينبغي عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى  
 صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الآتي بان حتى لا يقع  
 في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل  
 ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحيث ان يكون ما بعدها جزءا مما  
 قبلها اما اضعفت او اقوى ولا يتحقق هذا المعنى في الجمل ( قوله بخلاف  
 الواو الى آخره ) نحصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو  
 معنى معين مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل مخصوصا  
 يشتمل ذلك المبين على فائدة العطف و كونه مقبولا لعدم توقف القبول  
 فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير  
 محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة  
 والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل والجنون وادعت كتب المصاحك فلا بد  
 بين المتعاطفين من خصوصية جامعة ( قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله  
 لا والذي هو عالم ان النوى الى آخره ) الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف  
 ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين  
 سبب رفع مرارة النوى فكأنه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان  
 كرم ابي الحسين حلوا والنوى مرفية ههنا مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب  
 ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان  
 في خياله هذا ان الامر ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من  
 عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو ان الانتقال مما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بلاملايمة ثمه كما ان عادة متأخريها  
 التلخص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجي في البديع ان شاء الله  
 فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة  
 النوى لتقاربهما في خياله فليهم ( قوله زعمت هو اك عفا الغداة الى آخره )  
 هو اك وعفا مفعولا زعمت والغداة ظرف عفا يعني اندرس وفيه ايدان بقرب  
 الاندراس وضمير عنها الديار وهو حال من طلال بيان قدم عليه على نمطلية موحشا

٣ اي تأليف الكلام فان  
 الكتابة في حرف الادباء  
 انشاء النثر كما ان الشعر  
 انشاء النظم



طلل قديم و طلال فاعل عفا الثاني واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى في  
 ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا غدت اى لا صارت وقوله  
 على الف اى مألوف متعلق بتحوم اى تطوف وتدور وهو خبر غدت ( قوله  
 لانه بيان لانامعكم ) اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فى  
 انما نحن مستهزون سواء حمل على التأكيد او على الاستيناف او البديل كما فصله  
 الفاضل المحشى اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق فى احوال  
 المسند اليه فى بحث الابدال منه فظاهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان  
 قلت البيان يجب ان يكون او ضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام  
 ولا ابهام فى انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على  
 احتمال ان يتوهم ان معناه انامعكم ظاهرا كما ذكر ذلك فى قوله تعالى الابدال  
 لعاد قوم هود ( قوله على معنى عاطف سوى الواو ) واما العطف بالواو فى الجمل  
 التى لا محل لها من الاعراب فاما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى نية  
 واما للقصد الى بيان اجتماع مضمونى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الامر  
 تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقيق  
 مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه ( قوله واو واما وام الى آخره )  
 لافرق بين او وبين اما الا بحسب اللفظ ويشترط فى اما ان يتقدم قبل ما  
 عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست عاطفة  
 لا اعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ابن عصفور  
 الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملامتها غالبا الواو العاطفة مع  
 انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الكثر على انها  
 عاطفة وفى ايضاح الفصل ان العاطف فى مثل جاءنى اما زيد واما عمرو هو  
 مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا فى موضع  
 وبعض حرف فى آخر كما فى اما وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم  
 والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين  
 او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت فى ازيد  
 عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب  
 بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفى ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما  
 عنده ام لا ولذا كان الجواب بنعم ولا مستقيما ( قوله وقوله مائة الف او يزيدون )  
 اختلف النحاة فى هذه الآية فالقراء على ان الواو بمعنى بل كما ذكره



الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيويه  
 انها للتخيير اي اذار آهم الراي يخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر  
 ورده ابن هشام بانه لا يصح التخييرين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث  
 اذ يحصل ما نقل عن سيويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا  
 من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذار آهم الراي  
 كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب  
 في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص  
 وانما المراد بالمبالغة ( قوله وحكم لكن صرف فيما سبق ) اي في بحث العطف  
 على المسند اليه ( قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الى آخره ) قال الفاضل  
 الرضوي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه  
 الزجاج يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالتعلبية بمعنى ما بين زمالة الى  
 التعلبية ( قوله فحور نادى نوح به فقال ) وفي الآية وجه آخر وهو انه يريد  
 بالنداء ارادة النداء ( قوله فجاءها بأسنانا يا تا او هم قائلون ) يا تاحال والبيات  
 مصدر البيوتنة وقائلون من القيلولة وهي النوم الى الظهيرة يقال قال يقيل  
 قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على يساتا كانه قيل  
 فجاء اهلها بأسنانا ياتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا  
 الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع ( قوله فان الاحضرار  
 او يتبدى عقيب نزول المطر اللهم الا ان تحمل ووجه التحمل على ما كتب في  
 الجواشي ان يعتبر التعقيب اضافيا بالنسبة الى آخر الاحضرار وانت خبير  
 بان جوابه هذا يستدعي جواز استعمال الفاء في كل ما يترتب على الشيء  
 ولو بعد الف سنة واهل اللغة والعرف يأبونه بل الجواب ما ذكره الشارح في  
 بحث الاستعارة من ان الفاء موضوعة لما بعد في العادة مترتبة غير متراح قال وهذا  
 يختلف باختلاف العادة فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة وقد  
 يكون بالعكس كما قوله تعالى ( وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون )  
 فان زمان النهار ان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن  
 دخول بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اصناف ذلك الزمان  
 عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار الليل بلا  
 مهلة هذا كله كلام الشارح في بحث الاستعارة ( قوله ونحو ثم الذين كفروا  
 بربهم يعدلون ) يجوز في الكشف عطفه على جملة الحمد لله على معنى انا الله



حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا ببرهم يعدلون  
وعلى حلة خلق السموات على معنى انه خلق مما لا يقدر عليه احد سواء ثم هم  
يعدون به مما لا يقدر على شيء منه والظاهرة ان يعدلون على الوجه الاول من  
العدول وبرهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم  
الصلة للاهتمام ووجه التخصيص ٩ رعاية المناسبة بين المعطوف بـ ثم الاستيعادية  
وبين المعطوف عليه كما لا يخفى وانما لم يحتمل على التراخي لعدم طباقه المقام اما على  
الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده  
معه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا  
فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح  
الواضح وهذا مما لا حاجة اليه (قوله فلا اقحم العقبة الآية) اعترض عليه  
بان لا يدخل على الماضي الامر مرة نحو (فلا صدق ولا صلى) ولا تكرير  
في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لاهنا بمعنى لم فالتكرير غير  
واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لاهنا  
مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى (وما ادريك مال العقبة فك رقبة او اطعم في  
يوم ذي مسغبة) ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقحم العقبة ولا فك  
رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان  
الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به (قوله كقوله  
ان من ساد ثم ساد ابوه البيت) قال الاستاد الاحسن الاليق بلطائف البلاغة  
ان يقال ما في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعى الجد اتاه السودد  
من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر  
من شيان قلت لهم \* كلا لعمري ولكن منه شيان \* كم من اب قد علا بابن  
ذري حسب \* كما علا برسول الله عدنان \* واقول هذا الجواب لابن عصفور  
نقله ابن هشام في مغني اللبيب وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح  
بما في هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب  
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وهذا ظاهر  
واجاب الاستاد عن هذا الرد بان انما يلزم اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس  
كذلك بل هو حال من جده قدمت عليه وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على  
ذيها اذا كانت معرفة وفيه بحث ظاهر لانه اذا جعل قبل ذلك حالا من  
جده وجب ان يتصف الجد بالتبعية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة

٩ وهذا تخصيص من غير  
مخصص لتأني التقديرين  
على كل من الوجهين كما  
لا يخفى وبالجملة انما لم يحتمل  
على الترجي آة نسخة



الفاعل حال كونه فاعلا واجدا لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجمعه الالب في الوجود اذ لو جمعه لزال القبلية الى المعية كما صرحوا بمثله في تجويز تجدد الاضافة على الباري جل وعلى حيث قالوا انه يتصف بكونه قبل العالم ثم يزول هذه الاضافة ويتجدد المعية ثم يتجدد البعدية فالمنافات المذكورة باقى بحالها نعم يمكن ان يتكلف فى الجواب عن اصل الرد بان سيادة الجد وان حصلت عند سيادة الالب الا انها امتدت واستندت الى اول وجود الجد فالترتيب باعتبار اصل الحصول والقبلية باعتبار الامتداد فلا ينافى قوله قبل ذلك المعنى الذى ذكره ابن عصفور فليتأمل (قوله احتمل ان يكون قولك يضر الى آخره) قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية ولم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما فى قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الاجمالة فى حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه (قوله تسكب فيه العبرات) كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكى لعجزه (قوله وهو ان خذلهم الى آخره) خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذلا اى حبلهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته له وتستدرجا حال من الضمير الفاعل فى خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدرج وفى الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل (قوله وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء فلانسلم ٧ الى آخره) المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كمن فىصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا فان جعل اذا فى قولنا اذا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرأت فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعنى قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما فى قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق فى افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق معمول التأخر وهذا لا ينافى التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا حينئذ معمولة للجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها (قوله سواء جعل ذلك

٧ هذه الفاء ليست للعطف والالزم اجتماع حرفى العطف اذا التقدير حينئذ وفلانسلم بعد تسليم الى آخره بل هى الرابطة للجزاء بالشرط والتقدير مما يمكن يكن من شىء فلانسلم بعد تسليم الى آخره وقس عليه نظائره كقوله تعالى وربك فكبر والمسئلة مسطورة فى الباب منه



باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود  
الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من  
ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى  
الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية وقد سبق من ان مثل هذا يسمى نعا وهو  
مقبول في المناظرة ( قوله نعم انه ليس بقطعي ) قد سبق منافي اوائل الكتاب ان  
الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى ( وما على الذين يتقون من  
حسابهم من شيء ) الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال  
بخلافه وان الشيخ ايضا بت القول بذلك في دلائل الاعجاز ( قوله فهو على  
ضريين ) قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو  
ان عاد ابي من السفر صليت وتوضأت ووقع مثله في كلام البلغاء متنوع  
( قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل ) فيه  
بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يقيد  
الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو بحاله ( قوله لا على اخبارهم عن  
انفسهم بانا مستهزؤون بدليل انهم الى آخره ) فيه بحث لانا لانسلم ان  
الجزء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار  
المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب  
الكشاف في وجه التأكيدي قوله تعالى ( انا معكم ) حيث قال واما مخاطبة  
احوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق  
رغبة ووفور نشاط وهورايح عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ولا يخفى  
ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله  
يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزء على مجرد القول  
والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهم  
ذو نظر قاصر خافل عن فائدة التأكيدي انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا  
للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا ٩ اليه ( قوله فان كان بينهما  
كل الانقطاع بلايهام او كل الاتصال ) فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام  
مع كل الاتصال كما يمكن اعتباره مع كل الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف  
ايضا فلم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا اسئلت هل شرب  
خرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيديا للنفي السابق  
ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله ويمكن

٩ من ان الفصل بناء على ان  
المحذور على تقدير الاصل  
وجعل من الضرب الثاني  
بحاله منه



ان يجب بانه لم يعتبر ههنا دفع الابهام كما اعتبر في حال الانقطاع اذ لا تصور  
عطف احد المتحدین على الآخر حتى يعطى لدفع الابهام فليتأمل  
( قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة ) اى مع عدم الابهام وانما تركه  
لدلالة السوق عليه والافعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب  
الوصل ( قوله فلعدم المغيرة المفتقرة الى الربط ) فيه بحث وهو ان  
هذا المعنى مما يعجز الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسيري  
بالواو في المفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء  
وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم ( قوله فكل حنف امرء يجرى  
بمقدار ) ادخال الكل على الحنف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض  
وبالسيف وبالرمح وغيرهما والا فالحنف المضاف الى امرء امر واحد  
وانما لم يقل فحنف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام  
الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما في كل جانب  
ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله لا يلائم غرض  
الشارح وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب  
اعتبار العموم في المضاف اليه اعنى امرئى كما اعتبر صريحا في المضاف  
ايضا وهو الحنف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه  
وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تم بواسطة المقام وانما لم يتعرض  
في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح  
يلائم غرض الشاعر جدا ( قوله اى حبستها بالمرساة ) المرساة آلة الارساء  
وهى الحديد التى تلتقى فى البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لسكر ( قوله  
والضمير للحرب فانها مؤنث السماعى ) يقال وقفت بينهم حرب عظيم قال  
الخليل تصغيرها حريب بلاها ورواية عن العرب وقال المبرد الحرب قديد كـ  
وقيل الضمير للكتيبة وهى الجيش ( قوله وقيل للسفينة ) والمعنى قال مقدم القوم  
للملاحين ارسوها اى السفينة ولا تجروها لى تماجلها وناخذها وما فيها من  
الاموال ( قوله والوجه ما ذكرنا ) وهو الارجاع الى الحرب لان الصراع الثانى  
يلائمه اشد ملائمة ( قوله قلت لما ذكر انه يكون آه ) قال ابن هشام فى المعنى لا حاجة الى  
هذا الجواب لان كلاما من الجملتين على الانفراد لا محل لهما من الاعراب اما فى كلام  
الحاكى فلانها جزء من المحكى اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو  
المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكى عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه



ههنا لولا عد المصنف فيما سبق قوله تعالى (انامعكم) مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امر ان الاول كل الانقطاع والثاني وجوف الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمصنف مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني اصلا اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي في آخر هذا البحث فترك العطف في الحكاية لهذه العلة لاكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيد قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المصنف لمجرد كل الانقطاع لتركه العطف لاجله ولو كان فيماله محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق ولما كان رسوا انشاء لفظا ومعنى الى آخره فتحقق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل ثم يرد على هذا التقدير اعتراضه الثالث فتدبر (قوله اولانه لاجماع بينهما) هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية او الانشائية لان عدم الجماع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل الكمال الانقطاع بحيث اذا جامعهم عدم الجماع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببا كذا في شرحه للمفتاح (قوله اما كل الاتصال فليكون الثانية مؤكدة للاولى) قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشف ان توسط حرف العطف بين الجملتين في قوله تعالى (انه فكرو قدر) الى قوله تعالى (ان هذا الاسحري يؤثر) مبني على ان الجملة الثانية جرت من الاولى مجرى التأكيد من المؤكد وهذا نظائره منقوض بما نحن فيه لان كون منزلة التأكيد للاولى من اسباب الفصل وقد جعله هناك من اسباب الوصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطأ في النقل لا ادري كيف وقع فيه ايماء عبارة الكشف في قوله تعالى (وان هذا الاسحري يؤثر) ان هذا الاقول البشر) هكذا فان قلت لم توسط حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت في الاولى مجرى التأكيد في المؤكد وهذا عين ما نحن فيه (قوله مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانها) قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لامعناه الاصطلاح لان كل واحد منها من التوابع والتابع وهو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون



للتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب  
ولك ان تقول المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما  
لسابقه اعرابا وانه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر يؤيده  
ان الدماميني صرح في شرح المعنى بان قوله تعالى ( امدكم بانعام وبنين ) بدل  
اصطلاحى من قوله تعالى ( امدكم بما تعملون ) مع انه لا محل لها من الاعراب  
كما سنحققه ( قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل ) قال النجاشي المحشى  
اى كون التابع هـ والا فاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت  
والا يلزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها  
مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستعملا ملحوظا  
فى نفسه اسمالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظرا ما اولا فلان هذا التعليل  
منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف  
بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول  
فى البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا  
عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما  
ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا  
وقد صرحوا بجواز توصيف الذكرة بالجملة وان لم يحز توصيف المعرفة ونقل  
عن بعض الافاضل ان ضميره راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت  
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال  
الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حل بعض احوال  
الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثانى والاظهر فى عدم وقوع الجملة نعتا  
للجملة ما ذكر فى شرح الفوائد الضائية وذكره الشريف ايضا فى حواشى  
المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اى مفهوما مستقلا اى ملحوظا  
فى نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو  
عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها  
الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع فى ان يصور  
الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية نشأ  
منها اعتبارات متفاوتة فتارة يصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة  
عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ فى مواضع فى دلائل الاعجاز الاشارة الى  
هذا من جللتها انه قال فى موضع ومن اللطيف فى ذلك قوله تعالى ( ما هذا

هـ دالا على بعض احوال  
المتبوع مما لا يتحقق فى الجمل  
والالكان الجمل محكوما  
عليها به لكن الجمل من حيث  
هى لا يصلح لذلك هذا  
كلامه والمتبادر من عبارته  
ان ضميره راجع الى  
كون التابع والا فاصل  
كلامه نسخه صح



بشرا ان هذا الاملك كريم) وذلك ان قوله ان هذا الاملك كريم مشابه كقوله  
 ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان ٦ هو فيهما شبيه بالتأ كيد  
 ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتأ كيد ووجه  
 هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذ انفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس  
 سواء اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذ كان  
 الامر كذلك كان اثباته ملكا تعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم لو صح  
 ذلك بنوع بسط كيف ولو حل على المعنى الاصطلاحي لم يحجز ان يكون  
 جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى اللبيب ان ما لا ينعت  
 لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد ينزلة النعت  
 في المشتقات وايدى بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه (قوله  
 ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة) الاول ان يكون  
 الم اسم السورة او اقران والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم  
 في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه  
 جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس  
 فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اما اسم مفعول صفة  
 محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام  
 وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في  
 شرح الكشف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم  
 اذا كان الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة (قوله وههنا وجوه اخر  
 خارجة عن المقصود) مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا  
 او حالا وغير ذلك مما هو مذكور في الكشف وتفسير القاضي وغيرهما (قوله وانه  
 الذي سية هل) في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا تقل مستأهل والعامية  
 تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الأساس (قوله مما يرمى  
 جزافا) الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة  
 بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبره وتيقظ ونصبه على  
 المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف (قوله فوزانه وزان  
 نفسه) الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق  
 على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يقال على مرتبة الشيء  
 اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا (قوله اي هو

٦ وجهان هو فيهما شبيه  
 بالصفة ثم قال بعد ذكر  
 وجهي الشبه بالتأ كيد واما  
 الوجه الثالث الذي هو فيه  
 شبيه بالصفة فهو انه اذ انفي  
 ان يكون بشرا الى آخره  
 نسخه



هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف  
الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة ( قوله فوازانه وزان زيد  
الثاني ) اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب حينئذ عطف هدى للتقنين  
على لا ريب فيه لا شترأ كهما في التأكيديّة لذلك الكتاب ثم اجاب عنه  
بحواب حسن يتبين منه وجه عدم العطف ٦ في قوله تعالى ( فسجد الملائكة  
كلهم اجمعون ) مع اتحاد كلهم واجمعون في التأكيد للملائكة فليتأمل  
( قوله ولكن ذكره الشيخ ) يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب بمنزلة  
التأكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من كونه بمنزلة  
التأكيد المعنوي ( قوله اى القسم الثاني من كل الاتصال ان يكون الى آخره )  
قال في شرح الفوائد الغيائية وفي كون الفصل في البديل من باب الاتحاد نظر  
لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطف عليه اللهم  
الا ان يقال ذلك الحكم اى كون البديل منه في حكم المطروح في المفردات  
والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه ( قوله وهذا  
المعنى مما لا تحقق له في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب ) اى التمييز  
بمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب  
فانه لا يجري فيه التمييز بشئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى الى تحقيقه  
فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم  
تحقيق كون الثاني مقصودا بالنسبة بعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا  
مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة  
اليه يتم معنى بدل الكل بلامرية هذا وفي شرح الفوائد الغيائية ما يدل على  
جواز حل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ممتازا عن التأكيد الاعتبار  
الثاني حيث قال وفي نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمران كان  
المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من  
الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية  
ليانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى اوتأكيدها ( قوله نحوا مدكم  
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ) فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من  
الاعراب وقوله تعالى ( امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الآية ) واتقوا  
الذى امدكم بما تعلمون ( قلت لو سلم ان الكلام من ذلك فلان سلم ان الجملة  
الاولى ههنا بماله محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة

٦ وقد يجاب ايضا انه لو  
عطف لتوهم انه عطف على  
ذلك الكتاب في العطف  
ايهام مخلاف المقصود ولذا  
تركه



على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للوصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام رحمه الله تعالى في الباب الثاني من كتاب المنى ( قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة ) قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته عنه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عذم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عذم الفعل واياها كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لان نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير و ارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا تدبر ( قوله والتأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى ) فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذا لمفهوم من هذا الكلام ان يكون التأ كيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لاتقين من النون والمفهوم من قول المصنف اوفي بتأدية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التأ كيد ان يكون التأ كيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التأ كيد كالمطابقة وجه كونه اوفي لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ غير وجه كونه اوفي بتأديته اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر ( قوله ويمكن ان يقال انه ) مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده بعض اصحاب الحواشي من ان معنى تضمن الامر بالشئ النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارحل على اظهار الكراهة ضمنا وهوليس بمقصود بل المقصود دلالاته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة اقامة لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو



كمال اظهار الى آخره وفيه ان السوق لا يلايمه فتأمل ( قوله وقريب من هذا  
 ما يقال الى آخره ) لا يخفى ان التأكيـد والمطابقة في هذا الوجه انقريب وجه  
 كون اللفظ اوفى بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب  
 لغرض المصنف وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه انقريب  
 الى آخره بان اللفظ اذا فهم منه قصدا او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه  
 حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان  
 القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له  
 وكانت القرينة في غاية الموضوع حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن  
 اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين  
 بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا و صريحا اما لاحد الامرين المذكورين  
 اولكون القرينة في غاية الوضوح فيقرب مما ذكره الشارح لان المجاز المشهور  
 المجاز مع كمال وضوح القرينة قريبا من الحقيقة الى هنا ( قوله وزان حسنها  
 في اعجبنى الدار حسنها ) يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه  
 المصنف واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بالمعنى  
 المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل ( قوله لان عدم الاقامة مغاير  
 للارتحال ) اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه  
 اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي  
 كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط ( قوله فوسوس اليه الشيطان  
 الآية ) عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والانقاء و اضاف الشجرة  
 الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب خلود الآكل ومعنى ملك لا يبلى لا يتطرق  
 اليه النقصان فضلا عن الزوال ( قوله لانا اذا قطعنا انظر الى آخره ) قيل  
 عليه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبينا بقول مخصوص  
 وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول  
 مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار  
 الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم عليه السلام عام ايضا فتأمل ( قوله  
 اقسم بالله ابو حفص عمر ) قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا  
 اتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة  
 دبراء عجفاء نقباء واستحماله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره  
 ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص



عمر مامسها من نقب ولاد براغفرله اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى  
 الوادى فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا  
 فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير  
 وزوده وكساه وفى بعض الروايات ما ان بها مكان مامسها الدبر جراحة  
 الظهر والعجب الهزال والنقبة بالضم اول ما يبد ومن الجرب قطعاً متفرقة  
 (قوله يسومونكم سوء العذاب) يقال ستمه خسفاى اوليته اياه واوردته عليه (قوله  
 فحيث طرح الواو الى آخره) هذا ظاهر لكن ببقى الكلام فى وجه تخصيص الآية  
 الاولى بترك الواو الثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه  
 وفى سورة ابراهيم قوله تعالى (وذكرهم بايام الله) اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب  
 العطف على سوم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع  
 النعم والمحن التى اشير اليها بقوله تعالى (وذكرهم بايام الله) ولا كذلك السياق  
 فى سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم  
 يعدد المحن وآية ابراهيم من كلام موسى عليه السلام فعدها ويحتمل انه  
 لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفى ابراهيم عطفه  
 ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى (اذكروا نعمة الله عليكم) فتأمل  
 (قوله فانه بين عذابه اليوم الكبير الى آخره) وفى الآية وجه آخر وهو جعل  
 الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اى فيه وقد سبق منا فى بحث الحمد  
 تفصيل للقول فى حذف العائد المجزور فليترك (قوله وشبه هذا بكمال  
 الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف) ينبغي ان يزداد ويقال مع المغايرة  
 الكلية والا فلما نفع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا (قوله ويسمى  
 الفصل لذلك قطعاً امالاً كونه قطعاً للوهم اولاً ان كل فصل قطع فيكون من  
 تسمية المقيد باسم المطلق) قوله اراها فى الضلال تهيم قال الفاضل الكاشى  
 اراها فعل مجهول من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة  
 ذلك ان ارى بمعنى ظن متعدي الى مفعولين فاذا ارى يصير متعدياً الى ثلاثة  
 مفاعيل ويكون معنى زيدا ارى خالداً عمراً فاضلاً ان زيدا جعل خالداً ظاناً عمراً  
 فاضلاً ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمراً فاضلاً فهم كما ترى استعملوا ارى فى معنى  
 لازمه يقال هام على وجهه يهيم هيماً وهيمانا ذهب من العشق وغيره  
 (قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة) فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره  
 سابقاً عقب ذكر الاقسام الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان  
 ذلك تصريح بان الجملتين فى شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره



ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلشبهة الاول من اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع ٦ خارجا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسما للاول والثالث (قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى) فيد بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تأكيدا لابغى او بيان له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ابهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل مؤكل الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بشأنها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص ٤ في الواو فلاحتمال الثاني اقرب من الاحتمال الاول ولهذا رجح دفعه على دفع الاحتمال الاول على ان الشيخ ذكر في المسائل المشكلة ان الحمل اذا وقعت خبرا بعد خبر فلا بد من الواو يرشدك اليه بيان نكتة ترك العطف في قوله تعالى (الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان) فافهم (قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين الى اخره) وجه الفاضل المحشى زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل آخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعنى قالوا بدون اشتراك في القيد وهو اخلو فظهورها في قوله تعالى (اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وانت خير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة على الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل (قوله لا نأقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية اه) قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ولا عكسه لتحقيق المناقاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقيق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا

٦ سواء كان المانع عدم المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدي الى فساد المعنى قلت الى آخر منه

٤ كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل نسخ

قوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قد يقال يجوز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعنى اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على نمط قوله تعالى (ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) وقولهم كلمته فارده على سوداء ولا يبيضاء نسخ



يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم  
بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون  
تغييره على نمط قوله تعالى ( ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ) وقولهم كلمته  
فارد على سوداء ولا بيضاء ( قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور  
المناسبة ) فان قلت لا تقرب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع  
بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود  
الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملة  
من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم ( قوله فليكونها جوابا  
لسؤال اقتضته الاولى ) صرح الشيخ في دلائل الاعجاز لوجوب القطع في هذه  
الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من  
يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله  
كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباط ذاتيا ومنهم من يجعله  
بان حقيما ان يكونا كلا في شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف  
التلقين ههنا وربما يقال لو جئ بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل  
وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى ( ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا  
للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم )  
مقتضى لسؤال وقع قوله تعالى ( وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الآية )  
جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال  
وقد يجاب بان المعبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله  
كذا ام لا والغرض من السؤال المعبر في الآية الكريمة ونظائرها النقض  
فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما  
اجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل  
واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف فكان المقام مقام  
فصل يقتضي المناسبة من وجه والمعايرة من اخرى وفيه ان لمية القطع وهي  
الوجوه الثلاثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا  
القطع اللهم الا ان يقال ام يقدر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره  
في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وحينئذ لم يعتبر الاتصال بين الجملتين  
بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا  
الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلزم هذا الاستبعاد  
ذكر الجواب والله اعلم بالصواب ( قوله وغير ذلك ) قال الفاضل المحشي مثل  
تبيين المتكلم على كمال قطائنه وادراكه ان الكلام السابق مقتضى السؤال



لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطنة او على  
 بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الابداع يراد الجواب وفيه بحث كما يدل عليه اول  
 كلامه لالكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل  
 الاضافة في كمال فطائه بيانية او يراد من البلادة عدم كمال الفطنة (قوله اي ما بالك  
 عليلا) قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا  
 يكون عن سببه فعناء احرارة تشتعل بك ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا (قوله  
 لانهم ابعد اسباب المرض) اي سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب (قوله  
 وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك) هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر  
 واما اذا حل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التأكيد  
 بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهر او حزنا امر متعين لا ينبغي  
 ان ينكره العاقل او يشك فيه (قوله فالتأكيد دليل على ان السؤال عن  
 السبب الخاص) هذا ايضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر  
 المتبادر والافتات كيد معان غير رفع الشك ورد الانكار سبق (قوله وهذا بلغ  
 الوصلين واقو يسمي) نوقش فيه بان كلام من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل  
 منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر  
 يكون قولك فبالعبارة حوله ابلغ من قولك العبارة حوله فكيف يحم عليه  
 بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى  
 مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى  
 (قوله نحو قالوا سيلا ما قال سلام) يحتمل ان يكون تناولهم بلغة يعتبر  
 فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على  
 ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذا اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام  
 (قوله زعم العواذل البيت) فيه ان الزعم اكثر مما يستعمل في الباطل ولهذا  
 قيل زعموا مطية فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن (قوله جمع  
 عاذلة) يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقدم فيه  
 الكلام في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعية فبني على  
 الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع  
 عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس  
 بقياسي (قوله اي اوقع عنه الاستيناف) يشير الى ان الفعل في كلام المصنف  
 اعني استوقف مسند الى مصدره بالتأويل المشهور كما في قوله \* وقد حيل بين



ثم بين ماهو الصواب  
بتفصيل واجاب عنه  
الاستاد وغيره بان ليس في  
كلام الشارح ما يدل على ان  
السؤال المقدر من جانب  
المخاطب بل ما يدل على  
خلافه حيث لم يقل في تقرير  
السؤال لماذا احسنت اليه  
بل قال لماذا احسن على صيغة  
الماضي المجهول لا على صيغة  
الحكاية المضارع لانه  
لا يناسب قوله احسنت الى  
زيد بصيغة الماضي فزاده  
ان المقام مقام ان يسأل غير  
المخاطب المتكلم عن السبب  
وفيه نظر اذ قول المتكلم  
في الجواب صديقك  
بالمخاطب يدل على اعتبار  
السؤال من المخاطب فالجمل  
على خلافه تعسف ظاهر  
فان قلت يمكن ان يدفع رد  
الفاضل المحشي بان ما ذكره  
اتما يرد لو كان كلام  
الشارح في المثال بخصوص  
السابق وليس ذلك بمتعين  
بل ظاهر قوله فان قلت ان  
كان السؤال في الاستيناف  
عن السبب الى آخره يدل  
على ان كلامه ليس في  
خصوص المثال ولذا لم يقل  
فان قلت ان كان السؤال  
فيما سبق نسخته

العيروانثوان \* ولك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به (قوله وان  
اذا عقت المستأنف عنه الى آخره) وقد مر الاشارة الى جواز الوجهين  
في مثله (قوله اي اعادة ذكر ذلك الشيء الى آخره) الاظهر ان يقال ان  
قوله باعادة صفته من باب المشاكاة على نمط قوله \* قالوا اقترح شيئا نجدك  
طبخه \* قلت اطبخوا الى جبة وقيصا \* على ما سيجي في البديع ان شاء الله  
والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع  
الشخصات فاذا ذكر او لا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت  
الاعادة فيحصل الدلالة (قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم) اورد عليه  
الفاضل المحشي المراد ان سؤال المخاطب غيره عن سبب احسناته مما لا وجه له  
اذهوا علم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ماهو الصواب بتفصيل  
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب  
حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل  
على ان المسائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالمخاطب  
يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالجمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت  
رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال بخصوص  
السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال  
في الاستيناف عن السبب الى آخره يدل على ان كلامه ليس في خصوص  
المثال ولذا لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان  
يصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب  
مثل ان يقول احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد  
ان تقدير السؤال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه  
تجوز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة الى الجواب  
بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة  
الى تقدير آخر الى المقايضة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر  
فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان  
قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه  
يتناوله قطعاً فيراد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح او هل هو  
حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا  
على من زعم ان المقدر هو بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله



نعم يتصور ذلك اذا نسي اواراد ان يتمكن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما  
 عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب  
 ليس الا لفائدة لازم فائدة الخبر وحققة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى  
 ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال  
 المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصدقة  
 القديمة لم يكن بعيدا لمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل  
 هو تحقيق بالاحسان استحسن التأكيدي في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل  
 المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التأكيد انما هو في القسم الثاني  
 والاول حال عنه فيكون المثال الاول حينئذ مستقبحا وهذا هو الذي حل  
 الشارح على تقدير السؤال عن السبب بقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل  
 هو تحقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تأمل فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم  
 هو هذا الوصف فيكون الجواب حينئذ مسكنا للسائل ومغنيا عن السؤال  
 الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فانك اذا قلت زيد تحقيق بالاحسان  
 ربما احتاج السائل ان يقول لم قلت انه تحقيق به فنقول لصدقتي القديمة فلكونه  
 مسكنا كان هذا ابلغ (قوله وليس يجري هذا في سائر صورة الاستيناف  
 فتأمل) اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة  
 واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن  
 السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتأمل لثلاثتهم  
 من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبني على الصفة الحصر فان المفيد  
 لذلك اما واما دون منه ومنه وهذا التوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب  
 الحواشي من ان قوله ليس يجري في سائر صور الاستيناف لما لم يكن ظاهر  
 الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه ضربه الشارح بخطه وعبره هكذا فليس  
 جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين على ان قوله ولهذا قال منه  
 همالم نجده في النسخ (قوله بالغدو والآصال) الغدو في الاصل نقيض  
 الرواح والمراد ههنا الغدوات فعر بالفعل عن الوقت كما يقال آنيك  
 طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان  
 المصدر لا يثنى والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد  
 يجمع على اصل واصائل كما أنه جمع اصلية ويحمل على اصلال مثل بعير  
 وبعران (قوله كما أنه قيل من يسبحه الى آخره) قد سبق منا الاشارة في احوال



المسند الى ان الشيخ صرح في دلائل الإعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية فليترك ( قوله لهم ألف وليس لكم ألف ) ألف مصدر ألفه يألفه أى سكن اليه واحبه والالاف مصدر ألفه يؤلفه والايلاف مصدر ألفه يوافه ( قوله مؤكدا للجواب او بياناله ) لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قولهم لهم ألف وليس لكم ألف عين معنى قولهم كذبتم ( قوله فلدفع هذا الوهم ) حتى بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال هذا الواو احسن من واوات الاصداع على حدود المرد الملاح ( قوله وقد توهم بعضهم الى آخره ) توهمه الزورنى ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الابهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه ( قوله لان لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء ) اى لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق فى قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقربان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صله لا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ مأول بالمصدر معطوف على خبر مأول به ( قوله لان بمعنى آمنوا المؤمنون ) اشارة الى التجارة النجبة وتعليم لها والمتعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر ( قوله الا عند التصريح بالخذاء ) فيه بحث لان هذا التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بالنداء كما فى قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك ولا تخفى ان افراد احد الفعلين وجع الاخرى فى الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس ( قوله فلا يصح عطف بشر عليه ) اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون لا جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يارب فقيل آمنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته اثم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبي عليه السلام وللمؤمنين والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها فى شأنه عليه السلام نوع تبشير وفى شأنهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشر بيان الكلا



نوعها فتدبر (قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الى آخره) اراد انه ليس المعتمد  
 بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصيتها  
 بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة فى قوله وانما المعتمد  
 بالعطف هو جملة وصف الى آخره ما اراد بها فى قولهم وبالجملة وقولهم وجملة  
 الامر وامثالهما هو الامر الاجمالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف  
 الحاصل من مضمون الى آخره والمعنى المعتمد بالعطف بمعنى حاصل الامر  
 والحال حاصل الكلام الذى هو وصف ثواب المؤمنين اى المنظور فى العطف  
 هو ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى يطلب لها  
 مشاكل واما قول صاحب الكشف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا  
 الى آخره فهو مبنى على عطف الجملة من حيث خصوصيتها لان بشر من فردا  
 عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا  
 التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض الفاضل المحشى  
 واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل  
 فهو مما افاده الشارح ايضا فى شرح الكشف ولكنه لا يخلو عن تعسف لان  
 الانسب حينئذ التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير خفى على  
 من له تدرب فى درية اساليب الكلام فيما ذكره الشارح فى هذا الكتاب توجيه  
 آخر لكلام الكشف غير ما ذكر فى شرح الكشف (قوله لكن من يشترط اتفاق  
 الجملتين) قال ابن هشام فى معنى اللبيب عطف الاثشاء على الاخبار وبالعكس  
 منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن  
 عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصغار وجماعة  
 مستدلين بقوله تعالى (وبشر الذين آمنوا) فى سورة البقرة (وبشر المؤمنين)  
 فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو والعاقلان على  
 ان يكون العاقلان خبر مبتدأ محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على  
 جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشى اشتراط  
 اتفاق الجملتين خبرا وانشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع  
 فيه محل نظر الهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما  
 ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه  
 واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك  
 لا تثنى الاعلى من اثنته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما



بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعها سيديه من جهة النعت علم ان زوال النعت  
يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا جهة فيما ذكر  
الصغار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي  
اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة  
وبين كلام البيانين في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل  
البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف  
بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم ( قوله فكأنه  
امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام ) في لفظة كان  
ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان يلقي الكلام  
على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ  
( قل للذين كفروا ان ينتهوا ) الآية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح  
في بحث الایجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه ( قوله وتصرف فيه  
بما جعله الى آخره ) سيئاتي في آخر البحث في بيان كيفية تصرف المصنف  
ووجه جعله الكلام مختلا ( قوله من القوى المدركة العقل ) اراد بالقوى  
المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك  
( قوله وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة ) كالحكم بان هذا الاصغر هو  
هذا الخلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى  
جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان  
مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة  
حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم  
في المثال المذكور للحس المشترك كما ذكره الشارح ولا للقوة الوهمية  
كما صرح في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور  
المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرسم فيها صور كاهما فالحس  
المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم  
الآلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار  
كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة  
واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا  
يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال  
المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة



تنعكس الى كل واحد منهما ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها ( قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة ) اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح حوايه فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسات ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آتفا من ان القوى الباطنة كالزاياء المتقابلة فلا تغفل ( قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة ) اشارة الى مغايرة الفعل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في الجنون والعقل عرض منقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه ( قوله مثل الاتحاد في الخبر عنه الى آخره ) التمثيل بالخبر بدل المسند والمُسند اليه بناء على انه في قانون الخبر ( قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ) ظاهره مخالف لما سبق من ان الحكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ماله وما عليه ( قوله وفيه نظر لان التضاييف الى آخره ) يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد تكونا محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين لا بمعنى انهما محسوسان بالذات بل معنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بتمثله في الامور المحسوسات مثلاً انها اكثر من اثنين في ضمها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسات علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس ( قوله نوع واحد زيد في احدهما عارض ) اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عنه حقيقة وكذا السواد صفرة زيد فيه شيء يسير ( قوله ويتوهم ) ان هذه الثلاثة نوع واحد سبب اشتراكها في اشراق الدنيا بهائها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لا فاضة انوار العدل والاحسان ( قوله او تضاد ) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجودين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر وهي الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل فمن زعم ان بقوله



يتعاقبان على محل واحد خرج الجوهر ان المتقابلان فقد سهى والصواب  
دخل الجوهر ان المتقابلان وبهذا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل ما يعم  
التعاقب باعتبار الحلول وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف  
بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما  
خامسا في مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد  
تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا ويحصر التقابل في الاربعة  
بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف  
لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة  
التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة  
 والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس هو اشد من  
تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون  
الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل  
البياض والصفرة متضادين بل عدما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو  
الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن  
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه  
التضاد لان نفسه كما زعمه الفاضل المحشى (قوله لكنهما لا يتواردان) على  
المحل اصلا لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل  
على ان التوارد على المحل انما هو في اعراض وفيه نظر لما عرفت من ان  
المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتأمل ولذلك  
اختلف الصور الى آخره اى لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتيبا اى  
اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلفت الى فاعله وقوله فكم من  
صور لانفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله من صور لا تغيب  
اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتيبا وان كان يتضمن  
اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة (قوله وظاهر انه لا يمكن)  
جعلها صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور  
بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعد عبارة السكاكي فان  
عبارة هكذا والخيال هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال (قوله  
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الى آخره) رد عليه الشريف  
في شرح المفتاح بقوله قلت لانسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد



بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلى هو هذا  
القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا  
لم يجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في خفي  
ضيق قلت فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان  
لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف  
ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم  
الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتاع الالتفات  
فافهم ( قوله ونحو الشمس والى باذنجانة ومرارة الارنب محدثة آه ) هذا  
نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص  
والرجل اليسرى من الضفدع ودين الجوسى والى باذنجانة كلها محدثة فلفظ  
كلها دليل قاطع على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه  
المذكور الذى اوردته الشارح والمحشى فليس بتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال  
كونه من عطف الجمل بحذف الخبر فى الاولين فظهر ان جزم المحشى بكون المثال  
من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي ( قوله ففوض الى ما قبل هذا  
الكلام وما بعده ) قدين الفاضل المحشى ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا  
فى كل منهما لكن فى البحث الاول بحث لان التأخير الذى كرى لا يمنع التقديم بحسب  
الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث  
فالظاهر انه يكفى فى صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يحجب  
ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه ( قوله والمصنف لما اعتقد ان كلامه  
الى آخره ) حيث قال فى الايضاح واما ما يشعربه ظاهر كلام السكاكي  
فى موضع من كتابه انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد  
من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعنى زيد شاعر وعمر و كاتب فانه غير  
صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى  
فيه ولعله سهو فانه صرح فى مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل  
خفى ضيق على قوله خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر ( قوله فظهر الفساد  
فى قوله الوهمى الى آخره ) يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملة الشيتين و اقام  
قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصور مثل الاتحاد الى آخره ظهر انه اراد  
بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد  
فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما يلزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة



السكاكى لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعمل ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ما سبق ( قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام الى آخره ) فيه بحث لان المصنف بعد ما حل في الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصورى ويقصد بذلك معرفة الى جنس المعلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكى الجامع بين الشيئين الى آخره ولهذا قال جلال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بضد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكى بلفظ الجملتين فوجب حل كلام المؤلف عليه والالم يصح النقل ( قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط ) اما اذا حل على مذهب البصريين فلا متناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكى بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستحقونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب لوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ( قوله ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو قام زيد وقعد عمرو ) والانصب لسباق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر ( قوله وهذا مبنى على ما ذكره السيرا في ومن تبعه الى آخره ) الظاهر ان الامر بالابتناء بالعكس اعني ان ما ذكره السيرا في مبنى على هذا المذكور ( قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين الى آخره ) اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوى فيه الامر ان فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتل عين المشتل والثاني في معنى التأويل بالاسمية فان الاسمية صريحة



لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة ( قوله تذييب )  
 قيل الفرق بين التذييب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق  
 بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث  
 المتقدمة يفهم منها بخلاف التذييب ( قوله وهو جعل الشئ ذنابة في الصحاح )  
 الذناب بالكسر عقب كل شئ وذنابة الوادى الموضع الذى ينتهى اليه  
 سيله وكذا الذنابة بالضم والذائب التسابع ( قوله عن تكلف متعلق آخر )  
 بالكسر اى شئ آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت قيل  
 مجئ الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا ( قوله تثبت  
 بالحال المعنى لذي الحال ) واما الجملة في قولك آتيك والجيش قادم فهى حال  
 وبيان لل لازم الفاعل وهو زمان الا تيان فكانها بيان للفاعل ( قوله لاحالان  
 المقصود من الحال المنقلة ) بيان ان الفعل صدر من الفاعل ووقع على المفعول  
 مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقيد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة  
 المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا عن الهيئات والصفات اللازمة  
 امر معلوم ( قوله فلما اصبح الشر وامسى ) وعريان \* تمامه ولم يبق سوى  
 العد وان دناهم كما دانوا \* والبيت لشهل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا  
 عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان \* عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى  
 كانوا \* صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشراى ظهر  
 وانكشف دناهم اى جازيناهم ( قوله تشبيها بالحال ) وجه الشبه كونهما  
 حكما لصا حبهما ( قوله يكون نكرة مخصوصة ) يريد ان ذالحال الذى  
 لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعنى  
 قرية بسبب وقوعه في سياق النفي مخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى  
 على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح  
 وردهذا التوجيه بانه لا يأتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم صفة سبعة  
 كما يشهد به اخواه اعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل  
 على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى  
 اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيذا للصوق المذكور  
 فيكون هذه الواو ايضا فرعاً للعاطفة كالتى بمعنى الواو الحالية والاعتراضية  
 وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال  
 على صاحبها عند تمخض تنكيره بناء على انها لو تأخرت لالتبست بالصفة



في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكباً ثم قدمت في حالة الرفع والجر  
 وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة  
 مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضاً  
 والا فلا فرق نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذبيها  
 في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذى الحال في حكم  
 الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد  
 لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج  
 منها الى بيان الهيئة فالجمل على الوصف حينئذ ارجح واما اذا وصف مرة  
 فقد حصل بيان الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالجمل على الحال حينئذ  
 ارجح بقي ان يقال اذا كفي مطلق تخصيص ذى الحال في دفع وجوب تقديم  
 الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكباً رجل بل لم يتصور تمحض  
 تنكير ذى الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح حوايه  
 ولا يرد على هذا ما ورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل  
 بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصل بعد  
 الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل والا وجه عندي  
 ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذبيها عليه بما اشترت اليه من كون  
 الواو رافعاً للالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الباب حينئذ لا يرد قوله  
 تعالى (وثامنهم كلبهم) فتدبر (قوله كما هو مذهب صاحب الكشف سهو) اذ لم  
 يثبتوا وبهذا المعنى (قوله ولا نكرة محضة) ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال  
 اذ يجوز وقوع النكرة المحضة اذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكباً  
 رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الحالية عن ضمير الحالية  
 بالواو لا يجوز تقديمها على ذبيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص  
 ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تأمل (قوله  
 اولى بالزوم لذلك الكلام السابق) قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام  
 اولى بالزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق بالزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل  
 المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع  
 خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى بالزوم كونه اولى  
 بالاتصاف والزموم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام  
 عن خضيض الفساد وههنا وجه آخر في التوجيه احدها ان الزوم مصدر



من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق  
 بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه  
 افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع بالزوم لانه مصدر  
 واعمال المصدر المعرف كثير (قوله اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم ولو  
 بالصين) اعلم ان كلمة لو وان في امثل هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا  
 للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم البتة  
 ولذا ترى القوم يقولون انها للتأكيد (قوله فانت طلاق والطلاق الية) آخره بها  
 المرء ينجو من شبك الطوامث \* الالية اليمين والشباك الحبال والطوامث  
 الحيض من طمشت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين  
 اجزاء الكلام كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذا ظاهر ان قوله بها  
 المرء الى آخره كلام مستقل وزعم الاستاد ان اخر المصراع المذكور ثلثا  
 ومن يخرق اعق واظلم \* لكن الرواية في هذا البيت عزيمة مكان الية ولعل فيه  
 رواية اخرى لم اطلع عليه وما قبل هذا البيت على ما ذكره الاستاد فان ترفق  
 ياهند فالرفق ايمن وان تخرق ياهند فالخرق اشأم فانت طلاق البيت  
 قال الجوهري الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر  
 يخرق الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كما يقال فرح وخرق ككرم  
 واشام من الشوم وهو ضد اليمين واعق من القعوق بمعنى العصيان (قوله ترى  
 كل من فيها وحاشاك فاينا) المصراع لابي الطيب المتنبى في مدح الكافور  
 الاحشيدى صدره وتحقر الدين احتقار مجرب \* ويروى في اكثر الكتب ما بدل  
 من (قوله اي لا تعط حال كونك تعذبا تعطيه كثيرا) هذا على احد الوجهين  
 في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويطل عملها  
 واما اذا قرأ بالجزم على انه بدل من تمن من المن اي لا تمن ولا تستكثر فليس مما نحن  
 فيه وفي الآية وجوه آخر مذكورة في التفاسير (قوله فيمتنع فيه دخول الواو كما  
 يمتنع في المفردة) انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير  
 وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على  
 كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على  
 الضمير لتيم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره هنا هو ان ليس المحفوظ  
 اصالة الحاق المضارع المشبته بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل  
 الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول



الواو في الحال المفردة حيث استدل او لا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون  
 مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فبين  
 بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة  
 وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل  
 على النظر لقياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في الايضاح المفصل  
 وغيره من ان التعليقات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات  
 والافاضل الدليل هو الاستعمال ( قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما  
 او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال ) وانما يذكر المذهب الثالث  
 وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو  
 دلالة المضارع على المقارنة وهذا ظاهر وان ذهل عنه البعض تمسك الفريق  
 الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها  
 وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ  
 المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من  
 انمات المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق  
 الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب  
 ان يكون للحال حقيقة كما للماضي نحو ضرب والمستقبل نحو اضرب وتمسك  
 الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود  
 والفضل للتقدم كما لا يخفى ( قوله وهما نظرا لان الحال الى آخره ) جواب  
 النظر ما سيحققه الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع  
 حالا بقدر ( قوله واصك وجهه ) الصك الضرب قال الله تعالى فصكت  
 وجهها اي ضربت ( قوله فلما خشيت اظايرهم البيت ) الاظاير جمع اظفار  
 وهي جمع ظفرو يراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظاير الاسلحة ومالك  
 اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته  
 بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى  
 البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكامر هونا عند هم  
 ومقيا لديهم ( قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني الآية ) في شرح اللب للشيد  
 عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن  
 مصدرا بقدره واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى ( لم تؤذوني  
 وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ) وما ذكره لشارح اظهر ( قوله ومعناه



ان يفرض ( ان ما كان في الزمان الماضي الى آخره وانما يفعل هذا في  
 الفعل الماضي المستقرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول  
 رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر  
 الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا  
 اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية  
 كما صرح جوابه في قوله تعالى ( وكتبهم باسط زراعيه بالوصيد ) ولهذا عمل باسط  
 في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال  
 وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان المحكي  
 الآن على ما يلفظه كما في قولهم دعني من غير ثان على مازعه الفاضل المحشي  
 في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي  
 ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان  
 او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام  
 صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي  
 واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى ( فلم تقتلون انبياء الله من قبل ) وقد استحسنه  
 الفاعل الرضى ( قوله دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع  
 فيكون اخبارا ) قال ابو البقاء في القراءة بالتحفيف وجهان احدهما انه نهى  
 ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفتها  
 لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا  
 الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي  
 كما في قوله تعالى ( لا تعبدون الا الله ) والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما  
 متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التأكيد الحفيفة على  
 غير مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين فيثنيان ايضا تتبعان انشاء ويجوز  
 العطف فظهر ان الآية لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل ( قوله والمعنى  
 ما نصنع حال كونا الى آخره ) اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام  
 من معنى الفعل ( قوله خلوهما عن حرف الاستقبال كالسين ولن ) قد يوجه  
 كلام القوم في هذا المقام بان مامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب  
 التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى  
 التوجيه المستبشع الذي ذكره الشارح ( قوله لتناقض الحال والا استقبال  
 في الجملة ) فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال



على ما رعيه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستبشعوا تصدير الجملة  
 الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع  
 المصدر بعلم الاستقبال من جهتين حقيقة الاستقبال وعلامته ومنافاة  
 المضارع المصدر بعلم المضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع  
 حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة  
 في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال  
 لالتزموا فيما وقع حالا ما يقرب به الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد  
 بل الجواب الحق ما يستمر عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لما  
 لاستغراق الازمنة وغيرها الانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء  
 فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم ( قوله اقادوا من دمي  
 البيت ) اوله بغاني مصعب وبنو ابيه \* فإين احيد عنهم لا احيد \* بغاني مصعب  
 وبنو ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في قوله اين احيد عنهم  
 اي اميل واعرض للانكار فلا احيد تأكيده واقادوا من اقاد الامير اي مكنه  
 من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا ولي القتل من دمي وجب  
 على يقال اقاده السلطان عن اخيه كذا في الصحاح وينهني من نهنت  
 الرجل عن الشيء قننه اي كففته وزجرته فكفوا وازجروا الاصل في نهه  
 نهه بثلاث هاءات وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعل وفعل  
 وانما زادوا النون من بين ساثر الحروف لان في الكلمة نونا ( قوله وان كان تامة )  
 ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى ( وان كان ذو عسرة ) الآية ان كان  
 التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد  
 فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل المحشي ولذا ذكر في شرح  
 اللب للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا ( قوله ولا معنى لجعلها  
 ناقصة وجعل الواو مزيدة ) لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة  
 ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة عن الاحداث  
 وقدم منها عدمه ( قوله اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر ) فان قلت الكلام  
 في الحال المنتقلة على ماسبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورد ههنا  
 قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل ( قوله ولم يمسن بشرا )  
 فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عدم من الاحوال  
 المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك  
 زيد ابوك عطوفا ولهذا عدم من الاحوال المنتقلة ( قوله شرط  
 في الماضي المثبت ان يكون مع قد ) ظاهر كلامه مشعر بانه عام



ليكن قالوا اذالم يوجدوا لو او في الماضي المثبت فذهب البصريون انه لا بد  
من قد كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت الواقع حالا  
اذا لم يكن بعدالا والا فلا كتفاء بالضمير وحده من دون قد والواوا اكثر نحو  
ما لقيته الا اكرمني لانه بتأويل الامر ما لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم  
ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشارح نبذ  
من الكلام فيه فليتذكر (قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت  
صدورهم اي قد حصرت وضائق) وفيه خلاف سيويه فانه لم يجوز  
حذف قد في الماضي المثبت واول الآية بان قوله حصرت لم يقع حالا ههنا  
بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قومًا حصرت صدورهم ورد  
بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطأة ايضا اذا كان  
ماضيا يجب تصديرها بقدر لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة  
الحال القائمة مقامه (قوله لان قد تقرب الماضي من الحال) فيه لان  
قد تفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد  
اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء  
في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح  
اللب للسيد ولفظ قد يقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة  
والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر المعبر في الحال حقيقة المقارنة  
لاما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان  
المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل  
مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته في المجيء ويفهم المقارنة  
بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن قارنه كيف ولو كفي  
المقاربة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا  
لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء  
متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيد للعامل ولا فرق  
في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطراد الاستعمال  
ولم يوجد فعل ماضٍ مثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة بان المقارنة  
في جاءني زيد قدر كيب يفهم من قد وجعل الحال قيد للعامل وفي جاء زيد  
ركب من الثاني لا غير فروع قوة الدلالة عليها والتخبر الاخبار لكن وقوعه  
بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتأمل (قوله قول



ابي العلاء اصدقه في مريّة البيت من قصيدة يودّع فيها بغداد مطالعها  
 نبي من الغربان ليس بذي شرع \* يخبرنا ان الشعوب الى الصدع \* اراد بالنبي  
 المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبر الاخبار والشعوب  
 جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني  
 على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشأم من غراب البين اصدق في مريّة  
 اي اصدق هذا النبي حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على مع ان  
 خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف  
 الهمزة والاخفش يقيسه في الاختيار عندما من اللبس والاول اظهر والمراد بالآيات  
 التسع ما اشير اليه في قوله تعالى (في تسع آيات الى فرعون وملائته) وهي اليد\*  
 والعصا\* والطوفان\* والجردا\* والقمل\* والضفادع\* والدم\* والطمسة\* وهي  
 انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم  
 واجذب\* في بواديهم واما الايتان الاخيرتان وهما الفلق\* والنقصان\* في مزار  
 عهم فالاولى لم يبعث بهاموسى عليه السلام الى فرعون والثانية من قبيل  
 الجذب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان  
 الآيات احدى عشر (قوله فيحصل به الدلالة عليها) فيه نظر اذ قد سبق ان الاعتبار  
 الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحقيقها  
 فيما نحن فيه ممنوع (قوله اذا ستمرار الفعل اصعب) بيان سر انتفاء العكس  
 اعني قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفاء من النفي بالانتفاء في الجملة (قوله وكان  
 نفي النفي اثباتا) مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي  
 مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التحدد واصل التحقيق كالافعال  
 الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا  
 في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد  
 ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه  
 لا يتأتى على عومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال غنيا لارد على من  
 يدعي دوام الغنى لا يكون النفي الموهود عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان  
 ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتأمل (قوله والافهو  
 مفتقر الى انتفاء علة الوجود) هذا على حذف المضاف والمعنى الى استمرار انتفاء  
 علة الوجود كما لا يخفى (قوله وقد عرفت ما فيه) من ان المطلوب في الحال مقارنة



حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان  
التكلم فإن هذا من ذلك (قوله فيمن رفع عوده وفوء على الابتداء) الرفع رواية  
سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر أيضا فاعتراض الفاضل الترمذي  
على السكاكي بأن رواية الرفع ليس بثبت وأنه مخالف لنص الفحول بمعزل  
عن القبول وفي شرحه للفتاح وقد يروى عوده على بدئه بنصب الاسم الذي  
هو صدر الجملة الحالية تنبيها من أول الأمر على أنه حال وهو في التحقيق من  
نصب المبتدأ للقطع بأن الحال هي الجملة ويجوز أن يكون نصب عوده على  
الظرفية أي رجع في عوده على بدئه أي ذهب في طريقه الذي جاء منه وإن  
يكون على المفعولية فإن رجع قد يحى متعديا كما في قوله تعالى (فإن رجعت الله  
إلى طائفة منهم) وذكر ابن الأنباري في الأسرار أن عوده من المصادر التي أقيمت  
مقام الحال نحو أرسلها العراك وفعلته جهدا وطاقتك (قوله لعدم دلالتها  
على عدم الثبوت إلى آخره) يريد أنه إذا انتفى الدلالة على عدم الثبوت بل دلت  
عليه لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة  
وكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف  
فكان دخول الواو أولى (قوله مع ظهور الاستيناف) علل في الإيضاح  
ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو  
أن الاستدلال على أولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها  
أما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف  
أو لجموعهما لاسيما إلى الأول إذ كل من التعليلين باطل حيث أن الأول  
فلأنه أحد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الأمرين وفي مقابلته الشق الآخر  
وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على أولوية دخول الواو مع وجود  
معارضه وأما الثاني فلأن ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية  
لاشتراك الدليل وهو الاستقبال بالفائدة اللهم إلا أن يثبت أنه في الاسمية أظهر  
منه في الفعلية ولا سبيل إلى الثاني أيضا واللكان مجيء المضارع المنفي وكذا  
الماضي مثبتا أو منقيا بالواو أولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية  
مخالفتها للحال المفردة كما مر (قوله أي وأنتم من أهل المعرفة) أو وأنتم  
تعلمون ما بينه إلى آخره الأول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على  
حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وإن دخولها أولى  
وفيه خلاف ابن مالك فعنده لا اكتفاء بالضمير أليس من الاكتفاء بالواو تشبيها  
بالخبر والنعت ووروده في كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض



عدوا والله يحكم لامعقب حكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك ومعها  
 لا برقاء وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما  
 نحو بيع التمر منوان بدرهم اى منه (قوله حتى تدخل في صلة العامل) المراد  
 من الدخول في صلة العامل ان تجعل قيد من قيوده تابعه في الاثبات وعدم  
 جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوى الذى ذكر عكسه (قوله قرب  
 فى المعنى من قولك وجدته الى آخره) يريدان مجموع الجملة فى البيت لا يظهر  
 تأويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن  
 بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى صار كأنه مسند الى  
 الظاهر ومفرد فى التقدير هذائم التوجيه الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه  
 اذا جعل الوجدان معنى الاصابة والنسيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده  
 خبره المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون  
 الجملة فلا هذا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضر ولحوق الالف  
 لبيان حال الفاعل وهو قد عمل فى الظاهر لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة  
 الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف فى مثله مقيسا او مسموعا  
 فيه (قوله والذى يلوح منه الى آخره) كأنه اعتراض على المصنف كما اشار اليه  
 الفاضل المحشى هذا والذى نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال فى موضع  
 آخر انك اذا قلت الى آخره يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذى يلوح  
 من مجموع كلامى الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة فى الموضعين على التناسب  
 والتشابه (قوله حذف الواو) اى واو الحالية كما يدل عليه سياق الكلام فى  
 الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشف دليلا على ان تجرد  
 الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد (قوله والذى  
 بين ذلك) اى كون جاءنى زيد هو فارس خبيثا (قوله اذا انكرتني بلدة  
 الى آخره) على حذف المضاف اى اهل بلدة او على الاسناد المجازى وانكر  
 ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا  
 اذا استكرهته والبازى بسكون الباء طائر معروف وجعه بزاوة البازلغة فى البازى  
 وجعه اى ازوبى از (قوله ابكر الطيور) ابكرت وابتكرت وبكرت بكورا وبكرت  
 بكركاها بمعنى واحد (قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه) موضع الاستشهاد  
 قوله ودونه موماة والاسراء السير فى الليل لا فى بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه  
 واسرا غيره يتعدى ولا يتعدى واسرا به كما يقال اخذت الحطام واخذت بالحطام



والمومة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج المومة اصله مومة  
على معللة وهو مضاف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر  
صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالمومة بناء على انه لما فيها  
من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع  
الصوت حذرا عن حقوق الهلاك بهم والبيداء المفازة من باد يبدى هلك  
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا والديغ سليما والسملق القاع  
الصفصف وهي المستوى من الارض لانبات فيها وجعه السملق والسلق  
بمعناه وجعه السلطان كخلق وخلقان ( قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي  
اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعته كما يدل عليه قول  
الشيخ ان يقدر ههنا خصوصا ) اي بخلاف الخبر والنعته وفيه بحث لان هذا  
انما يرد اذا جعل خصوصا احتراز عن الخبر والنعته واما اذا جعل احتراز  
عن الظرف الواقع صلة للوصول كما هو المشهور فلا تأمل ( قوله والحق ان نحو  
على كتفه سيف الى آخره ) لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه كلام الشيخ  
فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو  
بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء ( قوله فقلت عسى ان تبصريني الى آخره )  
كانه يخاطب امرأة عدلته على اعتناؤه بشأن بنيه يقال قعد وحواله وحواله  
وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذ في الصحاح ( قوله برداك تعظيم  
وتعجيل ) اي مشتملا عليك التعظيم والتعجيل اشتمال البرد على صاحبه ( قوله  
وقال بعضهم ) هو الاندلسي نقله عن الفاضل الرضوي ( قوله نصف النهار الماء  
غامره ) تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري \* البيت لمسيب بن عباس يصف غواصا  
طال مكثه من الماء وقد انشده ابن السكيت في كتاب المسمى باصلاح  
المنطق والنهار يروي بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء اي  
بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا  
فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على  
ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروي بالرفع من نصف الشيء بمعنى  
ان نصف فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو  
اولا تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز  
حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الناضل المحشي  
في شرحه للفتاح نعم الارجح تقدير الواو حتى تكون واردة على الاصل



( قوله في الایجاز والاطناب والمساوات ) قدم الایجاز تنبيها على انه يناسبه  
التقديم في الكلام و اردفه بالاطناب لكونه مقابلا له ( قوله اما الایجاز والاطناب )  
لم يتعرض للمساوات مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لاوساط الكلام لما  
يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف  
للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتذار انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد  
عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات  
لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشير اليها مع كون  
لفظهما متطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى  
مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براهته اللهم الا ان يقال مراده  
انه ليس بليغا من حيث انه مساويا لمتعارفهم ان قلت فكذا في الایجاز والاطناب  
اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث  
اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف  
المساوات فتأمل ( قوله الى كلام ازيد منه ) يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام  
موجزا كونه ازيد على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من  
قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل ( قوله ولا عى وفهاهته )  
كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العى خلاف البيان وقد عى في منطقه وعيى ايضا  
عبي فهى عى وعيى على وزن فعل وفي المثل اعبي من باقل والفهة والفهاهة  
العى ورجل فه وامرأة فهة ( قوله عن حكم النعيق ) النعيق صوت الراعى في  
غنمه وقد نعق الراعى بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اى صاح بها وزجرها  
وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة ( قوله من عبارة المتعارف )  
اى من عبارة الكلام المتعارف وكلماته والاضافة بيانية ( قوله والاطناب اداؤه باكثر  
منها ) الاطناب في اصطلاح السكاكى يعنى المساواة كما سيحى وهذا التفسير لا يلائمه  
الاهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر ( قوله اى الى كون عبارة المتعارف  
اكثر منه ) لم يقل اى الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق  
لان هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما  
حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله  
واخرى الى كون الكلام خليقا باسط مما ذكرناه فافهم ( قوله وليس المراد رد على  
الخلخال ) ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام  
خليق باسط من متعارف الاوسط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم



فيؤل بعدهذا التكلف الى ما ذكره الشارح واماماذ كر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذا المعنى الثاني يشمل ما كان مساويا لتعارف الاوساط لكن يكون الكلام حليقا باسب من هذا المتعارف ( قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام ) فان قلت اذا كان المقام حليقا باسب كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الا بسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبية على قصور العبارة عن وصف اغراض الشباب والمالم المشيب ( قوله فعلم ان الايجاز الى آخره ) هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتي نعم لو قيل الايجاز اخص الى آخره بيان لما مال اليه الشارح نفسه ( قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ) ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوسط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لاكل منهما بالاستقلال ( قوله اذا قال الخسيس ) نعم صدره لا يبعد الله التلب في الغارات التلبب التشم والتهيؤ والخسيس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التشم للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغريوها ( قوله والنسبة بين الاطنايين ايضا عموم من وجه ) قديين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادة الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها لتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام ( قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر الى آخره ) نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا تيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر ( قوله اي الحارث بن حنزة البشكري الحنزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما والزاء العجمة المفتوحة ) قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر الى آخره ( قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش



الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والجماعة خير عندي من العيش الشاق  
 ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى  
 فتأمل (قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال) لانه يشعر بحسب العرف بان النوك  
 حظيرة يلتجئ الى ظلاله ويطيب حال المتجئ اليه وهذا ظاهر (قوله نحو قول عدي  
 ابن الابرش) الابرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه  
 والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه كذا في الصحاح (قوله يذكر غدر  
 الزباء بجذيمة ابن الابرش) الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل  
 زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول  
 فارسلت الى جذيمة اني رغبتيك واردت ان تزوجني فتضم ملكي الى ملكك  
 فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقائه وهو يومئذ بقة من شاطئ الفرات فاجعوا  
 على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب  
 اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما  
 قرب قال لقصير ما الرأي قال بقة خلفت الرأي ثم دخل بعد اللتياء التي  
 على زباء فامرته فاقعد على نطع وجيء بطشت من ذهب وشد عضده  
 بالاديم كما يفعله الفصائدون فقطعت راسه فلما ضعفت يده من سيلان  
 الدم سقطت فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضعوا دم ملك  
 فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فيا لها قصة  
 في شرحها طول (قوله كذبا ومينا) وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا  
 فلا تطويل (قوله ولا فائدة في الجمع بينهما) فيه نظر لان هذا من قبيل عطف  
 احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد  
 ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاعه بالبلاغة (قوله اسم للمنية من الشعبة)  
 وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها  
 الالف واللام كذا في الصحاح (قوله من شأنها الهلاك) فان قلت الاهلاك  
 لا يتصور على تقدير عدم الموت فامعنى قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يلزم  
 من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك (قوله وهذا  
 بعينه معنى الشجاعة) لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار  
 هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت جبنه بالدلائل القاطعة  
 وقد يختار هلاكه جبنًا ووهما ولو سلم الاتخاذ فهذا انما يرد اذا كان غرض  
 القائل التصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه



عن رتبة الحشو المفسد فلا اذغاية مالزم من كلام الشارح كونه من التطويل  
(قوله فاعلم علم اليوم) البيت من قصيدة مطلعها امن امر او في دمنة لم تكلم\*  
بحومانة الدراج فالتشلم\* وبعده ودار لها بالرقتين كأنها\* مراجع وشم في نواشر  
معصم\* وقدمر مناشرح الديباج والرقعة جانب الوادي والمراجع جمع  
مرجوع من رجعه رجعا يعني ماروجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اي مكرر  
والوشم اسم من وشم البد اذا غرزها بآبرة ثم ذر عليه النور وهو النيلج والمعصم  
موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله  
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين  
اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى اجعل كما ذكره الشريف  
في قول صاحب المواقف والذي يحاول ان نعلم بغير العلم تصور حقيقة العلم  
وقوله عى صفة مشبهة يقال رجل عى القلب اي جاهل كذا في الصحاح  
(قوله فعناه انه قول لا يعضده برهان) يريد ان قوله بافواههم لتأدية اصل المعنى  
لالتأكيد وهو ظاهر (قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه) قيل الاولى  
ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجالى السابق اعنى قوله والاقرب  
ان يقال الى آخره فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن اسلوب قوله باب  
الايجاز والاطناب والمساوات واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم  
في الضبط الاجالى (قوله ولا يحقيق المكر السيء الا باهله) حاق به الشئ اي  
احاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى  
ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيء وجزاء السيء ليس بشئ (قوله عنك  
واسع) المشهور ان اسم المكان لا يعمل لافى الظروف ولا فى غيرها فالظرف  
متعلق بالخبر اعنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله فى الظروف  
بناء على ان التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمتأتى (قوله اعتبار ذلك امر  
لفظى الى آخره) فان قلت لو سلم ذلك فى الآية فلا نسلم فى البيت اذا الشرط  
يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والافحذوف يجب تقديره اذلولاه  
لاختلاف اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوى لفظى بل لتأدية اصل المراد قلت  
معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تأدية المراد  
(قوله ناقصا عن اصل المراد ممنوع) ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور  
معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعنا وسندا فلا وجه له  
(قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين



(قوله اى رجحان قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوه) الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوه كما لا يخفى (قوله والمعتبر الحروف المملوطة) ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى مع انهما موجودان فى الكتابة (قوله والنص على المطلوب) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان منا من البلاغة (قوله او النوعية) حيثية النوعية غير الحيثية التعظيم وان كانت الحيوه العظيمة نوعا ولذا ذكرهما (قوله فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر) اجيب عنه بان المعتبر فى مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التبع وههنا ليس فى البين الا كلمة واحدة (قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر) فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثانى اللغوى (قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة) معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح (قوله وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة) هى ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل (قوله فى موضع واحد) هو لام القتل الاول والفاء انفى (قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر الى آخره) قد سبق منا فى او اخر احوال المسند جواب هذا النظر بان حل تنوين حيوه على التنوين اوجب نوع تخصيص صحيح به ان يقع مبتداً ففيه تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى لو حل تنوينه ايضا على التنوين افاد الاختصاص فتذكر (قوله وقبل ان الصفة اذا كانت جملة الى آخره) قاله المناضل الرضى والحق ان عدم الحذف فى غير ما ذكر انما هو فى النثر واما فى الشعر فيجوز قال \* مالك عندي غير سهم وسحر \* وغير كبداء شديدة الوتر \* ترمى بكفى وكان من ارمى البشر اى بكفى رجل وكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء ويروى جادت مكان يرمى اى صارت جيدة (قوله نأثت اخوالى بنى يزيد ظما \* علينا لهم فديد) نبئت من التنبئة تعدي الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة ويزيد محكى بالضم عن يزيد فى قوله المال يزيد لا يزيد المال



فلا يتغير حاله في المواضع الثلاثة ولهم فديد اي صياح في موضع المفرد اي  
فادين مفعول ثالث لنبت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد  
اي يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلم او بفديد على تضمينه معنى الجور  
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له  
(قوله كما في آخر باب الانشاء) اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير  
الشرط بعدها ويجوز في غيره بقرينة (قوله وكذلك اذا قال المتبحر) المتبحر  
بالحائين المهمتين الذي في صوته بحّة وهي حالة مشعرة بكبر السن  
وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهمة بمعنى الفرح يقال  
بجح بالشئ بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته فتبجح تبجحا اي  
فرحته فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل اذا بمعنى الماضي كافي  
قوله تعالى (حتى اذا بلغ بين السدين) قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها  
وقحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون قحت  
ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتأكيد الاصوق كما مر نظيره (قوله  
والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا الى آخره) التقدير في المثال الاول ليس الجائي  
الا زيد وفي الثالث والرابع يارب ويا غلام وفي الخامس ليعذب دليل قوله تعالى  
الم تر الى قوله تعالى (فصب عليهم ربك سوط عذاب) وفي السادس كان  
ما كان ومعنى (تله للجبين) صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض  
والجبين ما عن يمين الجهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت  
للفرزدق \* صدره يا من رأى عارضا اسر به \* مختلف فيه فذهب المبرد ومن  
تبعه الى ان المحذوف وهو المضاف اليه الاول والتقدير بين ذراعي الاسد  
حذف اكتفاء بدلالة ما ضيف الجهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثاني  
والاسد المذكور في الآخر هو ما ضيف اليه ذراعي آخر ليكون كالعوض  
في المضاف اليه الثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجهته لم يكن للثاني  
مضافا اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل  
على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب يعترض في الافق  
واسر مضارع مبنى للمفعول اي اجعل فرحاسرورا والذرا عان كوكبان نيران  
ينزلهما القمر وجهته الاسد اربعة انجم ينزلهما القمر ايضا والمنادي  
محذوف اي يقوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهي  
المنادي فلا حذف (قوله واما الجملة التي) ارباها الكلام التام الذي لا يكون



جزأ من كلام آخر ولهذا لم يعد كلام الشرط والجزاء جملة (قوله فان ضربت فقد انفجرت) قال ابن هشام في معني اللبيب جوز الز محشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدير الانفجار على الضرب مثل (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) الا ان قيل المراد فقد حكمنا يترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة انه اقتران الماضى بقدر محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل بل الجواب عندي عن السؤال هو ان حرف الشرط في ان ضربت خلصت للماضى الداخلة عليه قد الحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب ونظيره افادة لو في قوله تعالى (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) استمرار الامتناع وقد سبق تحقيقه في مباحث الشرط فليتذكر نعم يحتاج الى التأويل في قوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل) لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقدر فتدبر (قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الى آخره) عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعنى فاء فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى (فتاب عليكم) وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثانى الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الآخر فيفهم من ظاهره ان يكون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما استفاد من ظاهر كلام الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في ان الفصيحة البيت في الشرح اعنى قوله قالوا خراسان الى آخره وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة التقدير فيه اولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضى المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذا الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقى لا يمكن



التعبير عنه ( قوله خراسان اقصى ما يراد بنا الى آخره ) البيت للعباس ابن  
الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه  
بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه  
وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا \* ثم القنول فقد جئنا خراسان \*  
ما قدر الله ان يدني على شحط \* سكان دجلة من سكان جيحانا \* متى يكون  
الذي ارجو وآمله \* اما الذي كنت اخشاه فقد كانا \* عين الزمان اصابنا  
فلا نظرت \* وعذبت بصنوف الهجر الوانا \* ويروى بدله لقلبنا الهائم  
المكسور احيانا \* فقال الرشيد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين  
الف درهم القنول الرجوع وقوله ما قدر الله الى آخره تعجب من كمال قدرته تعالى  
ويدني من الادناء من الدنوا وهو اقرب واثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب  
ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحين البعد  
واصله ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت  
للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما ( قوله ومنه  
بيت السقط طرين الضوء الى آخره ) البيت مطلع القصيدة وقد ذكرنا  
بعض ابياتها في بحث لو والضمير في طرين راجع الى الابل والباء في بغداد  
معنى في متعلقة به وبغداد بالبدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا  
في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد  
لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالانارسية عطية فكان معناه عطية  
الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في  
الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال  
ان يكون المعاني المذكورة معنى مالهن ومالي فحينئذ لا يكون البيت من ايجاز  
الحذف في شيء ( قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية الى  
آخره ) المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح  
مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة  
فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما ( قوله قد  
شغفها حبا ) في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالجباب يقال  
شغفه الحب اي بلغ شغافه ( قوله والعادة دلت على الثاني ) قال الاستاد  
فيه بحث لان الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لما من زليخا  
وكانت مقهورة العشق مغلوطة الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن



اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكأنها ( قالت فذلكم الذي لم تنني )  
 في حبه لوما مخالفا للعادة فتدبر فانه في غاية اللطف انتهى كلامه ولا يخفى  
 عليك انتفاء اللطف واندفاع البحث باذني السائل في مراد الشارح فلا شك  
 ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والالكان كذبا  
 والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي  
 لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث ( قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه  
 قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين ) لاجل اللوم على نفس الحب فينبذ  
 لالطف بل لاجواز لتقدير في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن  
 مالمتهما فيه في نفس الامر ( قوله اي مكانا يصلح للقتال ) اي انكم قائلون  
 في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول  
 الله ان لا يخرج من المدينة وان اجزم ان قتال فيها وانقصه في غزوة احد  
 مشهورة ( قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين ) هذا دعاء الجاهلية  
 حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه ( قوله او مقارنة  
 المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ) هكذا في بعض النسخ وهو  
 المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركها كتفاء بقوله سابقا او المخاطب  
 بالفعل ( قوله يقال رفأت الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما وهي منه ) قد ذكرنا  
 في مفتح الباب الثالث حيث تكلمنا على قول الفاضل المحشي يقال ضبات  
 في الارض صنباه وصنبواء اذا اختبات فيها ان القطب رد في شرح الكشف  
 امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال  
 او يقال اي صلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد  
 اذا قرأ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرأ على صيغة الخطاب  
 فلا لکن هذا الجواب لا يتأتى فيما نحن فيه لا بتعسف لان المناسب لرفأت على  
 صيغة الخطاب ترفاؤه لا ارفاؤه وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا ومن امثاله  
 كون القائل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في  
 حواشي الكشف ( قوله ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى (هل ينظرون الا ان يأتهم  
 الله) وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما ينافيه وهو اقوى تأثيرا في  
 النفس فان اللذة عقيب الالم اكل واقوى فكأنها لذتان لذة الوجدان ولذة  
 الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم  
 العذاب والم اليأس من الرحمة والظلال جمع ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك



قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده  
 ( الا ان يأتهم الله ) اي يأتهم امره او بأسه كقوله تعالى ( او يأتى امر ربك  
 فجاءهم بأسنا ) او يأتهم الله بأسه فحذف المأتى به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز  
 حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهوا تباعا لصاحب  
 الكشف والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي  
 عليه فكيف غفل عنه ههنا ( قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان  
 اشرو في بعض النسخ كان اعم من النعم والاول انسب لقوله تعالى في جانب  
 الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي ( قوله يحتمل ان يكون  
 للاغراض الثلاثة ) يعنى ان هذا التركيب من شأنه ان يفيد الاغراض  
 الثلاثة ) وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كافي الآية فان المخاطب هو  
 الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على  
 اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ  
 ما لا فاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقدم مثله غير مرة ( قوله  
 كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الا ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ) في الكشف  
 عدى قضينا بالى لانه ضمن اوجينا اليه مقتضيا متبونا وفسر ذلك الامر بقوله ان  
 دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر  
 القوم آخرهم مصبحين اي حال دخولهم من الصبح والمراد انقطاع نسلهم  
 بهلاكهم بالمرّة ( قوله اي من الايضاح بعد الابهام ) لم يقل اي من الاطناب  
 للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا ( قوله وقيل  
 الاجال والتفصيل ) اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان  
 لان الاجال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم  
 قول المصنف سوى ما ذكرنا ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من  
 الايضاح بعد الابهام الامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار  
 ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور  
 ( قوله نحو يشيب ابن ادم الى آخره ) لم يقل نحو قوله عليه السلام لان متن  
 الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشيب منه اثنان  
 انخرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر منه  
 اثنان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب  
 ابن آدم اه بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شب الغلام



( قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف ) فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالثنى بمنزلة اللف والنشر وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لاشك ان اللف المقصود في القطن متأخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره ( قوله صلوة العصر على قول الاكثرين ) اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء فذكره بعض المتأخرين لانها بين صلوتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهما الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة ( قوله لان المصابرة ) باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو ( قوله والايقظ عن سنة الغفلة ) مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يولهم وهو يعلم وجه خلاصهم ويصحتهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموا فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصحه لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت ( قوله وكفى قول الشاعر لقد علم الحى اليمانون ) البيت لسهبان بن زفر بن اناس بن عبد شمس وهو الذى يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال القد علم الحى اليمانون الى آخره فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى يقيم من اودى فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو مخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فالتفت نحو ولا توقف ولا ابتداء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقيته فيه ومال عن الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحى القبيلة واليمانون جمع يمن كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة ( قوله وبه تين بطلان ما قبل الى آخره ) وجه التبيين ان عيون الظياء حال حيواتها سود



فلا تشبه الحرز اليماني الذي فيه سواد و بياض ( قوله بانه لم يقبله ملك متكبر ) قيل  
المراد بالخال الشامة فانها تغير لون الثغر و حينئذ يكون قوله بهمم بتقبيله خال  
من بيان التذيل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود و في ضرام السقط الخال  
هو المختال و عني به ههنا الملك المتكبر و حقيقته ان الحال بمعنى الكبير  
يقال رجل ذو حال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدم  
شبه فاه في الطعم و الاستدارة بالكأس الا ان الكأس يكون ابدا منفرجة الفم غير  
ضيقة و الفم ليس كذلك فتدارك ذلك بان شبه فاه مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما  
يكون شيئا لا يشابه الثغر فتلاقى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكأس في الغالب  
يكون مبتدلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل واحد حتى كانه يقبلها  
فتدارك ذلك بوصفه الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشأن فكيف غيره  
( قوله دفع ذلك بان و صفه بانه لم يقبله ملك كبير الى آخره ) فان قلت  
اذا كان المقصود مع توهم غير خلاف المقصود كان البيت من قبيل التكميل  
فلا معنى لا يراده في الايغال قلت ان بين الايغال و التكميل عموما من  
وجه و خصوصها من آخر فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز  
ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود و اخصها باعتبار  
الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام و ليس هذه الاقسام اقساما متباينة  
فان الشارح صرح بان بين التذيل و الايغال عموما من وجه فلا محذور في  
ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال ( قوله وهل يجازى ذلك فجزاء  
المخصوص المراد من جزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور  
دون الكافر ايدان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد و الكفر ( قوله  
واحترز به عن الوجه الآخر آه ) في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد  
بالكفور وهل في قوله يجازى الا الكفور العامل كنهه عبر عنه بالكفور ليشاكل  
قوله بما كفروا لفظا و على هذا الوجه يكون الآية من الضرب الثاني ( قوله  
وكل منهما تذيل على ما قبله ) المتبادر من هذا الكلام ان قوله ( كل نفس  
ذاتة الموت ) تأكيدي لتأكيدي و تذليل لتذليل و يحتمل ان يقدر كلاهما تذيلا  
لقوله و ما جعلنا البشر من قبلك الخلد ( قوله و لو لا قوله ايضا لتوهم الى آخره )  
قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذيل تحكم لا دليل عليه  
ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان  
المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذيل ينقسم الى قسمين



وهذا معنى صحيح لا ياباه الذوق (قوله ولست بمستبق الى آخره) عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال بجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء (قوله وعن ضمير المخاطب في لست) لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لاتبه حالا عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين فتدبر (قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة الخ) يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كفا في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ (قوله لان زول المطر قد يكون سببا الى آخره) فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد له من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتبون في مقام الدعاء بذكر السقي فكون البيت من قبيل التكميل محل تأمل فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر الساقى فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة تهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى (قوله ولذا عدى الذل بعلى) والافهوي يعمد باللام يقال ذل له (قوله ويجوز ان يكون التعدي الى آخره) الفرق بين اتأويلين ان الاول باعتبار التضمن والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التضمن كذا في شرح الايضاح (قوله وفيه نظر لانا لانسلم الى آخره) قال بعض انفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فقير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتأمل (قوله فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الى آخره) قد يناقش فيه بان حال البشاشة



والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعظا مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حلیم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلا وتواضعا مع الاحياء وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والا قرب ذي سلطان ينسبط مع مع من يخاطبه وتلطف به ومع هذا لا يرفع المخاطب رأسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المصنف وعدم دلالة مع انه بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جوز حله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركازة (قوله بفضله لنكتة) اراد بالفضلة نحو المفعول او الحال او نحوهما مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح (قوله اول تقليل المدة) في قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بعبيده ليلا) الآية هذا مأخوذ من كلام الكشف واعتراض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من اجزاء ليلة واحدة اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره مأخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول يصحح على التقديرين وذلك لانه حينئذ يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعاوم ان منكره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف واسرى في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرها بواسطة الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاولى ان يقاله اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبيده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال وقريب منه ما ذكره بعض الافاضل وهو ان التنكير يناسب التقليل فان التقليل يجهل غالبا والكثير المنكر على الحس يعرف غالبا فيناسب التنكير التقليل بهذا الوجه وافاد ان الاسراء كان في بعض الليل بقي ههنا بحث وهو ان تين مما ذكره المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض



الليل فانه اذل على كل قدرته تعالى ولوا كتنفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف  
 المقصود فلا يكون من قبيل التميم اللهم الا ان يقال لابد في الابهام المتبادر  
 الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه  
 في جميع الليل بل لا يبعد ان يتبادر منه وقوعه في بعضه كما يفهم من صاحب  
 الكشف فتأمل (قوله ان الثمانين وبلغتها \* قد احوجت سمعى الى ترجان \*  
 الترجان على وزن الزعفران ويقال ترجان بضم الجيم ولك ان تضم التاء  
 لضممة الجيم يقال ترجم كلامه اى فسر به بلسان آخر كذا في الصحاح والكلمة  
 رباعية وغلطوا الجوهرى في جعل التاء زائدة وذكره الكلمة في فصل ترجم  
 ومعنى البيت ان ثمانين سنة التى انتهى اليها سنى احدثت في سمعة ثقلا  
 يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب  
 ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعادله الكلام بصوت جهر جعل الاعداد  
 بمنزلة التفسير بلسان آخر فاطلق عليه الترجان قيل الدعاء للمندوح  
 بلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه  
 في احتياج سمعه الى ترجان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصبرورة  
 الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجان فلا يحسن كما لا يخفى فتدبر (قوله  
 لاهل اتاها والحوادث جة) تمامه بان امرأ القيس ابن تملك يقرأ الضمير في اتاها  
 راجع الى ام امرأ القيس وتملك اسمها وبقير افعال ماض بمعنى اقام في الحضر  
 والالف للشباع والباء في بان زائدة (قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب  
 الكشف) قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية  
 امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف  
 تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن  
 جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية  
 بلوا ومع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية مثاله قول  
 ابي الطيب يا حادى وغيرها واحسنى اوجه مينا قبل انقدها قفا قليلا بها  
 على فلا اقل من نظيرة ازودها قوله انقدها على اضمار وقوله اقل يروى  
 بالرفع وانصب هذه هي الفروق اللفظية بينهما واما الفرق المعنوية فهو  
 ما اشار اليه صاحب الكشف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصفه له  
 فى المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها فى الجملة لكن ليست بهذه  
 المرتبة (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان



يكون المحذوف ضمير مخاطب للأمر بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما  
 جوزه سيؤيه وجماعة في قوله تعالى (ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا)  
 (قوله فقوله تعالى ان الله يحب التوايين ويحب المتطهرين) اعتراض باكثر  
 من جملة الى آخره) اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد  
 بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدي الجملتين معمولة لما في الاخرى  
 والافهى في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوايين خبران وقوله يحب  
 المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك  
 ان تقول عطف الثانية على خبران ليس بمتيقن لجواز كونها خبر مبتدأ  
 محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنف فيحتمل ان يكون التمثيل  
 وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لدليل (قوله وخفوق قلب  
 البيت) الخفوق والخفقا اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل  
 فعل في البيت السابق واللهب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه  
 من حرارة الوجه وشدة الاشتياق (قوله ومامات مناسيد الى آخره) البيت  
 لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل لسؤل بن عادي اليهودي ومطلع  
 القصيدة \* اذا لم رألم يندس من اللوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جليل \*  
 وبعده اذ المرأ لم يحمل على النفس ضميمها \* فليس الى حسن الشاء  
 سبيل \* تعيرنا انا قليل عديدا \* فقلت لها ان الكرام قليل \* وما ضرنا انا قليل  
 وجارنا \* عزيز وجار الاكثرين ذليل \* لنا جبل من بخيره \* منيع يرد  
 الطرف وهو كاسيل \* رساء اصله تحت الثرى وسماؤه \* الى النجم فرع  
 لا ينال طويل \* ويؤوى بعد قولنا جعل الى آخره هو الابلق الفرد الذي  
 ساد ذكره يفرد على من دامه وهو طويل ولا مات من سيد البيت وفي الصحاح  
 قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطلاه الله اهديره ولا يقال طل  
 دمه بالفتح وابوعبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت الثاني لم يمت  
 منارئيس الا في الحرب ولا بطل دم قتيل منافي موضع كان وعلى يد من انفق  
 والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحيله يحله وينزل فيه بخيره أي ندخله في  
 جوارنا وحفظنا منيع أي ممتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف أي هو مشرق  
 عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الايات يدل على ان المراد من الجبل  
 جبل الغزو سمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره  
 شارحوا المفتاح فليتامل (قوله فيشمل بعض صور التميم والتكميل) وكذلك

النموء كالسفر جل



بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له ان يكون غير جملة وغير الجملة لا بدله من الاعراب المحذور من مجوز بعض الاولين (قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر) حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف في قوله الاشكال وقد يقال الاصح قول سيوييه (قوله فسهو لان ما هو اقل من الجملة آه) يمكن ان يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديدي بما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا بما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل من التكميل بما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز حذفه يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الى آخره ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد ان من قوله تعالى (يسبحون بحمد ربهم) بدلان على ايمانهم به تعالى (قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان) باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شأنهم مدحهم تبيين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا وهذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر (قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التميم الى آخره) اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شأنه فعند عظم المنظور يقال رأته بعيني وعند عظم القول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنع من ان يكون للتأكيد بحسب اقتضاء المقام فيه وفيه (قوله ولبست بنظار الى جانب الغنى الى آخره) وما بعده واني اصبر على ما ينويني \* وحسبك ان الله اثني على الصبر \* (قوله وقول الحماسي ونكران شئنا الى آخره) هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرأ لم يدنس من اللوم عى ضه \* وقبله ونحن كماء المزن ما في سبحانا \* جهام ولا فينا بعد بنحيل \* وبعده اذا سيدنا خلنا قدام سيد \* قوول بما قال الكرام فعول \* الجهم السحاب الذي لاماء فيه (الفن الثاني علم البيان) قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني او المضاف محذوف من



الاول او الثاني فليترك ( قوله وهو علم يعرف به اراد المعنى الواحد  
 الى آخره ) اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف  
 علم البيان من اراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع  
 فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص اوله لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا  
 الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول  
 وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم مم  
 ( قوله فليس التقدير علم بالقواعد ) اى ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه  
 الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا  
 التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه فى المعانى الآخر  
 اما حقيقة عرفية واصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند  
 اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج  
 علم ارباب السليقة على تقدير حل العلم على الاصول والقواعد والادراك  
 المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون  
 مقتضياتها فى الموارد بسليقتهم واما على تقدير حله على الملكة فلان الملكة  
 على ما سبق من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها  
 ( قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الى آخره ) قال الفاضل  
 المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعى فيه  
 مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون  
 الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور  
 كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة  
 من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب بخواصها  
 التى يبحث فى المعانى عن افادتها اياه انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور  
 على مدعى السكاكى انما هو فى الموضوعات الشخصية لا النوعية والا  
 فالمركات موضوعة نوعا ايضا ( قوله على اراد كل معنى يدخل فى قصد  
 المتكلم ) فان قلت المعانى التى يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا  
 وكما الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى  
 عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة فى الاحاطة  
 بما لا يتناهى اجمالا كما فى سائر العلوم ( قوله اراد معنى قولنا زيد جواد ) اى  
 لا وحده بل مع كل ما يلاحظه ويقصد اليه كيلا يخرج باستغراق المعنى فتأمل



قوله لم يكن عالما بعلم البيان الى آخره ( قيل سياق كلامه يدل على من كان له هذه  
 الملكية لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس  
 الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان  
 الباء في بعلم البيان سببية لاصلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان بل  
 باعتبار ان معرفة الايراد المذكور العلم بعلم البيان فتأمل ( قوله لان كل  
 واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو واضح منه ) فان قلت من قدر على ايراد المعنى  
 الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان  
 مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء  
 ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على  
 الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلان سلم ان لا  
 وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل  
 الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع  
 اللفظ والعلم بالوضع النوعي ( قوله ان بعضها واضح الدلالة ) قيل الوضوح  
 صفة المدلول وصفت به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور  
 في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة ( قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء )  
 بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة  
 اولا وبالذات ( قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير الى آخره ) اي يخرج  
 الملكية المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزء من مسماه والا فالملكية  
 بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد  
 بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جلتها المعاني  
 التركيبية ( قوله اولى من تعريف بمعرفة ايراد المعنى الواحد ) لان البيان ليس  
 نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك  
 التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب  
 وهو الاصول والقواعد او الملكية المسببية من تلك الاصول وتعريف المصنف  
 حال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ( قوله ودلالة الاثر على  
 الموتر ) اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثله اشارة  
 الى انحصارها في الوضعية والعقلية كادل عليه كلام الفاضل المحشي  
 في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح  
 المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا



فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك  
النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك  
الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملازمة الاصوات وقس على ذلك  
عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجبه عند شدة المله ( قوله اما  
ان يكون للوضع مدخل فيها ولا ) وقد يجمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ  
واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار  
انا حي ( قوله بحسب مقتضى الطبع ) اى الطبع الالفاظ او طبع الالفاظ او طبع  
السامع كما حققه الفاضل المحشى في حاشية شرح المطالع ( قوله كدلالة  
اخ على الوجد ) قيل هو بفتح الهزة وضمها وسكون الخاء المجهمة المشددة  
يدل على التحسر واما الذى يدل على الوجد فهو بالضم لا غير ( قوله ثم عرفوا  
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة  
الى من هو عالم بالوضع ) قال الفاضل المحشى في حاشية شرح المطالع مستظهرا  
بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه  
الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث  
من وجوه اما ولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره  
سابقا من نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما نانيا فلان اللفظ المسموع  
وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نقش الكتابة  
كله لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق  
القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على احصار طريق العلم في  
السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات  
المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر ( قوله  
لعدم توقفهما على العلم بالوضع ) لا يخفى على المانصف ان المتبادر من قوله  
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر والقيود ان التي تذكر في التعاريف  
يجب ان يحمل على المتبادر منها ما يمكن فلهذا احتراز بالقيد المذكور عن  
الطبعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا  
انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع  
اولم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد ( قوله واعتراض  
بان الدلالة الى آخره ) قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه  
المشهور ونقل جواب الرازى في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله



انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تأويل آخر انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ماهو قريب في الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولانه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتأمل (قوله وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة اللفظ الى آخره) قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه في كتابه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل لكلام القوم لانه مختاره (قوله لان دلته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم آه) اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصيح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذا ولا ملاحظة العقل قطعاً لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال في التعليل لان دلته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح (قوله واريد به الكل واعتبر دلته الى آخره) انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الى آخره ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليهما زيادة ايضاح ومثله الحقم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلته الى آخره فافهم (قوله وحينئذ ينتقض تعريف الدلالة بعضها ببعض) اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا يحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما يتعرض لانتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولجموعهما معا كما فصله في شرح الرسالة (قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الى آخره) ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بأس في ترك قيد الحيثية



لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا  
 انتقاض اصلا ( قوله الى ان تتضمن فهم الجزء في ضمن الكل ) فان قلت تتضمن  
 صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون تتضمن  
 نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الى  
 آخره وقد سبق من الشارح والمحشى توجيهه فلا وجه للاعادة ( قوله وانه  
 اذا قصد الى قوله لا تضمنوا التزاما ) قال الفاضل المحشى هذا باطل فين وجه  
 البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان تتضمن  
 لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثانى وهو فهمه ملتفتا  
 ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمننا اذ ليس  
 في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حيث  
 ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمننا قلت مراده  
 بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمننا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود  
 صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمننا لا تضمننا فقط وكذا  
 القول في الالتزام وبالجملة لاشك في كون الفهم الثانى دلالة وان كان بواسطة  
 القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمننا لما  
 ذكره ولا التزاما ما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة  
 الثانى ان ما ذكره من القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة  
 يناق ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشارك من ان القرينة في المشارك لدفع  
 مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازى حتى انهم اخرجوا المجاز عن  
 ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازى بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد  
 بنفسه وادخلوا المشارك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه  
 بخلاف المشارك على ما سمعنى في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله  
 ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمننا  
 والتزاما مبنى على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى  
 وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التى هى اقوى لم يدل  
 عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على  
 ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما يفرق بين الفهم  
 والقصد وكان القصد لافى ضمنه فيهما كان الفهم ايضا لافى ضمنه  
 فبالضرورة لا يكون تضمننا نعم عدم التفرقة باطل كما حققة الفاضل المحشى



وكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشى ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه (قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن) قال الفاضل المحشى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعترض على الشارح فغلبه بحث اما اول فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للمطابقة فقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد اتزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفي الداليتين متمسكافيه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل المحيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احديهن في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا اتزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لا تنفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبنى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما وبالجملة الكلام ههنا مبنى على التنزل فلا وجه للاعتراض (قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص) كما بين النخل والجلود في مقام التلمح والتهكم (قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر الى آخره) عبارته هكذا ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا (قوله نخرج كثير من معاني المجازات والكنيات الى آخره) جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنيات دالة على تلك المجازات والكنيات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرأها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنيات كذا ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجازي في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد لم يحز بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى



الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو  
الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك  
الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون  
القرينة جزءاً من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب  
لجوان ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان  
الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز  
مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثل اسد  
في الحمام فلان سلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في انقراين  
اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري او يقال  
المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلغظ والمجاز هو اللفظ فلا  
نسلم ولا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان  
لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لمن  
يكن للقرينة تعلق بعلم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثاله مجاز مفرد فلا  
يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر ( قوله بل لم تكن دلالة الالتزام الى  
آخره ) رده الفاضل المحشي بان لازم لازم اشئ وان كان لازما لذلك  
الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه  
وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم  
لازم الشيء لازماله كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم يتنا بالمعنى الاعم  
او الاخص اما في الاول فظاهر اذ كفاية تصور ( ا ) وتصور ( ب ) في الجزم باللزوم  
بينهما او كفاية تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب و ج لا تستلزم  
كفاية تصور ا وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم  
الى اعتبار لزوم ب لا لزوم ج لب واما في الثاني فلا تصور الشيء انما يستلزم  
تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني  
تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم  
تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا لتصور اللازم له في بعض المواد ولولم  
يكن كايافتأمل ( قوله لا يتأتى بالوضعية ) فان قلت التفسير اوضح دلالة على  
المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير  
والمفسرانما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر  
على الاجالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة



(قوله واللام يكن كل واحد دالا الى آخره) لاشك ان الوضوح والخفاء  
معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا عنى الاشارة يعتبر بالنسبة  
اليه فلا يردان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع  
فلا يلزم من انتفاء عماله بالوضع انتفاء الدلالة (قوله مقام كل كلمة منها) اى من  
كلمات الكلام السابق (قوله ما يرادفها) اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ  
ليس لنا ما يرادف كل كلمة (قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا) فان قلت قوله  
ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى  
التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة  
لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله  
ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حظ التقيد او لائم  
العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لاحكام من احكامه حتى يلزم  
اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر  
فافهم (قوله وقريب منه ما يقال الى آخره) الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول  
التغير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثانى التغير بحسب الزمان (قوله وقلة  
تكرار اللفظ على الحس والمعانى على العقل فان قلت الكلام فى ايراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى  
واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه  
لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق اذا كان عاما فانه كما  
يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد  
وضعى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى  
ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ آخر  
على مدلول آخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد  
بقلة تكرار المعنى على العقل قلة تكرار معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان  
الكلام فى دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرار المعنى على العقل  
ايضا فى محزه (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ  
الموضوعة الى آخره) فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ  
الموضوع للملزوم على اللازم ولادلالة اللازم من حيث هو لازم على  
الملزوم فتأدية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب  
ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم النبعية وبالملزوم



المتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المتعبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل (قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل) ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايح ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل البضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن الرمة لا امتنع العوف بالفصال ولا اتباع الاقرينة لاجل (قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس) قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالاته على جزء الجزء فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحاً من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحد في مرتبة الوضوح لان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتأمل (قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكأنهم بنوا ذلك) رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان القائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين فلا بأس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس في الشفاء مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء الى آخره مما لا حاجة اليه اذ قد سبق منه بيان تأتى الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يراد ان الاختلاف



المعتبر فيما بين اقوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن  
 ارادة الكل كما فصله ( قوله ومعنى النوع بالبال الى آخره ) الواو للمحال اى  
 والحال ان معنى النوع بالبال يعنى بالاجال لا بالتفصيل والاخصوله بالبال  
 مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة  
 بينهما في هذه الحالة اى نسبة انه جنس له جزء من حقيقة والمراد عدم  
 اعتبار التفصيل ( قوله وهو بعد موضع نظر ) وجوه النظر قد اوردها  
 الفاضل المحشى على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان فى اللاحقات التى  
 اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول فحينئذ  
 يتصور اختلاف فى المطابقة الى قوله اذلا اشعار فى التعريف بهذا القيد  
 يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد  
 الشارح ما ذكر بل ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع  
 اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر  
 اليها ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزام في  
 الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار  
 كفاية الظن فى الوضع اذ قد بين التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم  
 الجازم الثانى ان قوله وربما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا  
 وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز  
 ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانسة ونحوه كما سبق من الشارح  
 الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤل الى العلم بالوضع  
 قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات  
 واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم حينئذ  
 وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم  
 مجرد المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلى  
 ومادونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث  
 ان معنى قوله وربما يقال الى آخره انه يقال ذلك فى بيان عدم تأتى  
 الايراد المذكور فى الدلالات الوضعية فى دفع المناقشة المذكورة فيما نقل  
 عن الشارح بقوله اما و لا الى آخره كما ظن اذ قد صرح فى هذا القول بان  
 الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع فكيف يدفع المناقشة  
 الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الى آخره يخالف ما ذكره فى شرحه



للفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تراحم يحتاج في دفعه  
 الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح ان لا تفاوت في نفس الدلالة  
 كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح  
 وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى انقراض الخامس ان قوله وايضا وسلم  
 ما ذكره دل الى آخره قد اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب  
 التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد  
 بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها ( قوله ثم ظاهر هذا الكلام يدل  
 الى آخره ) انما قال ظاهر هذا الكلام لانه يصدد بيان حال المجاز مطلقا  
 فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر المزموم ويراد اللازم  
 وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى آخره  
 يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز ( قوله وهذا  
 لا يصح ظاهر الى آخره ) انما قال ظاهر الان علاقة الزوم وان كانت تدكر في بعض  
 اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو الزوم والحق ان هذا الكلام  
 واه ( قوله وانت خير بما فيه من الاضطراب ) قدين الفاضل المحشي  
 وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله  
 وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقة الى آخره توجيه  
 للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات  
 وضعية لانه مختاره كيف وقدره في شرحه للفتاح حيث قال وما يقال من  
 ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك  
 وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وصفا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية  
 الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم  
 الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين هيثم البحراني وعنوانه  
 بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه  
 بان القائدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره او لا كما وهم فيه  
 البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه  
 على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له  
 انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يحمل كون العلاقة مشابهة مقسما  
 للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان  
 ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فن ثمة صح ان العلاقة هي



المشابهة (قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو الى آخره) قيل ليس مراده  
الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة بمذكورة كما يدل عليه  
كلام الفاضل المحشى فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه  
اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف  
التشبيه الاصطلاحي الذى استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله  
وينبغي ان يراى الى آخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي  
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم  
معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى (اتخذ آلهه هواه) من  
قبيل التشبيه وكذا قول ابى الطيب \* فان تفق الانام فانت منهم \* فان المسك  
بعض دم الغزال \* وسموا امثالهما تشبيها ضميا فالظاهر منه ان مثل قاتل  
زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمنى (قوله  
وينبغي ان يراى فيه قولنا بالكاف ونحوه) لا يخفى ان هذه الزيادة تفنى عن قيد  
لاعلى وجه الاستعارة الى آخره فتأمل (قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث  
يطوى ذكر المستعار له بالكلية) مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه  
ينبى عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة فى آخر احوال الاسناد الخبرى  
(قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى  
الكلام) اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم  
الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراد  
يصالح له لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة  
المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى  
المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذا المجاز مشروط بالقرينة المانعة  
وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة  
وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا  
غير ناش عن دليل وهذا لاينا فى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما  
تقرر فى الاصول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة الى آخره) يعنى مع  
خروجها عن التشبيه المصطلح الذى هو نفس الدلالة (قوله لكنه قد استمر  
فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الى آخره) فيه بحث  
اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم بنفس العنبر الذى  
هو مشموم عرفى بل برايحته فلا يكفي ان ثبت بالعرف فى دفع التسامح بالكلية



عن هذا المثال يقال شمت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم  
 (قوله لانه عدم الحيوية عما من شأنه) انما لم يقل عدم الحيوية عن اتصف  
 بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى (وكنتم  
 امواتا فاحياكم) والاصل الحقيقة واما انتقاص التفسيرين بقوله تعالى  
 (لنحيي به بلدة ميتا) فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة (قوله واذا  
 كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعاً  
 وهو غير جائز) قد يقال ليس كل محسوس اصلاً لكل معقول فيجوز ان يكون  
 بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو  
 محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا بواضح مثل  
 وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ  
 درجة وضوح المحسوس اى محسوس كان فضلاً عن يكون اقوى منه فلا يصح  
 تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتزويل وهذا ظاهر عند المصنف  
 فتدبر (قوله فدخل فيه الخيال) يمكن ان يقال انما جعلوا الخيالات من قبيل  
 الحسيات لانها يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور  
 المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعلوم الذى فرض الى آخره) انما سمي  
 هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة  
 الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية (قوله ولكنه  
 بحيث لو ادرك لكان مدركاً بها) اعترض عليه مولانا حيدر بن المراد بالادراك  
 المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوع لان المحسوس  
 قد يدرك ادراكاً عقلياً بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد  
 الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجوداً او الادراك بنفسه  
 لا بصورته فلا غبار (قوله بخلاف الذة والام العقليين) محصل الفرق بين الذة  
 العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما  
 يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من  
 العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالين (قوله وتحقيق  
 ذلك ان الذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك)  
 تحقيق هذا التعريف ذكرته فى الحواشى المواقف فليطلب ثمه واعلم ان  
 المصنف لما اقتفى اثر السكاكى فى التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة  
 عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالحعدة فى ايراد امثال هذه التحقيقات



عليهما لا على الشارح ( قوله فكأدراك القوة الغضبية او الشهوتية ) القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال و الشيق الى التسلط والترفع والقوة الشهوتية هي مبدأ جذب المنافع و طلب الملازم من المأكل والمشارب وغير ذلك من المشتبهات ( قوله كتكيف الزايقه الى آخره ) مثال لما هو خير وكال عند القوة الشهوتية لا ادراكه كما يتوهم من ظاهره ( قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية ) المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها ( قوله فالمراد المعنى الذى الى آخره ) نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص ( قوله والضمير لليالى او لنجوم ) اراد بالليالى الليالى المستفادة من رب الدالة على التكثير و التعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجائها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورأيت في نسخة مصححة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاء والضمير لليل في قوله \* رب ليل قطعة بصدود \* او فراق ما كان فيه وداع \* موحش كالثقل تقضى به \* العين وتأبى حديثه الاسماع \* الصدود الاعراض والباء فيه للملاسة و ضمير فيه ليل او الفراق ونفى وجود الوداع فيه مع ان مساق الكلام يدل على ارارة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله مورت لزيادة الملل و موحش بالجزاى مورت وحشة صفة ليل كالثقل اى الرجل الثقيل تقضى به العين اى يكون ذات و سح بمجرد رؤيته وتأبى اى تمتنع ولا تقبل الاسماع الحديث الصادر عنه ( قوله ولزم بطريق العكس الى آخره ) هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول ومن جعل تشبيه النسبة بالنور اصلا وتفرع تشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه ( قوله بين الدجى ) صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كون آه ( قوله وعلم ان قوله سنن لا حيثئذ بينهما ابتداء من باب القلب ) لا يتعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاءها وكأنه لم يذكره لان النكتة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه ( قوله حتى كان البدعة ) هي التى تلعب من



بينها لا يخفى ما في اسناد المعاني الى البدعة التي هي كالظلمة من الركائز وقيل  
لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء  
مبتدأ خبره بينهما والجملة صفة للسنن لان الظاهر حينئذ لاحت (قوله ونحو  
ذلك مما يفسد الكلام) مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها  
مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حل على الوجه المؤدى  
كان تعليلا للنحو مصلحا وان حل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا (قوله في  
كونهما كرىساوثوبا وقطنا) فيه نشر على ترتيب الالف (قوله وكلاستقامة  
والانحناء والتحدب والتعقر الداخلة تحت الشكل) الاستقامة والانحناء يعلمان  
غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيا واما  
التحدب والتعقر فيعيانه بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحها  
مقعرا ومحدبا مع انه لاحظ فيها بالفعل لعدم تناهى سطحه وضعا (قوله كما  
في اوتار الاغاني الممتدة) الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغنى وهي بحسب  
متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات  
النفخ كالبلوق ونحوه (قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الى آخره) الطعم  
لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل  
هو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل  
في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان  
فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل  
حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف  
حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة  
والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت  
الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكرنا والحق ان مباحث  
الطعوم دهاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو  
حار والزيت وسم حار وله وجوه اخر لا يتحمل المقام قوله والعفوصة  
(والقبض) الفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص  
يقبض ظاهره وباطنه فلا اختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض  
عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة  
في التسعة وان لم يقتض فلامعنى لعدهما نوعين (قوله والتفاهة) قديقال  
التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يقال الكون الجسم بحيث لا يحس



طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منهما ما يخالط الرطوبة العابية فاذا احتل  
 في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار  
 ( قوله من شأنها تفريق المختلفات وجميع المتشاكلات ) اما انها تفريق  
 المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة  
 باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسايطها شديدا في الغاية ينقل اللطيف  
 منه فيتبادر منه الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه  
 تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها معدلة وذلك  
 لان الاجزاء بعد تفرقتها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة  
 لذلك الاجتماع فينسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها ( قوله والبرودة من  
 شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ) ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع  
 بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتأمل ( قوله وكون هذه  
 الاربعة من الملوّسات مذهب بعض الحكماء ) واما عند غيرهم فالملازمة  
 استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الامن الاعراض النسبية  
 والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية  
 واللين عدم الصلابة عما من شأنه ذلك ( قوله كالبلة والجفاف ) قال الفاضل  
 المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها  
 وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية  
 على سطح الجسم المبطل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان  
 البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق  
 ايضا ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام  
 وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر  
 ( قوله واللطافة والكثافة المشهور ) ان اللطافة التي تعد من الملوّسات بمعنى  
 رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم  
 اللطافة بهذا المعنى عن الرطوبة وكذا الكثافة عين اليوسة ( قوله على  
 استعمال موضوعات ) اراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت خارجية  
 كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال ( قوله وهو حركة للنفس مبدأها ارادة  
 الانتقام ) هذا ظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على  
 ان الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما ان يبني تفسير الغضب على التسامح  
 والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام



او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى ( قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالخلب ) المفهوم من كلام انه حل الاعتبار الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتبار النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتبار نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري ( قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او العدم ) مثال للنسبي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس ( قوله او كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض ) وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين ( قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح الى آخره ) اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من امور مختلفة وليهئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما او صافا الى آخره ( قوله وفيه نظر كما ستعرفه ) اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي الى آخره وحاصله ان الحقيقة الملتزمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلة الواحد وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتزمة من حقيقة الطرفين ملتزمة من كثرة التياما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما او صافا مصقودا من مجموعها الى هيئة واحدة ( قوله والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف ) الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقل نعم قديني الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو المركب الاعتباري دون الحقيقي ( قوله والحسي طرفا حسيان



لا غير اى وجه الشبه طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعنى وجوب حسية الطرفين جار فى وجه الشبه المركب من الحسى والعقلى وان لم يندرج فى قوله الحسى طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه فى الطرفين يستدعى تحقيق كل من جزئيه فيهما والحسى لا يتحقق فى الفعل ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسى ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلى فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء كان تمامه حسيا او متعددًا مختلفًا فعنى قوله والحسى ان وجه الشبه الحسى سواء كان معتبرا كلا او جزء فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم ( قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى ) الطرفان اعنى قوله بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى فى موضع الحال والعامل فيهما اعم فى التشبيه كأننا بالوجه العقلى اعم منه كأننا بالوجه الحسى ( قوله تقرير السؤال الى آخره ) يريد ان تقرير السؤال موصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثانى مركب من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هى المطلوب وهو ان لا شئ من وجه الشبه بحسى ( قوله يابى هو ان يكون غير عقلى ) اظهار الضمير اعنى هو لدفع توهم رجوعه الى التحقق ( قوله لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر قسما ) فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلاثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفا ثلاثة اخرى ( قوله وفيه تسامح ) لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفى ومثل هذا التسامح موجود فى طيب الرائحة ولذة الطعم لان المسموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لاذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اى الرائحة الطيبة وكذا الكلام فى لذة الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه المذكور فى الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله ( قوله والجرء على وزن الجرعة ) وقد يترك همزته فيقال



جرة مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة ( قوله مختصة بذوات النفس ) اى النفس  
الناطققة بقرينة آخر كلامه والا فلاسد نفس حيوانية ( قوله واذاقلت  
للرجل القليل المغاني ) المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى  
الغناء بالفتح وهو النفع ( قوله فبالعلم يوصل الى الحق الى آخره ) اندفع بهذا  
ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضرورى الايصال والمناسب ان يفسر  
الهداية فيما مر بالدلالة الموصلة بمبالغة في مدح شأن العلم ووجه الاندفاع  
ان العلم ليس بضرورى الايصال العمل لكنه ضرورى الايصال الى الحق  
والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتأمل ( قوله وفي وحدة بعض  
الامثلة تسامح الى آخره ) جوابه انه لم يقصد في شئ من تلك الامثلة الى هيئة  
منتزعة من عدة معان حتى ينافى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل  
منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتمتله وكم بين التقييد  
والتركيب فتأمل ( قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة ) قد تقدم منافي اول  
الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز  
ان يراد الادراك فليذكر ( قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم ) هو العقل  
لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك ( قوله محل نظر ) هذا هو النظر الذى  
اشار اليه الشارح في مفتتح تقسيم وجد الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر  
ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم  
ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد  
كما ذكره الشارح فانه صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة  
ملتزمة والى الثانى بقوله واما اوصافا الى آخره ولا فساد فيه فليفهم ( قوله احيحة  
ابن الجلاح ) لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة  
والجلاح بحيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة ( قوله وقد لاح في الصبح  
الثريا كما ترى \* الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد  
ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلى لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى  
متأخرا عن قوله كالعنقود لملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب  
كما ترى وجوه اقربها انه في موقع المصدر اى ظهر ظهورا مثل ماتراه ( قوله  
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت ) قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا علم  
اهول لغة ام ضرورة وقال شارحه الدينورى وليس بفصيح ( قوله اى تفتح  
نوره ) والنور بفتح النون الزهر ( قوله فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار



الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا  
ومقدار العنقود ( قوله وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الى اخره ) دفع  
لما توهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد  
( قوله كأن مشار النقع ) المشار بضم الميم اسم مفعول و اضافته الى النقع من  
اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المشار ( قوله فقد اخل بكثير من اللطائف  
المراد من اللطائف ما سيدكره من المعاني المختلفة ومن اخلال الماضي بها ان تلك  
المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للهاوى حال كونه مقارنا له  
وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال واما اذا جعل  
ماضيا فالمتبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كوا كبه في الزمان الماضي  
بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح  
المفتاح تهاوى كوا كبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى  
جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى ( قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء )  
واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود ( قوله في حكم الصلة للمصدر ) اقم لفظ  
الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها  
صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما ( قوله فهو لم يقتصر  
الى آخره ) العجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغباد جمع غمد  
وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشئ في الماء رسوبا اي سفل  
وجعله من رسب السيف اي مضى في ضربته لا يلايم قوله يعلو وقوله  
والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رست اقدامهم في الحرب  
اي ثبتت والاول اظهر واختدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى  
التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر ( قوله بل هو  
مما يتعلق به معنى الامارة ) اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه نسحب عليه  
حكم الامارة كما نسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب ( قوله  
ما يجي في الهيئات ) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجي في الهيئة  
لانه نفسهما مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول  
في الموضوعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال  
الحيوان يجي في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة  
الشيخ فانها تفيد بيان حال الشبه وضمير يجي فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه  
فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلاشابة تعسف ( قوله احدها ان يقرن



بالحركة غيرها في التركيب احتياج الى التقدير اذ لا عائدا في الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقتزن هو غيرها والضمير في غيرها عائدا الى الحركة فبقى المبتدأ اعني احدهما بلا عائدا فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقتزن فيه بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا انما يلزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقتزن فيها عائدا الى المبتدأ بلا احتياج الى تكلف ثم لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقتزن بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة الهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف لان الخبر عين المبتدأ فتأمل (قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيئ في الهيئات الى آخره) لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما يلزم في عبارة المصنف بل هو عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحال هي المجيئ المذكور (قوله والثاني ان تجرد هيئة الحركة) اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عائدا الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ (قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المرآة الهيئة المقصودة (قوله مع تموج الاشراف) من وضع الظاهر موضع المضمرة اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال عن الحركة اي كائنة زمان تموجه (قوله يقال بداله اذ اندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام (قوله فان الشمس اذا احدا الانسان النظر الى آخره) تعليل بمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احدا الانسان النظر اليها يعلم جرمها الى آخره (قوله بحذف الهمزة اي قارىء) قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض (قوله فانطباقا مرة وانفتاحا) الفاء للسببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق



فيلتئم اجزأؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشر اضواءه وانطباقه انضمام اجزأؤه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية ( قوله ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرواه ) ضمير حفت اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصفه ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى احضرار السرو بتمامه فان المحافة ما يستر المرأة من رأسها الى قدمها وحضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار واىصال الفعل اليه اى بحضر الحرير وقوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف فامته وحسن طوله والفاء فى فكأنها للتعقيب والترتيب يعنى اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه على التشبيه الثانى والواو فى والريح جاء يميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى ( ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها ) بناء على تأويلها بالذكور كالهواء الهاب ويميلها حال من ضمير جاء از خبر جاء بتضمينه معنى الصيرورة والحجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه مافيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعناق والحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تأدية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لامحالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الحجل فيرتدع اسرع من حركة من يهم بالدنولان از عاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا فى الايضاح ( قوله من جدل الله لا من جدل الانسان ) اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله مجدولة وبين قوله لم تجدل ( قوله قول الشاعر فى صفة مصلوب كأنه عاشق الى آخره ) البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد ههنا اليدوقيل الحدوقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء



والبطؤ والتمطى التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحياة فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لا يمانه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات ( قوله ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها ) فذكر العمل بلفظ الحمل على طريقة المشاكلة اولانهم لما لم يعملوا بها كأنهم لم يحملوها جعل حملهم كلاجل لعدم عملهم ( قوله وان الحمار جاهل بما فيها ) وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم و اريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ( ان الذين حملوا التوراة ) عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه ( قوله يقال ابرق القوم آه ) ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقافان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه ( قوله فلما رأوها اقشعت ) يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذالم يجيء افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك ( قوله زيادة ترح ) الترح ضد الفرح ( قوله فالباء في قوله باتصال ليست الباء التي تدخل في المشبهه ) اي ليست الباء صلة للتشبيه بل للملابسة كما في كتبت بالقلم ( قوله فان قلت هذا يقتضي آه ) حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمع التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع لزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور في سبيل التوضيح و اراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد ( قوله زيد يصفو ويكدر ) الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل ( قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفيين ) قيل فيه نظرا لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدي الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما ( قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح ) قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في



الاصطلاح تشبها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم  
 وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه  
 المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اى مقدمة من  
 مقدماته صارت مندفة بما اجاب ( قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف )  
 لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذکور في الايضاح وهو البأس في الاول  
 والجلود في الثاني والمضأ في الثالث لظهوره ( قوله نزلوا الذكر على الاثنى ) قيل ان  
 العذاب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام على رضى الله عنه ان صح ما نقل  
 انه لاسفاد في الطاووس فليس اغرب من مطاعمة الغراب ( قوله بواسطة  
 تمليح اوتهمكم ) التهمك يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا  
 في شرحه للمفتاح وبالجملة التلميح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهمك  
 بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر ( قوله وان قوله حاتم مثال للتلميح  
 دون التهمك ) ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال  
 ما شبهه بالاسد للتلميح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتلميح  
 فقط الا ان السكاكي لما ورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينزع من نفس  
 التضاد بواسطة تلميح اوتهمكم وهما ما شبهه بالاسد للجبان وانه خاتم ثانى  
 للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتلميح فهم منه انه يجوز  
 كون المثال الثانى له ان قلت فلا يفهم منه بعينه كون المثال الثانى للتهمك  
 فاما معنى قوله لا للتهمك قلت معناه لا للتهمك فقط كما في المثال الاول ( قوله قال  
 الامام المرزوقي الى آخره ) في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة  
 تلميح اوتهمكم بلفظ اوليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد ( قوله اتانى  
 من ابي انس وعيد ) البيت لشقيق بن سليك الاسدى سل على زنة المجهول  
 اى ذاب والغبيضة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغيير الضحاك فسل  
 حينئذ على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام  
 المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق  
 على ابي انس تلميحا او هزوا ( قوله كأن للتشبيه ) اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها  
 ( قوله لان الخبر فى المبنى هو المشبه ) اى لان الخبر الواقع موقع المشبه به  
 متحد فى الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلامعنى للتشبيه لازوم تشبيه الشئ  
 بنفسه ( قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الى آخره ) وقال الكوفيون  
 والزجاج كأن يحى للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا



كأن الأرض ليس بها هشام \* أي لأن الأرض لا يجوز أن يكون تشبيهها  
 لأنه ليس في الأرض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال  
 عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون  
 في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه  
 لأنه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من سد مسده فكانه لم يميت  
 (قوله أي في الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر  
 في قولك مثلك لا ينجل لان في الكلام مقدر (قوله أي حاله وقصته العجيبة  
 الشأن) المثل في الاصل بمعنى المثال وهو النضير وكذا المثل كشبه  
 وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة او  
 الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم  
 لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتشبيه الاقولا فيه غرابة من بعض الوجوه  
 (قوله او كصيب من السماء) الصيب فعيل من صاب يصوب أي نزل ويطلق  
 على المطر وعلى السحاب ايضا (قوله ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره) مثل  
 ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى  
 الصفة و صفة الحياة الدنيا لا تشبه بذات النبات (قوله من انصارى الى الله  
 الآية) انصار جمع نصير بمعنى الناصر كشریف و اشراف و جمع الناصر  
 نصر كصاحب و صعب على قياس راكب وركب و جمع صاحب اصحاب كفرخ  
 و افراخ قال الفاضل المحشى في شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله  
 من جندى متوجهها الى نصره الله فالاضافة في انصارى من اضافة احد  
 المتشاركين الى الآخر كأنه قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون معى  
 فى نصرت الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى  
 قولهم نحن انصار الله أي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف  
 أي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن  
 انصار الله من اضافة احد المتشاركين فى النصره الى الآخر ومعناه نحن  
 جند الله ننصرك معه فأي ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى و أي وجه للمحصر  
 فى قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت إما وجه الترجيح فهو ان ملاكركه  
 يقتضى صرف الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول فى قوله تعالى (يا ايها الذين  
 آمنوا كونوا انصار الله) حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة  
 مع انه صرف قبل الضرورة والثانى فى قوله تعالى (نحن انصار الله) وفيما ذكره



ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو  
الجملة على الاضا في اعنى بالنسبة الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التأويل  
بوجه ما فتأمل ( قوله والزمان مقدر اى آتيك خفوق النجم ) هذا مذهب  
الجمهور النحاة وعند على ابي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل لسعة  
الكلام ازمانا لا علم طريق حذف المضاف والحقوق الغيوبية ( قوله بان الآية  
حينئذ لا يكون نظيرا ) اذ المشبه به حينئذ يكون مذكورا لا مقدر ( قوله  
ويستلزمه قوله نحن انصار الله ) المراد بالا ستلزام الانتقال من ذلك  
القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي ( قوله اذ حوارى الرجل صفيه  
وخلصانه ) الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب  
عيسى عليه السلام قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو  
خلصانى وهم خلصانى اى خالصى يستوى فيه الواحد والجمع والخلص  
كالخدن مثل الخلصان ( قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الآية ) اى بين  
لهم وصف ما يشبه الحياة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها ووصفها الغريبة  
( قوله فلا ينبغي ان يعرج عليه ) يقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس  
مطيه عليه والتعريج على الشئ الاقامة عليه ( قوله قال صاصب الكشاف  
لولا طلب هذه الصماير مرجعا الى آخره ) فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة  
عن الصيب وما بعده لا يصح مشبهها بها بل المشبه بها الصورة  
المنتزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى ضرورى ويمكن دفعه فتدبر  
( قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد ) اى فى ان ما يلى الكاف ليس بمشبه به  
وانما كان بينا فى هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف  
تشبيه الحياة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اى كمثلى ماء بقرينة ذكره  
فى المشبه والواو فى قوله واهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبرها ويوم  
حلوها ظرف لهذا الخبر وبلقع خبر مبتدأ محذوف اى وهى بلقع  
والبلقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفر التى لا شئ بها وفى الحديث  
اليمن الفاجرة تذر الديار بلقع وغدوا ظرف لبلقع لما فيها من معنى الفعل  
ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة  
الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار  
حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والا هلون الا ودبعة \* ولا بد  
يوما ان ترد الودائع \* وما القوم الا كالشهاب وضوءه \* يحول رماد ابعدهما هو



ساطع \* ( قوله وفي كون الفعل منبأ عن التشبيه نظر الى آخره ) يمكن ان يقال استفيد الجمل من الفعل انباء ذلك التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الجمل كما في علمت زيدا اسدا فتأمل ( قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه ) لما كان احتمال التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايذا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه ( قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال ) فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه ( قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه دون المشبه ) وانما تركه لظهوره بما ذكر اولا ( قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه ) لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له ( قوله وتقوية شانه ) الضمير في شانه راجع الى المشبه ٧ والشان بمعنى الحال فقوله شانه بمعنى تقوية حاله ( قوله من لا يحصل من سعيه على طائل ) الطائل الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه لا غناء ولا مزينة وعلى هذه يحتمل ان يكون زائدة كما في قوله ان الكريم وايبك يعمل \* ان لم يجد يوما على من يتكل \* فطائل فاعل لا يحصل ويحتمل ان لا تكون زائدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع ( قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتبناها لما من بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقلية ( قوله ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح الح ) البيت لشربة ابن الطفيل او لابن الطيرة وبعده \* لدن غدوة حتى اروح وصحبتى \* عصاة على الناهين شم المناخر \* كأن اباريق الشمول عشية \* اوزيا على الطف عوج الخناجر \* المراد بدم الزرق الخمر وعنا حال منه اي تناول دم الزرق صادرا عنا اولغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چارپاره واصطكا كما ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطباق بدلا اصطكاك وهو الطرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح ٩ نقيض الغدو والصحة ههنا جمع صاحب مثل فرهة وقارة والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة

٧ لا الى الحال باعتبار كونه بمعنى الوصف

٩ وهذا الذهاب من اول وقت الزوال الى المغرب والعدو وهو الذهاب من صباح الى وقت الزوال



الانف مع الاستواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم  
 الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز  
 بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة الباطلة وقد جمعوه بالواو والنون  
 وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفية والعوج جمع اعوج  
 والخناجر جمع خنجر وهى الخلقوم ومثلها الخنجور شبه اوانى الخمر  
 وقد فرغت وامثلت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الخناجر  
 ( قوله ظللنا عند باب ابي نعيم \* ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفه ناحية  
 مقدم العنق ) قوله من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه \* الخ )  
 البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني  
 العار بالسيف جالبا \* على قضاء الله ما كان جالبا \* وبعده ولم يستشر في رأيه  
 غير نفسه \* ولم يرض الا قائم السيف صاحبنا \* المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب  
 بمعنى تنكب اى انحرف وانتصاب جانبا اما على الطرفية اى في جانب او على  
 الحالية اى متجنبنا ( قوله اعرف واشهر ) لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون  
 كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات  
 وقلا يوجد وصفا يعم امر اشتهاره كل الناس ( قوله نقلا لامتناع وقوع  
 المشبه به ) قوله نقلا مفعول له لتشبيهه فخم او لا يرازه وقوله لامتناع مفعول به  
 لنقلا واللام دعامة وليست بحرف تعليل لنقل الامتناع ( قوله عند حضور  
 المشبه به ) فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه  
 كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لضرورة النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه  
 لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره ( قوله ليستطرف استطراف  
 النوادر ) رده الفاضل المحشى في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح  
 في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير  
 عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكره من الاستطراف لا يخلوا عن بشاعة  
 وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة  
 الى نفس ليستطرف واما التفصيل الذى ذكره فأن الامر ( قوله وقيل  
 معناه مثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول ) فيه حذف مضاف اى  
 من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجه مقحم  
 بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجه باستلزامه  
 ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافى اما عرف بوجه الشبه اواقوى



فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه حجر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكر الفاضل المحشي في شرح المفتاح ( قوله وحيث لا يبعد ان يكون الى آخره ) يعني لما لم يكن قوله السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقدير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الى آخره بقي ههنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لابد فيما يكون للترين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله وح لا يبعد ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس الترين مثلا والفرق ظاهر فتأمل ( قوله وجه مجدور بسلحة جامدة الى آخره ) المجدور ما عليه اثار الجدرى والسلحة البراز نقرتها اى ثقبها بالمنقار والمديكة بكسر الدال وقح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر القرباق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب ( قوله ولا زوردية ) الواو بمعنى رب ولا زورد بالزاء المعجمة الخالصة لان التي اشربت سورة الشين لا يستعمل في كلام العرب ( قوله بمشاهدتها عناق ) العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة ( قوله غص برف الغص الطري ) و برف بالفاء من رف لونه اى برق وتلاها قال الشاعر بريك هل ضمنت اليك ريا \* قبل الصبح او قلبت فاها \* وهل رفت عليك قرون ريا \* رفيف الاغوانة في نداها \* ( قوله كك تشبيه الجايح الى آخره ) حكى ان قاضي سنجستان دخل على صاحب بن عباد فوجد صاحب متعنا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي \* وأشار الى قدمائه بان يتوه فاستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى شريف في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز \* فامر صاحب بان يقوم له مائدة ( قوله وهذا الكلام محل نظر ) ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا التناقض في وجه التشبيه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً



٦ قوله ام من عبرتي الخ ٤٩٧ قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضى ثبوت احد المتساويين

وان يطلب التعيين  
فترتيب قوله فوالله ما  
ادري الى آخره على  
البيت السابق يقتضى  
ان يكون المطلوب تعيين  
ان المسيل به اما الخمر  
او العبرة او تعيين ان  
المشروب العبرة او الخمر  
وظاهر البيت لا يفيد  
فالوجه ان يأول  
المصراع الاول اى امن  
الخمر التى اسيلت بها  
جفوني ام من عبرتي  
اشرب المصراع الثانى  
اى ام اسيلت بعبرتي التى  
اشرب والا قرب ان  
المعادلة باعتبار اقامة  
الملزوم مقام اللازم  
لان المشروب اذا كان  
عبرته كان المسيل به  
ايضا هى ونظيره قوله  
تعالى افلا تبصرون  
ام انا خير فان الاصل  
ام تبصرون فاقم السبب  
مقام المسبب لانهم اذا  
قالوا له انت خير كانوا  
عنده بصراء صرح به  
سيويه نسخه

ولا يلزم الالهام حقيقة وهو ظاهر ( قوله فمن مثل ما فى الكاس عني يسكب \*  
فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان  
قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على التأمل ولو سلم  
فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئيين فى امر فاوول الكلام  
اسلوب والثانى اسلوب آخر فلا محذور ٦ ( قوله من غير قصد الى المبالغة آه )  
انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه  
اقل الاعراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك فى المفتاح بقوله وربما  
كان القصد الى آخره ( قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها )  
قال بعض الافاضل الظاهر ان اراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه  
يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ  
فمتى اريد شئ من ذلك لم يستقيم اى العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان  
العكس يستقيم فى التشبيه الا يرى الى قول الشارح لانه ازيد فى ذلك فان قلت  
كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت  
مراده لا يستقيم العكس على الحقيقية وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة  
لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء تعين  
العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول  
انتهى وقد يوجه حل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه  
على الاشارة الى حكمى التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض  
لنوعى التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة فى وصف  
مقصود فى الثانى دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشببه  
بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة  
وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ فى اسرار  
البلاغة جملة القول هذا انما يوجد فى بعض النسخ ٧ ( قوله فان العكس يستقيم  
فى التشبيه ) اى من غير ان يعد تشبيها مقلوبا ( قوله فان المشبه وهو الشمس  
غير مقيد ) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حركتها فيكون مقيدا قلت  
الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر ( قوله مؤتلفة  
متفرقة فى اديم السماء الى آخره ) المؤتلفة المتلائة واديم السماء وجهها  
ورزقها الصافية نصب على المصدرية ( قوله والمشتري قدامه جملة اسمية  
وقعت حالا ) والعامل معنى كان وفى شاخ الرفع اى محل عال الرفع من قبيل



٧ قوله قال الشيخ في  
اسرار البلاغة حله القول  
هذا انما يوجد في بعض  
النسخ وانما لم يذكر الشيخ  
عدم القصد الى بيان  
الاهتمام مع انه من علة  
ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه  
اقل الاضرار المذكورة  
وجوبا كما اشار الى ذلك  
في المفتاح بقوله وربما  
كان القصد الى آخره  
قوله اوجع و صفيين قيل  
الظاهر انه عطيف على  
الصورة و قوله على  
وجه متعلق بالجمع  
السابق ويحتمل ان يكون  
معطوفا على الجمع السابق  
ويكون اشارة الى الحكم  
بالتشابه بين الهيئتين  
وقيل الجمع الاول اشارة  
الى ماهو احسن اعنى  
ترك التشبيه الى الحكم  
بالتشابه والثاني الى ماهو  
غير الاحسن فقوله على  
وجه متعلق بالجمع الثاني  
والظاهر ان في الاصل  
حال من ضمير وحده  
الراجع (قوله فان العكس  
يستقيم في التشبيه اي  
يستقيم في التشبيه الواقع  
في باب التشابه ٢

جد جذه حال من المستتر في قدومه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد  
رفعه في المنتظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريح اقرب  
الى المشرق والا فالمريح في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت  
صفة المنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين  
والاصل الفتح (قوله فانه لو قيل المريح كالممنصرف الى آخره) يعنى ان تشبيه  
المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شئ  
احمر اللون خلف شئ ابيض اللون مثلا لا يبينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه  
المريح بالمنصرف عن دعوة لا يصح (قوله وهو القول الفحل والمذهب الجزل)  
اراد بالفحل القوى وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك (قوله وكذا  
تشبيه الشاة الجبلية) لم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتأنيث والتأنيث  
وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة (قوله زهر الربى) الربى جمع ربوة وهي  
ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنقصت باحتمس ارها انه حل الزهر  
على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة (قوله ولا يخ) هذا عن تسامح لان  
قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرح به فقيه تعدد وشابة تركيب وجوانه  
ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة  
الحاصلة من عدة اشياء والمشبّه به هنا ليس كذلك (قوله وايضا تقسيم  
آخر للتشبيه) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام  
السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة  
فلا معنى لجمعه قسيماله (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يخفى ان رطبا  
ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه  
ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد  
انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها  
ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى لزوم حذف الفاعل وبقاء  
رافعه ولا يحيزه البصريون ولا بعض الكوفيين الا ان يراد ان  
تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها  
فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال  
التقدير قسما رطبا وقسما يابسا (قوله اي قول المرقش الاكبر) الترقيش  
التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عون بن سعد  
من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد (قوله فتشبيه



التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه ( قوله فتشبيه الجمع ) سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بهما على التفاوت ( قوله اغيد مجدول مكان الوشاح ) الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اى ناعمة بينه الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاخ يذبح من رايم عريضا ويرصغ تشده المرأة بين عاتقها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح بالكسر والضم وازاد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة ( قوله كأنما يبسم عن لؤلؤ ) ضمن تبسم بمعنى تكشف فعداء بعن ( قوله يفتقر عن لؤلؤ رطب ) يقال افتقر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه والؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطالع من الكتم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفري وحبب الماء التفاحات التي تعلوه ( قوله اتنى بالامس اياته الى آخره ) علله بشئ لهام به كما يعمل الصبي بشئ من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا ويرد الشباب بضم الباء من قبيل لجين الماء اى الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب لطيف من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الا فان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد القبار مانه والدنان جمع دون وصفوها خالصا والقيان جمع قينة وهي الامنة كما سبق ( قوله غير حقيقي ) اى غير متحقق حسا ولا عقلا ( قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا ) فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل ( قوله فنه ماهو ظاهر ) وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرأ القيس كأن قلوب الطير الى آخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مزاده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فمناذرة بال المعنى لا توجيه التركيب فتدبر ( قوله مصمتة الجوانب ) المصمتة الذي لا جوف له ( قوله وهم ربيع الكامل الى آخره ) قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع هلى انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ بكسر الحاء والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان الوصفية لعدم جواز عملهما على سابقتهما ( قوله شككتهم ان كنت ) اعلم شككتهم على صيغة الحكاية والشكل فقد ان

٢ من غير ان يعد تشبيها مقلوبا و الظاهر ان التعليل المذكور لما يفهم من الشرطية المذكورة يعنى ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شئ من ذلك لم يقصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان الثاني يقتضى جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضى عدم الجواز بقى فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار بل في التزيين والتسوية من غير استقامة العكس نسخة



المرأة ولدها ( قوله اي من يحمل ) فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل  
 الحمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالحمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر  
 الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه  
 على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية  
 كأنه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفضل ايضا  
 ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقيم  
 في نظر البلغاء ( قوله لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة ) اي لا يدل عليها  
 بخصوصها اذ دلالة للعام على الخاص ( قوله فان وصف الحلقة بكونها  
 مفرغة ) الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله  
 لا يذرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للتشبيه لا يصح  
 التشبيه بدونه اذ ليس التشبيه هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما  
 لا يخفى فتدبر ( قوله سيصبح العيس بي والليل عندفتي ) العيس بالسين المهملة  
 فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح  
 العيس به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح ( قوله كقوله فلان  
 كثر اياديه لدى الى آخره ) مساق كلامه يشعر بان قوله كثر اياديه صفة  
 لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح  
 اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها  
 المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثر اياديه  
 على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه  
 معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز  
 ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالمثل كما هو عومل العرف بلام  
 العهد الذهني بذلك ( قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الى آخره )  
 ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا  
 دل على امكانه بامور موجودة يستتبعه ( قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو  
 الخلاوة مثلا وهو امر حسى ) فيه بحث لجواز ان يريدوا الخلاوة الكلية  
 لا الجزئية ( قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الى آخره ) وانما قال  
 يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا لتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو  
 المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة  
 بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان

قوله وفساده بين  
 لان جعلهم الى آخره  
 يمكن ان يقال في قول  
 الشارح العلامة هو  
 الخلاوة مثلا بآراء لفظ  
 مثلا دفع هذا الملام  
 لان غرضه ان الباعث  
 امثال هذا التسامح  
 وقولهم الخد يشبه  
 الورد في الحمرة المحسوسة  
 من الامثال فليتامل منه



قوله ينتقل فيه من المشبه  
الى المشبه به الى آخره يعني  
اذا لوحظ المشبه وقتش  
عن المشبه به فانه ينتقل  
اليه وكما اذا سئل بان هذا  
الشيء بماذا يشبه قول مع  
غلبة حضور المشبه الخ  
اعترض عليه بانه جعل  
اولا ظهور وجه المشبه  
علة السهولة الانتقال من  
المشبه الى المشبه به فيكون  
في المعنى علة لغلبة حضور  
المشبه به عند حضور  
المشبه وجعل ثانيا غلبة  
حضور المشبه به عند  
حضور المشبه علة لظهور  
وجه المشبه فيبين كلامه  
تدافع واجيب بان المراد  
بما ذكره اولاه ينتقل  
من المشبه الى المشبه به من  
حيث انه مشبه به اي  
التصديق بان ذلك مشبه  
بهذا الشيء فيكون ظهور  
وجه المشبه علة لهذا  
التصديق وغلبة نفس  
حضور المشبه به على  
الوجه المذكور

السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه المشبه  
اعتباريا والجمرة السككية ليست باعتبارية اذ ليس هيئة غير متقررة فكيف  
يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري  
ما لا يكون موجودا في الخارج وفي الجمرة السككية كذلك اذ التحقيق عدم الوجود  
السكاكي الطبيعي في الخارج لا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح  
لا يكون الا حيث الى آخره فائدة معتد بها لان كل وجه المشبه حينئذ اعتباري  
الاهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون تسامحهم بطريق القطع  
لا يكون الا في ذلك فتدبر ٢ (قوله ولذلك قيل النظر الاول حقا) اذ ربما  
يستحسن بها القبح ويستقبح الحسن (قوله فلان لم يعن النظر ولم يعنه)  
يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق  
والوجه غير خفي واما نعم فعلة معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري  
لما انه يقال انعم كذا اي زاد (قوله ربما يقضي الرجل دهره الى آخره) اي يمضيه  
يقال قضيت الامر اي نفذته (قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه)  
ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه المشبه بدور حضور وجه المشبه  
كما عللوا الى آخره بدور المشبه به قلت لان المشبه به عمده التشبيه الحاصل  
بين الطرفين وظهور وجه المشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه به (قوله  
حملت ردينا البيت) قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى  
الشام والقناة الردينية والريح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة سمها ردينية  
ردينية وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والريح  
الرديني ابتداء كلام اي ويقال القناة الردينية قوله وزعموا انه منسوب الى آخره  
بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني ريح منسوب الى الاردن فقد  
وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى آخره كما لا يخفى على من له ذوق سليم  
فتأمل (قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه) الثريا الى آخره فان قلت جميع  
اوصاف الشيء ظاهرة او باطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها في  
التشبيه قلت ليس المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به  
بحيث لا يشذ عنها بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه  
التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف  
من حيث الوجود واردة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ  
المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا وتدع بعضا (قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة



علة اظهر وجه الشبه  
فلا تدافع وفيه بحث لان  
الظهور المذكور كما انه علة  
للتصديق المذكور علة  
لغلبة نفس حضور المشبه  
به اذ لا يمكن التصديق  
بدونه والا قرب ان يقال  
بالغلبة المذكورة علة  
لحصول الظهور ابتداء  
والظهور علة لغلبة  
الحضور بقاء كافي العقل  
المستفاد مع العقل بالملكة  
والكلام بعد محل تأمل  
نسخه

الى آخره) قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل  
او عطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على  
الابتداء وعبارة خبر الله والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معنادان معك ونصفين  
الى آخره لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد  
فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات  
قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردة بل قيل انه يتناول المهملات ايضا  
الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب  
فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر  
من حواشي شرح المفتاح (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) قد ذكرنا  
في شرح البديهة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان  
العناكب ناسجة لا منسوجة (قوله ومعنى بعدم الظهور الى آخره) هذا  
مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي خلفاء وجهه  
في بادى الرأي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة  
في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب (قوله الابوجه  
ليس) فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارة  
ملتبسة بشئ الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء (قوله ان السحاب تستحي  
الى آخره) الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا  
المدوح فقابست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من  
قطراتها فتستحي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر  
لان التصرف في قول ابى الطيب بامر عدى وههنا بامر وجودى (قوله  
وهى تمر مر السحاب) اي الجبال يوم القيمة (قوله لياليه اسحار وفيه هو اجراء)  
الهواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل  
فاعل خصلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعس  
نجلة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كأنها تضعف  
بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع يشبه الاصال في الطيب والاطافة  
(قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللين الى آخره) لان ما ذكره معنى  
لطيف ومشتل على صنعة مراعات النظير اعنى الجمع بين الذهب والفضة  
واما التوجهيان الآخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذى للمخالي  
فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع



فقد ان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق  
المصفرير داخل الحريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب  
الى الاصيل حينئذ ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب  
والبحين لان النقد تميز الجياد من الزيوف (قوله فان المشبه به مذكور قطعاً)  
اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه  
قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد حاز حذف المشبه به وام يخص المراتب  
في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد  
بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل ولو سلم فالكلام  
في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها (قوله او كسر حان في الشجاعة)  
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس  
ويجب صدورهما عن روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجرأة (قوله  
وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لانهما كأن بظن الاتحاديين  
زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظة كأن افادة الشك الموهن  
لامر التشبيه وهم (قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الى آخره) لا شك  
ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب  
كأنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار  
تملقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى  
لا التقدير في النظم فليتبأمل (قوله ثم اي اعلى بعد هذه المراتب) ينبغي  
ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العلى اذ لا علو فيما بعد هذه  
المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره (قوله اما بعموم وجه التشبه من حيث  
الظاهر) لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عام ضرورة ان التشبيه  
لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها (قوله والاختلاف لفظي  
وراجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين) اذ من المعلوم لكل عاقل ان  
المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في  
ضمن دعوى انه هو فان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء  
ذكر المشبه تحقيقاً او تقدير اؤنية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة  
شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر  
الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوى  
الذكر تحقياً او تقدير اؤنية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين



مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك  
 نحورأيت بزيدا سدا الى آخره) اي ان لم يكن اسم المشبه به خيرا عن المشبه  
 او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كادل عليه مساق الكلام فلا يسمى  
 استعارة بل تجريدا وهو ان ينزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك  
 الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين  
 المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينزع منه اسدا آخر  
 فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة  
 من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط  
 كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية  
 صدق في كل منها انه لم يكن اسم المشبه به خيرا عن اسم المشبه ولا في حكم  
 الخبر مع انه استعارة بالاتفاق ٦ (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) ان قلت  
 فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمرة في النفس  
 عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمرة  
 بذكر لازم من لوازم المشبه به (قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي) فان من  
 اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد  
 والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها وعن قيده لا  
 (قوله فان ابيت الان تطلق) اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاقك  
 اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه (قوله فلا يحسن اطلاقه  
 عليه) لان الاستعارة تقتضي تناس التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره  
 فيتنافيان وانما في الحسن لاجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير  
 (قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة) سيتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة  
 لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلايم المشبه به  
 اذ لو كانت موصوفة بهما لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة  
 والنكرة الموصوفين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء  
 معرفة مشبه بهاموصوفة بصفة لا تلايم المشبه به فتأمل (قوله وذلك  
 بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به) فهم من كلامه ان تقدير  
 الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير  
 ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بهما هل يحسن  
 تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفرق بين

٦ قوله على اختلاف  
 المذهبين اي في الاستعارة  
 احدهما المذهب المشهور  
 المختار وهو وجوب  
 اجراء اسم المشبه به على  
 ما يدعى استعارة له بطريق  
 استعماله فيه وثانيهما  
 المذهب المشار اليه بقوله  
 ومن الناس من ذاهب  
 وهو كفاية اجراءه عليه  
 بطريق اثباته له منه



المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاول دون الثاني ان المقصود من  
 الكلام المبالغة في التشبيه والفردية الاستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد  
 كاسدة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة  
 المطلقة كل من الحقيقة المقيدة وكما كان المشبه به اكل في وجه التشبيه  
 كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصده مجرد  
 صدقه على الموضوع والاضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصود بالنكرة  
 ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد  
 ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد العالم لظهور التغير فتعين الحمل على دعوى  
 التشبيه لعدم اخلاجه بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل  
 الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فالت  
 المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كائن مثلا فالتقصان  
 في المبالغة الحاصلة من التشبيه بالفرد ينجر بما فيها من المبالغة لاشعارها  
 بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كائن بخلاف الكاف  
 ونحوها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح ( قوله قال الشاعر شمس  
 تألق ) بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تأيه ولو كان ماضيا لقل  
 تألقت يقال تألق البرق اى لمع والواو في قوله والفراق غرو بها عاطفة للجملة  
 الاسمية على الفعلية اعني تألق ويحتمل ان يكون لتأكيد اللصوق والجملة  
 صفة شمس ولا يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود  
 الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف واجاز  
 استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري وأشار اليه صاحب  
 الكشف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخسوف زائل فلا يحسن  
 استعمال في الجيب ( قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شئ من هذه  
 الامثلة الى آخره ) اذ ليس لنا بد يسكن الارض مثلا وانما لم ينف الجواز لجواز  
 ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة  
 وان تضمن اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا  
 يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد  
 يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما  
 ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت  
 القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه



للفائدة (قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه) اى يمنع منعاقويا فلا ينافيه قوله فيقرب  
من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق  
التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى آخره على جوازه على ان الدلالة الاولى  
ممنوعة كما في قوله فان تفق الانام البيت ولو سلم فلا استحالة بالنظر الى اعتبار  
البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح (قوله كقوله اسددم الاسد الهزير  
خضابه \* موت فريص الموت منه ترعد \* الهزير الاسد القوي والفريصة  
اللحمة بين الجنب والكتف لا يزال ترعد من الدابة عند الفرع وجمعه فريص  
وفرائص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا  
اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت  
انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبي عنه قوله لان تشبيهه الى آخره  
والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل  
بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض ٦ واما قول البحرى  
وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسددم الاسد الهزير خضابه  
من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلزم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه  
نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضى شرقا وغربا يكون  
موضع واحد غير مستضى به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف  
بدر يسكن الارض فتأمل (قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الى  
آخره) هذا بناء على الاعمال اغلب وكذا قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغك  
بالمسك \* فقاعدة التشبيه نقضان ما يحكى \* والافتقار مرانه يجوز الجمع  
بين الشئيين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة  
لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته  
ايها والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة  
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف  
ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكر في المفتاح  
والمماثلة لغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث  
وهو ان توهم التناقض في البيت المذكور على اغلب انما هو اذا جعل الجملة  
المذكورة خبرا بعد خبر المبتدأ المحذوف او المذكور في الايات المتقدمة  
والظاهر عندي انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخيال الذى  
صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تكثير اسد الاول

٦ كما اشار اليه بقوله  
موصوفة بصفة لا  
تلايم المشبه منه



وتعريف الثاني فكأنه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته  
 ان ذم الاسد المعهود بخضابه وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم ( قوله ومثله  
 قول البحرى وبذر اضاء الى آخره ) غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل  
 وكقول البحرى نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما  
 تحققه من التقرير السابق واذاء ههنا متعد وقد يحى لازما وشرقا وغربا  
 تميز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ( ولهم رزقهم فيها  
 بكره وعشيا ) اى دائما وموضع رحله منزله ( قوله الى التشبيه الساذج ) اى  
 الذى لا استعارة فيه ( قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب  
 مع اسوداد موضع الرحل منه ) فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين الرحل  
 موضع وموضع ولك ان تقول المصفة المنتفية عن القمر المعروف اضاءة ماسوى  
 جميعا لانباء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضى  
 بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها  
 نور القمر من الكهوف والمواضع المغيرة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كما  
 لا يخفى ( قوله ان ثبت من الممدوح بدرا ) من في قوله من الممدوح بانية حال من  
 البدر قدمت عليه وتجريدية والمعنى اداة المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف  
 ( قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت ) قوله كيت كيت كناية عن حديث دال  
 على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا او فاجرا والثانى  
 اقرب بحسب العرف والاستعمال ( قوله كما يمنع دخول الكاف الى آخره )  
 كأنه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه حتى يكون  
 اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب ( قوله امرائنا بتانى الجملة ) فيه بحث  
 لانه ان اراد بالثبوت فى الجملة ما بعم الثبوت الحقيقى والوهمى فعدم ثبوت البدر  
 الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد ثبوت الحقيقى فقط فاقتضاء كان وحسبت  
 ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام يا قوت نشرن على  
 رماخ من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقى  
 معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح  
 ولو علل امتناع دخول كأن مثلا فى نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه بما علل به  
 امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف  
 او بكان او بغيرهما يقتضى فى الاغلب النقضان او الممانلة والاول صاف  
 الكمال فيلزم التناقض ( قوله او خلاف الظاهر كقولك ) كأن زيدا الاسد



قيل مثل المصنف في الايضاح للشكوك بقوله كأن زيدا منطلق وخلافه  
 الظاهر بقوله كأن زيدا الاسد وهذا ظاهر لان الانطلاق ليس بقطعي  
 الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها  
 لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يجزم بخلافه لا يحتمل على التشبيه  
 واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية  
 في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة  
 المعرف دعوى التشبيه للاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في  
 بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيدا بالاسد  
 في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غاية ان تلك المشابهة مما يشك  
 فيه واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراد  
 مندرج تحته بمبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا  
 الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة  
 بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف  
 في التعبير (والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة) اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة  
 غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر فدخل كأن وحسبت  
 عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالقياس والمشبه به  
 كالقياس عليه (قوله وايضا هذا الفن اذا تأملت) هذا دليل ثان على امتناع تقدير  
 اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة  
 والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بناء في الدليل الى ملاحظة لزوم القياس  
 على المجهول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان  
 الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى او قدر اداة التشبيه فأت ذلك  
 المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمت والثاني متناولا له  
 غير ظاهر اذ لزوم احب الامرين جار فيه (قوله اي هذا بحث الحقيقة  
 والمجاز) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر  
 واقیم المضاف اليه مقامه (قوله انما هو بحث المجاز) اذ به يتأتى اختلاف  
 الطرق دون الحقيقة (قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة) وانما  
 يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ  
 فيما وضع له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز (قوله  
 والمطلق ان غيره) اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك



تبادر المجاز في الاستناد من التقييد بالعقلي و بهذا يندفع ما يقال التقييد  
باللغوى يوهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق يوهم دخول العقلى  
في كل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الآخر على  
ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر (قوله و التاء فيه للنقل  
من الوصفية) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار  
اسما بنفسه لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسمية فرعا لوصفية فيشبه  
بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكور فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة  
في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله (قوله  
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه) اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل  
السمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء بدون موصوفة المؤنث  
اوبه مع الاستغناء عنه بل لوجه الذى ذكر قال رحمه الله في شرح المفتاح  
وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريانا على قضية اصل التاء بخلاف  
ما ذهب اليه الجمهور (قوله اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من  
استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها و ارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه  
نفس المعنى لا اصطلاح الخطاب) وهذا اذا اجريت فى على الظاهر  
المتبادر منها و اما اذا جعلت بمعنى على كما فى قوله تعالى (ولا صلبنكم فى جذوع  
النخل) فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر وايضا يلزم انتقاض  
التعريف بالمجاز الذى يخرج عن هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعنى  
ان الانتقاض على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعتراض على تعريف  
السكاكى فيما سيأتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح الخطاب فينتقض تعريفه  
بالمجاز المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على  
اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى الاعتراض عليه بمنع بناء على ان المجاز المذكور  
ليس بمستعمل فى اصطلاح الخطاب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيما  
سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال فى اصطلاح الخطاب على معنى آخر  
يدخل فيه الحقيقة فى الحد هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه  
موضوعا له فى اصطلاح الخطاب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح  
والالزم ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح  
والعرف عند ما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة  
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه



ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا  
 التوجيه غير ظاهر كما لا يخفى على المتأمل فالاقرب ان يقال اصطلاح المخاطب  
 اذا استعمل النحوي الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح للغة ولا شك في حدوث  
 الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف  
 الحقيقة فليتأمل واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له  
 في اصطلاح المخاطب حدوثه الوضع في ذلك الاصطلاح والالزم ان يكون  
 لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما  
 استعمل النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة بحقيقة بل المراد  
 ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا (قوله لان  
 الاستعارة وان كانت موضوعا بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء دخول  
 المشبه في جنس المشبه وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا  
 قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير  
 متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل (قوله اي ليدل  
 بنفسه) اشارة الى آخره ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه  
 قول المصنف في المجاز لان دلالة بقرينة لا بالتعيين والاقدمه على قوله للدلالة  
 دفعا للبس (قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا) اي بالوجه المذكور وهو  
 اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة  
 من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة  
 المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا  
 ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى  
 لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه  
 وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها وبالوضع النوعي بهذا المعنى وان  
 اطلق عليه الوضع لكننه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي  
 المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا  
 فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له  
 مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد  
 صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين (قوله على  
 معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى  
 التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءنى زيد على  
 الفاعلية بواسطة جاءنى (قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين من النجاة  
 الى آخره) رد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق



الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام  
 وما يشبهه من الفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروف  
 محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير  
 وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها للكلمات  
 الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا وروادله ايضا لان معنى التعريف  
 على هذه الارادة مادل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة  
 لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم من حيث ذلك التعلق فتأمل ( قوله سلمنا  
 لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره ) لاشك ان مسئله هو الذي منعه او لا وهو  
 كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشترط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى  
 الافرادى فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعدما فسر الدلالة  
 بنفسه ههناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق  
 اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال نعم فاول على معنى في غيره انه  
 مشروطة في دلالة على معناه الافرادى ذكر متعلقه فالفهم  
 من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه  
 ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره  
 باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم بما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف  
 لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى  
 اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معناها كيف يقال  
 العلم بتعيين من بمعناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر الالهم الا ان يقال مراد  
 الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين  
 كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه  
 عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مفصل له في الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق بما  
 اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا ينا في اشتراط  
 ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض  
 ما ابدله به في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى يفهم من العبارة  
 فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة  
 بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما  
 لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى وان غفل عنه البعض ودفع  
 اعتراضه باننا لانسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان  
 فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشى على انه ان اراد



بالمعنى الى آخره محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلى المعنى  
السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى  
فلا محذور فتأمل ( قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض  
الاشتراك الى آخره ) الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو  
التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هى مالا جلها التعيين  
وعدم ترتيب مالا جلها التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى وجود التعيين  
الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على  
التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بتعيين الارادة لعارض  
الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بنفسه وعدم  
تحققها قطعا ( قوله كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض الى  
آخره ) القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتأويل  
مصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدائر واما بتقدير مضاف  
اى مدلوله ذوان لا يتجاوز ( قوله وقوله بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض الى  
آخره ) قد اورد الفاضل المحشى ههنا جوابا وسؤالا ووضح الفرق بين  
قرينة المجاز والمشارك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد  
بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا  
فلازم الوضع للدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المزاحمة للدلالة  
على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له  
فى تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة  
فى الدلالة على المعنى المجازى الى آخره محل بحث اذ قدم منه ان اللفظ  
اذا استعمل فى جزء معناه مجازا لم يكن لقرينة مدخل فى الدلالة بل فى الارادة  
فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة  
فظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل  
( قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا ) فيه بحث اذ استلزام  
الوضعين لما وضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع  
وتعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعلقها  
اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمنى لا يستلزم  
استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمنى للوضع الرابع الضمنى  
فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع  
التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين



كافي المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التناهي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مراد به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضنت وفي الدار الحيوان اي الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فلي تأمل ( قوله ) وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي الى آخره ) وجه اندفاع هذا الاعتراض مامر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو المتبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه مع انها ليست معناه الحقيقي والمتبادر فيما ذكر بسبب المزاجية لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع بمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي وانت خير ٧ بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع اماراة الحقيقة شائبة اللغوى اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع اماراة الوضع فتأمل ( قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الى آخره ) وجه اندفاع هذا الوجه مما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاجية لا لتحصيل اصل الدلالة ( قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ) ارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) وقوله عز وجل ( والسموات مطويات بيمينه ) ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلي نظر فيها ( قوله لاننا نقول الاول يستلزم الدور ) قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور ( قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية ) وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية ٦ في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع ( قوله فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية ) كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساد ماورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية ( قوله لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له ) ظاهر هذا

٧ الظاهر ان لفظه اي مقمعه  
في عبارة الشارح لان معنى  
بنفسه من غير قرينة لا اي  
من غير قرينة

٦ لا يخفى انه لو قال والثاني  
يستلزم ان لا يخرج المجاز  
قرينته معنوية عن ان  
يكون موضوعا لكان اشد  
مناسبة



مناقض لما سلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلويح بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضوعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح في توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك ( قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح الى آخره ) لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظرا لاننا لانسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله اولا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضع المتضادين كالحيون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الى آخره مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح ( قوله فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم ) فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مررت اليه اشارة والاولى ان يقول المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا ( قوله حفظت شيئا وغابت عنك اشياء ) لعل الشيء المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكره من ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم لا انه ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نهت على ما في هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل ( قوله والظاهر ان الواضع هو الله تعالى ) المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطال او غيره فهو الواضع ثم الواضع هو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فلاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو عباد بن سليمان الضميرى والثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب التوقيف والثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم وسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح

٧ فان قلت ظهر من سياق الكلام ان الكناية خارجة عن الحقيقة عند المصنف فلم لم يتعرض لخروجها عن تعريفها قلت يحتمل ان يكون المراد بالمجاز في قوله فخرج المجاز مطلق المجاز المستعمل في غير الموضوع له فيشمل الكناية



البشر الاستاد ابواسحق الاسفرائي (توله او بخلق الاصوات والحروف  
 في جسم واسماع ٦ ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس) فيه بحث لان  
 الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم  
 السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم  
 الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شي من الوجهين  
 الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه  
 طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة  
 على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع كما اذا خلق لفظ  
 الوضع في جسم مع صوت يدل على معناه طبعاً فليتأمل واعلم ان الفاضل  
 المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقاً مستقلاً للتوقيف  
 والالهام طريقاً آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره  
 المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا تدخل للاستعداد فيه  
 ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه (قوله  
 لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولو جب ان يفهم)  
 الظاهر ان كلامهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد  
 ان دلالة الالفاظ ٢ لما كانت لفظية ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات  
 لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها  
 العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة  
 باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات حينئذ بل يجب  
 ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجوز ان يتعدد الدال  
 بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره (قوله  
 كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا) فيه اشارة الى دفع ما يقال  
 لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ  
 على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم يكن الدلالة  
 على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على الالفاظ (قوله  
 ولا متنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون  
 الحقيقي) هذا كلام ذكره السكاكي وحقيقه الفاضل المحشي ايضا في شرح  
 المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يتمنع نقل ذلك اللفظ عن  
 مسماء الذات الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء

٦ يحتمل ان يكون المصدر  
 مضافا الى الفاعل واحد  
 المفعولين محذوف اي اسماع  
 ذلك الجسم تلك الاصوات  
 والحروف واحدا او جماعة  
 ويحتمل ان يكون مضافا الى  
 المفعول والايقاع مجازيا  
 والعامل هو الله تعالى اي  
 اسماع الله تعالى الاصوات  
 والحروف القائمة بذلك  
 الجسم واحدا او جماعة  
 منه

٢ فان قلت لم لا يجوز ان  
 يستلزم المناسبة الدلالة  
 بشرط العلم بها كالوضعية  
 بشرط العلم بالوضع فيكون  
 التخلّف بعدم العلم بها  
 قلت بعد تحقق العلم  
 بالمناسبة بين لفظ مخصوص  
 ومعنى مخصوص قد لا يفهم  
 ذلك المعنى من ذلك اللفظ  
 ولا يعلم انه مدلوله على ان له  
 جوابا آخر ذكرته  
 في نفس الكتاب منه



ه كذا في شرح المفتاح  
للفاضل المحشي وفيه بحث  
اما اولافلان تعريفه علم  
الصرف في صد ركتابه  
يشتمل قطعا وكذا سياق  
كلامه فيما يليه واما اطلاق  
اسم العلم على جزئه فليس  
يندفع ونظيره قوله ولما كان  
تمام علم النحو بعلم الحد  
والاستدلال مع ان اسم  
المجموع المركب من  
مباحث التصورات  
والتصديقات عنده هو علم  
الاستدلال واما ثانيا  
فلانتقاضه بالكلمات المعبرة  
عن اصلها بالابدال ونحوه  
كما يقال قال اصله قول فان  
هذا من علم الصرف مع ان  
فيه البحث عن انتساب  
احدهما الى الآخر بالاصالة  
والفرعية فان رفع باشتراط  
ان يكون كل من الاصل  
والفرع مستعملا في الكلام  
ولا استعمال لقول مثلا عاد  
النقض بالبحث عن الانتساب  
بالاصالة والفرعية بين  
املت واملت نسخة

كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما وصفه له كما في العلم  
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك  
هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري  
في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد  
فلانسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي  
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى  
المجازي لاعداد دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي  
متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى  
الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل  
بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فتأمل  
(قوله لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين)  
فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى  
ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للتكلم معا وقد تحققت ان  
الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم  
كونه مرادا للتكلم ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين  
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلافقوت مما هو الجواب ههنا فهو الجواب  
هناك فتدبر (قوله على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف) هذا يدل  
ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتيار موضوع كل منهما عن  
موضوع الآخر بالحيثية المعبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف  
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث  
عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ٩ بين املت  
واملت الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى  
(فليلال الذي عليه الحق) والمخلص ان يراد بالاصالة والفرعية المخصوصتان  
اي التي بحسب الاشتقاق اللغوي فتدبر (قوله كالجره والهمس والشدة  
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك) النفس الخارج الذي هو وظيفة  
حرف ان يكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف  
مجهولا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان  
ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري  
والرخاء ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار



ولا جرى وامثلة الكل قد مر في بحث الفصاحة ( قوله لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ) لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كذا ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات ( قوله كالنزوان والحيدى ) النزوان ضرب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اى مال يقال حار حيدى اى مايل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والحفقان والحولان ( قوله والمجاز مفعول في الاصل من جاز المكان الى آخره ) يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اى الجائر والمفعول اى المجوز بها ( قوله وزعم المصنف ان الظاهر الى آخره ) اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى ذكرها الاقسرائى في صحة التجويز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشئ لان المعتبر في صحة التجويز المذكور وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لاسماع شخصها ويتجه على الوجه الذى ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلى لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا ( قوله واعتبار التناسب في تسمية شئ الى آخره ) كأنه دفع سؤال مقدرو هو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر ( قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية ) اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من مساق الكلام ( قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد ) اى بحيث تحصل معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة ( قوله مرتجلا كان او منقول او غيرهما ) المرتجل المنقول لا المناسبة والمنقول المنقول مناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك ( قوله وهو متعلق لقوله وضعت ) ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم



ان لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقدر عليه فى الاصطلاح والفرق عندما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك ام لا ( قوله فلا بد من العلاقة ) العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعانى وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى ( لا ترى فيها عوجا ولا اماتا ) فعلى ضرب من التأويل ( قوله وقد يكون مرتجلا الى آخره ) المرتجل ايضا قد يكون من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح فى الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل فى غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار ( قوله والمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى الى آخره ) اى معنى مجازى غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازى للكلى واطلاق الكلى عليه من حيث خصوصه بطريق المجازى كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى ( قوله وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس ) المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذى وقع فيه النقل فى ذلك الاصطلاح ( قوله امامن حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ) وفى شرح المفتاح للفاضل المحشى ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل ايضا ( قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز ) اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل فى غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من وجه آخر ( قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة ) انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحوى او المشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوى بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارفيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتأمل ( قوله وفعل للفظ والحدث ) اعترض عليه بان الذى يجئ المعنى للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح فى غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري



ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر (قوله مما ذكر بلفظ النكرة الى آخره) كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ آتى به صورة النكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهى اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل (قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة) وانما يسمى مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد (قوله والا فالاستعارة الاصوليون) يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة (قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها) الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اى الذى قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه (قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم) لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا بالاستعمال اليد وان الايدى حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليترك (قوله واما اليد في قوله عليه السلام) تفصيل للمجمل في ذهن السامع ومعنى يتكافأ دماؤهم يتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لافضل لشريف على وضع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم ان ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس للباقيين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هى المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين (قوله يعنى ان فى هذا التسمية مجازا مرسلا) ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله فى العبارة تسامح) فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاوز كما ان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدرى به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدرى بطريقة الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى



على المنصف (قوله وهي الشخص الرقيب والتاء للبالغة) في الصحاح ربأت  
 القوم رباء وارتبأتهم أي رقبتهم والريضة الطليعة والجمع الربايا (قوله  
 والائمة جزء من الاصابع) الائمة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع  
 (قوله قولهم فلان اكل الدم) ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دمان  
 لم اركك بضرة \* بعيدة مهوى القرط طيبة النشر \* دعاء على نفسه باكل  
 الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم  
 والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القد او طويلة العنق (قوله وظاهر انه  
 سهولانه من تسمية الى آخرة) قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ  
 وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية  
 المسيية عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق  
 السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب  
 لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتأمل (قوله لانه لا يتم بعد البلوغ) لان  
 اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتم تما وتما بالفتح  
 والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم  
 من قبل الام (قوله او محله نحو فليدع نادية) ويحتمل ان يكون الآية من قبيل  
 المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في  
 قوله تعالى واسئل القرية) لكنه لا يضر بالتمثيل (قوله قلت يعتبر في جميعها  
 اللزوم بوجهما) خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن  
 او الخارج بل اتصاله في الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق  
 في جميع انواع المجاز (قوله واما في غيره فيظهر الى آخره) الضمير في غيره  
 راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ (قوله فاما ان يكون ذلك  
 الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له الى آخره) فيه نظر لان الاتصاف  
 بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤل بل يكفي توهم ٨ الاتصاف في مثل  
 قتلت قتيلًا وعصرت خرا فارقت  
 ووخرا حقيقة فان قلت قولك قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار  
 ما كان مع ان حصول الحية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار  
 الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر  
 ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم  
 الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى  
 قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل (قوله فان الانسان لا يوجد

٨ كما في عصرت خرا فارقت  
 في الحال فانه مجاز باعتبار  
 ما يؤل مع عدم حصول  
 حقيقة الجمر للمسمى بالفعل  
 اصلا في زمان سابق او  
 لاحق اي زمان سابق على  
 حال اعتبار الحكم وهو  
 زمان وقوع النسبة  
 ولاحق بالنسبة اليه للقطع  
 بان الاسم في مثل قتلت قتيلًا  
 الى آخره نسخ



بدونهما ) فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا  
تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان  
عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل  
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود وهذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي  
وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه بحث اذ لو حل الزوم في قوله فجميع  
ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع  
الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاه على تقدير صحته تعسف محض  
لا يقول به المحققون الا انه مبني صحة الجواب المذكور ولو حل على اصطلاح  
ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا  
والالم يتم التقريب وتفریع قوله ولهذا يشترط الى آخره فحيث لا يتم الجواب  
المذكور فتأمل ( قوله فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان ) اى من حيث انه  
انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع  
يناسب هذا الاعتبار فهو جائز فهو كاطلاق الربا على العين ولذا جوز الزمخشري  
في قوله تعالى ( تبت يدا ابي لهب ) ان يراد باليد النفس ( قوله فاللفظ الواحد  
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا )  
يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رأيت مشفرا  
فما اذا رأيت شفة انسان يجوز ان يكون الاطلاق بطريق الاستعارة  
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة  
الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا  
شك في تغاير المعنيين وتعدد هما ( قوله اى قول زهير بن ابي سلمى ) ابو سلمى بضم  
السين والزهير الشاعر وليس في العرب ابو سلمى غيره واسمه ربيعة بن رباح  
من بنى حازن ( قوله عند اصحابنا ) الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التأثير  
بزى لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له حينئذ صورة كاللباس ويطلق عليه  
اسم الموضوع لما هو متحقق ( قوله من انتفاع اللون ورثاة الهيئة ) الانتفاع  
تغير اللون من حزن او فزع والانتفاع مثله وهو اجود والرتاة البذاذة  
يقال فلان رثة الهيئة اى سيئة ( قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا الى آخره )  
هذا تفریع على التعريف واسارة الى ابطال قول من قال الاستعارة  
اجراء المشبه على المشبه به اطلاقا او جلا مع حذف الاداة وليس بتفریع على  
قوله والمراد بمعناه ماعنى باللفظ حتى يتوهم ركا كته لدلالته على انه



٧ لا يقال المجاز مشروط بوجود القرينة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة فيه انه لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه نسخته

٦ فيه منع اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ماله الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في فرد منه لا بخصوصه كافي قولك رأيت رجلا مع ان المرثى زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذوات المخصوصة لكنه غير قصدي لتشبيه زيد الى آخره نسخته

لولا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم تناول قطعا على كل حال ( قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا )  
٧ فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة لا يقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعاً مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقى الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد هو تلك المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجاز في الاسد كما ادعاء الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شيراست وشيراست زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مردى همجو شير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد فيكون سياق الكلام ٦ لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا يشفي العليل \* ثم ان قوله فهنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً او تقديراً نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقاً محل بحث اذ استفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورياً او مقدورياً وكان اسم المشبه به خبراً عنه حقيقة او حكماً فعند البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابنت الان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادواة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقاً ولا يخفى انه تعسف ( قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه ) اي ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة



للاسد عليه في المثال المذكور اعني رأيت اسدا يرمى ونظائره مثل رأيت اسدا  
 في الحمام اذ دلالة القرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ماتوهم من ان  
 الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على  
 المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى  
 مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه بقوله اذلا ملازمة  
 بينهما ولا دلالة عليه ٣ (قوله كقوله اسد على وفي الحرب نغامة) \* المصراع \*  
 لعمر بن الخطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامه \* قنحاء تنفر من صغير الصافر \*  
 القنحاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله ينفر صغير الصافر انه ينزعج من  
 مجرد الصدا وبعد البيت المذكور \* هلا برزت الى غزالة في الوغى \* بل كان  
 قلبك في جناحي طائر \* غزالة امرأة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعته  
 نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى  
 الحرب (قوله وكقوله والطير اغربة عليه) بعض من بيت لابي العلاء المعري  
 في قصيدة يرثي بها الشريف الظاهر الموسوي مطلعها \* اودى قلبت  
 الحادثات كفاف \* مال المسيف وغير المستاف \* وتمام المصراع المشار اليه في  
 الشرح \* والطير اغربة عليه باسرها \* فتح السراة وساكنات لصف \* اودى  
 اى هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قظام لكف الاذى  
 واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستيف الشم والفتح بالضم جمع  
 قنحاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب قنحاء لانها اذا انحطت كسر  
 جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن  
 يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طى  
 والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المراثي مثل الاغربة الباكية عليه (قوله  
 فانه كثير ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح)  
 كما اذا اقترن به نفى جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بأدمى  
 وفي التنزيل (ما هذا بشرا ان هذا الا ملك اكريم) اذ لا معنى لان يقال هو شبيه  
 بالاسد ليس بأدمى فان الآدمية انما تنافي الاسدية لا كون الشيء شبيها  
 بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف  
 على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظر  
 اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد  
 فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفى

٣ قوله ويدل على ما  
 ذكرناه قال الفاضل  
 المحشى ليس في تعلق الجار  
 به دلالة على كونها استعارة  
 بل لو جعل دليلا على كونه  
 حقيقة لكان اولى لان فهم  
 المعنى الذي تعلق به الجار  
 على تقدير كونه حقيقة  
 اظهر وفيه بحث لان  
 وصف الشجاعة في  
 الاستعارة مثلا ملتفت اليه  
 البتة اذ لا انتقال الى المعنى  
 المراد الا بملاحظة بخلاف  
 ما لو أبقى على حقيقته فان  
 ملاحظة المعنى الحقيقي  
 كثيرا ما يخلو عن ملاحظة  
 اوصافه الخارجية فظهر  
 ان تعلق الجار انساب  
 بالاستعارة وان صح على  
 الحقيقة ايضا وهذا ظاهر  
 جدا نسجه



٩ قوله لان بيان الخيط  
الابيض بالفجر قيل عليه  
هذا التبيين لا يدل على  
التشبيه بل على الاستعارة  
لانه يدل على ان المراد  
بالخيط الابيض مثلا هو  
الفجر فيكون ذلك اللفظ  
مستعملا فيما يشبه بمعناه  
وهو بيان الاستعارة وقد  
يتكلف في الجواب بان ليس  
المراد بكون الفجر بيانا  
للخيط انه بيان له باعتبار ذاته  
بمعنى انه بين ان اى شئ  
اريد بهذا اللفظ بل بيان له  
باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه  
بين ان الخيط الابيض وان  
كان في الظاهر فاعل يتبين  
ليس فاعلا في الحقيقة بل  
الفاعل في الحقيقة الامر  
المتعلق بالخيط الابيض  
والمشبه به وذلك الامر هو  
الفجر فيكون قوله  
من الفجر بيانا للخيط الا  
بيض في الظاهر وبيانا لذلك  
الامر في الحقيقة فليتأمل  
في هذا فان قيل هلا ترك  
البيان ولم يقتصره على ٣

الجنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس  
الامر وامانا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس  
باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشى بنفسه بان معيار الفرق بين  
الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه  
بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا  
رجل شجاع وليس بآدمي اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس  
بآدمي فتأمل (قوله ولاحت من بروج البدر بعدا) بروج البدر هي التي  
يجتاز بها في مسيرة وهي اثني عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا  
نصب على التمييز والمهاجع مهارة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار  
المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان انهن مخدرات  
لا يرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن  
فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجميع وفيه نظر  
لان قوله ولاحت لا يلائم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن  
اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعنى  
انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن  
قيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب  
للبدن والمعنى انهن اذا زلن عن الكوة واستتر فكأنهن دخلن في برج  
آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى  
قوله كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة) فان قوله في شجاعة يقتضى تقدير  
المشبه اى رأيت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه  
ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه  
لو قيل رأيت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام ٩ (قوله وابعده  
من ذلك) اى من كون ما ترك فيه المشبه وانى بوجه الشبه تشبيها كون الآيتين  
من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشف ووجه الابعدية ان المشبه  
مقدر فيما مر بخلاف الآيتين ومعنى (ضرب الله مثلا) وصف وبين والمثل  
الاول مضروب للشرك والثاني للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا ويحتمل  
ان يكون مفعولا بتضمن ضرب معنى صير وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم  
ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذى يكسر العطش والسايغ الشراب  
الذى يسهل مدخله في الخلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر



٣ الاستعارة التي هي ابلغ  
وادخل في الفصاحة  
اجيب بان في هذه  
الاستعارة نوع خفاء  
لاحتمال توهم القصة الى  
المعنى الحقيقي وان كان  
مرجوحا جدا فاحتيج  
الى زيادة بيان في حكم  
من الاحكام التي يحتاج  
اليها كل احد  
نسخه

او خبر بعد خبر والغرض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اي ملح مروق  
اج الماء يؤج اجوجا (قوله على ما يظهر بالتأمل) وذلك لانه لا يصح  
وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب  
ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شيء الى حال شيء آخر فهو  
المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى (قوله لان قوله تعالى  
ومن كل تأ كاون لجاطريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبي عن انه قصد  
التشبيه للاستعارة ربما) اعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل  
تأ كاون الآية ترشicha للاستعارة او ابتداء الكلام واجيب بان سوق الكلام  
ليبان ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما يتأتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة  
ما يجئ في او اشد قسوة كأنه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه  
هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل ترشicha لم يتيسر  
هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة  
التي يقال لها الترشيح مثلا اذا قلنا رأيت في الحمام اسدا يفترس اقر انه كان  
المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه به في مثالنا البحر  
الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر المشبه ايضا نفع وهو خلاف سوق  
الكلام واعلم ان صاحب الكشف فسر الحلية بالؤلؤ والمرجان بعد ما فسر  
قوله تعالى (ومن كل تأ كاون) بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ  
من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت  
لم قال منهما وانما يخرج من الملح قلت لما التقيا وصارا كشيء واحد جاز  
ان يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر  
ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل  
تفسير الحلية بالؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القيل الآخر الذي نقله في  
سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجهه ومن الملح  
من وجهه فليتأمل (قوله ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشف) قال  
صاحب الكشف في قوله تعالى (او كصيب من السماء) الآية فان قلت هذا  
تشبيه اشياء باشياء فان ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا  
ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات  
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء منشا كسون  
ورجلا سمالا رجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوى فيه ذكر



المشبه على سبيل الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي  
وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام من الثاني  
(قوله وهذا الكلام صريح الى آخره) حيث استدل على كون الاستعارة  
مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على انه لو كان  
موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا (قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام  
اشارة الى تحقيقه) حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحددة في  
الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه  
بغناء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله بمعنى ان التصرف في امر  
عقلي) اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد  
فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة  
وفيما سبق هو الاسناد او الكلام (قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر)  
استعارة) ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة  
المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه  
بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصاله فلا يصح معنى الاستعارة  
نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ  
يكون مجرد اصطلاح (قوله ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد  
زيدا انه جعله اسدا) فيه يحتمل ان يراد به انه جعله شبيها بالاسد مشابهة تامة  
هذا قيل يחדش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد اسدا الى آخره  
يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس  
باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى  
على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء  
نعم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك  
الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه  
مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في  
الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد به انه جعله تشبيها  
بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتأمل (قوله قد زرا زرارته على القمر)  
قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل  
اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه  
فليتذكر (قوله وبهذا يندفع الى آخره) اي ببيان ان القرينة مانعة



عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الى آخره ووجه  
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب  
القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة (قوله واما التعجب والنهي  
عنه فلبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) فيه بحث لان محصل الرد  
السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة  
التعجب وكذا النهي عنه انها يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل  
حينئذ لا حاجة الى الاعتذار بالثبوت مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق  
المبالغة (قوله والاستعارة تفارق الكذب الى آخره) اي الكلام الذي فيه  
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب  
في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب المفتاح  
الى آخره) اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان  
صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها قصد التأويل  
فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب  
ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة  
كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى  
في التبرء عن قصد التأويل لان مقصوده ترويح مادل عليه ظاهر كلامه  
ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى  
ههنا بان نفي نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبرء  
عن التأويل لانه اذا تبرء عن التأويل كان عن نصب القرينة اشد تبرءا  
فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي نصب القرينة كذا  
في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال  
ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم  
بل تفسيره مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا  
احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يسمى قسمه  
الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة  
(قوله ولا يكون الاستعارة علما) لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر  
من اطلاق العلم (قوله وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وياقل في  
الفهامة) قد سبق شرح سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل  
من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادر لانه سقى ابلاله من ماء حوض



فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا  
من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى  
طبيا باحد عشر درهما فقل له بكم اشترىته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج  
لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانقلت الطي فضرب به المثل في العي قال  
حيد الارقط بهجوضيفاله امانا ومادانه سبحان وائل \* بيانا وعلما بالذي  
هو قائل \* فزال عند اللقم حتى كانه \* من العي لما ان تكلم باقل \* واعلم انك  
اذا عبرت تشبيه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه  
وادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه به فقلت رأيت عمرا فالظاهر انه استعارة  
لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان  
الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا  
علل الفاضل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام  
بان مبني الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك  
انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس  
مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما  
الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو  
موضوعا لذات ماله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معينه  
شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود  
بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه  
حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به  
داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه اذا كان شخصا ولا شبهة  
ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتأمل والله اعلم (قوله فان تعافوا)  
من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف  
الرجل طعامه وشرابه اي كرهه (قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط  
تخاريبون وتلجأون) فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقة بان يقصد  
تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق  
كاره العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف  
وغلبة الاستعمال في السيوف (قوله من نصله) اي نصل سيف الممدوح  
ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس (قوله على اروس  
الاقران خمس سحائب) الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفوف في الحرب



وخس سحاب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض  
 على العدى \* مع السيف في يثنى قنا وقواضب \* الثنى \* واحد اثناء الشئ  
 اى تضاعفه والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع ( قوله اى انامله  
 الخمس ) يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا  
 ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة ( قوله والمراد بارؤس الاقران جمع  
 الكثرة بقرينة المدح ) ولك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة  
 اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف ( قوله وهذا  
 اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى آخره ) يعنى قوله فى الايضاح  
 ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال اولى ولم يحكم  
 بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى  
 الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو المصدر المبنى  
 للفعول وهو الاهتداء ( قوله مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص  
 وصفه ليس فى الانف والعدو ) اما فى المرسن فكونه انف مرسون واما  
 فى الطيران فقطع المسافة بسرعة فى الهواء ( قوله فانهم عدوها فى الاستعارات )  
 الضمير فى عدوها راجع الى وضع المرسن فى موضع الانف ونحو ذلك اى الى  
 الجماعة ولهذا انثا ويكون تأنيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع  
 الانف استعارة على الاطلاق المذكور ( قوله الى مجانس له كالمرسن والانف )  
 فان كلامهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص  
 بالانسان وحاصل ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز  
 المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل  
 الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد  
 ( قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر الى آخره )  
 اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين  
 الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى  
 على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة ( قوله  
 وهو ضم حلق الدرع ) الحلق بفتح الحاء واللام جمع حلقة بالتسكين على غير  
 القياس قال الاصمعى الجمع حلق بكسر الحاء كبذرة وبدر وحكى يونس  
 عن ابي عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال  
 ثعلب كلهم مجيزه على ضعفه ( قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة )



اى للشجاع ( قوله لا الرجل وحده ) لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ودلالة له  
 عليه ( قوله لا المجموع المركب منهما ) اعترض عليه بان القول بكون المستعار له  
 هو المقيد لا المجموع قوله يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان الزوم في المجاز  
 انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى الذى استعمل اللفظ فيه وههنا  
 الزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازى لان نفسه وجوابه ان الزوم  
 كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد  
 لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه  
 الفاضل المحشى فيما سبق وهذا القدر كاف في الزوم ( قوله واذا احتج  
 قريوسه الى آخره ) القريوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلولا  
 نادر لم يأت غير ضعفوق وهو اسم العجى غير منصرف للعلمية والعجىة واما  
 خرنوب بفتح الخاء وهو بنت ينداونى به فضعيف والقصيح الضم وكذا  
 سحنون وهو اول الريح ( قوله ولم ينظر الغادى الذى هورايح ) النظر  
 اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السائر من الصباح  
 الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب ( قوله يسرا حثينا ) اى  
 مسرعا يقال ولى حثينا اى مسرعا خريضا ( قوله والشبه فيهما ظاهر  
 عامى ) وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة ( قوله وتين امرهما  
 في الهوادي ) الهوادي جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل  
 اذا بدت اعناقها ( قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه \*  
 الى آخره ) مطلع القصيدة قفايك في ذكرى حبيب ومزل \* بسقط اللوى بين  
 الدخول فحول \* وقبل البيت المذكور في الشرح دليل كوج الحجار سخي سدوله  
 \* على بانواع الهموم ليبتلى \* ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت  
 المذكور \* الا ايها الليل الا انجلي \* بصبح وما الا صباح منك يا مثل \* السدول  
 جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطى التمدد والباء في بصلبه  
 للتعديّة والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو  
 مؤخر الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجزة للمرأة خاصة  
 ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمته اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوناء اى نهض  
 بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوز نه فلع كما صرح  
 به في الشافية والكلكل والكلكال الصدرور بما جاء في الشعر مشددا ( قوله  
 والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية ) حيث شبه الليل بالانسان



التمطى في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب والتمطى  
والكلكال والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما في شرح التبيان من ان المجموع  
استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ماسياتى من قول امية وغداه  
ريح قد كشفت وقرة \* قد اصبحت بيد الشمال زمامها ( قوله من حلى القبط )  
الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء  
وسكون اللام كئدى وثدى وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى  
والقبط اهل مصر ( قوله فان كلامه في المصراحة لانه في ذكر الاقسام التى  
هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز ) كدلل عليه سوق كلامه  
من اول الباب والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان  
الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه  
في معناه الوضعى ( قوله بشواظ النار ) الشواظ الالهب الخالص الذى لا دخان  
فيه ( قوله والثانى تشبيه اثار الشيب في الشعر باشتعال النار ) فيه بحث  
لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل  
استعارة تخيلية وهى عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر  
الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة  
الى البحث المذكور ( قوله وهما خسيان ) فان قلت الازالة امر عقلى قلت  
المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والامساء والكشط الازالة يشير ان اليها  
( قوله اى حصول امر عقب امر دائما وغالبا ) هذا التزديد لاجل بيان معنى  
الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام ( قوله واجيب بحمل  
عبارتهما على القلب ) السكاكى لا يشترط التكنية في القلب يقبلها مطلقا  
ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على لزومها  
لقبوله عند المصنف ( قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال ) اعترض عليه  
بان قوله المستعار منه ظهور السلوخ من جلده ياباه لان السلوخ  
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لامع من  
وقد اشار الشارح الى اندفاع الثانى بقوله فاقام من مقام عن واما جواب  
الاول فان يقال لانسلم ان السلوخ لا يزول من جلده بل اذا زال الجلدة  
عنه فقد زال هو ايضا عن الجلدة ( قوله وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر \*  
عجز بيت من ابيات الحماسة صدره \* عيرتنا البانها ولحومها \* وقبله  
اتنسى دفاعى عنك اذ انت مسلم \* وقد سال من ذل عليك قراقر \* ونسوتكم



في الروع بادوجوها \* يخلن اماء والاماء حرار \* الاستفهام للانكار ومسلم  
على صيغة المفعول اى مخلى من اسلمته اى خلئت بينه وبين من يريد التكاية  
وقراقر اسم واد اى امتد سيل الذل نحوك فسال به عليك قراقر والروع  
الخوف يخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال  
انهن حرار في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار اى لم تعيرنا  
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها  
جائز في الدين والعقل وتفريقها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر  
اى زائل ( قوله وتلك شكاة ) الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية ( قوله وذكر  
العلامة الى آخره ) كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي  
الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة  
ان يكون الليل طرفا والنهار مظروفا ( قوله فقد يطول الزمان والعادة في مثله  
الى آخره ) قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره الى آخره من التأويل  
والحقيق بلطائف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع  
الى الغروب كاهو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء  
للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجأة نظرا الى  
ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المصنف ما في اعتبار المفاجأة بالنظر الى ابتداء  
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الآية على توجيهه مفاجأة الاظلام  
لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الآية مجرد  
اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين  
الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها دخلا في المقصود فتأمل ( قوله ثم لا يخفى  
ان اذا المفاجأة انما يصح الى آخره ) قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام  
بمعونة المقام فيندفع لائمة المفاجأة عن المصنف اذا المرتب على السليخ في الحال  
اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لائمة المفاجأة انما يتصور  
فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بعده بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي  
شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتأمل  
فتأمل ( قوله واقول تقوية لذلك الى آخره ) فيه بحث لان الآية على ما يتبادر  
من نظم الآية سليخ النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سليخه مع انبساطه  
التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة آية  
لكمال القدرة اية آية والتقوية التي ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الآية



٧ وقد يقال ماذا كره انما  
يرد لولم يكن هذا فن باب  
التشبيه المقلوب ولا يخفى  
انه لانكته يعتد بها في  
اعتبار التشبيه المقلوب  
نسخه

نفس مفاجأة الظلام فتأمل ( قوله وههنا بحث الى آخره ) قد يقال لما كان  
الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور  
الفعل الذي هو لازمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خير بان افادة  
كثرة الوقوع للقوة محل نظروا ان كان افادتها للشهرية مما لا شك فيه ٧  
( قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له الى آخره ) يمكن ان يقال البعث  
المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة  
للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت  
( قوله والمعنى ابن الامر ابانة الى آخره ) اي افرق بين الحق والباطل بحيث  
لا يلتزم احدهما بالآخر كما لا يلتزم الزجاج المكسورة ( قوله والجامع الاحاطة  
او اللزوم وهما عقليان ) فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس  
كذلك احاطة القبة به محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع  
العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة  
في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها  
عقلية ( قوله وهو ما دل على نفس الذات الى آخره ) مرادهم بالذات في هذا  
المقام ما يستقل في المفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به  
ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان  
والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها ( قوله من غير اعتبار وصف  
من الاوصاف الى آخره ) اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا  
يتوهم ورود الاشكال بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل  
على تغاير الذات والوصف ( قوله وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم )  
ولاشبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ  
مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين والالكان كليا واذا تضمن  
مفهومه نوع وصفية لم يصير كليا ايضا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف  
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة  
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية  
المعتبرة فيها داخلية في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة  
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات  
صالحة للوصفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم  
اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح للوصفية



وكذا المشتقات (قوله والاقتبعية القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة)  
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك اعجبنى اوراقه الضارب  
دم زيد ولعلهم لم تعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء (قوله  
اول كونه مشاركا للشبهه في وجه الشبه) انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق  
بين التعبيرين في الدلالة على المقصود (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقايق  
اي الامور المتقررة الثابتة الى آخاه) هذا التفسير ذكره العلامة في شرح  
المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض  
والطول لا غير الثابتة بمعنى الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان  
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها  
قتبعية الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد تسليم  
صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى عليه ان كلاما من الحركة والزمان  
مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه  
في شرحه للمفتاح بالدفع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل  
تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها  
في نفسها من غير تعلق باعتبار المعبر ولا خفا في ان القيام والحركة كذلك  
بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح  
من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني المستقلة  
بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال  
بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما لم يفسر الشارح  
الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه  
لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه  
هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه  
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم  
ابيض وابيض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف  
انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم  
صحة مقابله على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين  
في السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه لك ظهر  
ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية  
الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف



والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون  
 الافعال والحروف (قوله دون الافعال والصفات) كانه اشار بالحام لفظ  
 المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان  
 الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير  
 فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه  
 بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق  
 واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع  
 على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل  
 لقيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبع المفهوم الصم لاذواتهم  
 فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق  
 امر من تأليفات العقل (قوله او عروضها لها) فيه بحث لان العروض ان  
 منع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان  
 لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا  
 عرض الزمان لها حقيقة بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة  
 الضرب مثلا الى شيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتأمل او يقال المراد  
 بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارى  
 على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر  
 وقدم من الفاضل المحشى في توجيه زيادة اختصاص هذا بالافعال تحقيق  
 يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه (قوله ودون الحرف وهو ظاهر) لانها رابطة  
 وآلات الملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشى وهذا  
 بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز  
 المرسل ايضا اصالة فلم يعتبروا قسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال  
 ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام  
 واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرةها لكن هذا لا يتأتى في الافعال لكثرة المجازات  
 المرسلة فيها تأمل (قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الى آخره) الباسل  
 هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والتحرير العالم المتيقن فالوصف  
 الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه  
 عليه فظن منه ان الثاني وصف الاول (قوله نحو مقام واسع ومجلس فسيح آه)  
 المراد بالنعته الذي سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت



النحوى وانما ورد النعت النحوى ههنا فى قوله واما الموصوف فى نحو شجاع  
 باسل الى آخره لتضمنه الوصف المعنوى ( قوله فيجب ان يكون الاستعارة  
 فيها اصلية لاتبعية ) فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعنى  
 الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد  
 الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لاتبعية فقط ( قوله فالتشبيه فى  
 الاولين بمعنى المصدر ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل يجرى فى نسب  
 الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لالان مطلق النسبة  
 لم تشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات  
 الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى  
 الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على  
 جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب  
 الى المحرض دلالة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض  
 بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن  
 الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبها بان يشبه بما يرجع  
 نسبها اليه بنوع استلزام كطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب  
 اخرى كطلق الالية مثلا يقال قتلنى السوط او السيف فالتبعية فى الافعال  
 لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق ( قوله  
 قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف وما يعبر بها عنها عند  
 تفسير معانيها ) الضمير فى بها عائد الى ما والتأنيث لكون ما عبارة عن المتعلقات  
 فى المعنى وفى عنهار اجمع الى معان فى معانيها الى الحروف وفى قوله عند  
 تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمرة اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم  
 ان لفظة بها غير موجودة فى عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعنى بمتعلقات  
 معانى الحروف ما يعبر عنها فظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها  
 لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكأنه اشار ههنا بالحام لفظ بها الى توجيه  
 عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد  
 بيان حاصل المعنى لان فى العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند  
 التفسير كلفظة الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا الاعتبار  
 معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشى فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح  
 احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضمير الى ما ويجعل



المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية  
( قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية ) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم الجزء  
على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها  
الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي  
به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون  
جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك  
ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله  
غير عزيز ( قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء ) قال في شرحه للفتاح وهو  
ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا  
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر  
بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر  
متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو  
المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية  
وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي  
وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فليست  
فيه ( قوله غير صحيح كما سنشير اليه ) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى  
حذف المضاف اي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس  
المخصوص والتشيل للتعليق المصطلح بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى  
قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل  
اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس  
المخصوص بالظرفية فوق التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى  
الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه به  
الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس  
مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة في مستعار فلاخلل في الكلام  
هذا ما قيل ولا يخفى فساد اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر  
التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى ( قوله للدلالة بالنطق )  
وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم ( قوله باعتبار ذكر  
الملزوم ورادة اللازم ) قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان الملزوم امر لازم  
في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذلك الملزوم واردة



اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد بيان انها من اى نوع من انواعها ( قوله كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط ) اراد بالحبة حبة بالملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اثرها والافحبة الملتقط وهو آل فرعون علة على الالتقاط مقدمة عليه ( قوله انه مشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ) ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه آه ( قوله ومدار قرينتها في الاولين ) انما قال في الاولين كما سيجئ من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ( قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكي بن المعتصم بن الرشيد بويج بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاذة وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته خرقه الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار ( قوله لم تلق قوما هم شرا آه ) الظرف اعنى منامتعلق بشر والعيشة ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهى اضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالطرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثانى لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد ببحريان الوادى فيها بالدم ظهور الشر وكثرة الفتى ( قوله ونقرهم ) من قربت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا قمحت مددت والجامع بين القرى والطعن اتصال الشئ الى الباطن ( قوله كقول الحريري واقرى المسامع الى آخره ) البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقام الثانية والثلاثين مطلعها ليست لكل زمان لبوسا \* ولا بست صبر فيه نعمى وبوسا \* فعند الرواة ادير الكلام \* وبين السعات ادير الكؤسا \* وطورا بو عظى اسيل الدموع وطورا بلهوى اثير النفوسا \* واقرى المسامع الى آخره البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا قمحت النون مددت وبؤسى بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل ياأس بؤسا وبؤسا اي اذا اشتدت حاجته فهو بائس المسامع جمع المسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية ومازائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه



على اختلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في أثناء الجري  
والشموس الذي يستضعب الركوب عليه (قوله أو إلى الجميع) إلى ههنا بمعنى على  
كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرد مجئ إلى بمعنى على قوله عليه السلام من ترك مالا  
فلورثته ومن ترك كلاً أو عيالا فإلى (قوله تقرى الرياح رياض الحزن من هرة\*  
إلى آخره) الحزن بلاد العرب وهي في الأصل ما غلظ من الأرض ومن هرة  
حال من رياض يقال أذهر النبات إذا ظهر نوره وإذا سرى ظرف لتقرى  
(قوله فقير صحيح لأن المجرور) وقبل المراد بالجميع الأكثر ذكره الشارح  
والفاضل المحشي في شرحهما للفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بأن المراد  
من نسبة الفعل إلى المجرور وارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولاً به  
لذلك الفعل أما بواسطة حرف الجر كما في الآية أو باعتبار حاصل المعنى  
كافي البيت فإن الأجفان مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار إذ ليس المراد بها  
أجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها أجفان الرياض وهي الزهرة الشبيهة  
بها واللام عوض عن المضاف إليه وهو الضمير الراجع إلى الرياض وبسريان  
النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام أطراف النور بعضها إلى بعض  
وتقرى الرياح الرياض الأيقاظ فتح تلك الزهر ونشر أطرافها وإعطاء  
للنضارة والطراوة أي أهافته لما جعل الأيقاظ مفعولاً ثانياً لتقرى والرياض  
مفعولاً أولاً وظاهر أن الأيقاظ لا يكون إلا للنائم تعين أن يراد بالأجفان  
السارى فيها النوم أجفان الرياض فيكون ذكر أجفان الرياض قرينة على  
أن تقرى استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح إلا أن المفهوم  
من البيت قرى الأيقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يتأتى  
هذا على ما ذكره اللهم إلا أن يقال نزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد أشار إليه  
أبو الفتح في المحتسب (قوله مطلقة وهي مالم يقترن بصفة ولا تفرع) مثل  
الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت أظفار  
المنية وفيه نظر لأن نشبت ترشيح فانه نشبت الشيء بالكسر نشوباً أي  
علق فيه فهو ملايم للمستعار منه فالأولى أن يقال أهلكت بدل نشبت  
الهم إلا أن يجعل نشبت ترشيح التحييلية على مذهب السكاكي ويصرف  
الاطلاق إلى المكينة هكذا قيل والحق أن نشبت من تمة القرينة إذ لو قلت  
أنعدمت أظفارها لما كان الأمر على الاستعارة واعلم أن السكاكي ذكر في



لطائف (ياارض ابلعي) الآية ان الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكأن تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر قنأمل (قوله يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين) حاصل المعنى ان السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويحيثون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيتملكونه (قوله والاخرى انهامكنية وهو انه شبه الى آخره) فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تبصيرية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الآية وجه آخر ذكره المؤذن في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقسم كما في قوله تعالى (واما من خاف مقام ربه) لم يعد ولا يخفى بعده (قوله من طعم المر الطعم في الصحاح بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان غشا والطعم بالضم الطعام) (قوله فلا يكون ترشحا) قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشيء فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصروفة للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشحا لكونه ملائما للاستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تحتها (قوله حاورت اليوم بحرازا اخر امتلاطم الامواج) حاورت بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكاملة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالة لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحرزاخر اى متمد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا (قوله هذا تجريدا لانه وصف آه) مبنى على ان قرينة الاستعارة حلية او في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد (قوله حتى لظن الجهول) اللام في لظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن وهذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله تعالى اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة في شيء اصلا (قوله وما ذكرنا صريح في الايضاح) حيث قال واذا جاز



البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الى آخره ( قوله ويدل عليه لفظ  
المفتاح وهو قوله الى آخره ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام  
واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركا كته ( قوله كقوله  
هي الشمس مسكنها الى آخره ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا  
البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة  
قلت قوله فعز الفواد عز أجيلا \* يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا  
شرط ضمير القصة ان يكون مابعدة من النسب المشكوك في الجملة حتى  
يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء جلي لكل احد ( قوله اني اراك  
تقدم رجلا وتؤخر اخرى آه ) قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد  
بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل  
الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما ولا فلان المراد  
بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن  
البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو  
عن تكلف وتجاوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة  
مقررة يقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان التبادر من المثل اتحاد  
متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح  
لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى  
يقدم رجلا تارة ويؤخر تارة اخرى فيتمد متعلق التقديم والتأخير ( قوله  
فحصر المجاز المركب في الاستعارة ) وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر  
مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ  
المستعمل الى آخره وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من  
المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته ولقلة لطائفه ( قوله لان  
الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به الى آخره ) هذا اولى من تعليل  
صاحب الكشف عدم التغير بان الامثال السائرة لا تكون الاقوالا فيها  
غربة من بعض الوجوه فحفظ على تلك الغرابة وحيت اللفاظ عن  
التغير وذلك لان الظاهر ان قبح التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يغير  
غرابة كانت عند الكسر ( قوله بالصيف ضيعت اللبن ) الباء في بالصيف بمعنى  
في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني وروي في الصيف مكان بالصيف  
فكل من الباء في مقبول رواية ودراية ( قوله لان المثل ) قد ورد في امرأة وهي  
دخنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخافسألته



الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتوا  
ارسلت الى الشيخ تستسقيه لنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها  
بما قال عمر وضربت على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير تعنى ان  
هذا شاب الجميل اللبن القليل الممدوق اى الممزوج بالماء خير منك ومن  
لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤاها الطلاق كان فى الصيف (قوله  
واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة بناء على  
انه يشبه الاستعارة فى صفة ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (قوله  
واذا المنية انشبت اظفارها الى آخره) اذا شرطية وانشبت مفسر بفعل مضمر  
دخل عليه اذا تقديرا والفيت جزاء الشرط والمنية فى الاصل من منى  
الشيء قدر سمي الموت بها لانه مقدر (قوله تجعل مغاظة) المغاظة والتعويذ  
والعودة كلها بمعنى وهوشى يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين  
او الجن على زعمهم (قوله يتجلدى للشامتين الى آخره) التجلداظهار الجلادة  
والجراءة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضضع الحركة  
والاضطراب (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) البقا اسم من ابقيت على فلان  
اذا رحت (قوله ان قلت فاذا يقول المص آه) يعنى ان فيه استعارة تخيلية بدون  
الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما يتلازمان (قوله بعد تسليم صحة هذا  
الكلام) يعنى انا لانسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء  
وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكى فى بحث الاستعارة بالكناية  
بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخيلية بدون المكنية الى  
آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية فى قول ابى تمام \* لا يسقنى  
ماء الملام فانى \* صب قد استعذيت ماء بكاء \* وذلك لان المثال السابق  
لما كان كان من مخترعات السكاكى تفسد لم يعتد به بخلاف ما ذكره فى آخر  
الفصل من قول ابى تمام واندفع ايراد الفاضل المحشى هناك حيث قال يחדش  
هذا الوجه ان وجود التخيلية بدون المكنية قد علم مما سبق من انياب المنية  
الشبيهة بالسبع فلافائدة فى هذه الحوالة (قوله شاع استعمال النقص فى  
ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجيل) ومنه قول ابن التيهان فى بيعة  
العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فحشى ان الله  
اعزك واظهرك ان ترجع الى قولك (قوله ان يسكتوا عن ذكر الشئ) المستعار  
ان يسكتوا بدل من هذا اى سكتوهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة



(قوله وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية) والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا بالتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف (قوله وغداة ريح قد كشف وقرة الى آخره) الواو بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول كشف محذوف اي ازالته ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وابقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة اوريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر و ليلة قرة اي باردة واذظرف لكشف واصبحت تامة فاعلمها زمامها والتأنيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العائد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد (قوله اي سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن (قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذاقدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كفت وتزعت مع القدرة فان عجزت عنه قصرت بلالاف والباطل ليس ذاقدرة واختيار وهذا القدرة لا يكفي للحمل على القلب اللهم الا ان يقال انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع (قوله كذا الضمير في معاودته) اي هو ايضا راجع الى ما كان يرتكبه (قوله وكذا في الصحاح) بفتح المصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض رؤساي مولاي ان وى افيت بابك طالبا منك \* الصحاح فليس ذلك بمنكر \* البحرانت وهل يلايم فتى سعى \* للبحركي يلقي صحاح الجوهري \* (قوله ويرتكب كون الكلام قلعا) اي مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التأمل الصحيح كونه هو المتعلق او بين المعطوف عليه وهو تعدد والمعطوف وهو لا تسميها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب



وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة يقتضى سابقة الدخول  
فقوله ففي الاستعارة الى آخره اشار به الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها  
استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذى يبنى الاحتراز عليه  
وعلى هذا لا غبار في كلامه فلي تأمل (قوله فيجب ان يكون لازامة) او يحتمل  
على حذف اللام دون عن اى احتراز لثلاث تخرج (قوله لفظ الغائط في فضلات  
الانسان) الغائط في الاصل المظمن من الارض الواسعة والجمع غوط واغواط  
وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته اتى الغائط فيقضى حاجته  
فقبل لكل من قضى حاجته قد اتى الغائط يكتفى به عن العذرة (قوله وصاحب  
العرف لفظ الدابة في الحمار) هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس  
والبغل (قوله فلا يدهنها من حذف المضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق  
فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز خروج ما اذا اتفق الى آخره الى هذا القيد  
لان مثل لفظ الغائط اذا استعمله اللغوى في منهضم المتناولات يكون مستعملا  
في غير ما وضع بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحتز عن خروجه بزيادة  
قيد آخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية  
فالاولى ان يحتز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله اهل العرف  
في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله  
غير ما هي موضوعه له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال (قوله لان  
تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء الى آخره) حاصله  
ان من يدعى ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة  
فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون  
قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لرفع مزاحجة  
المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة وهما بحث وهو ان الوضع كما  
يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة  
ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثانى الذى ذكره السكاكى  
الحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذه  
بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل (قوله  
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اذ المطلق ينصرف الى الكامل  
فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التأويلي والقرينة المذكورة  
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور



تعمد هـ او قد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيدها بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل (قوله لزم الدور) اراد به توقف الشئ على نفسه سواء كان بواسطة ام لا (قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الى آخره) ارادة قيد الحثية في تعارف الامور التى تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكرنا في تعارف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقيد بالحثية لا التفات اليه لانا لانسلم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هى موضوع له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذى هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقيد بالحثية وان اريد اى وضع كان استعمال الصلوة في الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداده ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فن استعمال الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلانسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له (قوله وهذا غلط لان اشارته الى آخره) فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغلط الا ان ينصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذى لا يوجد فيه قرينة داخله في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط ان المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره من عند



الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها  
 وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانياته لو ترك الى آخره فتأمل (قوله  
 الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول اعنى الراجع الى معنى  
 الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى (وجاء ربك)  
 والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام بقوله ربك هو الجرو اما الرفع  
 فمجاز ومداره ان يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها  
 او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى (ليس  
 كمثل شئ) والقيد الثانى اعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد  
 فى المطلق كالمرس فى انف الانسان (قوله فى انه كذلك ينبغى) اى السبع  
 كذلك ينبغى وهو ان يكون له اظفار ولفظ ٧ كذلك حال من المستتر فى ينبغى  
 (قوله وكلامه فى مناسبة التسمية الى آخره) كلامه فى وجه التسمية الذى ذكره  
 فى مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت  
 مع الاظفار الى آخره ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار (قوله  
 وسيجى من كلامه ما ينافى جميع ذلك) هو قوله فى القسم الرابع الاستعارة  
 بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب  
 قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجى  
 توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى (قوله ومن الامثلة استعارة  
 وصف احدى صورتين متزعتين من امور لو وصف صورة اخرى) فيه  
 بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها  
 كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على  
 ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل فى قوله لو وصف  
 الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لالفظه اللهم الا ان يراد بهذا  
 الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة  
 الاخرى فيكون اللام فى قوله لو وصف الاخرى لام الغرض لاصلة  
 الاستعارة (قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى آخره) حاصله ان قسم  
 الشئ قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ان قسم  
 الشئ اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد  
 اما حيوان ابيض او حيوان اسود وهذا وقد رد جال الدين رح الجواب المذكور  
 بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح فى التقسيم الذى لا يراد به الحصر

٧ والكاف بمعنى المثل  
 فلا يكتسب التعريف  
 من المضاف اليه المناق  
 للحالية



كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مخرج ابواب الكتب وفصولها  
 يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر  
 وقولهم ليس شئ من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا  
 في المجاز المفرد المعروف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو  
 دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر  
 الذي اوجبه في مخرج ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان  
 لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء  
 جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر  
 القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلان سلم  
 وجوبه في ذلك المخرج كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر  
 المذكور كقول المنطقيين التصديق ابا بديهم او كسبي وكل منهما اعم  
 من التصديق (قوله الثاني لان سلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره)  
 للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الزيل لكن تخطيطه في آخر البحث عبارة  
 الشارح في شرح الكشف وهي قوله فان مبني التمثيل على التشبيه الحالة  
 بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى  
 بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة  
 المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة  
 الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف  
 الاول المعنى المصدرى والثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه  
 الاستدراك الذي ذكره اصلا فتأمل (قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل  
 هذا التشبيه الى آخره) يمكن ان يحجب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان  
 التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل  
 المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم  
 وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان  
 جميعا من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة  
 بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل  
 باب من تعميم مباحثه ويرايد نظائره من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص  
 التمثيل بالمفرد (قوله للقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم رجلا آه) قد يناقش  
 فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام واجسام ولا يوجد



فيه تقديم الرجل وتأخير حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازواج المخاطب نحو الفعل بالتقديم ونفس الحاضر بالرجل وانقباض الحاضر عنه تارة اخرى بالتأخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافن المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم ( قوله واما قول ابي تمام لاتسقى ماء الملام الى آخره ) تمام البيت \* لاتسقى ماء الملام فاني \* صيب قد استعذبت ماء بكائي \* الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبيب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عذبه عذبا ومعنى البيت لاتلني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك ولا تسقى ايها اللائم ماء الملام فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى ( واخفض لهما جناح الذل ) ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعت لنا ريشا من جناحك حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبسه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأ طأ رأسه ويخفض من يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التخييلية ( قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ) ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاهر ينبغي ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا باللام ولا بشئ غيره فكيف يجعل ما ذكر وجه الشبه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال \* دم در كش از ملامتم اي يار زينهار \* كايں درد عاشقى بلامت فزون شود \* وقريب منه قوله اجسد الملامة فى هواك لذية \* حبا لذكرك فليعلمنى اللوم \* على ان تسكين غليل الادام لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه ( قوله ويخالف تفسيره التخييلية الى آخره ) اجيب بان السكاكى فى هذه الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبدل الاصطلاح



فيه تقديم الرجل وتأخير حقيقته فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ازواج المخاطب نحو الفعل بالتقديم ونفس الحاضر بالرجل وانقباض الحاضر عنه تارة اخرى بالتأخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافن المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم ( قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام الى آخره ) تمام البيت \* لا تسقني ماء الملام فاني \* صيب قد استعذبت ماء بكائي \* الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صيب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عذبه عذبا ومعنى البيت لا تلني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك ولا تسقني ايها اللائم ماء الملام فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى ( واخفض لهما جناح الذل ) ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعت لنا ريشا من جناحك حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبسه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأ رأسه ويخفض من يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية ( قوله او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ) ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاهر ينبغي ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا باللام ولا بشئ غيره فكيف يجعل ما ذكر وجه الشبه وقد اشار الى المعنى الذى ذكرته من قال \* دم در كش از ملامتم اي يار زينهار \* كاي درد عاشقى بلامت فزون شود \* وقريب منه قوله اجسد الملامة فى هواك لذية \* حبا لذكرك فليعلمنى اللوم \* على ان تسكين غليل الادام لا يملام وصف المشبه به بالمكروه ( قوله ويخالف تفسيره التخييلية الى آخره ) اجيب بان السكاكى فى هذه الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح



الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يتعد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح بشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده و اظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية و اضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله اظفار آخر بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره (قوله ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر لا خلاف في ان اليد استعارة الى آخره) اراد باليدهنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله انك لا تستطيع ان تزعم الى آخره و اراد باليد ثمة اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه لان كون اللفظ استعارة بنا في كونه حقيقة لغوية (قوله لانا نقول ما ذكرنا من معنى الاستعارة) حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يعتبر بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سند كرهه الآن (قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به الى آخره) فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقتزن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسه اللهم الا ان يقال التخيلية تكسر صورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخيل فتأمل هذا وقدر الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخيلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخيلية بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ لايم بحسبه كافله فيما ذهب اليه (قوله فالمشبه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي) فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اوردته يعني رأيت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى (واعتصموا بحبل الله) للقطع بان اعتصموا طلب شي يتعلق بالعهد لا طلب



الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحيل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل هذا وقدرد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة للتشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الى آخره جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التثنية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو اداء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتأمل ( قوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكل ) اعترافا مفعول فعل محذوف اى لا تجدد اعترافا وقوله اكل مفعول ثان لقوله تجد ) قوله مراد فاللفظ السبع فيه بحث لانمنية اسم للمفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع اداء الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادف فانه كاف في المقصود لانمنية لما صدق على موضوعها السبع تهيا دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظمنية ( قو ثم تذهب على سبيل التخيل ) اى على سبيل الايقاع فى الخيال لا على سبيل التحقيق ( قوله فى غير ما وضع له اداء ) فيه بحث وهو ان مبنى دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة حقيقة الحيوان المفترس فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له اداء ايضا فلا يترجح المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين ( قوله وفيه ما فيه ) وجهه على ما نقل عنه الشارح ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظمنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذا لم يستعمل فى غير ما وضع له وهو المعترفى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف



المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مزية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به ( قوله ويندفع الاشكال بحذافيره ) اي بجميعه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار ( قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية الى آخره ) فيه بحث لان هذا لا يأتي في مثل قوله تعالى ( لعنم تقون ) لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى فلا يتصور فيه قلب وكذا في قوله تعالى ( ربما يود الذين ) لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين ويجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تقون الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد كلام السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال مخاطبون استعارة بالكناية عن يرجي منهم الاتقاء والقرينة تشبيه التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتقون وهكذا الحال في ربما يود فتأمل ( قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ) ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت او امر او همياو من المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا وان دفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المتوهم لان التخيلية عند السكاكي عبارة عن ان تؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا وعقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقيق استعارة



التخيلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقيق التبعية وهو المطلوب تأمل ( قوله فما لا ينبغي ان يلتفت اليه ) لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا ويعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية ( قوله ليست في نطقت ) بل في الحال بمال معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخيلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به و ارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على واحد واما ثانيا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والتزام في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخيلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه مساق كلام المصنف وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخيلية اذ قد صرح فيما قبل بان التخيلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنيّة الشبيهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنيّة وهذا صريح في استعارة تخيلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف بصريح كلام المفتاح ( قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه ) رده جبال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجاعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجاع البيانين مبني على ان اجاعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المعنى حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب بان فيه خرقا لاجاع النحاة ( قوله وان لا يشم رائحته لفظا ) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعاً و انما ظاهر ان ذكر اشمام الرائحة المنبى عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في المحيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها لانه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زرارته على القمر فان فيه ذلك الاشمام فقيل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك نسخة

قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشمام الرائحة المنبى عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في المحيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه الشبه كما في رأيت اسدا في الشجاعة لم يبق هناك استعارة اصلا بل يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله وقد زرارته على القمر فان فيه ذلك الاشمام فقيل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك نسخة



ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لاستعارة من انه مثال  
 لاشمام رايحة التشبيه فقيه انه يفهم منه حينئذ ان هذا المثال من قبيل الاستعارة  
 الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به  
 احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الى آخره ولاجل ان اشمام  
 رايحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه  
 عن مرتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة  
 يقتضى انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط  
 حسنهما شرط اصلها مالا فتأمل ( قوله ولهذا قلنا بان نحو رأيت  
 اسدا في الشجاعة ) اي ولاجل ان اشمام رايحة التشبيه الى التصريح بوجه  
 الشبه فتأمل ( قوله وذلك لان اشمامها الى آخره ) لفظ ذلك اشارة الى  
 كون عدم اشمام الرايحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر  
 من كلامه ان اشمام الرايحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة  
 وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن  
 الاستعارة في صورة اشمام الرايحة المقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح  
 اللهم الا ان يصار الى ما ذكرته الآن من ما ليس بحسن ليس بجائر عند  
 البلغاء او الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء  
 تفسير للغرض وكاله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه اقوى  
 في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر ( قوله لئلا يصير كل منهما الغازا ) يعني  
 ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ  
 ولم يشم رايحته منه يصير كل من الحقيقة والتخييلية الغازا وتعمية واهترض  
 بان حسن الاستعارة برعايت جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جعلتها ان يكون  
 وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشترط جلالة في الاستعارة ينافي ذلك  
 واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من  
 الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغلازا قال الفاضل  
 المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية  
 لان المذكور فيها لفظ المشبه والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا  
 بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه  
 والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه  
 واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على



٣ فلا فرق بين الاستعارة  
المصرحة والمكنية في  
ذلك اللهم الا الى آخر  
نسخه

٩ فان التخلية في هذه  
الامثلة حسنة حسنا  
كاملا وان لم يكن هذه  
الامثلة واردة في كلامهم  
كذا في شرح الشريف  
للمفتاح وحواشيه نسخه  
٦ والا قرب في الجواب  
ان يقال لما يتفاوت  
وجه التشبيه في  
التخييلات كثير تفاوت  
يكون الجميع تشبيه  
صورة الشيء الخيلية  
بنفسه لم يعتبر ذلك  
الشرط نسخه

٣ انما قال يشعر لاحتمال  
ان يجعل قوله كالنصب  
في القرية و الرفع في  
ربك قيدا مخصصا  
للمحذف وان كان  
خلاف الظاهر كما يدل  
عليه اختصاره في  
المقابلة على قوله واما  
المجازي لزياده

تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان  
ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور وجه الشبه  
فانا اذا قلنا جاوزت ابلامائة لا تجد فيها راحة يظهر قصد التشبيه ظهورا  
تاما ٣ والا فاظفار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر  
سورة القرينة ويكاد يجعلها مؤلة واما المكنية فقرينتها لازمة له مدخل في  
وجه الشبه فلها دلالة عليه فتأمل ( قوله حتى اتحدا ) اي حتى كأنهما اتحدا  
فالكلام محمول على المبالغة ( قوله وتعينت الاستعارة ) اي تعينت الاستعارة اذا  
قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة  
ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه  
التشبيه فلا منافاة بين كلاميه ( قوله وقما تحسن حسن البليغ غير تابعة لها ) حكم  
بالقلة دون النفي لانها قد يحسن البليغ على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان  
يقال اظفار المنية التشبيه بالسبع ونظائره ٩ ( قوله ولقائل ان يقول الى آخره )  
قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها  
اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعبر في المكنية والتابع لا يكون  
لها حكم نفسها والاما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية  
برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية  
مبنية على التشبيه ٦ ( قوله وظاهر عبارة المفتاح الى آخره ) حيث قال في قوله  
تعالى ( وجاء ربك ) فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع  
فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية في قوله تعالى ( واسئل القرية )  
والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالمرفوع  
من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب والجر والايقال المراد ان  
الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان  
الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هنالك ويبدل على التأويل سياق  
كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه ثم اعلم ان قول  
الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر ٣ بان ووصف الاعراب بالمجاز ظاهر في  
الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظاهر اللهم الا ان  
يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل  
ولا يخفى انه تعسف ( قوله لا قطع بان المقصود سؤال اهل القرية ) لم يلتفت



الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه  
الاشراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل  
فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرية تدل على المحذوف ولو كانت  
مشتركة لم يكن كذلك ( قوله فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس )  
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شئ لزم ان لا يكون ما هو  
في موقع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف  
في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور  
( قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة الى آخره ) فيه بحث اذ لو لم يجعل  
الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى ( عن ذلك علوا كبيرا ) وذلك لانه عز وجل  
مثل بمثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل لا يقال لانسلم صدق ان الله تعالى  
مثل بمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانقول صدق القضية ليس  
يتوقف الاعلى وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس  
الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق  
القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة الهم الا ان يقال اذا لم يوجد  
متعلق المحمول اعنى مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه  
فتأمل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة  
الكاف نفى ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول  
المتكلم ان دخل دارى احد سوى المتكلم وايضا لانسلم انه لو وجد له مثل  
لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر  
فتأمل ٩ ( قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان ) قيل اتحاد الوجهين  
في المأل وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافى عددهما وجهين نظرا الى  
الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت  
خبير بان ما ذكره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشى  
حيث قال ثمه وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا لشيء بنفى لازمه فانك اذا  
نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل  
مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل  
الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفى شبه المثل القاصر  
عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد  
من الآية نفى من شبه ذاته ومعناه ليس كذاته شئ نحو ( فان آمنوا بمثل ما آمنتم به )

٩ وقال بعضهم الكاف  
ليست بزائدة بل مثل  
ومثل ساكنا ومتحركا  
سواء في اللغة كشبه  
وشبه فمثل ههنا بمعنى  
مثل قال الله تعالى ( وله  
المثل الاعلى ) ويكون  
المعنى ليس مثل مثله  
شئ وهو صحيح انتهى  
فتأمل نسخ



اى بنفسه فتأمل ( قوله ايفعت لداته وبلغت اترابه ) اليفاع ما ارتفع من الارض  
 وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوادر ولدات الرجل  
 اترابه اعنى اقرانه فى السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من  
 اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاطراب جمع ترب بكسر  
 التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه ( قوله وكذلك يستعمل هذا فيمن له  
 مثل ومن لا مثله ) فان قلت كيف يستعمل هذا اعنى ليس كمثله شئ فيمن له  
 مثل وهو مسوق لنفى المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن  
 لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفى المثل ادعاء لا ينافى ثبوته حقيقة ( قوله  
 اعنى ذكر اللازم واردة الملزوم ) الانسب لسياق كلام المصنف ان يقال اعنى  
 ذكر الملزوم واردة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكى ( قوله واردة  
 المعنى جائزة لا واجبة ) المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي فى الكناية هو ان  
 الكناية من حيث انها كناية لا ينافى ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمنع  
 ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما فى ( الرحمن على العرش استوى )  
 وقد ذكرناه فى مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلي نظر فيه  
 ( قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي الى آخره ) واما ما ورد  
 فى التلويح من انه لا بد فى الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلى فى ذهن  
 السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية  
 من حيث التصوير دون التصديق فليس بشئ اذ لا بد فى المجاز ايضا من تصوير  
 المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المحسنة للاستعمال  
 فدعوى كون الموضوع له مقصودا فى الكناية دون المجاز تحكم ( قوله ولا يقال  
 جاء الامر معه ) حاصله ان لفظ مع لا تدخل الاعلى المتبوع وهذا باعتبار الغالب  
 كما حققناه فى الفن الاول ( قوله ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة )  
 ارادة جواز المعنى ( الظاهر انه حل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة  
 اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة  
 من ارادة المعنى ( قوله اختصاص بموصوف معين عارض ) المراد بالاختصاص  
 ما يعم الحقيقي كالواجب والتقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية  
 مثلا وصار كاملا بحيث لا يفيد بمضافية غيره وانما وصف الاختصاص  
 بالعروض على ما فى بعض النسخ لان الصفة من حيث هى صفة لا تدل بحسب  
 اصالتها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها



بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا ( قوله بكل ابيض  
 مخذم ) الابيض السيف والجمع بيض ( قوله ليحصل الانتقال من العام الى  
 الخاص ) يعني ان الكنايتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى  
 عنده فلا بد من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام  
 بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لاعموم ولا خصوص بعد  
 الاختصاص كما يفهم من العبارة ( قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى  
 عبارة عن المسبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على التجاد ليس بالمعنى  
 المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال  
 هذا السبب من ذلك اى تعلق به ( قوله نحو زيد حسن الوجه ) اصله  
 حسن وجهه نقلوا الضمير الذى اضيف اليه الوجه الى الصفة ايها ما الى  
 ان الحسن شايع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير راجع الى زيد امتنع  
 ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين  
 او مضميرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه  
 الصفة فقيل زيد حسن الوجه و قس على هذا زيد طويل التجاد اى  
 حاييل السيف ونظائره ( قوله قلت للقطع بانها آه ) على انك اذا تحققت  
 فالمسند الى الضمير هو طويل التجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح  
 فلا تصرح هناك حقيقة بل شائبة منه ( قوله وعظم الرأس بالافراط بما  
 تستدل به على بلاهة الرجل ) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه  
 مالم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة  
 النبي عليه السلام بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض  
 القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة  
 انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم  
 والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لهذا المثال مما لا انتقال فيه  
 بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل يتقلون منه او لا الى  
 تلك البلاهة فلا محذور ( قوله والجواب انه لا امتناع الى آخره ) رده جبال الدين في  
 شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة  
 والا لكانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الخطب ولا قائل به والجواب  
 كون الشئ مطلوبا او غير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون  
 قصده الى في جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفاه ومثل هذا لا يحتاج



الى السماع ( قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او بنفيها عنه مع )  
عدم ذكر الموصوف محال ( نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد  
مخبرا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا  
اي هو ~~ك~~ كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات  
الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا او تقديرا  
وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا  
لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه  
مذكور تقديرا او حكما ( قوله وفيه نظر ) وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي  
الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال  
في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف  
 باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها ( قوله  
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور ) الظاهر ان قوله  
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للعرضية ولذا قال  
الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير  
مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف  
غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي  
واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين  
( قوله ومنه المعارض في الكلام ) وفي المثال ان في المعارض لندوحة عن  
الكذب اي سعة عن الكذب ( قوله وهي التورية بالشئ عن الشئ ) ورئت  
التورية اي سترته واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله  
وراءه حيث لا يظهر ( قوله فيختص باللفظ المركب ) لان الدلالة على المعنى  
المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون  
بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص ( قوله ان قلت الوسائط مع خفاء في )  
الزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة ) فان قلت قلة الوسائط يدل على  
وجود الوساطة في الجملة وقد عد المثال الاولى فيما سبق مما الانتقال فيه بلا  
واسطة وسبق ههنا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لاشك ان الكناية  
الغير العرضية اذا انعدمت فيها الوساطة فان خفي فيها الزوم يسمى  
الرمز وان لم يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان  
بانتفاء الوساطة رأسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي العشوي  
بان قل قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى



الا عم ليشتمل اقسامين ( قوله كقولك فستعرف و انت تريد انساني مع  
المخاطب الى آخره ) لم يرد بما ذكره انه يجوز ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب  
في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به اخرى  
المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في  
الكناية او المجاز بل اراد الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب  
بسبب الايداء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد  
المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا  
مر كبا ( قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازوم ) لما نبهناك آنفا  
من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او في المجاز ( قوله ان  
الاستعارة ابلغ من التشبيه ) اي اكثر مبالغة فابلع من المبالغة لا من البلاغة  
فكانه مبني على ما نقل من المبرد والاحفش من جواز بناء افعال التفضيل  
من جميع الثلاثي المزيد فيه كانه فعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ  
في امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول اشد مبالغة ( قوله واعترض  
المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه الى آخره ) فان قلت لا دخل  
للاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في  
الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل  
والاصل في وجه الشبه الى آخره قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر  
التشبيه في الاصل كما في زيد الامير فالمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل فالتشبيه  
اصلها فظهر دخله وليكن هذا آخر ما وردناه في تحقيق مقاصد علم البيان  
والله المستعان وعليه التكلان ﴿ قوله الفن الثالث في علم البديع ﴾ ( قوله  
المطابقة ) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس ٧ اي  
وضع رجله مكان يده وانما سمي الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع  
توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق  
وكذا باقي الوجوه ( قوله بين متضادين ) هذا اخذ بالقل كما في قولهم الكلام  
ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جائز فيما فوق المتضادين ( قوله لها  
ما كسبت وعليها ما كسبت ) قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة  
لطف من الله في شان عبادته يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يحزبهم على الشر  
الابعد الاعمال والتصرف ( قوله تردى ثياب الميت البيت ) تردى اي جعلها رداء  
لنفسه السندس هو ارق من الديباج وحضر مر فوع بعد خبر لا بحرور

٧ و قيل من طابقت  
بين الشيتين اذا جعلت  
احدهما على طبق الآخر  
اي وقفه والمأل واحد منه  
٦ قيل في كسبت واكتسبت  
مقابلة ايضا كما يفهم من  
كلام الشارح في الآية  
على تقدير صحة ما ذكر  
مقابلة فعلية ايضا منه



صفة سندس لانه مفرد بخلاف الحضر فلا مطابقة والتأويل مما لا ضرورة  
اليه ولان الروي على الضم ٩ فان ما قبله عدا عدوة والحمد نسج رداءه فلم  
ينصرف الاوا كفانه الاجر \* وما بعده كان نبي نهان بعد وفاته \* نجوم سماء اخر  
من بينهما البدر والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة (قوله فكقول الحريري)  
فذا غبر العيش الا خضر) وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الا صفر  
حضرة العيش كناية عن نعومة وطيبة فان كل غص طرى يوصف قلبه  
بالحضرة والازور الانحراف والفود جانب الرأس وفوداه جانباه رثى لى اى  
رق والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة  
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبية عليهم ثم سمي  
كل عدو شديدا وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال  
الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر البأس اى اشتد وقيل اراد بالموت  
الاحمر القتل (قوله مثل السببية والازوم) قيل لا وجه لاحاق هذا النوع  
بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي للزوم منافي للمزوم فيبين المذكورين  
تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يحجب عنه بان معنى قوله في الجملة  
بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل  
الذى فيه ليس تقابلا بين عينيها بل بين احدهما ومزوم الآخر فيكون  
ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض  
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة عن الاربعة  
فليتأمل (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الى آخره) فيه بحث بانه فات  
الاية قسم الرابع لان لفظ فسنيسر تكرر في الايتين ولم يختلف فائمت  
مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسر  
في معنى فنعسر لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح  
واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سنقله  
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي  
بيت ازورهم وسواد الليل يشفع لى \* وانثنى وبياض الصبح يغرب بى \* وفيه  
نظر لان لى وبى صلتان ليشفع ويغرب فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى  
في قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمقابلة انما تكون بين  
المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة ستة بالسته فمعه قول غيره هذا البيت  
على رأس عبد تاج عزيزينه \* وفي رجل حرقيد ذل يشينه \* قال الصفدي في

٩ فان ما قبله غدا عدوة  
والجمل ينسج روائه فلم  
ينصرف الاوا كفانه  
الاجر وما بعده كان  
نعنى ما بينهما نهان بعد  
وفاته نجوم سماء حر من  
بينها البدر نسجه



شرح الامية هذا بلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى (قوله وصدق بالحسنى)  
الآية اى بالخصلة الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام  
او المثوبة الحسنى فسيسره اى سنيهته من يسر الفرس للركوب اذا  
سرجها والجمها و منه قولهم كل ميسر لما خلق له (قوله والشمس والقمر  
بحسبان) اى بحساب معلوم يخريان في بروجهما ومنازلهما (قوله قول  
البحترى فى صفة الابل) وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن  
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالهما معا لان الوتر يتعطف ثم يستقيم  
(قوله كالقسي المعطفات) القسي جمع قوس و اصله قووس بدليل قولهم  
قوس الشيخ واستقوس اى انحنى ورجل متقوس اى معه قوس قدموا  
اللام الى موقع العين لكرهتهم اجتماع الضمتين والواو ين فحصل قسوو  
فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى  
ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء  
فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة  
للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال فى الصحاح و اذا نسبت اليها قلت  
قلت قسوى لانه فلوغ مغير من فعول فتردها اليه وقال بعضهم قدمت  
السين على الواو فى قوس تقاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على  
احدهما فى الجمع فجمع قوس على قسى كما مر (قوله اسمعيلى الوعد الخ) وفى  
بعض النسخ يوسفى العفو بدل العهد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان اسمعيل  
عليه السلام وعد صاحبه ان ينتظر فى مكان فانتظر سنة و وعد عليه السلام  
اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف  
وخص شعبيا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه (وماتوفيقى الا  
بالله) واما حديث خلق نبينا عليه السلام فحسبك فيه قوله تعالى (وانك لعلى  
خلق عظيم) وفى شرح العلامة زيادة وهى ابراهيمى الجود فعلى هذا يكون  
من قبيل الجمع بين الخمسة (قوله كقول ابن رشيقي الى آخره) الندى العطاء  
والمأثور المروى من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر  
والنعنة الرواية اخذا عن قول الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله عليه  
السلام وقوله على ما يقال اى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين  
(قوله بما يناسب ابتداء فى المعنى) لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله  
لا يدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس



الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام  
 ( قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار ) فيه تأمل اذا المناسب له  
 هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق  
 من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبتة له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار  
 من مقابل الكشيف لما لا يدركه الخاسنة ولا ينطبع فيها وهذا القدر  
 يكفي في المناسبة ( قوله ففي ذكر الحرف والنون ايها ) بل في ذكر الرسم  
 ايضا حيث يوهم الكناية ( قوله اي افسد حال المفسدين ) اعترض عليه  
 بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان  
 التحت قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا  
 بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد ( قوله فلان يطبع  
 الاسجاع ) يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت و طبعت من الطين  
 جرة ( قوله فانه لولم يعرف ان القافية مثلا سلام الى آخره ) يفهم من هذا  
 ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لابد معها من معرفة  
 القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في ان القافية حرام لجواز ان يوهم  
 انه محرم ( قوله ومنه المشاكلة الى آخره ) ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة  
 مجوزة للتجاوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد  
 حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل  
 الوقوع في الصحبة علاقة صحيحة لا مجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه  
 فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ  
 اجيب بانها انما صوحت مع المطابقة والمقابلة لتجانسها ومن ثمة سماها  
 صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ( ان الله لا يستحي ) الآية  
 وفيه نظر لان صاحب الكشف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى  
 اللغوي لا الاصطلاحي وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا  
 والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان المحوظ فيها ولا وبالذات جانب المعنى  
 ضرورة اعتبار العلاقة ( قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى )  
 الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فمبر عن الذات بالنفس لقوله  
 ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي  
 بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير  
 عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفس كذا في شرح الكشف ( قوله فتعبر عن الاصطناع



بلفظ الغرس اراد به الاصطناع المأمور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذي  
 اعتبر هو صاحباله في التقدير هو غرس الاشجار واما يغرس قوله كما يغرس  
 فلان فهو واقع في صحبه الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل  
 كما لا يخفى فتدبر ( قوله اى توقع المزاوجة الى آخره ) ولك ان تقر ان تزواج  
 على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى  
 ( لقد تقطع بينكم ) ( قوله حيل بين العير والنزوان ) اصل المثل ان صخر  
 اخا الخناء طعنه ربيعة الاسدى في الحرب بجنبه فرض حولا حتى ملته  
 امرأته وكان يكرهها فمر بها رجل فقالت ابيع الكفل فقالت نعم عما قليل  
 وقال كيف مريضكم فقالت لاسحى يرحى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك يسمعه  
 صخر فقال \* اما والله ان قدرت لا قدمك \* ثم قال لها ناوليني السيف  
 فناولته فاذا هي لاتعله فقال ابياتا منها \* اهم بامر الخير لو استطيعه \*  
 وقد حيل بين العير والنزان ( قوله اصاغت الى الواشى الى آخره ) قيل  
 الصواب رواية ودراية اصاح بالتذكير لان ما قبله \* كان الثريا علقت في  
 جبينه \* وفي نحره الشعرى وفي حده القمر \* وفي شرح التبيان ان في قوله  
 فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق  
 لامن العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لامن الهجر في المعشوق ( قوله اذا  
 احتربت يوما الى آخره ) الاحتراب الحرب والضمير في احتربت ودماءها  
 الى الفرسان المذكورة في البيت السابق ( قوله لفظه معنيان ) قيل اراد به  
 الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل  
 كما بينا فيما سبق مثله ( قوله او الغزالة من طول المدى خرفت ) الغزالة منصوب  
 معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من  
 ملابسة لشهر ضربداد انواعا من الخلل \* قبل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء  
 شهور الشتاء وهذا النسب والمدى الزمان ( قوله اعنى الرشاء ) الرشاء على فعل  
 بالتحريك ولد الظبية الذى قد تحرك وهشى ( قوله كبيت السقط اذا صدق  
 الجد الى آخره ) البيت من قصيدة مطلعها \* مغاني الوى من شخصك  
 اليوم اطلال \* وفي النوم معنى من خيالك محلال \* وقبل هذا البيت سيطلنى  
 رزقي الذى لو طلبته \* لما زاد والدنيا حظوظ واقبال ( قوله وبانحال الخيلة )  
 الخيلة الكبر ( قوله والتحمل للتنشئة من ضيق العطن ) العطن المناخ حول المورد  
 وذلك التحمل ان يقال المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية ( قوله وهو



ان يراد بلفظ واحده معنيان ( المراد من المعنى اعم من الحقيقى والمجازى )  
 ( قوله وهو ذكر متعدد الى آخره ) والضمير راجع الى الف والنشر لانهما  
 نوع واحد من المحسنات المعنوية ( قوله ومن رحته جعل لكم الليل والنهار  
 الى آخره ) فان قيل قد تعين الضمير المجرور فى التسكنوا فيه للعود الى الليل  
 فلا يكون الآية من قبيل الف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت  
 التعيين المنفى فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين فى الآية الكريمة  
 انما هو بحسب والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار  
 من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا ( قوله وههنا نوع آخر من الف لطيف  
 المسلك الى آخره ) لم يرد ان مجرد المعنى الذى ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث  
 لا يهدى اليه الا النقب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى  
 النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه و اراد قول صاحب الكشف  
 وهذا النوع من الف لطيف المسلك الى آخره الى ان هذا النوع يزاد  
 لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل  
 المحشى ( قوله فعدة من ايام اخرى ) فان قلت اخر جمع آخر لانه لليوم و آخر لا يجمع على  
 فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجزى مجرى  
 المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل  
 فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا فى الاقليد ( قوله الا النقب المحدث ) النقب  
 على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق  
 الظن فى الامور كانه حدث بها ( قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة الى آخره )  
 الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعنى فى  
 الاداء والقضاء ( قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد )  
 فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله \* اديان فى بلح لا يا كلان \* اذا صحبا  
 المرء غير الكبد \* فهذا طويل كظل القناسة \* وهذا قصير كظل الوند \*  
 من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة مالمال الىه فمن اين التعيين فيه مع ان  
 اديان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم  
 الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما يريد به فان اشتبه الحال على السامع  
 لم يضر فى قصد التعيين كذا ذكره فى شرح المفتاح ( قوله ولو سلم فسواء جعلت  
 هذا اشارة الى آخره ) فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة مالمال الىه



على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه يكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى البوتة ولوتنزل عن ذلك فافرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعنى قوله تعالى ( ومن رجه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ) اللهم الا ان يقال لاتعيين في الآية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلامها اشارة الى الآخر والا قرب على تقدير تسليم التساوى في الاشارتين ان يضار الى ما نقله من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر واولس بتساوى الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المقير هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما تحققت تأمل ( قوله الدهر معتذر الى آخره ) كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتسير لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع ( قوله اى سموات الآخرة وارضها ) ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات واهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه وانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه ( قوله ما اقام ثير ) الثير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثير كما تغير ( قوله وكذا الاستثناء الثانى معناه ) فيه ان جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة ( قوله سا طلب حق بالقنا ومشايخ ) القنا جمع قناة وهى الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهى المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتسام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يقف العدو على انه غير شاب ( قوله وهو ان يتزع من امر



الى آخره ) هذا انزع امر دأثر في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم  
 في نفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب  
 والمبالغة التي ذكرت مأخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك  
 الا للمبالغة ( قوله سعة اشد اقها ) جمع شديق وهو جانب الفم ( قوله اقول لها  
 اذا جشأت الى آخره ) جشأت اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي  
 الصحاح جاشت نفسي اي غشت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع  
 قلت جشأت مكانك اي الزم مكانك تحمدي بالشجاعة او تسريحي من آلام  
 الدنيا بالقتل ( قوله ودع هريرة الى آخره ) هريرة اسم امرأة ( قوله ولهذا  
 استدراك الى آخره ) اي لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان  
 بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلعن والمعة  
 بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه النجدة الشجاعة فان قلت  
 قد صرح الشارح في قول الشاعر على اروس الاقران خس سحاب  
 ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة  
 على حسان باستعمال جمع القلة موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه  
 ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة ( قوله غير متناه فيه ) اي غير بالغ  
 فيه الى النهاية ( قوله في طلق واحد ) الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا  
 الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين ( قوله فاغراق ) من قولهم  
 اغرق النازع في القوس اي استوفى مدها ( قوله وتبعه الكرامة الى آخره )  
 قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد بالكرامة التزويد ويمكن ان يزود  
 الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة  
 وما قيل ان الكرامة هي التنزل ليس بشئ اذا تنزل انما هو للقادم لا للذهاب  
 وانت خبير ان لفظة تتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح  
 ( قوله وعليه بيت السقط شجار كبا الى آخره ) ضمير شجرا اي احزن راجع الى  
 البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهي حنات برامة  
 نصف الكلام الى الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهن بلد بالشام  
 ورامة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل ( قوله عقدت سنا بكها )  
 السنا بك جمع سنبك وهو طرف الحافر والعتير بكسر العين الغبار كما ذكره  
 ولا يفتح فيه العين ( قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل )  
 خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطاينة والضحك وليس منه



فرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلّيع العذر اى يقول كل ما يريد  
 ليس له مانع من غير الصدق والصواب مأخوذ من قول الولي عند التبري  
 من المجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب وان جنى عليه لم اطلب (قوله  
 فتذكر النعمان من ذلك) اى تغير يقال نكره فتذكر اى غيره فتغير (قوله ومنتجع)  
 المنتجع المنزل الذى يطلب فيه الكلاء والتجعة بالضم طلب الكلاء فى  
 موضعه والمراد ههنا طلب المعروف (قوله اى الامادة اهون واسهل  
 عليه من البدأ) لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذى كان قد اتصف  
 به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة  
 الحادثة التى يتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع  
 مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاھونية واليه الاشارة بقوله  
 تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضرب به لكم مثلا  
 فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه راجع الى الخلق وقيل اهون  
 بمعنى هين (قوله وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجحه) وقد صرح به  
 فى الايضاح والبيت الفارسى المشار اليه بقوله كرنبودى عزم جوزا حذمتش\*  
 كس نديدى برميان او كمر\* (قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الى آخره)  
 اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة  
 الوقوع اذا لجوزاء ليست مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب  
 التى حولها يشبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة  
 بالانتطاق لاحقيقة الانتطاق لانا نقول لانسلم ذلك بل مراده الانتطاق  
 الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها  
 البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتأمل (قوله ربى  
 شفعتاه) الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت ان كان الرواية  
 على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى  
 للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس  
 الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع  
 مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى دجاها الربى والسحاب يطلق على  
 الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقريئة الوصف بالجمع (قوله طللان  
 طال عليه الامداه) الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدر وس  
 الانحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض



و النصد ايضا مشاع البيت المنضود ببعضه فوق بعض و السرير الذي  
ينضد عليه المتاع (قوله الان صدر البيت العزاء الصبر) و البلقعة الارض  
القفر التي لاشئ بها (قوله ومنه التفريع) بالعين المهملة و هو في اللغة جعل  
الشيء فرعا لغيره و قد يروى بالعين المعجمة و هو الافاضة و الصب فوجه تسمية  
هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من  
المتعلق الاول الى الثاني (قوله و هو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب  
و ابوه راجل) الظاهر ان هورا جمع الى قوله على وجه يشعر الى آخره فالوجه  
ان يحتز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب و ابوه راكب كما وقع في اكثر  
نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المشال الذي  
ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الر كوب و لا آخر الرجولية (قوله  
احلا مكم لسقام الجهل البيت) السقام بفتح السين المرض و ما في كادماكم  
زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى (فجارحة من الله انت لهم)  
اى فبرحة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف و ما بعده اعنى تشفى من  
الكلب في موضع النصب على الحال و يجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء  
و ما بعده خبره (قوله و لا دواء له انجم) في شرب دم ملك اى انفع و اكثر تأثيرا يقال  
نجع فيه الدواء اى دخل و اثر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ  
من دمه قطرة على تمرة و يصعم بها المعضوض فيجدا الشفاء باذن الله تعالى  
(قوله و اساق الكلم) الاساق جمع اس من الاسى بالفتح و القصر و هو المداواة  
و العلاج و الكلم الجراحة و الجمع كلوم (قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء  
احلامهم الى آخره) اراد بالتفريع التعقيب الصورى و التبعية فى الذكر كما ينبى  
عنه لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء  
احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر اصلا فلا يرد  
ان ككاف التشبيه فى قوله (كما دماءكم يدل) على ان التفريع هلى  
عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل و المشبه فرع و لا حاجة الى اعتبار  
القلب على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقيد كما قيل فى قوله تعالى  
(واذكروه كما هداكم) والله اعلم (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) اى حتى  
يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم و هو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك  
و هو ثقبه الابرة (قوله من نوع خلاصة و تأخيد للقلوب) الخلاصة الخديعة باللسان  
و التأخيد من من الاخذة بالضم و هى رقية كالسحر (قوله و بيد معنى غير) الا انه



لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع  
 وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل  
 وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيداني اخاف  
 ان هلكت ان ترني قوله ان ترني بمعنى الترين وهو الصوت (قوله فيحتمل ان يكون  
 من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني) قال الفاضل المحشي  
 الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا  
 تأكيده والالم يعتبر الاجهة واحدة وهذا الكلام بصريجه يدل على ان الآية  
 من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب  
 الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني وليس  
 فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو  
 عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات  
 الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن  
 اكتفى بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف  
 الضرب الثاني فتأمل (قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك) ٦ اي عن الدعاء  
 بالسلامة لا قطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق  
 الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون  
 الى تلك الزيادة (قوله الا قليلا سلاما سلاما) سلاما سلاما اما بدل من قولا  
 بدليل قوله تعالى (لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما) واما مفعول به لقيلا بمعنى  
 انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام  
 بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام (قوله هو البدر الا انه البحر زاخرا اه)  
 بحر زاخر اي مرتفع متمد الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر  
 الشديد (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال) التخصيص الذكري وان لم  
 يكن مستلزم لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء  
 قيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يحو ما نهب من الاعمار ولم يلتفت  
 الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبق في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال  
 الشجاعة ونهاية الجرأة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك  
 (قوله فقد سهى لان الشكاية مضرحة بها) وقد يجاب بان مقصود الشارح  
 بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان  
 فيه مدح بالعرض وفيه تعسف (قوله ولا بدلي من جهالة في وصاله الى آخره)

٦ فيرد على شرح  
 الشيخ حيث اعترض  
 على الشارح بمنع غناء  
 اهل الجنة عن الدعاء بناء  
 على ما اشربت اليه فانه  
 لم يفرق بين دعاء ودعاء



يزيدان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومدارة رقبائه وملازمة عتبه والرضا  
 بالطرد والشم وغيرهما مما هو من افعال الجهلة والخل بالكسر الخليل ومغازلة  
 النساء محادثتهن ومروادتهن والاسم الغزل ( قوله وهو ايراد الكلام محتملا  
 لوجهين مختلفين ) اى احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام ( قوله خاطلى  
 عمر وقباء \* ليت عينيه سواء ) المصراع للبشار تمامه \* قلت شعر اليس يدري  
 امديح ام هجاء \* وروى ان بشارا قال له خطلى ثوبا لا يدري انه جبة او قباء  
 اقل فيك شعرا لا يدري انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر  
 المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم  
 يستو الاحتمالان فلا يستقيم عدده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين  
 بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام  
 بعد محل تأمل ( قوله وتفارقه باعتبار آخر وهو انه الى آخره ) وباعتبار  
 آخر ايضا وهو ان المعنيين فى التشابهات ليسا متضادين يكون احدهما مدحا  
 والاخر ذما ونحوه وفى التوجيه لا بد ان يكونا متضادين ( قوله ومنه الهزل  
 الذى يراد به الجد ) حاصله ان يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب  
 الظاهر والغرض او صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجته تغنى  
 عن تفسيره ( قوله ومنه تجاهل العارف ) فان قلت ذكر السكاكى فى تنكير  
 المسند اليه ان تجاهل لاشتماله على نكت بهية خبر ان والى سحر البلاغة ومالكه  
 فلا ان يكون من المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت  
 هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه فى المقدمة  
 ( قوله ايا شجر الخابور مالك مورقا الى آخره ) البيت ليلى بنت طريف ترثى  
 اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف فى لك والعامل معنى الفعل  
 كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا ( قوله وسوف اخال ادري ) اخال  
 بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة اى اظن قال الجوهري  
 الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بنى اسد خاصة وهو القياس ( قوله  
 وهل يرجع التسليم او يكشف العمى الى آخره ) وفى بعض النسخ او يدفع  
 البكاء يرجع من الرجوع والتسليم مفعوله وثلاث الاثافي وهى الضخرات التى  
 تجمع ويوضع عليها القدر فاعله ( قوله وكالتعريض فى قوله تعالى وانا  
 او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ) قال فى الايضاح وفى هذا اللفظ  
 على هذا الايهام فائدة وهى انه يبعث المشركون على الفكر فى حال  
 انفسهم وحال النبي عليه السلام والمؤمنون واذا فكروا فيما هم عليهم من



افارات بعضهم على بعض وسبي زارارهم واموالهم وقطع الارسام وايتاء  
 الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب  
 العقول وتحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنين  
 عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي  
 عليه السلام والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على  
 الاسلام وهذه قائمة عظيمة ( قوله كقوله قلت ثقلت آه ) ومن هذا الباب  
 قول ابن رديدة المعري من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة  
 مالا فادعى القاضى ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها \* ضاعت  
 ولكن منك يعني لو تعي \* او قال قد وقعت فيصدق انها \* وقعت ولكن  
 منه احسن موقع \* وما ليق بحال هذا القاضى قول من قال ولما ان توليت  
 القضايا \* وفاض الجرم من كفيك فيضا \* ذبحت بغير سكين واني \* لارجو  
 الذبح بالسكين ايضا \* ومما قيل في القضاة \* قضاة زماننا صاروا لصوصا \* عموما  
 في القضايا لا خصوصاً \* يرون الغنم اموال اليتامى \* كانهم تلوا فيها  
 نصوصاً \* وخفنا منهم لو صارحونا \* لسلوا من خواطنا فصوصاً ( قوله  
 من غير تكلف في السبك الى آخره ) المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل  
 بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رأيت زيدا الفاضل بن عمر بن  
 بكر والتحدر النزول والانسجام من ان يجمع المطر والدمع اى سال وتضعضت  
 حالهم اى اتضعضت ( قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ) فان قلت  
 التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر  
 المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى المشابه المتفق فيهما فلا محذور  
 ( قوله ويوم تقوم الساعة الآية ) الالف واللام زائدة لاتعتبر ولا كذلك الميم  
 في مساق تأمل ( قوله وذى زمام الى آخره ) الواو بمعنى رب واسناد العرفاء  
 الى الذمة مجاز ( قوله وكقول ابى العلاء مطايا مطايا الى آخره ) من قصيدة  
 مطلعها تحية كسرى فى نساء وتبع لربك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب  
 ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع لملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا  
 والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربعك المحيية وحاصل المعنى  
 ان منزلتك عندي تقتضى ان احبى ربعك بتحية الملوك ولا ارضى ما يعتاده  
 المحبون من تحية اربع والمطلوب المد والمنا القدر والمنازل اما منازل



الحيبة وضمير عنها للطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل  
والوجه على الوجهين بمعنى القوة يقال آجذني بعد ضعف اي قواني واما  
منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل  
الحشي ( قوله ولا تله عن تذكار ذنبك وابكك ) البيت من قصيدة مطلعها \*  
لعمرك ما يغني المغاني ولا الغنى \* اذا اسكن المثرى الثرى وثوى به \* نجد  
من مرضى الله بالمال راضيا \* بما تقنى من اجره وثوابه \* وبادر به صرف  
الزمان فانه \* بمخيله الاشقي يقول ونابه \* وبعد البيت المذكور في الشرح  
\* وان قصارى مسكن الحى حفرة \* سنزلها مستنزلا عن قبابه \* فواها العبد  
سواء سوء فعله \* وابدى التلاقي قبل اغلاق بابه \* لعمرك كلمة قسم والمغاني  
المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اقام والمخلب  
للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويقول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان  
وواها كلمة التعجب وتلاقي الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب  
التلاقي بعدم القدرة عليه ( قوله كقولهم البدعة شرك الشرك ) الشرك  
بفتح الراء المهملة حباله الصياد ( قوله اوزائدة على مذهب الاخفش ) حيث  
جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور ( قوله من عصاه ضربه بالسيف )  
وقيل من العصيان اي عاصية لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم ( قوله كافظى  
نظرو نكل الى آخرة ) اورد ثلاثة امثلة تنبها على ان الحرف المتفق بها  
اما في الاول او في الوسط او في الآخر ( قوله وهو ثلاثة لان الحرف الاجنبى  
الى آخرة ) لاشك ان لفظ هو في كلام المصنف راجع الى الحرف الذى في قوله  
ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح ه يدل على انه راجع  
الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى حينئذ اللهم الا ان يقال مراد الشارح  
بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتأمل ( قوله  
يلنى وبين كنى الى آخرة ) الكنى البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس  
يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يهتدى به  
( قوله اقل خبا ) اي خداعا ( قوله لان في عدم تقارب الفاء والميم  
الشفويتين نظرا ) قد يحجب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر  
المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفتين اذ ليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب  
بهذا المعنى لان الميم من ظاهري الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى  
واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم

٩ وانما قال وظاهر كلام  
الشارح اما لذكره  
من ان المقصود بيان  
حاصل المعنى واما  
لاحتماله ان يرجع الى  
الحرف وكونه ثلاثة  
باعتبار الرجوع في  
الاول والوسط والآخر  
وقوله لان الحرف من  
وضع الظاهر موضع  
المضمر فليتأمل



اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتاأمل ( قوله وكقوله لهم غرك  
عزك الى آخره ) قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية  
رضي الله تعالى عنه وكتب معاوية اخذ في جوابه على قدرى على قدرى  
قصار ذلك اى نهايته وهل لغة في لعل ( قوله لهم في مسعود متى يعود  
الى آخره ) في كل من الامثلة الثلاثة تصحيف فان في مسعود ثلث سناته بعد  
الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصرية خمس سنوات  
بعد حرف التعريف والميم و كذا في الميم والمستنصرية مدرسة  
ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي استنصح ثقة خمس  
سنوات بعد الالف كما في ايش تصحيفه واتيت بتصحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة  
تصحيف الآخر ( قوله وبهرون ) اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع وقلب  
هرون النورة وقيل وتماه ان هرون اذا قلبا \* يجعل للحية شيئا عجبا ( قوله  
اذ لاصدارة الحشو المصراع الثاني قد يحجب بانه اذا كان الحشو المصراع  
الاول ) صدارة بالنسبة اليه لكان الحشو المصراع الثاني ايضا صدارة  
بالنسبة اليه تأمل ( قوله كقوله سريع الى ابن العم الى آخره ) وبعده حريض  
على الدنيا مضيق لدينه وليس لما في سنه بمضيق ( قوله اقول لصاحبي والعيس  
الى آخره ) العيس بكسر العين المهملة الابل التي يخالط بياضها شئ من  
الشقرة واحدها اعيس والاثنى عيساء وهو بالفتح يهوى هوى او مضى  
منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمجراة المماشة ( قوله هو الخفة وقلة  
الفعل ) هذا على تقدير ان يكون سغاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على  
التميز وقديروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى  
ملازمة مشافهة او على الحال ( قوله املتهم ثم تأملتهم الى آخره ) ومن هذه  
القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامي بكم من غير نفع الرواح الروح ( قوله  
ثوى في الثرى الى آخره ) ثوى اى اقام والضمير الاول بمعنى السرو والثاني بمعنى  
الكثير والنائل العطاء ( قوله قول الحريرى فلاح يرحى على جريان العنان  
الى آخره ) اى ظهر المشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو  
فبعداله ( قوله ومضطلع بتلخيص المعاني الى آخره ) المضطلع بالشئ القوى  
عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص  
المعاني فكذلك الاسير وبعد البيت المذكور \* وكم من قارى فيها وقار \* اضرا  
بالجفون وبالجفان \* ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اى مطعم للضيوفان

٩ مفتعل من الضلالة  
وهى القوة وشدة الا  
ضلاع ويقال مطلع لهذا  
الامر بمعنى مضطلع به  
لكن الاطلاع من العلوم من  
قولهم اطلعت الثانية اى  
علوتها اى هو عال لذلك  
الامر مالك له ولعل  
الحريرى قصد تضمين  
القصد فلذلك استعمل  
بالي نسخته



واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطمع  
 ما فيها وجعلها خالية (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون الله وقارا الآية) اي  
 مالكم لا تخافون الله عظمة (قوله وذلك بان يكون احدي القرينتين او اكثر)  
 فيه نظر لانه بقي قسم آخر يشمله قول المصنف رحمه الله والافتواز وهو ان يكون  
 نصف ما في احدي القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن  
 والتقفية مثلا والآية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرور واكواب في الوزن  
 والتقفية واما اللفظة فيها فلا يقابلها شيء من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره  
 اعني قوله وذلك بان يكون الى آخره سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي  
 ذكرته لدلالته الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو الكوز لا عروقه (قوله  
 كقول الصابي لا يدركه الا عين الى آخره) صدره الحمد لله الذي لا يدركه الا عين الى  
 آخره (قوله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية) الادب والاداة الداهية  
 والامر الفظيع (قوله في صدر مخضود وطلع منضود) الصدر شجر النبق  
 يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه  
 والطلع شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه  
 طلع الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي تضد بالجل من اسفله  
 الى اعلاه اي فليست له ساق بارزة في الصحاح تضد متاعه ينضده بالكثرة وضع  
 بعضه على بعض وظل ممدود اي ممتد لا ينسخه الشمس (قوله كقوله تعالى  
 واذا ادقنا الانسان الآية) نظم الآية هكذا واذا ادقنا الانسان منا رجة  
 ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن ادقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب  
 السيئات عني انه لفرح فخور (قوله واثرت به يدى) اي صارت ذا ثروة وغنى  
 (قوله لما اقتصدت غارب الاغتراب الى آخره) حكى المسعودي عن بعض  
 اهل العلم اقتعد الراعى قعوده اذا ركبته في كل حاجة وابتنذله والقعود  
 البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والاغتراب من الغربة  
 وانا تني ابعثني والمتربة الفقر والارباب الاقران جمع ترب والتطويح الرمي  
 وطوايح الزمن جوارثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصنعاء  
 قصبة اليمن مدينة كبيرة (قوله فاطم مهلا الى آخره) الهمزة حرف النداء  
 وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اي اهلى مهلا والتدل  
 بالبدال الهمزة الغنخ والازماع القصص (قوله ولم ينهد الى بلد) من نهد  
 ينهد اي نهض (قوله مغاني الشعب الى آخره) المغاني جمع المغنى وهو



المنزل من غنيت بالمكان أى ائتمته والشعب موضع كثير الشجر والمياه (قوله  
 فتى كان شرباه الى آخره) الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف  
 وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية أى اكلت ماشاءت  
 قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود السابق  
 والشهادة اللاحقة (قوله خارجة مما نحن فيه لعدم وجود السجع) بعدم  
 الموافقة بل لا تصريح فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة  
 تقفية الضرب (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة  
 بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية  
 مبثوثة أى مبسوطة (قوله والكرام جداول) جمع جدول وهو النهر الصغير  
 (قوله قول البحرى فاجم لما لم يجد الى آخره) يمدح قح ابن خاقان ويذكر مبارزته  
 للأسد والضمير فى اجم واقدم للأسد (قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر  
 بذلك) لان القافية لا تكون الا فى البيت من الشعر فيستلزم تحقيقها استقامة الوزن  
 والقافية وان اشعر بحجة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن على قصد بوزن  
 عربى فماليس له معنى خارج بلفظة الكلام كما ان ماليس له وزن خارج بقوله  
 وزن الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجوايز لا من اللوازم سيما اذا خفى ومن البين  
 ان اشعار القافية بحجة الوزن اجلى من اشعارها بحجة المعنى (قوله فهذه  
 الايات كلها من الطويل) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو سهولان اصل  
 الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى مرات ومن البين ان الايات ليست على هذا  
 الاسلوب والصواب من الكامل اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست  
 مرات وانه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوا اخرى وضربه الثانى هو مسدسه  
 الذى عروضه سالمة وضربه مقطوع والايات المذكورة على القافية  
 الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن وهو مربعه الذى اجزاؤه الاربعة  
 سالمة والايات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى (قوله جودى على  
 المستهر الى آخره) فلان مستهتر بالشراب أى مولع به لا يبالى ما قيل فيه  
 والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقه وشدة الوجد  
 من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جومثل دوو الشجى  
 على وزن فعيل ايضا من الشجى وهو الحزن وهذه الايات على قواف عديدة  
 الاولى رائية فى المستهتر والمتفكر والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة  
 يائية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس (قوله والاعنات من العنت)



وهو الوقوع في امر مشاق وقد عنت الرجل واعنته غيره ( قوله وهو الحرف الذي هي عليه القصيدة وتنسب اليه ) يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الرووي حينئذ على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفته الرووي اذ لا ينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف انه حرف رؤيها فالتحقيق في حرف الروي ما قدمناه نقلا عن ابن جني ( قوله او من الروي ) وفيه وجوه اخذ كرتها فيما سبق ( قوله ساشكر عمرا الى آخره ) قيل الايات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشواق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيصه متمزقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات وان في قوله وان هي جلت لاوصل اي لم تمن وان كانت تلك النعم جلية في نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون نافية معطوفة على لم تمن اي ولم تكن جلية عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر ( قوله وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو ) فينبغي ان يقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا فيه نظر لانه مخالف لتصریح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته لالي مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح ( قوله يقال في الكناية عن نزول الشدة الى آخره ) الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبى الذي هو الفقر بالسقوط الحسى بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قيل اطلاق المشفر على شفة الانسان ( قوله وارغد ) يقال عيشه رغد ورغد اي واسعة طيبة ( قوله واشتار العسل من اختار الكسل ) يقال شرت العسل واشترتها اي اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشتار العسل ( قوله قلت يحتمل ان يريد الى آخره ) قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم ( قوله اول عدم رجوعه الى تحسين الكلام ) فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب



في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى آخره و يمكن ان يوجه بان لفظة  
 او اشارة الى التخير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شائع في  
 عبارة المفتاح (قوله فتني فجنني آه) جنني اي صيرني مجنوناً وتجن اسم امرأة والتجن  
 ان يدعى عليك ذنب لم تقله يفتن اي يتبوع غب تجن اي بعد تجن (قوله من  
 يلقي يوماً على علته الى آخره) اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم  
 رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارث المري صاحب زهير الذي يقول فيه \*  
 ان البخيل مملوم حيث كان \* ولكن الجواد على علته هرم \* واما الهرم  
 بفتح الراء فهو كبر السن (قوله صبراء لا تنزل الاخران ساحتها الى آخره)  
 الظاهر انه يصف ديناراً لكن في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف  
 خيراً كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله \* في كف ذات حر في زى ذكر \* لها محبان  
 لو طى وزناء (قوله ومثل التعديد الى آخره) قال العلامة في شرح المفتاح فان روى  
 في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الفاية في الحسن  
 كقولهم وضعنا في يديه زمام الخل والعقد والقبول والرد والامر والنهاي  
 والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض والهدم والبناء والمنع  
 والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي بيت والحيل والليل والبيداء تعرفني \* والضرب  
 والحرب والقرطاس والقلم \* (قوله ومثل ما سمي تنسيق الصفات الى آخره)  
 مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس  
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عليه  
 السلام الا اخبركم باحبكم واقر بكم مني مجالس يوم القيمة احسنكم اخلاقاً  
 الموطئون اكنافاً الذين يألفون ويؤلفون وقوله عليه السلام الا اخبركم  
 بابغضكم الى وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوأكم اخلاقاً الثراون المتفهبون  
 ومن النظم قول عباس ابن عبد المطلب في مدح الرسول عليه السلام \* وايض  
 يستسقى الغمام بوجهه \* ثمال اليتامى عصمة للارامل \* (قوله وعلم بذلك ان  
 الحاتمة آه) قد سبق منافي بحث المقدمة تحقيقه فليُنظر فيه (قوله بالاتهمل)  
 اي بالبشاشة والسرور (قوله من حل) اي مبعده بالزاء المعجمة والحاء المهملة  
 (قوله عاروا هتضام) هضمت الشيء اي كسرتة فيقال هضمه حقه واهتضمه  
 اذا ظلمه وكسر عليه حقه (قوله وانشد قصيدته التي اولها لعمر ك ما دري  
 الى آخره) انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني شعراً ففعوله الاول



ههنا محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على اينا  
نصب لانها مفعول لا ادري وقوله واني لاوجل اعتراض ويغدو بالغين المعجمة  
اي يصح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منو يا كافي مثل  
قبل وبعد اي اول كل شئ وحاصل المعنى وبقاؤك ما علم اينا يكون اقدم  
من الآخر في غد والموت عليه واني خائف مترقب (قوله دع المكارم الى آخره)  
المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة (قوله وقوفها صحبي الخ)  
وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى البت  
لانه لازم والمذكور في البيت متعدد مفعوله مطيهم وانتصابه على الخالية  
من فاعل نبك اي قفانبك في حال وقف اصحابي مراكمهم على قائلين  
لا تهلك اسي اي من فرط الخون وشدة الخدع وتجمل اي اصبر اصبرا جيلا  
(قوله شم الانوف الى آخره) الشم جمع الاشم من الشم وهو ارتقاع في قصبة  
الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطران العلم والمراد  
ههنا المجد والشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف (قوله ويسمى  
اغارة ومسحاً) الاغارة في اللغة نهب المال والمسح تحويل الصورة ووجه  
التسمية ظاهر (قوله ويسمى القنا) القنا جمع قناة وهي الرمح والسمرو هو جمع  
اسمر من السمرة وهولون الاسمر (قوله انسى ابانصر الى آخره) احدى  
الهمزتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى (افترى على الله كذبا) والاستفهام  
انكارى وينيل من الانالة وهي الاعطاء (قوله قال الشيخ في المسائل المشككة  
الى آخره) وقد يجاب بان المراد بنخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا  
لم يتصور من الزمان تجويزه وجود مثله فكيف يتصور عن الانسان فيكون  
حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلته عن ان يأتي به وانت  
خبير بانه لا بد ان يعبر شئ يتعلق به النخل فان قدر مضاف اي تجويز مثله  
لبنخل يفهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبنخله  
فاصل القصور بحاله (قوله اعدى الزمان سخاؤه الى آخره) الاعداء  
ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى  
اي لا يعدى شئ شيئا (قوله لان المعنى على المضى والمراد لقد كان) فان قلت  
المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار  
او حكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بنخل الزمان بعد اعداء



سخائه اياه لم يحسن حل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال  
 تأمل (قوله قال ابن جني اى تعلم الزمان الى آخره) فالبيت على ما ذكره ابن  
 جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي  
 لم تخلق (قوله وقيل انها جمع لهاة) وهى اللحية المطبقة فى اقصى سقف  
 الفم وقد يجمع على لهوات ولهيات مثل عطيات (قوله وكذا قول القاضى  
 الارجاني) ان الرواية فى اسر على صيغة المعلوم فودعى بكسر الدال  
 لا غير فاعله وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور  
 فودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم مكان اى وقت توديعى والسمع  
 بكسر الميم الاولى الاذن والمد مع بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين  
 (قوله وقائلة الى آخره) اى رب جاعة قائله وسمطين سمطين حال من  
 صمير تساقطها والسمط الخيط مادام فيه الحرز والافهو فى سلك حشائها  
 اى ملاء بها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صنعة المراجعة وهى  
 السؤال والجواب كقوله \* قال لى يوما سليمان بعض القول اشنع \* قال  
 صف عندي علينا آتينا اتقى واورع \* قلت انى ان اقل ما فيكما بالحق  
 تجرع \* قال كلا قلت مسهلا قال قل ان قلت فاسمع \* قال صفة قلت  
 يعطى قال صفنى قلت تمنع \* واجيب بان كون المراجعة من المحسنات  
 البديعية محل نزاع ونوا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهمى انما تعتبر فى  
 السؤال المكرر والجواب المعاد (قوله مقيم الظن) اى انا مقيم الظن واراد  
 بالظن محله وهو القلب والامابى جمع امنية والقلق الاضطراب والحدوى  
 العطاء (قوله وقول انى الطيب وانى عنك الى آخره) لغاد لرايح وفناء  
 الدار ما امتد من جوانبها محبك اى انا محبك (قوله فى المجلس الغاص) اى  
 الممتلى (قوله ربح الباع) الرحب الواسع والباع قد رمد اليدين (قوله  
 مدى جعفر) اى الغاية التى بلغ اليها جعفر (قوله وقول ابى تمام بعده الى  
 آخره) فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة  
 التخيلية والكناية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم  
 المشبه به اعنى المبوسة وبين تسميه الجازع حازما وتلك يستلزم كون الجزع  
 محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل  
 على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول



(قوله ان يكون احدى البيتين نسيبا) يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالنكسر  
 نسيبا اي شبيب بها (قوله اي المعنى المختلس) يقال خلست الشيء واختلست  
 اي استلبته (قوله سلبوا) على صيغة الجھول (قوله وهذا يسلمهم وغيرهم)  
 وقع بعده في بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل  
 البرمكي وفرط احسانه في زمانه غارت عليه غيرة افضت به الى التنكر له  
 والامر بحسبه فكتب اليه ابونواس هذه الايات \* قولا لهارون اما الهدى \*  
 عند احتفال المجلس الحاشد \* انت على مابك من قدرة \* فلست مثل  
 الفضل بالواجد \* ليس من الله بمستنكر \* البيت فامر هرون باطلاقه وخلع  
 عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع (قوله واذا جعلتها للعطف) رجحت  
 الحالية بما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملافة فيه  
 (قوله ونعمه معترف الى آخره) نعمة مبتدأ واحلى خبره وجدواه اي  
 عطاه مفعول معترف بمعنى سائل (قوله وقد ظلت عقبان الى آخره)  
 العقبان جمع عقاب الراية وهي العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير  
 لضخمه كذا في الصحاح وقال الخنيسال المراد بعقبان الاعلام  
 هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان اثنان  
 جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب الارنب ويعرف به  
 (قوله لاجل توقع الفريسة اه) الفريسة ما افترسه السباع والميرة الطعام  
 (قوله فلم يلم بشيء الى آخره) يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش  
 المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت  
 قريبة محيطة بهم (قوله كما يحكى عن ابن ميادة الى آخره) ميادة اسم امرأة  
 والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع  
 عن حديد الهند والخطيئة اسم شاعر وسمى به لقصره وقيل لدمايته  
 (قوله فاستعفى فما اعفى) يقال اعفى من الخروج معك اي دعني منه واستعفاه  
 من الخروج معه اي سألته الاعفاء (قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف  
 الا ظالم وابن ظالم الى آخر القصة) وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن  
 حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان  
 الضرب بمثابة ظما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضربة  
 والرعب الخوف والدهش خيرة والضمضام والضمضامة السيف الصارم



لا ينشئ وانما السيف جعله في غمده الى غلافه وان في ما ان يعاب زائدة صبا  
اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفت فيما سبق وكما معنى ذل ومراغة ام جرير  
لقبها به الاخطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على  
القياس او جمع غرم على خلافه كحاسن جمع حسن وهي ما يلزم اداؤه كالدين  
مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حل المغارم وقت الاحتياج  
فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها في غيره كذا قيل وهذا  
انما يتم اذا فهم الفك مجانا وظبة السيف طرفه ومناط التيممة وهي العوددة  
التي تعلق على عنق الانسان العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل  
( قوله واغرب ) اي اتي بشي غريب بديع ( قوله ان كنت ازمعت الى اخره )  
قيل ازمعت تعدي بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف  
قوله الغرم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجعته واجعت عليه  
والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غيره ما جزم زائدة ( قوله  
وهي المخالفة ) المخالفة المخادعة ( قوله اذا ضاق صدرى الى اخره ) المنبه في البيت  
على كونه من شعر الغير قوله تمثلت بيتا ( قوله كانت بلهنية الشبية الى اخره )  
في الصحاح هو في بلهنية من العيش اي سعة وهو ملحق بالخمسة بالفاء في آخره  
وانما صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زائدة لكن اوردته في بلهن  
وحقه ان يذكر في فصل بله من باب الهاء لانه مشتق من البله اي هو عيش  
بله قد اغفل والنون والياء فيه زائدتان للالحاق بحقيقته والشبية الشاب والضحو  
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمحمل الا تي بشي جميل ( قوله كأنه  
كان مطويا الى اخره ) الاجسن جمع اجسنة وهي الحقد اذا ما اسهلوا اي اذا  
صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول  
الى العيش الناعم ( قوله وتامه ليوم كريمة وسداد تمر ) وبعده كان لما كن  
فيهم وسيطا \* ولم تك نسبتى في ال عمرو ( قوله قد قلت لما طلعت ) الوجنات  
جمع وجنة وهي ما ارتفع من الجدين والشقيق ورد اجر والغض بالمعجمتين  
الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آسنى مفعول اطلعت والآس ورد احضر  
كذا في شرح الايضاح لجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر النبات على  
وجهه والهمزة في اعذاره للنداء وعذار الرجل شعرة النبات في موضع العذار



واراد السارى بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترفقا  
امر من ترفق اصلا ترفقن قلبت النون الخفيفة الفاء ( قوله كنا معا امس في  
في بؤس نكائده الى اخره ) اراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبوس  
الشدة والمكائدة المفاساة وقذى العين الخبت الذى يقع فيها حالة الوجع  
( قوله مجرغوالينا الى اخره ) العوالى جمع عالية الرمح وهو ما دخل فيه  
السنان الى ثلاثة والسوابق الخيل ( قوله لمعشر الى اخره ) هو ابن جلاى  
ابن رجل وضع امره واشتهر وطلاع الشياى اى ركاب لصعاب الامور وهذا  
كله تهكم والشياى جمع ثنية وهى طريق العقبة ( قوله انلنى بالذى استقرضت  
اه ) انلنى اعطنى والباء فى بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضت والمعشر  
الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى  
الذى فى بالذى وقوله غنت اى خضعت وذلت بجلة معترضة بين اسم ان وخبرها  
( قوله واتق المشبهات ) اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر  
الباء الاشياء التى لا يعرف حلها ( قوله كقول بعض المغاربة ) المغاربة جمع  
مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة ( قوله على اصاغره )  
متعلق بالتوهم والضمير الجرور عائد الانسان والاضافة لادنى التلبس  
والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن  
زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من  
جنس التوهم كائنا على اصاغره التوهم فقد ركب شططا ( قوله لحقنا باخراهم  
وقد حوم الهوى الى اخره ) حوم الهوى قلوبا اى جعلتها دائرة حول  
الحبيب وطير القلوب ما يتحاج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع  
كر كع جمع را كع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول  
الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو  
التراب وذلة الليل لمحى الشمس والحدرد الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء  
الثوب المجرع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى  
نومه ( قوله والنار عطف على الرضاء ) او معطوف على عمرو وكاذ كره فى المختصر  
فيكون ارق خبر الهمامع ( قوله وعمر وهو جساس بن مرة ) فيه سهو لان عمرو  
ابن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد  
ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جسار كعب فرسه واخذ رمحاه واتبعه عمرو بن  
الحارث فلم يدركه حتى طعن كايافدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس



اغثنى بشربة ماء فقال حساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو  
فقال يا عمر اغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته  
( قوله وهي ان البسوس آه ) البسوس اسم امرأة وهي بسوس بنت  
منقذ التيمية وكليب اسم شخص والعالية مافوق نجد الى ارض تهامة والى  
ماوراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها على ويقال ايضا علوى على غير قياس  
والمصاهرة الى قوم الزوج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكرها لم يعرفها  
تشخب اى تسيل ( قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربته ) وانتشأت  
تقول \* لعمر ك لو اصبحت فى دار منقذ \* لما ضيم سعدوهو جار لا يأتى \* ولكنى  
اصبحت فى دار غرابية \* متى يعد فيها الذئب يعد على شاة \* والعقر قتل الابل  
والفحل ذكر الابل اهدأى اى اسكنى من هداً يهدأ والغرة الغفلة فاجهزت  
عليه يعنى على القتل اى اسزعت قتله ونشب الشراى علق وتغلب وبكر قبيلتان  
( قوله كاني ساورتنى الى آخره ) المساورة الموائبة والضئيلة الحية الدقيقة  
والرقش جمع رقشاء وهي الحية التى فيها نقط سواد وبياض نافع اى بالغ ( قوله  
انا البازى المظل الى آخره ) المظل المشرف من اطل عليه اى اسرف ونمير قبيلة  
ولهذا انت الضمير العاعد اليها واتيج له الشئ اى قدر وانصبابا نصب على التميز ٣  
( قوله تكش ) اى تصوت من الكش وهو صوت من جملده لا من فمه تريشى  
تصلح وتبرى من برى القلم تحته ( قوله برقع وجلال ) البرقع للدواب ونساء  
الاعراب وكذلك البرقع وجلال جمع جل ( قوله كاني لهم الى آخره ) اى  
دعيني واتركني والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ووصف الهم  
بالتعب مجاز والتعب لصاحب الهم دليل اقاسيه اى اكايدها هو اله وبطؤ الكواكب  
فى السير كناية عن طول الليل ( قوله فراق ومن فارقت عن مذمم اه ) مطلع  
قصيدة مدح بها كافور الاخشيدى الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة  
وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن الميم اى المقصود كافور ( قوله  
فواد ما يسليه المدام الى آخره ) اى لنا فواد وما نافية المدام الخمر وقوله مثل ما يهب  
اللثام كناية عن قصر العمر ( قوله وفى الغزل الى آخره ) مغازلة النساء  
مخادعتهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرى القيس والاسم الغزل وقيل

٣ قوله تميم بطريق اللوم  
البيت وبعده \* ارى الليل  
يجلوه النهار ولا ارى \*  
خلال المخاضى عن تميم  
تجلت \* ولوان برغوثا  
على ظهر نملة \* يكر على  
صغى تميم لولت \* ولو  
جعت عليا تميم جوعها \*  
على ذرة معقولة لا ستقلت  
\* ولو ان ام العنكبوت  
بنت لهم \* مظلتها يوم الندى  
لا ستظلت \* ذبحنا فسمينا  
محل ذبحنا \* وما ذبحت  
يوما تميم فسمت نسخته



الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة ( قوله ويجب ان يحتجب في المدح ما يطير به ) روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي \* يادار غيرك البلي ومحاك \* ياليت شعري ما الذي ابلاك \* فطير المعتصم بالله وامر بهدمه \* ( قوله وكقول ابى الفرح الساوى آه ) وما بعد البيت المذكور \* ولا يغركم حسن ابتسامي \* فقولى مضحك والفعل مبك \* بفخر الدولة اعتبروا فاني \* اخذت الملك منه بسيف ملك \* وقد كان استطال على البرايا \* ونظم جمعهم في سلك ملك \* فلو شمس الضحى جاءته يوما \* لقال لها اعتوا او منك \* ولوزهر النجوم اتت رضاه \* تأبى ان يقول رضيت عنك \* فامسى بعدما فرغ البرايا \* اسير القبر في ضيق وضنك \* اقدر انه لو عاد يوما \* الى الدنيا تسربل ثوب نسك \* يقال فرغت قومي اى علوتهم بالشرف او بالجمال والضعف الضيق ( قوله السيف اصدق انباء من الكتب الى آخره ) المراد بالكتب الى آخره كتب النجوم وجد السيف جانبه الذى يباشر الضربة والحد الثانى بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفايح مبتدا خبره جملة فى متونهن جلاء الى آخره والصفائح جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بسود الصفائح كتب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح ( قوله فمين عرض له شكاة عظيم لعمري الى آخره ) الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور \* ولكنهم اهل الحفايظ والندى \* فهم للمحات الزمان خصوم \* فان بات منهم فيهم وعك علة \* ففيها جراح منهم وكوم \* الحفايظ جمع الحفيظة وهى الغضب والحمية ومئات الزمان مصايه النازلة والوعك مفتاحى ( قوله تودعهم والبين ) الفرق والفريق الجيش والجمع فيالق ( قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام آه ) الشعراء على اربع طبقات الجاهلون كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين دركوا الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجريروذى الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحرئى وابى الطيب والاستشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشف فى اثناء تفسير قوله تعالى

قوله ويجب ان يحتجب فى مدح ما يطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلي \* يادار غيرك البلي ومحاك \* ياليت شعري ما الذي ابلاك \* فطير المعتصم بالله وامر بهدمه ودخل ابونواس على الفضل بن يحيى البرمكى وانشده \* ربع البلى ان الخشوع لبادى \* عليك وانى لم اخنك وذارى \* فانزعج الفضل متظيرا بذلك وعاد يكرر \* يحوا الله ما يشاء فلما انتهى الى قوله \* سلام على الدنيا اذا ما فقدتم \* بنى مرمك من حاضرين وباد استحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم ولم يبق احد فى المجلس الا واستقبح ذلك من اختيار ابى نواس ودخل البحرى على ابى سعيد الثنوى فانشده \* لك الويل من لعل بطاء او اخره \* فقال له ابو سعيد بل الويل والجرب لك ٣



(كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا) لان مبنى الراية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة الاتقان في الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوى اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لورأى الله ان في الشيب خيرا الى آخره قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اولي كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابوسعيد مشيا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان اتمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المصنف ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتعيونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام (قوله كقوله بقيت بقاء الدهر الى آخره) ومثله في الفارسي طول وعرض حواستم اين نامه را. مصلحت نامه شكتم خامه را \* واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطالب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة اليه كقوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الظرفية كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار (قوله لانتك اذا نظرت فواتح السور الى آخره) بيانه انك اذا نظرت فواتح السور جلها ومقزذاتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة الى ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتحة بها اوائل السور وكالاتيها بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التمجى نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يقرع السمع بشئ غريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن الا يري الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعود والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك (قوله وقد اعجز مصانع الخطباء) \* واحرس شقاشق الفصحاء \* يقال خطيب مصقع اي بليغ مجهر بخطبته امامن صقع الديك اذا صاح وامامن الصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه اعطوه ما امل ونهوه على ما اهل فحجب الناس من حياها وضياء حسنهما

٣ لام لك وما ينبغي ان يتجنبه الشاعر في المديح اساءة الادب فانه اذا احسن في نظمه واساء في ادبه عطلت الاساءة على الاحسان واسحق الهوان روى ان ابا المنجم العجلي دخل على هشام بن عبد الملك وكان احوال فانشد ارجو ربه التي هول فيها الحمد لله الوهوب المحزى حتى بلغ قوله \* والشمس قد صارت كعين الاحول \* فغضب هشام وامر بضربه وسجن ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيد وهو تسمع \* ازبيد ابنه جعفر \* طوبى لزا ترك المئاب \* معطين مار حلتك ما \* يعطى الا كف من الرغاب \* فهم الخدم والحشم يضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الاخير اولكنه اخطأ الصواب لانه سمع قولهم في الشعر \* شمالك اندي من يمين غيرك \* وظهرك احسن من وجه سواك \* فظن ان الذي ذهب اليه من هذا القبيل وفهمها نسخته



يأخذ في كل جانب من الكلام وامام من صقعه اذا ضرب صنوقته اي وسط  
برأسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكره  
يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال: اهذر شقشقه  
وخطيب ذو شقشقة ( قوله والتذكير لاحكام المذكورة  
في علمي المعاني والبيان ) وانما لم يتعرض للبديع  
لكونه خارجا عن البلاغة ..

قد كل طبع هذه الحاشية \* والمجلة الانيقة المنيفة \* في زمن يمن حضرة  
السلطان ابن السلطان \* السلطان الغازي عبد الحميد خان \* لزال مجد شوكته  
دائما الى نهانة الدوران \* وايد بالنصرو العزو الشأن \* في مطبعة شركت  
الصحافية العثمانية ووقع تاريخ ختامه في او اخر ذي الحجة  
الشريفة لسنة تسع وثلاثمائة والاف